ضياء العالمين

في

بيان إمامة الأئمة المصطفين عليهم السلام

تأليف

العلامة الفتوني

الشريف أبي الحسن بن محمد طاهر العاملي

المتوفى ١١٣٨ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

٣٧٠

ضياء العالمين

في

بيان إمامة الأئمة المصطفين عليهم السلام

تأليف

العلامة الفتوني

الشريف أبي الحسن بن محمد طاهر العاملي

المتوفى ١١٣٨ هـ

الجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

الشريف ، أبو الحسن بن محمّد طاهر ، ١٠٧٠ ـ ١١٣٨ هـ . ق .
ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمّة المصطفين / تأليف : الفتوني الشريف أبو الحسن محمّد طاهر العاملي تحقيق : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث . قم ، ١٣٨٩.
١٠ ج.
الفهرسة طبق نظام فيپا.
المصادر بالهامش.
١ ـ الإمامة ٢ ـ حديث ٣ ـ آيات قرآنية ـ ألف: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث (قم) ب : العنوان.
٩ ض ٤٦ ش / ٢٢٣ BP ٢٩٧ / ٤٥
الرقم في المكتبة الوطنية الإيرانية ٢٠٧١٤٢٤

شابك (ردمك) ٠ ـ ٣٣٠ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ / دورة ١٠ أجزاء احتمالاً

ISBN 978 - 964 - 319 - 330 - 0 / 10 VOLS.

شابك (ردمك) ٤ ـ ٣٣٢ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨ / ج ٢

ISBN 978 - 964 - 319 - 332 - 4 / VOL.2

الكتاب :	ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمّة المصطفين / ج ٢
المؤلّف :	العلّامة الفتوني
تحقيق ونشر :	مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
الطبعة :	الأولى ـ رمضان المبارك ـ ١٤٣١ هـ
الفلم والألواح الحسّاسة (الزينك) :	تيز هوش ـ قم
المطبعة :	ستارة ـ قم
الكمّية :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٣٥٠٠٠ ريال

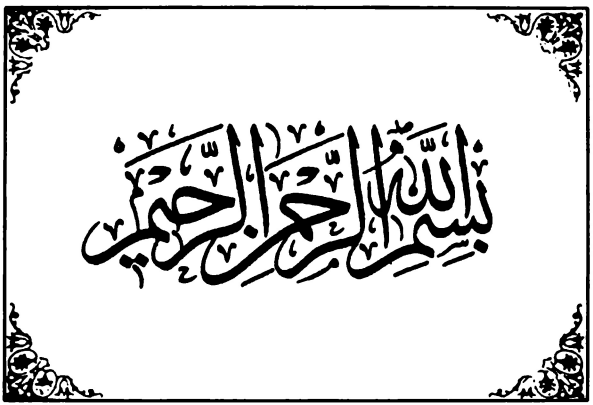
بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة الفكر
alfeker.net

يا علي يا فاطمة

جميع الحقوق محفوظة ومسجّلة
لمؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث
قم المقدّسة: شارع الشهيد فاطمي (دورشهر) زقاق ٩رقم ١ـ٣
ص. ب ٩٩٦/٣٧١٨٥ هاتف: ٥ ـ ٧٧٣٠٠٠١ فاكس: ٧٧٣٠٠٢٠

الباب الرابع

في بيان الامتحان باختلاف الطبائع وتباين الآراء وتفاوت الأطوار والأفكار

اعلم أنّ الله عزّ وجلّ بناءً على مقتضى حكمته البالغة ومصلحته الكاملة، جعل ممّا امتحن العباد به أيضاً أن خَلَقهم متفاوتة بحسب الآراء والأفهام، متباينة بحسب الأذهان والأحلام، حتّى أنّه قلّما يقع اتّفاق جميع آراء رجلين، بحيث إنّهم لو تُركوا وآراءهم وما يدركونه بأفكارهم وأهوائهم لما اجتمعوا على حال، ولا خرجوا عن حدّ التفرّق والاختلال، ولما خلصوا من العمى والضلال، فضلاً عن الاهتداء إلى أحكام الله الحكيم المتعالي، وأنّه لأجل هذا ـ حيث أراد الله أن يجمعهم على الهدى ـ أنعم عليهم ـ كما سيأتي في المقالات ـ بالأنبياء والرسل والهداة؛ ليبيّنوا لهم ما هو طريق النجاة، ويزول به الشتات، من المعارف اليقينيّات والأحكام المتقنات المتّفقات النازلات عليهم من الله عزّ وجلّ.

وأمر سائر الخلق بالتسليم لهؤلاء، وأخذِ المعارف والأحكام منهم، ومتابعتهم في جميع الأشياء، وترك التفرّق والاختلاف، سيّما الحاصل من متابعة الظنون والآراء، مع التصريح بذمّ التفرّق والاختلاف، وكونه ضلالة من كلّ فريق وفي كلّ زمان، الدالّ على أنّ حكم الله واحد في أيّ شيء كان، وأنّ ما سواه من خطوات الشيطان.

وفيه نذكر أنّ كلّ أُمّة من الأُمم افترقت بعد نبيّها حتّى هذه الأُمّة، وأنّ الحقّ في واحدة[1]، وفيه ذكر جملة من مذاهبهم، ويتّضح ما فيه أيضاً في ضمن خمسة فصول:

* * *

(١) انظر: المستدرك ١: ١٢٨، ١٢٩ حديث «افترقت اليهود... وتفترق أُمّتي...». والمقاصد الحسنة: ١٩٠/ ٣٤٠.

الفصل الأوّل

في بيان عموم تغاير الآراء في الأنام واختلاف الأذهان والأفهام، بحيث صار سبب شتات المذاهب والأحكام من بدء الخلقة إلى آخر الأيّام، وذكر ما ورد في ذمّ الاختلاف والتفرّق لا سيّما في الدين، وأنّه علامة الهلاكة والضلالة وطريقة المبطلين، وأنّه لم يكن جائزاً أبداً في شريعة أحد من المرسلين؛ ضرورةَ عدم تطرّق الاختلاف إلى حكم الله المبين.

ولنذكر أوّلاً الآيات، ثمّ الروايات، ثمّ سائر الشواهد والمنقولات؛ ليتّضح صحّة هذه المذكورات مع وضوحها في نفسها، لا سيّما بعد ملاحظة ما في الفصول السابقة واللّاحقة وغيرها:

قال الله عزّ وجلّ: ﴿**وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذٰلِكَ خَلَقَهُمْ**﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿**لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكاً هُمْ نَاسِكُوهُ فَلاَ يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**وَإِن جَٰدَلُوكَ فَقُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ * ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**﴾[2].

وقال تعالى: ﴿**يَٰأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَاعْمَلُوا صَٰلِحاً**﴾ إلى

---

(١) سورة هود ١١: ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) سورة الحجّ ٢٢: ٦٧ ـ ٦٩.

قوله: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ * فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ حَتَّى حِينٍ﴾[١].

وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٢].

وصراحتُه في كون الاختلافات في الدين فعل المشركين وعلامتهم وإن زعموا كونهم مهتدين ظاهرة.

ويشهد له قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾[٣].

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُم عَذَاباً﴾ إلى قوله: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً﴾[٤].

وقوله: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيك الكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[٥].

وقال عزّ وجلّ: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبرَٰهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُم العِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ﴾[٦]، الآية، وصراحتها في منع التفرّق مطلقاً ظاهرة.

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣: ٥١ ـ ٥٤.
(٢) سورة الروم ٣٠: ٣١ ـ ٣٢.
(٣) سورة الأنعام ٦: ١٥٩.
(٤) سورة الأنعام ٦: ٦٥.
(٥) سورة النحل ١٦: ٦٤.
(٦) سورة الشورى ٤٢: ١٣ ـ ١٤.

ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[١].

وقوله: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَٱخْتَلَفُوا مِن بَعْدِمَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ﴾[٢].

وقوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى ٱللهِ﴾[٣].

وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللهِ وَٱلرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[٤] الآية.

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[٥]، وغيرها.

وقال سبحانه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيَا بَيْنَهُمْ فَهَدَى ٱللهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا ٱخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾[٦].

وقال جلّ شأنه في غير موضع: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَـٰبَ فَاخْتُلِفَ فِيهِ﴾[٧].

وقال: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَـٰتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُم بِالْحِكْمَةِ

---

(١) سورة آل عمران ٣: ١٠٣.
(٢) سورة آل عمران ٣: ١٠٥.
(٣) سورة الشورى ٤٢: ١٠.
(٤) سورة النساء ٤: ٥٩.
(٥) سورة الأنعام ٦: ١٥٣.
(٦) سورة البقرة ٢: ٢١٣.
(٧) سورة هود ١١: ١١٠.

﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾[١].

وقال في بني إسرائيل: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُم بَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَـٰمُ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾[٣].

وقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[٤].

وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾[٥].

وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[٦].

وصراحة الجميع في كون الاختلاف غير محمود، بل مذموماً، باطلاً، متضمّناً لخلاف حكم الله ظاهرة.

وبالجملة: دلالة الآيات واضحة، وستأتي في الفصول الآتية شواهدها أيضاً، بل أصل وقوع الاختلاف ممّا لا كلام فيه، وإنّما المراد بيان ذمّه وضلالته وبطلان منشئه، وكونه منبع الفتنة والفساد؛ ولهذا جعلنا الفصول الآتية كالشرح لهذا، وذكرنا في كلّ واحد ما ينفع للآخر أيضاً، بحيث كأنّ الجميع فصل واحد، وبسطنا الكلام في الفصل الثاني لما هو ظاهر على المتأمّل، فلنذكر هاهنا نبذاً ممّا لابدّ من نقله والبقيّة في البواقي.

---

(١) سورة الزخرف ٤٣: ٦٣.
(٢) سورة الجاثية ٤٥: ١٧.
(٣) سورة آل عمران ٣: ١٩.
(٤) سورة البيّنة ٩٨: ٤.
(٥) سورة البقرة ٢: ١٧٦.
(٦) سورة النساء ٤: ٨٢.

روى الخوارزمي عن ابن عبّاس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ الله عزّ وجلّ منع بني إسرائيل قطر السماء بسوء رأيهم في أنبيائهم واختلافهم في دينهم، وإنّه أخذ هذه الأمّة بالسنين، ومانِعهم قطر السماء ببغضهم عليّ ابن أبي طالب عليه السلام»[١].

أقول: دلالة هذا الخبر على ما سيظهر أيضاً من كون أصل سبب اختلاف هذه الأُمّة سوء رأيهم في عليّ عليه السلام، وتركهم متابعته، وأنّ تركه نظير ترك الأُمم أنبياءهم، وأنّ ذلك لبغضه، ظاهرة، وممّا يؤيّده:

ما رواه أصْبَغ بن نباتة[٢] من أنّ رجلاً قال لعليّ عليه السلام يوم الجمل: إنّ القوم كبّروا وكبّرنا، وهلّلوا وهلّلنا، وصلّى القوم وصلّينا، فعلامَ نقاتلهم؟ فقال عليّ عليه السلام: «على ما أنزل الله في سورة البقرة، فقرأ عليه السلام قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَٰكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾[٣]، الآية، قال: «فنحن الذين آمنّا، وهم الذين كفروا»[٤]، الخبر، فافهم.

وفي صحيح مسلم، ومسند ابن حنبل: عن أبي هريرة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله

---

(١) بل ابن المغازلي في مناقبه: ١٤١/١٨٦، وأورده الكراجكي في كنز الفوائد ١: ١٤٨، وحكاه عنه العلّامة الحلّي في كشف اليقين: ٤٢٨.

(٢) أصبَغ بن نباتة التميميّ الحنظلي المجاشعيّ، يكنّى أبا القاسم، من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام وأجلّاء أصحابه، وكان على شرطة علي عليه السلام، وهو الذي روى عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر.

انظر: رجال البرقي: ٥، رجال النجاشي: ٥/٨، الفهرست للطوسي: ١١٩/٨٥، الخلاصة: ١٤١/٧٧، تنقيح المقال ١: ١٥٠/١٠٠٨، تهذيب التهذيب ١: ٦٥٨/٣١٦.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٥٣.

(٤) الاحتجاج ١: ٣٩٨ ـ ٣٩٩/٨٤، بحار الأنوار ٣٢: ٢٠٢/١٥٥.

قال: «إنّ الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا»[١]، الخبر.

وسيأتي، بل ظاهر أيضاً أنّ حبل الله هو القرآن، فالخبر صريح في أنّ التمسّك به يدفع التفرّق، وأنّ التفرّق إنّما يحصل بتركه.

وسيأتي أيضاً بيان أنّ علم القرآن عند العترة التي قرنهم النبيّ ﷺ به، فيظهر أنّ تركهم سبب التفرّق أيضاً، وهذا هو معنى ما سيأتي من قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَاتَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ الشَّيْطَٰنِ﴾[٢].

ومن الشواهد أنّ الخبر المذكور رواه جمع آخَر بحيث وصل إلى حدّ الاستفاضة، وفيه: «وتسمعوا وتطيعوا لمن ولّى الله أمركم» بعد قوله: «ولا تفرّقوا»[٣] وفي بعض النسخ أيضاً: «وأن تناصحوا وُلاة الأمر من الذين يأمرونكم بأمر الله»[٤]، وظاهر أن لا معنى لهما ـ بعد ملاحظة حديث الثقلين ـ إلّا إطاعة العترة، كما بيّنّا، وسيظهر أيضاً، فافهم.

وفي صحيح مسلم وغيره: عن ابن عمر، وفي صحيح البخاري: عن ابن مسعود، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنّما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب»[٥].

وفي صحيح البخاري أيضاً: عن ابن مسعود أنّ النبيّ ﷺ قال في

---

(١) صحيح مسلم ٣: ١٧١٥/١٣٤٠، مسند أحمد ٣: ٨٥٨١/٥٦.
(٢) سورة البقرة ٢: ٢٠٨.
(٣) جامع الأحاديث ٢: ٦٧٥٠/٤٨٠.
(٤) المعجم الكبير ٩: ٨٣٠٧/٢٨، كنز العمّال ١: ١٠٢٣/٢٠٥.
(٥) صحيح مسلم ٤: ٢٦٦٦/٢٠٥٣، صحيح البخاري ٩: ١١٧ بتفاوت، جامع الأُصول ٢: ١٢٦١/٧٥٣، وفي صحيح مسلم وجامع الأُصول: عن ابن عمرو.

حديثٍ له: «ولا تَختلفوا؛ فإنّ من كان قبلكم اختلفوا، فهلكوا»[١].

وفي كتاب المستدرك، وكتاب ابن حبّان: عن ابن مسعود أيضاً، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنّما أهلك من قبلكم الاختلاف»[٢].

وفي كتاب البيهقي: عن ابن عمر، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنّما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنّما نزل كتاب الله يصدّق بعضه بعضاً، ولا يكذّب بعضه بعضاً، ما علمتم فيه فقولوا، وما جهلتم فكِلوه إلى عالمه»[٣].

أقول: هذا الخبر شاهد صدقٍ على ما قلناه ـ كما يأتي أيضاً ـ من عدم اختلافٍ في القرآن. نعم، ليس كلّ أحد يعلمه، وله علماء ـ هم الذين قرنهم النبيّ ﷺ به في أخباره المتواترة الآتية ـ فالمرجع إليهم.

وفي صحيح ابن ماجة، ومسند ابن حنبل، ومستدرك الحاكم: عن رجلٍ سمّوه، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغُ عنها بَعدي إلّا هالك، ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، عَضّوا عليها بالنواجذ، وعليكم بالطاعة وإن كان عبداً حبشيّاً؛ فإنّما المؤمن كالجمل الأليف حيثما قيد انقاد»[٤]، وقد ذكر ابن ماجة أنّ هذا ممّا وعظ به أصحابه في آخر عمره، كأنّه مودّع وداع الفراق.

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٥٨.

(٢) المستدرك للحاكم ٢: ٢٢٤، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٢: ٧٤٤/٦٣.

(٣) شعب الإيمان ٢: ٢٢٥٨/٤١٧ بسندٍ آخَر، جامع الأحاديث ٣: ٨١٨٦/٢٠٦، عن ابن عمرو.

(٤) سنن ابن ماجة ١: ٤٣/١٦، مسند أحمد ٥: ١٦٦٩٢/١٠٩، المستدرك للحاكم ١: ٩٦، وفيها بتفاوت يسير.

أقول: لا يخفى دلالة هذا الخبر على أشياء لم يفهمها جمهور المخالفين، فأيّدوا به مذهبهم، وهو دالّ على خلافه:

أمّا أوّلاً: فلأنّ قوله: «قد تركتكم» إلى قوله ﷺ: «هالك» صريح في توضيح النبيّ ﷺ جميع معالم الشريعة، وإنّما الضياع حصل من بعده، ـ كما مرّ غير مرّة، وسيأتي أيضاً ـ ويؤيّده قوله: «ومن يعش منكم»، لدلالته على عدم وجود خلاف مضرّ في زمانه، وأنّه ممّا يحدث بعده بسبب ترك سنّته؛ ولهذا أمرهم بالتمسّك بسنّته وسنّة خلفائه المستنّين بسنّته، وعدم التوجّه إلى الخلافات؛ لضلالها.

وأمّا ثانياً: فلأنّ قوله: «وسنّة الخلفاء» بعد قوله: «بسنّتي» كالصريح في أنّ مراده بيان كون مأخذ السنّتين شيئاً واحداً، وأنّه لذلك صارت الأخيرة بحكم الأولى في لزوم التمسّك.

ومن البيّن ـ كما مرّ ويأتي ـ أنّ سنّته ﷺ لم تكن برأيٍ ونحوه، بل بالورود من الله، فعلى هذا لا بدّ أن تكون سنّة الخلفاء أيضاً كذلك. ولا يخفى أنّ المراد بالخلفاء حينئذٍ لابدّ أن يكون من كان كلّ حكمه مأخوذاً من الله ورسوله ﷺ، وذلك منحصر في عليّ وذرّيّته الأئمّة عليهم السلام، كما سيتّضح أيضاً غاية الوضوح في محلّه، فدلّ الخبر على أنّ المراد هؤلاء دون من زعمه المخالفون، ويؤيّده التقييد بالرشد والمهديّة؛ ضرورة أنّ الحاكم بالرأي ليس كذلك على الإطلاق؛ لوقوع الخطأ في حكمه.

ثمّ من هذا يظهر أيضاً أنّه ينبغي حمل ما ورد في غيره من أمثال هذه العبارة مهما يناسب على هؤلاء، ولا أقلّ من إمكان الحمل بحيث لا يمكن الاستدلال على كون المراد غيرهم.

وأمّا ثالثاً: فلأنّ قوله: «وعليكم» إلى آخره، كالصريح في لزوم

المداراة والتقيّة، وترك منازعة الحُكّام وإن كان جائراً دنيئاً (غير قابل)[١]، كما ظهر سابقاً ويظهر فيما بعد أيضاً، لا ما زعموه من أنّ ذلك لحقّيّتهم؛ إذ ليس في العبارة ما يشعر به، فضلاً عن التبادر. وعلى أيّ تقدير، دلالته على ذمّ الاختلاف ممّا لا كلام فيه، فافهم.

وفي كتب عديدة، منها: صحيح الترمذي وقال: إنّه حسن صحيح غريب[٢]، ومنها: كتاب الحميدي وغيرهما: عن عمر، عن النبيّ ﷺ أنّه قال في حديثٍ له: «عليكم بالجماعة وإيّاكم والفرقة»[٣].

وفي كتاب الزوائد لعبد الله بن أحمد بن حنبل: عن النعمان بن بشير[٤]، قال: قال رسول الله ﷺ: «الجماعة رحمة والفرقة عذاب»[٥].

أقول: لا يخفى أنّ بعد ملاحظة هذين الخبرين وأمثالهما ـ ممّا سيأتي في محلّه ـ مع سائر الأخبار الصريحة في ذمّ الاختلاف لا يبقى شكّ في أنّ المراد بالفرقة هاهنا أيضاً هو إظهار الاختلاف، لا ما سيظهر بطلانه من كون كلّ اتّفاق جماعةٍ حقّاً.

كيف لا! وفي الكتاب الكبير والأوسط للطبراني: عن ابن عمر، عن

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٢) سنن الترمذي ٤: ٤٦٥/ ٢١٦٥.

(٣) كتاب السنّة لابن أبي عاصم ١: ٨٨/٤٢، جامع الأُصول ٦: ٤٩٧٢/٦٦٩، نصب الراية ٤: ٢٥٠، الجامع الصغير ١: ٢٧٩٥/٤٢٩.

(٤) هو النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري، يكنّى أبا عبدالله، استعمله معاوية على الكوفة وحمّص وكذا يزيد، وهو من الذين أرسلتهم نائلة زوجة عثمان بقميصه إلى معاوية لتأليب الناس وإثارة الفتنة ضدّ عليّ عليه السلام، مات سنة ٦٥ هـ.
انظر: المعارف لابن قتيبة: ٢٩٤، الجرح والتعديل ٨: ٢٠٣٣/٤٤٤، الاستيعاب ٤: ٢٦١٤/١٤٩٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ١٩٤/١٢٩، معجم المؤلّفين لعمر كحالة ١٣: ١٠٣.

(٥) المصدر غير متوفّر لدينا، وحكاه عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٥: ٢١٧.

النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «ما اختلفت أُمّة بعد نبيّها إلّا ظهر أهل باطلها على أهل حقّها»[١].

وفي خطبةٍ لعليّ عليه السلام: «ما اختلفت دعوتان إلّا كانت إحداهما ضلالة»[٢].

ومن هذا القبيل أيضاً ما رواه مسلم وأبو داوُد والنسائي في صحاحهم، وابن حنبل في مسنده، عن عرفجة[٣]، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «ستكون هَنات وهَنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأُمّة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً ما كان»[٤]؛ إذ ظاهر أنّه إذا كان الواجب على الناس ـ كما سيأتي ـ إطاعة من كان حكمه من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وتعليمهما من غير تحقّق اختلافٍ، فمن أراد خلاف ذلك ممّا يؤول إلى تفرّقهم بأيّ جهة كان وجب دفعه، كما فعل أهل الجمل، ومعاوية في حقّ عليّ عليه السلام جهاراً، بل أهل السقيفة أيضاً ولو بغير إجهار، فافهم.

وقد مرّ في الباب السابق قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «إنّ الله بعثني رحمةً للناس كافّة، فأدّوا عنّي رحمكم الله، ولا تختلفوا كما اختلف الحواريّون على

---

(١) المعجم الأوسط ٨: ٧٧٥٤/٢٤، ولم نعثر عليه في المعجم الكبير، كنز العمّال ١: ٩٢٩/١٨٣.

(٢) نهج البلاغة: ٥٠٢، الكلمات ١٨٣.

(٣) عرفجة بن شُريح أو شَريك أو ضُريح أو شراحيل الأشجعي الكندي، أو الأسلمي، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، روى عنه: زياد بن عِلاقة، وسلمان أبو حازم الأشجعي، ووفدان أبو يعفور وغيرهم.
انظر: تنقيح المقال ٢: ٢٥ / ٧٨٦٢، الطبقات لابن سعد ٦: ٣٠، الجرح والتعديل ٧: ١٧ / ٨٤، الثقات لابن حبّان ٣: ٣٢٠، الاستيعاب ٣: ١٠٦٣ /١٧٩٧.

(٤) صحيح مسلم ٣: ١٨٥٢/١٤٧٩، سنن أبي داوُد ٤: ٤٧٦٢/٢٤٢، سنن النسائي ٧: ٩٢ ـ ٩٣، مسند أحمد ٥: ١٩٧٦٦/٦٥٧ فيه بتفاوت يسير.

عيسى، فإنّه دعاهم إلى مثل ما أدعوكم إليه فأبى من قرب مكانه فكرهه، فشكى عيسى عليه السلام إلى الله»[١]، الخبر.

وفي صحيح مسلم، وصحيحي النسائي وابن ماجة، ومسند أحمد: عن أبي هريرة، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «ذروني ما تركتكم، فإنّما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم»[٢]، الخبر.

وفي كتاب البيهقي: عن عليّ عليه السلام، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ بني إسرائيل اختلفوا فلم يزل اختلافهم بينهم حتّى بعثوا حكمين فضلّا وأضلّا، وإنّ هذه الأمّة ستختلف فلا يزال اختلافهم بينهم حتّى يبعثوا حَكمين فيضلّا ويضلّ[٣] من اتّبعهما»[٤].

وفي كتاب الزوائد لعبد الله بن أحمد بن حنبل: عن عليّ عليه السلام أيضاً، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «سيكون اختلاف أو أمر، فإن استطعت أن تكون السلم فافعل»[٥].

وفي كتاب الحكيم: عن ابن مسعود، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «المتمسّك بسنّتي عند اختلاف أُمّتي كالقابض على الجمر»[٦].

وفي الاستيعاب: عن الحسين بن عليّ عليهما السلام قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله:

---

(١) جامع الأحاديث ٢: ٤٧٢/٦٧٠٠ بتفاوت يسير.

(٢) صحيح مسلم ٢: ٩٧٥/١٣٣٧، سنن النسائي ٥: ١١٠، سنن ابن ماجة ١: ٢/٣، مسند أحمد ٢: ٤٨٨/٧٣٢٠.

(٣) في «م»: فيَضلّا ويُضلّا.

(٤) دلائل النبوّة ٦: ٤٢٣ بتفاوت يسير.

(٥) المصدر غير متوفّر لدينا، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤، والمتّقي الهندي في كنز العمّال ١١: ١٤٨/٣٠٩٧٩.

(٦) نوادر الأصول للحكيم الترمذي ٢: ٣٢٧، وحكاه عنه السيوطي في جامع الأحاديث ٧: ٤٣٦/٢٣٤٨٢.

اختلفتم وأنا بين أظهركم، وأنتم بعدي أشدّ اختلافاً»[١].

وقال يهوديّ لعليّ عليه السلام: ما دفنتم نبيّكم حتّى اختلفتم؟ فقال له: «إنّما اختلفنا عنه لا فيه، ولكنّكم ما جفّت أرجلكم من (ماء)[٢] البحر حتّى قُلتم لنبيّكم: ﴿اجْعَلْ لَّنَا إِلٰهاً كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾[٣]»[٤] الخبر.

والأخبار في ذمّ الاختلاف والتفرّق، وضلالته، وأنّه كان سابقاً ويكون في هذه الأمّة، كثيرة ـ وسيأتي بعضها في الفصل الآتي وغيره، سوى ماسبق في الفصول السابقة أيضاً ـ وصراحة أكثرها في كون المراد الاختلاف في المسائل الدينيّة والأحكام الشرعيّة وغيرها واضحة؛ بحيث لا يمكن تخصيصها بالاختلاف في الآراء والحروب، كما زعمه بعض الجاهلين فحمل عليه بعض الآيات، وتوهّم أنّه يجري في غيره أيضاً، وسخافته كما ترى.

لكن من أعجب الغرائب، وأفضح الفضائح ما تشبّث به عامّة علماء المخالفين ممّا هو أوهن من بيت العنكبوت في مقابل هذه الآيات والروايات كلّها، بل وغيرها أيضاً، بمحض أنّهم رأوا أنفسهم واقعين في مخمصة الاختلاف؛ بحيث[٥] لا منجى لهم منه إلّا بالقول بما لا يقولون به، فإنّهم لمّا تركوا بعد رحلة رسول الله صلى الله عليه وآله التزام متابعة عليّ وذرّيّته عليهم السلام الأوصياء العلماء من الله ورسوله صلى الله عليه وآله ـ كما سيظهر ـ فلم يجدوا من الكتاب والسنّة المتداولة بينهم إلّا أحكاماً قلائل، فألزمهم ذلك إلى أن وضعوا من عند أنفسهم، وبحسب تحسين عقولهم، واقتضاء آرائهم قواعد لاستنباط

---

(١) الاستيعاب ١: ٣٩٨.

(٢) ما بين القوسين أثبتناه من «م».

(٣) سورة الأعراف ٧: ١٣٨.

(٤) نهج البلاغة: ٣٧١/٥٣١ (غريب كلامه عليه السلام).

(٥) في «ش» زيادة: أن.

الأحكام الإلهيّة (والمسائل الدينيّة)[١]، ووقعوا بذلك[٢] في تيه الاختلاف.

فمن قبيل: الغريق يتشبّث بكلّ حشيش، تشبّثوا لتجويز الاختلاف بخبر ضعيف السند عندهم، ومع هذا لا يشفي عليلاً ولا يروي غليلاً، وهو ما رواه البيهقي في كتاب المدخل، وكذا الديلمي في مسنده بإسنادٍ فيه جويبر[٣]، عن الضحّاك[٤]، عن ابن عباس، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «مهما أُوتيتُم من كتاب الله فالعمل به لا عذرَ لأحد في تركه، فإن لم يكن في كتاب الله فسنّةٌ منّي ماضية، فإن لم يكن سنّةٌ منّي فما قال أصحابي لكم، إنّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»[٥].

وقد صرّحوا بأنّ جويبراً ضعيف جدّاً، وأنّ الضحّاك عن ابن عبّاس

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٢) في «ش» (في ذلك) بدل (بذلك).

(٣) هو جويبر بن سعيد الأزدي البلخي، يكنّى أبا القاسم، ويقال: اسمه جابر، وجويبر لقبه، روى عن أنس بن مالك، والضحّاك بن مزاحم، وأبي صالح السمّان، وغيرهم، مات سنة ١٤٠ ـ ١٥٠ هـ.

انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٢: ٥٤٤، ميزان الاعتدال ١: ٤٢٧/١٥٩٣، تهذيب التهذيب ٢: ١٠٦/٢٠٠، تقريب التهذيب ١: ١٣٦/١٣١.

(٤) الضحّاك بن مزاحم الهلالي الخراساني، يكنّى أبا القاسم، هو من بني عبد مناف بن هلال بن عامر بن صعصعة رهط زينب زوج النبيّ ﷺ، وكان يقيم ببلخ ومرو، وكان أيضاً ببخارى وسمرقند، كان يعلّم الصبيان احتساباً، وحملته أُمّه سنتين، له كتب منها: التفسير الكبير والصغير، مات سنة ١٠٢ هـ ببلخ.

انظر: تنقيح المقال ٢: ١٠٥/٥٨٣٢، قاموس الرجال ٥: ٥٣٧/٣٧١٦، المعارف لابن قتيبة: ٤٥٧، الكامل في الضعفاء ٤: ١٤١٤، ميزان الاعتدال ٢: ٣٢٥/٣٩٤٢ تهذيب التهذيب ٤: ٣٩٧/٧٩٤.

(٥) فردوس الأخبار ٤: ٤٤٧/٦٧٩٩، وحكاه عنهما وعن غيرهما السخاوي في المقاصد الحسنة: ٤٦ والسيوطي في جامع الأحاديث ٧: ٤٢٥/٢٣٤٠٩.

منقطع[١].

وقال العراقي[٢]: إنّ هذا الخبر نقله صاحب كتاب العلم والحلم هكذا: «اختلاف أصحابي رحمة لأمّتي»، ثمّ قال: وإنّه ضعيف مرسل[٣].

ثمّ إنّه أورد هذا الأخير جمع منهم البيهقي في الرسالة الأشعريّة بغير سند، وكذا الحليمي[٤]، وإمام الحرمين[٥]، وابن الحاجب[٦] في بحث

---

(١) المقاصد الحسنة: ٤٦، سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، يكنّى أبا الفضل العراقي الأصل، المهراني المولد الكردي الشافعي له كتب منها: المغني عن حمل الأسفار، ونكت منهاج البيضاوي، ونظم الدرر السنيّة وغيرها، ولد سنة ٧٢٥ هـ، ومات سنة ٨٠٦ هـ في مصر.

انظر: طبقات الحفّاظ: ٥٤٣/ ١١٧٥، الضوء اللامع ٢: ١٧١/ ٤٥٢، شذرات الذهب ٧: ٥٥، الأعلام ٣: ٣٤٤.

(٣) انظر: المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، في ذيل إحياء العلوم ١: ٢٧، وحكاه السخاوي في المقاصد الحسنة: ٤٧.

(٤) هو الحسين بن الحسن بن محمّد بن حليم، يكنّى أبا عبدالله، الفقيه الشافعي، وأوجههم بما وراء النهر، المعروف بالحليمي الجرجاني، كتب الحديث عن أبي بكر القفّال، وغيره، له كتب منها: شعب الإيمان، وآيات الساعة، وأحوال القيامة. ولد سنة ٣٣٨ هـ، ومات سنة ٤٠٣ هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٢: ١٣٧/ ١٨٦، طبقات الشافعية للسبكي ٤: ٣٣٣/ ٣٨٨، طبقات الشافعية لابن شهبة ١: ١٧٨/ ١٤٠، شذرات الذهب ٣: ١٦٧.

(٥) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني أبو المعالي، رئيس الشافعية بنيسابور، وأعلم متأخّريهم على الإطلاق، جاور بمكة والمدينة يدرّس ويفتي، فلهذا قيل له: إمام الحرمين، وكان قد تفقّه على والده، له كتب منها: نهاية المطلب، والبرهان، والإرشاد، وغيرها، ولد سنة ٤١٩ هـ، ومات سنة ٤٧٨ هـ بنيسابور ودفن فيها.

انظر: الأنساب ٢: ١٢٩، وفيات الأعيان ٣: ١٦٧/ ٣٧٨، طبقات الشافعية للسبكي ٣: ٢٤٩، طبقات الشافعية لابن شهبة ١: ٢١٨/ ٢٥٥، شذرات الذهب ٣: ٣٥٨.

(٦) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، المعروف بابن الحاجب الفقيه المالكي

القياس من مختصره بلفظة «اختلاف أمّتي رحمة للناس»[١].

والظاهر أنّ مرادهم بيان ورود «أمّتي» بدل «أصحابي» في آخر الحديث المذكور، ولم نجده هكذا في رواية أصلاً، حتّى أنّ السيوطي قال في جامعه: إنّ هذه العبارة ممّا ذكروها بغير سند، ثمّ قال: ولعلّها خرجت في بعض كتب الحفّاظ التي لم تصل إلينا[٢]، ولا يخفى تكلّفه إن كان توجيهاً لكونها بقيّة الحديث، وإلّا فلا يبعد أن يكون مراده ـ بل مرادهم أيضاً ـ ورودها حديثاً برأسه.

وعلى أيّ تقدير لا شكّ في اشتهار هذه العبارة الأخيرة على الألسنة اليوم اشتهاراً زائداً، بحيث كتب بعضهم كتاباً في بيان مسائلهم المختلفة وسمّاه كتاب الرحمة في اختلاف الأمّة، مع ما عرفت ممّا فيها عندهم، بل ما في أصل الحديث أيضاً؛ ولهذا قال بعضهم: إنّ كثيراً من الأئمّة زعموا أنّ أصل الحديث لا أصل له، حتّى أنّ بعضهم اعترض عليه: بأنّ الاختلاف لو كان رحمة لكان الاتّفاق عذاباً[٣].

وقد روى أيضاً ما بمضمونه ابن عساكر، وصاحب كتاب الإبانة بإسناد فيه ضعفاء أيضاً، عن عمر، عنه ﷺ هكذا قال: «سألت ربّي فيما

الكردي الدويني النحوي الأُصولي، وله كتب منها: المختصر، والكافية، والشافية، ولد سنة ٥٧٠ هـ، ومات سنة ٦٤٦ هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٣: ٢٤٨/٤١٣، سير أعلام النبلاء ٢٣: ٢٦٤/١٧٥، العبر ٣: ٢٥٤، شذرات الذهب ٥: ٢٣٤.

(١) حكاه عن بعضهم السخاوي في المقاصد الحسنة: ٤٧، والسيوطي في جامع الأحاديث ١: ٧٠٦/١٢٤، وكذا ملّا عليّ القاري في الأسرار المرفوعة: ١٠٨ ـ ١٧/١٠٩.

(٢) جامع الأحاديث ١: ٧٠٦/١٢٤.

(٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ١١: ٩١ ـ ٩٢، المقاصد الحسنة: ٤٧.

يختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى الله إليّ: يا محمّد، إنّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء ممّا هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدىً»[١].

وكذلك روى الدارقطني وغيره عن عمر أيضاً أنّ النبيّ ﷺ قال: «أصحابي كالنجوم، فبأيّهم اقتديتم اهتديتم»[٢] (وفي رواية: «فبأيّهم أخذتم اهتديتم)[٣][٤].

وقد صرّح جمع منهم بأنّ في بعض أسناده حمزة بن أبي حمزة النصيبي[٥]، وهو متّهم بالكذب.

وفي بعض أسناده بعض المجاهيل، حتّى قال البزّار: إنّه منكر لا يصحّ[٦].

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٢٣٣٥/٣٨٣، فردوس الأخبار ٢: ٣٢١٩/٤٣٨، جامع الأُصول ٨: ٦٣٦٩/٥٥٦، الجامع الصغير ٢: ٤٦٠٣/٣٦.

(٢) المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤: ١٧٧٨، جامع بيان العلم ٢: ١٧٦٠/٩٢٥، وفيهما عن جابر.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٤) الكامل لابن عدي ٣: ١٣٣/٢٦٣، جامع بيان العلم ٢: ١٧٥٩/٩٢٤، وفيهما عن ابن عمر.

(٥) حمزة بن أبي حمزة بن ميمون النصيبي الجعفي الجزري، وقد ضعّفوه كثيراً حتّى قالوا: إنّ حديثه ليس بشيء لا يساوي فلساً وأنّه منكر الحديث لا تحلّ الرواية عنه.

انظر: الضعفاء الصغير للبخاري: ٨٨/٣٩، الضعفاء الكبير ١: ٣٥٦/٢٩٠، الجرح والتعديل ٣: ٢١٠/٩١٩، كتاب المجروحين ١: ٢٦٩، الكامل لابن عدي ٣: ٥٠٢/١٣٣/٢٦٣، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٠١٨/٢٣٧/١، ميزان الإعتدال ١: ٦٠٦/٢٢٩٩، تهذيب التهذيب ٣: ٢٥/٣٨.

(٦) حكاه عنه ابن حزم في الإحكام في أُصول الأحكام ٦: ٢٤٤.

وقال ابن حزم[١]: إنّه مكذوب موضوع باطل[٢].

أقول: مع قطع النظر عن كلامهم في الإسناد، وضوح عدم استقامة ما فهمه القوم ـ حتّى ممّا ذكروه مسنداً، أعني هذه العبائر الثلاث ـ عقلاً ونقلاً، بل على مسلك القوم أيضاً كما سيظهر، كالشمس في رابعة النهار، بحيث أن لا مخلص لهم عن ذلك إلّا أن يلتزموا كونها إمّا موضوعة، أو المراد غير المعنى الذي فهموه منها.

أمّا أوّلاً: فلأنّ ما فهموه منها خلاف صريح محكمات الآيات القرآنية، كما مرّ بعضها ويأتي بعض.

وأمّا ثانياً: فلأنّه خلاف جميع ما مضى ويأتي من صحاح الأخبار النبويّة وأمثالها، التي وصلت حدّ المتواترات[٣] المعنوية، لا سيّما الأخبار التي وردت في خصوص ذمّ الاختلاف، وما ورد في ذمّ بعض الأصحاب ولو على سبيل الإجمال، كما سيأتي في أحاديث الحوض وغيرها في مقالات المقصد الثاني، بل ربّما يقال: لم نجد حديثاً إلّا منافياً لهذا.

وأمّا ثالثاً: فلما ذكره صاحب كتاب الاستغاثة[٤]، حيث قال: إنّ هذا

---

(١) هو عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، يكنّى أبا محمّد، يعرف بابن حزم، وقيل: إنّه تفقّه أوّلاً للشافعي، ثمّ قال بنفي القياس، والأخذ بظاهر النصّ وعموم الكتاب والحديث، واشتهر بهذه العقيدة، له كتب نحو أربعمائة مجلّد، منها: المحلّى، والإحكام في أُصول الأحكام، والفصل في الملل والأهواء وغيرها، ولد سنة ٣٨٣ هـ، ومات سنة ٤٥٦ هـ.
انظر: معجم الأدباء للحموي ١٢: ٤٤٨/٢٣٥، وفيات الأعيان ٣: ٤٤٨/٣٢٥، سير أعلام النبلاء ١٨: ٩٩/١٨٤، شذرات الذهب ٣: ٢٩٩.

(٢) الإحكام في أُصول الأحكام ٦: ٢٤٤.

(٣) في «م»: التواترات.

(٤) في «ن»: الاستيعاب، وهو تصحيف.

القول لا يخلو من أن يكون الرسول ﷺ قاله لأصحابه وغيرهم، أو قاله لأصحابه دون غيرهم، أو قاله لغير أصحابه.

فإن قالوا: إنّه قاله للصحابة وغيرهم، أو قاله للصحابة دون غيرهم، قيل لهم: فهل يستقيم في الكلام الفصيح المحكم أن يقول لأصحابه: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»، وكذا قوله: «اختلاف أصحابي رحمة لكم»، أما ترون، محال هذا الكلام ما أبينه؟.

وإن قالوا: إنّه قاله لغير الصحابة، قيل لهم: هل معكم بهذا خبر معروف مجمع عليه، فاروه؟ أم هو شيء تتخرّصونه بعقولكم واستدلالكم؟ فغير مقبول ذلك منكم؛ لأنّ الصحابة هم الذين رووه، بل إنّما رواه عمر وكذا ابن عباس، فلو كان قاله لغيرهم لكان قد ذكروا ذلك الخبر، وكانوا يقولون أو يقول: إنّ الرسول قال لجميع من أسلم غير الصحابي: «أصحابي كالنجوم» إلى آخره، ولمّا لم يكن في نقلكم شيء من هذا التخصيص، بطل ادّعاؤكم في ذلك[1]، ثمّ ذكر إيرادات أُخَر أيضاً.

وأمّا رابعاً: فلأنّه يلزم حينئذٍ أنّ كلّ من اتّبع قول بعض الجهّال، بل الفسّاق من الصحابة أو المنافقين منهم، وترك العمل بقول بعض العلماء الصالحين منهم، يكون مهتدياً ومن أهل النجاة، وهو خلاف السنّة الثابتة ومحكم القرآن، بل بديهيّ البطلان.

وأمّا خامساً: فلأنّه يلزم حينئذٍ أن يكون التابع لقتلة عثمان، والذي قعد عن نصرته تابعاً للحقّ ومهتدياً؛ ضرورة كون أكثرهم من المهاجرين والأنصار، وكذا يكون هكذا من اتّبع عثمان في امتناعه [عن][2] دفع مروان

---

(١) كتاب الاستغاثة: ١٨٥ ـ ١٨٦ بتفاوت.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

إلى خصومه، أو خلع نفسه، وغير ذلك، وكذا يلزم أن يكون أتباع عائشة وطلحة، والزبير، ومعاوية، والخوارج الذين بغوا على عليّ عليه السلام وقاتلوه، مهتدين وعلى الحقّ، وكذا أتباع عليّ عليه السلام، حتّى لو أنّ رجلاً حارب مع معاوية ـ مثلاً ـ إلى نصف النهار، ثمّ عاد في نصفه الآخر فحارب مع عليّ عليه السلام إلى آخر النهار، لكان في الحالين جميعاً مهتدياً تابعاً للحقّ، بل يجري هذا بعينه في أفعال يزيد (بن معاوية)[1] وأتباعه من قتل الحسين عليه السلام، وسبي آل محمد عليهم السلام، ونهب أهل المدينة وغيرها ممّا صدر منه ومن سائر بني أُميّة من سبّ عليّ عليه السلام وغير ذلك؛ حيث تبعوا في ذلك معاوية وأمثاله من الصحابة (أنّه حقّ)[2]، والتوالي بأسرها باطلة ضرورة واتّفاقاً، بل فيه استلزام تكذيب النبيّ صلى الله عليه وآله فيما أخبر به: من كون بعضهم ظالماً على بعض، ولعنه، وذمّه، وقدحه، وطعنه قتلة عليّ والحسين عليهما السلام، ومن عادى أهل بيته الطاهرين، ونحو ذلك.

ولو قيل: إنّ بعض ما ذُكر إنّما هو خلاف صريح القرآن وسنّة الرسول صلى الله عليه وآله، ومتابعة الصحابي إنّما هي فيما لا نصّ فيه؟

قلنا: نحن لا نجري هذا الكلام، إلّا فيما لم يكن بزعمكم خلاف الكتاب والسنّة ممّا وجّهتم فعل فاعله بالاجتهاد، وأكثر هذه المواضع عندكم كذلك، وإلّا لزمكم تضليل جماعة كثيرة من الصحابة، لا سيّما محاربي عليّ عليه السلام، فتأمّل حتّى تفهم أنّ مع هذا أيضاً يلزم هذا القائل أن يحكم بضلال بعض الصحابة، وارتكابه خلاف الكتاب والسنّة، وذلك مع هدمه كثيراً من قواعدهم يفسد عليهم عموم هذا الحديث أيضاً، فافهم.

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ش».

(٢) ما بين القوسين أثبتناه من «س» و«ش».

وأمّا سادساً: فلأنّه يستلزم أن لا يكون عند القوم كلّ من لم يقل بخلافة أبي بكر وأبطل رأي أصحاب السقيفة مبطلاً، بل يجب أن يكون محقّاً مهتدياً؛ لاقتدائه في ذلك بسعد بن عبادة[1] الذي لا شكّ ولا خلاف في كونه من كبار الصحابة، وفي عدم بيعته لأبي بكر ولا لعمر أصلاً، وبأمثاله ممّن سيظهر أنّه لم يبايع يوم السقيفة، فإذن، لا يرد لهم عتب على منكري الثلاثة ولا اعتراض وإن صحّحوا خلافتهم.

وأمّا سابعاً: فلأنّه يستلزم أن لا يجوز للقوم أيضاً عتاب على من إذا سَبّ أحداً من الصحابة، أو أظهر عداوته، أو تبرّأ منه، أو شتمه ونحو ذلك، فإنّ جميع هذا ممّا صدر من بعض الصحابة، كمعاداة عثمان لجمع من الصحابة حتّى أخرج أبا ذرّ من المدينة، وأهان غيره، وكمعاداة جماعة كثيرة منهم (له)[2] بحيث انجرّ إلى قتله ومنعه من الدفن، حتّى أنّهم سمّوه نعثلاً، وكسَبّ عليّ والحسنين عليهم السلام، وابن عبّاس، وعمّار، ونظرائهم معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما من الصحابة الذين كانوا من مشاوريهما، وكسبّ معاوية وعمرو ومن وافقهما من الصحابة عليّاً والحسنين عليهم السلام

---

(١) هو سعد بن عبادة بن دُليم بن أبي حليمة الأنصاري، يكنّى أبا ثابت، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، كان سيّداً في الأنصار مقدّماً وجيهاً، جواداً كريماً.

ولمّا بويع أبو بكر يوم السقيفة، لم يرض سعد أن يبايع، فقالوا له لمّا أبى البيعة: لا تساكننا في بلدٍ، فنفي إلى حوران، فرمي بسهم في الليل فقُتل، فقالوا: إنّ الجنّ رمته، وقيل: إنّ الذي رماه المغيرة بن شعبة، وقيل: شخصان آخران غيره كُلّ واحدٍ رماه بسهمٍ واشيع إنّ الجنّ رمته.

مات سنة ١٥ هـ بأرض الشام.

انظر: أعيان الشيعة ٧: ٢٢٤، الإمامة والسياسة ١: ٢٧، الاستيعاب ٢: ٥٩٤/٩٤٤.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م» وفي «ش» زيادة: (بل).

وعمّاراً وعبدالله بن العبّاس، وأمر معاوية الناس بالتبرّي من عليّ عليه السلام، ولعنه جهاراً.

فعلى هذا من اقتدى بهؤلاء في التبرّي، والسبّ، وعداوة الصحابي، لا سيّما الذي ظهر عليه عيبه ولو بدخول الشبهة عليه، لزم أن يكون محقّاً مهتدياً عند القوم، بحيث لا عتب عليه ولا وزر من غير استثناءٍ لأحدٍ؛ ضرورة عدم [وجود][1] صحابيّ أزيد مناقب ولا أظهر حُسن حال من عليّ والحسنين عليهم السلام، وقد سبّهم من ذكرناه، والقوم لم يزيدوا إلّا بالترضية[2] من الطرفين.

وأمّا ثامناً: فلأنّه يستلزم رضا الله بكلّ قبيح صدر من الصحابة، ومشروعيّة الشيء ونقيضه جميعاً إذا استندا[3] بفعلهم، وذلك سفسطة محضة.

وأمّا تاسعاً: فلأنّ الصحابة لو علموا بورود مثل هذا بهذا المعنى لكانوا أولى الناس بالعمل على وفقه، فلا معنى حينئذٍ لما أشرنا إلى صدوره منهم: من منازعة بعضهم بعضاً، والمقاتلة، واستقباح بعضهم فعل بعض ونحو ذلك، والتزام عدم علم عامّة أعيان الصحابة بمثل هذا حتّى من رواه أيضاً كعمر وابن عبّاس ممّا يضحك الثكلى[4].

وأمّا عاشراً: فلأنّ ما فهموه من العبائر المسندة المذكورة ـ مع استلزام[5] المفاسد المزبورة ـ لا يجديهم نفعاً؛ ضرورة أنّ عامّة اختلافهم

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في «س» و«ش»: في الترضية.

(٣) في «ش»: استند.

(٤) في النسخ: يضحك به الثكلى.

(٥) في «ش»: التزام.

من فقهائهم، والمورد ـ كما عرفت ـ الصحابة دون غيرهم، ودون إثبات عدم الفرق خرط القتاد، فانسحاب الحكم إلى الغير تحكّم (صرف)[١] ساقط في مقابل الكتاب والسنّة، وكأنّه لأجل هذا غيّر العبارة مَنْ نَقَله بقوله: «اختلاف أُمّتي رحمة للناس»، لكن لم يعلم أنّ هذا أكثر فساداً، وأعظم قباحةً، وأوضح شناعةً؛ لأنّه:

أوّلاً: خلاف ما هو موجود في كتب حفّاظ الحديث كما مرّ، فضلاً عن حال السند، بل الظاهر ممّا ذكرناه من الأخبار الثلاث أنّ من روى هكذا إمّا متوهّم، أو كاذب متعمّد، وما مرّ من كلام السيوطي محض توجيه بعيد لدفع الجزم بالوضع، لا كونه قابلاً للاستدلال به أو الاعتماد عليه. نعم، ربّما يقال: إنّ مراده أنّه حديث آخَر وارد هكذا، كما سيأتي مؤيّداً له عن الصادق عليه السلام.

وثانياً: يرد عليه جميع ما أوردناه آنفاً مع زيادة مفاسد أُخَر عظيمة، بحيث لا يمكن لهم التوجيه والدفع، حتّى أنّ أدنى ما يرد عليهم مناقضة صريحة للأحاديث التي اتّفق على نقلها وصحّتها المخالف والمؤالف، التي منها: إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله بافتراق الأُمّة إلى نيف وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقون كلّهم هالكون وفي النار؛ إذ لا يتبادر من الرحمة إلّا خلاف النقمة، فيستلزم ترتّب الثواب وترك العقاب، وهو مناف للهلاكة، بل يلزم ممّا ذكروه عدم جواز تضليلهم أحداً من طوائف الإسلام؛ لاستناد كلٍّ منهم إلى شيء زعمه حجّة ثابتة وإن كان مخطئاً واقعاً، بل ولو كان مستندُه شبهة واضحة البطلان، بل ولو كانت خلاف الضرورة الدينية واقعاً، وعند (كلّ)[٢]

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «س»، «ش»، «ن».

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م».

من سواه، كما هو مقتضى توجيههم أفعال معاوية، لا سيّما معاداته لعليّ عليه السلام وسبّه وشتمه؛ إذ لا شبهة مطلقاً في حُسن حال عليّ عليه السلام كتاباً وسنّةً وإجماعاً من الصحابة وغيرهم، كما هو ظاهر، بل مسلّم عندهم أيضاً.

ولا يخفى أنّه حينئذٍ يلزمهم أن يحكموا بعدم ضلالة الشيعة مطلقاً ولو صدر منهم السبّ؛ ضرورة أنّ استنادهم في ذلك إلى ما هو أقوى من شُبه معاوية، بل ما هو قويّ في نفسه؛ إذ أدنى ما هو لهم عدم كون روايات مخالفيهم حجّة عليهم، لا سيّما في مقابل ما تواتر عندهم من روايات أئمّتهم عليهم السلام، بل بعض أخبار خصومهم أيضاً.

ثمّ إنّ المفاسد كثيرة يكفي ما ذكرناه لصاحب البصيرة، فإذَنْ الحقُّ الذي يجب أن يتمسّك به تارك الحميّة الجاهليّة ومتابعة الأسلاف عدمُ الاعتناء بأمثال هذه المنقولات المناقضة للكتاب والسنّة، فضلاً عن استلزام المفاسد، بل يجب طرحها أو توجيهها بما لا ينافي غيرها، كأن يقال فيما نحن فيه مثلاً: إنّ المراد باقتداء الأصحاب قبول ما يروونه عن النبيّ صلى الله عليه وآله، يعني: الثقات منهم؛ لخروج غيرهم بآية نبأ الفاسق[1] وغيرها ممّا ذكره أصحاب دراية الحديث[2]، وكذا يقال: إنّ المراد بالاختلاف التردّد والتعاشر لتحصيل المعارف ونحوها، أو المراد قيام البعض مقام الآخَر، كما أنّه كذلك أئمّة الإماميّة.

---

(١) إشارة لقوله تعالى في سورة الحجرات ٤٩: ٦: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا...﴾.

(٢) انظر: الرعاية في علم الدراية: ٩١.

ولا يخفى أنّه حينئذٍ يمكن حمل الأصحاب على الخواصّ الكمّل منهم كعليّ والحسن والحسين عليهم السلام ونظرائهم الثابت صدقهم وعلمهم.

وممّا يدلّ على هذا الحمل أنّ هذا الخبر موجود في بعض كتب الشيعة، ككتاب «بصائر الدرجات» رواه فيه عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، أنّه رواه عن النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي آخره، قيل: ومن أصحابك يا رسول الله؟ فقال: «أهل بيتي»[1].

ولا يخفى أنّه حينئذٍ يمكن أن يقال أيضاً بأنّ المراد بالاختلاف حينئذٍ اختلاف أجوبة الأئمّة عليهم السلام بالنسبة إلى السائلين على جهة التقيّة، وعلى قدر عقول السائلين وتفاوت أفهامهم؛ حيث كانوا هُمْ، بل والرسول صلى الله عليه وآله أيضاً مكلّفين بذلك، كما سيأتي في محلّه، وليس المراد اختلافهم فيما بين أنفسهم، فإنّ أقوالهم وأفعالهم جميعاً واحدة، كما سيظهر.

لكن لا يخفى أنّ هذا المعنى إنّما يجري في هذا الخبر، وأمّا خبر «اختلاف أُمّتي» فمعناه ـ إن صحّت الرواية ـ ما ذكرناه أوّلاً في المراد بالاختلاف، كما يدلّ عليه ما في كتاب احتجاج الطبرسي: عن عبد المؤمن الأنصاري[2]، عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام إنّه قال في حديث «اختلاف أُمّتي»: «أنّه حقٌّ، لكنّ الناس لم يفهموا معناه؛ إذ ليس المراد اختلافهم في

---

(١) بصائر الدرجات: ٢/٣١.

(٢) عبد المؤمن بن القاسم بن قيس الأنصاري الكوفي، يكنّى أبا عبدالله، من أصحاب السجّاد والباقر والكاظم صلوات الله عليهم، وهو من فقهاء الشيعة، ثقة هو وأخواه عبد الغفّار، وعبد الواحد، له كتاب يرويه جماعة منهم سفيان بن إبراهيم الحارثي، توفّي سنة ١٤٧ هـ وهو ابن إحدى وثمانين سنة.
انظر: رجال البرقي: ١٧، ورجال النجاشي: ٢٤٩/٦٥٥، ورجال الطوسي: ١٤٢/١٥٢٨ وتنقيح المقال ٢: ٢٢٧/٧٤٨٠، ومنتهى المقال ٤: ٢٥٩/١٨٢٠.

الدين ، إنّما الدين واحد ، بل إنّما المراد اختلافهم في البلدان لتحصيل الدين ، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي ٱلدِّينِ﴾[1]»[2] ، الآية .

فتأمّل حتّى تعرف أنّ هؤلاء القوم كثيراً ما يروون الرواية من غير فهم ما هو المراد بها ـ وسنذكر أخباراً من هذا القبيل جميعاً أو أشتاتاً ـ وكذا قد يسقطون بعض أجزاء الحديث ليحصل به إجمال ينفعهم . ولا تغفل عن دلالة حديث «البصائر» على عدم استبعاد حمل لفظ «الصحابة» في بعض الأخبار على كون المراد أهل بيته ؛ حيث إنّهم أفضلهم وأمسّهم به وأطوعهم له .

واعلم أيضاً أنّ تأويل الصادق عليه السلام في حديث اختلاف الأمّة يوجب الجزم بورود الخبر ؛ إذ ربّما قال عليه السلام ذلك مماشاةً معهم حذراً من تكذيب ما اشتهر بينهم ؛ إذ يكفي في إظهار توهّمهم فيه بيان معناه الصحيح .

وبالجملة : إن سلّمنا صحّة الحديث أيضاً فهذا هو معناه قطعاً ؛ لما ذكرنا من مفاسد المعنى[3] الذي فهموه ، فافهم .

ثمّ إنّه قد ظهر ممّا بيّنّا عدم إمكان التشبّث أيضاً هاهنا بالإجماع استناداً إلى اشتهار الاختلاف ، وكون المدار عليه كما توهّمه بعضهم ؛ إذ ـ مع قطع النظر عمّا سيأتي ممّا ينادي بأن لا اعتناء أصلاً في دعوى الإجماع إلّا على ما ثبت اتّفاق كلّ الفِرَق عليه ـ نقول : إنّ هذا أمر ظهر ورود النهي عنه

---

(١) سورة التوبة ٩ : ١٢٢ .

(٢) الاحتجاج ٢ : ٢٥٨ / ٢٢٩ بتصرّف .

(٣) في «م» زيادة : الأوّل .

(واضحاً و)[١] صريحاً في محكمات القرآن، وثابتاً[٢] من السنّة، واستلزامه المفاسد التي لا يمكن لهم التزامها، مع ما سيأتي في محلّه أيضاً من اتّفاق عليّ والأئمّة الصادقين من ذرّيّته عليهم السلام، وكلّ أصحابهم من علماء الإماميّة على ما هو مطابق الكتاب، وما ثبت كونه دأب أهل عصر النبيّ صلى الله عليه وآله من لزوم أخذ الأحكام من الله ورسوله لا غير، وعلى أنّ الاختلاف من البِدَع الحادثة بسبب ترك متابعة هؤلاء الأئمّة المعيّنين لتعليم أحكام الدين، بل إنّ حدوثه مسلّم عند كلّ المسلمين.

فتأمّل في جميع ما ذكرناه حتّى تعلم أنّ الاختلاف الذي وقع فيه القوم في غاية وضوح البطلان حتّى عندهم، ومع هذا يريدون تصحيحه ولو بالباطل؛ حيث لا يسعهم الإقرار بالبطلان، فافهم.

---

(١) ما بين القوسين لم يرد «ش» و«ن».

(٢) في «ن» و«ش»: ثابتات.

الفصل الثاني

في بيان أنّ منشأ التفرّق والاختلاف إنّما هو تفاوت أفراد المدركات، مع الوقوع بسبب خطوات الشيطان وتلبيساته في الشبهات، مثل ما مرّ من متابعة الآراء[1] والأسلاف والهوى والشهوات، وكالتمسّك في الدين بالظنّ والتخمين، ممّا يدخل تحت الاعتبارات العقليّة والاجتهادات الظنّيّة، وما يفيده الرأي والقياس والاستحسان[2]، وأمثال هذه التخيّلات التي منها الاعتماد على ما استقرّ عليه الجمهور، وصار من القول أو الفعل المشهور؛ بحيث سمّاه الأكثرون إجماعاً وتلقّوه بالقبول، وإن كان في الأصل بحسب خرص بعض العقول، ونذكر فيه ما يدلّ على بطلان هذه الأشياء، وعدم كونها من سنن الأنبياء.

لا يخفى أن لا مجال للشبهة في كون تفاوت مراتب الأفهام من أسباب اختلاف الخاصّ والعامّ، وقد تبيّن ممّا سبق من البابين الأوّلين مفصّلاً أنّ متابعة الآباء ورغبة شهوات الدنيا كذلك أيضاً، وكذا كونهما مذمومين بنصّ القرآن، بل من عمدة خطوات الشيطان في إضلال الإنسان.

ولكن من أعظم خطواته ما أضلّ به زَهَدة[3] العلماء أيضاً؛ حيث

---

(١) في «ش»: الآباء.

(٢) في «ش»: الاستحسانات.

(٣) في «ش»: زبدة.

زيّن لهم جواز التعبّد بما أشرنا إليه آنفاً ويأتي تفصيله أيضاً، من التخيّلات العقليّة والاستنباطات الظنّيّة التي سمّوها اجتهاداً، فإنّ عامّة من لم يأخذ مسائل دينه من العترة المقرونين بالقرآن ـ كما سيأتي ـ تشبّثوا غصباً عليهم ـ كما ذكرنا سابقاً ـ بالاعتماد في الدين على مقتضى دلالة الآراء والأهواء؛ بحيث خَبطوا بذلك في الدين خَبطَ عَشْواء، وتفرّقوا واختلفوا بذلك في جُلّ أحكام الملّة البيضاء، حتّى صار كلّ واحد منهم كأنّه نبيّ شريعته ورسول (ملّته)[1]، وحتّى كأنّ الله ورسوله ﷺ قصّرا عندهم في إكمال الدين وتبليغ أحكام المسلمين، مع أنّ وضوح بطلان ذلك عقلاً ونقلاً كالشمس في رابعة النهار:

أمّا أوّلاً: فلأنّه مستلزم للتفرّق والاختلاف الذي تبيّن فساده، وكونه علامة الضلالة والبطالة، وما يستلزم ذلك (فهو)[2] كذلك.

وأمّا ثانياً: فإنّه مستلزم لتكذيب الله ورسوله ﷺ، وهو كفر صريح بالضرورة الدينيّة، فالمستلزم لذلك[3] أيضاً كذلك.

بيان الملازمة أنّهما أخبرا بإكمال الدين وإتمام النعمة والحجّة، وتبيان كلّ شيءٍ، وعدم التفريط في أمرٍ، كما ينادي بذلك قوله تعالى: ﴿**اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾[4] الآية، وقوله فيه: ﴿**تِبْيَٰناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾[5] وقوله: ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِى الكِتَٰبِ مِنْ شَيْءٍ**﴾[6] وأمثالها ممّا

---

(١) في «ش»: أهل ملته.
(٢) في «ش»: فهو أيضاً.
(٣) في النسخ زيادة (له) والظاهر زيادتها، فتأمل.
(٤) سورة المائدة ٥: ٣.
(٥) سورة النحل ١٦: ٨٩.
(٦) سورة الأنعام ٦: ٣٨.

سيأتي مع الأخبار الدالّة على ذلك في محلّه، لا سيّما ما سنذكره هاهنا من كلام عليّ عليه السلام وغيره، ومن البيّن أنّ ما ادّعاه هؤلاء الجمع من بقاء أكثر الأحكام غير مبيّنةٍ يناقضه، وهو مفاد التكذيب.

لا يقال: وجود أحكام كثيرة لا نعلمها نحن من الكتاب ولا من السنّة ثابت، بحيث وصل إلى حدّ الضرورة، ولا يمكن إنكاره.

لأنّا نقول: عدم علمكم بها لا يدلّ على عدم الإعلام؛ إذ ليس بواجب على الله ولا على رسوله صلى الله عليه وآله تبيان جميع الأمور على جميع المكلّفين، وإلّا لم يحتج إلى بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً.

بل يكفي في ذلك ـ كما يأتي في محلّه مفصّلاً ـ أن يُعلّم الله رسوله صلى الله عليه وآله جميع ما تحتاج إليه أُمّته ويُفهمه جميع ما في كتابه، ويكون الناس مأمورين بالأخذ منه، كما قد كان كذلك في زمان نبيّنا صلى الله عليه وآله، وينادي به قوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا﴾[1]، وقوله: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[2] وغيرهما من الآيات الصريحة والروايات الصحيحة. وأن يعلّم الرسولُ أيضاً كلّ ما علّمه الله تعالى رجلاً قابلاً لذلك من أُمّته؛ ليكون مرجعهم إليه في سائر أحكام الله... وهلمّ جرّاً في كلّ عصر إلى آخر الزمان.

بل الحقّ ـ كما سيأتي أيضاً ـ أنّ هكذا كان ما جرت عليه عادة الله من زمان آدم عليه السلام، حيث أوصى إلى شيث ابنه وعلّمه ما علّمه، وهكذا سائر الأنبياء إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله، فأوصى هو إلى عليّ عليه السلام وعلّمه ما علّمه من الأمور وعلم الكتاب، وأودعه الحكمة وفصل الخطاب ـ كما سيأتي هذا أيضاً

---

(١) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٢) سورة البقرة ٢: ٢٠٨.

مفصّلاً ـ ولهذا كان عليّ عليه السلام ينادي على المنبر بقوله: «سلوني قبل أن تفقدوني»[١]، وقوله: «لو ثنّيت لي الوسادة لأفتيت أهل التّوراة بتوراتهم» إلى قوله: «وأهل القرآن بقرآنهم»[٢] وأمثال ذلك.

وكذا أوصى عليّ إلى ابنه الحسن عليهما السلام وعلّمه ما علّمه، وهكذا نسلاً بعد نسل وكابراً بعد كابر، كما سيأتي أيضاً، بل قد مرّ في أخبار أوّل الكتاب جملة مشبعة في جميع هذه المراتب المذكورة، ومن أراد كمال الانكشاف وتمام الاستبصار فعليه بتتبّع ما نقله الإماميّة وغيرهم من الأحوال والأقوال عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

ولكنّ الذين تركوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ المعالم من عالمها، وشرب الموارد من مناهلها، فلم يعبأوا أبداً بشأن أمناء الرحمن وعلماء القرآن[٣]، أعني: العترة المقرونين بالقرآن[٤]، كما سيأتي واضح البيان، وجنحوا مع هذا للّذين لم يكن لهم ضرس قاطع في الدين، فضلاً عن معرفة أحكام ربّ العالمين، كأنّهم لم يسمعوا قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[٥]، وقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ

---

(١) نهج البلاغة: ٢٨٠ الخطبة ١٨٩، التوحيد للصدوق: ٣٠٥، الإرشاد للمفيد ١: ٣٣٠، الأمالي للمفيد: ٣/١٥٢، الاختصاص: ٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧، الأمالي للطوسي: ٨٥/٥٨، المناقب للخوارزمي: ٨٥/٩١، العمدة لابن البطريق: ٥٦١/٣٣٦، فرائد السمطين ١: ٣٤١.

(٢) بصائر الدرجات: ١٥٢ ـ ١/١٥٤ ـ ٧، الاختصاص: ٢٣٥، الدرّ النظيم: ٢٦٢، وفيه: بتفاوت.

(٣) في «ش»: الفرقان.

(٤) في «ش» زيادة: في التمسّك.

(٥) سورة يونس ١٠: ٣٥.

﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾[١] وما بمعناها من الآيات والروايات، فأمثال هؤلاء كيف يتصوّر أن لا تكثر عليهم أحكام لا يعرفونها من الكتاب والسنّة؟ غير أنّ التقصير ليس إلّا منهم كما تبيّن[٢]، فحجة الله تامّة عليهم، وليسوا بمعذورين في الاجتهاد؛ لتحصيلها من غير السبيل الذي أمر الله به، كما ينادي به ما مرّ من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[٣].

وقد قال رسول الله ﷺ فيما رواه عنه المخالف والمؤالف ـ كما سيأتي أيضاً ـ: «إنّ الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه إليه، ولكنّه يقبض العلماء، فاتّخذ الناس رؤساء جُهّالاً فاتّبعوهم، فضلّوا وأضلّوا»[٤].

كيف لا! وقد نسب الله عزّ وجلّ في صريح القرآن إلى الكفر والضلال والطغيان جماعةً من الأمم التي سلكت هذا المسلك في سالف الزمان، كما مرّ بعض أحوالهم في الفصل الأخير من فصول الباب السابق، حتّى أنّ من تأمّل في الفصل المذكور عرف أنّ من شواهد بطلان هؤلاء موافقتهم لأولئك المبطلين من الأمم في كثير من العقائد بسبب الاشتراك في المسالك، بل من أعظم الشواهد وأوضح الفضائح عليهم كون مبنى اجتهادهم هذا على (الاعتماد على)[٥] الظنّ والتخمين، واتّخاذ الرأي

---

(١) سورة الزمر ٣٩: ٩.

(٢) في «م» زيادة: فهمه.

(٣) سورة الأنعام ٦: ١٥٣.

(٤) الأمالي للمفيد: ١/٢٠، المسند للحُميدي ١: ٥٨١/٢٦٤، مسند أحمد ٢: ٦٤٧٥/٣٤٦، صحيح البخاري ١: ٣٦، صحيح مسلم ٤: ٢٦٧٣/٢٠٥٨، سنن الترمذي ٥: ٢٦٥٢/٣١، وفيها هكذا: حتىٰ إذا لم يترك عالماً اتّخذ....

(٥) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

والهوى في الدين، وكلاهما من فسدة أعمال المبطلين حتّى من السابقين، ومن مذامّ صريح السنّة والقرآن، بل ممّا عدّه الله تعالى من خطوات الشيطان، وجعله من علائم البطلان في كلّ زمان.

ولنذكر هاهنا نبذاً من الآيات والروايات الدالّة على ذلك، سوى ما مرّ ويأتي، فإنّ جميعها لا يحصى، ونذكر في ضمن ذلك أيضاً مجمل ما يدلّ على انحصار الحقّ فيما أنزل الله، فإنّ لتفصيله محلّاً آخر.

قال الله عزّ وجلّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾[1]، وصراحته في انحصار التكليف بالأخذ من الله ورسوله ـ الذي هو مقتضى الدخول في السلم دون غير ذلك ـ وأنّ ما سواه من خطوات الشيطان، وكذا في تعميم الحكم بالنسبة إلى كلّ مؤمن، كما هو مقتضى عدم جواز متابعة خطوات الشيطان أبداً ظاهرة على كلّ خبير بصير، وستأتي في فصل الآيات أخبار في تفسير الآية، بل غيرها أيضاً.

وقال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[2] ودلالته أيضاً على كون خطوات الشيطان ـ التي تبيّن أنّها ما سوى الأخذ من الله ورسوله ـ هي من الفحشاء والمنكر ظاهرة، حتّى أنّ في أحاديث أهل البيت عليهم السلام تصريحاً بتفسير الفحشاء والمنكر بمن ليس حكمه من الله ورسوله صلى الله عليه وآله[3].

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٠٨.

(٢) سورة النور ٢٤ : ٢١.

(٣) بصائر الدرجات ٤/٥٤، تفسير العيّاشي ٢ : ١٥٨٠/١٤٦/٣٨، الكافي ١ : ٩/٣٠٥ (باب من ادّعى الإمامة وليس لها بأهل).

وممّا يشهد لما ذكرناه قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[١] وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢]؛ إذ لا شكّ أنّ القول بالاجتهاد المذكور من جملة ما لا يعلمون؛ ضرورة عدم حصول العلم لهم بكونه حكم الله الواقعي؛ إذ المعلوم هو ما لا يحتمل الخطأ.

بل ربّما يقال: إنّه مختصّ ـ فيما سوى الضروريّات ـ بالمأخوذ من الله ورسوله ﷺ، كما يشهد له قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[٣]، مع ملاحظة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَّبِّي﴾[٤]، وقوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾[٥]. وقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[٦]، وأمثال هذه الآيات كما سيأتي، ومن الروايات ما سيأتي أيضاً، كقوله ﷺ: «إنّما العلم ثلاث: كتاب ناطق، وسنّة ماضية، ولا أدري»[٧]، وكغيره،

---

(١) سورة البقرة ٢: ١٦٨ ـ ١٦٩.
(٢) سورة الأعراف ٧: ٣٣.
(٣) سورة البقرة ٢: ١٥١.
(٤) سورة الأعراف ٧: ٢٠٣.
(٥) سورة الأنعام ٦: ٥٠.
(٦) سورة النجم ٥٣: ٣ ـ ٤.
(٧) المعجم الأوسط ١: ١٠٠٥/٣٩٨، تاريخ مدينة دمشق ١٧: ٢٠٩٤/٣١٨، مجمع الزوائد ١: ١٧٢، وفيها عن ابن عمر مقطوعاً، جامع الأحاديث ٦: ١٤٥١٦/٢٢٦، بتفاوت يسير.

فتدبّر.

وقال عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلاً بَعِيداً﴾[١].

ودلالته على كون الطاغوت من لم يحكم بما أنزل الله، وأنّ الله أمر بترك متابعته، وأنّ متابعته من الشيطان للإيقاع في الضلال واضحة.

وبمعناه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا ٱلطَّٰغُوتَ﴾[٢]؛ إذ العبادة هي الإطاعة، كما يشهد له قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدِ الشَّيْطٰنَ﴾[٣] وقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحبَارَهُمْ ورُهْبَـٰنَهُمْ أَربَـابَاً مِـنْ دُونِ اللهِ﴾[٤]، فإنّ أخبار المخالف والمؤالف صريحة في أنّ المراد أنّهم أحلّوا لهم حراماً، وحرّموا عليهم حلالاً فأطاعوهم[٥]، ومعلوم أنّ ذلك كان بآرائهم من غير الورود من الله. هذا، مع أنّ الاجتناب يعمّ التوقّي من كلّ باب، فافهم.

وقال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَـا لَـمْ يُـنَزِّلْ بِـهِ سُـلْطٰنَاً

---

(١) سورة النساء ٤: ٦٠.

(٢) سورة النحل ١٦: ٣٦.

(٣) سورة مريم ١٩: ٤٤.

(٤) سورة التوبة ٩: ٣١.

(٥) المحاسن ١: ٣٨٣/٨٤٧، تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٩/١٨١٢ و٢٣٠/١٨١٣ ـ ١٨١٦، الكافي ١: ٤٣/١ و٣ (باب التقليد) و٢: ٢٩٢/٧ (باب الشرك)، دعائم الإسلام ١: ٢، روضة الواعظين: ٢١، مشكاة الأنوار ٢: ١٧٧/١٥١٩، سنن الترمذي ٥: ٢٧٨/٣٠٩٥، المعجم الكبير ١٧: ٩٢/٢١٨، شعب الإيمان ٧: ٤٥/٩٣٩٤، السنن الكبرى ١٠: ١١٦، تفسير الدرّ المنثور ٤: ١٧٤.

﴿وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾[١] ومعناه أيضاً الإطاعة، كما هو معنى ما سبق عليه، فيدخل فيه متابعة أصحاب الآراء أيضاً، ولا ينافيه النزول في عبادة الأصنام وأمثالها؛ فإنّ مبنى كثير من الآيات ـ كما صرّح به المفسّرون والأصوليّون أيضاً ـ على تعميم الحكم وإن كان سبب نزولها أمراً خاصّاً[٢]، كما أنّ هكذا أيضاً قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٣]؛ إذ لا يخفى شموله فتوى المجتهد المخطئ أيضاً؛ ضرورة أنّه يقول بشيء ليس من حكم الله: إنّه ممّا حكم الله، اللّهمّ إلّا أن يثبت خروجه منه بدليلٍ آخَر، ودونه خرط القتاد، كما سيظهر.

بل من شواهد الشمول مع الدلالة على أصل المقصود أيضاً: قوله تعالى في جواب فتاوى اليهود، حيث قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾[٤]؛ لظهور أنّ فتواهم ذلك إنّما كان بالاجتهاد والرأي دون الورود من الله عزّ وجلّ؛ ولهذا عجزوا عن بيان عدم كونه ظنّياً؛ حيث لم يقدروا على إثبات كونه كلام أنبيائهم، كما قال الله تعالى أيضاً: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ * إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾[٥].

أقول: صراحة هذا أيضاً في عدم جواز التعبّد بالآراء مطلقاً غير

---

(١) سورة الحجّ ٢٢: ٧١.

(٢) التبيان ٧: ٤٢٢، العدّة في أُصول الفقه ٢: ٦٠٩، المحصول في علم أُصول الفقه ٣: ١٢٥، شرح مختصر الروضة ٢: ٥٠٣.

(٣) سورة الأنعام ٦: ١٤٤.

(٤) سورة الأنعام ٦: ١٤٨.

(٥) سورة القلم ٦٨: ٣٧ ـ ٣٩.

خفيّةٍ على من له أدنى بصيرة، ومن هذا القبيل أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ أي: إن تقبل قولهم ﴿يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ﴾؛ لأنهم لم يزالوا في خطأ ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[١].

فالاعتماد على الظنّ حينئذٍ يكون ضلالاً، فلا حقّ إلّا فيما علم وروده من الله، كما يدلّ عليه أيضاً قوله تعالى: [﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾[٢]، وقوله عزّ وجلّ][٣]: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلهِ يَقُصُّ الْحَقَّ﴾[٤] الآية، وقوله سبحانه: ﴿قُلِ اللهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُم إِلَّا ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[٥].

وكذا قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَٰلُ﴾[٦].

ومن هذا الباب أيضاً قوله عزّ وجلّ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾[٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰناً﴾[٨] لما مرّ آنفاً، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَاتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم

---

(١) سورة الأنعام ٦: ١١٦.
(٢) سورة البقرة ٢: ١٢٠، سورة الأنعام ٦: ٧١.
(٣) ما بين المعقوفين لم يرد في «م».
(٤) سورة الأنعام ٦: ٥٧.
(٥) سورة يونس ١٠: ٣٥-٣٦.
(٦) سورة يونس ١٠: ٣٢.
(٧) سورة الأعراف ٧: ٣.
(٨) سورة الأنعام ٦: ٨١.

﴿مُّعْرِضُونَ﴾[١]، وكذا قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدىً مِّنَ ٱللهِ﴾[٣]؛ ضرورة دلالته على كون ما سوى العلم والهدى ـ الذي ظهر أنّه الأخذ من الله ورسوله صلى الله عليه وآله ـ من أفراد متابعة الأهواء، وأنّها الضلالة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ ٱللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾[٤]، وقوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُمْ بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ ٱللهُ إِلَيْكَ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهوَآءَكُمْ﴾[٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنِّى عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَّبِّى﴾[٧]، وقوله: ﴿فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ ٱللهُ مِنْ كِتَٰبٍ﴾[٨]، وقوله: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِى أُوحِىَ إِلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهوَآءَ الَّذِينَ لَايَعلَمُونَ﴾[١٠]، وقوله: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهوَآءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّٰلِمِينَ﴾[١١].

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣ : ٧١.
(٢) سورة الأنعام ٦ : ١١٩.
(٣) سورة القصص ٢٨ : ٥٠.
(٤) سورة المائدة ٥ : ٤٨.
(٥) سورة المائدة ٥ : ٤٩.
(٦و ٧) سورة الأنعام ٦ : ٥٦، ٥٧.
(٨) سوره الشورى ٤٢ : ١٥.
(٩) سورة الزخرف ٤٣ : ٤٣ ـ ٤٤.
(١٠) سورة الجاثية ٤٥ : ١٨.
(١١) سورة البقرة ٢ : ١٤٥.

ثمّ لا يخفى أنّ النبيّ ﷺ إذا لم يكن مأذوناً فغيره بالطريق الأولى، وقد ذكرنا أنّهم غير معذورين في عدم تيسّر حصول العلم لهم؛ لأنّ التقصير منهم؛ حيث تركوا العالم بأحكام الله.

وكذا ذكرنا عموم المراد بهذه الآيات وإن ورد بعضها في أهواء الكفّار؛ للاشتراك في العلّة المنصوصة، ويشهد له أيضاً قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[1]؛ ضرورة أنّ الآثم الذي جعله الله مقابل الكافر يشمل ما سوى المعصوم من سائر المسلمين، فافهم.

ومن الآيات قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تَغْلُوا فِى دِينِكُمْ غَيرَ الحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[3]، وظاهر أنّ بعد النبيّ ﷺ نائبه المتعلّم منه علومه كذلك أيضاً.

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾ إلى قوله: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[4] الآية؛ إذ لا يخفى أنّ سبيل المؤمنين في زمان النبيّ ﷺ كان السؤال منه لا غير.

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَّا يَقُولُوا عَلَى اللهِ

---

(١) سورة الدهر ٧٦: ٢٤.
(٢) سورة المائدة ٥: ٧٧.
(٣) سورة النساء ٤: ٦٥.
(٤) سورة النساء ٤: ١١٥.

﴿إِلَّا الْحَقَّ﴾[١].

وقوله عزّ وجلّ في مواضع: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾[٢].

وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[٣].

ومن البيّن إنّ الذي ترك العالم الآخذ علمه من الله ورسوله جميعاً وتمسّك بغير ذلك، فهو من جملة أهل هذه الآية، كما يشهد له أيضاً قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَٱتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[٥]، الآية، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٦]، وقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾[٧]، وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ﴾[٨]، وقوله تعالى: ﴿وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِمْ مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾[٩].

---

(١) سورة الأعراف ٧: ١٦٩.
(٢) سورة الحجّ ٢٢: ٨، وسورة لقمان ٣١: ٢٠.
(٣) سورة الزخرف ٤٣: ٣٦ ـ ٣٧.
(٤) سورة محمّد ٤٧: ١٤.
(٥) سورة فاطر ٣٥: ٨.
(٦) سورة الملك ٦٧: ٢٢.
(٧) سورة الأنعام ٦: ١٢١.
(٨) سورة النمل ٢٧: ٢٤.
(٩) سورة آل عمران ٣: ٢٤.

والآيات كثيرة، وخلاصة جميعها بعد ملاحظة بعضها مع بعض: بيان انحصار العلم والحقّ والهدى والإيمان، والسبيل المستوي، والصراط المستقيم، وطاعة الله ورسوله ﷺ، في أخذ جميع الأمور كلّها صغيرها وكبيرها، أُصولها وفروعها، ممّا ورد من الله ورسوله ﷺ، دون غير ذلك بأيّ نحو كان، وأنّ ما سوى ذلك طريق باطل وضلال وممنوع عنه وإن اتّفق أحياناً مطابقته لأمر الله، كما يتّضح غاية الوضوح فيما يأتي من الآيات والأخبار وغيرهما، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَآءُ فَـَٔامِنُوا بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[1]، الآية. وقوله: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[3]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[4]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَّا يَتَّقُونَ﴾[5]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰناً لِكُلِّ شَىْءٍ﴾[6]، وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[7]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[8]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ

---

(١) سورة آل عمران ٣: ١٧٩.
(٢) سورة آل عمران ٣: ٢٠.
(٣) سورة النساء ٤: ٦٤.
(٤) سورة الأنعام ٦: ١٢٤.
(٥) سورة التوبة ٩: ١١٥.
(٦) سورة النحل ١٦: ٨٩.
(٧) سورة القيامة ٧٥: ١٨ ـ ١٩.
(٨) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

﴿يَدَيِ ٱللهِ وَرَسُولِهِ﴾[١]، أي: لا تقطعوا أمراً بدونهما، وقوله: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْراً * رَّسُولاً...﴾[٣] الآية، وغيرها من الآيات التي لا تحصى.

وسيأتي تمام الكلام بحيث يتّضح كون المراد بها ما ذكرناه غاية التوضيح في مواضع ممّا يأتي.

ثمّ لنذكر الأخبار أيضاً لزيادة الاستبصار، ولتسلم الآيات من شبه أهل الإنكار، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلاً﴾[٤]، وقال عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[٥].

روى البخاري في صحيحه: عن أبي هريرة، قال: قال النبيّ ﷺ: «إيّاكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث»[٦]، الخبر.

وروى فيه: عن عقبة بن عامر أنّه قال: «تعلّموا قبل الظانّين، يعني: الذين يتكلّمون بالظنّ»[٧].

وروى فيه أيضاً: عن عروة[٨]، عن عبدالله بن عمرو، قال: سمعت

---

(١) سورة الحجرات ٤٩: ١.
(٢) سورة النحل ١٦: ٤٣.
(٣) سورة الطلاق ٦٥: ١٠ ـ ١١.
(٤) سورة الإسراء ١٧: ٨٤.
(٥) سورة الروم ٣٠: ٣٢.
(٦) صحيح البخاري ٧: ٢٤، ٨: ٢٣ و١٨٥.
(٧) صحيح البخاري ٨: ١٨٥.
(٨) هو عروة بن الزبير بن العوّام بن خويلد القرشي الأسدي المدني، أخو عبدالله بن

النبيّ ﷺ يقول: «إنّ الله لا ينتزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهّال يُستفتون فيُفتون برأيهم فيُضلّون ويَضلّون»، قال عروة: فحدّثت به عائشة، فقالت لي: انطلق إلى عبدالله فاستثبت لي منه الذي حدّثتني به عنه، فجئته فسألته فحدّثني به كنحو ما حدّثني به، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت، فقالت: والله، لقد حفظ عبدالله بن عمرو[1].

وروى السيوطي في جامعه: عن كتاب أبي يعلى[2]، عن أبي هريرة أنّ النبيّ ﷺ قال: «تعمل هذه الأمّة بُرهةً بكتاب الله، ثمّ تعمل بُرهةً بسنّة رسول الله ﷺ، ثمّ تعمل بالرأي، فقد ضلّوا وأضلّوا»[3].

الزبير، ابن عمّة رسول الله ﷺ صفية، وكان أعلم الناس بحديث عائشة خالته، وتفقّه بها، سمع عن ابن عبّاس وأبي حميد الساعدي وأبي هريرة وغيرهم، روى عنه الزهري وعطاء وابن أبي مليكة وغيرهم.

واختلف في ولادته ووفاته على أقوال منها: أنّه ولد سنة ٢٩ هـ، ومات سنة ٩٤ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٥: ١٧٨، طبقات خليفة: ٤٢٠/٢٠٦٦، الجرح والتعديل ٦: ٣٩٥/٢٢٠٧، الثقات ٥: ١٩٤، تهذيب الأسماء واللغات ١: ٣٣١/٤٠٥، سير أعلام النبلاء ٤: ٤٢١/١٦٨، العبر ١: ٨٢.

(١) صحيح البخاري ٩: ١٢٣.

(٢) هو أحمد بن عليّ بن المثنّى التميمي، يكنّى أبا يعلى الموصلي، الحافظ، محدّث الموصل، سمع من جماعة منهم: أحمد بن حنبل، وعليّ بن الجعد، ويحيى بن معين، وغسّان بن الربيع وغيرهم، وحدّث عنه: ابن حبّان، وأبو عليّ النيسابوري، وحمزة بن محمّد الكناني وغيرهم، له كتب منها: المسند الكبير ومعجم الشيوخ، ولد سنة ٢٠١ هـ، ومات سنة ٣٠٧ هـ.

انظر: الثقات ٨: ٥٥، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٧٤/١٠٠، العبر ١: ٤٥١، تذكرة الحفّاظ ٢: ٧٢٦/١٩٩، طبقات الحفّاظ: ٣٠٩/٧٠١.

(٣) مسند أبي يعلى ١٠: ٥٨٥٦/٢٤٠، جامع الأحاديث ٤: ١٠٤٢٤/٩٨.

وروي عن الخطيب البغدادي[١] في تاريخه، وكذا عن الديلمي أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «ستفترق أُمّتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنةً على أُمّتي قوم يقيسون الأمر، فيحرّمون الحلال، ويحلّلون الحرام»[٢].

وقد رواه الطبراني، وابن عدي، وابن عساكر، والخطيب أيضاً، عن عوف بن مالك عنه صلى الله عليه وآله هكذا: «افترقت بنو إسرائيل على ثنتين وسبعين فرقة، وتزيد أُمّتي عليها فرقة، ليس فيها فرقة أضرّ على أُمّتي من قوم يقيسون الدين بآرائهم فيحلّون ما حرّم الله، ويحرّمون ما أحلّ الله»[٣].

وفي صحيح أبي داوُد: عن معاوية، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إنّ من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملّة، وإنّ هذه الأُمّة ستفترق على ثلاث وسبعين ملّة[٤]، واحدة في الجنّة والباقون في النار، وإنّه سيخرج من أُمّتي أقوام تجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ[٥] بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلّا دخله»[٦].

أقول: سيأتي ما يدلّ صريحاً على كون المراد بالأهواء ما ورد في

---

(١) في «ش» و«م» ورد الخوارزمي، والظاهر أنّه سهو.

(٢) تاريخ بغداد ١٣: ٣٠٧، فردوس الأخبار ٢: ٢١٧٦/٩٨ بتفاوت، وحكاه عنهما ابن طاووس في الطرائف ٢: ٢٥٧.

(٣) المعجم الكبير ١٨: ٩٠/٥٠، الكامل لابن عدي ٨: ١٩٥٩/٢٥٣، تاريخ مدينة دمشق ٦٢: ١٥١/٧٩٠٩، تاريخ بغداد ١٣: ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، بتفاوتٍ في بعضها.

(٤) في «ش»: فرقة.

(٥) الكَلَبُ، بالتحريك: داءٌ يَعرِضُ للإنسان، من عَضّ الكَلْب الكَلِب، فيُصيبهُ شِبهُ الجنونِ، فلا يَعَضُّ أحداً إلّا كَلِبَ، وَيعرِضُ له أعراضٌ رديئة، ويمتنع من شُرب الماء حتّى يموت عطشاً.
انظر: لسان العرب ١: ٧٢٣ مادّة ـ كلب ـ.

(٦) سنن أبي داوُد ٤: ٤٥٩٧/١٩٨.

الخبر السابق من الأقيسة والآراء وأمثالها، وقد مرّت الآيات الدالّة على هذا المعنى أيضاً، فلا تغفل.

وفي صحيح ابن ماجة، والكتاب الكبير للطبراني: عن ابن عمر، عن النبيّ ﷺ قال: «لم يزل أمر بني إسرائيل كان معتدلاً حتّى نشأ فيهم المولدون، وأبناء سبايا الأمم التي كانت بنو إسرائيل تسبيها، فقالوا بالرأي فضلّوا وأضلّوا»[١].

أقول: قد صرّح بعض علماء رجال العامّة بأنّ ربيعة الرأي الذي هو أوّل من روّج العمل بالرأي في المدينة، وكذا غيره حتّى أبي حنيفة كانوا من أولاد السبايا من المجوس[٢].

وفي كتاب أبي يعلى: عن أبي بكر، عن النبيّ ﷺ قال: «عليكم بلا إله إلّا الله والاستغفار؛ فإنّ الشيطان قال: أهلكت الناس بالذنوب وأهلكوني بلا إله إلّا الله والاستغفار، فلمّا رأيت ذلك أهلكتهم بالأهواء، وهم يحسبون أنّهم مهتدون»[٣].

وفي كتاب ابن مندة، وكتابي ابن قانع وابن شاهين، وكتاب أبي نعيم وغيره: عن أفلح، عن النبيّ ﷺ قال: «أخاف على أمّتي من بعدي ثلاثاً: ضلالة الأهواء، واتّباع الشهوات، والغفلة بعد المعرفة»[٤].

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٥٦/٢١، بتفاوت يسير عن عبدالله بن عمرو بن العاص، كنز العمّال ١: ٩١٨/١٨١ عن ابن عمرو، وحكاه عنهما السيوطي في جامع الأحاديث ٥: ١٧٤٠٩/٩٢.

(٢) انظر: كنز الفوائد ٢: ٢١٠، جامع بيان العلم وفضله ٢: ٢١٠٤/١٠٧٩، تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٤٢١ و٤٢٢.

(٣) مسند أبي يعلى ١: ١٣٦/١٢٣ بتفاوت يسير.

(٤) معرفة الصحابة لأبي نعيم ٢: ١٠٣٢/٤٠٦، أُسد الغابة ١: ١٢٧/ ٢٠٥، الإصابة

وقد مرّ سابقاً هذا وأمثاله، مع ذمّ الأئمّة المضلّين ونحو ذلك، فلا تغفل.

وفي كتب عديدة، منها: صحيح الترمذي، ومستدرك الحاكم[١]: عن أسماء بنت عميس، وعن نعيم بن حمّاد[٢]، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال في حديث له: «بئس العبد عبد يختل الدنيا بالدين، وبئس العبد عبد يختل الدين بالشبهات، وبئس العبد عبد له هوى يضلّه»[٣]، الخبر.

وفي كتاب الفردوس: عن عليّ عليه السلام، قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: الآخذ بالشبهات يستحلّ الخمر بالنبيذ، والسحت بالهدية، والبَخْسَ[٤]

في تمييز الصحابة ١: ٢٢٩/٥٧، وحكاه عنهم السيوطي في جامع الأحاديث ١: ٦٩١/١٢٢.

(١) الحاكم: هو محمّد بن عبدالله بن محمّد بن حمدويه الشافعي المعروف بالحاكم النيسابوري تفقّه على أبي السهل محمّد بن سليمان الصعلوكي الفقيه الشافعي وغيره، يكنّى أبا عبدالله، له كتب منها: المستدرك، ومعرفة علوم الحديث، وتاريخ علماء نيسابور، ولد سنة ٣٢١ هـ، ومات سنة ٤٠٥ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٥: ٣٠٢٤/٤٧٣، المنتظم ١٥: ١٠٩/٣٠٥٩، وفيات الأعيان ٤: ٢٨٠/٦١٥، سير أعلام النبلاء ١٧: ١٦٢/١٠٠.

(٢) هو نعيم بن حمّاد بن معاوية الحارث الخزاعي المروزي الفارض الأعور، عامّي المذهب، حدّث عن أبي بكر بن عيّاش، ووكيع، وأبي داوُد وغيرهم، وروى عنه البخاري، والترمذي، وابن ماجة وغيرهم، وله كتب منها: المسند، والفتن والملاحم، مات سنة ٢٢٨ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٥١٩، الجرح والتعديل ٨: ٢١٢٥/٤٦٣، الكامل في الضعفاء ٨: ١٩٥٩/٢٥١، تاريخ بغداد ١٣: ٧٢٨٥/٣٠٦، سير أعلام النبلاء ١٠: ٢٠٩/٥٩٥.

(٣) سنن الترمذي ٤: ٢٤٤٨/٦٣٢، المستدرك للحاكم ٤: ٣١٦.

(٤) البَخْس: ما يأخذه الوُلاة باسم العُشر والمُكوس، يتأوّلون فيه الزكاة والصدقة.
انظر: النهاية لابن الأثير ١: ١٠٣ ـ بخس ـ.

بالزكاة»[١].

وعن حذيفة، عنه صلى الله عليه وآله قال: «إذا استحلّت هذه الأمّة الخمر بالنبيذ، والسحت بالهدية، واتّجروا بالزكاة، فعند ذلك هلاكهم ليزدادوا إثماً»[٢].

وفي الفردوس أيضاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لعليّ عليه السلام: «يا عليّ، إيّاك والرأي، فإنّ الدين من الله والرأي من الناس»[٣].

وقال ابن أبي الحديد: قد روى كثير من المحدّثين عن عليّ عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال له: «إنّ الله قد كتب عليك جهاد المفتونين»، ثمّ ذكر كلاماً طويلاً إلى قوله: «فقلت: يا رسول الله، لو بيّنت لي قليلاً؟ فقال: إنّ أُمّتي ستفتن فتتأوّل القرآن وتعمل بالرأي، وتستحلّ الخمر بالنبيذ، والسحت بالهديّة» إلى آخر الحديث[٤]، وسيأتي في محلّه.

وفي كتاب الحلية: عن ابن عمر قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «كفى بالمرء[٥] فقهاً إذا عبدالله، وكفى بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه»[٦].

وفي كتب عديدة، منها: كتاب أبي داوُد الطيالسي[٧] وكتاب الضياء

---

(١) فردوس الأخبار ١: ٤٤١/١٦٣.

(٢) فردوس الأخبار ١: ١٣٣٨/٤٠٧، وحكاه عنه السيوطي في جامع الأحاديث ١: ٢٠٣٩/٢٩٩.

(٣) الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٨٢٩٧/٣١٤.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ٢٠٦.

(٥) في النسخ: للمرء، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) حلية الأولياء ٥: ١٧٣ ـ ١٧٤، وأورده الدولابي في الكنى والأسماء ٢: ١٤٨٨/٨٤٩، والديلمي في فردوس الأخبار ٣: ٤٨٨٨/٣٣٣، وحكاه عن الحلية السيوطي في جامع الأحاديث ٦: ١/٥٦٧٩/٤٢٠، وفيه «بنفسه» بدل «برأيه»، وفي المصادر عن ابن عمرو.

(٧) هو سليمان بن داوُد بن الجارود الفارسي الزبيري، سكن البصرة وتوفّي بها، سمع

المقدسي، وحلية الأولياء، وكتاب ابن شاهين في السنّة، وكتاب ابن مردويه[١]، وكتاب الإبانة للسجزي، وكتابي ابن أبي حاتم[٢] وأبي الشيخ: عن عمر بن الخطّاب أنّ رسول الله ﷺ قال لعائشة: «يا عائشة إنّ الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً هم أصحاب البدع وأصحاب الأهواء من هذه الأمّة ليس لهم توبة، يا عائشة، إنّ لكلّ صاحب ذنبٍ توبة غير أصحاب البدع وأصحاب الأهواء، فإنّه ليس لهم توبة، أنا منهم بريء وهم منّي

أيمن بن نابل، وشعبة، وسفيان الثوري وغيرهم.

وروى عنه أحمد بن حنبل، وجرير بن عبد الحميد، وعمرو بن عليّ الفلّاس وآخرون، صاحب المسند، أسرد ثلاثين ألف حديث، وذكروا أنّه أخطأ في ألف حديث، ولد سنة ١٢٣ هـ، ومات سنة ٢٠٤ هـ، وقيل: سنة ٢٠٣ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٢٩٨، طبقات خليفة: ٩٣٤/٣٩٥، الجرح التعديل ٤: ٤٩١/١١١، تاريخ بغداد ٩: ٤٦١٧/٢٤، سير أعلام النبلاء ٩: ١٢٣/٣٧٨، الأعلام ٣: ١٢٥.

(١) هو أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك الأصبهاني، يكنّى أبا بكر، روى عن أبي سهل بن زياد القطّان وميمون بن إسحاق وعبدالله بن إسحاق الخراساني وغيرهم، حدّث عنه أبو بكر محمّد بن إبراهيم العطار، وابنا الحافظ ابن مندة وآخرون، له كتب منها: التفسير الكبير، والتاريخ، والمستخرج على البخاري.

ولد سنة ٣٢٣ هـ، ومات سنة ٤١٠ هـ.

انظر: العبر ٢: ٢١٧، سير أعلام النبلاء ١٧: ١٨٨/٣٠٨، الوافي بالوفيات ٨: ٢٠١/٣٦٣٤، طبقات الحفّاظ: ٤١٢/٩٣٠، شذرات الذهب ٣: ١٩٠.

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي، يكنّى أبا محمّد، عامّي المذهب، صاحب خبرة في الرجال ومن مشاهير زمانه، وروى عنه: ابن عدي، والقاضي يوسف الميانجي، وأبو الشيخ بن حيّان، له كتب منها: الجرح والتعديل، والردّ على الجهمية، والمسند، ولد سنة ٢٤١ هـ، ومات سنة ٣٢٧ هـ.

انظر: طبقات الحنابلة ٢: ٥٥/٥٩٦، سير أعلام النبلاء ١٣: ٢٦٣/١٢٩، العبر ٢: ٢٧، فوات الوفيات ٢: ٢٨٧/٢٥٧، الوافي بالوفيات ١٨: ٢٢٨/٢٧٧، لسان الميزان ٤: ٥٠٢٩/٢٩٩.

براء»[١].

وفي كتاب الحجّة لنصر المقدسي[٢]: عن عمر، قال: قال النبيّ ﷺ: «إنّ الله أنزل كتاباً وافترض فرائض فلا تنقضوها، وحدّ حدوداً فلا تغيّروها، وحرّم محارم فلا تقربوها، وسكت عن أشياء لم يسكت عنها نسياناً كانت رحمة من الله فاقبلوها، إنّ أصحاب الرأي أعداء السنن تَفلتت منهم أن يعوها، وأعيتهم أن يحفظوها واستحيوا[٣] أن يقولوا: لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإيّاكم وإيّاهم»[٤]، الخبر.

وفي خطبة لعليّ عليه السلام هكذا: «إنّ الله افترض عليكم فرائض فلا تضيّعوها، وحدّ لكم حدوداً فلا تعتدوها، ونهاكم[٥] عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت لكم عن أشياء ولم يدعها نسياناً فلا تتكلّفوها»[٦].

وفي كتاب أُصول السنّة وغيره: عن ابن شهاب[٧]، عن عمر أنّه قال:

---

(١) حلية الأولياء ٤: ١٣٨، وحكاه عن الطبراني، والحكيم، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ السيوطي في جامع الأحاديث ٩: ٢٧٩٧٤/١٩٣ و٢٧٩٧٨.

(٢) نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داوُد المقدسي النابلسي، شيخ الشافعية في الشام، المعروف قديماً بابن أبي حافظ، والمشهور الآن بالشيخ أبي نصر، حدّث عنه: الخطيب، وهو من شيوخه، ومكّي الرُميلي، وأبو القاسم النسيب، وغيرهم، وله كتب منها: الحجّة على تارك المحجّة، ولد قبل سنة ٤١٠ هـ، ومات سنة ٤٩٠هـ. انظر: تاريخ ابن عساكر ٦٢: ١٥/ ٧٨٥٢، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ١٢٥/ ١٩١، سير أعلام النبلاء ١٩: ١٣٦/ ٧٢، طبقات الشافعيّة للسبكي ٥: ٣٥١/ ٥٥٠، شذرات الذهب ٣: ٣٩٥.

(٣) في «ش» والمصدر: وسلبوا.

(٤) حكاه عنه المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ١٦٢٩/٣٧٣.

(٥) في النسخ «وأنهاكم» والظاهر أنه خطاء.

(٦) نهج البلاغة: ٤٨٧، الحكم ١٠٥.

(٧) هو محمّد بن مسلم بن عُبيد بن عبدالله بن شهاب بن عبدالله، أبو بكر القرشي

إنّ أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلّتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا: لا نعلم[١]، إلى آخر الخبر السابق، ومنه يظهر أنّ أصله من النبيّ صلى الله عليه وآله.

ورواه الجاحظ في كتاب الفتيا أيضاً عن عمر، وفيه أيضاً قول عمر: إيّاكم والمكايلة، قالوا: وما هي؟ قال: المقايسة. وقول أبي بكر لمّا سئل عن تفسير «الأبّ» في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[٢]: أيّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله برأيي[٣].

وقول ابن مسعود: يذهب فقهاؤكم وصلحاؤكم، ويتّخذ الناس رؤساء جهّالاً، يقيسون[٤] الأمور بآرائهم[٥].

وفي كتاب العلم لابن عبد البرّ: عن عمر، قال: السنّة سنّة الله ورسوله صلى الله عليه وآله، لا تجعلوا حظّ الرأي سنّة للأمّة[٦].

وفي كتب عديدة منها: كتاب الديلمي، والدارقطني، وابن جرير[٧]،

الزهري المدني نزيل الشام، أحد الفقهاء والمحدّثين والأعلام بالمدينة، حافظ، عامّي المذهب، ولد سنة ٥٠ هـ، ومات سنة ١٢٤ هـ.
سير أعلام النبلاء ٥: ١٦٠/٣٢٦، وفيات الأعيان ٤: ٥٦٣/١٧٧، حلية الأولياء ٣: ٢٥٤/٣٦٠.

(١) حكاه عن أُصول السنّة المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ١٦٢٩/٣٧٣، و١٠: ٢٩٤٠٦/٢٦٨.

(٢) سورة عبس ٨٠: ٣١.

(٣) حكاه عنه عليّ بن يونس في الصراط المستقيم ٣: ٢٠٨.

(٤) من هنا إلى ص ٦٣ هامش ٣ ساقط في «م».

(٥) جامع بيان العلم ٢: ٢٠١٠/١٠٤٤، الصراط المستقيم ٣: ٢٠٨ وفيهما بتفاوت يسير.

(٦) جامع بيان العلم ٢: ٢٠١٤/١٠٤٧، وفيه «خطأ» بدل من «حظّ».

(٧) هو محمّد بن جرير بن خالد الطبري، يكنّى أبا جعفر، عامّي المذهب، وقال

وأبي نعيم، وغيرهم: عن عمر أنّه قال: اتّهموا الرأي على الدين. ثمّ نقل أنّ رأيه يوم أبي جندل كان خلاف ما أمرهم به النبيّ ﷺ، ثمّ ظهر ثبوت أمره وخطأ الرأي[١].

وفي صحيح البخاري: عن أبي وائل[٢]، قال: قال سهل بن حنيف[٣]: أيّها الناس، اتّهموا رأيكم على دينكم[٤]، ثمّ نقل أنّ رأيه أيضاً كان خلاف

الذهبي: إنّه فيه تشيّع يسير: موالاة لا تضرّ، صاحب التفسير الكبير، والتأريخ الشهير، ومصنّفاته في فنون عديدة، وله كتب منها: كتاب غدير خمّ، والردّ على الحرقوصيّة، وتهذيب الآثار إلّا أنّه لم يُتمّم تصنيفه، ولد سنة ٢٢٤ هـ، ومات سنة ٣١٠ هـ.

انظر: النجاشي: ٨٧٩/٣٢٢، الفهرست للطوسي: ٦٥٤/٢٢٩، تاريخ بغداد ٢: ٥٨٩/١٦٢، المنتظم ١٣: ٢١٩٩/٢١٥، وفيات الأعيان ٤: ٥٧٠/١٩١، ميزان الاعتدال ٣: ٧٣٠٦/٤٩٨.

(١) المعجم الكبير للطبراني ١: ٨٢/٧٢، مجمع الزوائد ١: ١٧٩، وحكاه عنهم المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ١٦٢٧/٣٧٢.

(٢) اسمه شقيق بن سلمة الأسدي، يكنّى أبا وائل، أدرك الجاهلية، وأدرك رسول الله ﷺ ولم يره، قال: بعث رسول الله وأنا ابن عشر حجج، روى عن أكثر الصحابة، وسمع منه منصور بن المعتمر، والأعمش، وعمرو بن حرّة وغيرهم، كان من سكّان الكوفة، وورد المدائن مع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام حين قاتل الخوارج بالنهروان، مات زمن الحجّاج بعد «الجماجم».

انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ٩٦، المعارف: ٤٤٩، الاستيعاب ٢: ١٢٠١/٧١٠، تاريخ بغداد ٩: ٤٨٣٤/٢٦٨، المنتظم ٦: ٤٩٨/٢٥٣.

(٣) سهل بن حنيف بن واهب، يكنّى أبا سعيد، صحب النبيّ ﷺ بإخلاص، وشهد معه بدراً والمشاهد كلّها، ولم يغيّر ولم يبدّل فكان من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، والمنكرين على أبي بكر بيعته، وكان من شرطة خميس الإمام علي عليه السلام ومن أحبّ الناس إليه وقد ولّاه المدينة وشهد معه صفّين، مات سنة ٣٨هـ.

انظر: رجال الكشّي: ٧٣/١٠٤، منتهى المقال ٣: ١٤٠٣/٤٢٤، الطبقات لابن سعد ٣: ٤٧١، المعارف: ٢٩١، الثقات ٣: ١٦٩، الاستيعاب ٢: ١٠٨٤/٦٦٢.

(٤) صحيح البخاري ٩: ١٢٤، المعجم الكبير ٦: ٨٨ و٥٥٩٨/٨٩ ـ ٥٦٠٢، المحلّى لابن حزم ١: ٦١.

ما أمرهم به النبيّ ﷺ يوم أبي جندل، فظهر أخيراً خطؤه، مثل ما مرّ عن عمر.

وفي كتاب شعب الإيمان للبيهقي، والمختارة للضياء المقدسي، والجامع للخوارزمي: عن إبراهيم التيمي[١]، قال: خلا عمر ذات يوم فأرسل إلى ابن عبّاس، فقال له: كيف تختلف هذه الأُمّة وكتابها واحد ونبيّها واحد، وقبلتها واحدة؟ قال ابن عبّاس: إنّا أُنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيمَ نزل، وإنّه يكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن لا يعرفون فيمَ نزل، فيكون لكلّ قوم فيه رأي، وإذا كان كذلك اختلفوا[٢]، الخبر.

أقول: وجوه الاختلاف عديدة، وإنّما هذا أحد وجوه الاختلاف حيث فسّر جماعة القرآن بآرائهم، وأوّلوا المتشابهات بأهوائهم ـ كما سيأتي ـ حتّى أنّ جماعة منهم: ابن عبد البرّ، وابن النجّار، والدارمي[٣]، والمقدسي رووا عن عمر أنّه قال: سيأتي ناس يجادلونكم بشبهات القرآن،

---

(١) إبراهيم بن محمّد بن طلحة بن عبيدالله التيمي القرشي المدني، يكنّى أبا سليمان، وكان أعرج ومن المرجئة، استعمله عبدالله بن الزبير على خراج الكوفة، يروي عن سعيد بن زيد، وابن عمر، وأبي هريرة، وعنه سعد بن إبراهيم، وعبدالله بن محمّد بن عقيل، ومحمّد بن عبدالرحمن، مات سنة ١١٠ هـ، وقيل: سنة ٩٩ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٥: ٥٢، المعارف لابن قتيبة: ٦٢٥، الجرح والتعديل ٢: ٣٨٥/١٢٤، الثقات ٤: ٥، المنتظم ٧: ٥٤٣/٤٦، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٢/٥٦٢.

(٢) حكاه عنهم المتّقي الهندي في كنز العمّال: ٢: ٤١٦٧/٣٣٣.

(٣) وهو عبدالله بن عبد الرحمن بن المفضّل بن بهرام، من بني دارم التميمي الدارمي السمرقندي، يكنّى أبا محمّد، الحافظ صاحب المسند، والتفسير وكتاب الجامع، عامّي المذهب، وقد أثنى عليه أحمد بن حنبل.

روى عنه: محمّد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم، ولد سنة ١٨١ هـ، وقد اختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ٢٥٥ هـ، وقد ذكره ابن الجوزي في منتظمه ١٠: ١١٣٤/١٤٤ سهواً فيمن توفّي سنة ٢٠٥ هـ.

انظر: المنتظم ١٢: ١٥٧٠/٩٢، تذكرة الحفّاظ ٢: ٥٥٢/٩٠، تهذيب التهذيب ٥: ٥٠٢/٢٥٨، الأعلام ٤: ٩٥.

فخذوهم بالسنن ، فإنّ أصحاب السنن أعلم بكتاب الله[١] .

وكذا أمر عليّ عليه السلام ابن عبّاس لمّا أرسله إلى مكالمة الخوارج أن يحتجّ عليهم بالسنّة ، حتّى ينحلّ بها ما تمسّكوا به من متشابهات الآيات[٢] .

والمراد بالسنّة ما ثبت صدوره قولاً أو فعلاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ كما سيظهر أيضاً ـ لا كلّ ما روي عنه وإن كان غير ثابت ، فافهم.

ولا تغفل عمّا يرد على عمر من أنّه مع روايته هذه الأخبار وجِدّه في إنكار الاعتماد على الرأي عمل في مواضع[٣] عديدة بالرأي، كما سيأتي، حتّى أنّه اعترف في بعضها بكونه رأياً محتملاً للخطأ، بل صرّح في بعضها بأنّه بدعة ، مع أنّه ممّن روى صريحاً كون البدعة والمحدثات ضلالة ، بل مشيراً أيضاً إلى أنّ الرأي منها، كما أنّه كذلك واقعاً ؛ ضرورة عدم كونه معمولاً به في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله ، ولا من فعله ، كما ينادي به ما مرّ ويأتي .

ولنذكر هاهنا شيئاً ممّا يوضّح ما قلناه ، مع نبذ ممّا ورد في ذمّ البدعة والأمور المحدثة ؛ حيث إنّ الرأي منها :

روى جماعة ، منهم : مسلم في صحيحه ، وكذا النسائي وابن ماجة في صحيحيهما ، وابن حنبل في مسنده : عن أبي موسى الأشعري، أنّه كان يفتي بالمتعة ، فقال له رجل : رويدك ! قد نقض[٤] فتياك ، فإنّك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بَعْدُ .

قال أبو موسى : فلقيت عمر بَعْدُ فسألته ، فقال : قد علمت أنّ

---

(١) سنن الدارمي ١ : ٤٩، جامع بيان العلم ٢ : ١٠١٠/١٩٢٧،كنز العمّال ١ : ٣٧٤/١٦٣٤.

(٢) انظر : نهج البلاغة : ٤٦٥ ، الكتاب ٧٧ .

(٣) في «ش» : موارد .

(٤) في مسند أحمد وسنن ابن ماجة : «بعض» وفي صحيح مسلم وسنن النسائي : «ببعض» بدل «قد نقض» .

رسول الله ﷺ فعله وأصحابه، ولكنّي كرهت أن يظلّوا بهنّ مُعْرِسين تحت الأراك، ثمّ يروحون بالحجّ تقطر رؤوسهم[١].

أقول: قد ورد في كتب القوم شواهد كثيرة في صدق هذا الخبر، وظهور دلالته على كون صدور هذا الأمر منه بالرأي واضح، وكذا كونه بدعةً وإحداثاً، حتّى أنّه صرّح فيه بكونه خلاف ما ثبت عنده وروده عن النبيّ ﷺ.

وروى جماعة أيضاً منهم، البخاري في صحيحه، وعبدالرزّاق[٢]، والبيهقي، وابن خزيمة[٣] في كتبهم وكذا غيرهم، وهؤلاء منهم من روى عن نوفل بن إياس[٤]، ومنهم عن عبد الرحمن بن عبد القاري[٥]، ومنهم

---

(١) صحيح مسلم ٢: ١٢٢٢/٨٩٦، مسند أحمد ٥: ١٩٠٤٠/٥٣٨، سنن النسائي ٥: ١٥٣ سنن ابن ماجة ٢: ٢٩٧٩/٩٩٢.

(٢) عبدالرزاق بن همّام بن نافع الصنعاني، يكنّى أبا بكر، مولى حمير، محدّث حافظ، والصنعاني نسبة إلى صنعاء، أخذ عنه البخاري، وسفيان بن عيينة، وابن حنبل، ويروي عن معمّر بن راشد الأزدي، والأوزاعي، وابن جريج، وله من الكتب: السنن في الفقه، وتفسير القرآن، والمغازي، ولد سنة ١٢٦ هـ، ومات سنة ٢١١ هـ.
انظر: قاموس الرجال ٦: ٤٠٩٢/١٥٤، الطبقات لابن سعد ٥: ٥٤٨، فهرست ابن النديم: ٢٨٤، وفيات الأعيان ٣: ٣٩٨/٢١٦.

(٣) هو محمّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري الشافعي، يكنّى أبا بكر، حدّث عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وله كتب منها: المختصر الصحيح، والتوحيد، وإثبات صفات الربّ، ولد سنة ٢٢٣ هـ، ومات سنة ٣١١ هـ.
انظر: الجرح والتعديل ٧: ١١٠٣/١٩٦، الثقات ٩: ١٥٦، سير أعلام النبلاء ١٤: ٢١٤/٣٦٥.

(٤) هو نوفل بن إياس الهذلي المدني، عامّي المذهب، سمع عبد الرحمن بن عوف، وروى عنه مسلم بن جندب الهذلي.
انظر: الطبقات لابن سعد ٥: ٥٩، الثقات ٥: ٤٧٩، تهذيب التهذيب ١٠: ٨٨٣/٤٣٧، تقريب التهذيب ٢: ١٧٥/٣٠٩، التاريخ الكبير ٨: ٢٣٧٣/١٠٨.

(٥) هو عبد الرحمن القاري، والقارة هم بنو الهُون بن خزيمة، يكنّى أبا محمّد، أخو

عن غيرهما: إنّهم كلّهم نقلوا خروج عمر ليلة في رمضان إلى المسجد فرأى الناس يصلّون متفرّقين، فأمرهم أن يجمعوا على أُبيّ بن كعب، فخرج ليلة أُخرى بعد ذلك والناس يصلّون بصلاة قارئهم، فقال: لئن كانت هذه بدعة لنعمت البدعة[١].

هذه وأمثالها كثيرة، حتّى أنّ البيهقي روى عن مسروق[٢] قال: كتب رجل لعمر بن الخطاب: هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر، فانتهره عمر وقال: لا، بل أُكتب هذا ما رأى عمر، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمن عمر[٣].

أسد وكنانة، عامّي المذهب، موثّق في مذهبه، ولد على عهد رسول الله ﷺ، وليس له سماع ولا له عنه رواية، كان مع عبدالله بن الأرقم على بيت المال في خلافة عمر ابن الخطاب، روى له جماعة.

واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ٨٠ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٥: ٥٧، الجرح والتعديل ٥: ١٢٣٣/٢٦١، الاستيعاب ٢: ١٤٣٣/٨٣٩، المنتظم ٤: ١٧٩ ـ ١٨٠، الوافي بالوفيات ١٨: ٢٢٩/١٨٣.

(١) صحيح البخاري ٣: ٥٨، المصنّف للصنعاني ٤: ٧٧٢٣/٢٥٩، السنن الكبرى ٢: ٤٩٢، الموطّأ ١: ١١٤ ـ ٣/١١٥، ٤، شعب الإيمان ٣: ٣٢٦٩/١٧٧، الاستذكار ٥: ٢٢١/١٤٦، الجمع بين الصحيحين ١: ٥٧/١٣١.

(٢) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الكوفي، يكنّى أبا عائشة، ويقال: أبو أُمية الهمداني ثمّ الوادعي، أدرك الجاهلية، عامّي المذهب، كان شاعراً وكان أعلم بالفتوى من شريح، حضر تحكيم الحكمين بدومة الجندل، روى عن عليّ بن أبي طالب، وكان من ذوي العاهات ويقال: إنّه سُرق وهو صغير ثمّ وجد فسمّي مسروقاً. مات سنة ٦٣ هـ وله ثلاث وستّون سنة.

انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ٧٦، المعارف: ٤٣٢ و٥٧٨، الجرح والتعديل ٨: ١٨٢٠/٣٩٦، تاريخ بغداد ١٣: ٧٢٠٢/٢٣٢، أُسد الغابة ٤: ٤٨٦٣/٣٨٠، مختصر تاريخ دمشق ٢٤: ٢١٠/٢٤٣.

(٣) السنن الكبرى ١٠: ١١٦.

هذا، وقد روى أيضاً المقدسي[١] عن موسى بن عقبة[٢] أنّه نقل خطبة طويلة عن عمر، فيها: إنّ شرّ الأمور مبدعاتها، وإنّ الاقتصاد في سنّة[٣] خير من الاجتهاد في بدعة[٤].

وروى اللّالكائي[٥] في كتاب السُّنّة: عن عبد الله بن عُكيم[٦]، قال: كان عمر يقول: إنّ أصدق القيل قيل الله، ألا وإنّ أحسن الهدي هدي محمّد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكلّ محدثة ضلالة، ألا وإنّ الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم ولم يقم الصغير على الكبير[٧].

أقول: وهذا الخبر ممّا رواه ابن ماجة في صحيحه، وكذا غيره: عن

---

(١) لم ترد في «ش».

(٢) هو موسى بن عُقبة بن أبي عياش المِطْرَقي الأسدي القرشي، يكنّى أبا محمّد، مولى آل الزبير، عامّي المذهب، عالماً بالمغازي، له كتاب المغازي، مات سنة ١٤١ هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء ٦: ٣١/١١٤، شذرات الذهب ١: ٢٠٩، الأعلام ٧: ٣٢٥.

(٣) في «ش»: السُّنّة.

(٤) حكاه عن موسى بن عقبة المتّقي الهندي في كنز العمّال ١٦: ١٦٣ ضمن حديث ٤٤٢١٣.

(٥) هو هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي الفقيه الشافعي، يعرف باللالكائي، سمع عيسى بن علي بن عيسى الوزير، وأبا طاهر المخلّص، وأبا الحسن بن الجندي، وروى عنه الخطيب البغدادي وغيره، صنّف كتاباً في السنن، وكتاباً في أسماء مَنْ في الصحيحين، وكتاباً في شرح السنّة، مات سنة ٤١٨ هـ.
انظر: تاريخ بغداد ١٤: ٧٤١٨/٧٠، سير أعلام النبلاء ١٧: ٢٧٤/٤١٩، العبر ٢: ٢٣٦، شذرات الذهب ٣: ٢١١.

(٦) هو عبدالله بن عُكيم الجهني، يكنّى أبا معبد، اختلف في سماعه من النبيّ ﷺ، سمع حذيفة بن اليمان، وابن مسعود، وعمر، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهلال الوزّان، وأبو فروة الجندي، مات في زمن الحجّاج.
انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ١١٣، طبقات خليفة: ٧٥٤/٢٠١، الجرح والتعديل ٥: ٥٥٦/١٢١، الاستيعاب ٣: ١٦١٠/٩٤٩، تاريخ بغداد ١٠: ٥١١٥/٣.

(٧) حكاه عنه المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ١٦٣٣/٣٧٤.

ابن مسعود وغيره، عن النبيّ هكذا: قال ﷺ في بعض مواعظه: «إنّما هما اثنتان: الكلام والهَدي، فأحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهَدي هدي محمّد، ألا وإيّاكم ومحدثات الأُمور، فإنّ شرّ الأُمور محدثاتها، وكلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النار»[١]، الخبر، وكان عمر أيضاً سمع ذلك من النبيّ ﷺ.

وفي كتاب الطبراني: عن أبي أُمية[٢]، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «إنّ من أشراط الساعة أن يُلتمس العلم عند الأصاغر»[٣] قال الراوي: يعني أهل البدع.

وفي كتاب حلية الأولياء: عن أنس أنّ النبيّ ﷺ قال: «أهل البدع شرّ الخلق والخليقة»[٤].

وفيه: عن ابن عبّاس أنّ النبيّ ﷺ قال: «من أدّى إلى أُمّتي حديثاً لتقام به سنّة، أو تثلم[٥] به بدعة فهو في الجنّة»[٦].

وفي كتاب الطبراني: عن عبدالله بن بشر، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «من وقّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام»[٧].

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٤٦/١٨، المعجم الكبير ٩: ٨٥٢١/٩٧، شعب الإيمان ٤: ٤٧٨٨/٢٠١.

(٢) لقد اختلف في لقبه، فقيل: أبو أُميّة الجمحي، وقيل: اللخمي، وقيل: الجهني، ولم تذكر له ترجمة أكثر من هذا.
انظر: الاستيعاب ٤: ٢٨٥٦/١٦٠٣، أُسد الغابة ٥: ٥٦٩٤/٢٠.

(٣) المعجم الكبير ٢٢: ٩٠٨/٣٦١، وأورده ابن عبدالبرّ في الاستيعاب ٤: ١٦٠٣، وابن الأثير في أُسد الغابة ٥: ٢٠.

(٤) حلية الأولياء ٨: ٢٩١، وفي كنز العمّال ١: ١١٢٦/٢٢٣ عن الحلية وابن عساكر.

(٥) في «س» و«ش» و«ن»: «تسلم». وما أثبتناه من المصدر والظاهر هو الأنسب.

(٦) حلية الأولياء ١٠: ٤٤، بتفاوت يسير.

(٧) المعجم الأوسط ٧: ٦٧٧٢/٦٧ عن عائشة، وحكاه عنه المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ١١٠٢/٢١٩، وفيه: عن عبدالله بن بشير.

وفي صحيح البخاري: عن ابن عبّاس، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «أبى الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتّى يدع بدعته»[١].

وفي صحيح مسلم، ومسند ابن حنبل، وصحاح أبي داوُد، والنسائي وابن ماجة: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ قال: «من دعا إلى هُدىً كان له من الأجر مثل أُجور من تبعه، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه»[٢]، الخبر.

والأخبار من هذا القبيل كثيرة لا نطيل الكلام بذكرها، بل الأخبار التي يستفاد منها ذمّ الرأي ولو ضمناً، بل ذمّ ما سوى الكتاب والسنّة ممّا لا تحصى كثرة، حتّى أنّ منها ما هو من قبيل قوله ﷺ: «العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنّة[٣] ماضية، ولا أدري»[٤]، رواه في الفردوس وغيره، عن ابن عمر وغيره، عنه ﷺ.

وكذا قوله: «ألا أدلّكم على الخلفاء منّي ومن أصحابي ومن الأنبياء قبلي؟ هم حملة القرآن والأحاديث عنّي وعنهم في الله ولله»، رواه جمع منهم: الخوارزمي عن عليّ عليه السلام، عنه ﷺ[٥].

---

(١) وجدناه في سنن ابن ماجة ١: ٥٠/١٩، وكتاب السنّة لابن أبي عاصم: ٣٩/٢٢، والجامع الصغير ١: ٤٠/١٠.

(٢) صحيح مسلم ٤: ٢٦٧٤/٢٠٦٠، مسند أحمد ٣: ٨٩١٥/١٠٩، سنن أبي داوُد ٤: ٤٦٠٩/٢٠١، وحكاه عن النسائي السيوطي في الجامع الصغير ٢: ٨٦٦٣/٥٩٩، سنن ابن ماجة ١: ٢٠٦/٧٥.

(٣) من ص ٥٥ إلى هنا ساقط في «م».

(٤) المعجم الأوسط ١: ١٠٠٥/٣٩٨، جامع بيان العلم ١: ١٣٨٧/٧٥٣، فردوس الأخبار ٣: ٤٠١٣/٩٦، مجمع الزوائد ١: ١٧٢، جامع الأحاديث ٦: ١٤٥١٦/٢٢٦.

(٥) شرف أصحاب الحديث للبغدادي: ٣١ ـ ٣٢، فردوس الأخبار ١: ٤٦٩/١٧٠، الجامع الصغير ١: ٢٨٧٥/٤٤٢، ولم نعثر على نقل الخوارزمي له.

وكذا قوله ﷺ : «لا ترجعون إلى الله بشيء أفضل ممّا خرج من القرآن» ، رواه الترمذي وغيره مرسلاً[١] .

ومنها ما هو من قبيل قوله ﷺ : «أبغض الناس إلى الله ثلاثة ، أحدهم مبتغ في الإسلام سنن الجاهلية . . .» ، رواه البخاري في صحيحه عن ابن عبّاس عنه ﷺ[٢] ؛ إذ كون عمل الجاهلية على آرائهم بدون قول الله ورسوله ﷺ ممّا لا شكّ فيه .

وكذا قوله ﷺ : «ليس منّا من عمل بسنّة غيرنا» ، رواه في الفردوس عن ابن عبّاس أيضاً ، عنه ﷺ[٣] .

وكذا قوله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ» ، رواه ابن حنبل في مسنده ، ومسلم في صحيحه ، عن عائشة ، عنه ﷺ[٤] ، وقد قال البخاري في صحيحه : إذا اجتهد العالم أو الحاكم فأخطأ خلافَ الرسول ﷺ من غير علم ، فحكمه مردود ؛ لقول النبيّ ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّ»[٥] . انتهى كلامه .

وكذا قوله ﷺ : «سيأتي عليكم زمان لا يكون فيه شيء أعزّ من سنّة يعمل بها» ، رواه الطبراني وغيره عن حذيفة ، عنه ﷺ[٦] .

وكذا قوله ﷺ : «المتمسّك بسنّتي عند اختلاف أُمّتي كالقابض على

---

(١) سنن الترمذي ٥ : ٢٩١٢/١٧٧ ، المستدرك للحاكم ١ : ٥٥٥ ، الجامع الصغير ١ : ٢٥٤٣/٣٨٩ ، وفيها بتفاوت يسير .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ٧ بتفاوت يسير .

(٣) الفردوس بمأثور الخطاب ٣ : ٥٢٦٨/٤١٥ طبعة دار الكتب العلميّة .

(٤) مسند أحمد ٧ : ٢٤٦٠٤/٢٠٩ ، و٢٤٩٤٤/٢٥٨ ، و٢٥٦٥٩/٣٦٥ ، صحيح مسلم ٣ : ١٧١٨/١٣٤٣ .

(٥) صحيح البخاري ٩ : ١٣٢ .

(٦) المعجم الأوسط ١ : ٨٨/٧١، وحكاه عنه السيوطي في الجامع الصغير ٢ : ٤٧٣٤/٥٦ .

الجمر»، وقد مرّ مع سنده سابقاً[١].

وكذا قوله ﷺ: «من أخذ بسنّتي فهو منّي، ومن رغب عن سنّتي فليس منيّ»، رواه ابن عساكر، عن ابن عمر، عنه ﷺ[٢].

ومنها ما هو من قبيل قوله ﷺ: «سيكون في أُمّتي أقوام يتعاطى فقهاؤهم عضل المسائل أولئك شرار أمّتي»، رواه الطبراني عن ثوبان، عنه ﷺ[٣].

وكذا قوله ﷺ: «ما ضلّ قوم بعد هُدى كانوا عليه إلّا أُوتوا الجدل». رواه الترمذي وابن ماجة وغيرهما عن أبي أمامة[٤] عنه ﷺ[٥].

ومنها ما هو من قبيل قوله ﷺ: «من أفتى بغير علم لعنته ملائكة السماوات والأرض»، رواه ابن عساكر عن عليّ عليه السلام، عنه ﷺ[٦].

وكذا «من أفتى بغير علم كان إثمه على من أفتاه»، رواه أبو داوُد وغيره عن أبي هريرة، عنه ﷺ[٧].

وكذا قوله ﷺ: «العلم دين، والصلاة دين، فانظروا عمّن تأخذون هذا العلم»، وفي رواية: «دينكم»، رواه في الفردوس والمستدرك وغيرهما، عن ابن عمر وأنس وغيرهما، عنه ﷺ[٨].

---

(١) في ص ١٧ هامش ٦.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٨: ٤٤٩٦/١٢٧ ترجمة عبيدالله بن معمّر التيمي.

(٣) المعجم الكبير ٢: ١٤٣١/٩٨.

(٤) لم ترد في «م».

(٥) سنن الترمذي ٥: ٣٢٥٣/٣٧٨، سنن ابن ماجة ١: ٤٨/١٩، المستدرك للحاكم ٢: ٤٤٨، شعب الإيمان ٦: ٨٤٣٨/٣٤١.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٥٢: ٦٠٧٧/٢٠.

(٧) سنن أبي داوُد ٣: ٣٦٥٨/٣٢١، مشكل الآثار ١: ١٧١، جامع بيان العلم ٢: ١٦٢٥/٨٦٠، مصابيح السنّة ١: ١٨٤/١٧٧.

(٨) فردوس الأخبار ٣: ٤٠٠٩/٩٥، سنن الدارمي ١: ١١٣، الجامع الصغير ٢: ٥٧١٦/١٩٣.

وكذا قوله ﷺ، كما في صحيح أبي داوُد: عن بريدة[١]، عنه ﷺ: «إنّ من البيان لسحراً، وإنّ من العلم لجهلاً»[٢]، الخبر.

وبالجملة: أمثال هذه الأخبار الدالّة على المقصود ضمناً ممّا لا تحصى، وقد مرّ بعض ويأتي بعض في المواضع المناسبة، لكن لا حاجة لنا إلى زيادة إطالة الكلام للاستدلال بها؛ لكفاية الأدلّة الصريحة، وقد ذكرنا منها أيضاً ما به الكفاية، لكن نذكر أيضاً الآن ما يتّضح به غاية الاتّضاح:

ففي خطب أمير المؤمنين عليه السلام التي تنادي عباراتها على كونها كلامه، فضلاً عن الإسناد:

قوله عليه السلام: «إنّما بَدْءُ وقوع الفتن أهواء تُتّبع، وأحكامٌ تُبتدع يُخالف فيها كتاب الله»[٣]، الخبر، وقد مرّ في الفصول السابقة.

وفيها قوله عليه السلام: «اللّهمّ إنّا نعوذ بك أن نذهب عن قولك، أو نُفتتن عن دينك، أو تتابع بنا أهواؤنا دون الهدى الذي جاء من عندك»[٤].

وفيها قوله عليه السلام: «لا تركنوا إلى جهالتكم[٥]، ولا تنقادوا لأهوائكم فإنّ النازل بهذا المنزل نازل بشفا جرف هارٍ، ينقل الردى على ظهره من

---

(١) بريدة بن الحُصيب ـ أو الخضيب ـ بن عبدالله بن الحارث الأسلمي، يكنّى أبا عبدالله، وقد أسلم هو ومن معه قبل بدر، وكان من جملة المنكرين على أبي بكر تقمّصه الخلافة، مات سنة ٦٢ هـ وقبره بمرو.
انظر: رجال البرقي: ٦٥، رجال الكشّي: ٧٨/١٠٧ و٩٤/١١٧، منتهى المقال ٢: ٤٣٧/١٣٦، تنقيح المقال ١: ١٢٦١/١٦٦، الطبقات لابن سعد ٤: ٢٤١، أُسد الغابة ١: ٣٩٨/٢٠٩، العبر ١: ٤٨.

(٢) سنن أبي داوُد ٤: ٥٠١٢/٣٠٣.

(٣) نهج البلاغة: ٨٨، الخطبة ٥٠.

(٤) نهج البلاغة: ٣٣٢، الخطبة ٢١٥.

(٥) في «ش»: جهّالكم.

موضع إلى موضع لرأي يحدثه بعد رأي يريد أن يلصق ما لا يلتصق، ويقرّب ما لا يتقارب»[١]، الخبر.

وفيها قوله عليه السلام: «فيا عجباً! وما لي لا أعجب من خطأ هذه الفِرَق على اختلاف حججها في دينها لا يقتصّون أثر نبيّ، ولا يقتدون بعمل وصيّ، ولا يؤمنون بغيب، ولا يعفّون عن عيب، يعملون بالشبهات ويسيرون في الشهوات، المعروف فيهم ما عرفوا، والمنكر عندهم ما أنكروا، مفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المبهمات[٢] على آرائهم كأنّ كلّ امرئٍ منهم إمام نفسه قد أخذ منها فيما يرى بِعُرىً وثيقات[٣]، وأسباب محكمات»[٤].

أقول: من تتبّع فتاوى أبي حنيفة وأمثاله لم يبق له شكّ في كونهم مصداق هذه الصفات وأمثالها ممّا سيأتي، كما سيتّضح، فلا تغفل.

وفيها قوله عليه السلام: «ترد على أحدهم القضيّة في حكم من الأحكام، فيحكم فيها برأيه، ثمّ ترد تلك القضيّة بعينها على غيره فيحكم فيها بخلاف ذلك، ثمّ يجتمع القضاة بذلك عند إمامهم الذي استقضاهم فيصوّب آراءهم جميعاً، وإلٰههم واحد! ونبيّهم واحد! وكتابهم واحد! أفأمرهم الله بالاختلاف فأطاعوه؟ أم نهاهم عنه فعصوه؟ أم أنزل الله ديناً ناقصاً فتمّموه؟ أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟ أم أنزل الله ديناً تامّاً فقصّر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه، والله سبحانه يقول: ﴿مَّا

---

(١) نهج البلاغة: ١٥٢، الخطبة ١٠٥.
(٢) في نهج البلاغة: المهمّات.
(٣) في نهج البلاغة: ثِقات.
(٤) نهج البلاغة: ١٢١، الخطبة ٨٨.

﴿فَرَّطْنَا فِي الْكِتٰبِ مِنْ شَيْءٍ﴾[١] وفيه تبيان كلّ شيء، وذكر أنّ كتابه يصدّق بعضه بعضاً، وأنّه لا اختلاف فيه، فقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلٰفاً كَثِيراً﴾[٢] وإنّ القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا تنكشف الظلمات إلّا به»[٣].

أقول: أمّا اختلاف فتاوى أهل الخلاف وأحكامهم، وعدم عيب بعضهم على بعض في ذلك ـ وإن كفّر بعضهم بعضاً في العقائد الأصوليّة ـ فمعلوم عندهم، حتّى نُقل عن يحيى بن سعيد[٤] أنّه قال: أهل العلم أهل توسعة، وما برح المُفتون يختلفون فيحلُّ هذا ويحرّم هذا، فلا يعيب هذا على هذا ولا هذا على هذا[٥]، حتّى أنّه سيأتي أنّ فيهم من صوّب جميع آراء هؤلاء وأنكر الخطأ فيها رأساً، مع أنّه من أقبح الشنائع، كما لا يخفى على البصير.

وأمّا اشتمال القرآن على تبيان جميع الأشياء ـ وإن لم يعلم بذلك إلّا أهل بيتٍ أُنزل فيهم[٦] ـ فممّا سيتّضح في محلّه غاية الاتّضاح، وقد مرّت متفرّقة بل تأتي أيضاً في مواضع شواهد له كثيرة، حتّى أنّ من الشواهد التي

---

(١) سورة الأنعام ٦: ٣٨.

(٢) سورة النساء ٤: ٨٢.

(٣) نهج البلاغة: ٦١، الخطبة ١٨ بتفاوت يسير.

(٤) هو يحيى بن سعيد بن قيس، يكنّى أبا سعيد الأنصاري المدني، تابعي، تلميذ الفقهاء السبعة بالمدينة، وكان قاضياً لبني أُميّة، ثمّ استقضاه العباسيّون على المدينة، وولّاه المنصور القضاء على الهاشمية، مات سنة ١٤٣ هـ.
انظر: رجال الطوسي: ٤٧٨٧/٣٢١، نقد الرجال ٥: ٧٨١/٧٢، تنقيح المقال ٣: ١٣٠٣٤/٣١٧، طبقات خليفة: ٢٤١٧/٤٧٠، الجرح والتعديل ٩: ٦٢٠/١٤٧، تاريخ بغداد ١٤: ٧٤٤٦/١٠١، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢٤٢/١٥٣، سير أعلام النبلاء ٥: ٢١٣/٤٦٨.

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء ٥: ٤٧٣ ـ ٤٧٤.

(٦) في «ش»: في بيوتهم.

هي دليل ما نحن فيه أيضاً:

ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والخوارزمي أيضاً عن عليّ عليه السلام قال: «قال النبيّ صلى الله عليه وآله: أتاني جبرئيل فقال: إنّ الأُمّة مفتونة بعدك، قلت له: فما المخرج؟ فقال: كتاب الله فيه نبأ ما[1] قبلكم، وخبر ما[2] بعدكم، وحكم ما بينكم» إلى أن قال: «وإنّ هذا القرآن لا يليه من جبّار فيعمل بغيره إلّا قصمه الله، ولا يبتغي علماً سواه إلّا أضلّه الله»[3]، الخبر.

ومن الخطب الشاهدة والدليل أيضاً قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ أبغض الناس إلى الله تعالى رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه، فهو جائر عن قصد السبيل، سائر بغير علم ولا دليل، مشغوف[4] بكلام بدعة ودعاء ضلالة» إلى قوله عليه السلام: «ورجل قمشَ جهلاً في جهّال الأُمّة» إلى قوله عليه السلام:

«قد سمّاه أشباه الناس عالماً ولمّا يَغْنَ في العلم يوماً سالماً» إلى قوله عليه السلام:

«فجمع ما قلّ منه خير ممّا كثر، حتّى إذا ارتوى من آجن وأكثر من غير طائل، جلس بين الناس مفتياً قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره» إلى قوله عليه السلام:

«وإن نزلت به إحدى المبهمات هيّأ لها حشواً من رأيه ثمّ قطع به، فهو من لبس الشبهات في مثل نسج العنكبوت، لا يدري أصاب أم أخطأ؟»

(١ و٢) في «ش»: من.

(٣) انظر: مسند أحمد ١: ٧٠٦/١٤٧، وتاريخ بغداد ٨: ٣٢١ ـ ٤٤١٦/٣٢٢، وحكاه عن مسند أحمد المتّقي الهندي في كنز العمّال ١: ٨٨٩/١٧٦، ولم نعثر على نقل الخوارزمي له.

(٤) في «م» و«ن»: مشعوف.

إلى قوله عليه السلام :

«لا يحسب العلم في شيء ممّا أنكره ، ولا يرى أنّ وراء ما بلغ منه مذهباً لغيره ، (١)وإن قاس شيئاً بشيء لم يكذّب رأيه ؛ كيلا يقال : لا يعلم»

إلى قوله عليه السلام :

«يحلّل بقضائه الفرج الحرام ، ويحرّم بقضائه الفرج الحلال» إلى قوله عليه السلام :

«أيّها الناس ، عليكم بالطاعة والمعرفة بمن لا تعذرون بجهالته ، وإنّ العلم الذي هبط به آدم عليه السلام ، وجميع ما فضّلت به النبيّون إلى خاتمهم في عترة نبيّكم ، فأنّى يُتاه بكم ؟ بل أين تذهبون ؟» إلى قوله عليه السلام :

«أما بلغكم ما قال فيكم نبيّكم ، حيث قال : إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، وإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض ، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما ؟»

ثمّ قال عليه السلام : «ألا إنّ هذا عذب فرات فاشربوا ، وهذا ملح أُجاج فاجتنبوا»(٢) .

أقول : صراحتها في جميع ما نحن فيه ظاهرة ، وقد تقدّمت سابقاً أيضاً في أحاديث فاتحة الكتاب(٣) .

---

(١) من هنا إلى قوله عليه السلام «فاجتنبوا» لم يرد في نهج البلاغة ، وكذا قوله عليه السلام : «قد سمّاه . . اشباه الناس . . .» في ص ٦٩ .

(٢) نهج البلاغة : ٥٩ ، الخطبة ١٧ ، الكافي ١ : ٦/٤٤ (باب البدع والرأي والمقائيس) ، الإرشاد للمفيد ١ : ٢٣١ ، الاحتجاج ١ : ٦٢٣ - ١٤٣/٦٢٤ - ١٤٤ ، نثر الدرّ للآبي ١ : ٣٠٨ ، ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام ٣ : ٢٢١ - ٢٢٣ .
وفي الاحتجاج ورد : «لا تعتذرون بجهالته ، فإنّ العلم» .

(٣) انظر الجزء الأوّل ، ص ٤٥ .

ومنها قوله عليه السلام في ذكر العلماء من الله وغيرهم، حيث قال عليه السلام: «وآخَر قد يُسمّى عالماً وليس به، فاقتبس جهائل من جهّال، وأضاليل من ضُلّال، قد حمل الكتاب على آرائه، وعطف الحقّ على أهوائه، يقول: أقف عند الشبهات، وفيها وقع، ويقول: أعتزل البدع، وبينها اضطجع؛ فالصورة صورة إنسان، والقلب قلب حيوان، لا يعرف باب الهدى فيتبعه، ولا باب العمى فيصدّ عنه» إلى قوله عليه السلام:

«فأين يُتاه بكم؟ بل كيف تعمهون[1]؟ وبينكم عترة نبيّكم، وهم أزمّة الحقّ، وألسنة الصدق فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وَرِدُوهم ورود الهِيم العِطاش.

أيّها الناس، خذوها عن خاتم النبيّين: إنّه يموت من يموت منّا وليس بميّت، ويبلى من بَلِيَ منّا وليس ببال، فلا تقولوا ما لا تعرفون، فإنّ أكثر الحقّ فيما تنكرون» إلى قوله عليه السلام:

«فلا تستعملوا الرأي فيما لا يدرك قعره البصر، ولا يتقلقل إليه الفكر»[2].

ومنها قوله عليه السلام في جواب من سأله عن صفات الله، فذكر خطبة مشتملة على صفات الله، ثمّ قال عليه السلام: «فانظر أيّها السائل، فما دلّك القرآن عليه في صفته فائتمّ به واستضِئ بنور هدايته، وما كلّفك الشيطان علمه ممّا ليس في الكتاب عليك فرضه، ولا في سنّة النبيّ صلى الله عليه وآله وأئمّة الهدى أثره، فَكِلْ علمه إلى الله سبحانه فإنّ ذلك منتهى حقّ الله عليك»، الخبر، إلى قوله عليه السلام: «فلا تقدّر عظمة الله سبحانه على قدر عقلك فتكون من الهالكين»[3].

---

(١) في «ش» نسخة بدل: «تحكمون».

(٢) نهج البلاغة: ١١٩ ـ ١٢٠، الخطبة ٨٧، نقلها المؤلّف بتصرّف.

(٣) نهج البلاغة: ١٢٥، الخطبة ٩١.

ومنها قوله عليه السلام : «واردُدْ إلى الله ورسوله ما يضلعك[١] من الخطوب ، ويشتبه عليك من الأُمور ، فقد قال سبحانه لقوم أحبّ إرشادهم : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[٢] ، فالردّ إلى الله : الآخذ بمحكم كتابه ، والردّ إلى الرسول : الآخذ بسنّته الجامعة غير المتفرّقة»[٣] .

أقول : صراحة هذا في انحصار الحجّيّة مطلقاً في محكمات القرآن وثابتات السنّة لا غير ذلك ـ أيّ شيء كان ـ وكذا في نفي حكم لم يكن فيهما واضحة ؛ ضرورة أنّ الأمر بالرجوع إلى الشيء يقتضي وجوده . نعم ، هو عند أهله ، كما مرّ غير مرّة ويتّضح حقّ الاتّضاح ؛ ولهذا كلّ من ضلّ عن أهله فاته ذلك فلم يجد إليه سبيلاً .

وقد قال عليه السلام في بعض خطبه أيضاً : «تالله ، لقد علّمت تبليغ الرسالات وإتمام العِدات وتمام الكلمات ، وعندنا أهل البيت أبواب الحكم وضياء الأمر ، ألا وإنّ الشرائع واحدة وسُبله وحيدة ، من أخذ بها لحق وغنم ، ومن وقف عنها ضلّ وندم»[٤] .

وقال عليه السلام لمعاوية : «سبحان الله ! ما أشدّ لزومك الأهواء المبتدعة ، والحيرة المتّبعة ، مع تضييع الحقائق واطّراح الوثائق»[٥] ، الخبر .

ومنه يظهر صريح كون معاوية من أهل البدع .

---

(١) يضلعك : يثقلك . انظر : النهاية لابن الأثير ٣ : ٩٦ ـ ظلع ـ .

(٢) سورة النساء ٤ : ٥٩ .

(٣) نهج البلاغة : ٤٣٤ ، الكتاب ٥٣ ، وفيه «الردّ» بدل «الرادّ» ، و«الأخذ» بدل «الآخذ» و«المُفرقة» بدل «المُتفرّقة» .

(٤) نهج البلاغة : ١٧٦ ، الخطبة ١٢٠ ، وفيه «قاصدة» بدل «وحيدة» .

(٥) نهج البلاغة : ٤١٠ ، الكتاب ٣٧ .

وقد سأله رجل أيضاً بعد دخوله البصرة بأيّام وهو على المنبر يخطب، فقال: أخبرني يا أمير المؤمنين، مَن أهل الجماعة؟ ومَن أهل الفِرقة؟[١] ومن أهل السنّة؟ ومَن أهل البِدعة؟

فقال له: «ويحك! إذا سألتني فافهم: أمّا أهل الجماعة، أنا ومن اتّبعني وإن قلّوا، وذلك الحقّ عن أمر الله تعالى وعن أمر رسوله صلى الله عليه وآله.

وأمّا أهل الفرقة، فهم المخالفون لي ولمن اتّبعني وإن كثروا.

وأمّا أهل السنّة، فالمتمسّكون بما سنّه الله لهم وإن قلّوا.

وأمّا أهل البِدعة، فالمخالفون لأمر الله تعالى ولكتابه ولرسوله، العاملون بآرائهم وأهوائهم وإن كثروا»[٢].

أقول: يظهر من هذا الخبر أشياء، ولا أقلّ من كون العامل بالآراء مصداق أهل البدعة، وقد مرّ ما يدلّ عليه أيضاً، وسيأتي في نقل فِرَق هذه الأمّة اختصاص الفرقة الإماميّة من بين سائر الفِرَق بعدم تجويز استعمال الرأي مطلقاً، وأنّه لا يجوز عندهم الاعتماد إلّا على ما ورد من الله، ومع هذا سمّاهم أعداؤهم: أهل البدعة، وسمّوا القوم الذين مدار أحكامهم على الرأي: أهل السنّة، وهل هذا إلّا غاية التعصّب ومحض العناد؟!

وما أشبه حالهم هذا بما ورد في خبر رواه صاحب كتاب دولة الأشرار عن أبي موسى المديني[٣]، ومالك بن أنس، جميعاً عن عمر بن

---

(١) في «ش» ونهج السعادة: الفُرقة.

(٢) الاحتجاج ١: ٨٣/٣٩٤، نهج السعادة ١: ٣٥٨، ولم يرد فيه قوله عليه السلام: «وأمّا أهل السنّة...»، كنز العمّال ١٦: ٤٤٢١٦/١٨٣.

(٣) هو محمّد بن عمر بن أحمد الإصبهاني المديني الشافعي، يكنّى أبا موسى المديني، روى عن أبي سعد المطرّز، وابن مندويه، وابن مندة، وغيرهم، وحدّث

الخطاب، مرسلاً عن النبيّ ﷺ أنّه قال في حديث له: «يأتي زمان على الناس أكثرهم وجوههم وجوه الآدميّين وقلوبهم قلوب الذئاب»، ثمّ نقل ﷺ قبائح أفعالهم وعدّ منها أنّه قال: «السنّة عندهم بدعة، والبدعة فيهم سنّة»[1]، الخبر، وسيأتي أيضاً هذا المبحث مفصّلاً في المقالة الموضوعة له من مقالات المقصد الثاني.

ثمّ ممّا يدلّ صريحاً على أصل المقصود ما في صحيح أبي داوُد، وكتابي ابن أبي شيبة وعبد الرزّاق: عن عليّ عليه السلام أنّه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما، ولكنّي رأيت رسول الله ﷺ مسح ظاهرهما»[2].

وقد نقل نحوه الشافعي في مسنده بإسناد معتبر عن عبد خير[3]،

﴿عنه: السمعاني، وأبو بكر الحازمي، وأبو محمّد الرهاوي، وغيرهم، له كتب منها: الطوالات، وذيل معرفة الصحابة، وتتمّة الغريبين، ولد سنة ٥٠١ هـ، ومات سنة ٥٨١ هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٤: ٦١٨/٢٨٦، سير أعلام النبلاء ٢١: ١٥٢/٧٨، العبر ٣: ٨٤، تذكرة الحفّاظ ٤: ١٠٩٥/٨٦، شذرات الذهب ٤: ٢٧٣.

(١) حكاه عنه المتّقي الهندي في كنز العمّال ١١: ٣١٥٣٩/٢٨٥، بتفاوت يسير.

(٢) سنن أبي داوُد ١: ١٦٤/٤٢، المصنّف لابن أبي شيبة ١: ١٩ و١٨١، المصنّف لعبد الرزّاق ١: ٥٧/١٩ وفيه بتفاوت.

(٣) هو عبد خير بن يزيد الخيراني نسبة إلى خيران بطن من همدان، وفي بعض المصادر: الخيواني، يكنّى أبا عمارة، وهو من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، ومن خواصّه، روى عنه كثيرون، منهم: ابن المسيّب، وأبو إسحاق، وعطاء بن السائب.

انظر: رجال الطوسي: ٧٦٠/٧٨، منتهى المقال ٤: ١٥٧٦/٩١، تنقيح المقال ٢: ٦٣٢١/١٣٧، تاريخ الطبري ٤: ٤٨٦، تاريخ بغداد ١١: ٥٨٢٠/١٢٤، أُسد الغابة ٣: ٣٢٥٧/٣١٧.

عنه عليه السلام [١]، وقد رواه الإماميّة أيضاً عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام [٢].

وأخبارهم في بطلان الرأي والقياس وأمثالهما ـ ممّا لم يكن في الكتاب والسنّة ـ بحدّ لا يحصى، ولنذكر هاهنا منها شيئاً، ذكره عنهم غير الإمامية أيضاً، كما روى جمع عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إيّاك أن تفتي الناس برأيك أو تدين بما لا تعلم، ففيهما هلك من هلك»[٣].

وعنه عليه السلام، أنّه سأله زنديق عن مسائل وفيها أنّه قال له: إنّ قوماً قالوا: إنّ الأشياء أزليّة. قال: «هذه مقالة قوم جحدوا مدبّر الأشياء، وكذّبوا الرسل، ووضعوا لأنفسهم ديناً بآرائهم واستحسانهم»[٤].

وروى بشير بن يحيى العامري[٥] عن ابن أبي ليلى[٦] قاضي الكوفة، قال: دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمّد عليهما السلام فرحّب بنا وقال: «يابن أبي ليلى، من هذا الرجل؟» قلت: جعلت فداك من أهل الكوفة، له رأي وبصيرة ونفاذ.

---

(١) مسند الشافعي: ١٧٤٩/٥٩١، وفيه عن ابن عبد خير.

(٢) تفسير الإمام العسكري: ٥٣، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٢: ٧٣٤، الخلاف للشيخ الطوسي ١: ٢١٧، وسائل الشيعة ٢٧: ٥٦، بحار الأنوار ٩٣: ٩٤.

(٣) المحاسن ١: ٣٢٤ ـ ٦٥٣/٣٢٥، ٦٥٤، الكافي ١: ٢/٣٣ (باب النهي عن القول بغير علم)، الخصال: ٦٦/٥٢، وفيهما بتقديم وتأخير.

(٤) الاحتجاج ٢: ٢٢٣/٢١٦.

(٥) لم نعثر على ترجمته.

(٦) هو محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ـ واسم أبي ليلى بشار أو بسار ـ الكوفي الأنصاري، يكنّى أبا عبدالرحمن، تولّى القضاء لبني أُميّة ثمّ لبني العبّاس، وهو من أصحاب الرأي، وأوّل من أفتى به قبل أبي حنيفة، ولد سنة نيف وسبعين، ومات سنة ١٤٨ هـ.

انظر: رجال الطوسي: ٤١٨٥/٢٨٨، الطبقات لابن سعد ٦: ٣٥٨، المعارف: ٤٩٤، الفهرست لابن النديم: ٢٥٦، وفيات الأعيان ٤: ٥٦٤/١٧٩، سير أعلام النبلاء ٦: ١٣٣/٣١٠.

قال: «فلعلّه الذي يقيس الأشياء برأيه»، ثمّ قال: «يا نعمان، هل تحسن أن تقيس رأسك؟» قال: لا.

قال: «فهل عرفت الملوحة في العينين، والمرارة في الأذنين، والبرودة في المنخرين، والعذوبة في الفم؟» قال: لا.

قال: «فهل عرفت كلمة أوّلها كفر وآخرها إيمان؟» قال: لا.

قال أبو ليلى: فقلت: جعلت فداك لا تدعنا في عمى ممّا وصفت؟

قال: «نعم، حدّثني أبي عن آبائي أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال...» ووصف أسرار جميع ما ذكر، ثمّ قال: «فأمّا كلمة أوّلها كفر وآخرها إيمان فقول: لا إله إلّا الله».

ثمّ قال: «يا نعمان، إيّاك والقياس؛ فإنّ أبي حدّثني عن آبائه عليهم السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من قال شيئاً من الدين برأيه قرنه الله تعالى مع إبليس، فإنّه أوّل من قاس، حيث قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾[1] فدعوا الرأي والقياس؛ فإنّ دين الله لم يوضع على ذلك»[2].

وفي رواية أُخرى أنّه قال لأبي حنيفة: «أنت مفتي أهل العراق؟».

قال: نعم.

قال: «بمَ تفتيهم؟» قال: بكتاب الله.

قال: «إنّك عالم بكتاب الله؟» قال: نعم، فسأله عن آيات منه لم يقدر أن يفسّرها على وجهها.

فقال أبو حنيفة: إنّما أنا صاحب قياس.

فقال الصادق عليه السلام: «أيّما أعظم عند الله القتل أو الزنا؟» قال: بل القتل.

---

(١) سورة الأعراف ٧: ١٢.

(٢) علل الشرائع ١: ٤/٨٨، و٦/٩١ (باب ٨١)، الاحتجاج ٢: ٢٣٦/٢٦٦.

فقال عليه السلام : «فكيف رضي الله في القتل بشاهدين ولم يرض في الزنا إلّا بأربعة ؟».

ثمّ قال له : «الصلاة أفضل أو الصوم ؟» قال : بل الصلاة أفضل .

قال عليه السلام : «فيجب على قياس قولك على الحائض قضاء الصلاة دون الصوم ، وقد أوجب الله عليها قضاء الصوم دون الصلاة ؟» .

ثمّ قال له : «البول أقذر أم المَنيّ ؟» قال : البول أقذر .

فقال عليه السلام : «فيجب على قياسك أن يجب الغسل من البول دون المَنيّ ، وقد أوجب الله عكس ذلك » .

فقال أبو حنيفة : إنّما أنا صاحب رأي .

فقال عليه السلام : «فما ترى في رجل كان له عبد فتزوّج وزوّج عبده في ليلة واحدة ، فدخلا في امرأتيهما في ليلة واحدة ، ثمّ سافرا وجعلا امرأتيهما في بيت واحد ، فولدتا غلامين فسقط البيت عليهم فقتل المرأتين وبقي الغلامان ، أيّهما في رأيك المالك ؟ وأيّهما المملوك ؟ وأيّهما الوارث ؟ وأيّهما المورّث ؟» فقال أبو حنيفة : إنّما أنا صاحب حدود.

قال : «فما ترى في رجل أعمى أفقأ عين صحيح ، ورجل أقطع قطع يد رجل ، كيف يقام عليهما الحدّ ؟» قال أبو حنيفة : إنّما أنا رجل عالم بمباعث الأنبياء .

قال : «فأخبرني عن قوله تعالى لموسى وهارون عليهما السلام حين بعثهما إلى فرعون : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[1] ، لعلّ منك شكّ ؟» قال : نعم . قال : «وكذلك من الله شكّ إذ قال ﴿لعلّه﴾ ؟» ، قال أبو حنيفة : لا علم لي .

فقال عليه السلام : «تزعم أنّك تفتي بكتاب الله ولست ممّن ورثه ، وتزعم

---

(١) سورة طه ٢٠ : ٤٤ .

أنّك صاحب قياس وأوّل من قاس إبليس، ولم يُبنَ دين الإسلام على القياس، وتزعم أنّك صاحب رأي وكان الرأي من رسول الله عليه السلام صواباً ومن دونه خطأ؛ لأنّ الله قال: ﴿فاحكم بينهم بما أَرَىٰكَ الله﴾[١]، ولم يقل ذلك لغيره، وتزعم أنّك صاحب حدود، ومن أُنزلت عليه أولى بعلمها منك، وتزعم أنّك عالم بمباعث الأنبياء، ولَخاتم الأنبياء أعلم بمباعثهم؟»

قال له أبو حنيفة: لا تكلّمت بالرأي والقياس في دين [الله][٢] بعد هذا المجلس.

فقال الإمام عليه السلام: «كلّا! إنّ حبّ الرئاسة غير تاركك كما لم يترك (من كان قبلك)[٣]»[٤].

أقول: أخبار أهل البيت عليهم السلام في هذا الباب كثيرة، بحيث صارت المسألة عند الإماميّة من الضروريّات الدينيّة، كما سيتّضح أيضاً.

ثمّ إنّ قول الإمام عليه السلام: «كان الرأي من النبيّ صلى الله عليه وآله صواباً» إنّما المراد به ـ كما ينادي به استشهاده عليه السلام بقوله تعالى: ﴿بِمَا أَرَىٰكَ اللهُ﴾ ـ أنّ كلام النبيّ صلى الله عليه وآله قد كان من الوحي والإلهام، وذلك خطور بال ووصول خيال من الله بلا تطرّق للخطأ إليه ولا اختلاف، بخلاف غيره ممّن ليس بنبيّ ولا وصيّ، وإلّا فالحقّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن أيضاً يحكم برأي لم يكن من الله تعالى؛ ضرورة عدم احتياجه إلى ذلك، كما سيأتي في محلّه، ومن

---

(١) اقتباس من قوله تعالى: ﴿إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحقّ لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾ في سورة النساء ٤: ١٠٥.

(٢) أضفناها من المصدر.

(٣) بدل ما بين القوسين في «م»: «غيرك».

(٤) رواه الصدوق رحمه الله في علل الشرائع ص ٥/٨٩ الباب ٨١ مع اختلاف، الاحتجاج ٢: ٢٣٧/٢٦٧، وحكاه عن الأخير المجلسي في بحار الأنوار ٢: ٤/٢٨٧.

قال غير ذلك فقد افترى، حتّى أنّ أبا بكر صرّح بهذا، كما[١] في كتاب ابن حنبل وغيره على ما سيأتي، فقال: لأن أخذتموني بسنّة نبيّكم ما أُطيقها، إنّه كان لمعصوماً من الشيطان، وكان ينزل عليه الوحي ويعصم به، وكان له مَلَك وإنّ لي شيطاناً يعتريني[٢].

وفي مسند الشافعي: عن ابن عيينة أنّه روى بإسناد له أنّ النبيّ ﷺ قال: «لا يمسكنّ الناس عليّ شيئاً، فإنّي لا أُحلّ لهم إلّا ما أحلّ الله لهم، ولا أُحرّم عليهم إلّا ما حرّم الله عليهم»[٣].

وقد قال البخاري ـ الذي هو حجّة عندهم ـ في صحيحه: باب ما كان النبيّ ﷺ يُسأل عمّا لم ينزل عليه من الوحي، فيقول: لا أدري، أو لم يجب حتّى ينزل الله عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس؛ لقوله تعالى: ﴿بِمَا أَرَيَكَ اللهُ﴾[٤][٥]، ثمّ روى في هذا الباب حديثاً في أنّ النبيّ ﷺ سُئل عن الروح، فسكت حتّى نزلت الآية[٦][٧].

وكذا روى حديثاً آخَر في أنّ جابراً مرض، فقال للنبيّ ﷺ: كيف أقضي في مالي؟ فما أجابه النبيّ ﷺ بشيء حتّى نزلت آية الميراث[٨][٩].

---

(١) في «م» زيادة: «قال».

(٢) المصنّف لعبد الرزّاق ١١: ٢٠٧٠١/٣٣٦، مسند أحمد ١: ٨١/٢٤، ولم يرد فيه ذيل الحديث.

(٣) مسند الشافعي: ١١٧/٨٧ بتفاوت يسير.

(٤) سورة النساء ٤: ١٠٥.

(٥) صحيح البخاري ٩: ١٢٤.

(٦) وهي الآية ٨٥ من سورة الإسراء ١٧: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾.

(٧) صحيح البخاري ٩: ١٢٤.

(٨) وهي الآية ١٧٦ من سورة النساء ٤: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ...﴾.

(٩) صحيح البخاري ٩: ١٢٤.

ثمّ قال في موضع آخَر من صحيحه أيضاً: باب تعليم النبيّ ﷺ أمّته من الرجال والنساء ممّا علّمه الله ليس برأي ولا تمثيل ولا قياس، ثمّ روى أيضاً ما يدلّ عليه من الأخبار[1].

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا ما خلاصته ـ كما سيأتي مفصّلاً في محلّه ـ: إنّ علوم الأنبياء كلّها كانت جبلّيّةً بغير اكتساب لا كسائر الناس، كما ينادي به ظهور وجود العلم في بعض منهم من زمن الصبا، كيحيى بن زكريا وعيسى عليهما السلام، وغيرهما، وإنّ النبيّ ﷺ كان كذلك وكان عنده علم ما كان وما يكون، كما أخبر عن أكثر الأشياء الآتية والماضية، وكما قال سبحانه: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾[2][3]، وإنّه من هذه الجهة لم يُتصوّر في حكمهم اجتهاد، ولم يكن في أحكامهم خطأ ولا اختلاف، وذكر مثل هذا الكلام كثيراً، كما سيأتي.

وهذا كلّه صريح في عدم احتياج النبيّ ﷺ إلى التعبّد بالرأي ونحوه، وأنّه كان منزّهاً عن ذلك.

وهذا بعينه مذهب الإماميّة فيه وفي أوصيائه الأئمّة عليهم السلام بنصّ أئمّتهم على ذلك، ويشهد لهم ما هو معلوم ثابت من انتقال الإمامة إلى بعض الأئمّة في صغر سنّه، كأبي جعفر الجواد عليه السلام وغيره، وهو يومئذٍ في أكمل مراتب العلم، وسيأتي في محلّه توضيح سبب اختلاف بعض أجوبتهم لبعض الناس، وقد مرّت سابقاً أيضاً الإشارة إلى أنّ ذلك لم يكن لأجل العمل بالرأي، فافهم.

ولنذكر أيضاً نبذاً من نصوص بعض علماء القوم في ذمّ الرأي والقياس، وبطلان التعبّد بذلك مع ابتلائهم به:

---

(١) صحيح البخاري ٩: ١٢٤.

(٢) سورة النساء ٤: ١١٣.

(٣) انظر: الشفا للقاضي عياض ١: ٢٠٧.

نقل في تاريخ الإسلام: عن حمّاد بن زيد[١] قال: سمعت أيّوب السجستاني[٢] وقد قيل له: ما لك لا تنظر في الرأي؟ فقال: قيل للحمار: ألا تجترّ؟ قال: أكره مضغ الباطل[٣].

وفيه وفي غيره عن مالك قال: قال ابن أبي سلمة بن هرمز[٤] ـ وهو شيخ مالك ـ لعبدالله بن يزيد بن هرمز[٥] ـ وهو من أكابر علماء المدينة ـ:

---

(١) هو حمّاد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري، يكنّى أبا إسماعيل، أصله من سجستان، كان عثمانيّاً، وكان كثير الحديث، سمع من أنس بن سيرين، وعمرو بن دينار، وأيوّب السختياني وغيرهم، وروى عنه: إبراهيم بن أبي عبلة، وسفيان، وشعبة، ولد سنة ٩٨ هـ، ومات سنة ١٧٩ هـ.
انظر: منتهى المقال ٣: ٩٨٨/١١١، الطبقات لابن سعد ٧: ٢٨٦، طبقات خليفة: ١٨٩٥/٣٨٦، العبر ١: ٢١١، سير أعلام النبلاء ٧: ١٦٩/٤٥٦، تقريب التهذيب ١: ٥٤١/١٩٧.

(٢) هو أيّوب بن أبي تميمة السختياني أو السجستاني، يكنّى أبا بكر العنزي البصري، واسم أبيه كيسان، سمع الكثيرين، منهم: سعيد بن جبير، والحسن البصري، وأبا العالية، وغيرهم، وروى له: البخاري، ومسلم، وأبو داوُد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، مات سنة ١٣١ هـ، وقيل: ١٣٢ هـ في الطاعون بالبصرة.
انظر: رجال الطوسي: ١٦٠/١٥٠، الطبقات لابن سعد ٧: ٢٤٦، طبقات خليفة: ١٨١٨/٣٧٣، سير أعلام النبلاء ٦: ٧/١٥، الجرح والتعديل ٢: ٩١٥/٢٥٥، تقريب التهذيب ١: ٦٨٨/٨٩.

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٣٨١ ـ ٣٨٢، وفيه: أيّوب السختياني، وأورده ابن عبد البرّ في جامع بيان العلم ٢: ٢٠٨٥/١٠٧٣.

(٤) هو عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة ميمون، مولى آل الهدير التّميّين، يكنّى أبا الأصبغ الماجشون، سكن بغداد، وحدّث عن: ابن شهاب، وابن المنكدر، وعبدالله ابن دينار، كما حدّث عنه: وكيع، والليث بن سعد، والطيالسي، مات سنة ١٦٤هـ.
انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٣٢٣، طبقات خليفة: ٢٤٨١/٤٧٩، تاريخ بغداد ١٠: ٥٦٠١/٤٣٦، سير أعلام النبلاء ٧: ١٠٢/٣٠٩.

(٥) عبدالله بن يزيد بن هرمز الأصم، يكنّى أبا بكر، مولى لبني ليث، جالسه مالك

الرجل يستفتيني فأفتيه برأيي، قال: لا والله، حتّى تعلم، لو جاز ذلك لجاز للسقّائين[١].

أقول: هذا صريح أيضاً في أنّ المستفاد من الرأي ليس بعلم حتّى عندهم أيضاً، كما ظهر ممّا مرّ من الآيات والأخبار آنفاً، ويؤيّده ما ذكره محمّد بن شعيب[٢] عن الأوزاعي، أنّه كان يقول: من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام، وإنّ العلم ما جاء عن أصحاب محمّد ﷺ، وما لم يجئ من الصحابة فليس بعلم. ويقول: الذي كان عليه الصحابة لزوم الجماعة واتّباع السنّة[٣].

أقول: ولم يكن كلّ الصحابة أيضاً على اتّباع السنّة كما ظهر وسيظهر، فليس العلم إلّا ما ظهر أنّه من الكتاب أو السنّة.

وفي التاريخ المذكور أيضاً: عن مالك أنّه قال: قال لي ابن هرمز: يامالك، لا تمسك بشيء من هذا الرأي الذي أخذت منّي، فإنّي والله، وربيعة الرأي فجرنا ذلك[٤].

كثيراً وأخذ عنه، كان أحد فقهاء المدينة، مات سنة ١٤٨ هـ.
انظر: التاريخ الكبير ٥: ٧٣٣/٢٢٤، التاريخ الصغير ٢: ٨٤، الجرح والتعديل ٥: ٩٢٤/١٩٩، سير أعلام النبلاء ٦: ١٥٩/٣٧٩.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ١٥٩ ـ ١٦٠، كتاب المعرفة والتاريخ ١: ٦٥٥.

(٢) هو محمّد بن شعيب بن شابور الدمشقي، يكنّى أبا عبدالله، مولى بني أُميّة، سكن بيروت، روى عن النعمان بن المنذر، والأوزاعي، ويحيى بن الحارث الذّماري، وروى عنه ابن المبارك، وأبو عتبة الحجازي، وكثير بن عبيد، وكان من أعلم الناس بالأوزاعي وبحديثه وفتياه، وكان يفتي في مجلس الأوزاعي، ولد سنة ١١٦ هـ، ومات سنة ١٩٨ هـ.
انظر: طبقات خليفة: ٣٠٤٠/٥٧٩، الجرح والتعديل ٧: ١٥٤٨/٢٨٦، سير أعلام النبلاء ٩: ١٢٢/٣٧٦، ميزان الاعتدال ٣: ٧٦٧٢/٥٨٠.

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٤٩٠ ـ ٤٩٢.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ١٥٩، كتاب المعرفة والتاريخ ١: ٦٥٥.

وفيه: عن مالك أنّه كان يقول: إنّما أنا بشر أُخطئ وأُصيب، فانظروا في رأيي، فكلّ ما وافق الكتاب والسنّة فخذوه وإلّا فاتركوه. وسأله رجل عن البتّة[١]، فقال: هي ثلاث، فأراد الرجل أن يكتب ذلك في لوحه، فقال: لا تكتب فعسى في العشيّ أن أقول: إنّها واحدة[٢].

وفيه: عن الوليد بن مزيد[٣] أنّه قال: سمعت الأوزاعي يقول: عليك بآثار من سلف ولو رفضك الناس، وإيّاك وآراء الرجال وإن زخرفوها لك بالقول، فإنّ الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم[٤].

وكان يقول: إنّا لا ننقم على أبي حنيفة[٥] أنّه رأى، بل كلّنا نرى،

---

(١) البتّ: القطع، وطلاق البتّة: طلاق البائن، وطلّقها ثلاثاً بتّة، أي: لا رجعة بعدها. انظر: الصحاح ١: ٢٤٢، والقاموس المحيط ١: ١٩١، ومجمع البحرين ٢: ١٩ ـ بتت ـ.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٧١ ـ ١٨٠): ٣٢٧.

(٣) في النسخ: الوليد بن يزيد، والظاهر ما أثبتناه، وهو الوليد بن مزيد العذري، يكنّى أبا العبّاس البيروتي، روى عن الأوزاعي، وعبدالرحمٰن بن جابر، وعبدالله بن شوذب وغيرهم، وروى عنه ابنه العبّاس، وأبو مسهر وغيرهما، واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ١٨٣ هـ، وقيل: ٢٠٣ هـ.
انظر: التاريخ الكبير ٨: ٢٥٤١/١٥٥، الجرح والتعديل ٩: ٧٧/١٨، سير أعلام النبلاء ١٤٧/٤١٩، تقريب التهذيب ٢: ٨٧/٣٣٥، تهذيب التهذيب ١١: ٢٥٢/١٣٢.

(٤) أورده تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٤٩٠، وابن عبدالبرّ في جامع بيان العلم ٢: ٢٠٧٧/١٠٧١ اختصاراً.

(٥) هو النعمان بن ثابت بن زوطي، يكنّى أبا حنيفة، إمام الحنفيّة، أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، وزوطي كان مملوكاً لبني تيم، وروى عن أبي حنيفة جمع كثير، ولد سنة ٨٠ هـ ومات سنة ١٥٠ هـ.
انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ٣٦٨، المعارف لابن قتيبة: ٤٩٥، تاريخ بغداد ١٣: ٧٢٩٧/٣٢٣، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٣٣١/٢١٦، وفيات الأعيان ٥: ٧٦٥/٤٠٥، سير أعلام النبلاء ٦: ١٦٣/٣٩٠، تقريب التهذيب ٢: ١٠٨/٣٠٣.

ولكنّا ننقم عليه أنّه رأى الشيء عن النبيّ ﷺ فخالفه[١].

وكان يقول: إنّا نتحدّث أن ما ابتدع أحد بدعة إلّا سُلب وَرعه[٢].

أقول: انظر إلى هذا الرجل الذي يذمّ الرأي مطلقاً، ثمّ يعترف بأنّه قد يعمل به.

وأمّا ما نسبه إلى أبي حنيفة، فقد ذكر الزمخشري أنّه خالف الرسول ﷺ في فتاويه أزيد من أربعمائة موضع[٣].

وقد نقل ابن عبد البرّ أنّ أبا حنيفة لم يكن يعتمد على الحديث إذا لم يكن موافقاً للقرآن أو إجماع الأمّة، وكان يسمّيه الخبر الشاذّ، وأنّه لأجل هذا أيضاً وقع في الرأي والقياس[٤].

ومع هذا نقل الذهبي[٥] عن ابن حزم أنّه قال: جميع الحنفيّة مجمعون على أنّ مذهب أبي حنيفة أنّ ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي[٦]، حتى نقل الذهبي أنّ وكيعاً[٧] قال: سمعت أبا حنيفة

(١ و٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٤٩٢.

(٣) ربيع الأبرار ٣: ١٩٧ بتفاوت في الألفاظ.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) هو محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، يكنّى أبا عبدالله، الحافظ المؤرّخ الشافعي مع ميله الشديد إلى آراء الحنابلة، له كتب تقارب المائة، منها: سير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، ودول الإسلام، ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ، ومات فيها سنة ٧٤٨ هـ.

انظر: الوافي بالوفيات ٢: ٥٢٣١٦٣، طبقات الشافعيّة للسبكي ٩: ١٣٠٦/١٠٠، شذرات الذهب ٦: ١٥٣.

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٣١٠.

(٧) هو وكيع بن الجرّاح بن فليح بن عدي الرواسي الكوفي، يكنّى أبا سفيان، وأصله من نيسابور، سمع سليمان الأعمش، وابن جريح، والأوزاعي، وسفيان الثوري

يقول: البول في المسجد أحسن من بعض القياس)[١][٢].

ونقل أنّ زفر بن الهذيل[٣] ـ من أصحاب أبي حنيفة ـ رجع عن الرأي وأقبل على العبادة[٤].

ونقل أيضاً عن داوُد الطائي[٥] أنّه كان من أصحاب الرأي، وكان يجالس أباحنيفة، ثمّ عمد إلى كتبه فغرّقها في الفرات، وعمد إلى العبادة، وتخلّى عن الناس[٦].

وغيرهم، وحدّث عنه: ابن معين، وبنو أبي شيبة، وعبدالله بن المبارك، وكان يفتي بقول أبي حنيفة، وقد سمع منه شيئاً كثيراً، ولد سنة ١٢٧ هـ ومات سنة ١٩٧هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ٣٩٤، الجرح والتعديل ١: ٢١٩، فهرست ابن النديم: ٢٨٣، تاريخ بغداد ١٣: ٧٣٣٢/٤٦٦، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٢٢٩/١٤٤. سير أعلام النبلاء ٩: ٤٨/١٤.

(١) ما بين القوسين في «م» بتقديم وتأخير.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٣١٠، سير أعلام النبلاء ٦: ٤٠١.

(٣) هو زُفر بن الهذيل العنبري التميمي الكوفي، يكنّى أبا الهذيل، صاحب أبي حنيفة، وغلب عليه الرأي، ولد سنة ١١٠ هـ، ومات سنة ١٥٨ هـ.

انظر: رجال الطوسي: ٢٧٥٠/٢١١، نقد الرجال ٢: ٢٠٣٥/٢٥٩، قاموس الرجال ٤: ٢٩٢٥/٤٥٢، المعارف: ٤٩٦، ميزان الاعتدال ٢: ٢٨٦٧/٧١، سير أعلام النبلاء ٨: ٦/٣٨، تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٣٨٩.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٣٨٩.

(٥) هو داوُد بن نصير الطائي الكوفي، يكنّى أبا سليمان، من أهل الرأي ومن أصحاب أبي حنيفة، سمع الحديث وتفقّه وعرف النحو وأيّام الناس، ولم يتكلّم بشيء من ذلك، ثمّ اختار العزلة.

ولد بعد المائة بسنوات، واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ١٦١ هـ.

انظر: رجال الطوسي: ٢٥٦١/٢٠١، نقد الرجال ٢: ١٩٠٢/٢٢٢، الطبقات لابن سعد ٦: ٣٦٧، المعارف: ٥١٥، التأريخ الكبير ٣: ٨١٩/٢٤٠، وفيات الأعيان ٢: ٢٢٥/٢٥٩، سير أعلام النبلاء ٧: ١٥٨/٤٢٢، تاريخ الإسلام (حوادث ١٦١ ـ ١٧٠): ١٠٨/١٧٦.

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث ١٦١ ـ ١٧٠): ١٧٧ ـ ١٧٨.

أقول: قد نقل جماعة عن رجل من أصحاب الصادق عليه السلام أنّه قال: دخلت على أبي حنيفة، فرأيت حوله كتباً عظيمة، فقال: هذه كلّها في الطلاق، فقلت: ما فعلت شيئاً، قد ذكر الله ما كفى في قوله عزّ وجلّ: ﴿**الطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَٰنٍ**﴾[1].

فقال لي: إذا ادّعيت هذا فأخبرني عن رجل زنى تسعة وتسعين زنية[2] جزء منه حرّ وجزء منه رقّ، فكيف يحدّ؟

قلت: لقد روى لنا الصادق جعفر بن محمّد عليهما السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان يضرب بتمام السَّوْط وبنصفه وبثلثه وبربعه، وهكذا على قدر الحاجة.

قال الرجل: فلمّا سمع أبو حنيفة ذلك منّي غضب، وقال: سأسألك عمّا لا تقدر على جوابه ولو بعد حين: أيّ شيء تقول في سمكة أُخرجت من البحر فكان رأسها كذا وكذا وجسدها كذا وكذا؟

فقلت: أيّ شيء تريد تكون؟ روى لنا الصادق عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «كلّ ما كان له فلس فكلوه، وما لم يكن له فلس فاجتنبوه» فسكت ولم يحر جواباً[3].

وفي التاريخ المذكور أيضاً: أنّ الشعبي كان يذمّ الرأي ويفتي بالنصّ[4].

ونقل فيه: عن مجالد[5] أنّه قال: سمعت الشعبي يقول: لعن الله

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٢٩.

(٢) لم ترد في «ن» و«س».

(٣) لم نعثر على صريح ألفاظه، وانظر: رجال الكشّي: ٧١٨/٤٤٨، والاختصاص: ٢٠٦، وبحار الأنوار ٤٧: ١٢/٤٠٩.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٠١ ـ ١٢٠): ١٣٠.

(٥) هو مجالد بن سعيد بن مجالد بن عمير الهمداني، يكنّى أبا عمير، كان نسّابة،

أرأيت[١].

وعن الهذلي[٢] أنّه قال: قال الشعبي: أرأيتم لو قُتل الأحنف بن قيس[٣] وقُتل طفل كانت ديتهما سواء، أم يفضّل الأحنف لعقله وفضله؟ قلت: بل سواء، فقال: فليس القياس بشيء[٤].

وكان يقول أيضاً: إن أخذتم بالقياس أحللتم الحرام وحرّمتم

روى عن الشعبي، ومسروق، ومرّة الهمداني، وروى عنه: الثوري، وشعبة، وحمّاد بن زيد، ويحيى بن سعيد القطّان وغيرهم، واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ١٤١ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٦: ٣٤٩، طبقات خليفة: ١٢٥٥/٢٨٢، المعارف: ٥٣٧، الجرح والتعديل ٨: ١٦٥٣/٣٦١، سير أعلام النبلاء ٦: ١٢٣/٢٨٤.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ١٠١ ـ ١٢٠): ١٣٠، وفيه رأيت بدل أرأيت، وأورده أبو نعيم في حلية الأولياء ٤: ٣٢٠، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٤: ٣١١، ضمن ترجمه الشعبي ذيل رقم ١١٣،

(٢) هو سُلمى ـ وقيل: روح ـ بن عبدالله بن سُلمى البصري الهذلي، يكنّى أبا بكر، روى عن الشعبي، والحسن البصري، وابن سيرين، وقتادة، وعكرمة وغيرهم، وروى عنه: ابن جريح، وابن المبارك، ووكيع، وابن عيينة وغيرهم، مات سنة ٦٧ هـ.

انظر: المنتظم ٨: ٨٥٥/٢٣٠، ميزان الاعتدال ٢: ٣٤١٨/١٩٤، تهذيب التهذيب ١٢: ١٨٠/٤٧، تقريب التهذيب ٢: ٩٤/٤٠١.

(٣) هو الضحّاك أو صخر بن قيس بن معاوية السعدي التميمي، يكنّى أبا بحر، يلقّب بالأحنف، كان يضرب به المثل في الحِلم، وكان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، وشهد معه صفّين، وسمّي الأحنف لعوج في رجليه، وكان من سادات التابعين أدرك عهد النبيّ صلى الله عليه وآله ولم يره، توفّي سنة ٦٧ هـ.

انظر: رجال الكشّي: ١٤٥/٩٠ و١٤٦/٩٢، أعيان الشيعة ٧: ٣٨٣، قاموس الرجال ١: ٦٣٣/٦٨٧، الطبقات لابن سعد ٧: ٩٣، المعارف: ٤٢٣، الاستيعاب ١: ١٦٠/١٤٤، وفيات الأعيان ٢: ٣٠٥/٤٩٩.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٠١ ـ ١٢٠): ١٣١، حلية الأولياء ٤: ٣٢٠.

الحلال[١].

وسأله رجل عن شيء فلم يكن عنده فيه شيء، فقيل له: قل فيه برأيك، فقال: وما تصنع برأيي؟ بُلْ على رأيي[٢].

وفيه: إنّ أبا حصين عثمان بن عاصم ـ من أعاظم علمائهم ـ قال شاكياً عن أهل الرأي: إنّ أحدهم ليفتي في المسألة التي لو وردت على عمر لجمع لها أهل بدر[٣].

وفيه أيضاً: إنّ يونس بن عبيد[٤] كان يقول: لأن ألقى الله بالزنا والسرقة أحبّ إليّ من أن ألقى الله برأي عمرو بن عبيد[٥].

وفيه وفي غيره: عن سعيد بن عبدالعزيز[٦] أنّ مكحولاً كان إذا سئل يقول: لا حول ولا قوّة إلّا بالله، هذا رأيي والرأي يخطئ ويصيب. وكثيراً ما كان يسئل عن شيء فيقول: لا أدري. وكان يقول: لأن أقدّم فيضرب

---

(١) وجدناه في عدّة الأُصول للشيخ الطوسي ٢: ٦٩٠، وحلية الأولياء ٤: ٣١٩، والفصول في الأُصول للجصّاص ٤: ٦٧، والمحصول ٥: ٧٨.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٠١ ـ ١٢٠): ١٣٠، وأورده ابن سعد في طبقاته ٦: ٢٥٠، وأبو نعيم في حليته ٤: ٣١٩.

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ١٧٤.

(٤) يونس بن عبيد بن دينار البصري، مولى لعبد القيس، حدّث عن الحسن البصري، وابن سيرين، وعطاء وغيرهم، وروى عنه: شعبة، وسفيان، وحمّاد بن سلمة، وسواهم، مات سنة ١٣٩ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٢٦٠، الجرح والتعديل ٩: ١٠٢٠/٢٤٢، سير أعلام النبلاء ٦: ١٢٤/٢٨٨.

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٥٧٥ بتفاوت يسير.

(٦) سعيد بن عبدالعزيز بن أبي يحيى التنوخي الدمشقي، يكنّى أبا محمّد، حدّث عن مكحول، والزهري، وإسماعيل بن عبيدالله. وحدّث عنه الوليد بن مسلم، وأبو مسهر، والشعبي، والثوري، ولد سنة ٩٠ هـ، ومات سنة ١٦٧ هـ.

انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٤٦٨، طبقات خليفة: ٣٠٢٤/٥٧٧، الجرح والتعديل ٤: ١٨٤/٤٢، سير أعلام النبلاء ٨: ٥/٣٢، شذرات الذهب ١: ٢٦٣.

عنقي أحبّ إليّ من أن أليَ القضاء[١].

وفي كتاب الجاحظ: عن مسروق أنّه قال: لا أقيس شيئاً بشيء، أخاف أن تزلّ قدمي بعد ثبوتها[٢].

ثمّ قال الجاحظ: إنّ العمل بالآراء ليس كالعمل باليقين؛ لأنّها تصيب وتخطئ؛ لأنّ الأمّة أجمعت على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله يوم بدر شاور أصحابه في الأسرى، واتّفق رأيهم على قبول الفداء منهم، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ﴾[٣] الآية، فقد بانَ من ذلك أنّ الرأي يصيب ويخطئ، فلا يعطي اليقين، فليس الحجّة إلّا الطاعة لله ولرسوله، وما أجمعت عليه الأمّة من كتاب الله وسنّة نبيّها[٤]، انتهى كلامه.

وقد روى الضياء المقدسي أيضاً في كتابه عن عمر، أنّه قال: ما رأيت مثل من قضى بين اثنين بعد ورود هؤلاء الثلاثة: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[٥]، ومن قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[٦]، وقوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٧][٨].

---

(١) تاريخ الإسلام (حوادث ١٠١ ـ ١٢٠): ٤٨٠ ـ ٤٨١، سير أعلام النبلاء ٥: ٥٨/١٦١، وفيه بتفاوت، حلية الأولياء ٥: ١٧٩.

(٢) حكاه عنه النباطي في الصراط المستقيم ٣: ٢٠٨، وأورده ابن عبدالبرّ في جامع بيان العلم ٢: ١٦٧٨/٨٩٣.

(٣) سورة الأنفال ٨: ٦٧.

(٤) حكاه عنه الإربلي في كشف الغمّة ١: ٣٦.

(٥) سورة المائدة ٥: ٤٤.

(٦) سورة المائدة ٥: ٤٥.

(٧) سورة المائدة ٥: ٤٧.

(٨) وجدناه في كنز العمّال ٥: ١٤٤٢٣/٨٠١.

ونقل السخاوي في كتاب المقاصد الحسنة أنّ الشافعي قال: لقد ألّفت هذه الكتب ولم آل فيها[١] ولا بدّ أن يوجد فيها الخطأ؛ لأنّ الله يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِن عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَٰفاً كَثِيراً﴾[٢]، فما وجدتم في كتبي هذه ممّا يخالف الكتاب والسنّة فقد رجعت عنه[٣].

أقول: إنّ أكثر هؤلاء لم يخافوا إلّا عمّا يخالف الكتاب والسنّة، وغفلوا عن الذي ينادي به الكتاب والسنّة، كما ظهر من عدم جواز الاعتماد على الرأي مطلقاً، وإن كان في شيء لم نجد مخالفته ولا موافقته لما في الكتاب والسنّة، فافهم.

وقد نقل الذهبي: أنّ المهديّ العبّاسي كتب إلى الأمصار يزجر أن يتكلّم أحد من أهل الأهواء في شيء منها[٤].

ونقل أيضاً عن ابن سفيان[٥] أنّه قال: سألت هُشيماً[٦] عن التفسير،

---

(١) في النسخ: ولم أر فيها، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) سورة النساء ٤: ٨٢.

(٣) المقاصد الحسنة: ١٥/٣٤.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٦١ ـ ١٧٠): ٤٣٩ بتفاوت، وفيه الأُمراء بدل الأهواء.

(٥) هو سعيد بن يحيى بن مهدي الحميري الحذّاء الواسطي، يكنّى أبا سفيان، عامّي المذهب، عنده أحاديث قليلة رواها عن معمّر، وعوف الأعرابي، والضحّاك بن حمزة، وهُشيم وجماعة، كما روى عنه: إسحاق بن راهويه، وابنا شيبة، وأحمد بن سنان وغيرهم، ولد سنة ١١٢ هـ، ومات سنة ٢٠٢ هـ.
انظر: الطبقات لابن سعد ٧: ٣١٤، طبقات خليفة: ٣١٩٥/٦١٠، الجرح والتعديل ٤: ٣١٣/٧٤، ميزان الاعتدال ٢: ٢٢٩٥/١٦٣، سير أعلام النبلاء ٩: ١٥٩/٤٣٢، تهذيب التهذيب ٤: ١٦٦/٨٧.

(٦) هُشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي الواسطي عامّي المذهب، حدّث: عن منصور بن زاذان، وسليمان التيمي، وأيّوب السختياني وغيرهم، وروى عنه: ابن حنبل، ووكيع، ويحيى بن معين وسواهم، له كتب منها: السنن في الفقه، كتاب

كيف صار فيه اختلاف ؟ فقال : قالوا فيه برأيهم [(١)]فاختلفوا[(٢)].

أقول : هذا صريح في أنّهم أدخلوا الرأي في الدين بحيث فسّروا القرآن على وفقه ، ولم يبالوا باستلزامه التحريف والتغيير في كلام الله ومراده ، حتّى روى جمع أنّ رجلاً سأل ابن عمر ، فقال له : ما تقول في مولاكم زيد بن أسلم[(٣)] ؟ فقال : ما نعلم به بأساً إلّا أنّه يفسّر القرآن برأيه[(٤)] ، ومن تتبّع تفاسير القوم وجد أكثرها من هذا القبيل ، وإلى ردّ هذا وبيان ضلالته ورد ما رواه النسائي والترمذي وأبو داوُد في صحاحهم : عن جندب[(٥)] ، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال : «من قال بالقرآن برأيه فأصاب الحقّ

التفسير ، كتاب القراءات ، ولد سنة ١٠٤ هـ ، ومات سنة ١٨٣ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ٩ : ٤٨٦/١١٥ ، فهرست ابن النديم : ٢٨٤ ، تاريخ بغداد ١٤ : ٧٤٣٦/٨٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢ : ٢١٣/١٣٨ ، سير أعلام النبلاء ٨ : ٧٦/٢٨٧ .

(١) من هنا إلى ص٩٧ هامش ٢ سقط من «ن» .

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٨١ ـ ١٩٠) : ٤٣٥ .

(٣) هو زيد بن أسلم العدوي ، يكنّى أبا عبدالله ، وقيل : أبا أسامة ، مولى عمر بن الخطّاب تابعي ، كان يجالس عليّ بن الحسين عليهما السلام كثيراً ، وحدّث عن ابن عمر ، وأبيه أسلم ، وجابر ، وغيرهم ، وروى عنه : مالك ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي ، وسواهم ، وله تفسير القرآن ، مات سنة ١٣٦ هـ .

انظر : رجال الشيخ : ١١٣٠/١١٤ ، منتهى المقال ٣ : ٢٨٦ / ١٢١٦ ، قاموس الرجال ٤ : ٣٠٢٣/٥٣٤ ، طبقات خليفة : ٢٣٢٤/٤٥٧ ، الجرح والتعديل ٣ : ٢٥١١/٥٥٥ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٥٣/٣١٦ ، شذرات الذهب ١ : ١٩٤ .

(٤) الجرح والتعديل ٣ : ٢٥١١/٥٥٥ ، تاريخ مدينة دمشق ١٩ : ٢٨٩ ـ ٢٣٢٩/٢٩٠ ، تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠) : ٤٣١ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٧٢٨/٣٤٢ .

(٥) هو جندب بن عبدالله بن سفيان البجلي ، يكنّى أبا عبدالله ، وينسب إلى جدّه ، وروى عنه : الحسن بن أبي الحسن ، ومحمّد بن سيرين ، وأنس بن سيرين وغيرهم ، بقي إلى حدود سنة ٧٠ هـ .

انظر : الطبقات لابن سعد ٦ : ٣٥ ، طبقات خليفة : ٧٣٤/١٩٧ ، الجرح والتعديل

فقد أخطأ»[١].

وقد مرّ غيره من الأخبار الصريحة، وسيأتي أيضاً، ومنه يظهر أن لا اعتماد على أقوال مفسّريهم ما لم يكن منوطاً بحديث معتمد عليه؛ حيث يأتي ما يدلّ على وضعهم روايات في تفسير بعض الآيات.

وقد روى جمع: أنّ قتادة المفسّر دخل على أبي عبدالله الصادق عليه السلام فسأله الإمام عليه السلام عن تفسير بعض الآيات، فلم[٢] يكن عنده صواب جواب، ففسّر له الإمام عليه السلام إيّاها على ما أخذه من آبائه الكرام عن النبيّ صلى الله عليه وآله العالم العلّام، ثمّ قال: «يا قتادة، إن كنت قد[٣] فسّرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت آخذه[٤] من أفواه الرجال فقد هلكت وأهلكت»[٥]، الخبر، وغيره أيضاً كثير.

وقال الشهرستاني[٦] في كتاب «الملل والنحل» عند ذكر اختلاف الناس والشُبه التي توقعهم فيه، ما خلاصته: إنّ مبنى جميع الاختلافات على إضلال الشيطان، وأنّ الشُبه الواقعة لبني آدم فإنّما هي من وساوس الشيطان، التي نشأت من شبهاته[٧].

---

٢ : ٢١٠٢/٥١٠، الثقات ٣ : ٥٦، الاستيعاب ١ : ٣٤٠/٢٥٦، سير أعلام النبلاء ٣ : ٣٠/١٧٤.

(١) فضائل القرآن للنسائي : ١١١/٧٧، سنن أبي داوُد ٣ : ٣٦٥٢/٣٢٠، سنن الترمذي ٥ : ٢٩٥٢/٢٠٠، جامع الأحاديث ٧ : ٢٠٩٧٠/٧٥.

(٢) في النسخ المعتمدة : «لم» والظاهر أنّ ما أثبتناه هو الصواب.

(٣) في نسخة «ش» والمصدر : «إنّما».

(٤) كذا في النسخ، وفي المصدر : «أخذته».

(٥) الكافي ٨ : ٤٨٥/٣١١، بحار الأنوار ٤٦ : ٢/٣٤٩، تفسير الصافي ١ : ٢١، وفيها عن أبي جعفر عليه السلام.

(٦) في نسخة «ش» ورد : «محمّد الشهرستاني».

(٧) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٨.

ثمّ نقل : أنّ أوّل شبهة (وقعت في الخليقة)[١] شُبهة إبليس ، ومصدرها استبداده في الرأي في مقابلة النصّ ، واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادّة التي خلق منها ـ وهي النار ـ على مادّة آدم ـ وهي الطين ـ وقياسه شيئاً بشيء .

قال : ومن هذه الشبهة انشعبت سبع شبهات وصارت في الخلق وسرت في أذهان الناس حتّى صارت مذاهب بدعة وضلال .

ثمّ قال : وتلك الشبهات مذكورة في شروح الأناجيل الأربعة وبعض مواضع التوراة على شكل مناظرة بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود وامتناعه منه هكذا .

قال الشيطان للملائكة : إنّي سلّمت أنّ البارئ تعالى إلهي وإله الخلق عالم قادر لا يُسأل عن قدرته وإرادته ومشيئته ، وأنّه مهما أراد شيئاً قال له : كن فيكون ، وهو حكيم إلّا أنّه يتوجّه على مساق حكمته أسئلة ، قالت الملائكة : ما هي ؟ قال : إنّها سبع :

الأوّل : إنّه قد علم قبل خلقي أيّ شيء يصدر عنّي ويحصل فَلِمَ خلقني أوّلاً ؟ وما الحكمة في ذلك ؟

الثاني : إنّه إذ خلقني على مقتضى مشيئته وإرادته فلِمَ كلّفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة فيه بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرّر بمعصية ؟

الثالث : إذ خلقني وكلّفني بالمعرفة والطاعة فالتزمت هذا التكليف فعرفت وأطعت فَلِمَ كلّفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف بالخصوص بعد أن لا يزيد هذا في معرفتي وطاعتي ؟

الرابع : إنّه إذ خلقني وكلّفني على الإطلاق وبخصوص هذا التكليف ،

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

فإذا لم أسجد فَلِمَ لعنني وأخرجني من الجنّة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلّا قولي : لا أسجد إلّا لك ؟

الخامس : إنّه إذ خلقني وكلّفني مطلقاً وخصوصاً فلم أطع فلعنني وطردني فلِمَ طرّقني إلى آدم حتّى دخلت الجنّة ثانياً ، وغررت آدم وحوّاء حتّى أكلا من الشجرة وأخرجهما من الجنّة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنّة لاستراح آدم منّي وبقي خالداً في الجنّة ؟

السادس : إنّه إذ خلقني وكلّفني عموماً وخصوصاً ولعنني وطردني ، ثمّ طرّقني إلى الجنّة ، وكانت الخصومة بيني وبين آدم فَلِمَ سلّطني على أولاده هذا النحو من التسلّط الكامل ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم[1] عنها ، فيعيشوا سامعين مطيعين طاهرين ، كان أليق بالحكمة ؟

السابع : سلّمت هذه كلّها لِمَ إذا استمهلته أمهلني ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح منّي الخلق ، وما بقي شرّ في العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشرّ ؟[2].

قال الشهرستاني : قال شارح الإنجيل : إنّ الله أوحى إلى الملائكة قولوا له : أمّا تسليمك الأوّل أنّي إلهك وإله الخلق ، فأنت فيه غير صادق ولا مخلص ؛ إذ لو صدقت في ذلك ما حكمت عليَّ بـ (لِمَ) فأنا الله الذي لاإله إلّا أنا لا أُسأل عمّا أفعل والخلق مسؤولون[3] .

أقول : ليس المراد بهذا الكلام ما توهّمه الأشاعرة[4] والجبريّة من أنّ

---

(١) في «ش» : يختالهم .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٦ ـ ١٨ .

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٨ .

(٤) الأشاعرة أو الأشعرية : فرقة معروفة ، أصحاب أبي الحسن الأشعري ، من آرائهم : أنّ

المعنى: إنّ الله لا يُسأل عمّا يفعل حيث لا حكم عليه ولو جبّر[1]، بل المراد: أنّ الله عزّ وجلّ حكيم عليم لا يفعل إلّا ما فيه المصالح العظيمة، والحِكم الجسيمة وإنْ لم نعلم نحن بذلك؛ لِجهلنا وعجزنا، ولا كلام للجاهل على العالم، بل يجب علينا أن نقطع بأنّ جميع أفعاله على وجه العدل والحكمة والصواب وإن لم ندرك نحن من تلك الوجوه شيئاً.

فلو كان الشيطان صادقاً في دعواه تسليم علم الله وقدرته، وأنّه الإله الحكيم الذي لا يفعل إلّا ما هو الأحسن الأصوب، لَعلم أنّ كلّ ما فعله ربّه جلّ شأنه هو الحقّ الذي فيه المصالح العظيمة، وأنّ عدم إدراكه لها ليس لعدمها، بل لخفائها عليه، لقصوره عن كمال العلم، فلم يكن يتكلّم بما تكلّم.

هذا، مع أنّه من تأمّل صادقاً علم أنّ شُبهه كلّها مبنيّة على آراء استحسانية وقياسات خيالية، يظهر كمال سخافتها عند معرفة حكمة إيجاد الخلق والاطّلاع على مصالح وضع التكليف، فإنّ مجمل ذلك ـ كما يستفاد على ما سيأتي، بل مرّ أيضاً من كلام علماء أهل البيت الذين أخذوا علومهم من الرسول صلى الله عليه وآله الآخذ من الله عزّ وجلّ ـ أنّ[2] من عمدة أسباب إيجاد هذا العالم ووضع دار التكليف: أن يتبيّن ـ تبياناً تماماً ـ المطيع لإرادة ربّه فيما خلقه الله عزّ وجلّ لأجله من إجابة ما أمره به على مقتضى حكمته ومشيئته من العاصي عن ذلك، يتميّز عياناً الطيّب المستحقّ للطيّبات من المثوبات

تكليف ما لا يطاق جائز، وأنّ كلّ موجود يصحّ أن يُرى والبارئ تعالى موجود فيصحّ أن يُرى، ومذهبهم في الوعد والوعيد، والأسماء، والأحكام، والسمع والعقل مخالف للمعتزلة من كلّ وجه.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٩٤، دائرة المعارف الإسلامية ٢: ٢١٨، ومجمع البحرين ٣: ٣٥١.

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٨٧، ١٠٢.

(٢) في «م»: أنّه.

التي جعلها الله بإزاء إطاعة ذلك المطيع من الخبيث الذي ليس كذلك.

وظاهر أنّ ذلك إنّما يكون بأنواع من الامتحان التي منها وضع دار الامتحان وتهيئة أسبابها، مثلاً: لو لم يخلق الله الشيطان لم يكن تتهيّأ بعض أسباب الامتحان، ولا يتيسّر استدراجه بأنواع الامتنان بحيث ارتفع إلى ذلك المكان، فلم يكن يظهر حينئذٍ تمام الحجّة عليه بإكمال النعمة عليه، ولو لم يأمره بالسجود لم يظهر ما في صميم قلبه من خبائث الحسد والكبر والجحود، ولم يتبيّن استحقاقه لنار الخلود، ولا عدم كون صدور الخيرات ولا الوصول ـ بحسب الظاهر ـ إلى أرفع الدرجات دليلاً على القطع بالنجاة، فإنّ في مكامن القلوب ومجاري النيّات ما لا يظهر إلّا بعد الامتحانات، كما ينادي بذلك ما مرّ ويأتي من أخبار حسن الخاتمة، وقوله تعالى: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾[1]، وأمثاله من الآيات.

ثمّ إنّ اللّعن والطرد كان جزاءه حيث امتنع ممّا وجب عليه أداؤه؛ إذ ليس للعبد أن يؤثر هوى نفسه على رضا ربّه، ويرجّح استحسان رأيه حتّى يضادّ الله في مخالفة أمره.

وكذا لو لم يجعل له طريقاً إلى دخول الجنّة ثانياً فاتت بعض أسباب امتحان آدم عليه السلام أيضاً، وكذا الحال لو لم يسلّط[2] على أولاده، على أنّ ذلك كان من كمال عدل الله وكرمه ولطيف أفعاله؛ حيث إنّه:

أوّلاً: لم يجعله محروماً عمّا سأله بإزاء أعماله وطلبه من بلوغ آماله.

وثانياً: أعطى بني آدم في مقابل تسلّطه عليهم ووصول ضرر وساوسه إليهم ما لم يخطر ببال أحد، ممّا لم يكونوا يستحقّونه بدون ذلك، كما ورد

---

(١) سورة الأنعام ٦: ٩٨.

(٢) في «ش»: «يسلّطه».

في أحاديث أهل البيت العلماء من الله: «إنّ آدم شكى ذلك التسلّط إلى ربّه عزّ وجلّ، فأعطاه أشياء عظيمة، منها: أنّه قرّر لمن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، ومن جاء بالسيّئة لا يجزى إلّا مثلها، ومنها: أنّه فتح باب التوبة لهم إلى حين الموت».

وبالجملة: ذكر له تفصيلات عظيمة ولم يكن آدم يكتفي بها إلى أن قال له: «أغفر لهم ولا أبالي، فقال آدم: إذاً حسبي»[1].

ولا يخفى أنّه لو لم يكن ذلك التسلّط، لم تكن أيضاً تلك التفضّلات، ولا أقلّ من تفاوت الدرجات وحصول المثوبات التي إنّما هي بإزاء ترك متابعة)[2] ذلك العدوّ في حين تسلّطه، فتأمّل بصيراً حتّى يتبيّن لك أنّ هذا هو أيضاً من أسرار حِكم خلقة الشيطان واستدراجه إلى حالة إظهار الطغيان.

هذا كلّه، مع ما في جميع ذلك من الحِكم التي لا ندرك نحن أصلها ولا نصل إلى حدّ غورها، بل لا يعلمها إلّا هو.

لكنّ ذلك الشقيّ؛ حيث غلب عليه الحسد الناشئ من الاستكبار الذي كان فيه من قلّة المعرفة والإخلاص ـ كما تبيّن ممّا مرّ ـ عميت عين بصيرته؛ بحيث لم ينظر إلى قبح مخالفة ربّه، وكفر منازعته في أمره، فضلاً عن ملاحظة الحِكم وفهم الأسرار، فشرع في المجادلة باستحسان رأيه والقياسات التي رتّبها بجهله، حتّى في مقابل صريح أمر الله عزّ وجلّ، فكان ذلك أمّ الفساد في العالم؛ لأنّه أهلك به نفسه أوّلاً كما هو ظاهر، ثمّ أضرّ به بني آدم ثانياً؛ بحيث أهلك عالماً كثيراً منهم بإغوائه إيّاهم عن الحقّ

---

(١) انظر: تفسير القمّي ١: ٤٢، وبحار الأنوار ١١: ٨/١٤٢، والجواهر السنيّة: ١٢.
(٢) من ص ٩١ إلى هنا سقط من «ن».

من جهة إلقاء ما هو مفاد شُبهه، ومن قبيلها في ذهنهم، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾[١]، الآية.

حتّى أنّ الشهرستاني قال: إذا تأمّلت شُبه العالم عرفت أنّ كلّها من قبيل هذه الشبه، وأنّها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبذور، فإنّ مرجع جملتها إلى إنكار الأمر والجحود بعد الاعتراف بالخلق، وإلى الهوى في مقابلة النصّ.

قال: وكلّ مجادلات أقوام الأنبياء من نوح إلى محمّد صلّى الله عليه وعلى آله وعليهم السلام منسوج على هذا المنوال؛ إذ لا فرق بين قولهم: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[٢]، وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَراً رَّسُولاً﴾[٣]، وقوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[٤]، وكذا لا فرق بين قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾[٥]، وبين قول من قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾[٦][٧]، وكذا سائر شبههم.

ثمّ إنّه ذكر وجوه تشابه الشُبه، لكن على غير بيانٍ شافٍ، فنحن نشرح ما أجمله من الكلام، بحيث يظهر منه حال المرام ولو بإدخال بعض ما ذكره في هذا المقام.

فاعلم أنّه ـ كما ظهر آنفاً ـ كان مبدأ الضلال ما صدر من الشيطان بسبب الاستبداد بالرأي واستعمال القياس في الدين، كما مرّ قوله عليه السلام:

---

(١) سورة الأنعام ٦: ١٢١.
(٢) سورة التغابن ٦٤: ٦.
(٣) سورة الإسراء ١٧: ٩٤.
(٤) سورة الإسراء ١٧: ٦١.
(٥) سورة الأعراف ٧: ١٢.
(٦) سورة الزخرف ٤٣: ٥٢.
(٧) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٨ ـ ١٩.

«أوّل من قاس إبليس»[١] وظاهر أنّ مثل ذلك خطأ وضلال.

أمّا أوّلاً: فلما مرّ من عدم مدخلية للعبد في تفتيش حكمة أمر ربّه، فضلاً عن المجادلة فيما أمر به، بل على الله الأمر وعليه الإطاعة أيّ شيء كان، لا يُسأل عمّا يفعل وهم يسألون.

وأمّا ثانياً: فلأنّ إدخال العبد رأيه في أمر ربّه بمنزلة ادّعاء مشاركة نفسه في إرادات ربّه، وفي حكم دعوى وصول فهمه إلى مراتب علم ربّه، وذلك مع كونه كفراً في نفسه ـ كما هو ظاهر ـ مورث للغلوّ والتشبيه، كما سيظهر.

وأمّا ثالثاً: فلكثرة وقوع الخطأ في الرأي؛ لظهور قصور فهم العباد عن إدراك حكمة الأشياء وأسباب الأوامر والنواهي، وهيهات أن يصل عقل أحد إلى قطرة من بحار علم الله وحكمته.

قال أبو عبدالله الصادق عليه السلام: «يابن آدم لو أكل قلبك طائر لم يُشبعه، وبصرك لو وضع عليه خرق إبرة لغطّاه، تريد أن تعرف بها ملكوت السماوات والأرض!»[٢] الخبر، ولا ريب في كون الأمر على ما ذكره عليه السلام، حتّى أنّ مبنى قياس الشيطان أيضاً كان على خطأ.

كما روي عن الصادق عليه السلام أيضاً أنّه قال: «إنّ إبليس قاس نفسه بآدم، فقال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[٣]، فلو قاس الجوهر الذي خلق الله منه آدم عليه السلام بالنار كان ذلك أكثر نوراً وضياءً من النار»[٤].

وفي رواية أخرى: أنّ أبا حنيفة دخل على الصادق عليه السلام، فقال (عليه السلام)[٥]: «بلغني أنّك تقيس؟» فقال: نعم، قال: «لا تقس، فإنّ أوّل

---

(١) تقدّم في ص ٧٦ و٧٨.

(٢) الكافي ١: ٨/٧٣ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، التوحيد للصدوق: ٥/٤٥٥.

(٣) سورة الأعراف ٧: ١٢.

(٤) المحاسن ١: ٦٧٩/٣٣٤، بحار الأنوار ١١: ١٧/١٤٧.

(٥) بدل ما بين القوسين في «م»: «قال له: إنّه».

من قاس إبليس حين قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نوريّة آدم بنوريّة النار عرف فضل ما بين النورين، وصفاء أحدهما على الآخَر»[١].

أقول: مراد الإمام عليه السلام الإشارة إلى ما صحّت روايته عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه أخبر: «بأنّ الله تعالى خلقه قبل سائر الخلق مع عليّ عليه السلام من نور عظمته»[٢]؛ ولهذا قال ـ فيما صحّ روايته عنه عند المخالف والمؤالف ـ: «خُلقت أنا وعليّ عليه السلام من نور واحد»[٣].

ثمّ إنّه خلق أرواح الأنبياء والأوصياء من النور أيضاً، ثمّ أودع نور النبيّ وعليّ عليهما السلام صلب آدم عليه السلام، فالأمر بالسجود كان لذلك النور، مع ما كان في آدم من الكمالات الباهرة التي ذهل عنها ذهن إبليس فوقع في تيه التلبيس، كالعلوم الكاملة المأخوذة من الله، كما أشار إليه بقوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[٤]، ولا شكّ أنّ الأعلم أفضل، وكالطينة الطيّبة التي كان أصلها من علّيّين ـ كما سيأتي في نقل حال طينة النبيّين ـ وكالنيّة الصادقة والإخلاص الخالص الذي كان له في طاعة ربّه، كما أشار إليه عزّ وجلّ في أمثال قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ ءَادَمَ وَنُوحاً﴾[٥]، وكغيرها من الصفات الحسنة التي لا يعلم بها إلّا خالقها؛ ولهذا اختصّ الخالق جلّ شأنه

---

(١) الكافي ١: ٢٠/٤٧ (باب البدع والرأي والمقائيس)، الاحتجاج ٢: ٢٣٨/٢٧١.

(٢) الفضائل لابن شاذان: ١٢٩.

(٣) الكافي ١: ٦/٤٤٦ (باب ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام)، علل الشرائع ١: ١/١٣٤ باب ١١٦، معاني الأخبار: ٤/٥٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢١٩/٥٨، المناقب لابن شهرآشوب ٣: ٣١١، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٥٠، تذكرة الخواصّ: ٥٠ ـ ٥١.

(٤) سورة البقرة ٢: ٣١.

(٥) سورة آل عمران ٣: ٣٣.

بتعيين النبيّ والوصيّ من بين الخلائق، كما سيأتي في محلّه.

لكنّ ذلك اللعين لفرط جهله بحقيقة الحال جهلاً بسيطاً ومركّباً أيضاً ـ كما يلوح من جداله بلا رجوع أصلاً ـ عاند في قبول أمر الله وإطاعة حُكمه بمحض ما رآه بهواه وقاسه بقياسه، بحيث كان فاسداً ولم يتفطّن لفساده، حتّى صار من المرجومين وهلك أبد الآبدين.

هذا، مع أنّه كان في صميم ضميره أيضاً ما دعاه إلى الحسد لآدم والتعامي عن قبول حُكم خالق العالم ممّا بيّنّاه سابقاً من مرض الاستكبار وحبّ الارتفاع والاشتهار، حتّى أنّه يظهر من بعض الأخبار أنّ أصل قصده في عباداته أيضاً كان الاشتهار من دون الخلوص لله الواحد القهّار، وأنّه لهذا حُرم عن الثواب الأخروي، ورضي بالجزاء الدنيوي.

ولا يخفى أنّ هذا أيضاً من أعظم عيوب الاعتماد على الرأي؛ إذ كثيراً ما يكون شيء في صميم القلب فيدعوه ذلك إلى الميل إليه والاستدلال ـ ولو بالشبهة ـ عليه وإن لم يتفطّن له صاحب هذا الحال في وقت الميل والاستدلال.

وهذا ممّا نُقل وشوهد في كثير من آراء علماء الأعصار، لا سيّما ما كان له مدخل في حصول الاعتبار والاشتهار، وكيف يمكنهم إنكار ذلك وأوّلهم كان كذلك؟ كما أنّهم لا يقدرون على جحد كثرة وقوع الخطأ في الرأي والقياس، مع ظهور وجود ما في قياس معلّمهم، كما ظهر من الاشتباه والالتباس، وسنبيّن بعض ما هو من هذا القبيل إن شاء الله تعالى.

ومن شواهد صدق ذلك في الشيطان: عدم توجّه الشيطان إلى سجود الملائكة لآدم عليه السلام، مع ظهور كون مادّة خلقتهم خيراً من مادّة خلقة الجنّ.

ثمّ إنّ الشيطان لمّا وقع لأجل ما ذكرناه في غضب الرحمٰن، وعادى

لذلك نوع بني الإنسان شرع في إغواء كلٍّ بما يناسب قبوله من أنواع العصيان ؛ ولهذا لمّا كان الأنسب بحال أهل العقل والعلم الدخول عليهم من باب العلم ، زرع في قلوبهم من بذور شُبهه المتقدّمة أنواع الشبه والضلالات ، وفتح لهم أبواب الآراء والقياسات ، فأهلك بذلك بها كافّة بني آدم إلّا قليلاً ممّن نجا باقتفاء آثار الأنبياء ؛ ضرورة متابعة العوامّ للخواصّ والكبراء ، وعسر قبول الحقّ حتّى على العلماء ، فصار الناس من هذه الجهة على آراء عديدة مختلفة وأهواء شتيتة متفاوتة ، لكنّ جملتها من سنخ الغواية التي ضلّ بها الشيطان الذي هو أوّلهم ، المعلّم لهم ، وعلى شكل نتائجها وشعبها التي أشرنا إليها .

فمنهم الأكثرون الذين أبوا عن قبول أمر الله في أصل إطاعة الأنبياء على حذو أصل قياس إبليس ـ كما مرّ مجملاً ويأتي مفصّلاً ـ فإنّهم أيضاً لم يتوجّهوا إلى حقيقة وجوه تفاضل الأنبياء والأوصياء عليهم من العلم والكمالات التي خصّهم الله بها ، بل نظروا إلى ظاهر الاشتراك في البشريّة ، بل إلى تفوّقهم أيضاً بحسب الزخارف الدنيويّة ، مع أنّه لم يكن عليهم غير قبول أمر الله فيهم بالتسليم للأنبياء وأوصيائهم ، بعد ظهور صدقهم بما خصّهم الله به من المعجزات وغيرها بعين ما مرّ في شبهة الشيطان ، وما صدر منه بها من القياس والعصيان طابق النعل بالنعل ، فتأمّل تفهم .

ثمّ منهم من ذكره الشهرستاني أيضاً من أصحاب الملل قديماً وحديثاً ، فإنّ ما سوى الفِرَق التي ذكرنا إنكارهم نبوّة الأنبياء ، فمن حيث إنّهم قبلوا أمر الله في أصل طاعة الأنبياء ولم يعبأوا بمادّة شبهة أصل قياس الشيطان ـ حيث أبصروا فضائلهم وعرفوا خصائصهم ـ رماهم الشيطان في ضلالة بعض شُعب أصل شبهته ؛ لأنّه لمّا حكم أوّلاً بالعقل على الله الذي

لا يُحكم عليه، صار كالمدّعي لبعض مشاركة له معه، وذلك يستلزم ـ كما أشرنا إليه ـ أن يجري حكم المخلوق في الخالق أو بالعكس، فأغوى جماعة من هذه الأمّة وغيرها بالأوّل، فقاسوا الخالق بالمخلوق فنزّلوه عن مرتبته، حتّى شبّهوه بخلقه في صفات عديدة مذكورة بتفصيلها في الكتب الكلاميّة.

ومنهم: الحلوليّة[١]، والمشبّهة[٢]، والمجسّمة، والجبريّة، والقدريّة، وبعض التناسخيّة[٣] ومن قال بالرؤية ونحوها، سواء كانوا في هذه الأمّة أو في الأُمم السابقة، فإنّا قد بيّنّا سابقاً وجود هذه المذاهب فيها أيضاً.

وأغوى جماعة أيضاً بالثاني، فقاسوا المخلوق بالخالق بأن رفعوا

---

(١) الحلوليّة: طائفة من المتصوّفة يرون في أنفسهم أحوالاً عجيبة، ويتوهّمون أنّه قد حصل لهم الحلول أو الاتّحاد، وأنّ روح الإله دارت في الأنبياء، وهم في الجملة عشر فِرَق كلّها كانت في دولة الإسلام.

انظر: الفِرَق بين الفرق: ٢٥٤/١٣١، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي: ١١٦، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١: ٧٠٩، وغيرها من كتب الكلام.

(٢) المشبّهة: وهم صنفان، صنف شبّهوا ذات البارى بالمخلوقات، وصنف شبّهوا صفاته سبحانه بصفات غيره، وكلّ صنف من هذين الصنفين يفترق إلى فِرَق شتّى.

انظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٢٥/١٢٠ و١٢١، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٣، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي: ٩٧، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١٥٤٥، وغيرها.

(٣) التناسخيّة أو أهل التناسخ، الذين قالوا بتناسخ الأرواح في الأجساد، وأنكروا المعاد الجسماني، يقولون: إنّ النفوس الناطقة إنّما تبقى مجرّدة عن الأبدان إذا كانت كاملة بحيث لم يبق شيء من كمالاتها بالقوّة فصارت طاهرة عن جميع العلائق البدنية، فتخلّصت ووصلت إلى عالم القدس. والقائلون بالتناسخ صنفان، صنف من الفلاسفة، وصنف من السمتية، وهذان القسمان كانا قبل الإسلام، وصنفان آخران ظهرا في دولة الإسلام، وذهبت المانوية واليهودية إلى التناسخ أيضاً.

انظر: المقالات والفِرَق: ٤٢/٨٦ و٨٧ و١٨٢، الفرق بين الفِرَق: ٢٧٠/١٣٣، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١: ٥١١، وغيرها من الكتب الكلامية.

بعض المخلوقين عن مرتبته ، بحيث ادّعوا فيهم بعض خصائص الخالق .

ومنهم : الغُلاة بأجمعهم ، حتّى أنّه يدخل فيهم أيضاً نفاة الصفات ، بل الحقّ أنّ كلّ من جعل للرأي مدخلاً في أمر من الأمور الدينيّة ، فهو داخل تحت مصداق الغلوّ عياناً ، بل التشبيه أيضاً أحياناً وإن لم يكن ذلك في حقّ الخالق والمخلوق ؛ ضرورة تحقّق الغلوّ أيضاً برفع مخلوق إلى مرتبة مخلوق أعلى منه ، كدعوى النبوّة ـ مثلاً ـ لمن ليس بنبيّ ، أو ادّعاء فضيلة أو مرتبة جليلة كالإمامة ـ مثلاً ـ لمن ليست له ، لا سيّما إذا كانت تلك الدعوى لدفع من له تلك الحالة ؛ إذ جميع ذلك مثل ما صدر من إبليس من القياس والشبهة والتلبيس .

ولا بأس إن بيّنّا بعض أفراد هذا المرام ، فإنّه لازم البيان في هذا المقام ، حيث يظهر منه زلّة أقدام كثير من الأعلام ، حتّى الشهرستاني الذي نطق أوّلاً بذكر أصل مادّة الكلام ، ثمّ رأى الإجمال خيراً له ، حيث تفطّن بدخول الضرر عليه ، لا سيّما في تعيينهم الإمام ، فلهج فيما بَعْدُ على نهج لا يخرج عن الإبهام ، كما هو دأبهم فيما يضرّهم من تفصيل الكلام وتبيين المرام .

فاعلم أنّ الناس في أمر الدين على مسلكين : رحمانيّ ، وشيطانيّ ، لا ثالث لهما :

فأحدهما : ترك الاستبداد بالرأي وإدخال الخيالات العقليّة في الدين بالكلّيّة ؛ حيث إنّ مناط التديّن عند أصحاب هذا المسلك في جميع الأمور صغيرها وكبيرها ، أصولاً وفروعاً ، من أحوال الواجب إلى أرش الخدش ليس إلّا الأخذ من الله عزّ وجلّ ولو بواسطة بشر معيّن من الله تعالى ، كنبيّ أو وصيّ بالشروط الآتية في محلّها ، من غير لزوم ملاحظة كونه موافقاً للنظر

والاستدلال العقلي أم لا، بل ضرب كلّ ما يخالفه من نتائج العقل عرض الحائط إن لم يقبل التأويل، فالعلم عندهم ـ كما مرّ في الحديث ـ منحصر في ثلاثة: «آية محكمة من الله، وسنّة ثابتة من النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا أدري»[١].

وسيأتي تفصيل بيان هذا المسلك وأهله وسائر ما تعلّق به بحيث أن لا يبقى غبار عليه في فصل نقل المذاهب وبعض المقالات الآتية، بل والفصل الآتي أيضاً.

ولا ريب في أن لا مخدش في مثل هذا المسلك، ضرورة عدم تطرّق احتمال الخطأ إلى ما هو من الله، فلا ضلال فيه ولا جدال ولا جهالة ولا اختلاف[٢]، فهذا هو الطريق الرحمانيّ الخالص الذي يجب أن يكون شعار المطيعين، كما قال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِى السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَـٰنِ﴾[٣]، بل ـ كما سيظهر ـ كان على هذا جميع الملائكة والنبيّين والوصيّين وخُلَّص المؤمنين، كما قال عزّ وجلّ: ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[٤]. ألا ترى أنّ الملائكة كيف سجدوا لآدم عليه السلام حين أُمروا به من غير جدال، بل ولا طلب حكمة ولا سؤال عن حال؟

وثانيهما: عكس الأوّل، أي: إدخال الرأي وأمثاله في المعالم الدينيّة، والاعتماد فيها على ما تسوق إليه الخيالات العقليّة.

والحقّ كما ظهر ويظهر أنّ هذا المسلك بجميع أقسامه شيطانيّ غير

---

(١) قد تقدّم تخريجه في ص٦٣ هامش ٤، وانظر أيضاً: جامع بيان العلم ١: ١٣٨٤/٧٥١ و١٣٨٦/٧٥٢ و١٣٨٧/٧٥٣.

(٢) في النسخ: «الاختلاف» والظاهر ما أثبتناه.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٠٨.

(٤) سورة الأنبياء ٢١: ٢٦ ـ ٢٧.

رحمانيّ ولو من بعض الجهات وفي بعض الأقسام ؛ حيث إنّ أصل مبناه على جواز الاستبداد بالرأي الذي هو من إبداع الشيطان وخطواته التي منع الله عنها في الآية السابقة .

بل ربّما يقال : إنّ في الآية إشارة أيضاً إلى المسلكين المذكورين ،كما يشعر به تعبير الأوّل بالسِّلم والثاني بالخطوات جمعاً ، فإنّ أصحاب هذا الحال على أنواع شتّى بحسب اختلاف آرائهم في هذا المقال ، فمن هؤلاء الطوائف الذين مدار اعتمادهم في جميع ما يتعلّق بأديانهم على ما تدلّ عليه سوانح عقولهم وأوهامهم ، وتدعو إليه نتائج أفكارهم وأذهانهم ، وأكثر أهل هذا النوع ممّن لا يقول بربّ العالمين ، ولا يؤمن بنبيّ ولا كتاب مبين ولا يدين بشريعة المرسلين .

وذكر الشهرستاني بعضاً منهم ؛ حيث قال : إنّ منهم من ألِف المحسوس وركن إليه ولا يهتدي إلى معاد ، بل يظنّ أن لا عالَم إلّا ما هو فيه من مطعم شهيّ ، ومنظر بهيّ ، ولا عالَم وراءه وهم الدهريّون[1] والطبيعيّون[2] وأمثالهم ، كجمع من المشركين والكفّار وكبعض التناسخيّة

---

(١) الدهريّة : فرقة من الكفّار قالوا : بقِدَم العالَم والدهر ، واستناد الحوادث إلى الدهر ، ومذهب الدهريّة عند الفرس مذهب الزروانيّة ، أي : الاعتقاد بآلهة الزمان ، المعروفة عندهم .

انظر : المقالات والفِرَق : ١٢٧/٦٤ و١٩٤ ، الحور العين : ١٤٣ ، تلخيص المحصّل لنصير الدين الطوسي : ٤٦٤ ، شرح المصطلحات الكلاميّة : ٥٤٠/١٤٩ ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١ : ٨٠٠ .

(٢) الطبيعيّون : هم أهل العلم الطبيعي ، ويطلق أيضاً على فرقة يعبدون الطبائع الأربع : الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ؛ لأنّها أصل الوجود ، إذ العالم مركّب منها ، وتسمّى هذه الفرقة بالطبائعية كذا في الإنسان الكامل .

انظر : موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ٢ : ١١٣٠ .

وغيرهم ممّن لا حاجة إلى ذكره، كما حكى الله عزّ وجلّ مراراً أنّهم قالوا: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[١].

قال: ومنهم من ترقّى عن المحسوس وأثبت المعقول لكن لا يقول بحدود وأحكام وشريعة وإسلام، بل يزعم أنّه إذا حصل المعقول وثبت أنّ للعالم مبدأً ومعاداً، فيكون سعادته على قدر إحاطته وعلمه، وشقاوته بقدر سفاهته وجهله، وأنّ عقله هو المستبدّ بتحصيل هذه السعادة، ووضعه هو المستعدّ لقبول تلك الشقاوة.

قال: وعند بعض منهم أنّ الشرائع وإن وردت فإنّما هي أُمور مصلحيّة عامّية، وأنّ الحدود والأحكام والحلال والحرام أُمور وضعيّة، وأنّ فيهم من يقول بحدود وأحكام عقليّة، قال: وهم الفلاسفة الإلهيّون[٢] وأشباههم من فِرَق الكفر، كبعض التناسخيّة، والبراهمة والصابئة والمشركين وغيرهم.

وقد أشرنا في آخر الفصل الأخير من الباب السابق إلى بعض ما زعموه مستنداً لهم في ترك متابعة الأنبياء مع جوابه، حتّى قال بعضهم: إنّ العقل قد دلّ على وجود صانع حكيم، وإنّ الحكيم لا يتعبّد الخلق بما يقبح في العقول، وقد ورد أصحاب الشرائع بمستقبحات من حيث العقل من الطواف حول الأحجار، وتقبيل الحجر، ورمي الجمار وغير ذلك[٣] ممّا ذكروه، وأنّه دليل على كذبهم وجهلهم، وقد مرّ فيما أشرنا إليه من الفصل المذكور ما هو جوابه.

وبالجملة: هؤلاء بأسرهم من تلامذة الشيطان من أصل أساس

---

(١) سورة المؤمنون ٢٣: ٣٧.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ٢: ٣.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ٢: ٢٥١.

البنيان، حيث تبعوه في جميع أوامر ربّهم بالمخالفة والمجادلة على حذو أوّل ما استبدّ به من ترجيح إفادة الرأي والعقل بقياسه، وما أتبعه بـه مـن شبهه على إطاعة أمر الربّ، كما حكى الله سبحانه عن جماعة منهم أنّهم قالوا لنبيّهم: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَراً مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾[1]، الآية، وأمثال ذلك كثيرة، منها: قول فرعون: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[2]، الآية وغيرها.

فإنّ هؤلاء أيضاً استكبروا فجادلوا بمثل قياس إبليس، حيث قـالوا حينما دعوا إلى إجابة أمر الله بالانقياد للأنبياء: بأنّهم بشر مثلنا، بل نـحن خير منهم فيما نرى من الدنيا، فلا إطاعة لهم علينا ولا حاجة لنا إليـهم؛ لكفاية ما فينا من كمال العقل وقدرة الاستدلال بـه والاسـتنباط مـنه عـن الرجوع إليهم، حتّى نُقل عن بعض الفلاسفة أنّه لمّا سمع ببعثة عيسى عليه السلام وإحيائه الميّت العتيق، قال: قولوا بنبوّته فإنّه صادق في دعواه، فقيل له: ألا تؤمن أنت به؟ قال: هو مبعوث عليكم لا على مثلي المـاهر فـي مـناهل العلم! ولا يخفى أنّه بعينه قول إبليس في ترك السجود لآدم عليه السلام.

ثمّ إنّ أكثر هؤلاء أيضاً تبعوا إبليس فيما مرّ من شُعب أصل شبهته، كمطالبة العلل، وتفتيش الحِكم، ونقضها وتقريرها عـلى وفـق أفـهامهم، واستحسان عقولهم، كما هو معلوم من كتبهم، وكقياس الخالق بالمخلوق وبالعكس، وكذا بعضهم ببعض، حتّى دخلوا في الغلوّ والتشبيه جميعاً كلّاً من جهةٍ[3].

---

(١) سورة هود ١١: ٢٧.

(٢) سورة الزخرف ٤٣: ٥٢.

(٣) في «ش»: «جهته».

أمّا أوّلاً: فلأنّ جميعهم شاركوا في ادّعاء التساوي مع الأنبياء، بل تفوّق بعضهم عليهم، حتّى في فهم حقائق الأشياء كما تقدّم آنفاً، بل اللّازم من كلام بعضهم دعوى المساواة في ذلك مع ربّهم أيضاً، وظاهر أنّ في هذا دخولاً في إفراط الغلوّ؛ من حيث رفعهم بعضهم إلى ما ليس له من رتبة غيره، حتّى في معرفة العلوم الإلهيّة، مع الدخول في تفريط التشبيه أيضاً؛ من حيث توهّمهم كون علم البارئ من قبيل علومهم، وأنّ حالات الأنبياء من قبيل أحوالهم، كما ينادي به قولهم: إن هم إلّا بشر مثلنا[1]، حتّى نزّلوهم بذلك عن مراتبهم التي رتّبهم الله فيها، ودفعوهم عن مقامهم، واستكبروا عن إطاعتهم، بل رجّحوا ـ كما ظهر ـ في الطاعة عليهم غيرهم ممّن لم يكن لهم[2] ذلك، كما في قولهم: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾[3] الآية.

وأمّا ثانياً: فلأنّ في عقائد كثير من أرباب هذه المذاهب ـ مع شدّة اختلافها ـ أشياء مستلزمة للغلوّ والتشبيه صريحاً، كأقوال المتفلسفة الذين زعموا وجود العقول العشرة في قِدَمها وتجرّدها ومدخليّتها في الإيجاد بالعلّيّة الفاعليّة، وأمثال ذلك ممّا هو مختصّ بالله لا شريك له، وفي دعوى كون الواجب فاعلاً موجباً غير مختار، لا سيّما في خلق العقل ونحو ذلك ممّا هو ناشئ من توهّم التشبيه في الذات أو الصفات، وكفى في ذلك قولهم: ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَـٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[4].

ولو حاولنا نقل شرذمة ممّا لهم من أمثال هذه الأوهام لطال الكلام

---

(١) اقتباساً من قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتم إِلّا بشرٌ مِثْلُنا﴾ سورة إبراهيم ١٤: ١٠.
(٢) في «ش»: «له».
(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٦٧.
(٤) سورة يس ٣٦: ٧٨.

بغير طائل في هذا المقام، فلنرجع إلى بيان سائر أقسام ما مرّ من المسلك الشيطاني.

فاعلم أنّ من أُولئك الذين على هذا المسلك أيضاً الطوائف الذين آمنوا بربّهم وصدّقوا نبيّهم ودخلوا في الدين ـ حيث لم يتشوّشوا في ذلك بما مرّ من خطوات الشيطان وشبهات ذلك اللعين، كأكثر أهل الملل السابقة وعامّة المسلمين ـ لكن وقعوا فيما بَعْدُ من بعض الجهات وببعض أسباب الجهالات في مصائد خدائع غروره المذكور، بحيث استوثقهم بها وثاقاً لم يمكنهم به الفرار من هفوات قول الزور، فكم من سابح في بحر ضلال آرائه الغريق! وكم من محترق بنار خيال قياسه الحريق!

فإنّ فريقاً منهم احترقوا بنار شبهة قياسه في حقّ الذين قاموا مقام الأنبياء من بعدهم، وفي معرفة صفاتهم، بل بعض صفات الأنبياء أيضاً، وبعضهم غرق في بحر ضلالة التفكّر في ذات الله وصفاته وأفعاله، وبعضهم وقع في ذلك بالنسبة إلى تكليفات العباد، وبعضهم بالنسبة إلى أحوال المعاد، بل الحقّ أنّ مدار ضلال هؤلاء أيضاً يدور على طبق شُبه سابقيهم، وبنحو ما ألقى الشيطان من الرأي والقياس فيهم، كما هو مفاد ما مرّ في فصول الباب السابق من قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[1]، وما بمعناه من الأخبار وغيرها[2].

وخلاصة توضيح ذلك: أنّ كلّ أُمّة من هؤلاء وإن اهتدوا في تسليم نبوّة نبيّهم بدلالات النصوص والفضائل التي كانت من الله فيهم من غير توجّه إلى ما تبيّن أنّه من خطوات الشيطان إلّا أنّهم بعد نبيّهم صاروا

---

(١) سورة الانشقاق ٨٤: ١٩.

(٢) راجع الجزء الأوّل، الفصل الخامس.

بالعكس، فاستكبروا ـ كإبليس ـ متشبّثين بنحو ما تشبّث به هو وتلامذته ـ الذين سبق النقل عنهم ـ من الشُبه والتلبيس عن الانقياد لمن كان [في][1] مقام ذلك النبيّ من الله على العباد، حتّى ضلّ أكثرهم بذلك في تيه اختلافات الآراء، ودرك ابتلاء الشقاء إلى يوم الجزاء، كما مرّ في أخير فصول الباب السابق[2]، ويأتي أيضاً أنّ عامّة أمّة موسى عليه السلام استكبروا بعده عن تمكين يوشع بن نون عليه السلام وصيّه من أمره، فأدخلوا في ذلك غيره من أصحاب موسى عليه السلام بآرائهم، فنزّلوا يوشع عن مرتبته، وشبّهوه بغيره الذي غلوا فيه، حيث جعلوه في درجة القيام بمقام موسى عليه السلام كليم الله؛ بقياس الاشتراك في صحبة موسى عليه السلام والنسبة إلى إسرائيل ونحوهما من غير التوجّه إلى ما كان في يوشع من النصّ والفضائل وكمال العقل والعلم[3] وغيره ممّا خصّه الله به، بعين ما مرّ في قياس إبليس وأقيسة تلامذته الفلاسفة وغيرهم من منكري الأنبياء[4]، فشوّشوا الأمر حينئذٍ على يوشع، ووقع بذلك الاختلافُ بينهم، حتّى صاروا بضعةً وسبعين فرقة فيهم: المجبّرة، والمشبّهة، والمرجئة، والقدرية، وغيرهم ممّا أشرنا سابقاً إلى بعض منهم[5]، وسنشير أيضاً فيما يأتي، حتّى الغُلاة صريحاً، كما أخبر الله تعالى بقولهم في عزير، واتّخاذهم أحبارهم أرباباً[6] بالتزام إطاعتهم فيما قالوا لهم بآرائهم.

---

(١) إضافتها أنسب للسياق.

(٢) راجع ج ١، ص ٣٩٢ وما بعدها.

(٣) في «س» و«ن»: وفضائل كمال العلم.

(٤) راجع ج ١، ص ٣٩٣.

(٥) راجع ج ١، ص ٣٩٢ وما بعدها.

(٦) إشارة إلى معنى الآيتين ٣٠ و ٣١ من سورة التوبة، وهما: ﴿وَقَالَتِ اليَهودُ عُزَيرٌ ابن الله...﴾ و﴿اتَّخَذُوا أحبارهم وَرُهْبَانَهُم أرباباً....﴾.

وكذا مرّ أيضاً صدور مثله من أمّة عيسى عليه السلام بالنسبة إلى شمعون الصفا، من إدخالهم بعض الحواريّين في أمره بمقتضى رأيهم من غير التوجّه إلى ما خصّه الله به من النصّ وغيره، وحصول التشويش بذلك، واختلاف الآراء والمذاهب بينهم أيضاً، كما كان في اليهود، حتّى الغُلاة صريحاً، كقولهم ما قالوا في عيسى عليه السلام كما مرّ أيضاً، واتّخاذهم رهبانهم ـ كما أخبر الله سبحانه ـ ربّاً[1].

وهكذا حال سائر السابقين من المليّين، كما نقله جمع ممّن ذكر الملل، ولا حاجة لنا إلى بيان ذلك أزيد ممّا بيّناه، حيث أن لا غرض لنا مهمّاً في ذلك، فلنذكر نبذاً ممّا وقع من قبيل ذلك في الإسلام من نحو قياس إبليس وشعبه التي مرّ بيان استمرارها في تلامذته وعبّاده باتّباع خطواته وشبهاته.

اعلم أنّ الشهرستاني بعد أن ذكر ما مرّ من أنّ أصل الشبهات كلّها من قياس الشيطان وشبهاته، ونقل أنّ الشبهات التي وقعت في آخر الزمان كلّها هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أوّل الزمان، وأنّه كذلك كلّ شبهة من شبهات أمّة كلّ نبيّ في آخر زمانه ناشئة من شبهات خصماء أوّل زمانه من الكفّار والمنافقين، وأكثرها من المنافقين.

قال: وذلك غير خفيّ لنا من هذه الأمّة وإن خفي من غيرها، فإنّ شبهاتها كلّها نشأت من شبهات منافقي زمن النبيّ صلى الله عليه وآله؛ إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا مسرح فيه للفكر ولا مسرى، وسألوا عمّا مُنعوا من الخوض فيه والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه، وإنّ ذلك ليس إلّا عملاً باستحسان العقل، وحكماً

---

(١) تقدّم في الجزء الأوّل في ص ٤١٣.

بالهوى حتّى في مقابلة النصّ، واستكباراً على الأمر بقياس العقل.

ثمّ قال مؤيّداً لما ذكره: أما تعتبر اعتراض ذي الخويصرة[١] ـ من رؤساء الخوارج بنهروان[٢] ـ على النبيّ صلى الله عليه وآله حيث قال له: ألا تعدل يا رسول الله؟ فلمّا قال له النبيّ صلى الله عليه وآله: «إذا لم أعدل فمن يعدل؟»[٣].

قال: هذه قسمة ما أُريد بها وجه الله؛ إذ ليس ذلك إلّا قولاً بالتحسين العقلي في مقابل النصّ، واستكباراً على الأمر بقياس العقل.

قال: ثمّ اعتبر حال طائفة أُخرى من المنافقين يوم أُحد إذ قالوا: ﴿هَلْ لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾[٤] وقولهم: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَٰهُنَا﴾[٥]، ونحو ذلك ممّا فيه[٦] تصريح بالقدر، وقول طائفة من المشركين: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾[٧]، ونحو ذلك ممّا فيه[٨] تصريح بالجبر.

واعتبر أيضاً حال أمثالهم من الذين جادلوا في ذات الله تفكّراً في جلاله وتصرّفاً في أفعاله، حتّى خوّفهم الله تعالى في قوله: ﴿وَيُرْسِلُ

---

(١) هو حرقوص بن زهير، يلقّب بذي الخويصرة، كان من أصل الخوارج الذين قال عنهم صلوات الله عليه وآله: «إنّ له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم... يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية»، هلك سنة ٣٧ هـ.
انظر: تاريخ الطبري ٣: ٩٢، المنتظم ٣: ٣٤٠، أُسد الغابة ١: ١١٢٧/٤٧٤، و٢: ١٥٤١/٢٠، الإصابة ١: ١٦٦١/٣٢٠، و٢٤٥٠/٤٨٥.

(٢) في «ن» و«س»: خوارج نهروان.

(٣) المستدرك للحاكم ٢: ١٥٤، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١، كنز العمّال ١١: ٣١٢١٥/١٩٨.

(٤ و٥) سورة آل عمران ٣: ١٥٤.

(٦) فيما عدا «ش»: «هو».

(٧) سورة النحل ١٦: ٣٥.

(٨) في «ش»: «هو» بدل «فيه».

الصَّوٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى اللهِ﴾[١] ، الآية .

قال : فهذه التي كانت في زمن النبيّ ﷺ وهو على شوكته وقوّته وصحّة بدنه ، والمنافقون يخادعون ويظهرون الإسلام ، وإنّما كان يظهر نفاقهم في كلّ وقت بالاعتراض على حركاته وسكناته وكلماته ، حتّى صارت تلك الاعتراضات كالبذور ، وظهرت منه الشبهات بعده كالزروع[٢] .

هذا كلامه هاهنا ، وظاهر أنّه حجّة على القوم ، حيث إنّه مع كون الرجل من أعيانهم ، كلام متين مبين في نفسه ، ينطبق على ما مرّ من مسالك السابقين ، وينطبق عليه ما صدر من اللّاحقين ، كما سنبيّن نحن نُبَذاً منه ، فإنّ هذا الرجل وكذا غيره مع تنصيصهم أحياناً بما يظهر منه حقيقة الحال تغافلوا كثيراً عن تبيان ما يضرّهم من حقّ المقال عند تفصيل الأحوال .

فاعلم أنّ ما ذكره كما ذكره ، بل إنّ جمّة من الاعتراضات الناشئة ممّا ذكره صدرت من الصحابة أيضاً ، بل ممّن هو من أعيانهم عند القوم ، وكفى في هذا ما ذكروه هم من منازعات عمر بن الخطّاب ، لا سيّما ما هو المسلّم المشهور من جداله ونزاعه يوم[٣] الحديبية ، بمحض الاستحسان العقلي في مقابل صريح أمر النبيّ ﷺ ، حتّى نقل جمع من أتباعه عنه أنّه اعترف صريحاً بأنّه شكّ ذلك اليوم ، وكذا في يوم عمرة المتعة ، كما هو مذكور في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما[٤] ، وسيأتي كثير منها كلٌّ في محلّه ، حتّى

---

(١) سورة الرعد ١٣ : ١٣ .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢١ ـ ٢٢ .

(٣) في «م» و«س» و«ش» زيادة : عمرة .

(٤) صحيح البخاري ٤ : ١٢٥ ـ ١٢٦ ، و٦ : ١٧٠ ـ ١٧١ ، صحيح مسلم ٣ : ١٧٨٥/١٤١١ ، المصنّف لعبد الرزّاق ٥ : ٩٧٢٠/٣٣٩ ، السيرة النبوية لابن هشام ٣ :

أنّه مرّ في ضمن نقل الأخبار رواية عن عمر وغيره في المعارضة بالرأي يوم أبي جندل، أي الحديبية، فتذكّر.

لكن ما دام كان النبيّ صلى الله عليه وآله في صحّته وشوكته، لم يقدر أحد على صريح المخالفة، وكان المرجع إلى أمره ولو على رغم أنف بعضهم؛ ولهذا لم يؤثّر يومئذٍ خلاف ولا اختلاف، ولا ترتّب عليه فساد في الدين، ولا ضرر على المسلمين.

نعم، كان مبدأ ظهور تأثير ضرر المجادلة بالآراء، والاختلاف بالأهواء من زمن مرض النبيّ صلى الله عليه وآله؛ حيث جسر بعض الناس حينئذٍ على المخالفة بآرائهم، وتمشية مقتضى إرادتهم بأهوائهم؛ لاشتغال النبيّ صلى الله عليه وآله بما به من العلّة، وفتور الناس مِن همّ ذلك عمّا كان بهم في إنفاذ أمره من الهمّة، ثمّ زاد فزاد حتّى انتشر الفساد، وكلٌّ من ذلك على نهج قياس إبليس وتلامذته ومنازعتهم في قبول الحقّ ومتابعته، وبنحو الشُّبه المترتّبة على ذلك، ولوازمه وأسبابه التي أصلها التكبّر عن الانقياد والحسد والعناد.

وها نحن نذكر هاهنا ـ على طبق نقل الشهرستاني وأمثاله ـ من مخالفات الصحابة المتّصفة بما ذكر بعضَ ما هو من أعظمها فساداً على طوائف المسلمين، وأوفقها طباقاً بما مرّ صدوره عن إبليس وتلامذته الكفّار والمنافقين وفاقاً تماماً، حتّى من الجهات الموجبة للفساد في الدين، وإن تغافل هؤلاء عن ملاحظة ما يضرّهم هاهنا من وجوه الموافقة، وبيان ما هو الحقّ المبين، فاستمع لما يتلى عليك.

قال (الشهرستاني: إنّ أوّل تنازع وقع في مرض النبيّ صلى الله عليه وآله ما رواه

٣٣١، مسند أحمد ٤: ١٥٥٤٥/٥٣٧، المعجم الكبير ٢٠: ١٣ ـ ١٤، السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٢٢٢، تاريخ الإسلام (المغازي): ٣٧١.

البخاري في صحيحه: عن ابن عبّاس ـ ونقل الحديث المشهور، وهو ـ أنّ)[١] رسول الله ﷺ لمّا حُضِرَ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطّاب ـ وفي رواية: لمّا اشتدّ بالنبيّ ﷺ مرضه الذي مات فيه[٢] ـ، قال: «هلمّوا، أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده»[٣]، وفي رواية: «بعدي»[٤]، وفي أُخرى: «ائتوني بكتف ودواة»[٥] بدل «هلمّوا».

فقال عمر: إنّ النبيّ ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله! فاختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النبيّ ﷺ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر.

فلمّا كثر اللَّغَطُ والاختلاف عنده ﷺ قال: «قوموا عنّي»[٦].

أقول: قد ذكر الآمدي[٧] أيضاً مثله[٨].

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٢) انظر: صحيح البخاري ١: ٣٩، صحيح مسلم ٣: ١٦٣٧/١٢٥٧.

(٣) صحيح البخاري ٦: ١١، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨٣، الجمع بين الصحيحين ٢: ٩٨٠/٩، الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣١.

(٤) صحيح مسلم ٣: ١٦٣٧/١٢٥٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٤ ـ ٥٥، نصب الراية ٣: ٤٥٥.

(٥) صحيح مسلم ٣: ١٢٥٩، ذيل الحديث ١٦٣٧، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢: ٣٢٠، بتفاوت يسير.

(٦) صحيح البخاري ١: ٣٩، و٦: ١١ و٩: ١٣٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٢.

(٧) هو عليّ بن أبي عليّ بن محمّد بن سالم التغلبي، يكنّى أبا الحسن، الملقّب سيف الدين الآمدي، كان في أوّل اشتغاله حنبلي المذهب، ثمّ انتقل إلى مذهب الشافعي، وله كتب، منها: أبكار الأفكار، ورموز الكنوز، ودقائق: الحقائق، ولد سنة ٥٥١ هـ، ومات سنة ٦٣١ هـ.

انظر: وفيات الأعيان ٣: ٤٣٢/٢٩٣، سير أعلام النبلاء ٢٢: ٢٣٠/٣٦٤، ميزان الاعتدال ٢: ٣٦٤٧/٢٥٩، الوافي بالوفيات ٢١: ٢٢٣/٣٤٠، شذرات الذهب ٥: ١٤٤.

(٨) حكاه عنه الجرجاني في شرح المواقف ٨: ٣٧٦.

وهذه الحكاية مشهورة مسلّمة نقلها جماعة غير البخاري أيضاً، مثل: مسلم في صحيحه، والحميدي في جامعه، وابن حنبل في مسنده، والطبري، والبلاذري[١] وغيرهم[٢].

حتّى أنّ في بعض طرقها مرويّة عن جابر أيضاً[٣]، وفي بعضها مكان قول عمر: إنّ النبيّ ﷺ غلبه الوجع، قوله: إنّ النبيّ ﷺ يهجر[٤]، وفي رواية: هجر[٥]، وفي أُخرى: ما شأنه؟ أَهجر؟![٦]، بل في آخر الحديث ـ على ما في صحيح البخاري وغيره ـ فكان ابن عبّاس يقول: إنّ الرزيّة كلّ الرزيّة! ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب[٧]،

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري، يكنّى أبا الحسن، الكاتب الأديب، كان شاعراً راوِيَةً، وأحد النقلة من اللسان الفارسي إلى اللسان العربي، له كتب منها: البلدان الصغير، والبلدان الكبير، والأنساب، والفتوح، مات سنة ٢٧٩ هـ.
انظر: فهرست ابن النديم: ١٢٥، معجم الأدباء للحموي ٥: ٢٦/٨٩، سير أعلام النبلاء ١٣: ٩٦/١٦٢، الوافي بالوفيات ٨: ٣٦٧٦/٢٣٩، لسان الميزان ١: ٩٩٦/٤٨٩.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٦٣٧/١٢٥٩ (٢٢)، مسند الحميدي ١: ٥٢٦/٢٤١، مسند أحمد ١: ٢٩٨٣/٥٣٤، و٣١٠١/٥٥٢، تاريخ الطبري ٣: ١٩٢ ـ ١٩٣، أنساب الاشراف ٢: ٢٣٦، مسند أبي يعلى ٤: ٢٤٠٩/٢٩٨، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨١، ١٨٣، الجمع بين الصحيحين ٢: ٩٨٠/٩.

(٣) انظر: مسند أحمد ٤: ١٤٣١٦/٣٠٨.

(٤) كما في مسند أحمد ١: ٣٣٢٦/٥٨٥، وأنساب الأشراف ٢: ٢٣٦، وتاريخ الطبري ٣: ١٩٣.

(٥) كما في المناقب لابن شهرآشوب ١: ٢٩٢، وبحار الأنوار ٢٢: ٢١/٤٧٢، وصحيح البخاري ٤: ٨٥، والشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٢.

(٦) كما في تاريخ الطبري ٣: ١٩٢ ـ ١٩٣، ودلائل النبوّة ٧: ١٨١، والجمع بين الصحيحين ٢: ٩ ـ ٩٨٠/١٠.

(٧) انظر: صحيح البخاري ٦: ١١ ـ ١٢، و٩: ١٣٧، صحيح مسلم ٣: ١٦٣٧/١٢٥٩ (٢٢)، المصنّف للصنعاني ٥: ٩٧٥٧/٤٣٩، مسند أحمد ١: ٢٩٨٣/٥٣٤ و٣١٠١/٥٥٢، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨٤، الجمع بين الصحيحين ٢: ٩٨٠/٩.

وسيأتي نقلها مفصّلاً في محلّه إن شاء الله تعالى.

وإذا عرفت هذا، فاعلم: أوّلاً: أنْ لا خلاف ولا كلام ـ كما صرّح به القاضي عياض في كتاب الشفا، وكذا جمع آخر ـ في عصمة النبيّ ﷺ في أقواله في جميع أحواله، وأنّه لا يصحّ منه فيها خلف ولا اضطراب في عمد ولا سهو، ولا صحّة ولا مرض، ولا جدّ ولا مزح، ولا رضا ولا غضب، وأنّه وإن لم يكن معصوماً من الأمراض وعوارضها من شدّة الوجع والغشي ونحوه[١] ممّا يطرأ على جسمه إلّا أنّه معصوم من أن يكون منه القول في أثناء ذلك بما يطعن في معجزته، ويؤدّي إلى فساد شريعته من هذيان، أو اختلال[٢] في كلام[٣].

وكذا لا كلام ولا مِرية في كون النبيّ ﷺ أعلم الناس بكتاب الله عالماً بجميع ما فيه، وكذا بأحوال الناس وما سيجري عليهم ولو فيما بَعْدُ، حتّى أنّه كان يعلم من هذا وغيره ما لم يعلم غيره، كما هو صريح ما تواتر عنه؛ بحيث صار من مسلّمات كافّة الأمّة من إخباره بكثير ممّا يأتي وما يجري على أمّته.

وكذا لا شكّ في كونه أرحم وأشفق على أمّته من كلّ أحد، وأشدّ رأفة من غيره عليهم، وأكثر سعياً وأعظم جهداً ممّن سواه في جمعهم على الحقّ وسوق الخير إليهم، وأعرف بطرق جمع شملهم وحفظ دينهم وما يضرّهم وما ينفعهم.

وبالجملة: كان هو أكمل بكلّ وجه من غيره، وأعرف من كلّ أمّته

---

(١) في نسخة «ش»: «نحوها».

(٢) في «ن»: «اختلاف».

(٣) الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣١ ـ ٤٣٣.

بهم، وأحرص من جميع الوجوه عليهم.

ثمّ اعلم أيضاً أنّ الأصل في أوامر الله ورسوله الوجوب، كما حقّق في محلّه، ومع هذا أمره المذكور هاهنا يجب أن يُحمل على الوجوب قطعاً؛ لقيام القرينة عليه، وهي وجوب المحافظة من الوقوع في الضلال، حتّى أنّ الحقّ وجوب المحافظة ولو كان الوقوع على سبيل الاحتمال، مع أنّ وقوعهم في الضلال بدون ذلك الكتاب كان عنده معلوماً؛ إذ أخبرهم مراراً بذلك في أخباره الموجودة المسلّمة الورود منه[١]، لا سيّما الأخبار الدالّة على تفرّقهم بضعةً وسبعين فرقة، كلّها في النار إلّا واحدة[٢]، وأحاديث الحوض[٣]، وأمثالهما.

بل الحقّ أنّه كان معلوماً أيضاً على كثير من الصحابة لا سيّما الخواصّ منهم؛ لقرائن، منها: كونهم من رواة تلك الأخبار، ومنها: ظهوره من القرآن أيضاً ـ كما سيأتي في محلّه ـ من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ إلى قوله: ﴿انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَٰبِكُمْ﴾[٤] وغير ذلك، وأيضاً حصول النجاة من الضلال بالكتاب المذكور لابُدّ أن يكون معلوماً عنده، كما ينادي به قوله ﷺ: «لن تضلّوا بعده» لا سيّما بلفظة «لن» التأبيديّة؛ فالأمر

---

(١) في نسخة «ش»: «عنه».

(٢) وردت هذه الرواية بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة من الخاصّة والعامّة.
انظر: كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٠٥، ٦٦٣، ٨٠٣، ٩١٣، الاقتصاد للطوسي: ٢١٣، المناقب لابن شهرآشوب ٣: ٨٩، مسند أحمد ٢: ٨١٩٤/٦٣٦، سنن أبي داوُد ٤: ١٩٧ ـ ٤٥٩٦/١٩٨ و٤٥٩٧، سنن الترمذي ٥: ٢٦٤٠/٢٥ و٢٦٤١، جامع الأُصول ١٠: ٧٤٩٠/٣٣ و٧٤٩١.

(٣) انظر: صحيح البخاري ٨: ١٤٨ ـ ١٤٩، وصحيح مسلم ٤: ١٧٩٢ ـ ٢٢٨٩/١٨٠١ ـ ٢٣٠٥، وجامع الأُصول ١٠: ٤٦٨، ٧٩٩٤/٤٦٩، و٧٩٩٨.

(٤) سورة آل عمران ٣: ١٤٤.

للوجوب حينئذٍ ولو كان الوقوع في الضلال بدونه على سبيل الاحتمال.

وبالجملة: صُوَر الحال هاهنا منحصرة عقلاً في أربع:

أوّلها: كون كلٍّ من الوقوع في الضلال بدون الكتاب وعدمه معلوماً عنده، وهي التي ينادي بأنّها الصورة الواقعة ظاهر عبارة الحديث والمتبادر منه، وما هو معلوم من علم النبيّ ﷺ به وبغيره، وأنّه لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى، وغير ذلك من الوجوه الكثيرة، وحينئذٍ لا شكّ في كون الأمر للوجوب قطعاً.

وثانيها: ما هو أبعد الكلّ من كونهما معاً محتملاً.

والثالثة والرابعة: احتمال الأوّل مع العلم بالثاني وبالعكس، وهما أيضاً بعيدان، ومع هذا لا يصلح حتّى في الصورة الثانية غير الحمل على الوجوب؛ ضرورة لزوم دفع الضرر المحتمل أيضاً ولو بما يحتمل دفعه به، هذا كلّه مع قوله تعالى: ﴿**وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[1] وأمثال ذلك ممّا يدلّ على عدم جواز ترك الأخذ والمسامحة في المتابعة فضلاً عن إجهار المخالفة والتصريح بالمنع من إجراء أمره والاهتمام في دفع إنفاذ قوله؛ إذ لا شكّ لأحد في كون مثل هذا حراماً، بل مشتملاً على الاستخفاف بقول الله ورسوله ﷺ ولو كان ورود الأمر منهما على غير سبيل الوجوب.

وكذا اعلم أيضاً أنّ من ترك قول الرسول ﷺ فقد خالف أمر الله عزّ وجلّ صريحاً؛ لوجوه عديدة، منها: قوله تعالى: ﴿**وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ**﴾[2]، الآية. فإنّه صريح في أمر الله بأخذ ما جاء به النبيّ ﷺ،

(١ و٢) سورة الحشر ٥٩: ٧.

فمن لم يأخذ به فقد[١] خالف أمر الله سبحانه، وأمثال هذه الآية بل وأصرح منها أيضاً كثيرة في القرآن، كما سيأتي أيضاً.

ثمّ إذا عرفت هذا كلّه، فاعلم: أنّ هذه القضيّة أيضاً من قبيل ما مرّ من قياسات إبليس وتلامذته وشبهات آرائهم، بل ما تركت مثلها شيئاً من لوازم الحكم بالهوى في مقابل النصّ:

أمّا أوّلاً: فلأنّ الذي منع من الكتاب ذلك اليوم قد خالف ما أمره الله به من إجابة قول نبيّه، حيث أبى عن ذلك، لا سيّما باستنادٍ له إلى خيال باطل مضلّ ـ كما سيظهر ـ مركّب من قياسين:

أحدهما: قياس أمر رسول الله ﷺ بل أمر الله بأمر غيره، وحالة نبيّ الله بحالة نفسه وأمثاله من الخالين من نور العصمة في احتمال الخلل الذي أشرنا إلى تنزّه النبيّ ﷺ عنه قطعاً ولو في حال شدّة المرض، كما ينادي به أصل الإباء من إجابة أمره فضلاً عن نسبة الهجر وغيره.

ولا يخفى أنّ هذا مع كونه فاسداً ينطبق[٢] على حذو أصل قياس الشيطان، كما ظهر وسيتّضح، ومستلزم لتنزيل[٣] النبيّ ﷺ عن مرتبته وتشبيهه برعيّته فيما هو منزّه عنه.

وثانيهما: قياس نفسه بل غيره أيضاً بالنبيّ ﷺ في الاطّلاع على ما في القرآن إلى حدّ كمال القدرة على الاستنباط منه، حتّى الذي أراد النبيّ ﷺ كتابته لهم من غير احتمال الغفلة عن ذلك، فإنّ الظاهر البيّن أنّ عزم النبيّ ﷺ على ما أراد ذلك اليوم كان إمّا لكونهم عنده غير عالمين به

---

(١) كلمة «فقد» لم ترد في «ش».

(٢) في «م» و«س»: «منطبق».

(٣) في «م»: «يستلزم تنزيل».

وبفهمه من القرآن، أو لخوف غفلتهم عن ذلك، أو صدور استنكار من أحد فيه.

وعلى أيّ تقدير يكون منع المانع عن ذلك ـ لا سيّما مع استظهاره فيه بقوله: حسبنا كتاب الله ـ كالتصريح منه بأنّ الأمر ليس كذلك، فكأنّه قال: لا حاجة لنا إلى بيان ما أردته لنا؛ حيث إنّا من المنزّهين عمّا خفت علينا، والعالمين بالكتاب والاستنباط منه.

ولا يخفى أنّه عين الغلوّ والارتفاع على حذو ما مرّ من القياس، والكلام من تلامذة إبليس في جواب دعوة الأنبياء مع كونه فاسداً أيضاً، كما هو ظاهر وسيتّضح كمال الوضوح.

وأمّا ثانياً: فلأنّ المنع الذي صدر من ذلك المانع كان في نفسه خطأً وضلالاً، ناشئاً من خطأ وضلال، موقِعاً في الخطأ والضلال والإضلال، مستعقباً لشُبهٍ في ضلال، كما كان كذلك بعينه إباء إبليس عن سجدة آدم عليه السلام، وتلامذته عن قبول الأنبياء، وقد مرّ بيان وجوه ضلال ما صدر من الشيطان وتلامذته، وسنبيّن هنا وجوه ضلال هذا المنع بحيث يظهر على من لاحظها جهة انطباقها، فنقول:

أمّا كون ذلك المنع خطأً وضلالاً، فمن وجوه، منها: ما مرّ آنفاً.

ومنها: ما مرّ سابقاً في حكاية الشيطان من أنّ العباد مكلّفون بالتسليم لله ولرسوله في كلّ شيء، من غير جواز سؤال سببه وحكمته أو خيال سقمه وصحّته، قال عزّ وجلّ: ﴿**ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ**﴾[1]، وقال: ﴿**لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ**﴾[2] وأمثالهما كثيرة.

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٠٨.

(٢) سورة الأنبياء ٢١: ٢٣.

مع ما في خلاف التسليم من الدلالة على ضعف الاعتقاد بالله ورسوله، كما هو ظاهر في نفسه، وصريح ما مرّ في جواب شبهات إبليس من عند الله عزّ وجلّ، بل بداهة كلّ عقل يحكم بقباحة المواجهة بمثل هذا بالنسبة إلى أوساط الناس، فضلاً عن المطاعين، لا سيّما بالنسبة إلى الله ورسوله ﷺ، خصوصاً على رواية قوله: إنّ النبيّ يهجر[1]، أي: يهذي ولا يتكلّم من عقله! فافهم.

ومنها: ما سيظهر من كونه من الخطأ والضلال وموقعاً فيه، ونحو ذلك ممّا يستلزم كونه خطأ وضلالاً.

وأمّا كونه ناشئاً من الخطأ والضلال فمن وجوه أيضاً:

أحدها: كون منشئه الرأي والقياس مطلقاً، كما هو مفاد الاقتصار في الاعتذار عن المنع على قوله: قد غلبه الوجع! وحسبنا كتاب الله؛ إذ لو كان له عذر غير ذلك لذكره، ولو ذكر لنُقل إلينا، لا سيّما أتباعه الذين بذلوا جهدهم في توجيه ما صدر منه، وقد تبيّن بطلان الاعتماد على مقتضى الرأي والقياس مطلقاً، وكونهما ضلالاً، لا سيّما في مقابل النصّ.

لا يقال: لعلّ أصل مبنى كلامه كان على حجّيّة ما في القرآن، وليس ذلك برأي.

لأنّا نقول: لو كان له أو لأمثاله علم بشيء من القرآن نافع في الصيانة عن الوقوع فيما كان النبيّ ﷺ خائفاً منه من الخطأ والضلال، لأمكن التوجيه المذكور، لكن ليس الأمر كذلك؛ ضرورة أنّهم لو علموا ذلك لنادوا به، ولما وقعوا بالتمسّك به فيما خاف منه النبيّ ﷺ عليهم من أنواع الضلال التي سنذكر شيوعها لديهم. هذا، مع ما سيأتي من شواهد فساد هذا الخيال.

---

(١) تقدّم تخريجه في ص ١١٧، هامش ٤.

وثانيها : كون خصوص هذا المنشأ أمراً فاسداً، مع قطع النظر عن بطلان مطلق الرأي والقياس ؛ وذلك لأنّ وجود الفارق في أقيسته واضح؛ لما هو بيّن ضرورة، وقد بيّنّا آنفاً شيئاً منه أيضاً، ويأتي في محلّه مفصّلاً من وجود صفات كمال وحالات جلال لرسول ﷺ ـ لا سيّما من نوع لوازم العصمة وغزارة العلم والحكمة، سيّما فيما يتعلّق بأحوال الأُمّة ـ ما لا يوجد في غيره ممّن لم يكن من أهل مرتبته، لا سيّما مثل هذا الرجل الذي لم يكن يعلم مثل هذا الفرق الواضح، حتّى وقع في مثل هذا القياس الفاضح، حتّى أنّه مع استظهاره في ردّ قول النبيّ ﷺ وتقوية قياسه بقوله: حسبنا كتاب الله، كان جاهلاً بكثير من واضحات آيات القرآن، فضلاً عن الغامضات، كما اعترف بذلك صريحاً في مواضع سنذكر كلّاً منها في محلّه على وفق نقل أتباعه، لا سيّما في الخاتمة والختام.

مثل ما سيأتي في نقل حكاية وفاة النبيّ ﷺ، من إنكاره موته زعماً منه أنّه لا يموت، فلمّا قرأوا[1] عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[3] الآية، رجع عن قوله وقال: كأنّي ما سمعت بهما أبداً[4]!!

وكذا مثل ما سيأتي من أنّه منع في خلافته عن غلاء المهر، وقال: كلّ ما زاد من المهر عن خمسمائة درهم أخذته ووضعته في بيت المال،

---

(١) في «م»: «قرئ».

(٢) سورة الزمر ٣٩: ٣٠.

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٤٤.

(٤) انظر: السيرة لابن هشام ٤: ٣٠٥، صحيح البخاري ٥: ٨، و٦: ١٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣، جامع الأُصول ٤: ٢٠٧٤/٨٥، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٣، تاريخ الخميس ٢: ١٦٧.

فقامت امرأة، وقالت: أتمنعنا ممّا جعل الله لنا؟ وتلت قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وءَاتَيْتُمْ إِحْدَٰهُنَّ قِنطاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتٰناً وَإِثْماً مُّبِيناً﴾[١]، فقال: كلّ الناس أفقه من عمر حتّى النسوان[٢]!! وفي رواية: حتّى المخدّرات[٣].

ومثل ما سيأتي أيضاً من أنّه منع من عمرة المتعة؛ مستدلاً بتقديم الله الحجّ في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلحَجَّ وَٱلعُمْرَةَ للهِ﴾[٤]، بعد اعترافه بأنّ النبيّ ﷺ أمر بها، فلمّا سمع ابن عبّاس بذلك قال: وقد قال سبحانه أيضاً في الميراث: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾[٥][٦]، مع أنّ الدَّيْن مقدّم على الوصيّة عند كافّة الأمّة.

وأمثال ما ذكر ممّا يدلّ على كمال نقص فقاهته، واعتماده كثيراً على استحسان عقله ولو في مقابل النصّ كثيرة موجودة في كتب القوم وإن لم يفهموا مفادها، حتّى أنّ من عجيب أمرهم أنّهم استدلّوا بمحض قوله في الحديث المذكور: حسبنا كتاب الله، على أنّه كان كاملاً في العلم بما في القرآن من غير النظر إلى مناداة ما ذكرنا صدوره منه وأمثال ذلك بخلافه، فلو أنّهم وجّهوا قوله ذلك بأنّه قال ذلك اعتماداً على وجود من يعلم

---

(١) سورة النساء ٤: ٢٠.

(٢) انظر: سنن سعيد بن منصور ١: ٥٩٨/١٦٦، تمهيد الأوائل للباقلاني: ٥٠١، السنن الكبرى للبيهقي ٧: ٢٣٣، الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٢٤، الأربعين للرازي ٢: ٣٠٣ ـ ٣٠٤، التفسير الكبير للرازي ١٠: ١٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨٢، الجامع لأحكام القرآن ٥: ٩٩.

(٣) نهج الحقّ: ٢٧٨.

(٤) سورة البقرة ٢: ١٩٦.

(٥) سورة النساء ٤: ١٢.

(٦) انظر: مسند الشافعي: ١٧٤٥/٥٩٠، السنن الكبرى ٦: ٢٦٨، الدرّ المنثور ١: ٥٠٣.

كعليّ عليه السلام مثلاً، لكان أولى وأجمل وإن لم ينفع فيما نحن فيه؛ إذ لا أقلّ من ورود الاعتراض بأنّك إذا عرفت الاحتياج إلى الغير الذي ليس علمه كعلم النبيّ صلى الله عليه وآله، لوجب عليك إطاعة النبيّ صلى الله عليه وآله في أمره بالتعلّم منه.

وثالثها: كون استناده إلى دفع ضرر الضلال بالقرآن محض ادّعاء وقول بلا عمل، كما هو ظاهر ممّا سيأتي صريحاً من وقوع أقوام في الضلال حتّى من الصحابة من غير دفع لذلك المانع بل ولا لغيره عنهم، ولا نفع لكتاب الله لهم، بل كثيراً ما استدلّ كلٌّ منهم به على مذهبه، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾[1] حتّى أنّه قد مرّ غير بعيد عن عمر أنّه قال صريحاً: إنّه يأتي ناس يجادلون بشبهات القرآن فخذوهم بالسنن[2]، الخبر.

وكأنّه للإشارة إلى هذا وأمثاله ورد ما رواه الشافعي في مسنده عن عبيدالله بن أبي رافع[3]، عن أبيه أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «لا ألفينّ أحدكم متّكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، وما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه»[4]، فتأمّل.

وأمّا كونه ـ أي المنع المذكور ـ موقعاً في الخطأ والضلال والإضلال

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٧.

(٢) سنن الدارمي ١: ٤٩.

(٣) عبيدالله بن أبي رافع، مولى رسول الله صلى الله عليه وآله، من خواصّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وكاتبه، له كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، وتسمية من شهد مع أمير المؤمنين عليه السلام الجمل وصفّين والنهروان من الصحابة، وقد اعتبره القوم ثابت الحديث عن عليّ عليه السلام. انظر: رجال البرقي: ٤، منتهى المقال ٤: ١٨٥٤/٢٨١، قاموس الرجال ٧: ٤٧٠٧/٥٦، التاريخ الكبير ٥: ١٢١٧/٣٨١، الثقات ٥: ٦٨، تاريخ بغداد ١٠: ٥٤٥٣/٣٠٤.

(٤) مسند الشافعي: ٧٢٩/٢٧٥، وأورده أيضاً أبو داوُد في سننه ٤: ٤٦٠٥/٢٠٠، والترمذي في سننه ٥: ٢٦٦٣/٣٧.

مستعقباً لشُبه في ضلال، فظاهر؛ إذ لا شكّ أوّلاً في صدق أخبار النبيّ ﷺ وأقواله جميعاً، ومعلوم أيضاً أنّ مفاد منطوق قوله ﷺ: «لن تضلّوا بعده» هو نجاتهم عن الضلال إذا كتب ذلك لهم، فمفهومه عدم النجاة إذا لم يكتب، ومع هذا قد ورد جزماً أنّه أخبر بما مرّ ويأتي من افتراق أُمّته على فِرَق أكثرها هالكة، وأنّ جمعاً من أصحابه يساقون يوم القيامة إلى النار لارتدادهم بعده، وأمثال ذلك، مع ما قد ترى أيضاً من تفرّقهم بعده إلى يومنا هذا، بما أخبر به من مذاهب [1] كثيرة مختلفة، حتّى على طرفي نقيض؛ بحيث لا يمكن الجمع بينهما أصلاً، ولا الحكم بصحّتهما معاً، بل كثير منهم يكفّر بعضهم بعضاً، ويحكم بقتله وخلوده في النار صريحاً، مثلاً:

قال قوم منهم بخلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام وكفر من كفّرهم.

وقد قال قوم أيضاً بكفرهم وكفر من لم يكفّرهم [2].

وقالت طائفة بألوهيّة عليّ عليه السلام [3]، وطائفة بإمامته [4]، وطائفة بكفره [5].

وقال جمع بالجبر، والتشبيه، والرؤية وأمثالها مكفّرين من لم يقل بذلك، وقد كفّرهم جماعة وقالوا بالعدل، واستحالة الرؤية والتشبيه ونحو ذلك، حتّى قالت فرقة بنفي الصفات عن الله بالكلّيّة [6]، وفرقة بثبوت

---

(١) من هنا بياض في «ن» إلى ص ١٣١، هامش (١).

(٢) انظر: الفِرَق بين الفرق: ٣٠ ـ ٣٤ و٣٢١.

(٣) انظر: التبصير في الدين: ١١٩ و١٢٣، المقالات والفِرَق: ٦٠، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٧٤ و١٧٥.

(٤) انظر: المقالات والفِرَق: ١٣٤/١٧٠، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤٦ و١٦٢.

(٥) انظر: المقالات والفِرَق: ١٣/٥، و٤٨/١٤، الفرق بين الفِرَق: ٧٣، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٠.

(٦) ذهبت طائفة من القدرية إلى ذلك.

جميعها له حتّى اللّحية![1].

ألا ترى إلى ما سيأتي من كثرة المرجئة والقدريّة، مع كثرة ما ينادي بكفرهم من الأخبار النبويّة؟!.

وبالجملة: كثرة وجود أهل الضلال في هذه الأُمّة ممّا لا شكّ فيه، وإنكاره سفسطة محضة.

ثمّ لا ريب أيضاً في أنّ هذا الاختلاف كلّه من متفرّعات ذلك الإباء والمنع؛ إذ لو تُرك النبيّ ﷺ وإرادته لكتب لهم ما يصونهم أبداً من الوقوع في الضلال، كما أخبرهم به في صريح المقال، ولأجل هذا قال ابن عبّاس في آخر الخبر: الرزيّة كلّ الرزيّة[2]، إلى آخره، وفي بعض الروايات أنّه بكى حتّى ابتلّت لحيته، وقال: يوم الخميس وما يوم الخميس[3]، فسئل عن ذلك فنقل الحديث.

لا يقال: إنّ كثرة اختلاف الأُمّة طول المدّة قد وصل إلى حدٍّ لا يمكن تمييز الحقّ من ذلك عن الباطل ـ بحيث يظهر للناس حال كلّ ضالّ من غيره ـ إلّا بتسويد كثار[4] من الكتب والدفاتر، فضلاً عن مثل الكتف وغيره، فكيف يمكن حينئذ أن يدّعى أنّ قصد النبيّ ﷺ كان كتابة دفع

↩ انظر: التبصير في الدين: ٦٣، والفرق بين الفِرَق: ٣٣٤، والملل والنحل للشهرستاني ١: ٤٣.

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥.

(٢) تقدّم تخريجه في ص١١٧ هامش٧.

(٣) المسند للحميدي ١: ٥٢٦/٢٤١، مسند أحمد ١: ١٩٣٦/٣٦٦، و٣٣٢٦/٥٨٥، صحيح مسلم ٣: ١٦٣٧/١٢٥٧ (٢٠، ٢١)، مسند أبي يعلى ٤: ٢٤٠٩/٢٩٨، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨١، الكامل في التاريخ ٢: ٣٢٠، شرح صحيح مسلم للنووي ١١: ٨٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٤.

(٤) في «س» و«ش» و«ن»: «كبار».

جميع ذلك حتّى يلزم منه كون مانعه سبباً في الجميع ؟ هذا مع حدوث جلّ ذلك بعد زمان الصحابة بسنين وأعوام.

لأنّا نقول: إنّما كان قصد النبيّ صلى الله عليه وآله كتابة خلاصة شيء يندفع به جميع ذلك، لا تفصيل دفع الجميع واحداً واحداً، وذلك قد يكون بكلمتين أيضاً، فإنّه لو كتب النبيّ صلى الله عليه وآله ـ مثلاً ـ ما ادّعى الإماميّة أنّه كان يريد أن يكتبه من التصريح بأسامي أوصيائه المعصومين المعيّنين من الله لتعليم جميع أُمور الدين كعليّ عليه السلام وأحد عشر من ذرّيّته العلماء الحكماء المسلّمين في كلّ كمال، كجدّهم عند كافّة المسلمين، وإيجاب الأُمّة إطاعتهم، والحثّ على عدم التخلّف عن أمرهم، وبالجملة: لو كتب تعيين أسامي أُولي الأمر الذين قرنهم الله في كتابه بنفسه وبرسوله في وجوب الطاعة؛ حيث قال: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[1]، وتشخيص أشخاص العترة الذين قرنهم الله والنبيّ بكتاب الله في وجوب التمسّك؛ حيث قال: «إنّي تارك فيكم الثقلين» ـ وفي رواية «خليفتين»[2] ـ ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي»[3]، الخبر، وتصريح ما بيّنه يوم

---

(١) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٢) كمال الدين: ٦٠/٢٣٩، العمدة لابن البطريق: ٨٢/٦٩، نهج الإيمان: ٢٠٣، مسند أحمد ٦: ٢١٠٦٨، الجامع الصغير للسيوطي ١: ٦٢٣١/٤٠٢، الدر المنثور ٢: ٢٨٥، كنز العمّال ١: ٨٧٢/١٧٢، و٩٤٧/١٨٦.

(٣) وردت هذه الرواية بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة من العامّة والخاصّة.
انظر: بصائر الدرجات ١/٤٣٢ ـ ٦، (باب في قول رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّي تارك فيكم الثقلين)، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٥/٥٧، و٢: ٤٠/٣٠، معاني الأخبار: ٤/٩٠، و٥/٩١، أمالي الطوسي: ٢٦٨/١٦١، المصنّف لابن أبي شيبة ١١: ١١٧٢٥/٤٥٢، مسند أحمد ٣: ١٠٧٢٠/٣٨٨، سنن الدارمي ٢: ٤٣٢، كتاب

الغدير من معنى الولاية في قوله: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»، حيث قال أوّلاً: «ألست أولى بكم من أنفسكم»[١] لكفى[٢] ذلك من غير شكّ؛ لأنّ الناس لو اجتمعوا على إطاعة عليّ عليه السلام كما اجتمعوا على إطاعة النبيّ صلى الله عليه وآله، لما حصل اختلاف ولا فساد، ولما احتاجوا إلى رأي ولا اجتهاد، لما سيتّضح تمام (الموضوع بتمام)[٣] الوضوح من علمه بجميع الأشياء، آخذاً من الله ورسوله. وهكذا في عصر كلّ واحد من سائر الأوصياء المذكورين، كما أنّه كذلك حالهم في عصر المهديّ عليه السلام باتّفاق المؤالف والمخالف؛ لما هو ميسّر له من الحكم المسلّم له على كافّة الناس.

فعلى هذا، مَنْ مَنَع النبيّ صلى الله عليه وآله من ذلك الكتاب ليس إلّا هو السبب لما ذكرناه من الضلال والفساد.

نعم، إذا قيل: إنّ مراده كان كتابة غير هذا، لورد ما ذكرتم؛ لما هو ظاهر مسلّم من عدم كون علوم غيرهم بهذه المثابة، ولا من هذا الطريق، فلا أقلّ من حصول الخطأ الذي هو مصداق الضلال أيضاً ـ شرعاً وعرفاً ـ في بعض الأحكام والعقائد التي لم تكن مأخوذة من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، ألا ترى إلى هذا العالم المملوء بما ذكرناه من أنواع الاختلافات

السنّة لابن أبي عاصم ٢: ١٥٤٩/٦٢٩ ـ ١٥٥٨، سنن الترمذي ٥: ٣٧٨٨/٦٦٣، زين الفتى في شرح سورة هل أتى ١: ٢٧٠/٤٣٥، المؤتلف والمختلف للدارقطني ٢: ١٠٤٦، المستدرك للحاكم النيسابوري ٣: ١٤٨، تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٢٣٢٨/٢٥٨، و٤١: ٤٧٣٥/١٩، و٤٢: ٤٩٣٣/٢١٦، و٥٤: ٦٦٢٠/٩٢، فضائل الخمسة في الصحاح الستّة ٢: ٥٢ ـ ٦٠ (باب قول النبيّ: إنّي تارك فيكم الثقلين).

(١) معاني الأخبار: ٨/٧٣، الخصال: ٨٧/٣١١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢٠/٥٥، كمال الدين ٢: ٩/٣٣٧، المناقب للخوارزمي: ١٥٠/١٣٤، و١٨٣/١٥٥.

(٢) قوله: «لكفى» جواب لقوله: «لوكتب» في ص ١٢٩.

(٣) ما بين القوسين في «ن»: بياض، وهو لم يرد في «س» و«ش».

وأقسام)[١] الضلالات، مع أنّ عند القوم كان تمام إصلاح الناس في خلافة أبي بكر، التي هي أساس ما ترى، ولو من جهة اعتياد الناس منها على اختيارهم الخليفة والإمام من عندهم، حتّى انجرّ إلى تسلّط يزيد وأمثاله الفجرة اللّئام، وقمع أعلام العلماء الكرام، فاتّخذ الناس حينئذٍ رؤساء جهّالاً، فضلّوا وأضلّوا، كما مرّ صريحاً في صحيح الحديث عن سيّد الأنام عليه وآله الصلاة والسلام.

ثمّ ممّا يؤكّد هذا الذي ذكرناه أنّه كان قصد النبيّ صلى الله عليه وآله ما سيأتي في محلّه مفصّلاً من كتاب «تاريخ بغداد» المشهور، عن ابن عبّاس أنّه قال ما خلاصته: إنّ عمر بن الخطّاب سأله يوماً في أوائل خلافته عن عليّ عليه السلام، وقال: أبقي في نفسه شيء من الخلافة يزعم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله جعلها له؟ فأجابه بقوله: فقلت له: نعم، وغير ذلك أيضاً، إنّي سمعت أبي يحكي تصديقه، قال: وإنّ عمر لمّا سمع ذلك منه قال كلاماً فيه تصديق أيضاً، حتّى أنّه قال صريحاً: أراد ـ يعني النبيّ صلى الله عليه وآله ـ في مرضه أن يصرّح بإسمه فمنعت [من ذلك][٢] اشفاقاً[٣] على الإسلام، وعلم النبيّ صلى الله عليه وآله أنّي علمت ما في نفسه فأمسك[٤]. وسيأتي أيضاً بعض المؤيّدات من الروايات.

فافهم ما ذكرناه في هذا المقام في شرح الحديث المذكور بالتمام، حتّى يظهر لك ـ مع ما ظهر ـ ركاكة تأويلات نتجت من خطوات شياطين المخالفين في هذا المقام، وسخافة تسويلات نسجت عليها تخيّلات أتباع

---

(١) من ص ١٢٧ هامش (١) إلى هنا بياض في «ن».

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) في «ن» شفقة.

(٤) حكاه عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٢: ٢٠ ـ ٢١.

هذا الرجل في تحقّق هذا الكلام، ولنذكر خلاصة نبذ منها:

قال شارح المواقف في أواخر شرحه، عن الآمدي، إنّه قال: كان المسلمون إلى عند وفاة النبيّ ﷺ على عقيدة واحدة وطريقة واحدة إلّا من كان يبطن النفاق ويظهر الوفاق، ثمّ نشأ الخلاف[١] بينهم أوّلاً في أمور اجتهادية لا توجب إيماناً ولا كفراً، وكان غرضهم منها إقامة مراسم الدين وإدامة مناهج الشرع القويم، وذلك كاختلافهم عند قول النبيّ ﷺ في مرض موته: «ائتوني بقرطاس أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعدي»، حتّى قال عمر: إنّ النبيّ ﷺ قد غلبه الوجع[٢]. وذكر مضمون الحديث المذكور، وكذا ما سيأتي من تخلّف[٣] جيش أسامة.

وهكذا الشهرستاني بعد ذكره ما نقلناه عنه من المطاعن البليغة على أهل الجدال بالرأي والقياس في كلّ زمان حتّى في عصر النبيّ ﷺ، وأنّه من أفعال المنافقين، وأنّ أصله من شبهات قياس إبليس وخطوات الشيطان[٤] قال:

وأمّا الاختلافات الواقعة في حال مرض النبيّ ﷺ وبعد وفاته بين الصحابة، فهي اختلافات اجتهادية، كما قيل: إنّ غرضهم كان فيها إقامة مراسم الشرع وإدامة مناهج الدين، ثمّ نقل ما ذكرناه عنه من أنّ أوّل تنازع وقع في مرضه ما رواه البخاري[٥]، وذكر الحديث[٦].

---

(١) في «ش» زيادة: فيما.

(٢) شرح المواقف ٨: ٣٧٦.

(٣) في «م» زيادة: عن.

(٤) في «ش»: الشياطين.

(٥) تقدم تخريجه في ص ١١٦، هامش (٦).

(٦) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٢.

وقد قال أيضاً غيرهما مثل قولهما[١].

وقد تبيّن ممّا ذكرنا سخافته، بل كونه محض التحكّم في الدعوى والتكلّم بالهوى، كيف لا؟! وقد تبيّن كالشمس عدم فرق بين ما في هذه الحكاية وبين غيرها من سائر الخصومات التي قد مرّ ذكرها، مع أنّ هؤلاء ـ بل وغيرهم أيضاً ـ يسلّمون ضلالة تلك الخصومات، وكذا الانطباق على ما جعلوه أصلاً في الضلالات من أقيسة إبليس وتلامذته، وشبهاتهم في مقابل أوامر الله ورسوله صلى الله عليه وآله، كما تبيّن ممّا مرّ مراراً وكراراً، حتّى أنّ كثيراً من تلك الخصومات المذكورات كانت من بعض أصحاب الأنبياء، بل من بعض صحابة نبيّنا صلى الله عليه وآله أيضاً، كحكاية يوم الحديبية مثلاً.

فهل هذا الاستثناء هاهنا إلّا محض الدعوى على وفق مقتضى الهوى؟ بل مع المنادي بنقيض المدّعى؛ إذ قد تبيّن أوّلاً: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أظهر لهم أنّ مراده دفع الضلال عنهم بالكتابة، والمانع لم يرض بذلك، مع ظهور ما تبيّن أيضاً من كون النبيّ صلى الله عليه وآله أعلم بجميع الأحوال وأشفق وأحرص على أمّته من سائر الرجال، وأنّه معصوم عن الخطأ في أقواله في جميع الأحوال، بل لا ينطق إلّا بوحي من الله المتعال، ويجب اتّباعه بلا سؤال ولا جدال.

وتبيّن ثانياً: أنّ الناس واقعون صريحاً (حتّى إلى الآن في أنواع)[٢] من الضلالات التي كان النبيّ صلى الله عليه وآله يخاف عليهم من أدناها بمنع ذلك المانع. هذا، مع سائر ما ذكرناه من مفاسد هذا المنع، فعلى هذا كيف يخفى على

---

(١) انظر: الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣١ ـ ٤٣٤، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٥.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م»: «في النزاع».

ذي عقل نبيه كون مثل هذا التوجيه عين التحكّم ومحض التمويه!

نعم، إن كان مرادهم أنّ صدور هذه الأشياء من بعض أعيان الصحابة لم يكن لنفاق منهم ولا تعمّد في الإضلال، بل كان سببه أنّهم ـ بحسب اعتقادهم متانة آرائهم الكاسدة، وجهلهم بأنّ النبيّ ﷺ لا يتكلّم أبداً إلّا بما فيه تمام المصلحة مأخوذاً من الله على وفق حكمته الكاملة، وأنّ قوله هو الصواب دون خلافه ـ زعموا أنّ ما وافق رأيهم إنّما هو[1] صلاح المسلمين والخير في الدين، فارتكبوا المخالفة، وإن كان ذلك غلطاً واقعاً، لا سيّما إذا كان صدوره من عمر أوّلاً، حيث لم يكن هذا منه أوّل قارورة كسرت، بل كان من ديدن هذا الرجل ـ كما ظهر في مواضع كثيرة، التي منها ما مرّ آنفاً ـ أنّه كان يشاجر ويكابر بمحض استحسان عقله شيئاً وميل هواه إلى أمر حتّى مع النبيّ ﷺ، بل في أوامر الله الشرعيّة الصريحة جهلاً أو تجاهلاً؛ لما كان فيه من الغلظة والجلافة والكبر والعناد.

فحينئذٍ يصير ما ذكروه من دعواهم المذكورة توجيهاً لدفع من استدلّ بصدور هذه الأشياء منهم على نفاقهم، وهو شيء آخَر الله أعلم به، وسيأتي الكلام فيه في موضعه.

ولكن لا يندفع به ما نحن فيه من الدلالة على وقوع هؤلاء أيضاً في مثل ما وقع فيه الشيطان وتلامذته الكفرة والمنافقون من الضلال والإضلال، لأجل التمسّك بالرأي والقياس حتّى في مقابل النصّ، فإذا سلّموا ذلك كفانا في هذا المقام، سواء كان سبب ذلك نفاقهم أو جهالتهم.

هذا، مع صدور الاعتراف من بعض هؤلاء الموجّهين بكون الاعتراض على كلام النبيّ ﷺ علامة النفاق ـ كما مرّ ويأتي ـ ومع دلالة ما

---

(١) في «ن» و«س» زيادة: «ما فيه».

مرّ في هذا الفصل وفصل الاختلاف وما سبق عليه من الآيات على أنّ أكثر الاختلافات كانت مع العلم بالحقّ بحسب البغي والعناد، ومن الروايات على اقتفاء هذه الأمّة سنن من كان قبلهم، سوى ما مرّ ويأتي من سائر قرائن شيوع النفاق في الصحابة، وعدم الاعتماد على كثير منهم.

على أنّ الحقّ أنّ مثل هذه الجهالة، لا سيّما في مثل هذه الحكاية بالنسبة إلى أعيان الصحابة في غاية القبح والفضيحة، بل أخت النفاق وبمنزلة الكفر، وأصل منشئها الكبر والعناد، كما هو ظاهر على المتأمّل الصادق في تمييز الفساد عن السداد، لا سيّما مع ملاحظة ما ذكرناه من حديث تاريخ بغداد، خصوصاً قوله: وعلم النبيّ صلى الله عليه وآله أنّي علمت ما في نفسه فأمسك[1]، الدالّ على إخفاء النبيّ صلى الله عليه وآله عن عمر اهتمامه في تعيين عليّ عليه السلام؛ بحيث لمّا علم اطّلاعه على ذلك كفّ عنه، كما كان كذلك دأبه في المداراة معهم ـ كما سيأتي ـ ضرورة صراحة ملاحظة الجميع في كمال انحراف لعمر[2] عن خلافة عليّ عليه السلام، وسعيه في دفعها عنه إلى حدّ منعه النبيّ صلى الله عليه وآله عن التصريح به، وارتكابه التمحّلات الباطلة لدفع ذلك، كما ينادي به قوله: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله غلبه الوجع أو يهجر! وحسبنا كتاب الله! وغير ذلك، بل إلى حدّ ادّعائه أنّه كان أشفق على الإسلام من النبيّ صلى الله عليه وآله، وأنّ في خلافة عليّ عليه السلام ـ التي كان فيها رضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله، بل أمرهما ـ لم يكن صلاح الإسلام، مع أنّه كما ترى؛ ضرورة أن لا أحد أشفق على الإسلام ولا أعرف بما يصلح له من النبيّ صلى الله عليه وآله، كما مرّ بيانه.

هذا، مع ما أشرنا إليه آنفاً، وسيأتي مفصّلاً من وضوح وجود

---

(١) تقدّم في ص١٣١.

(٢) كذا وردت في نسختنا، والأولى: «عمر».

المفاسد التي ترتّبت على ما أراده عمر، فافهم حتّى تعلم أنّ هذه الأشياء التي اعترف بها هؤلاء القوم في رواياتهم وغيرها، ممّا يوجب اتّهام عمر في فعله يوم السقيفة أيضاً، كما ورد في أحاديث الشيعة صريحاً[١]، وتعلم مع هذا أنّهم عند العصبيّة بحيث إنّهم يتكلّمون في موضع بشيء، وفي آخَر بنقيضه صريحاً من غير إدراك منافاتهما أصلاً.

أما سمعت قُبيل هذا ما نقلناه عن الشهرستاني في تحقيقه شبهات أهل الدنيا إلى هذه الأُمّة من كلامه المشتمل على كون منشأ شبهات هذه الأُمّة[٢] من المنافقين في زمن النبيّ صلى الله عليه وآله ؟ حتّى أنّه صرّح في بيان علّة ذلك بقوله: إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا في المجادلة فيما لا يجوز الجدال فيه عملاً باستحسان العقل، وحكماً بالهوى في مقابل النصّ، إلى أن صرّح بقوله هذا: إنّ المنافقين كانوا يخادعون ويظهرون الإسلام، وإنّما كان يظهر نفاقهم في كلّ وقت بالاعتراض على حركات النبيّ صلى الله عليه وآله وسكناته وكلماته[٣]، ومع هذا في هذا المقام ذهل عن تحقّق وجوه الانطباق، ووجود قرائن دخوله تحت المصداق، فقال تحكّماً: إنّ هذا ليس من ذلك، مع ما فيه ممّا ذكرنا وبيّنّا، فتدبّر.

ثمّ إنّ من تلك التأويلات الركيكة ما قاله بعض علماء القوم من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما أراد أن يكتب خلافة أبي بكر![٤] فإنّ سخافته واضحة ممّا مرّ وغيره من جهات عديدة، ولا أقلّ من كون عامّة أهل الاختلاف

---

(١) انظر: كتاب سليم بن قيس ٢: ٢٧/٧٩٤، الإرشاد ١: ١٨٤، الأمالي للمفيد: ٣/٣٦، إعلام الورى ١: ٢٦٥، المناقب لابن شهر آشوب ١: ٢٩٢.

(٢) في «ش» زيادة: «أيضاً».

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١ ـ ٢٢.

(٤) دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ١٨٢، و١٨٤، شرح صحيح مسلم للنووي ١١: ٩٠.

والضلالات من القائلين بخلافة أبي بكر، كما ظهر ويظهر، على أنّه[١] لا يندفع به كون عمر سبب الضلالة بالمنع من ذلك؛ ضرورة كون ذلك حينئذٍ سبباً لضلالة منكري خلافة أبي بكر وأمثاله.

ومنها: ما نقله القاضي عياض من توجيه بعض منهم المنع من كتابة الكتاب بأنّه: ربّما كان أمر النبيّ ﷺ بذلك على سبيل الندب، ولمّا أن رأى اختلافهم وصواب رأي عمر كفّ عنه[٢].

وسخافته أوضح من أن يحتاج إلى البيان؛ إذ قد بيّنّا آنفاً أنّ مثل هذا الأمر ليس ممّا يتطرّق إليه جواز المخالفة، وأنّ ممّا ينادي به قوله ﷺ: «لن تضلّوا»[٣].

ثمّ لا يخفى أنّ اللازم من قول هذا القائل: ولمّا رأى الاختلاف وصواب رأي عمر كفّ عنه، كون وقوع الناس في الضلال صواباً؛ إذ قد تبيّن أنّ هذا هو مآل مقتضى رأي عمر، مع أنّ عمر نفسه أشعر في رواية البغدادي[٤] بأنّ إمساك النبيّ ﷺ عمّا أراد أوّلاً إنّما كان لحسن مداراته معهم، وخوفه من إجهارهم بمخالفته، لا تصويب رأيهم، كما ينادي به أيضاً قوله ﷺ: «قوموا عنّي»[٥] فافهم.

ومنها: ما ذكره القاضي أيضاً، وكذا العسقلاني[٦] شارح البخاري، عن

---

(١) في «م» زيادة: «ممّا».

(٢) الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٥.

(٣) انظر: ص ١١٦.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٣١، هامش (٤).

(٥) تقدّم تخريجه في ص ١١٦، هامش (٦).

(٦) هو شهاب الدين أحمد بن عليّ بن محمّد الهيثمي الكناني العسقلاني المصري، ﷺ

النووي[١]، من التوجيه: بأنّ عمر خشي أن يكتب النبيّ ﷺ أموراً يعجزون عنها فيخالفوه صريحاً فاستحقّوا[٢] العقوبة بترك المنصوص[٣]، ورأى أنّ الأرفق بالأُمّة في تلك الأمور سعة الاجتهاد، وعدم سدّ بابه على العلماء.

ولا يخفى أنّ هذا الكلام مع ما فيه من المفاسد الجليّة عين ادّعاء مزيد علم عمر وفهمه على علم النبيّ ﷺ وفهمه، حيث أدرك ما لم يدركه! وصريح الاعتراف بصحّة ما تبيّن كون فساده واضحاً مسلّماً عند الكلّ، وأنّه من شبهات إبليس وأتباعه في كلّ زمان من الحكم بالهوى في مقابل النصّ، بل مخالفة الله ورسوله صريحاً بمحض خيال عقلي، بل خرص احتمالي، وقد قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ

يكنّى أبا الفضل، المعروف بـ «الحافظ ابن حجر» ـ غير ابن حجر، المعادي لآل الرسول ﷺ ـ كان من كبار المجتهدين على المذهب الشافعي وأعظم متأخّري فقهائهم، له تصانيف عديدة، منها: فتح الباري في شرح البخاري، نزهة الألباب، تقريب التهذيب، الإصابة، تهذيب التهذيب وغيرها، ولد سنة ٧٧٣هـ ومات سنة ٨٥٢هـ.

انظر: روضات الجنّات ١: ١٢٢/٣٤٥، طبقات الحفّاظ: ١١٩٠/٥٥٢، هدية العارفين ٥: ١٢٨، معجم المؤلّفين ٢: ٢٠.

(١) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن الحزام الشافعي الدمشقي، يكنّى أبا زكريّا، النووي الشافعي نسبةً إلى «نوى» قرية بالشام، وهو حافظ محدّث لغويٌّ مشارك في بعض العلوم، له كتب كثيرة، منها: تهذيب الأسماء واللغات، روضة الطالبين، شرح صحيح مسلم، الأربعون النووية في الحديث، ولد في مدينة «نوى» سنة ٦٣١هـ، ومات فيها سنة ٦٧٧هـ.

انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٨: ١٢٨٨/٣٩٥، طبقات الشافعية للأسنوي ٢: ١١٦٢/٢٦٦، البداية والنهاية ١٣: ٢٧٨، شذرات الذهب ٥: ٣٥٤، معجم المؤلّفين ١٣: ٢٠٢.

(٢) كذا في النسخ، والظاهر أنّ الأنسب: «فيستحقوا».

(٣) انظر: الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٥، فتح الباري ٨: ١٠٩، شرح صحيح مسلم للنووي ١١: ٩٠.

﴿أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[١].

نعم، سكوت النبيّ ﷺ عمّا أراد لمّا رأى القال والقيل منهم يمكن أن يكون خوفاً من إجهارهم بمخالفته ـ كما ذكرناه آنفاً ـ واستحقاقهم نزول العذاب عليهم ـ كما سيأتي تحقيقه في الباب الخامس ـ مع إتمامه الحجّة عليهم، وتبليغه الحقّ بما أخبرهم أوّلاً وأراد لهم دفعه بما لم يرضوا به، بل مع حصول ما مرّ في التبيان سابقاً من إرادة الله امتحان العباد أيضاً.

وأمّا عمر الذي لا مدخل له في تأسيس الشرع، ولا شراكة له مع الرسول ﷺ ولا العلم بما يكون، بل كان هو أصل وقوع فتنة هذا الجدال، وأوّل من أبدى صفحته بالمخالفة لهذا المقال، كيف يجوز (فيه هذا التوجيه)[٢]، لا سيّما بعد بروز ما ذكرنا من سرّ منعه ومفاسد رأيه[٣]؟ فافهم.

ومنها: ما ذكره القاضي من التوجيه أيضاً: بأنّ منع عمر كان إشفاقاً على النبيّ ﷺ من تكليفه في تلك الحال إملاء الكتاب، وأن يدخل عليه مشقّة من ذلك[٤].

وسخافته أظهر من غيره؛ إذ لا أقلّ من كمال ظهور أنّ تحمّل مثل هذه المشقّة كان أسهل وأحسن وأولى وأحرى لا سيّما عند النبيّ الرؤوف الشفيق الحريص على خير أُمّته من ترك الناس حتّى يقعوا في الضلال.

ومنها: ما ذكره هو أيضاً بقوله: وقد قيل: إنّ عمر خشي تطرّق[٥] المنافقين ومَن في قلبه مرض لمّا كتب ذلك الكتاب في الخلوة، وأن

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م»: «فيه التوجيه»، وفي «ن»: «له هذا التوجيه».

(٣) في «م»: «فهمه» بدل «رأيه».

(٤) الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٥.

(٥) في هامش النسخ المعتمدة: «تصرّف» بدل «تطرّق».

يتقوّلوا في ذلك الأقاويل، كادّعاء الرافضة الوصيّة وغير ذلك[١].

وهو أيضاً كغيره؛ إذ لا أقلّ من إمكان علاج هذا بأن يأمر بقراءته على الناس ولو على المنبر، ونحو ذلك.

وأمّا ما نسبه إلى الرافضة، فقد تبيّن ـ ويظهر أيضاً في محلّه ـ أنّه ليس بتقوّلٍ، كما يقوّل هؤلاء القوم بأنّه أراد أن يكتب خلافة أبي بكر، كما ذكرناه مع بيان سخافته، بل هو ممّا دلّ الدليل عليه، وأخبر به كلّ أهل البيت وغيرهم حتّى عمر، كما مرّ آنفاً.

هذا، مع أنّه قد ذكر النووي في شرح صحيح مسلم، وكذا القاضي عياض: أنّ طائفة من العلماء ذكروا في توجيه منع عمر: أنّه لم يكن ردّاً على النبيّ؛ لأنّ النبيّ ﷺ لم يبدأ هو بالأمر بذلك، بل بعض أصحاب النبيّ ﷺ طلب منه كتابة الكتاب، فأجابه بما قال، فمنعه عمر من الإجابة؛ لبعض هذه الوجوه التي مرّت، فقبل كلامه[٢]، ويظهر من كلام بعض منهم أنّ الطالب له كان العبّاس.

ولا يخفى أنّه أيضاً وإن كان توجيهاً ظاهر السخافة؛ لما مرّ في قباحة الردّ مطلقاً، وسخافة كلّ الوجوه المذكورة إلّا أنّه يؤيّد إرادة الوصيّة؛ إذ في أخبار القوم أيضاً ما يدلّ على أنّ العبّاس كان يسعى أن يصدر من النبيّ ﷺ تصريح بالأمر، وكان يقول ما يدلّ على سوء ظنّه بالناس حتّى كان يقول لعليّ عليه السلام: أنت بعد ثلاث عبد العصا[٣].

---

(١) الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٦.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١١: ٩٣، الشفا للقاضي عياض ٢: ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٣) المصنّف لعبد الرزّاق ٥: ٩٧٥٤/٤٣٥، الطبقات الكبرى ٢: ٢٤٥، الأدب المفرد: ١١٣٣/٣٧٣، صحيح البخاري ٦: ١٥، تاريخ الطبري ٣: ١٩٣، السقيفة

وبالجملة: هذه الوجوه التي ذكروها ـ بل غيرها أيضاً ـ لا تدفع عمّا نحن فيه من إباء عمر شيئاً ممّا أوردنا عليه من البشاعة من حيث الرأي والقياس وترتّب الفساد منه والضرر على الناس، لا سيّما إذا لوحظ كون ذلك الإباء في قبال تصريح النبيّ ﷺ بأنّه يريد بما أمرهم أن يجمعهم على أمر لا يتطرّق به الضلال إليهم أبداً، كما هو ظاهر على من له أدنى فهم وبصيرة.

بل بعد هذه الملاحظة مع التدبّر في خلاصة ما ذكرناه، حتّى من لسان القوم أيضاً في أصل منشأ القياس وشُبهه يتّضح كمال الوضوح أنّ هذا الإباء ما ترك في المطابقة والمشابهة شيئاً ممّا مرّ في أقيسة السابقين، لا سيّما قياس إبليس وشُبهه، حتّى أنّه كما أنّ إباء ذلك عن السجود صار سبباً لوقوع بني آدم في الخطأ والضلال، صار إباء هذا أيضاً سبباً لوقوع هذه الأمّة في الخطأ والضلال.

هذا، مع أنّه كانت هاهنا زيادة تأكيد وبيان في الأمر لم تكن هناك، أعني التصريح بعلّة التكليف، ونفع قبول الأمر، وضرر الخلاف، كما هو مفاد قوله: «لن تضلّوا»، فتأمّل في جميع ما ذكرناه هاهنا حقّ التأمّل، حتّى تظهر لك دلالة هذا الحديث على فضائح عظيمة تعدّى المخالفون عنها بالتغافل.

ثمّ إنّ الشهرستاني، وكذا الآمدي وغيرهما قالوا: ومن جملة اختلاف الصحابة ونزاعهم ما كان في مرض النبيّ ﷺ أيضاً، فنقلوا حكاية التخلّف عن جيش أُسامة[1]، وهي حكاية مشهورة مسلّمة، نقلها المخالف والمؤالف، وستأتي في محلّها، وخلاصتها:

وفدك للجوهري: ٤٥، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ٢٢٤ ـ ٢٢٥، السنن الكبرى ٨: ١٤٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥١، و١٣: ٣١.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣، شرح المواقف ٨: ٣٧٦، الطرائف ٢: ١٥٨.

إنّ النبيّ ﷺ في مرض موته أمر أُسامة بن زيد على جيش فيه جُلّ المهاجرين والأنصار، منهم أبو بكر على ما رواه الأكثر كالبلاذري، والواقدي[١]، والجوهري[٢]، والزهري[٣]، وهلال بن عامر[٤]، ومحمّد بن أُسامة[٥]،

---

(١) هو محمّد بن عمر بن واقد الأسلمي، يكنّى أبا عبدالله، ولي القضاء ببغداد حتّى مات فيها، وله كتب منها: المغازي، أخبار مكّة، تاريخ الفقهاء، ولد سنة ١٣٠ هـ، ومات سنة ٢٠٧هـ.

انظر: المعارف: ٥١٨، الفهرست لابن النديم: ١١١، تاريخ بغداد ٣: ٩٣٩/٣، وفيات الأعيان ٤: ٦٤٤/٣٤٨، سير أعلام النبلاء ٩: ١٧٢/٤٥٤.

(٢) هو أحمد بن عبد العزيز الجوهري الكوفي، عالم محدّث كثير الأدب، له كتب، كالسقيفة وفدك، وقد أُرّخ وفاته بسنة ٣٢٣.

انظر: رجال الشيخ: ١٧٠٠/١٥٥، نقد الرجال ١: ٢٤٧/١٢٩، تنقيح المقال ١: ٣٨٢/٦٤، قاموس الرجال ١: ٤٠٢/٤٨٩، معجم رجال الحديث ٢: ٦٢٣/١٤٢.

(٣) هو محمّد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري المدني، يكنّى أبا بكر، روى عنه جماعة منهم: مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، ولد سنة ٥٢هـ، ومات سنة ١٢٤هـ.

انظر: رجال الشيخ: ٤٢٩٢/٢٩٤، نقد الرجال ٤: ٧٢١/٣٢٤، منتهى المقال ٦: ٢٨٧٤/٢٠٢، قاموس الرجال ٩: ٧٢٧٦/٥٨٢، المعارف: ٤٧٢، الثقات ٥: ٣٤٩، تهذيب الأسماء واللغات ١: ٢٤/٩٠، وفيات الأعيان ٤: ٥٦٣/١٧٧.

(٤) هلال بن عامر بن عمرو المزني الكوفي: روى عن رافع بن عمرو المزني، وأبيه عامر، وروى عنه مروان بن معاوية، وأبو معاوية الضرير، ويحيى بن سعيد الأُموي، وسيف بن عمر التميمي.

انظر: التاريخ الكبير ٨: ٢٧٢٦/٢٠٦، الثقات ٧: ٥٧١، أُسد الغابة ٤: ٥٣٩٠/٦٣٥، تهذيب الكمال ٣٠: ٦٦٢٣/٣٤٠، تقريب التهذيب ٢: ١٣٦/٣٢٤.

(٥) محمّد بن أُسامة بن زيد بن حارثة الكلبي المدني مولى رسول الله ﷺ، روى عن أبيه، وروى عنه الأعرج، وسعيد بن عبيد السبّاق، وعبدالله بن دينار، وعبدالله بن محمّد بن عقيل، مات في زمن الوليد بن عبد الملك الأُموي.

انظر: التاريخ الكبير ١: ١٢/١٩، المعارف: ١٤٥، الثقات ٥: ٣٥٣، تهذيب الكمال ٢٤: ٥٠٥٢/٣٩٣، تقريب التهذيب ٢: ٣٤/١٤٣.

ومحمّد بن إسحاق[١]، وعروة بن الزبير وغيرهم، وهو الذي في روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وإن أنكر كونه منهم بعض أهل الخلاف غصباً عليه، ومنهم: عمر، وأبو عبيدة بن الجرّاح[٢]، وعبد الرحمن بن عوف[٣]، وطلحة، والزبير، وغيرهم من المهاجرين، وأسيد بن حضير[٤]، وبشير بن سعد[٥]، وجماعة من أمثالهما من أكابر الأنصار، وأمره أن يغير على مؤتة،

---

(١) محمّد بن إسحاق بن يسار بن خيار المطلبي المدني، يكنّى أبا بكر، رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيّب، وروى عن أبيه وغيره، وروى عنه: يحيى بن سعيد، وشعبة الثوري، والحمّادان وغيرهم.

له كتب منها: كتاب الخلفاء، كتاب السير والمغازي، ولد سنة ٨٠هـ، واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ١٥١هـ.

انظر: رجال الطوسي: ٣٩٩٨/٢٧٧، تنقيح المقال: ٢: ١٠٣٨٠/٧٩ من أبواب الميم، الطبقات لابن سعد ٧: ٣٢١، طبقات خليفة: ٢٤٣٢/٤٧١، المعارف: ٤٩١، الفهرست لابن النديم: ١٠٥، وفيات الأعيان ٤: ٦١٢/٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٧: ١٥/٣٣.

(٢) هو عامر بن عبدالله، أو عبدالله بن عامر الجرّاح، يكنّى أبا عبيدة، عامّي، أحد ركني خلافة أبي بكر، والآخَر عمر، مات سنة ١٨هـ.

انظر: قاموس الرجال ٥: ٣٨٠٠/٦٠٣، طبقات خليفة: ١٥٩/٦٥، المعارف: ٢٤٧، تقريب التهذيب ١: ٥٢/٣٨٨.

(٣) عبدالرحمن بن عوف بن الحارث الزهري القرشي، يكنّى أبا محمّد، أحد الستّة الذين أوصى عمر لهم بالخلافة، وكان مولياً لعثمان بن عفان، كان له مال كثير من ذهب وغيره، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، ومات سنة ٣٢هـ.

انظر: رجال الشيخ: ٢٨٣/٤٢، قاموس الرجال ٦: ٤٠٥٧/١٣٢، المعارف: ٢٣٥، تهذيب الأسماء واللغات ١: ٣٥٧/٣٠٠.

(٤) أُسيد بن حضير بن سمّاك بن عتيك بن رافع، يكنّى أبا يحيى، وأبا عتيق، وأبا عتيك، وكان مولياً لعمر بن الخطّاب، مات سنة ٢٠هـ.

انظر: طبقات خليفة: ٥٠٨/١٤٠، الإمامة والسياسة: ٣٠، المسترشد للطبري: ١٢٦/٣٧٨، السقيفة وفدك للجوهري: ٤٤، الاستيعاب ١: ٥٤/٩٢.

(٥) بشير بن سعد بن خلاس بن زيد الأنصاري، يكنّى أبا النعمان، أوّل من بايع أبا بكر

حيث قُتل أبوه زيد، فخرج أُسامة ومعه بعض منهم، وتخلّف جمع معتذراً بعضهم بالاشتغال في التجهيز، وبعضهم بالتشويش من جهة النبيّ ﷺ ونحو ذلك، حتّى أنّ جمعاً منهم كرهوا تأميره، لا سيّما من جهة حداثة سنّه، فتكلّم النبيّ ﷺ في ذلك عليهم وأوصى به إليهم وأمرهم بالتجهيز والسير معه، وكان يقول مراراً: «أَنفِذُوا جيشَ أُسامة، لعن الله من تخلّف عنه[1]»[2] فبقي أُسامة خارج المدينة ليلحق به البقيّة وقد كان فيهم من يقول: يجب إطاعة قول النبيّ ﷺ وإجابة أمره، ومن يقول: اصبروا حتّى نشوف[3] كيف يكون، فجاءه الخبر من أُمّه بأنّ النبيّ ﷺ قد حضر موته، فرجعوا من فورهم إلى المدينة، فوافوا ساعة وفاته ﷺ، فركض من ركض إلى السقيفة، فاشتغلوا بأمر الخلافة وبايعوا أبا بكر، ثمّ لم يسر معه فيما بَعْدُ أصلاً بعض منهم أبو بكر وعمر[4].

ولا يخفى أنّ هذه القضية من قبيل ما مرّ في مخالفة الأمر المحتوم المؤكّد باللعن، كما هو مسلّم ثابت، بمحض الحكم بالرأي ومقتضى الهوى

من الأنصار؛ حسداً منه لابن عمّه سعد بن عبادة، مات سنة ١٢هـ.
انظر: طبقات خليفة: ١٤٩٩/٣٢٤، الاستيعاب ١: ١٩٣/١٧٢، تهذيب الأسماء واللغات ١: ٨٣/١٣٤، تقريب التهذيب ١: ٨٧/١٠٣.

(١) في «م»: «عن جيش أُسامة».

(٢) المغازي للواقدي ٣: ١١١٩، السقيفة وفدك للجوهري: ٧٥، ورواه الشهرستاني في الملل والنحل ١: ٢٣، والشريف الجرجاني في شرح المواقف ٨: ٣٧٦.

(٣) كذا وردت في نسختنا، وهي من اللغة العامية العراقية بمعنى نرى.

(٤) انظر: أنساب الأشراف ٢: ١١٥، المغازي للواقدي ٣: ١١٧، الاستغاثة: ٢٥ - ٢٧، الخصال: ٢٢٦/١٧١ - ٢٢٧، المناقب لابن شهر آشوب ١: ٢٢٦، الصراط المستقيم ٢: ٢٩٦ - ٢٩٨، دلائل النبوّة للبيهقي ٧: ٢٠٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٥٩ - ١٦٠، و١٧: ١٨٢ - ١٨٣.

واستحسان عقلهم وقياسهم ؛ إذ غاية ما أظهروا من العذر فيه التشويش من جهة مفارقة النبيّ ﷺ على تلك الحالة ، وذلك محض استحسان عقلي في مقابل صريح الأمر ، كما استحسن الشيطان عدم سجوده لآدم عليه السلام بأنّه لا يسجد لغير الله ، كما ذكره في الشبهة الرابعة من شُبهه السبع التي أوردناها سابقاً[١] ، وكذا ما ظهر في بدو الأمر من كراهة تأميره هو بعينه من قبيل أقيسة إبليس وتلامذته في الاستكبار عن الأمر .

وأمّا ما برز أخيراً من حكاية الخلافة والسعي فيها فهو من علائم مدخلية الهوى أيضاً ، (كما سيظهر)[٢] حتّى أنّه لو وجد أو فرض هناك سبب آخَر لكان[٣] كذلك أيضاً ؛ إذ لا أقلّ من كون مخالفة أمر الرحمن من خطوات الشيطان ، كما مرّ بيانه مبسوطاً .

لكن مع هذا صرّح الشهرستاني وكذا غيره ـ ممّن نقل هذه الحكاية والسابقة ـ بما نقلناه عنهم من كون غرض هؤلاء إقامة مراسم الدين وصلاح المسلين[٤] .

ولا يخفى أنّ هذا أيضاً ـ كما مرّ بيانه سابقاً ـ محض قول بلا هدى ، ودعوى على مقتضى الهوى ، بل إنّ الحقّ أنّ هذه[٥] القضيّة ينبغي أن تعدّ من باب صريح مخالفة أمر الله ورسوله ﷺ المؤكّد باللعن بمحض الرأي الناشئ من اقتضاء الهوى ، لا سيّما الذي ترك الأمر رأساً فلم يخرج مع الجيش أخيراً ؛ إذ لا كلام ـ كما لا مِرية أيضاً ـ في عدم سقوط أوامر

---

(١) في ص ٩٣ .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن» ، وفي «م» زيادة : «أيضاً» .

(٣) في «م» زيادة : «ذلك» .

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٣ ، شرح المواقف ٨ : ٣٧٦ .

(٥) في «م» و«ش» : «أصل» بل «هذه» .

النبيّ ﷺ بموته من وجوه:

منها: كونها أمر الله بصريح الآيات والروايات، لا سيّما في الأمر بالجهاد الذي من أعظم الطاعات، خصوصاً في حقّ من كان من المأمورين بعينه كعمر بالاتّفاق وكذا أبي بكر على تصريح الأكثر؛ إذ معلوم أنّ مثلهما من الأعيان لم يكن يتحرّك أمثال هذه الحركة إلّا عند التعيين، مع أنّ في رواية الحكاية تصريحاً بأنّهما مع جماعة من الأعيان كانوا معيّنين بالخروج مع الجيش، حتّى أنّ هذا الأمر كان بحيث سألوه الرخصة عنه ولو محض تأخير أيّام، فلم يرض أبداً، بل أكّد عليهم بتعجيل التجهيز ولعن المتخلّف عنه[1].

ومن موضحات القرائن، بل الدليل القاطع على كون مبنى هذه المخالفة على الهوى لا غير ـ سوى ما مرّ ـ أنّ أوّلاً:

معلوم أنّ معظم أعيان الجيش ـ كما مرّت أساميهم ـ كانوا أهل أساس حكاية السقيفة، وعلى أيديهم استقامت خلافة أبي بكر.

ثمّ معلوم أيضاً أنّ رسول الله ﷺ كان عالماً ـ كما أخبر مراراً ـ بارتحاله عن الدنيا في تلك الأوقات ولو على سبيل الاحتمال، وكان المرض أيضاً كالرسول لذلك، ومع هذا كان عالماً أيضاً باحتياج الناس إلى تعيين الخليفة، وأنّ لهؤلاء القوم مدخلاً في ذلك ولو في تحقّقه على نحو[2] خاصّ، وأنّهم إذا رحلوا عن المدينة ربّما لم يحضروا وفاته ولم يحصل ذلك كما كان الظاهر، فلو كان يعلم أنّ إصلاح الأمّة وقوام الدين إنّما هو فيما جرى على أيديهم من أمر الخلافة وعلائقها، أو غير ذلك ممّا أمكن

---

(١) راجع ص ١٤٤.

(٢) في «م»: «معنى».

فرض كونه سبب المخالفة، لما أمر بشيء ممّا ذكر، لا سيّما اللعن على المتخلّف؛ لما هو معلوم من إشفاقه على أُمّته وسعيه في جمعهم على الحقّ وما فيه صلاحهم والأصلح بحالهم، واستخلاصهم عن موجبات الضلالة ومرجوحات الجهالة، بل كلّ ذلك كان واجباً عليه، فلمّا لم يفعل ذلك، بل جدّ ـ كما ظهر ـ في خلاف ذلك، مع ما ذكر من علمه وإشفاقه ولطفه وسعيه وتمام تبليغه، وأنّه ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[1] ثبت بالضرورة عدم انحصار الصلاح عنده في ذلك.

فحينئذٍ وجب القول إمّا بعلمه بعدم كون ذلك صلاحاً للدين والأُمّة، كما هو الظاهر من جِدّه في خلاف ذلك، كالأمر الأكيد بخروجهم وعدم حضورهم، ومن المفاسد التي ترتّبت على تلك المخالفة ولا أقلّ ممّا نحن فيه من الضلالة الحاصلة من الاختلافات المتناقضة، كما مرّ غير مرّة، أو بعلمه بعدم كون ذلك أصلح ولو بالنسبة إلى ذهابهم.

وعلى التقديرين لا يستقيم التوجيه بكون مراد الصحابة في ذلك الاختلاف، ـ بل المخالفة ـ مراعاة صلاح المسلمين وإقامة مراسم الدين بنحو ما لهج به الشهرستاني وأمثاله، كما مرّ[2]؛ ضرورة أنّ الصحابة لم يكونوا أعرف من النبيّ صلى الله عليه وآله بالحال، ولا كانوا جاهلين بكون النبيّ أعلم بالحال والمآل، وأنّه لم يقل إلّا ما هو الأصلح للعباد وأوفق لمرضاة الله وأقرب إلى السداد ومع هذا خالفوا، ولا معنى لمتابعة الهوى إلّا مثل هذا، لا سيّما بعد ملاحظة ما صدر منهم بعد تلك المخالفة من إغفالهم عن

---

(١) سورة النجم ٥٣: ٣ ـ ٤.

(٢) تقدّم في ص ١٣٢.

تجهيز خير الخليقة، وركضاتهم إلى السقيفة، وقالاتهم[١] في تقمّص الخلافة، مع التأمّل فيما ترتّب عليها من المفاسد التي منها: ما نحن فيه، كما تبيّن من حصول الاختلافات والوقوع في أنواع الضلالات، وسيأتي غير ذلك أيضاً في محلّه من المفاسد العظام.

فتأمّل جدّاً حتّى يظهر لك مشاركة هذه القضيّة مع سابقتها في كون المخالفة في كلٍّ منهما أُمّ الفساد في هذه الأُمّة، ومبنيّة على تمحّلات في هوى تحصيل الخلافة، وسبباً لوقوع الناس في الضلالة، وفي التطبيق على ما سنّه إبليس من القياس والتلبيس، وغير ذلك حتّى الاشتراك في طرق إثبات هذه المطالب، وكذا يظهر لك أنّ مراد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ كما كان في الحكاية السابقة ـ تمهيد خلافة عليّ عليه السلام، ودفع طمع غيره على ما بيّناه، حتّى باعتراف من عمر، كذلك هاهنا يستفاد ممّا يلوح من إرسال مثل هذا الجيش الخاصّ المشتمل على هؤلاء الجماعة المخصوصين في هذا الوقت المخصوص مع ذلك التأكيد الخاصّ في التعجيل، وعدم تخلّف أحد، وجِدّهم مع هذا في التخلّف، أنّ مراد النبيّ صلى الله عليه وآله كان منه أيضاً تمهيد خلافة عليّ عليه السلام، ودفع المانعين منها عن المدينة، كما ورد التصريح بهذا في روايات أئمّة أهل البيت عليهم السلام[٢]؛ لما هو معلوم من عدم اقتضاء المصلحة تصريح النبيّ صلى الله عليه وآله بما في قلبه وقلوبهم، وإلزامهم ببعض الأُمور التي كان يعرف منهم الإجهار بالمخالفة إن لم يُدارِ معهم.

---

(١) القالة: هي القول الفاشي في الناس وإيقاع الخصومة والنميمة. انظر: لسان العرب ١١: ٥٧٤ ـ قول ـ.

(٢) انظر: الخصال ٢: ٥٨/٣٧١، الاختصاص: ١٧٠، الإرشاد ١: ١٨٠ ـ ١٨١، إعلام الورى ١: ٢٦٣، قصص الأنبياء عليهم السلام للراوندي: ٤٣٢/٣٥٧.

كما يظهر كلّ هذا من الذي ذكرناه في التبيان من جريان عادة الله بالامتحان، ومن الذي يأتي في الباب الخامس من اقتضاء مصلحة رفع عذاب الاستئصال لزوم عدم التصريح والإلزام بالشيء في بعض الأحوال، ومن الذي يأتي أيضاً في بحث المداراة والتقيّة وغير ذلك، وكذا يظهر لك غاية تعسّف المخالفين في التمحّل والتمويه مهما رأوا شيئاً يلوح منه خلاف ما هم عليه، حتّى أنّهم حينئذٍ يصيرون كأنّهم سكارى يلهجون بما هو مثل دعوى غروب الشمس في رابعة النهار.

ألا ترى إلى هؤلاء الذين قصدوا توجيه مثل هاتين الحكايتين اللّتين فيهما ما بيّنّاه علانية من أقسام المفاسد التي منها مخالفة الله ورسوله ﷺ جهاراً فيما أخبرهم النبيّ ﷺ مرّة بوقوع المخالف في الضلال، وأُخرى[1] بإصابة اللعن والنكال؟! كيف قالوا صريحاً: إنّ غرض هؤلاء المخالفين كان إقامة مراسم الدين؟ أكان دين ذلك اليوم غير تسليم ما فيه إطاعة الله ورسوله ﷺ، أم كان المبعوث رحمة للعالمين يلعن مَن غرضه ترويج الشرع المبين؟

اللّهمّ إلّا أن يقال: مراد هؤلاء بالشرع والدين: خصوص خلافة من سُعي ذلك اليوم[2] في خلافته لا مطلق ما جاء به سيّد المرسلين، بل وإن استلزم مخالفته، وقد نُقل عن أبي هاشم شيخ المعتزلة أنّه قال في كتابه الذي سمّاه بالجامع: فإن قيل: أفيجوز أن يخالف النبيّ ﷺ فيما يأمر به؟ قيل له: أمّا ما كان من ذلك من طريق الوحي فليس يجوز مخالفته على وجه من الوجوه، وأمّا ما كان من ذلك على طريق الرأي فسبيله فيه سبيل

---

(١) في «م»: «مرّة».

(٢) في «س» و«ن» و«ل»: «القوم».

الأُمّة من أنّه لا يجوز أن يخالف في ذلك في حال حياته، وأمّا بعد وفاته فقد يجوز أن يخالف؛ يدلّك على ذلك أنّه قد أمر أُسامة بأن يخرج بأصحابه في الوجه الذي بعث فيهم، فأقام أُسامة عليه وقال: لم أكن لأسأل عنك الركب! ثمّ إنّ أبا بكر استرجع عمر وقد كان في أصحابه، ولو كان ذلك بوحي لم يكن لأُسامة أن يقيم ويقول ما قال، ولا كان لأبي بكر استرجاع عمر[١]، انتهى.

فانظر إلى ما صدر من هذا الرجل عند اضطرابه تعصّباً من الهفوات التي تضحك منها الثكلى؛ حيث ادّعى أوّلاً استعمال الرأي والحكم بغير أمر الله على الرسول الذي شهد الله عزّ وجلّ له في محكمات كتابه مراراً وكراراً بأنّه لا ينطق عن الهوى، ولا يتكلّم إلّا بما يوحى إليه[٢]، ولا يتّبع ظنّاً، ولا يقول بخلاف الهدى، ونحو ذلك ممّا مرّ ويأتي من دلائل تنزيهه عن تلك الحال التي تبيّن عياناً كونها مطلقاً علامة أهل الباطل وأصل الوقوع في الضلال، ثمّ أفتى بجواز مخالفته بمحض هذا الافتراء، وهو خلاف صريح نصوص محكمات الكتاب وثابتات السنّة، كما مرّ مجملاً ويأتي مفصّلاً مع كفاية ما مرّ من قوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّه وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾[٥]،

---

(١) حكاه عنه ابن طاووس في الطرائف ٢: ١٥٨.

(٢) كلمة «إليه» لم ترد في «ش».

(٣) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٥) سورة النساء ٤: ٥٩.

وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[١] وأمثالها.

ثمّ جعل تلك القضيّة (ممّا كان)[٢] بغير أمر الله وجائز المخالفة رجماً بالغيب، مع كونها هي الأمر بالجهاد الذي هو من أعظم أركان الدين وأجلّ أحكام ربّ العالمين، لا سيّما في خصوص هذا الموضع الذي أكّده بما مرّ من التعجيل وغيره، حتّى اللعن على من تخلّف عنه، وهل يجوز على ذي عقل وبصيرة ـ بل على عامّة من العوام ـ أن يصدّق بصدور اللعن من مثل رسول الله ﷺ أكمل المخلوقين ورحمة الله على العالمين بالنسبة إلى جمع من المؤمنين، بل من أصحابه الكاملين بمحض أن صدر منهم ما خالف رأيه ممّا كان جائزاً لهم مخالفته[٣] فيه شرعاً، بل راجحاً أيضاً؛ لكون غرضهم ـ بزعم الموجّه ـ إقامة مراسم الدين؟!

ثمّ استند هذا الرجل في جَلّ تلك الدعاوي والفتاوى التي تبيّن حالها بما هو ـ مع سخافته ـ عين المصادرة من صدور المخالفة من أُسامة وأبي بكر وعمر، فإنّ خلاصة مآل كلامه إلى التزام جواز مخالفة قول النبيّ ﷺ وأمره مهما لم يسنده حاضراً إلى وحي خاصّ وإن أكّده بالتأكيدات الشديدة، بل وإن احتمل احتمالاً ظاهراً قويّاً دخوله تحت الأوامر التي وردت وحياً صريحاً كالجهاد مثلاً؛ استناداً إلى محض مخالفة بعض الصحابة له، كما في القضيّة المذكورة، مع وجود الآيات والروايات وغيرها الصريحة في عدم جواز المخالفة مطلقاً، وقيام احتمال كون صدور الذي صدر جهالة؛ لعدم عصمة الصحابي ولا كون فعله حجّة.

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٣١.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٣) في «م»: «من مخالفتهم له».

هذا، مع توهّم هذا الرجل بالتطبيق أيضاً؛ لأنّ مدّعاه جواز المخالفة بعد الوفاة، كما صرّح به في عبارته، كما قالوا في سائر المجتهدين، مع أنّ مخالفة أُسامة التي هي سنده كانت في حياته أيضاً، إلّا أن يلتزم كون أُسامة في الاجتهاد مثل النبيّ ﷺ؛ ولهذا خالفه في حياته أيضاً! فاعتبروا يا أُولي الأبصار!!

وقد كتب بعض العلماء الأجلّة من الإماميّة رسالة منفردة في شرح هذا الحديث بما لا مزيد عليه، وسنذكر بعض إفاداته في محلّه.

ثمّ من التمويهات أنّ هذا الرجل نسب المخالفة إلى أُسامة، وليس كذلك، بل كان أصلها من غيره - وإن تكلّم هو أيضاً ببعض ما يدلّ على إرادة الرخصة فلمّا لم يحصل عزم وخرج، كما هو ظاهر حديثه[1] - حتّى عن بعض ما سيأتي في محلّه: أنّ المجتهد في هذه المخالفة هو المجتهد في الحكاية السابقة أيضاً.

ثمّ قد صدر مثل هذا التمويه في الحكاية السابقة أيضاً عن بعضٍ منهم، كما مرّ[2] في نقل صاحب المواقف قول الآمدي من التعبير الذي ذكره، فإنّه - كما نقلنا عنه - يوهم ظاهراً أنّ أصل الاختلاف ذلك اليوم كان من جمع من الصحابة إلى أن قال عمر ما قال وليس كذلك، بل ابتداء الردّ والكلام كان من عمر، كما هو صريح حديثه، فتأمّل تفهم.

ثمّ اعلم أيضاً أنّ الشهرستاني وكذا غيره، بعد أن ذكروا بعض اختلافات أُخَر جزئيّة لا حاجة لنا إلى نقلها، قالوا: وأمّا الخلاف بعد موت النبيّ ﷺ فهو الذي وقع أوّلاً في الإمامة.

---

(١) في «م»: «خدمته».

(٢) في ص ١٣٢.

قال الشهرستاني: وأعظم خلاف بين الأمّة خلاف الإمامة؛ إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينيّة مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان.

ثمّ نقل مجملاً من حكاية السقيفة وخلافة أبي بكر، وما جرى بين الصحابة في تلك القضيّة[1] ـ وسيأتي تفصيلها في مقالات المقصد الثاني لا سيّما الرابعة منها ـ وهي أيضاً بعينها من قبيل ما سبق من حكايتي الكتاب والجيش، وغيرهما في المشابهة بأقيسة إبليس وتلامذته وشُبههم وتلبيساتهم، لا سيّما من حيث كون البناء على أساس استحسان الرأي واقتضاء الهوى وقياس العقل، حتّى في مقابل الأمر وفي استلزام الضلال والإضلال.

فإنّ خلاصتها ـ على ما هو مفاد صحاح أخبار القوم والجمع بينها وملاحظة بعضها مع بعض ـ أنّه لمّا توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله اشتغل عليّ عليه السلام مع بعض الخواصّ بغسله وتجهيزه بأمره ووصيّته، ولزوم تعجيل التجهيز الذي هو من أعظم حقّ الميّت، لا سيّما مثل رسول الله صلى الله عليه وآله، وبقي أناس حيارى في همّ وغمّ عظيم بإصابة تلك المصيبة العظمى، واغتنم الفرصة من لم يشتغل بذاك ولم يضطرب بذا، فذهب أبو بكر وعمر مع أبي عبيدة بن الجرّاح فوراً إلى جماعة من الأنصار بسقيفة بني ساعدة، وشرعوا في إظهار لزوم تعيين الأمير والخليفة، أي: رئيس للناس يكون في مقام النبيّ صلى الله عليه وآله وإماماً لهم، بحيث زعم الناس منهم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يعيّن أحداً لذلك، بل ترك الأمّة ورأيها ليختاروا من أرادوا، وأنّ هذا أمر فوريّ لابُدّ من تعجيل لتشخيصه[2]، فطمع فيها كلّ طامع، ومدّ عينه إليها كلّ رطب ويابس، وكان

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٤.
(٢) في «ش»: «تشخيصه».

ممّن طمع فيها من الأنصار سعد بن عبادة رئيس الخزرج، فدار الكلام بل المخاصمة بينهم، وشرع كلٌّ يجرّ إلى جانبه حتّى انجرّ إلى العمل بما رآه عمر وأبو عبيدة من استخلاف أبي بكر، فبايعه عامّة من حضر هناك بإعانة بعض من حسد سعداً من بني عمّه وأعيان الأوس.

وقد كانت تلك البيعة حينئذٍ بدون حضور كثير من الصحابة، لا سيّما المهاجرين، بل ولا واحد من بني هاشم، بل ولا باطّلاع[١] منهم؛ حيث لم يتوجّه بل لم يتفطّن أحد من القوم لعجلتهم وللالتهاء (في القيل والقال)[٢] وغير ذلك إلى تكليف تأخير ذلك حتّى يفرغوا من تجهيز نبيّهم، ويحضر سائر أعيان الصحابة وبنو هاشم وغيرهم جميعاً، فقام حينئذٍ أبوبكر وعمر ومن معهما من أولئك القوم بعد البيعة، فدخلوا المسجد وهم[٣] في أخذ البيعة من كلّ من يلاقونه طوعاً أو كرهاً.

وهكذا كان عملهم إلى أن مضت أيّام ودبّروا تدبيرات حتّى استقرّ الأمر عليهم بإطاعة عامّة الناس، من غير مشاورة اختيارية مع بقيّة أهل الشور من الصحابة والعترة، بل بقوّة جبريّة مبنيّة على بيعة ذلك الحين؛ ولهذا قال عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة[٤]، على ما سيأتي تفصيل جميع ذلك في محلّه.

---

(١) في «م» و«ن»: «اطّلاع».

(٢) ما بين القوسين في «ن» و«س» «ش»: «بالقال والمقال».

(٣) كذا في النسخ، والظاهر أنّ: «وهمّوا» أنسب، فتأمّل.

(٤) المصنّف لعبدالرزّاق ٥: ٩٧٥٨/٤٤١، المعيار والموازنة: ٣٨، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٥٨، الفائق في غريب الحديث ٣: ١٣٩، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٤، الاكتفاء ٢: ٤٣٨، صحيح ابن حبّان ٢: ٤١٤/١٥٨.

ثمّ لا ريب كما لا كلام في أنّ أحداً منهم لا ينسب شيئاً ممّا صدر منهم قولاً أو فعلاً ذلك اليوم إلى الورود من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، سوى ما أوردوه في دفع الأنصار عنها من قوله صلى الله عليه وآله: «الأئمّة من قريش»[١]، وهذا مع ملاحظة جزئيّات مقالاتهم يومئذٍ ينادي بأن لم يكن مناط ما استقرّ عليه أمرهم، بل لم يكن دائراً بينهم ذلك اليوم ما سوى مرجّحات الرأي واستحسانات العقل، وما فيه هوى غالبهم.

ولهذا لما اتّفق غالب من حضر ذلك الحين على خلافة أبي بكر، واستحسنوا ما زعموه فيه من شيبته وقِدَم صحبته أو غير ذلك أيضاً ممّا سنذكره مع قرشيّته بايعوه وإن كان دخول جمع منهم لا سيّما من الأنصار في ذلك خوفاً من وصول الخلافة إلى من كانوا يحسدونه[٢]، كما هو اللائح من فلتات ألسنة بعضهم وخبطات أعمال غير واحد منهم، كما سيظهر في محلّه.

ثمّ إذا لوحظ هذا[٣] مع ما ورد ثابتاً مسلّماً في عليّ عليه السلام بنقل المؤالف والمخالف عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله والصحابة وغيرهم حتّى أعاديه عقلاً ونقلاً من المناقب العظيمة التي لا تخفى كثرةً المنادية بفضله على من سواه من الأمّة، حسباً ونسباً، وباختصاصه بمزايا جليلة خلى عنها غيره، كما سنذكر جملة[٤] منها مفصّلة في فصول المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل، حيث لا

---

(١) الكافي ٨: ٥٤١/٣٤٣، مسند أحمد ٣: ١٢٤٨٩/٢٩، المستدرك للحاكم ٤: ٧٦، السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٢١.

(٢) الوارد في النسخ المعتمدة: «كان يحسدوه» والظاهر أنّ الأنسب ما أثبتناه، كما هو في هامش «ش» فتأمّل.

(٣) يأتي جوابه في ص ١٦١ من قوله: «تبيّن...».

(٤) في «س» و«ن» و«ش»: «جمّة».

يمكن إحصاؤها جميعاً، لا سيّما ما يدلّ على كمال غزارة علمه بكتاب الله وغيره بنحو علوم النبيّ ﷺ، واطّلاعه على جميع الأحكام من الله ورسوله ﷺ، حتّى صار من البيّنات المسلّمة أنّ غيره احتاج إلى الرجوع إليه مراراً وكراراً، حتّى أبي بكر وعمر، ولم يحتج هو إلى أحد منهم سوى النبيّ ﷺ.

قال عمر: تسعة أعشار العلم في عليّ عليه السلام، وهو شريك الناس في العشر العاشر[١].

وقال: لولا عليّ لهلكنا[٢].

ومع هذا قد سُئل عن غوامض أنواع العلوم والحِكَم كراراً فأجاب بما هو الصواب دائماً، حتّى أنّه أخبر في مواضع بما يكون، ونادى على المنابر باطّلاعه على سائر كتب الأنبياء وعلى كلّ ما سُئل[٣] عنه، كما كان يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني»[٤]، الخبر.

وبالجملة: كان حاله في هذا الباب كالحالة المختصّة بالأنبياء والأوصياء.

وكذا ما دلّ على تمام يقينه في دينه بحيث قال جهاراً: «لو كُشِفَ

---

(١) لم يرد هذا القول في المصادر عن عمر، بل ورد عن ابن عبّاس بتفاوت يسير. انظر: كشف الغمّة ١: ١١٧، وذخائر العقبى: ٧٨، وكشف اليقين: ٥٧، والاستيعاب ٣: ١١٠٤.

(٢) نهج الحقّ: ٢٤٠، قواعد المرام: ١٨٤، ذخائر العقبى: ٨٢، الفضائل لأبي الفضل سديد الدين: ١١١، تمهيد الأوائل للباقلاني: ٤٧٦، الاستيعاب ٣: ١١٠٣، شرح المواقف ٨: ٢٧٠.
وفي المصادر: «لولا عليّ لهلك عمر».

(٣) كذا في النسخ، والظاهر أنّ الأنسب «يُسأل».

(٤) نهج البلاغة: ٢٨٠، الخطبة ١٨٩، بصائر الدرجات: ٢٨٦، الأمالي للصدوق: ١٩٦/٢٠٧، الإرشاد للمفيد ١: ٣٥ و٣٣٠، نهج الحقّ ٢٤٠ و٢٤١.

الغطاءُ مَا ازدَدْتُ يَقيناً»[١]، ولم يقدر غيره على هذا، حتّى أنّ عمر قال صريحاً: شككت يوم الحديبية[٢].

وما يدلّ على شدّة تورّعه عن المعاصي، وطهارته عن الأرجاس والأدناس، وامتياز صلاحه، وسداده عن سائر الناس؛ بحيث خصّه الله تعالى بمقارنة النبيّ ﷺ في آية التطهير[٣]، وبمشاركته معه في المباهلة، وبتوفيق مماثلته له في عدم الشرك بالله أبداً، وبما أنزل له خاصّة في سورة ﴿هَلْ أَتَى﴾[٤] من مدح إيثار الطعام الذي لم يصدر من غيره خالصاً لله عزّ وجلّ، ومن التصريح بأنّه محفوظ من شرّ يوم القيامة قطعاً، ووجبت له الجنّة جزماً، وأنّه من ملوكها، مع عدم ورود مثل ذلك في غيره أصلاً، حتّى استدلّ بهذا جمع على اختصاصه بالعصمة التي في الأنبياء والأوصياء، كما سيأتي في بيان ما هو الحقّ من كونه معصوماً من جميع أنواع الخطأ والزلل، وكفى في هذا ثبوت قول رسول الله ﷺ فيه: «عليّ مع الحقّ، والحقّ مع عليّ، يدور معه أينما دار»[٥] وسائر ما يفيد هذا المفاد ممّا سيأتي في محلّه.

وكذا اتّفاق الألسن على ارتفاع ساحة جلال حاله علماً وعملاً عن

---

(١) غرر الحكم للآمدي ٢ : ١٤٢، شرح المائة كلمة للبحراني : ٥٢.

(٢) المصنّف لعبد الرزاق ٥ : ٩٧٢٠/٣٣٩، المعجم الكبير ٢٠ : ١٣/١٤، تاريخ الإسلام (المغازي) : ٣٧١.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣.

(٤) سورة الإنسان ٧٦ : ٨ ـ ١٠.

(٥) الفصول المختارة : ٩٧ و١٣٥ و٢١١، (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد) ج٢، المعيار والموازنة : ١١٩، الإمامة والسياسة لابن قتيبة ١ : ٩٨، تاريخ بغداد ١٤ : ٧٦٤٣/٣٢١، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٤٨، و٤٤٩، ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٩٧، و١٨ : ٧٢.

وصول ما فيه أدنى شائبة من الخلل والزلل، بحيث لم يصحّ فيه زلل في كلمة، ولا خطأ في درهم، ولا مسامحة في صغير أو كبير، حتّى أنّه لم يأت أحد فيه بشيء يريد أن ينقصه به إلّا وقد أظهر الله كذبه بشهادة كلّ أحد على فريته، أو بظهور وجود خلافه فيه، أو بتحقّق مثله في رسول الله ﷺ، كما سيأتي بيان كلّ شيء في محلّه.

إذ لا شكّ في أنّ أقصى ما اعتذر به الذي دفع الخلافة عنه بعد الاعتراف باستئهاله لها، كما صرّح به عمر، حيث قال في خلافته: لو ولي هذا الأصلع لمشى بهم على المحجّة البيضاء [إلّا][1] أنّ فيه دعابة[2] ـ يعني: المزاح ـ وحبّ بني عبد المطّلب، ولا ريب في وجود كليهما في رسول الله ﷺ، وليسا بنقصٍ إن لم يخالف الشرع فيهما.

وكذا ما اعتذروا به من حداثة سنّه، وبغض طوائف العرب له والمنافقين؛ لدماء[3] أراقها منهم في سبيل الله؛ إذ معلوم أنّه لا نقص في الأوّل[4] بعد [وجود][5] القابليّة، كما[6] كان فيمن قبله من جمع من الأوصياء، ومع هذا قد أمّره رسول الله ﷺ كراراً ومراراً على شيوخ الصحابة الذين منهم أبو بكر، ولم يؤمّر عليه أحداً أبداً، حتّى أنّ هذا من خصائصه المنادية بأولويّته للخلافة، وكفى في هذا ما سيأتي من حكاية

---

(١) أثبتناها من المصدر.

(٢) انظر: الصراط المستقيم ٣: ١١٨، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٥٨.

(٣) في «س» و«ن»: «لدموم»، وفي «م»: «لدمومهم التي» وما أثبتناه من «ش».

(٤) في «ش» زيادة: «أيضاً».

(٥) اضفناها لضرورة السياق.

(٦) في «م»: «كمن».

سورة براءة، وما تقدّم من تأمير أُسامة مع غاية حداثة سنّه على أبي بكر وعمر وأمثالهما، حتّى أنّهما حين أخذا الإمارة كانا مأمورين بأمر الله ورسوله ﷺ تحت يد أُسامة.

وكذا لا نقص في الثاني؛ إذ (ظاهر أنّه)[1] من الكمال الذي كان شريكه الأعظم رسول الله ﷺ، واندفع ضرره عنه بإعانة الله وإطاعة المسلمين له، وكان يندفع هنا أيضاً لو أطاعوه، ثمّ لا يخفى ما في هذا العذر من دخول نقص على أبي بكر، فافهم.

وكذلك ما اعترض به الخوارج[2] عليه من رضاه بالتحكيم، فهو أيضاً ممّا يطابق فعل النبيّ ﷺ في عمرة الحديبية حذو النعل بالنعل، كما سيأتي بيانه ومرّ أيضاً مجمل بيانٍ له.

وأمّا سائر ما شهّره[3] به بنو أُمية في زمنهم، وما ادّعاه معاوية وغيره من مقاتليه فلا شكّ في كون الجميع فرية باتّفاق المسلمين، حتّى حكموا صريحاً بخطئهم جميعاً. وقد زالت أكثرها لذلك مع كمال شهرتها بين أعدائه، حتّى إن وجد شيء في بعض الكتب من ذلك القبيل فهو من الغفلة عن حقيقة الحال.

---

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «ظاهراً كان».

(٢) الخوارج: هم الفرقة المارقة عن الدين، وقد أخبر بذلك رسول الله ﷺ، والخارجة على أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام تحت شعارٍ يستبطن النفاق: لا حكم إلّا لله، وكان أشدّهم مروقاً وخروجاً الأشعث بن قيس، ومسعود بن فدكي، وزيد بن حصين وغيرهم، ثمّ انقسموا إلى عشرين فرقة، أكبرها سبع فِرَق: المحكّمة، والبيهسية، والأزارقة، والنجدية، والأصفرية، والأباضية، والعجاردة.

انظر: وقعة صفّين: ٥١٧، المقالات والفِرَق: ١٣٠، الفرق بين الفِرَق: ٧٢، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٤، وصدق الخبر في خوارج القرن الثاني عشر: ١٥.

(٣) في «م»: «شهرته».

وكذلك إذا لوحظ أيضاً ـ مع ما ذكرنا ـ استجماع جميع تلك الصفات فيه، مع ما فيه أيضاً من الاختصاص[١] بقرابته القريبة من النبيّ صلى الله عليه وآله، حتّى أنّه من جهةٍ أقرب من العبّاس أيضاً، وبتزويج فاطمة عليها السلام سيّدة نساء العالمين، وبانحصار نسل رسول الله صلى الله عليه وآله في صلبه، لا سيّما الأئمّة الطاهرين الذين أوّلهم سيّدا شباب أهل الجنّة وآخرهم مهدي هذه الأمّة، وبتشرّف تربية النبيّ صلى الله عليه وآله له عليه السلام من حين ولادته، وملازمة كلٍّ للآخَر إلى حين الموت، وبالمحبّة الخاصّة التي كانت بينه وبين الله ورسوله صلى الله عليه وآله لم تكن لغيره، كما ينادي به ما سيأتي ثابتاً من حديث الطير[٢]، ويوم خيبر[٣] وغيرهما، حتّى أنّ الله تعالى لأجل هذا ـ مع وفائه للنبيّ صلى الله عليه وآله من كلّ جهة، لا سيّما بيعة الرضوان التي سيظهر أنّه لم يفِ بها أحد مثله؛ حيث لم يفرّ من حرب أبداً ـ خصّه من بين جميع الأمّة بأُخوّة النبيّ صلى الله عليه وآله، بل جعله بمنزلة النفس منه، بل خلقه مع رسوله صلى الله عليه وآله من نور واحد وطينة واحدة، حتّى صار كشجرة واحدةٍ أصلها ثابت وفرعها في السماء، فشرّف أحدهما بالنبوّة والآخَر بالوصاية والوزارة، كما سيأتي اشتراكهما وإثباتهما معاً فيما جعله لنفسه أوّلاً من ولاية المؤمنين، كما تنادي به آية تصدّق الخاتم[٤]، وحكاية يوم الغدير.

---

(١) في «ش» و«س» زيادة: «له».

(٢) انظر: المعجم الكبير ١٠: ١٠٦٦٧/٣٤٣، المستدرك للحاكم ٣: ١٣٠، تاريخ بغداد ١١: ٦٢٣٢/٣٧٦، المناقب لابن المغازلي: ١٥٤ ـ ١٨٩/١٧٥ ـ ٢١٢، ترجمة الإمام عليّ بن أبي طالب من تاريخ دمشق ٢: ٦١٠/١٠٦.

(٣) انظر: المناقب لابن المغازلي: ١٧٦ ـ ٢١٣/١٨٩ ـ ٢٢٤.

(٤) ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، سورة المائدة ٥: ٥٥.

هذا، مع قطع النظر عمّا ورد من الصراحة في الإمامة ووجوبِ الإطاعة، والإغماض عن سائر ما سيأتي من نصوصها.

وكذا إذا لوحظ أيضاً ـ مع هذا كلّه ـ ما ورد متواتراً مسلّماً بين كافّة الأمّة ـ كما سيأتي مفصّلاً ـ من أمر النبيّ صلى الله عليه وآله صريحاً بالتمسّك بعده بكتاب الله وعترته أهل بيته الذين أصلهم وأوّلهم علي بن أبي طالب عليه السلام، وأنّهم[1] إن تمسّكوا بهما لن يضلّوا، وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض[2]، حتّى في بعض رواياته: «لا تقدّموا عليهم ولا تعلّموهم؛ فإنّهم أعلم منكم»[3]. وفي بعضها: «أُوصيكم بأهل بيتي» ثلاث مرّات[4].

تبيّن[5] حينئذٍ عياناً وبياناً ـ بحيث لا يبقى وجه شكّ ولا مجال شبهة لكلّ ذي بصر وإنصاف ـ أنّ في هذه القضيّة أيضاً كان صريح مخالفة الأمر؛ إذ لا أقلّ من لزوم التمسّك بالعترة ولو في المشاورة، فضلاً عن النصوص الصحيحة والأوامر الصريحة الآتية في وجوب إطاعة عليّ عليه السلام، وكذا صريح كون تلك المخالفة لأجل قياس فاسد بمحض استحسان عقل بعضهم رأي بعض بهوى نفوسهم، فإنّهم حيث اختاروا في السقيفة أبا بكر بنحو ما بيّناه، فكأنّهم في الحقيقة قاسوه بسائر الصحابة حتّى بعليّ عليه السلام، فرجّحوه بما ذكرناه من قرشيّته على الأنصار وسائر من لم يكن من قريش، وبقِدَم صحبته على من لم يكن كذلك، وبشيبته أو غيره أيضاً ممّا سيأتي

---

(١) في «م»: «وأمرهم».

(٢) بصائر الدرجات: ٤٣٣، ٣/٤٣٤، ٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٥٩/٦٢، معاني الأخبار: ٩٠ ـ ١/٩١، ٥، المناقب لابن المغازلي: ٢٨١/٢٣٤.

(٣) كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٥٠ و٦٥٥.

(٤) انظر: صحيح مسلم ٤: ٢٤٠٨/١٨٧٣، المناقب لابن المغازلي: ٢٨٤/٢٣٦.

(٥) قوله: «تبيّن» جواب لقوله في ص ١٥٥: «ثمّ إذا لوحظ هذا...».

على عليّ عليه السلام وغيره من أكابر الصحابة.

ولا يخفى أنّه بعينه من قبيل قياس إبليس وتلامذته ـ الذين ذكرناهم على وفق ذكر الشهرستاني وأمثاله من القائلين بصحّة هذه البيعة ـ إذ كما أنّه قاس نفسه في مقابل أمر ربّه بآدم عليه السلام فرجّحه عليه من جهة الخلقة من النار، والكبر في العمر الذي صرفه في عبادة الجبّار، بحيث اشتهر بين الملائكة الأجلّة الكبار، من غير ملاحظة أن لابدّ أن يكون في آدم عليه السلام من النورانيّة وغيرها من الحالات ما رفعه الله بها عليهم أجمعين، فأمرهم بالسجود له لأجلها وإن لم يعلموا بها.

فكذا هاهنا قاسوا أبا بكر في مقابل صريح الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة الذي هو عين إطاعة عليّ عليه السلام، كما هو ظاهر وسيظهر، فضلاً عن سائر الأوامر بسائر الصحابة حتّى العترة، فرجّحوه عليهم جميعاً بما ذكرناه آنفاً، أو بغيره ممّا سيأتي أيضاً من غير ملاحظة ما كان ظاهراً في عليّ عليه السلام من الحالات المتقدّمة وغيرها التي قدّمه الله بها عليهم، فأمرهم بالتمسّك به ولو في ضمن لفظة «العترة»، حتّى أنّه لو لم يظهر فيه شيء ممّا ذكر إلّا محض كونه[1] مصداق العترة المعهودة، لكان عليهم ملاحظة أن لا بدّ في أمر الله سائر الأُمّة بالتمسّك به من وجود مزيّة موجبة لذلك وإن لم يعلم بها غير الله، مع أنّه عزّ وجلّ لا يُسأل عمّا يفعل[2] بنحو ما تقدّم[3] في جواب شُبه الشيطان، فلا أقلّ من إحضار عليّ عليه السلام والتمسّك بشوره وترك القياس فيه كما مرّ[4] في إبليس، بل ولا أقلّ من الاستشارة بغيره من العترة.

---

(١) في «ش» زيادة: «محض».

(٢) في «م» زيادة: «وهم يسألون».

(٣) في ص ٩٥.

(٤) في ص ٩٨.

على أنّ الحقّ انحصار العترة هاهنا فيه وفي ولده بقرينة تقييدها في الخبر بقوله: «أهل بيتي»، وانحصار أهل البيت بحسب أخبار آية التطهير في الخمسة[١].

ومن هذا يظهر أنّ عملهم بالقياس هذا أقبح من قياس إبليس؛ لعدم علمه بأكثر ما في آدم من الكمال، بخلاف هؤلاء المطّلعين على عليّ عليه السلام ـ كما تبيّن ـ على أكثر الأحوال.

وكما كان مبنى مخالفة إبليس وقياسه على محض رأيه واستحسان عقله، حتّى أنّ أصل باعثه على هذا واقعاً كان الاستكبار والحسد ومتابعة هواه المرغّب له في عدم السجود، كذلك هاهنا كان أصل مبنى ما صدر منهم ذلك اليوم ـ كما هو واضح من نقلهم قصّة ذلك اليوم، كما أشرنا إلى خلاصتها آنفاً وستأتي في محلّها مفصّلة ـ على استحسان جمع منهم ـ لا سيّما بعض الأنصار ـ ما لفّقه بعض أعوان أبي بكر ممّا كان على مقتضى رأيهم بحسب ما كان هواهم فيه، من دون ملاحظة غير ما هو من هذا القبيل، كدلالة آية محكمة، أو سنّة قائمة، أو حجّة قاطعة؛ بحيث إنّهم لم يتذكّروا وجود كتاب أو سنّة، فضلاً عن ورود الأمر بالأخذ بهما، مع صياح عمر يوم منع النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكتابة: حسبنا كتاب الله!

بل لم يتركوا فرصة لأحد في تذكّر الكتاب أو الرجوع إليه، حتّى أنّهم لم يفعلوا أن يصبروا حتّى يفرغ الناس من تجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله، فيجتمع جميع من حضر المدينة من بني هاشم والمهاجرين والأنصار، ولا أقلّ من عليّ عليه السلام والعبّاس وسائر أعيان الصحابة الكبار من قبيل: سلمان،

---

(١) انظر: نهج الحقّ: ١٧٣ ـ ١٧٤، والصراط المستقيم ١: ١٨٤.

وأبي ذرّ، وحذيفة، والمقداد، وعمّار وأمثالهم المسلّمين في العلم والأمانة والخيريّة والاعتبار عند الرسول المختار، فيستشيرونهم ويستفهمون ما عندهم، فيعملون بما يستقرّ عليه قول الجميع؛ إذ لا أقلّ من احتمال أن يكون عند بعض منهم شيء في ذلك من الكتاب أو النبيّ صلى الله عليه وآله، كما كان هذا دأبهم في سائر الأمور، حتّى أبي بكر وعمر في خلافتهم.

وأيّ شيء أخرج هذا من سائر الأحكام؟ أما كان عمر يصيح ـ كما ذكرنا[1] ـ لمّا أراد النبيّ صلى الله عليه وآله الكتابة: حسبنا كتاب الله؟

أما أمرهم النبيّ صلى الله عليه وآله بالتمسّك بالكتاب والعترة ـ كما بيّنّا ـ فأيّ شيء أنساهم عن جمع العترة والأصحاب والتمسّك بما ظهر من العترة والكتاب؟ وأيّ شيء دلّهم على نسخ وجوب التمسّك بالكتاب والعترة، وصيرورة حكم الله ورسوله صلى الله عليه وآله مطلقاً أو في هذه المقدّمة مع عظمها منوطاً برأي خصوص هؤلاء الجماعة، لا سيّما أبي بكر وعمر اللَّذَيْن هما هاهنا لا أقلّ بمنزلة المدّعي، وفي مقام التهمة، لا سيّما في هوى الرئاسة التي تقمّصوها، وحسد الانتقال إلى الغير؛ ضرورة شمولهما ما سوى المعصوم، كما تنادي به التجربة حتّى في زهّاد الأخيار؟

هذا، مع دلالة ما مرّ في حكاية منع النبيّ صلى الله عليه وآله عن الكتاب من خبر تاريخ بغداد وغيره[2]، وما سيأتي في شكايا عليّ عليه السلام وغيرها على عدم إرادة الشيخين، بل بعض آخَر أيضاً، لا سيّما عمر، استخلافَ عليّ عليه السلام، فتدبّر.

---

(١) في ص: ١١٦.

(٢) تقدّم في ص ١٣١، هامش (٥).

وأمّا حسد بعض الأنصار ابن عمّه سعد بن عبادة في إعانتهم فظاهر، كما سيأتي مفصّلاً في حكاية السقيفة.

ومن صريح الشواهد على هذا، بل أوضح القبائح: ما أشرنا إليه آنفاً[1] من أنّ هؤلاء بعد بيعتهم الخاصّة في ذلك الموضع ومجيئهم إلى المسجد لم يفعلوا أيضاً أن يجمعوا فيما بعد الذين ذكرناهم، ويستشيروهم في أمرهم على سبيل الشور والاختيار، حتّى يتيسّر لمن كان عنده شيء من العلم والمصلحة في ذلك أن يبرز ما في قلبه إلى حدّ الإظهار، بل مضوا على إجراء تلك البيعة على الصغار والكبار ولو على سبيل الحكم والإجبار، بحيث لم يقدر أكثر الناس على التفوّه إلّا بما لم يكن فيه شيء من روائح الإنكار، حتّى أنّه لمّا تكلّم بعضهم ولو بما كان فيه من إظهار خطئهم نوع إشعار، زجروه وأهانوه بما قدروا عليه حتّى سكت وأطاعهم ظاهراً ولو كان عندهم من كبار الأخيار.

وسيأتي في مقالات المقصد الثاني بيان ما ينادي بجميع ذلك مفصّلاً، وأنّ هذا هو حقيقة حال ما تشبّث به الجمهور في تصحيح أمر السقيفة، وبيعة الخلافة من دعوى الإجماع، مع بيان تحقيق معنى ما هو المراد بالإجماع الذي روي عن النبيّ ﷺ من أنّ المراد به اجتماع جميع الأمّة، بحيث لم يبق أحد حتّى يقطع بدخول المحقّين فيه، وتوضيح أنّ هذا ليس منه في شيء، بل إنّ[2] أصل مبناه على محض ما ذكرناه من رأي هؤلاء الجمع حتّى في مقابل الأمر، بل ولم يكن من رأي جميع أولئك

---

(١) في «ش» زيادة: «أيضاً».

(٢) كلمة «إنّ» لم ترد في «م».

الجمع أيضاً؛ لما سيأتي في محلّه من عدم بيعة سعد بن عبادة الذي كان رئيس الخزرج، ومن نقباء الصحابة الكبار الذين كانوا عند النبيّ ﷺ في كمال الاعتبار، وكذا نفر من رَبعه[1] ذلك الوقت، حيث لم يرضوا بذلك الرأي، حتّى أنّ سعداً لم يبايع أبا بكر فيما بَعْدُ أيضاً.

هذا، مع ظهور كون رأيهم هذا فاسداً في نفسه كرأي إبليس وتلامذته؛ لما ذكرناه من بطلان أصل الرأي مطلقاً، لا سيّما في مقابل الأمر، وبطلان ما مرّ ويأتي من الوجوه التي ذكروها في ترجيح خصوص هذا الرأي أيضاً.

وكذا مع ظهور ما مرّ بيانه مجملاً سابقاً، ويأتي بيان تفصيله في محلّه صريحاً واضحاً، من الفسادات والضلالات التي ترتّبت على العمل بمقتضى هذا الرأي، التي منها حصول الاختلافات التي هلكت بها بالوقوع في الضلالة اثنتان وسبعون فرقة عظيمة من هذه الأمّة ـ كما سيأتي بيانه إلى حدّ العيان في الفصل الخامس الآتي ـ كما كان كذلك بعينه ما ترتّب على عمل إبليس برأيه من هلاكة نفسه وشياطينه وعامّة الجنّ والإنس، حتّى أنّ هذا أحد القرائن الواضحة على عدم كون تلك البيعة لأجل ما ادّعوه من الإجماع الذي روي عن النبيّ ﷺ[2]؛ ضرورة أنّ ترتّب الفسادات والضلالات المذكورة على تلك البيعة يستلزم كونها خطأً في نفسها، وقد

---

(١) أي: جماعته.

انظر: لسان العرب ٨: ١٠٢، مادّة ـ ربع ـ.

(٢) قوله ﷺ: «لن تجتمع أُمّتي على الضلالة أبداً فعليكم بالجماعة فإنّ يد الله على الجماعة».

انظر: المعجم الكبير ١٢: ١٣٦٢٣/٤٤٧، مجمع الزوائد ٥: ٢١٨.

صرّح النبيّ ﷺ على أنّ مثل ذلك الإجماع لا يكون على فساد ولا خطأ، فكيف يمكن دعوى كون تلك البيعة من ذلك الإجماع، لا سيّما بعد ملاحظة ما بيّنّاه أيضاً من أنّ الذي ينادي به تفحّص حقيقة الحال أنّ مبنى هذه البيعة إنّما كان على محض الاستبداد بالرأي والقياس من بعض الناس على مثل استبداد إبليس.

حتّى أنّه يظهر أنّ هذا مثل قياس إبليس أيضاً فيما مرّ[١] في قياسه من استلزام الغلوّ والتشبيه وغير ذلك؛ حيث إنّهم غلوا في أبي بكر حتّى جعلوه في المرتبة التي سيأتي في محلّه أنّها مرتبة الأنبياء والأوصياء المعصومين العلماء بجميع الأمور من الله ربّ العالمين، حتّى أنّهم قدّموه وفضّلوه على عليّ عليه السلام الذي كان من أعلم[٢] الأوصياء[٣]؛ باستجماعه الكمالات المتقدّمة والآتية بنصّ[٤] خاتم النبيّين، حتّى أنّه ربّما يقال: باستلزام تفضيلهم هذا أن يفضّلوه[٥] على النبيّ ﷺ[٦] ولو فيما سوى النبوّة؛ لما مرّ من كون عليّ عليه السلام بمنزلة النفس من النبيّ ﷺ وخلقِهما من نور واحد[٧]، وأمثال ذلك ممّا سيأتي.

ثمّ إنّهم لم يخصّوا ذلك بأبي بكر، بل جعلوا عمر وعثمان أيضاً كذلك، حتّى أنّهم غلوا في أنفسهم أيضاً؛ حيث اتّخذوا مرتبة النبوّة بل

---

(١) في ص: ١٠٤.
(٢) في «س» و«ش»: «أعظم».
(٣) في «م» زيادة: «المعصومين».
(٤) في «س» و«ش» و«م»: «ونصّ» وما أثبتناه من «ن».
(٥) في «ن»: «فضّلوه».
(٦) في «س» زيادة: «أيضاً».
(٧) تقدّم في ص ١٠٠.

الألوهيّة في تعيين الإمام الذي سيأتي كونه مختصّاً بهما، بل لا يكون إلّا بأمر من[١] الله وتعيينه، حتّى من دون مدخليّة الأنبياء أيضاً.

وكذا نقصوا حقّ عليّ عليه السلام وأنزلوه عن مرتبته، وشبّهوه بسائر الناس فيما لا يشبههم كما هو ظاهر؛ ولهذا كان عليّ عليه السلام يقول: «الدهر أنزلني وأنزلني حتّى قيل: قال عليّ وقال معاوية»[٢].

بل إنّهم شبّهوا الإمامة الإلهيّة والقيام مقام الأنبياء بسائر الرئاسات المتعارفة، ونقصوا حالة الإمامة عن مرتبتها التي هي تالية النبوّة عند الله عزّ وجلّ، بل نقصوا رتبة النبوّة عمّا هي عليه أيضاً، وكذا حقّ رسول الله صلى الله عليه وآله، وشبّهوه أيضاً بسائر الناس[٣] من جهاتٍ التي منها ما يلزم من تنقيص عليّ عليه السلام كما أشرنا إليه، ومنها ما يلزم من تنقيص رتبة الإمامة التي مثل النبوّة في سائر الصفات؛ إذ استئهالهم أبا بكر لها مع ظهور كونها من قبيل النبوّة أدلّ دليل على أنّهم لم يزعموا في النبوّة وكذا النبيّ تلك المرتبة العالية التي لهما واقعاً.

ومنه يظهر وجه التنقيص الذي يلزم من أصل مدخليّتهم في تعيين الخليفة؛ حيث يدلّ ذلك على أنّهم زعموا أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله من حيث عرف أنّ تعيينهم أصلح للأمّة فوّض ذلك إليهم، وذلك إنّما يكون إذا لم يعلم النبيّ صلى الله عليه وآله ما علموا من وجه الصلاح، أو علم عجزه عن إجراء ذلك مثلهم، وإلّا لفعل مثل ما فعلوا حتّى يكون ألزم كما هو واضح، بل يلزم أن لا يعلم

---

(١) كلمة «من» لم ترد في «ش».

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) في «ش»: «الخلق» بدل «الناس».

هو من بيده تجري المصلحة أيضاً؛ لأنّه جعل أخيراً هؤلاء الذين جرت هذه المصلحة على أيديهم تحت جيش أسامة، حتّى أنّه لم يرخّصهم في التأخير أبداً، لكنّهم ـ بزعم أتباعهم كما مرّ ـ من حيث علمهم بصلاح الأمّة في تأخيرهم تخلّفوا حتّى جرت هذه المصلحة على أيديهم. وهذا مع كونه ظاهر السخافة، يستلزم التنقيص على الله عزّ وجلّ أيضاً، كما هو ظاهر.

فتأمّل في جميع ذلك حقّ التأمّل، حتّى تعرف أيضاً سخافة سائر التوجيهات من التمحّلات التي ذكرها جمع منهم في هذا المقام؛ لتصحيح التعيين المذكور، والتعجيل فيه ـ ممّا سيأتي كلٌّ مع جوابه الشافي في محلّه ـ التي عمدتها ما ذكروه في قِدَم صحبته من اختصاصه بمرافقة الغار ونزول الآية فيها، وما ادّعاه جماعة أيضاً من أمر النبيّ صلى الله عليه وآله أبا بكر بالإمامة في الصلاة، ومن كون ميل أكثر الناس إليه وانحرافهم عن بني هاشم، لا سيّما عليّ عليه السلام، ومن كونه كالوالد للنبيّ صلى الله عليه وآله وعليّ عليه السلام كالولد، ودخوله في المشاورات، وإمارته في بعض الأسفار، وممّا نقلوا فيه من بعض الآيات والأخبار، حتّى اعتذر بعضهم عن التعجيل في تعيينه بخوف الناس من هجوم الأعراب ـ كمسيلمة وأمثاله ـ على المدينة، وعن صرف ذلك عن عليّ عليه السلام إلى هؤلاء بإرادتهم إعلام أنّ هذا الأمر ليس كسلطنة سائر الملوك والحُكّام في التوريث بها، وأمثال ذلك.

فإنّ أوّل ما يقلع أساس جميع ما بنوا عليه من أصله أن يقال **أوّلاً**[1]: لا شكّ فيما مرّت الإشارة إليه مراراً وسيأتي بيانه مع وضوحه كراراً، من أن

---

(١) في «م» و«ن»: «لهؤلاء» بدل «أوّلاً».

ليس على العباد في جميع ما ورد عن الله ورسوله ﷺ ـ الذي لا ينطق عن الهوى، لا سيّما المعلوم أنّه[١] من وحي يوحى ـ إلّا الطاعة والقبول والانقياد، حتّى لا يجوز لهم السؤال عن وجه الحكمة في الأمر، فضلاً عن التصرّف فيه بالردّ والاستنقاد، ولا سيّما ترجيح الاستبداد بالرأي عليه الذي قد ظهر عياناً بطلانه مطلقاً، واستلزامه الضلال والإضلال أبداً، وكونه فعل الشيطان أوّلاً، ودأب أهل الكفر والطغيان سابقاً ولاحقاً، وأصل الشُبه المتولّدة من عدم الإذعان بحكمة الله الناشئ من ذلك أيضاً كما هو ظاهر، وينادي به ما نقله الشهرستاني ـ كما مرّ بيانه ـ في شُبه إبليس من أنّ الله سبحانه أجابه عن جميع ما أورده من شُبهه: بأنّك لو كنت صادقاً في دعوى اعتقادك بأنّي ربٌّ حكيم، مخلصاً بأنّي إلٰهك وإله الخلق أجمعين، لما خالفت أمري وحكمت[٢] عليَّ بـ: لِمَ، فأنا الله الذي لا إلٰه إلّا أنا، لا أُسأل عمّا أفعل والخلق مسؤولون[٣].

وإنّ حال هؤلاء في فعلهم المذكور كان بعينه مثل ذلك، فإنّهم لو اعتقدوا صدق النبيّ ﷺ في أمره، وأنّه لم ينطق عن الهوى؛ حيث أمرهم بالتمسّك بعده بالكتاب والعترة دون غيرهما، حتّى صرّح بانحصار الخلاص من الضلالة فيهما، وعلموا أنّ ربّهم الذي أمرهم صريحاً بأخذ ما آتاهم الرسول وترك ما نهاهم عنه، حكيم عليم مختار في أمره لا يُسأل عمّا يفعل، وكانوا موقنين بصدق قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ

---

(١) في «م» «ن»، وأنّه.

(٢) في «س» و«م» و«ن»: واحكمت، وفي المصدر: «واحتكمت».

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٨، وتقدّم تخريجه أيضاً في ص ٩٤، هامش (٣).

﴿إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[١]، لَما فعلوا ما فعلوا ممّا هو بيّنٌ صريحاً أنّه عين الترجيح بالرأي في مقابل أمر الله ورسوله ﷺ بالتمسّك المذكور؛ ضرورة أنّ الواجب عليهم[٢] حينئذٍ كان أنْ لا يفعل أحد منهم شيئاً غير أن يحضروا عند العترة ويأتوا بالكتاب، فيبنوا الأمر في شوراهم على ما اتّفق عليه دلالة الكتاب وشور العترة لا غير ذلك، وإن رجّحه رأي ما سوى العترة وسائر الوجوه المرجّحة.

هذا، مع أنّهم ـ كما أوضحناه ويتّضح أيضاً عياناً بحيث لا يتطرّق إليه الإنكار ـ لم يعبأوا بشأن الكتاب في السقيفة ولا العترة، حتّى أنّهم لم يتوجّهوا إلى واحد منهما، فضلاً عن التمسّك بهما معاً.

أمّا الكتاب فظاهر ـ كما مرّ صريحاً ـ أنّه لم يتفوّه أحد منهم ذلك الحين باسم الكتاب، فضلاً عن المراجعة إليه أو الأمر به، حتّى أنّ الذي كان يصيح يوم منع النبيّ ﷺ عن الكتابة: حسبنا كتاب الله، لم يتذكّر ذلك الحين بوجود كتاب من الله، وفيه مالا يخفى على الناقد البصير، حتّى أنّه لا يمكنهم الاعتذار باحتمال عدم وجود هذا الأمر أو ظهوره من القرآن؛ لما سيأتي في محلّه واضحاً بيّناً من وجود كلّ شيء في الكتاب وظهور استنباطه على أهل العلم به، وكفى في هذا مطلق أمر الناس بالتمسّك بالكتاب والعترة، على أنّ هذا الاعتذار يشين الأمر شديداً على من منع النبيّ ﷺ عن استخلاص الناس من الضلال بقوله: حسبنا كتاب الله! فافهم.

---

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ٣٦.

(٢) في «م» زيادة: «من الله ورسوله».

هذا، مع أنّ الحقّ الواضح ـ كما سيأتي مفصّلاً في محلّه ـ أنّ في القرآن آيات كثيرة دالّة على خطئهم ذلك اليوم، لا سيّما من جهة ما قالوا من تفويض اختيار الإمام إلى الأمّة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّنْ دُونِ اللهِ﴾[1]، وأمثال ذلك ممّا يأتي، وكذا من جهة الدلالة على اختصاص عليّ عليه السلام بالخلافة، وهي أكثرها، وتأتي أيضاً في فصول نقل فضائله وغيرها.

نعم، عدم ظهور ما يدلّ على صحّة ما بنوا عليه أمرهم، بل عدم وجوده فيه مسلّم، وكان هذا هو وجه سكوتهم عن الكتاب؛ إذ من البيّن أنّهم لو وجدوا ملجأً صحيحاً فيه ولو آية محكمة صريحة في أمرهم لتمسّكوا به حتّى يخلصوا عن التشبّث برأيهم، بل لصاحوا به على المنابر، كما ينادون بآية الغار مع أنّها ـ كما ستأتي في محلّها ـ لا تفيد لأبي بكر إلّا العار والشنار.

وأمّا العترة، فحالها في الترك أظهر من الكتاب؛ ضرورة أنّ أهل التمسّك منهم ذلك اليوم كان منحصراً عرفاً في عليّ عليه السلام والعبّاس وواقعاً ـ لما سيأتي ـ في عليّ عليه السلام، وعدم حضورهما في السقيفة واضح؛ إذ لم يجز عندهما ترك تجهيز النبيّ صلى الله عليه وآله، بل لم يخطر ببالهما ما فعل هؤلاء، وأمّا هم، فلم يخطر ببالهم حينئذٍ وجود العترة في الدنيا، بل ربّما يقال بأنّه لم يُرد بعضهم حضورهما إن لم نجزم بذلك، وكفى شاهداً أنّه لم يتكلّم أحد منهم بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أمرنا بالتمسّك بالعترة، فأين العترة؟

---

(١) سورة آل عمران ٣: ٦٤.

وبالجملة : عدم مدخليّة العترة ذلك الحين في البيعة ولا في الشّوْر لا شكّ فيه ، ولا يمكنهم إنكاره ، بل لم ينكروا أيضاً ، فإذاً لا يبقى مجال شكّ في عدم تمسّكهم حينئذٍ بالعترة ، وعدم تحقّق الإجماع الذي يأتي أنّه مجزوم الصحّة ، ولا أقلّ من عدم الجزم بتحقّقه .

ثمّ إنّهم بعد ذلك ـ كما أشرنا إليه آنفاً ويأتي مفصّلاً ـ لم يتعرّضوا أيضاً بما كان عليهم من التمسّك المذكور ، ولا أقلّ من تحقيق صحّة ما بنوا عليه أمرهم وسقمه منهما ولو على سبيل الاستشارة والاستفادة ، بل كان مبنى أمرهم على صحّة فعلهم المبتني على رأي بعضهم ، ومنتهى همّتهم على دعوة الناس إلى بيعتهم طوعاً أو كرهاً ، فتركوا ذكر الرجوع إلى ما في الكتاب بالمرّة ، بل رُدع من استمسك به ، كما ينادي به ما ذكروه في مشاجراتهم مع بعض مَنْ عارضهم ؛ حيث لم يجدوا فيه ما ينفعهم من المحكمات ، كما ذكرنا آنفاً .

وأمّا العترة ، فما نقله هم في كتبهم المعتبرة عندهم من مشاجرات[1] عليّ عليه السلام ، حتّى بعض من تبعه أيضاً كالعبّاس والزبير وغيرهما معهم ، من أوّل الحال إلى أن انتهى إلى حدّ الإلجاء إلى الإطاعة ظاهراً من قلّة الأنصار وعدم الاقتدار وغير ذلك ـ كما سيأتي مفصّلاً ـ واضح الدلالة على ما هو خلاف شرط التمسّك ، فضلاً عمّا نقله أئمّة أهل البيت عليهم السلام وبعض الصحابة ممّا يدلّ صريحاً على أنّهم آذوا عليّاً عليه السلام حتّى بايع قهراً[2] .

---

(١) في «م» : «مشاجراتهم مع» .

(٢) انظر : تفسير العيّاشي ٢ : ١٧٥٦/٢٠٤ ، الاختصاص : ١٨٦ ، اختيار معرفة الرجال : ١٢/٦ ، الاحتجاج ١ : ١٨٣ و٢١٣ .

مع أنّه يكفي هاهنا في صدق تركهم التمسّك ما هو مسلّم قطعاً من صدور الإباء من عليّ عليه السلام بأيّ نهج كان، ومن أيّ جهة صدر؛ إذ لا أقلّ من دلالة ذلك على عدم طيبة خاطرٍ له، بل وجود كُرْهٍ منه؛ إذ لو تحقّق التمسّك ولو في الشور لم يكن ذلك أصلاً، بل الحقّ أنّ عدم إسراعه إلى الدخول معهم حجّة عليهم؛ إذ شأنه أعلى من نسبة أدنى مداهنة إليه فيما فيه صلاح المسلمين ورضا الله ورسوله صلى الله عليه وآله ورواج الدين، ولا يمكنهم الاعتذار باشتغاله بأشغال أُخَر؛ إذ عندهم أنّ هذا كان أعظم حتّى من تجهيز النبيّ صلى الله عليه وآله، ومع هذا كان يمكن أن يحضرهم لحظة ويصوّب أمرهم ويرجع إلى شغله، لا سيّما بعد الفراغ من التجهيز. نعم، الحقّ ـ كما سيظهر ـ أنّ ما ورد من اعتذاره فإنّما هو دفاع منه عن الدخول معهم.

وبالجملة: لا يمكن إنكار عدم رضاه، بل ولا عدم رضا جماعة من الأعيان بفعلهم، كما سيظهر عياناً، وبه يتحقّق تركهم الاستمساك المذكور، فضلاً عن سائر ما نقل في هذا المقام.

وأمّا الإطاعة أخيراً فلا حجّيّة فيها أصلاً، كما هو ظاهر؛ ضرورة عدم استلزام ذلك رضاه عنهم باطناً. بل الحقّ ـ كما يظهر من فعله أوّلاً وشكاياته أخيراً، وأمثال ذلك ممّا سيأتي مفصّلاً ـ عدم رضاه عنهم، وعدم تصويبه فعلهم أصلاً، وأنّ الإطاعة ظاهراً كانت لبعض المصالح والمداراة ونحوهما بعد إتمام الحجّة وبيان الحقّ بما فَعَل أوّلاً، على أنّه يكفي لنا فيما نحن فيه كون أصل مبنى فعلهم على محض الرأي بدون التمسّك بالكتاب والعترة، مع أنّ حقّ التمسّك بالعترة أن يجعلوا الخلافة لعليّ عليه السلام، كما سيأتي أيضاً، فتأمّل.

ثمّ إنّ لنا أن نرجع إلى أصل الجواب القالع[١] أساس بنيانهم، فنقول **ثانياً**: إنّ جوابنا الأوّل كان على سبيل المماشاة معهم في ادّعاء عدم صدور تعيين الإمام من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وإلّا فالحقّ أنّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله عيّنا عليّاً عليه السلام وصيّاً لرسول الله[٢] صلى الله عليه وآله، وإماماً للمسلمين، ومعلّماً لأحكام الدين، وأنّ هؤلاء الجماعة خالفوا الله ورسوله صلى الله عليه وآله في فعلهم المذكور، واستبدّوا برأيهم في مقابل أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله بعين ما مرّ من أفعال الشيطان وتلامذته وسائر أتباعه من أهل الملل السالفة حذو النعل بالنعل، التي منها حكاية هارون والعِجْل، ومن دخل في وصاية أوصياء موسى وعيسى عليهما السلام مثلاً، كما مرّ سابقاً.

وذلك لأنّه لا شكّ في أنّه قد ورد في عليّ عليه السلام مع استجماعه ـ كما ذكرنا مجملاً ـ الكمالات التي خصّت به أو عمّت خصوص من يأتي كونه مثله من نسله ما هو ثابت، حتّى من نَقْل منكري خلافته، بل مع اعترافهم أيضاً بصحّته، ممّا ينادي بأنّه كان متعيّناً من الله ورسوله صلى الله عليه وآله لهذا الأمر، حتّى النصوص الصحيحة الصريحة في ذلك بالنسبة إليه خاصّة، أو مع مشاركة بقيّة الأئمّة عليهم السلام من نسله معه أيضاً، حتّى مع نفي مدخليّة غيرهم، كما سيأتي جميع ذلك مفصّلاً، لا سيّما في فصول أُخَر من مقالات المقصد الأوّل، بحيث إنّ بعد التأمّل فيها سنداً وكثرةً ودلالةً، وبحسب القرائن الحاليّة والمقاليّة وملاحظة بعضها مع بعض لا يبقى لمن فيه شائبة من الإنصاف شكّ ولا شبهة في وصولها إلى حدّ القطع بالورود، والجزم بالدلالة على المقصود، لا سيّما مع إضافة ما سيتّضح في سائر مقالات المقصد

---

(١) في «ش»: «القاطع».

(٢) في «ش» و«س»: «للرسول».

المذكور وغيرها من ثبوت لزوم ورود جميع الأحكام من الله تعالى، ووجود المعلّم طول بقاء التكليف، وكونه إمّا نبيّاً أو وصيّاً متّصفاً بصفات النبيّ صلى الله عليه وآله، لا سيّما العلم والعصمة واليقين، وكون ذلك كذلك أبداً من زمان آدم عليه السلام.

هذا كلّه مع ادّعاء عليّ عليه السلام ذلك كلّه، وأنّه الإمام في عصره، مع كونه مسلّماً في العلم بحيث لا يحتمل توهّمه في دعواه، وفي الصدق بحيث لا يمكن تكذيبه، فافهم.

وإن تشبّث أحد بأنّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله إذا كانا معيّنَين عليّاً عليه السلام للإمامة، فلِمَ لم يحتّما على الأمّة حتماً صريحاً، بحيث لا يتمشّى لهم فيه الخلف والتبديل، ولا يحتمل الاستنكار؟

فجوابه: أوّلاً: إنّ هذا الكلام بعينه في مقابل ما ورد من الأدلّة من قبيل شُبهة إبليس وحكمه على الله بـ: لِمَ، وسؤاله عن الحكمة، كما مرّ[1]، وكذا أمثال ذلك من الشبهات التي أصلها من شُبهة الشيطان التي ذكرناها سابقاً مع جوابها.

وثانياً: بأنّ إرادة الله تعالى ما مرّ سابقاً من امتحان العباد، وتمييز الطيّب من الخبيث[2]، وكذا ما سيأتي من عدم تعذيب هذه الأمّة بمثل عذاب الاستئصال، وأمثالهما من سائر الحِكَم البالغة اقتضت ذلك النوع من البيان، فصار ذلك ـ كما مرّ في حكاية الشيطان ـ سبب شبهة أهل الضلال، الجاهلين بأسرار حكم الله المتعالي، المعترضين لذلك على ربّهم في ضمن السؤال، بل هذا هو أدلّ دليل أيضاً على أنّ الاعتماد على مقتضى الرأي

---

(١) في ص ٩٣.

(٢) انظر ج ١: الباب الثاني.

يوقع في الضلال، فتدبّر.

وإذا تبيّن هذا، فاعلم أيضاً أنّ لكلّ واحدٍ من التمحّلات التي ذكرناها عنهم جواباً متفرّداً أيضاً مذكوراً في محلّه، ولا بأس إن أشرنا إلى جُمل من ذلك لزيادة الاستبصار، فنقول:

أوّلاً: جميع ما ذكروا في أبي بكر ممّا لا يعادل بعض ما كان في عليّ عليه السلام، فضلاً عن الكلّ، كما هو واضح على من له أدنى تمييز وإنصاف ومعرفة بأحوال الصحابة، لا سيّما عليّ عليه السلام، لا كابن حجر[1] الذي قلبه كالحجر؛ حيث قال: لمّا لم ير الناس تحت أديم السماء خيراً من أبي بكر جعلوه خليفة[2]!! ولم يتفطّن من شدّة تعصّبه بأنّ أقلّ ما يرد عليه قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3].

ثمّ نقول: أمّا حكاية الغار والصلاة فسيأتي في الخاتمة بيانهما، مع بيان أنْ لا فضل فيهما، لا سيّما في مقابل فضائل عليّ عليه السلام؛ إذ لا أقلّ ممّا في آية الغار من الدلالة على حرمان أبي بكر عن إنزال الله السكينة عليه التي صرّح الله تعالى في مواضع بإنزاله إيّاها على المؤمنين، ولا يخفى أنّ فيه تمام العار.

---

(١) هو أحمد بن محمّد بن عليّ بن حجر الهيتمي أو الهيثمي العسقلاني الشافعي المكّي، كان من أهل النصب والعداوة لمذهب آل البيت عليهم السلام، وممّا يدلّ على نصبه وعداوته كتابه «الصواعق»، وأشعاره وغيرهما، وله كتب منها: تحفة المحتاج، ومبلغ الأرب، ومعدن اليواقيت، ولد سنة ٩٠٩ هـ، واختلف في وفاته على أقوال منها: أنّه مات سنة ٩٧٣ هـ.

انظر: روضات الجنّات ١: ١٢٢/٣٤٥، خلاصة الأثر ٢: ١٦٦، معجم المؤلّفين ٢: ١٥٢.

(٢) الصواعق المحرقة ١: ٤٠.

(٣) سورة الزّمر ٣٩: ٩.

وكذا لو ثبتت حكاية الصلاة ، وأنّ الأمر بها كان من النبيّ ﷺ ، لا كما هو الحقّ من عدم اطّلاع النبيّ ﷺ بذلك ـ كما يؤيّده[1] ما ورد من عزله ، وما مرّ من كونه تحت جيش أسامة ـ لا يفيد كمال الاعتبار :

أمّا أوّلاً : فلعدم دخول عليّ عليه السلام تحت مأموميّته ؛ لكونه مشغولاً حينئذٍ ـ كما ورد صريحاً ـ ببعض أمور النبيّ ﷺ ومعالجاته ، حتّى أنّه لأجل هذا أيضاً لم يأمره بالإمامة[2] .

وأمّا ثانياً : فلأنّه لا كلام عندهم في جواز الصلاة خلف الفجّار والأبرار .

وأمّا الاعتذار بميل أكثر الناس إلى أبي بكر وانحرافهم عن عليّ عليه السلام ـ بل مطلق بني هاشم ـ فقد تبيّن سابقاً أنّ ميل الأكثر يكون إلى الباطل دائماً ، لا سيّما إذا ضمّ معه عداوة عليّ عليه السلام ؛ فإنّها ـ كما هو ثابت ـ علامة النفاق .

فحاصل اعتذارهم هذا يرجع إلى أنّهم لاحظوا مراعاة المنافقين وأهل الميل إلى الباطل ، فقدّموا محبوبهم على مبغوضهم مع عدم الاحتياج إليه ؛ لما مرّ من عدم احتمال صدور فساد منهم عند اتّفاق المسلمين على إطاعة عليّ عليه السلام ، كما كان كذلك حال النبيّ ﷺ .

هذا ، مع ما في ميل مثل هؤلاء إلى أبي بكر من النقص العظيم ؛ ضرورة أنّ ذلك لا يحصل إلّا بالمداهنة في الدين ، وإلّا لكانوا إلى النبيّ ﷺ أميل ؛ لكون حسن خلقه أكمل ، فافهم .

---

(١) في «م» : «ويؤيّده» بدل «كما يؤيده» .

(٢) انظر : الإرشاد ١ : ١٨٥ ١٩١، وإعلام الورى ١ : ٢٦٧ .

وأمّا الاعتذار بالوالديّة والولديّة فمعلوم أنّ عمدة الميراث للولد، مع أنّ أبا سفيان[١] أيضاً كانت له هذه الوالديّة، فافهم!!

وأمّا دخول الثّوّر والإمارة فأكثرهم كانوا كذلك إلّا أنّ عليّاً عليه السلام لم يأتمر عليه أحد غير النبيّ صلى الله عليه وآله بخلاف من سواه، حتّى أنّ الحقّ المشهور أنّ أبا بكر حين أخذ الخلافة كان تحت إمارة أُسامة.

وأمّا الآيات والروايات فسيأتي في الخاتمة وغيرها بيان أنّها لا تفيدهم أصلاً.

وأمّا الاعتذار بأنّهم أرادوا أن لا تكون الخلافة بالتوريث كغيرها، فهو مع كونه سخيفاً في نفسه؛ إذ هم لم يأخذوا الخلافة من الأنصار إلّا بالتوريث، كما سيأتي مفصّلاً، خلاف صريح الكتاب والسنّة؛ ضرورة كون الأنبياء والأوصياء بعضهم من بعض، كآدم وشيث إلى إدريس ونوح وولده سام إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وموسى وهارون ويوشع وداوُد وسليمان وزكريّا ويحيى وهلمّ جرّاً، كما سيأتي مفصّلاً، ودلالة القرآن لا تحتاج إلى البيان، وكفى قوله تعالى بعد ذكر أسامي الأنبياء: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾[٢]، فافهم.

---

(١) هو صخر بن حرب بن أُمية بن عبد شمس بن عبد مناف، يكنّى أبا سفيان، عداوته لرسول الله صلى الله عليه وآله أشهر من أن تذكر، ولم يزل يثير الأقوام ويشكّل الأحزاب على حرب رسول الله صلى الله عليه وآله كما في بدر الكبرى، وبدر الصغرى، وفي أُحد، والأحزاب، ولعنه رسول الله صلى الله عليه وآله في سبعة مواطن، وابنه معاوية هو الذي نصب لواء العداوة لعليّ وأولاده عليهم السلام، واختلف في موته على عدّة أقوال منها: أنّه مات سنة ٣١ هـ.

انظر: الخصال ٢: ١٠٥/٣٩٧، الكنى والألقاب ١: ٨٤، تاريخ الطبري ١٠: ٥٧ ـ ٦٣، العبر ١: ٢٣، سير أعلام النبلاء ٢: ١٣/١٠٥.

(٢) سورة آل عمران ٣: ٣٤.

فظهر أنّ هذا أيضاً عمل بالرأي في مقابل الكتاب والسنّة، نعم لم يكن نبيّ ولا وصيّ إلّا من لم يُشرك أبداً، وسيأتي مفصّلاً، فافهم.

وأمّا اعتذارهم عن التعجيل بما ذكروا فمن الواضحات البيّنة أنّهم لم يكونوا أعلم بحقيقة الحال من النبيّ صلى الله عليه وآله، ولا أشفق منه على الإسلام؛ ضرورة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لو لم يكن مطمئناً من ذلك لما جيّش في عين مرضه جيش أُسامة، بحيث جعل أكثر أعيان الصحابة معه حتّى هؤلاء الجمع الذين ادّعى لهم أتباعهم كونهم أشفق من غيرهم على حفظ بيضة الإسلام، ولما عجّل عليهم أيضاً ذلك التعجيل؛ إذ لا أقلّ من احتمال فوته بعد فراغ المدينة وبُعْد الجيش، حتّى أنّه لا يمكن دعوى حدوث الخوف حين الفوت؛ لوضوح كون حزم النبيّ صلى الله عليه وآله أكثر[1] من التغافل أو الغفلة عن هذا الاحتمال، مع عدم نقل أحد ذلك الحدوث في ذلك الحين.

نعم، سيأتي في المقصد الثاني والختام ما يستفاد منه، بل يظهر أنّ سبب استعجالهم كان خوفهم من فراغ بني هاشم عن تجهيز النبيّ صلى الله عليه وآله قبل البيعة، وادّعاءهم الخلافة لعليّ عليه السلام كما ادّعوا فيما بَعْدُ، فاعتذر الأكثر بأنّ الأمر قد فات، وقد مرّ من كتاب تاريخ بغداد وغيره[2] بعض ما يؤيّد هذا، بحيث يشعر بانحراف عمر عن خلافة عليّ عليه السلام، فافهم.

واعلم أنّ الشهرستاني وكذا غيره[3] ذكروا اختلافات أُخَر أيضاً كلّها متفرّعة على هذه الخلافة، وضلالتها ناشئة من ضلالتها؛ ضرورة أنّه لو لم تكن هذه لم تكن تلك أيضاً، كما مرّ بيانه مراراً ويأتي أيضاً مع ظهوره

---

(١) في «ش»: «أزيد» بدل «أكثر».

(٢) في ص ١٣١ هامش (٥) وص ١٣٥.

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦ ـ ٣٠، الفِرَق بين الفرق: ١٤ ـ ٢٠.

في نفسه، فمن الاختلاف الذي ذكروه: الاختلاف في حكاية فدك[١] فاطمة عليها السلام، وقتال طائفة مالك بن نويرة، وتعيين أبي بكر عمر، وأمر الشورى الذي قرّره عمر، ثمّ ذكر الشهرستاني وقوع اختلافات أُخَر في زمانهما أيضاً.

ثمّ ذكروا خلاف طلحة والزبير وعائشة ومعاوية، والخوارج وأمر التحكيم وخروجهم على عليّ عليه السلام مصرّحين بكون الحقّ مع عليّ عليه السلام في جميع ذلك.

ثمّ ذكروا اختلاف الناس في مسائل أُصول الدين وفروعه وتشتّت المذاهب ممّا لا حاجة لنا إلى بيان تفصيلها هاهنا؛ إذ يكفي هاهنا ظهور كون جميعها على وفق الرأي والقياس الذي ظهر بطلانه مطلقاً، وكونه ضلالاً مستلزماً للضلال، وكون جميع ذلك متفرّعاً عن بيعة السقيفة، كما سيأتي مفصّلاً.

فليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الفصل، فإنّ حكاية تحقيق الإجماع الصحيح الذي هو اتّفاق الكلّ، والفاسد الذي هو هذه المشهورات، وتوضيح أنّ الأخير من أقسام الرأي، وكذا بعض ما استند به أهل الرأي في مقابل ما ذكرناه هاهنا مع جوابه، يأتي جميعاً في المقالتين

---

(١) فَدَك: قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان، وقيل: ثلاثة، أفاءها الله على رسوله صلى الله عليه وآله في سنة سبع صلحاً، فهي ممّا لم يوجف عليه بخَيل ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله، وفيها نخيل كثيرة، ووهبها رسول الله صلى الله عليه وآله لابنته فاطمة سلام الله عليها في حياته، وهي التي قالت فاطمة سلام الله عليها: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نحلنيها»، إلّا أنّ الحُكّام قد غصبوها من فاطمة عليها السلام.

انظر: فتوح البلدان للبلاذري: ٤٢ ـ ٤٧. معجم البلدان ٤: ٢٧٣/٩٠٥٣، السقيفة وفدك للجوهري: ٩٧.

الأوّلتين من المقصد الثاني .

مع أنّا قد أطنبنا في هذا الفصل أيضاً حتّى كرّرنا فيه ذكر بعض الأشياء ، حيث كان المراد توضيح بطلان مطلق الرأي أوّلاً ، ثمّ بيان أنّ جميع ما صدر من غير أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله من هذا الباب ثانياً ، حتّى حكاية السقيفة وقد بيّنّاه ـ بحمد الله ـ على الوجه البيّن الراسخ الموقن لطالب الحقّ ، بحيث إن تأمّل أحد صادقاً عرف أنّ هذا وحده كافٍ في بطلان مذاهب المخالفين جميعاً حتّى بيعة السقيفة ، بحيث لا حاجة إلى ضمّ شيء آخَر ، فاحفظ هذا حفظاً ينفعك في سائر المواضع ، والله الموفّق والمعين .

الفصل الثالث

في بيان أنّ دأب الأنبياء صلّى الله عليهم، وأتباعهم إنّما كان التسليم لأمر الله وأخذ العلوم والأحكام جميعها من الله: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1]، دون ما سوى ذلك ممّا بيّنّا بطلانه.

اعلم أنّ من تأمّل مع الاتّصاف بالإنصاف فيما تقدّم في الفصول السابقة ـ لا سيّما الأخيرين ـ لم يبق له مجال شبهة في أنّ حال الأنبياء وأتباعهم يجب أن يكون على هذا المنوال دائماً، بل لم يزل دأب الأنبياء عليهم السلام من زمان آدم عليه السلام، وكذا دأب أتباعهم الذين لم يحصل منهم ما يخالف مسلك أنبيائهم، كأوصيائهم وأوليائهم كان كذلك من غير تخلّف عن ذلك؛ ولهذا لم يكن خلاف ولا اختلاف، اللّهمّ إلّا بالنسخ مثلاً، وإنّ هذه الحالة كانت لهم أيضاً بأمر الله عزّ وجلّ، بحيث لم يجز لهم غير ذلك، اللّهمّ إلّا بتفويض من الله في بعض الأشياء، وسيأتي في المقالات الآتية مزيد بيان لهذا أيضاً.

ومع هذا نذكر هاهنا بعض الآيات والروايات وغيرها الدالّة على هذا المطلب، فإنّ أكثر الآيات قد مضت في الفصلين الأخيرين، كما هو غير خفيٍّ على المتأمّل فيها، وربّما نعيد ذكر بعضها هاهنا:

---

(١) سورة الأنبياء ٢١: ٢٧.

قال الله عزّ وجلّ وعلا: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ يَـٰٓأَدَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ﴾[١].

وقوله حكاية عن الملائكة: ﴿سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[٢].

وقال عزّ وجلّ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَـٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَـٰبَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[٣].

وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحاً وَالَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[٤]، الآية.

وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَالْكِتَـٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾[٥].

وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٦] الآية.

وقال: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَداً سُبْحَـٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾[٧].

---

(١) سورة البقرة ٢ : ٣١ ـ ٣٣.
(٢) سورة البقرة ٢ : ٣٢.
(٣) سورة الحديد ٥٧ : ٢٥.
(٤) سورة الشورى ٤٢ : ١٣.
(٥) سورة الحديد ٥٧ : ٢٦.
(٦) سورة الأنبياء ٢١ : ٧٢ ـ ٧٣.
(٧) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٦ ـ ٢٧.

وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِى إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ * هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُولِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[١].

وقال: ﴿وَءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِى إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٢]، الآية.

وقال: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾[٣]، الآية.

وقال في موسى عليه السلام أيضاً: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٤]، الآية.

وقال عزّ وجلّ حكايةً عن عيسى عليه السلام: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ إلى قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾[٥]، الآية.

وقال سبحانه في نقل قول يعقوب لبنيه: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٦].

وقال حكايةً عن يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ﴾[٧].

---

(١) سورة غافر ٤٠: ٥٣ ـ ٥٤.
(٢) سورة الإسراء ١٧: ٢.
(٣) سورة الأنعام ٦: ١٥٤.
(٤) سورة القصص ٢٨: ١٤.
(٥) سورة المائدة ٥: ١١٦ ـ ١١٧.
(٦) سورة يوسف ١٢: ٩٦.
(٧) سورة يوسف ١٢: ١٠١.

وقال في الخضر: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِنْ لَّدُنَّا عِلْماً﴾[١].

وقال في آصف: ﴿وَقَالَ الَّذِى عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَـٰبِ﴾[٢] الآية.

وقال حكايةً عن سليمان عليه السلام: ﴿يَـٰأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾[٣]، الآية.

وقال فيه وفي داوُد أبيه عليهما السلام: ﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْماً وَعِلْماً﴾[٤]، الآية.

وقال في طالوت: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَـٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾[٥]، الآية، وغيرها.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِىَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٦].

وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُّوحِىَ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾[٧].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٨].

أقول: ملاحظة هاتين الآيتين جميعاً يرشد إلى ما تواتر عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّ المراد بالأولى لزوم أخذ العلوم من الأئمّة العالِمين بما في القرآن، فإنّهم أهل الذكر الذين علّمهم النبيّ صلى الله عليه وآله جميع ما في القرآن،

---

(١) سورة الكهف ١٨: ٦٥.
(٢) سورة النمل ٢٧: ٤٠.
(٣) سورة النمل ٢٧: ١٦.
(٤) سورة الأنبياء ٢١: ٧٩.
(٥) سورة البقرة ٢: ٢٤٧.
(٦) سورة الرعد ١٣: ٣٨.
(٧) سورة النحل ١٦: ٤٣.
(٨) سورة النحل ١٦: ٤٤.

وهم المراد بمن عنده علم الكتاب، كما سيأتي مفصّلاً في فصل الآيات من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل.

وقال سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[١].

وقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَـٰبَ﴾ إلى قوله: ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ﴾[٢].

وقال أيضاً: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَيٰكَ اللهُ﴾[٣]، الآيات وأمثالها ممّا تقدّم بعضها.

وقال عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[٤] الآية.

وقال: ﴿وَأَنْزَلَ ٱللهُ عَلَيْكَ الْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾[٥]، الآية.

وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾[٦].

وقال لنوح عليه السلام: ﴿فَلَا تَسْئَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّى أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾[٧].

وقال عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَائِنُ ٱللهِ وَلَآ أَعْلَمُ

---

(١) سورة النحل ١٦: ٨٩.
(٢) سورة المائدة ٥: ٤٨.
(٣) سورة النساء ٤: ١٠٥.
(٤) سورة فاطر ٣٥: ٣٢.
(٥) سورة النساء ٤: ١١٣.
(٦) سورة الإسراء ١٧: ٣٦.
(٧) سورة هود ١١: ٤٦.

﴿ٱلْغَيْبَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾[١]، الآية.

وقال: ﴿قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرّاً وَلَا رَشَداً﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا بَلَٰغاً مِنَ ٱللهِ وَرِسَٰلَٰتِهِ﴾[٢].

وقال: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَىٰ اللهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾[٣]، الآية.

وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾[٤]، الآية.

وأمثالها كثيرة كقوله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنْذِرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾[٥].

وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ الَّذِيَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾[٦].

وقوله: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٧].

وقوله: ﴿وَٱتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَداً﴾[٨].

وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْءَانَ تَنْزِيلاً * فَاصْبِرْ لِحُكْمِ

---

(١) سورة الأنعام ٦: ٥٠.
(٢) سورة الجن ٧٢: ٢١ ـ ٢٣.
(٣) سورة يوسف ١٢: ١٠٨.
(٤) سورة الأنبياء ٢١: ٤٥.
(٥) سورة الأنعام ٦: ١٩.
(٦) سورة الرعد ١٣: ٣٠.
(٧) سورة النحل ١٦: ٦٤.
(٨) سورة الكهف ١٨: ٢٧.

﴿رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[١].

وقوله: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٢].

وقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾[٣]، الآية.

وقوله: ﴿قَدْ جَآءَكُمْ مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ * يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُ سُبُلَ السَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُمْ مِّنَ الظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِ﴾[٤]، الآية.

وغيرها من الآيات التي ذكرنا بعضها سابقاً، وما لم نذكر منها أكثر؛ لكفاية ما ذكرناه، مع ما مرّ سابقاً من قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[٥]، وقوله: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٦]، وأمثالهما ممّا يدلّ على دلالة القرآن على كلّ شيء، بحيث لا حاجة إلى غيره، وأنّه لأجل هذا لم يكن رسول الله ﷺ مأموراً إلّا به، ولم يحتج إلى رأي ولا قياس ولا غيرهما، كما أنّه هكذا كان حال كلّ نبيّ ووصيّ، لعلمهما بما في كتابهما، فهكذا حال من يعلم كتاب الله من هذه الأمّة، قال سبحانه: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتَٰبِ﴾[٧]، وسيأتي العالم

---

(١) سورة الإنسان ٧٦: ٢٣ ـ ٢٤.
(٢) سورة الكهف ١٨: ٢٩.
(٣) سورة الإسراء ١٧: ١٠٥.
(٤) سورة المائدة ٥: ١٥ ـ ١٦.
(٥) سورة يس ٣٦: ١٢.
(٦) سورة الأنعام ٦: ٥٩.
(٧) سورة الرعد ١٣: ٤٣.

بالكتاب وعلاماته، لا سيّما في فصل الآيات من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل.

وممّا يدلّ على أنّ المراد بالكتاب القرآن، وكذا بالكتاب المبين وأمثالهما قوله تعالى: ﴿حمٓ * وَالْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١].

وقوله: ﴿حمٓ * وَالْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾[٢]؛ إذ المتبادر الظاهر رجوع الضمير إلى الكتاب، مع وجود شواهد أُخَر من الآيات المذكورة وغيرها ممّا لا تخفى على المتأمّل الصادق.

وهذا هو الذي ادّعاه عليّ عليه السلام وذرّيته الأئمّة عليهم السلام ـ كما سيأتي مفصّلاً ـ من أنّ كلّ شيء في القرآن، وأنّ عندهم علمه بتعليم الله لرسوله صلى الله عليه وآله[٣]، كما قال: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾[٤]، ثمّ بتعليم النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام وهكذا، لا ما توهّمه بعض المتأوّلين[٥] الجاهلين بالحال، ففسّر أمثال (الكتاب المبين) بما لم يفهم هو معناه باللّوح[٦]، والله الهادي.

---

(١) سورة الزخرف ٤٣: ١ ـ ٣.

(٢) سورة الدخان ٤٤: ١ ـ ٣.

(٣) انظر: الكافي ١: ١٧٧، و١٧٨ (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام عندهم جميع الكتب ...) و(باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام).

(٤) سورة القيامة ٧٥: ١٨ ـ ١٩.

(٥) في «س» و«ن»: «المأوّلين».

(٦) انظر: مجمع البيان ٢: ٣١١، و٣: ١١٩، و٤: ٢٣٢، ٣٧٧، الصافي ٢: ١٢٥

ولنذكر هاهنا أيضاً بعض الروايات وغيرها ليتّضح بها مفاد الآيات، لكن ليعلم أوّلاً: أنّ توضيح أصل المدّعى هاهنا ـ أعني: انحصار كون كلّ علوم الأنبياء وأتباعهم الأوصياء فيما يكون وارداً من الله عزّ وجلّ دون غير ذلك من التصرّفات الخيالية التي مضت ـ موقوف أوّلاً: على أن يعلم أنّ وصول العلم من الله إليهم إنّما هو من وجوه عديدة معلومة عندهم، كلٌّ على حسب قابليّته، كالوحي بالنسبة إلى خصوص الأنبياء، وكالإلهام، والمنام، والتعلّم من الأنبياء، وإخبار الملك حتّى من روح القدس الذي كان مع نبيّنا صلى الله عليه وآله وأوصيائه عليهم السلام، وكالرجوع إلى الكتب الإلٰهيّة ولو على سبيل الاستنباط، وبعض القواعد الواردة من الله منصوصاً، ونحو ذلك بالنسبة إلى الكلّ، حتّى أنّ من ذلك ما فوّض الله إلى بعضهم خصوصاً ولو في بعض الأشياء، كما سيأتي بيان ذلك كلّه مفصّلاً في مقالات المقصد الأوّل، لا سيّما في أوّل فصول المقالة الأخيرة.

وخلاصة مفاد الجميع ـ كما هو معلوم على من لاحظها ـ أنّ جميع تلك الطرق على جهة العلم والقطع واليقين في أنّها مع مفادها من الله ربّ العالمين، من غير احتمال تطرّق شكّ أو خطأ في ذلك، أو كونه على وجه الظنّ والتخمين؛ ولهذا حكى الله عنهم في مواضع بقوله: ﴿إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْ رَّبِّي﴾[1]، وأمثال ذلك ممّا هو صريح في إفادة اليقين.

ثمّ موقوف أيضاً: على ملاحظة الآيات المذكورة وأمثالها بعضاً مع

و٤٣٢، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٢: ٢٥٧، التفسير الكبير للرازي ١٣: ١١، و١٧: ١٨٦، و٢٤: ٢٢٤.

(١) سورة الأنعام ٦: ٥٧.

بعض، ثمّ موازنتها مع غيرها من الأخبار وما ورد في سيرة الأنبياء والأوصياء الأبرار، وملاحظة بعض من هذه أيضاً مع بعض، ثمّ ملاحظة الجميع مع ما مضى، لا سيّما في الفصلين السابقين في ذمّ الاختلاف والمنع منه، وبطلان العمل بالرأي والاعتماد على الظنّ وضلالهما وأمثال ذلك.

وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ دلالة الآيات والروايات المرويّة من طرق[1] المخالفين على ما نحن فيه فإنّما أكثرها على سبيل الإطلاق والإجمال الذي لا ينقطع لسان المعترض المجادل بملاحظة كلّ واحد واحد، حتّى أنّه وإن ورد من طريق آل محمّد صلوات الله عليهم ما فيه التصريح الصريح، لكن يشكل الإلزام به وحده على المخالف المجادل؛ لأنّ دأب القوم ـ كما ذكرنا غير مرّة ـ أنّهم قد يسقطون في بعض الأخبار ما أدركوا فيه منافاة لطريقتهم، أو يغيّروه بحيث يحصل فيه نوع إجمالٍ، وإذا جيء بما يعارضه من أهل البيت عليهم السلام أنكروه وكذّبوه.

فالعلاج حينئذٍ إنّما هو في أن لوحظ الجميع مجموعاً حتّى ما ورد عن أهل البيت عليهم السلام؛ ليكون (بعض منها لبعض مفسّراً أو مقوّياً مؤيّداً)[2] أو دافعاً لشبهة أو تشكيك وأمثال ذلك؛ إذ لا محالة حينئذٍ يحصل القطع بحيث لا يمكن القدح؛ ولأجل هذا أيضاً نحن نسرد الكلام في هذا المقام، بحيث يفهم البصير تفسير ما يحتاج إلى التفسير، ويرتفع عنه الإشكال عمّا فيه الإجمال، حتّى يتّضح ما هو أصل المرام بتوفيق الملك العلّام:

قد مرّ في آخر الفصل الأخير من الباب السابق من كتاب الشهرستاني

---

(١) في «م»: «طريق».

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «بعض منها مفسّراً أو مقوّياً لبعض مؤيّداً».

كلامٌ شافٍ من الأنبياء عليهم السلام في جواب أقوام أنكروهم؛ استناداً إلى كفاية الاعتماد في فهم الأشياء على الدلالات العقليّة، وفيه قولهم: إنّ حكمة الله اقتضت أن يرفع بعض الناس فوق بعضٍ درجات، وأن يصطفي منهم رجالاً يعلم بعلمه الكامل قابليّتهم لأن يطلعهم على حقائق أمره وحِكَمه، فيلقي إليهم ويعلّمهم جميع ما هو على وفق إرادته، ومقتضى حكمته ومصلحته؛ ليوصلوا ذلك إلى سائر من ليس كذلك، فيجمعوهم فيما أراد منهم على كلمة واحدة، ويكونوا بذلك على يقين من أمرهم وبصيرة في شأنهم[1].

وفي كتاب الشهرستاني أيضاً: أنّ اليهود قالوا: كان التوراة مشتملاً على أسفار، وأنّ في سفر منه كان ذكر مبتدأ الخلق، وكانت الأحكام والحدود والأحوال والقصص والمواعظ والأذكار في سفر سفر، وأنزل الله على موسى الألواح على شبه مختصر ما في التوراة يشتمل على الأقسام العلمية والعملية، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً﴾ إشارة إلى تمام القسم العلمي، ﴿وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[2] إشارة إلى تمام القسم العملي.

وقالوا: كان موسى عليه السلام قد أوصى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع ابن نون وصيّه من بعده، وعلّمه جميع ذلك، وأمره أن يوصي بذلك بعده إلى شُبّر وشُبير أولاد هارون؛ إذ الوصيّ كان هارون، فلمّا مات قبل موسى عليه السلام انتقلت الوصاية إلى يوشع وديعةً ليوصلها إلى مقرّها، وهو ابنا هارون[3].

---

(١) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: ٤١٧، وفيه مفصّلاً.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٤٥.

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١١.

أقول : ويظهر من بعض ما رأينا من الكتب التي نقل فيها عن اليهود أنّ العلوم والوصاية المذكورة انتقلت بوصيّة موسى ويوشع من شُبّر إلى شُبير ، ثمّ إلى ابن شُبير وهلمّ جرّاً ، حتّى لم تكن في نسل شبّر أصلاً .

ثمّ ذكر الشهرستاني أنّ اليهود قالوا : إنّ الشريعة لا تكون إلّا واحدة ، لكنّهم زعموا أنّها ابتدأت بموسى عليه السلام وتمّت به ، وأنّه لم يكن قبله إلّا حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة[١] ، وهو باطل خلاف صريح القرآن وغيره ، كما سيظهر .

ثمّ ذكر أيضاً : أنّ في التوراة أنّ الأسباط من بني إسرائيل كانوا يراجعون علماء بني إسماعيل ، ويعلمون أنّ في ذلك الشعب علماً لدُنّيّاً وإن لم يشتمل التوراة عليه[٢] .

أقول : ولعلّ حكاية موسى والخضر[٣] عليهما السلام أيضاً من هذه الجهة .

ثمّ إنّه أيضاً قال : وقد نقل في التاريخ أنّ بني إسماعيل كانوا يُسمَّون : آل الله ، أي : أهل الله ، وأولاد إسرائيل : آل موسى وهارون عليهما السلام[٤] ، انتهى .

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا : كان فيما ذكر المحقّقون أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وكذا سائر الأنبياء كانوا مجبولين على العلوم الكاملة والصفات الحسنة في أصل خلقتهم وأوّل فطرتهم ، لم تحصل لهم تلك باكتساب ولا برياضة[٥] إلّا بجود إلٰهي وخصوصية ربّانيّة ، وأنّ علم النبيّ صلى الله عليه وآله وعقله كان كاملاً جبلّيّاً من عطاء الله تفضّلاً ، وأنّه عالم العلوم تماماً .

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢١١ .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢١٣ .

(٣) في «س» و«م» و«ن» : «خضر» وما أثبتناه من «ش» .

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢١٣ .

(٥) في «م» : «بوصاية» .

وقال: ومن طالع سِيَرهم منذ صباهم إلى مبعثهم حقّق ذلك، كما عرف من حال موسى وعيسى ويحيى وسليمان وغيرهم، بل غرزت فيهم هذه الأخلاق في الجبلّة، وأُودعوا العلم والحكمة في الفطرة، قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[١].

قال المفسّرون: أعطى الله يحيى العلم بكتاب الله في حال صباه[٢]. وصدّق بعيسى عليه السلام وهو ابن ثلاث سنين[٣].

قال: وقد نصّ الله على كلام عيسى لأُمّه عليها السلام عند ولادتها إيّاه، ونصّ على كلامه في مهده فقال: ﴿إِنِّى عَبْدُ اللهِ﴾[٤]، الآية. وكذا سليمان، فقال سبحانه: ﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٥].

قال: وقد ذكر من حكم سليمان وهو صبيّ في قصّة المرجومة، وفي قصّة الصبيّ وغيرهما ما اقتدى به داوُد أباه.

قال: وقال المفسّرون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ﴾[٦]، الآية، أي: هديناه صغيراً، قاله مجاهد وغيره[٧]، وقال

---

(١) سورة مريم ١٩: ١٢.

(٢) انظر: مجمع البيان ٣: ٥٠٦، الوسيط ٣: ١٧٨، معالم التنزيل للبغوي ٣: ٦١١، زاد المسير ٥: ٢١٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١: ٨٧، التفسير الكبير للرازي ٨: ٣٨.

(٣) الكامل في التاريخ ١: ٣٠٠، وفيه نقله بلفظ «قيل» وحكاه عن الكامل المجلسي في بحار الأنوار ١٤: ١٨٩.

(٤) سورة مريم ١٩: ٣٠.

(٥) سورة الأنبياء ٢١: ٧٩.

(٦) سورة الأنبياء ٢١: ٥١.

(٧) التبيان ٧: ٢٥٥، مجمع البيان ٤: ٥٢، تفسير مجاهد بن جبير: ٤٧٢، تفسير الماوردي ٣: ٤٥٠، الوسيط ٣: ٢٤١، معالم التنزيل للبغوي ٤: ٥٤.

ابن عطاء[١] أي: اصطفيناه قبل إبداء خلقه[٢].

قال: وقيل: إنّ استدلال إبراهيم عليه السلام بالكواكب والقمر والشمس كان وهو ابن خمسة عشر سنة، وإلقاءه في النار كان وهو ابن ستّة عشر سنة، وإنّ ابتلاء إسحاق أو إسماعيل بالذبح كان وهو ابن سبع سنين[٣].

قال: وقيل: أوحى الله إلى يوسف عليه السلام وهو صبيٌّ عند ما همّ إخوته بإلقائه في الجبّ، بقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا﴾[٤]، الآية، إلى غير ذلك من أخبار سائر الأنبياء[٥].

قال: وقد حكى أهل السير أنّ آمنة بنت وهب أخبرت أنّ نبيّنا صلى الله عليه وسلم وُلد حين وُلد باسطاً يديه إلى الأرض، رافعاً رأسه إلى السماء[٦].

ثمّ ذكر شاهداً لما ذكره جملة من كمالات النبيّ صلى الله عليه وسلم، فذكر في ذلك علمه بما في التوراة والإنجيل والكتب المنزلة، وحكم الأنبياء، وسير الأمم الخالية، وما كان وما يكون، وقال: وإنّ كلّ ذلك ممّا علّمه الله إيّاه وأطلعه عليه مع سائر عجائب قدرته وعظيم ملكوته، كما قال سبحانه: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾[٧]، الآية، من دون تعلّم من أحد، ولا مدارسة،

---

(١) لعلّه عمر بن عطاء بن أبي الخوار المكّي، روى عن ابن عبّاس، والسائب بن يزيد، وعبيد الله بن عياض، وروى عنه ابن جريح، وإسماعيل بن أُميّة.
أو أنّه ابن عطاء بن ورّاز الحجازي الذي روى عن عكرمة، وسالم بن غياث.
انظر: المنفردات والوحدان للمقشيري: ١٠٩٢/٢٢٢، تهذيب التهذيب ٧: ٨٠٣/٤٢٥، و٨٠٤، و٨٠٥، لسان الميزان ٩: ١٥٤٣٨/٤٧٨.

(٢ و ٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦: ٥٦.

(٤) سورة يوسف ١٢: ١٥.

(٥ و ٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦: ٥٦، وانظر: دلائل النبوّة لأبي نعيم ١: ١٨٠/١٧٢، الشفا للقاضي عياض ١: ٢١٢-٢١٣، الوفا بأحوال المصطفى ١: ٩٥.

(٧) سورة النساء ٤: ١١٣.

ولا مطالعة كتب من تقدّم، ولا الجلوس إلى علمائهم[١].

ثمّ قال أيضاً: ومن معجزاته الباهرة ما جمعه الله تعالى له من المعارف والعلوم والاطّلاع على جميع مصالح الدّنيا والدّين[٢]، ومعرفته بأمور شرائعه[٣] وقوانين دينه وسياسة الأمّة، وما كان في الأمم قبله، وقصص الأنبياء والرسل والجبابرة والقرون الماضية من لدن آدم عليه السلام إلى زمانه، وحفظ شرائعهم وكتبهم، وسائر صنوف العلوم، كما تبيّن كلّ ذلك من محاجّته مع أهل الملل، وتتبّع مجاري أحواله وأخباره بما أخبر ممّا مضى ويأتي، وغير ذلك ممّا تواتر فيه[٤].

أقول: سيأتي في المقالات ما يوضّح ما ذكره، وأنّ جميع هذه الحالات ما سوى نزول الملائكة بالوحي كانت في عليّ وذرّيّته الأئمّة عليهم السلام حتّى بنقل المخالفين وإقرارهم، فافهم.

وقد مرّ في ضمن نقل الأخبار والأقوال في الفصل السابق تصريح جمعٍ، لا سيّما البخاري في صحيحه بأنّ علم النبيّ صلى الله عليه وآله إنّما كان من الله، بحيث مهما سئل عن شيء لم يكن يجيب حتّى ينزل عليه حكمه[٥]، كما أنّ هذا كان دأب سائر الأنبياء.

وقد تقدّم في أحاديث فاتحة هذا الكتاب بعض روايات صريحة فيما نحن فيه، ولا سيّما في ضمن الحديث الثالث عشر، بل الثاني عشر

---

(١) الشفاء للقاضي عياض ١: ٢٠٧ ـ ٢١٨ بتقديم وتأخير في بعض الألفاظ.
(٢) كلمة «والدين» لم ترد في «ن».
(٣) في «م»: «شريعته».
(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ للقاضي عياض ١: ٦٩٤ بتفاوت.
(٥) صحيح البخاري ٩: ١٢٤.

والحادي عشر أيضاً، فلا بدّ من الرجوع إليها[١].

وفيما تواتر عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام ما رواه جماعة من الثقات عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، وأبي عبدالله الصادق عليه السلام بأسانيد عديدة، أنّهما قالا: «إنّ العلم الذي نزل مع آدم عليه السلام لم يرفع، وما مات عالم إلّا وقد ورّث علمه»[٢] وفي بعض الروايات: «إلّا وترك من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»[٣]، «إنّ الأرض لا تبقى بغير عالم»[٤]، «والعلم يتوارث»[٥].

وفي رواية أُخرى: «إنّ الله تعالى جمع لمحمّد صلى الله عليه وآله سنن النبيّين من آدم عليه السلام وهلّم جرّاً»، قيل: وما تلك السنن؟ قال: «علم النبيّين بأسره، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله صيّر ذلك كلّه عند أمير المؤمنين عليه السلام»[٦].

وفي روايات أُخَر عنهم أيضاً: «إنّ داوُد ورث علم الأنبياء، وإنّ سليمان ورث داوُد، وإنّ محمّداً صلى الله عليه وآله ورث سليمان، وإنّا ورثنا محمّداً صلى الله عليه وآله»[٧].

و«إنّ الله لم يعط الأنبياء شيئاً إلّا وقد أعطاه محمّداً صلى الله عليه وآله»[٨].

---

(١) راجع الجزء الأوّل ص ٥٩.

(٢) المحاسن ١: ٧٩٦/٣٦٦، بصائر الدرجات: ٩/١٣٦، الكافي ١: ٢/١٧٣ ـ ٥ و٨/١٧٤، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم).

(٣) بصائر الدرجات: ١/١٣٧، الكافي ١: ٣/١٧٣ و٨/١٧٤ (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم).

(٤) بصائر الدرجات: ٢/١٣٤، الكافي ١: ٨/١٧٤، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم).

(٥) انظر: بصائر الدرجات: ٤/١٣٥، الكافي ١: ٧/١٧٤ (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم).

(٦) بصائر الدرجات: ١٢/١٣٧، الكافي ١: ٦/١٧٣، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم).

(٧) بصائر الدرجات: ٤/١٥٥، الكافي ١: ٤/١٧٥، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء).

(٨) بصائر الدرجات: ٥/١٥٦، الكافي ١: ٥/١٧٥، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم النبيّ...).

«وإنّ عندنا علم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، وتبيان ما في الألواح»[١].

«وما في صحف آدم عليه السلام وإبراهيم عليه السلام»[٢].

«وإنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان أعلم من جميع الأنبياء»[٣].

«وكلّ كتاب نزل فهو عند أهل العلم ونحن هم، ولكنّ الناس لا خير فيهم»[٤].

وفي رواية: «إنّ الناس يمصّون الثماد[٥] ويدعون النهر العظيم الذي هو رسول الله صلى الله عليه وآله، والعلم الذي أعطاه الله»[٦].

وفي بعض خطب عليّ عليه السلام كما في نهج البلاغة وغيره أنّه قال بعد ذكر خلق السموات والأرض: «ولمّا مهّد أرضه اختار آدم عليه السلام خيرةً من خلقه، وجعله أوّل جبلّته» إلى قوله عليه السلام: «فأهبطهُ بعد التوبة ليعمر أرضه بنسله، وليقيم الحجّة به على عباده، ولم يخلهم بعد أن قبضه، ممّا يؤكّد عليهم حجّة ربوبيّته، ويصل بينهم وبين معرفته، بل تعاهدهم بالحجج

---

(١) بصائر الدرجات: ١٥/١٥٨، الكافي ١: ٣/١٧٥، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء)، ولم يرد فيهما: (والفرقان).

(٢) انظر: بصائر الدرجات: ١/١٥٥، الكافي ١: ٤/١٧٥، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء).

(٣) انظر: تفسير فرات: ١٧٩/١٤٥.

(٤) الكافي ١: ٦/١٧٦، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثوا علم النبيّ وجميع الأنبياء) ولم يرد فيه: «ولكن الناس...».

(٥) في «م»: «الثمار»، وفي حاشية «س» و«ن»: «السماد». والثماد: الماء القليل الذي لا مادّة له، والسماد: السرقين الرطب، انظر: كتاب العين ٨: ٢٠، و٧: ٢٣٥.

(٦) بصائر الدرجات: ١٢/١٣٧، الكافي ١: ٦/١٧٣، (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام ورثة العلم...)، بحار الأنوار ١٧: ٦/١٣١، و٢٦: ٢١/١٦٦، بتفاوت يسير.

البوالغ على ألسن الخيرة من أنبيائه، ومتحمّلي ودائع رسالاته قرناً فقرناً؛ حتّى تمّت بنبيّنا محمّد ﷺ حجّته»[١]، الخبر.

وأمثال ذلك من الأخبار كثيرة سيأتي في بحث علوم النبيّ ﷺ والأئمّة عليهم السلام، ويؤيّدها ما رواه المؤالف والمخالف من قول النبيّ ﷺ: «إنّ الله لا ينزع العلم بعد ما أنزله انتزاعاً ينتزعه إليه، ولكن يقبض العلماء فيتّخذ الناسُ رؤساء جهّالاً [استُفتوا فأفتوا بغير علم][٢]، فضلّوا وأضلّوا»[٣].

وما رواه كلّ هؤلاء أيضاً ـ كما سيأتي ـ بأسانيد عن عليّ عليه السلام أنّه قال: «تعلّمت من رسول الله ﷺ ألف باب من العلم، ينفتح لي من كلّ باب ألف باب»[٤].

وكذا ما سيأتي أيضاً من قول عليّ عليه السلام الثابت المقطوع به: «سلوني قبل أن تفقدوني، فإنّي بطرق السماء أعلم منّي بطرق الأرض»[٥].

«سلوني عن كتاب الله، فوالله، ما من آية إلّا وأعلم حيث نزلت»[٦].

«ولو ثُنّيت لي الوسادة لأفتيت أهل التوارة بتوراتهم، وأهل الإنجيل

---

(١) نهج البلاغة: ١٣٣، الخطبة ٩١، وفيه بتفاوت يسير.

(٢) ما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

(٣) دعائم الإسلام ١: ٩٦، تحف العقول: ٣٧، غوالي اللآلئ ٤: ١٢/٦٢، مسند الطيالسي: ٣٠٢، مسند أحمد ٢: ٤٧٥/٣٤٦، و٦٧٤٨/٣٩٣، سنن الدارمي ١: ٧٧، صحيح مسلم ٤: ٢٦٧٣/٢٠٥٨، سنن ابن ماجة ١: ٥٢/٢٠، سنن الترمذي ٥: ٢٦٥٢/٣١، السنن الكبرى ١٠: ١١٦، وفيها باختلاف.

(٤) انظر: الإرشاد ١: ٣٤، إعلام الورى ١: ٣١٨، عوالي اللآلئ ٤: ٢٠٧/١٢٣.

(٥) كتاب سليم بن قيس ٢: ٧١٢.

(٦) الطرائف ١: ٨٩/١١١ بتفاوت يسير.

بإنجيلهم ، وأهل القرآن بقرآنهم[١]»[٢] .

مع ما سيأتي أيضاً متواتراً من إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله وكذا عليّ عليه السلام كلّ من سألهما من أهل الملل السابقة عمّا في كتبهم ، وما حفظوه عن أنبيائهم بنحو ما كان عندهم ، بحيث لم يقدر أحد منهم إلّا على الاعتراف بأنّه كذلك ، وهكذا سائر الأئمّة عليهم السلام .

حتّى أنّ المخالفين ذكروا مثل ذلك عن الرضا عليه السلام في مجالس مناظرات المأمون ، وسيأتي تفصيل جميع ذلك مع سائر الشواهد في مواضعها ، بحيث يحصل الجزم بكون علومهم لدنّيّاً من الله (لا من رأي)[٣] ولا قياس .

حتّى ورد في رواية صحيحة أنّ رجلاً سأل أبا عبدالله الصادق عليه السلام عن مسألة فأجابه فيها ، فقال الرجل : أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها ؟

فقال له : «مه ! ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، لسنا من أرأيت في شيء»[٤] .

ولنذكر هاهنا نبذاً ممّا ورد من طرق المخالفين في كون علوم النبيّ صلى الله عليه وآله وعليّ عليه السلام بالتوارث وبالتعلّم من الله ولو في ضمن الكتب الإلهيّة ، لا سيّما القرآن ، بحيث يظهر كون سائر الأنبياء والأئمّة[٥] على هذا

---

(١) في «س» و«ش» و«ن» : «بالقرآن» .

(٢) التوحيد : ٣٠٥ ، الاختصاص : ٢٣٥ .

(٣) بدل ما بين القوسين في «س» و«ش» : «من غير رأي» .

(٤) بصائر الدرجات : ٨/٣٢٠ ، بتفاوت يسير ، الكافي ١ : ٢١/٤٧ (باب البدع والرأي والمقائيس) .

(٥) في «ش» زيادة : «أيضاً» .

المنوال، وأنّ هذا هو مصداق العلم لا غير ذلك من نتائج الآراء والأهواء، وسائر ما لم يكن مأخوذاً من الله عزّ وجلّ:

ففي مسند ابن حنبل: عن زيد بن أبي أوفى[١]، بأسانيد عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال لعليّ عليه السلام في حديث له: «أنت أخي ووارثي»، فقال عليّ عليه السلام: «وما أرث منك يا رسول الله؟» فقال: «ما وَرّث الأنبياء قبلي»، قال: «وما وَرّث الأنبياء قبلك؟» قال: «كتاب الله وسنّة نبيّهم»[٢].

وفي كتاب ابن سعد: عن عائشة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «(أيّها الناس،)[٣] لا تعلّقوا عليّ بواحدة، ما أحللت إلّا ما أحلّ الله، وما حرّمت إلّا ما حرّم الله»[٤].

وقد قال عليّ عليه السلام، كما في النهج وغيره: «اعلموا أنّ الله تعالى لن يرضى عنكم بشيء سخطه على من كان قبلكم، ولن يسخط عليكم بشيء رضيه ممّن كان قبلكم»[٥]، الخبر.

وفي كبير الطبراني: عن ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «أوتيت مفاتيح كلّ شيء إلّا خمس»، ثمّ قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ

---

(١) هو زيد بن أبي أوفى علقمة بن الحارث الأسلمي، أخو عبدالله بن أبي أوفى يعدّ في أهل المدينة، روى عنه سعد بن شرحبيل، وروى هو حديث المؤاخاة بتمامه. انظر: طبقات خليفة: ١٨٥/٦٨٥، التاريخ الكبير ٣: ٣٨٦/١٢٨٥، الثقات ٣: ١٤٠، الاستيعاب ٢: ٥٣٦/٨٣٩، الوافي بالوفيات ١٥: ٤٣/٤٨.

(٢) وجدناه في فضائل الصحابة: ١٤٢/٢٠٧، الثقات لابن حبّان ١: ٢٢١، المعجم الكبير للطبراني ٥: ٢٢١.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٤) الطبقات لابن سعد ٢: ٢٥٦.

(٥) نهج البلاغة: ٢٦٦، الخطبة ١٨٣، وعنه المجلسي في بحار الأنوار ٥: ٣/٣١٩.

السَّاعَةِ[1][2]، إلى آخر الآيات.

وفي أوسط الطبراني وحلية الأولياء وكتابي ابن عدي والخطيب وغير ذلك: عن عائشة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إذا أتى عليّ يوم لا أزداد فيه علماً يقرّبني إلى الله فلا بورك في طلوع شمس ذلك اليوم»[3].

وقد ورد في أخبار أهل بيته أيضاً أنّهم يزدادون علماً في كلّ يوم وفي ليالي الجمعة ونحو ذلك[4].

ولا يخفى أنّ رواية هؤلاء جميعاً أدّل دليل على توهّم ابن الجوزي حيث عدّه من الموضوعات[5].

وفي مناقب ابن المغازلي: عن أنس، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «من أراد أن ينظر إلى علم آدم وفقه نوح عليهما السلام فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[6].

وفي حلية الأولياء: عن ابن عبّاس، قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله عهد إلى عليّ عليه السلام سبعين عهداً لم يعهده إلى غيره[7].

وفي كتاب نهاية الطلب لإبراهيم بن عليّ الحنبلي[8]: عن ابن عبّاس

---

(١) سورة لقمان ٣١: ٣٤.

(٢) المعجم الكبير ١٢: ١٣٣٤٤/٣٦٠.

(٣) المعجم الأوسط ٧: ٦٦٣٦/٢٠، حلية الأولياء ٨: ١٨٨، الكامل لابن عدي ٢: ٢٧٣ (ترجمة بقية بن الوليد ٣٠٢/٥٩)، تاريخ بغداد ٦: ١٠٠، الجامع الصغير ١: ٣٤٣/٥٦، وفيها بتفاوت يسير.

(٤) انظر: بصائر الدرجات: ١٥٠ (باب ما يزداد الأئمة عليهم السلام في ليلة الجمعة)، والكافي ١: ١٩٧ (باب أنّ الأئمّة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة)، وينابيع المعاجز: ٢٩٣ ـ ٣٠٤.

(٥) الموضوعات لابن الجوزي ١: ٢٣٣.

(٦) المناقب لابن المغازلي: ٢٨٦ ـ ٣٢٨/٢٨٧.

(٧) حلية الأولياء ١: ٦٨ بتفاوت يسير.

(٨) إبراهيم بن عليّ بن محمّد الدينوري، من فقهاء الحنابلة وعلمائهم، ولم نعثر له

أنّه قال في حديث له: إنّ العبّاس والنبيّ ﷺ في أوّل نبوّته جاءا إلى أبي طالب وأخبره النبيّ ﷺ بخبره، فحثّه أبو طالب على أمره، وقال في جملة كلامه: ولقد كان أبي يقرأ الكتب جميعاً، ولقد قال: إنّ من صلبي لنبيّاً، ولوددت أنّي أدركت ذلك الزمان فآمنت به[١]، الخبر، وأمثاله كثيرة ستأتي في بحث علائم نبوّته.

وفي تفسير الرازي: قال رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام أشياء من جملتها أنّه قال له: «استعمل العلم فإنّه ميراثي»[٢].

وفي تفسير الثعلبي[٣]، والواحدي[٤] وغيرهما: عن جمع منهم بريدة الأسلمي، قال: قال رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام: «إنّ الله أمرني أن أُدنيك ولا أقصيك، وأن أُعلّمك وأن تعي، وحقّ على الله أن تعي»، قال: فنزل

على ترجمة أكثر من هذا.
انظر: الطرائف ١: ٤٢٠.

(١) حكاه عنه السيّد ابن طاووس في الطرائف ١: ٣٨٨/٤٢٠، والبياضي في الصراط المستقيم ١: ٣٣٧، والأميني في الغدير ٧: ٣٤٨.

(٢) التفسير الكبير للرازي ٢: ١٩١.

(٣) هو أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي، يكنّى أبا إسحاق، حدّث عنه جماعة كثيرة، ويروى عنه الحديث المشهور: «من مات على حبّ آل محمّد ﷺ ...»، وله كتب منها: التفسير الكبير (الكشف والبيان) المعروف بتفسير الثعلبي، والعرائس، مات سنة ٤٢٧هـ، وقيل: ٤٣٧ هـ.
انظر: روضات الجنّات ١: ٧٤/٢٤٥، معجم الأدباء للحموي ٥: ٥/٣٦، وفيات الأعيان ١: ٣١/٧٩، سير أعلام النبلاء ١٧: ٢٩١/٤٣٥.

(٤) هو عليّ بن أحمد بن الواحدي النيسابوري الشافعي، يكنّى أبا الحسن، عارف بالأدب، له كتب كثيرة، منها: التفاسير الثلاثة: البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، والمغازي، مات سنة ٤٦٨هـ.
انظر: روضات الجنّات ٥: ٥٠١/٢٤٤، معجم الأُدباء للحموي ١٢: ١٣/٢٥٧، وفيات الأعيان ٣: ٤٣٨/٣٠٣، سير أعلام النبلاء ١٨: ١٦٠/٣٣٩ الأعلام ٤: ٢٥٥.

قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[١][٢].

وفي مناقب ابن المغازلي، وكتاب الخوارزمي: عن ابن عبّاس، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله في حديث له: «قُسّمت الحكمة عشرة أجزاء، فأُعطي عليّ عليه السلام تسعة أجزاء، والناس جزءاً واحداً»[٣][٤].

ثمّ قال: «أتاني جبرئيل بدُرْنُوكٍ[٥] من الجنّة فجلست عليه، فلمّا صرت بين يدي ربّي كلّمني وناجاني، فما علمت شيئاً إلّا علّمته علياً عليه السلام، فهو باب مدينة علمي»[٦].

وفي مناقب ابن مردويه بإسناده عن أُمّ سلمة، قالت في حديث لها: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال لها: «إنّ جبرئيل أتاني من الله بما هو كائنٌ بعدي، وأمرني أن أُوصي به علياً عليه السلام وأعلّمه جميع ذلك، فعلّمته»[٧].

وفي مناقب الخوارزمي أيضاً: عن أنس، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله في

---

(١) سورة الحاقّة ٦٩: ١٢.

(٢) المناقب لابن شهرآشوب ٣: ٩٥، كشف اليقين: ٤٤ ـ ٤٥، جامع البيان للطبري ٢٩: ٣٥، تفسير الثعلبي ١٠: ٢٨، أسباب النزول للواحدي: ٨٣٨/٤٦٥، المناقب للخوارزمي: ٢٧٦/٢٨٢، لباب النقول في أسباب النزول: ١١٥٧/٣٩٦.

(٣) وردت في نسخنا: «جزء واحد» وما أثبتناه من المصادر.

(٤) المناقب لابن المغازلي: ٣٢٨/٢٨٦ عن عبدالله، المناقب للخوارزمي: ٦٨/٨٢، كشف اليقين: ٥١ وفيه عن ابن مسعود، حلية الأولياء ١: ٥٦، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٤٣ وفيها عن ابن مسعود أيضاً.

(٥) الدُّرْنُوك: سترٌ له خمل، وجمعه: دَرانِك.
انظر: النهاية ٢: ١١٥ ـ درنك ـ.

(٦) المناقب لابن المغازلي: ٧٣/٥٠ بتفاوت يسير.

(٧) حكاه عنه السيّد ابن طاووس في الطرائف ١: ٢٢/٤١، ولم يرد فيه: «وأعلّمه...».

حديث له لعليّ عليه السلام : «أنت أخي ووزيري وخير من أُخلّف[١] بعدي» إلى أن قال : «وتبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي ، وتعلّمهم من تأويل القرآن ما لم يعلموا»[٢] ، الخبر .

وفيه أيضاً : عن جابر ، قال : قال النبيّ صلى الله عليه وآله ، وذكر الحديث ، إلى أن قال : «ثمّ خلق الله الخلق وفوّض إلينا أمر الدين ، فالسعيد من سعد بنا ، والشقيّ من شقي بنا ، نحن المحلّلون لحلال الله والمحرّمون لحرام الله»[٣] .

وفيه أيضاً : بأسانيد عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال في حكاية المعراج : «قال الله عزّ وجلّ لي : يا محمّد ، هل اتّخذت لنفسك خليفة يؤدّي عنك ، ويعلّم عبادي من كتابي ما لا يعلمون ؟ فقلت : أنت اختر لي ، فقال : اخترت لك عليّاً عليه السلام» إلى قوله عزّ وجلّ : «ونحلته علمي وحلمي»[٤] ، الخبر .

وفيه أيضاً : عن ابن عبّاس وغيره : أنّ ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ ٱلْكِتَابِ﴾[٥] عليّ عليه السلام[٦] .

---

(١) في «م» زيادة : «من أهل بيتي» .

(٢) أورده ابن طاووس في اليقين : ٨/١٣٨ ، والأربلي في كشف الغمّة ١ : ٣٤١ ، وعنه في بحار الأنوار ٣٨ : ٨٧/١٣٤ ، وفيهما عن ابن مردويه ، ولم نعثر عليه في مناقب الخوارزمي بعنوان حديث واحد ، بل جاءت الفقرة الاوُلى في : ١٢١/١١٢ ، والفقرة الثانية في : ٣٤٦/٣٢٩ .

(٣) المناقب للخوارزمي : ١٥١/١٣٤ ، وعنه الحلّي في كشف اليقين : ٢٥٥ ، وفيهما بتفاوت يسير .

(٤) المناقب للخوارزمي : ٢٩٩/٣٠٣ .

(٥) سورة الرعد ٤٣ : ٤٣ .

(٦) لم نعثر عليه في مناقب الخوارزمي ، أورده الحاكم في شواهد التنزيل ١ : ٤٢٢/٣٠٧ ، و٤٢٣ .

وفي كتاب ابن أبي شيبة: عن عمير بن عبد الملك[١]، قال: قال عليّ عليه السلام في خطبته: «كنت إذا سكتُّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله ابتدأني، وإن سألته أنبأني، وإنّه حدّثني عن ربّه»[٢]، الخبر، وهو طويل صريح في كون جميع العلوم والأحكام من الله عزّ وجلّ، وسيأتي مفصّلاً في محلّه من كتاب نهج البلاغة.

وقد روى الترمذي أيضاً ما ذكرناه من هذا الخبر[٣].

وفيه: «والله ما أُنزلت آية إلّا وقد علمت فيمَ نزلت وأين نزلت؛ إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً»[٤].

وقد روى هذا الخبر الأخير غير الترمذي أيضاً منفرداً[٥].

وفي صحيح النسائي، وكتاب البيهقي وغيرهما: عن عليّ عليه السلام قال: «بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن قاضياً، فقلت: بعثتني وأنا شابّ لا أدري ما القضاء؟ فضرب في صدري، فقال: اللّهمّ اهدِ قلبه وثبّت لسانه، ثمّ قال لي: انطلق فإنّ الله سيهدي قلبك ويثبّت لسانك، فوالله الذي فلق الحبّة،

---

(١) لم نعثر على ترجمة له.

(٢) كتاب العرش: ١٩/٦١، وفيه: عن عمير بن عبدالله، وورد صدر الحديث بسند آخَر في كتاب المصنف لابن أبي شيبة ١٢: ١٢١١٨/٥٨ و١٢١١٩/٥٩.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٣٧٢٢/٦٣٧، و٣٧٢٩/٦٤٠، عن عمرو بن هند الجملي، وفيه ورد مختصراً.

(٤) أورده ابن عساكر في تاريخ مدنية دمشق ٤٢: ٣٩٨ والمتقي الهندي في كنز العمال ١٣: ٣٦٤٠٤/١٢٨ ولم نعثر عليه في كتاب ابنه أبي شيبة.

(٥) الصراط المستقيم ١: ٢١٩، الطبقات لابن سعد ٢: ٣٣٨، وفيهما بتفاوت يسير، حلية الأولياء ١: ٦٧ ـ ٦٨، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٩٨، شواهد التنزيل: ٣٦/٣٢، تاريخ الإسلام (عهد الخلفاء الراشدين): ٦٣٧، الإتقان لعلوم القرآن ٤: ٢٣٣، كنزل العمّال ١٣: ٣٦٤٠٤/١٢٨.

ما شككت بعده في قضاءٍ بين اثنين»[١].

وفي كتاب السخاوي وغيره: عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «إنّ هذا العلم دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم»[٢].

وفي صحيح البخاري: عن النبيّ ﷺ أنّه قال في حديث له: «إنّما العلم بالتعلّم، وإنّ العلماء ورثة الأنبياء»[٣].

وفيه: عن أبي هريرة أنّ النبيّ ﷺ قال: «إذا أُضيعت الأمانة فانتظروا الساعة»، قيل: كيف إضاعتها؟ قال: «إذا وُسِّد الأمر إلى غير أهله»[٤]، الخبر.

وفي كبير الطبراني: عن ابن عبّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ الله أعطى كلّ ذي حقّ حقّه، ألا إنّ الله قد فرض فرائض، وسنّ[٥] سُنناً، وحدّ حدوداً، وأحلّ حلالاً، وحرّم حراماً، وشرّع الدين»[٦]، الخبر.

وفي إحياء الغزالي: عن ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ قال: «ثوّروا[٧] القرآن والتمسوا غرائبه، ففيه علم الأوّلين والآخرين»[٨].

---

(١) خصائص عليّ بن أبي طالب عليه السلام للنسائي: ٣٢/٤٢ ـ ٣٧، السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ٨٦ و١٤٠، كشف اليقين: ٤٥، الطبقات لابن سعد ٢: ٣٣٧، المصنّف لابن أبي شيبة ١٢: ١٢١١٧/٥٨، وفيها بتفاوت.

(٢) سنن الدارمي ١: ١١٣، صحيح مسلم ١: ١٤ الباب ٥ من المقدّمة، الجامع الصغير ١: ٢٥١١/٣٨٤، وفيها مقطوعاً.

(٣) صحيح البخاري ١: ٢٦، ٢٧ بتقديم وتأخير.

(٤) أورده السيّد الرضيّ في المجازات النبويّة: ٣٢٤/٤٠٦، صحيح البخاري ١: ٢٣.

(٥) وردت في نسختنا: «سنن»، والأولى ما أثبتناه من المصدر.

(٦) المعجم الكبير ١١: ١١٥٣٢/٢١٣.

(٧) في «ش»: شوروا.

(٨) إحياء علوم الدين ٤: ٣٤٣ بتفاوت يسير.

وفيه: عنه صلى الله عليه وآله أنّه قال: «من لم يستغنِ بآيات الله فلا أغناه الله»[١].

وفيه وفي غيره: عن عليّ عليه السلام: «إنّ القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه، ولا تنكشف الظلمات إلّا به»[٢].

وفي المستدرك: عن حذيفة قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «دُوروا مع القرآن حيث دار»[٣].

وفي كتاب السجزي وكتابي الخوارزمي والديلمي وغيرها: عن عليّ عليه السلام قال: «قال النبيّ:)[٤] ألا أدلّكم على الخلفاء منّي ومن أصحابي ومن الأنبياء قبلي؟ هم حملة القرآن، والأحاديث عنّي وعنهم، في الله ولله»[٥].

وفي تفسير الثعلبي: عن ابن مسعود قال: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف ما منها حرف إلّا وله ظهر وبطن، وإنّ عليّ بن أبي طالب عنده علم الظاهر والباطن[٦].

وفي الإحياء، والنهج وغيرهما: أنّ عليّاً عليه السلام قال لكميل[٧] في

---

(١) إحياء علوم الدين ٤: ١٢٥ بتفاوت يسير.

(٢) إحياء علوم الدين ١: ٢٨٩ بتفاوت، نهج البلاغة: ٦١ الخطبة ١٨، الاحتجاج ١: ١٤٢/٦٢٠، مجمع البيان ١: ٩، كشف اليقين: ١٨٩، شرح نهج البلاغة لابن الحديد ١: ٢٨٨.

(٣) المستدرك للحاكم ٢: ١٤٨ بتفاوت يسير.

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٥) فردوس الأخبار ١: ٤٦٩/١٧٠، تاريخ جرجان: ٦٢٢/٣٧٢، وأورده السيوطي في الجامع الصغير عن السجزي ١: ٢٨٧٥/٤٤٢، ولم نعثر عليه في كتاب الخوارزمي.

(٦) حكاه عنه التستري في إحقاق الحقّ ٥: ٥١٥، وذكره عن ابن مسعود الحافظ أبو نعيم في حليته ١: ٦٥.

(٧) كميل بن زياد النخعي من خواصّ أصحاب أمير المؤمنين والإمام الحسن المجتبى

حديث له: «إنّ الناس ثلاثة: عالم ربّانيّ، ومتعلّم على سبيل نجاة، وهَمَج رَعاع أتباع كلّ ناعق، يميلون مع كلّ ريح لم يستضيؤوا بنور الله[١]، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق» إلى أن قال: «إنّ هاهنا ـ وأشار إلى صدره ـ لعلماً جمّاً لو وجدت له أهلاً» إلى أن قال في آخر كلامه: «بلى! لا تخلو[٢] الأرض من قائم لله بحجّة إمّا ظاهراً مشهوداً، أو خائفاً مغموراً؛ لئلّا تبطل حجج الله وبيّناته.

أولئك هم الأقلّون عدداً، والأعظمون عند الله قدراً، يحفظ الله بهم حججه وبيّناته حتّى يودعوها نظراءهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم. هجم بهم العلم على حقيقة البصيرة، وباشروا أرواح اليقين، وأنِسوا بما استوحش منه الجاهلون» إلى قوله: «أولئك خلفاء الله في أرضه والدعاة إلى دينه»[٣]، الخبر.

وقال عليه السلام في بعض خطبه ـ كما في النهج وغيره ـ: «أيّها الناس!

صلوات الله عليهما، وهو: راوي دعاء كميل المعروف، قتله الحجّاج سنة ٨٢ هـ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد أخبره بذلك، وبالجملة هو متفّق العدالة والجلالة بين الفريقين.

انظر: رجال البرقي: ٦، رجال الشيخ: ٧٩٢/٨٠، و٩٤٦/٩٤، الخلاصة: ١٢٠٢/٣٠٩، منتهى المقال ٥: ٢٣٧٢/٢٥٩، قاموس الرجال ٨: ٦١٥٩/٦٠٠، الطبقات لابن سعد ٦: ١٧٩، طبقات خليفة: ١٠٥٨/٢٤٩، التاريخ الكبير ٧: ١٠٣٦/٢٤٣، الثقات ٥: ٣٤١.

(١) في «ش»: «العلم» بدل «الله».

(٢) في «م»: «لم يخل» وفي «س»، «ش»، «ن»: «لن تخلو»، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) إحياء علوم الدين ١: ٧١ ـ ٧٢، نهج البلاغة: ١٤٧/٤٩٥، تحف العقول: ١٦٩ ـ ١٧١، الخصال ١: ٢٥٧/١٨٦، إكمال الدين ١: ٢٩٠ ـ ٢٩١، الأمالي للمفيد: ٢٤٧ ـ ٣/٢٥٠، الأمالي للطوسي: ٢٠ ـ ٢٣/٢١، اختيار مصباح السالكين لابن ميثم البحراني: ١٣٤/٦١٤.

إنّي قد بثثت فيكم المواعظ التي وعظ بها الأنبياء أُممهم، وأدّيت إليكم ما أدّت الأوصياء إلى مَن بعدهم»[١]، الخبر.

وقال أيضاً: «إنّ أولى الناس بالأنبياء أعلمهم بما جاؤوا به»، ثمّ تلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَـٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[٢]»[٣].

وقال أيضاً: «إنّ الله عزّ وجلّ بعث رسله بما خصّهم به من وحيه، وجعلهم حجّة له على خلقه؛ لئلّا تجب الحجّة لهم بترك الأعذار إليهم، فدعاهم بلسان الصدق إلى سبيل الحقّ» إلى قوله عليه السلام: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً علينا؟»[٤] الخبر.

وقال عليه السلام أيضاً: «فبعث الله محمّداً صلى الله عليه وآله بالحقّ؛ ليخرج عباده من عبادة الأوثان إلى عبادته، ومن طاعة الشيطان إلى طاعته بقرآن قد بيّنه وأحكمه؛ ليعلم العباد بربّهم» إلى قوله عليه السلام: «فالتمسوا ذلك من عند أهله؛ فإنّهم عَيش العلم وموت الجهل، لا يخالفون الدين ولا يختلفون فيه، فهو بينهم شاهد صادق وصامت ناطق»[٥].

وقال أيضاً في ذكر الرسول صلى الله عليه وآله: «أرسله الله بالدين المشهور، والعلم المأثور، والكتاب المسطور، والنور الساطع، والضياء اللامع؛ إزاحةً

---

(١) نهج البلاغة: ٢٦٣، الخطبة ١٨٢، وعنه في بحار الأنوار ٣٤: ٩٥٣/١٢٦.
(٢) سورة آل عمران ٣: ٦٨.
(٣) نهج البلاغة: ٩٦/٤٨٤، حِكَم أمير المؤمنين عليه السلام.
(٤) نهج البلاغة: ٢٠٠ ـ ٢٠١، الخطبة ١٤٤.
(٥) نهج البلاغة: ٢٠٤ ـ ٢٠٦، الخطبة ١٤٧.

للشبهات، واحتجاجاً بالبيّنات»[١]، الخبر.

وقال عليه السلام أيضاً: «وإنّي على بيّنة من ربّي ومنهاج من نبيّي، وإنّي لعلى الطريق الواضح ألقطه لَقطاً[٢]. انظروا أهل بيت نبيّكم فالزموا سَمْتَهم واتّبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدىً، ولن يعيدوكم في ردىً، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا»[٣]، الخبر.

وقال أيضاً: «تالله، لقد عُلِّمت تبليغ الرسالات، وإتمام العِدات، وتمام الكلمات، وعندنا أهل البيت أبواب الحُكم وضياء الأمر، ألا وإنّ شرائع الدين واحدة، وسبله وحيدة، من أخذ بها لحق وغنم، ومن وقف عنها ضلّ وندم»[٤]، الخبر.

وفي رواية عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ممّا روى مثله بعض علماء المخالفين أيضاً ـ كما يأتي في محلّه ـ عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إنّ عند كلّ بدعة تكون من بعدي يُكاد بها الإيمان وليّاً من أهل بيتي موكّلاً به يذبّ عنه، ينطق بإلهام من الله، ويعلن الحقّ وينوّره، ويردّ كيد الكائدين، يعبّر عن الضعفاء»[٥]، الخبر.

وفي رواية أُخرى التي روى مثلها أيضاً بعض المخالفين: «فانظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه، فإنّ فينا أهل البيت في كلّ خَلف عدولاً،

---

(١) نهج البلاغة: ٤٦، الخطبة ٢.
(٢) في نسخة «ش»: «ألفظه لفظاً».
(٣) نهج البلاغة: ١٤٢ ـ ١٤٣، الخطبة ٩٧.
(٤) نهج البلاغة: ١٧٦، الخطبة ١٢٠، بتفاوت يسير.
(٥) المحاسن ١: ٦٦٩/٣٢٩، الكافي ١: ٥/٤٤ (باب البدع والرأي والمقائيس).

ينفون عن العلم تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[١].

وقد رواها المخالفون هكذا، كما في الصواعق، وكتاب شرف النبيّ، قال رسول الله ﷺ: «في كلّ خلف من أُمّتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإنّ أئمّتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظروا من توفدون»[٢].

وقد ذكر الغزالي وغيره: أنّه حُكي لعليّ عليه السلام عن عهد موسى عليه السلام أنّ شرح كتابه كان أربعين حملاً، فقال عليّ عليه السلام: «لو أذن الله ورسوله ﷺ لأشرح في شرح الفاتحة حتّى يبلغ أربعين وِقْراً[٣]».

ثمّ قال الغزالي: هذه السعة في العلم لا تكون إلّا بعلم لدنّي[٤].

وأقول: من أوضح الواضحات كون علوم الأنبياء والأوصياء، لا سيّما نبيّنا ﷺ وعليّ والأئمّة من ذرّيّتهما عليهم السلام لدُنّيّاً، بالقرائن الصريحة في ذلك، حيث أخبروا كثيراً بما ينادي بذلك، كما سيأتي مفصّلاً في المقالات الآتية، ولم يرد أصلاً عمل منهم بالرأي والقياس وأمثالهما، بل صرّحوا ببطلانهما، كما مرّ[٥].

---

(١) بصائر الدرجات ١: ٣٠ ـ ١/٣١، ٣، الكافي ١: ٢/٢٤ و٢٥ (باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء)، قرب الإسناد: ٢٥٠/٧٧، إكمال الدين ١: ٧/٢٢١ وفيها بتفاوت.

(٢) الصواعق المحرقة ٢: ٤٤١، وكتاب شرف النبيّ ﷺ غير متوفّر لدينا.

(٣) الوِقر: الحِمل.
انظر: النهاية ٥: ٢١٣ ـ وقر ـ.

(٤) مجموعة رسائل الغزالي (الرسالة اللدنيّة) ٣: ١٠٦، وعنه السيّد ابن طاووس رحمه الله في الطرائف ١: ٢١٥/٢٠٥، وسعد السعود: ٥٥٦، وفيها بتفاوت.

(٥) في ص٧٥ وما بعدها.

وهذا كلّه مع ما ذكرناه هاهنا يكفي بالجزم بالمقصود لمن مراده فهم الحقّ دون العصبيّة، فلا حاجة إذن إلى إطالة الكلام هاهنا، لا سيّما مع اتّضاحه ممّا سيأتي غاية الاتّضاح، والله الهادي.

الفصل الرابع

في بيان نبذ ممّا ورد في اختلاف الأُمم السّالفة وتفرّقها عقيب أنبيائها من بعد ما جاءهم العلم إلىٰ فِرَق كثيرة، وأنّ فرقة واحدة منها ناجية والباقون هالكون، مع بيان شرذمة من مذاهب تلك الفِرَق، وتوضيح كون كلّ اختلافها بسبب متابعة الأهواء والآراء، وفيه أيضاً ما اشتمل من الأخبار علىٰ تفرّق هذه الأُمّة إلىٰ نيّف وسبعين أيضاً، وكون واحدة منها ناجية، وبعض علائم الناجية، ولكن تشخيص الناجية في الفصل الآتي؛ لكونه موضوعاً لذلك، وإنّما سبب ذكر الأخبار هاهنا تضمّنها تفرّق الأُمم أيضاً.

فاعلم أنّ علماء الإسلام قاطبة اتّفقوا على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «افترقت أُمّة موسى عليه السلام على إحدى وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة، وافترقت أُمّة عيسى عليه السلام على اثنتين وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة، وستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة»، وقد رواه كلّ من المؤالف والمخالف بأسانيد كثيرة متضافرة، بحيث لم يوجد له منكر، بل يدلّ على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله ذكره في مواضع عديدة، وأنّه لأجل هذا ورد بأنحاء من التعبير، وبعض زيادات في بعض الروايات، ولنبيّن نبذاً منها:

فالّذي ذكره الشيعة في بعض رواياتهم من أئمّتهم المعلومين عليهم السلام

عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «افترقت أُمّة موسى عليه السلام على إحدى وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة، وهي التي اتّبعت وصيّه يوشع عليه السلام، وافترقت أُمّة عيسى عليه السلام على اثنتين وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة، وهي التي اتّبعت وصيّه شمعون عليه السلام، وستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلّا واحدة، وهي التي تتّبع وصيّي عليّاً عليه السلام»[1].

والذي ذكره غيرهم: فمنه ما رواه جمع، منهم: الحافظ محمّد بن مؤمن الشيرازي[2] في التفسير الذي استخرجه من اثني عشر تفسيراً من تفاسير القوم، كتفسير ابن جريج، وتفسير مقاتل[3]، وتفسير قتادة، وتفسير السدّي، ومجاهد وغيرهم، عن أنس قال: كنّا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وآله، فتذاكرنا رجلاً يصلّي ويصوم ويتصدّق، فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «لا أعرفه». فقلنا: يارسول الله، إنّه ليعبد الله ويسبّحه ويقدّسه ويهلّله، فقال: «لا أعرفه»، فبينا نحن في ذكر الرجل إذ طلع علينا، فقلنا: هو ذا، فنظر إليه

---

(١) قد جاء هذا الحديث بطرق مختلفة، وبتفاوتٍ في الالفاظ، انظر:
كتاب سليم بن قيس ٢: ٩١٣، الكافي ٨: ٢٨٣/٢٢٤، الخصال: ١١/٥٨٥، الأمالي للشيخ الطوسي: ١١٥٩/٥٢٣، العمدة لابن البطريق: ٨٩/٧٤، بشارة المصطفى: ٢٢/٣٣٤.

(٢) هو مصنّف كتاب نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام، ومن رجال المذاهب الأربعة، وله تفسير القرآن استخرجه من اثني عشر تفسيراً.
انظر: أمل الآمل ٢: ٨٩٣/٢٩٦، رياض العلماء ٥: ١٥٥، تنقيح المقال ٣: ١١٣٠٨/١٧٨.

(٣) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني البلخي، يكنّى أبا الحسن، من الزيديّة، يعدّ من أعلام المفسّرين، من كتبه: التفسير الكبير، ونوادر التفسير، ومتشابه القرآن وغيرها، مات سنة ١٥٠ هـ.
انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٢٧، وفيات الأعيان ٥: ٧٣٣/٢٥٥، الأعلام ٧: ٢٨١.

النبيّ صلى الله عليه وآله وقال لأبي بكر: «خذ سيفي هذا وامض إليه واضرب عنقه، فإنّه أوّل من يأتي في حزب الشيطان» فدخل أبو بكر المسجد فرآه راكعاً، فقال: والله، لا أقتله، فإنّ رسول الله نهانا عن قتل المصلّين، فرجع!

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «اجلس فلست بصاحبه، قم يا عمر، فخذ سيفي وادخل المسجد واضرب عنقه».

قال عمر: أخذت السيف ودخلت المسجد فرأيت الرجل ساجداً، فقلت: لا والله، لا أقتله؛ إذ لم يقتله من هو خير منّي، فرجع وقال: رأيته ساجداً.

فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «اجلس فلست بصاحبه، قم يا عليّ، فإنّك قاتله، فإن وجدته فاقتله؛ فإنّك إن قتلته لم يبق بين أُمّتي اختلاف»، فلمّا دخل عليّ عليه السلام المسجد لم يره، فرجع إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وقال: «ما رأيته».

فقال: «يا أبا الحسن، إنّ أُمّة موسى عليه السلام افترقت على إحدى وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقون في النار، وإنّ أُمّة عيسى عليه السلام افترقت على اثنتين وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقون في النار، وستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة، فرقة ناجية والباقون في النار».

فقال عليّ عليه السلام: «فما الناجية؟»، قال: «المتمسّك بما أنت عليه وأصحابك»، الخبر، وفي آخره قال ابن عبّاس: والله، ما قتل ذلك الرجل إلّا عليّ عليه السلام يوم صفّين[1].

وبمعناه ما رواه الترمذي في صحيحه عن ابن عمر، قال: قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «ليأتينّ على أُمّتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النّعل بالنّعل،

---

(١) المصدر غير متوفّر لدينا، وعنه ابن طاووس رحمه الله في الطرائف ٢: ١٣٣ بتفاوت.

حتّى أن لو كان منهم من أتى أُمّه علانية لكان في أُمّتي من يصنع ذلك، وإنّ بني إسرائيل تفرّقت على ثنتين وسبعين ملّة، وتفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين ملّة كلّهم في النّار إلّا ملّة واحدة»، قيل: ومن هم؟ قال: «الذين هم على ما أنا عليه وأصحابي»[١].

أقول: وإنّما قلنا هذا بمعنى ذلك؛ لأنّ الحقّ أنّ مفاد هذه الأخبار الثلاثة شيء واحد، وهو كون الفرقة الناجية من اقتصر في دينه على قول الله ورسوله صلى الله عليه وآله لا غير؛ ضرورة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وأصحابه في زمانه إنّما كانوا على هذه الطريقة فقط ولم يكن غيرها معهوداً عندهم أصلاً، وإنّما حدث الرأي فيما بعده، كما بيّنّاه غير مرّة فيما تقدّم مفصّلاً.

وظاهر أنّ مراد النبيّ صلى الله عليه وآله ما عليه أصحابه في زمانه الذي هو وقت إخباره، كما هو المتبادر أيضاً من سياق الكلام والمقام، بل في رواية: أنّه قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[٢]، وهو صريح فيما ذكرناه.

وكذا معلوم أنّ هذا بعينه كان طريقة عليّ عليه السلام وأصحابه الذين هم المتمسّكون به، التابعون لمسلكه، القائلون بوصايته، كسلمان، وأبي ذرّ، وعمّار، والمقداد، ونظرائهم.

فخرج حينئذٍ عن هذه الفرقة كلّ عامل بالرأي، تارك لاقتفاء النبيّ صلى الله عليه وآله والوصيّ في أخذ أُمور الدين، كما يشهد لهذا صريحاً ما مرّ سابقاً في بطلان الرأي مطلقاً[٣]، لا سيّما ما تقدّم أيضاً من كتابي الخوارزمي والديلمي: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «ستفترق أُمّتي على بضع وسبعين فرقة،

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٢٦٤١/٢٦.

(٢) الضعفاء الكبير ٢: ٨١٥/٢٦٢، فردوس الأخبار ٢: ٢١٨٠/٩٩.

(٣) انظر: ص٧٨.

أعظمها فتنةً على أُمّتي قوم يقيسون الأمر، فيحرّمون الحلال، ويحلّلون الحرام»[١].

وما رواه أبو داوُد في صحيحه: عن معاوية، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «ألا إنّ من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملّة، وإنّ هذه الأمّة ستفترق على ثلاث وسبعين ملّة، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنّة، وإنّه سيخرج من أُمّتي أقوام تَجَارى بهم تلك الأهواء كما يَتجارى الكَلَب بصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلّا دخله»[٢]، الخبر.

هذا، مع ما سبق أيضاً ممّا يدلّ على أنّ اختلاف الأمم السابقة أيضاً كان بسبب ترك متابعة الأوصياء، والاعتماد على الآراء.

ثمّ لا يخفى عليك أنّك إذا أحطت خبراً بما بيّنّاه، ظهر لك بطلان ما توهّمه المخالفون في الحديث الأخير، حيث زعموا ـ بناءً على رسوخهم في حسن حال كلّ الصحابة ـ أنّ في قوله ﷺ: «هم ما أنا عليه وأصحابي»[٣] دلالةً على صحّة جميع ما صدر من الصحابة بعده ولو بحسب الرأي، من غير أن يلاحظوا ـ كما هو دأبهم ـ ما أوضحناه من دلائل خلافه، لا سيّما قوله ﷺ: «ما أنا عليه...»، وملاحظة بعض الأخبار مع بعض، وكون مدار الصحابة في زمانه ـ الذي وقت ورود الخبر ـ على محض إطاعة ما ورد عن الله ورسوله ﷺ، وظهور كون الرأي منشأ الاختلافات كلّها،

---

(١) تاريخ بغداد ١٣: ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، فردوس الأخبار ٢: ٢١٧٦/٩٨، وفيهما بتفاوت، وتقدّم تخريجه أيضاً في ص ٤٩، هامش (٣).

(٢) سنن أبي داوُد ٤: ٤٥٩٧/١٩٨ بتفاوت يسير، وتقدّم أيضاً في ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٣) مرّ تخريجه في ص ٢١٨، هامش (١).

كيف لا ؟ وقد مرّ ويأتي في كثير من الصحابة من الذموم التي لا يمكن إنكارها ولا توجيهها، حتّى أنّه يظهر منها أنّ المراد بالصحابة في هذه المواضع هم الخواصّ منهم، كعليّ عليه السلام ونظرائه ممّن بقي على الحالة التي كان عليها في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله .

وممّا يشهد، بل ينادي بما في هذا المقام ما رواه ابن مردويه والخوارزمي في كتابيهما، وكذا رواه أبو الفرج المعافى بن زكريّا[1] شيخ البخاري، كلٌّ بإسناده: عن سلمان وأبي ذرّ والمقداد، قالوا: كنّا قعوداً عند رسول الله صلى الله عليه وآله ما معنا غيرنا، إذ أقبل ثلاثة رهط من المهاجرين البدريّين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «تفترق أُمّتي بعدي ثلاث فِرَق: فرقة أهل حقّ لا يشوبونه بباطل ـ وفي رواية: لا يشوبه باطل ـ مَثلهم كمثل الذهب كلّما فتنته بالنار ازداد جودةً وطيباً، وإمامهم هذا لأحد الثلاثة، وهو الذي أمر الله به في كتابه: ﴿إِمَاماً وَرَحْمَةً﴾[2].

وفرقة أهل باطل لا يشوبونه بحقّ ـ وفي رواية: لا يشوبه حقّ ـ مَثلهم كمثل خبث الحديث كلّما فتنته بالنار ازداد خبثاً، وإمامهم هذا لأحد الثلاثة.

---

(١) الموجود في كتب التراجم هو المعافى بن زكريّا بن يحيى الجريري النهرواني، يكنّى أبا الفرج، قاض، من الأدباء الفقهاء، له شعر حسن، ولي القضاء ببغداد نيابة عن ابن صنبر، وقيل له: الجريري؛ لأنّه كان على مذهب ابن جرير الطبري، وله كتب منها: التفسير، والجليس والأنيس، والتحرير والنقر، مات سنة ٣٩٠ هـ بالنهروان.

ولا يمكن أن يكون هذا المترجم له شيخاً للبخاري بعد ملاحظة سنة الوفاة.

انظر: تاريخ بغداد ١٣: ٧١٩٩/٢٣٠، الفهرست لابن النديم: ٢٩٢، وفيات الأعيان ٥: ٧٢٦/٢٢١، سير أعلام النبلاء ١٦: ٣٩٨/٥٤٤.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦: ١٢.

(وفرقة أهل ضلال مذبذبين بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وإمامهم هذا لأحد الثلاثة»)[١]، قال الراوي: فسألتهم عن أهل الحقّ وإمامهم؟ فقالوا: هذا عليّ بن أبي طالب عليه السلام إمام المتّقين، وأمسكوا عن الاثنين، فجهدت أن يسمّوهما، فلم يفعلوا[٢].

وكذا من الشواهد ما سيأتي في محلّه من قول النبيّ صلى الله عليه وآله المسلَّم بين المخالف والمؤالف: «لا يزال طائفة من أُمّتي على الحقّ لا يضرّهم خذلان من خذلهم»[٣].

وكذا سائر ما مرّ ويأتي ممّا يدلّ على كون هذه الفرقة قليلين مقهورين.

ولهذا يظهر حينئذٍ عدم الاعتماد على ظاهر ما رواه الطبراني والمقدسي عن أبي أُمامة، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إنّ بني إسرائيل تفرّقت على إحدى وسبعين فرقة، وإنّ هذه الأُمّة ستزيد عليهم فرقة كلّها في النار إلّا السواد الأعظم»[٤]؛ لأنّه لا يمكن حمل السواد الأعظم على ما هو المتعارف من معظم الناس وعامّتهم؛ إذ قد بيّنّا لا سيّما في الباب الثالث بالآيات والروايات والدرايات ذموماً فيهم، وأنّ دأبهم الميل إلى خلاف الحقّ والصواب، وأنّ أهل الحقّ في عامّة الأوقات قليلون مقهورون

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٢) حكاه عنهم السيّد ابن طاووس في الطرائف ١: ٣٤٦/٣٤٠، وكذا عن ابن مردويه في اليقين: ١٨٥/٤٧٥، وأيضاً ابن جبر في نهج الايمان ١٥٩، والبياضي في الصراط المستقيم ١: ٢٦٩، والشيرازي في الأربعين: ٢٢٥.

(٣) صحيح مسلم ٣: ١٩٢٠/١٥٢٣، سنن الترمذي ٤: ٢٢٢٩/٥٠٤، الصراط المستقيم ٣: ٨٧.

(٤) المعجم الكبير ٨: ٨٠٣٥/٣٢١، ولم نعثر على رواية المقدسي.

بينهم .

هذا ، مع كون هذه الأخبار أيضاً كالصريحة في ذلك ، كيف لا؟ وقد كفى تصريح النبيّ ﷺ : بأنّ الفرقة الناجية إنّما تكون في كلّ أمّة جزءاً من بضع وسبعين جزءاً من الأمّة .

فعلى هذا لا بُدّ من حمل السواد الأعظم على غير ما هو المتعارف ، كالقرآن مثلاً ، بأن يكون المراد أهل علم القرآن الذين قرنهم الله ورسوله به في التمسّك ، واتّباعهم ، أو يقال بكون هذه اللّفظة من تحريفات المحرّفين عمداً أو غير متعمّدين؛ إذ سيأتي في محلّه كثرة وقوع أمثال ذلك ، لا سيّما في زمن بني أميّة ، ويؤيّده التوهّم أيضاً في إيراد لفظة : «إحدى» بدل «ثنتين» .

وقد ذكر بعض الأفاضل في قوله ﷺ : «هم ما أنا عليه وأصحابي»[1] كلاماً موضّحاً لما ذكرناه في هذا المقام ، بل نافعاً في غيره أيضاً ، ولنذكر خلاصةً منه .

قال : المراد بالأصحاب هاهنا : إمّا كلّ الصحابة جميعاً ، أو أفراداً ، أو بعض مبهم ، أو معيّن ، لا سبيل إلى الأوّل ؛ لأنّ معنى العبارة يكون حينئذٍ : إنّ كلّ من اتّبع ما اتّفق عليه مجموع أصحابي فهو الناجي ، وهذا هو معنى الإجماع الصحيح ، فيكون هذا دليل ما لا نزاع في صحّته من لزوم اتّباع ما اجتمع عليه كلّ الصحابة ، بحيث لا يشذّ منهم أحد ، ولا مدخل له حينئذٍ في الدلالة على تعيين الفرقة الناجية ، بل يلزم على هذا التقدير أنّ من اتّبع قول بعض الصحابة وترك العمل بقول البعض الآخَر لم يكن من أهل النجاة ،

---

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢١٨ ، هامش (١) .

وهو خلاف ما ذهب إليه أكثر أهل السنّة من كون قول الخلفاء الثلاثة حجّةً، وأيضاً يلزم من أنّ من قال بإمامة أبي بكر يكون خارجاً من أهل النجاة؛ ضرورة تخلّف جمع منهم عن بيعته ولا أقلّ من سعد بن عبادة ومن معه، كما سيأتي في محلّه.

ولا سبيل إلى الثاني أيضاً؛ لأنّ المراد إن كان متابعةَ كلّ فرد فرد من الصحابة استحال المتابعة؛ ضرورة استحالة متابعة المتخالفين والجمع بين الأضداد.

وإن كان المراد أيّ فرد كان، لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ لعدم بيان الترجيح عند الاختلاف الواقع بينهم، بل يرجع هذا حينئذٍ إلى الشقّ الثالث الذي لا سبيل إليه أيضاً، حيث يلزم منه أنّ كلّ من اتّبع قول الجهّال، بل الفسّاق من الصحابة أو المنافقين منهم، وترك العمل بقول بعض العلماء الصالحين يكون من أهل النجاة، وهو بديهيّ البطلان، كما مرّ سابقاً في بيان ما رووه من قوله: «اختلاف أصحابي رحمة»[1]، ومع هذا لا يستقيم أيضاً انحصار الناجي[2] في واحدة.

فتعيّن الرابع، وهو أن يكون المراد بعضاً معيّناً، ولا شكّ حينئذٍ أن لا بُدّ أن يكون ذلك المعيّن متّصفاً بمزايا العلم والكمال؛ لتكون متابعته وسيلةً إلى النجاة؛ إذ لا على تقدير التساوي يلزم الترجيح من غير مرجّح، والمخصوص بهذه الصفات هو عليّ عليه السلام، كما تضمّنه صريحاً الحديث الآخر[3]. انتهى ما ذكره.

---

(١) المقاصد الحسنة: ٤٦ و٤٧.

(٢) في «م»: الناجية، وما أثبتناه من باقي النسخ.

(٣) راجع: هامش (٢) من ص ٢٢١.

ويؤيّد توجيهه المذكور أخبار (التمسّك)[١] بالثقلين، وما ذكره ابن حجر، حيث ارتكب مثل هذا التخصيص في قوله ﷺ: «النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمّتي»[٢]، فقال: الظاهر أنّ المراد بأهل البيت الذين هم أمانٌ علماؤهم؛ لأنّهم الذين يهتدى بهم كالنجوم[٣]، فافهم.

واعلم أيضاً أنّ ظاهر التعبير أن لا نجاة لغير تلك الفرقة مطلقاً، كما هو المتبادر من تعليق صفة النجاة على الواحدة؛ إذ لو نجا أحد من الفِرَق ولو بعد حين، لصدق عليه الناجي أيضاً، فنفي ذلك عن الباقين يدلّ على خلودهم، وهو مفاد صريح ما ثبت عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام من: «أنّ مَن أنكر ولو واحداً من الأوصياء المعلومين فهو كافر مشرك مخلّد في النار»[٤]؛ حيث[٥] استدلّ الإمام عليه السلام على ذلك بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ**﴾ إلى قوله: ﴿**هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[٦]، وسيأتي في الفصل الآتي ما يدلّ على أنّ سائر الفرق كلّهم ممّن أنكر ولو بعض الأوصياء.

ومعلوم أيضاً أنّ كلمة الشهادتين إنّما تنفع بشروطها، وأعظم شروطها الإقرار بإمامة الأئمّة المعصومين كلّهم، كما هو مفاد حديث: «من مات ولم

---

(١) في «س» و«ش» و«ن»: «الأمر بالتمسّك».

(٢) علل الشرائع: ١/١٢٣ باب ١٠٣، كمال الدين ١: ١٨/٢٠٥ و١٩، كفاية الأثر: ٢١٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٠: ٤٦٣٠/٢٠، الجامع الصغير ٢: ٩٣١٣/٦٨٠.

(٣) الصواعق المحرقة ٢: ٤٤٥ ـ ٤٤٦.

(٤) انظر: الاعتقادات للصدوق: ٣٨/١٠٤، (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٥)، وبحار الأنوار ٢٣: ٤/٩٧ و٥.

(٥) في «س» و«ش» و«م»: «حتّى» بدل «حيث»، وما أثبتناه من «ن».

(٦) سورة البقرة ٢: ٢٥٧.

يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[١]، وأمثاله من الروايات الكثيرة الصريحة[٢].

وقد أوضحنا تحقيق هذه المسألة، وبيّنّا أنّ كلّ واحد من التوحيد والنبوّة والولاية لا ينفع بدون الآخَرين في تفسير مرآة الأنوار[٣]، وسيظهر من تضاعيف هذا الكتاب أيضاً.

فما ذكره الأكثر من أنّ الفرقة الناجية هي التي لا تعذَّب أبداً، وأنّ فيما سواها من يعذّب غير مخلّد، ليس بموجّه في الجزء الأخير وإن أمكن توجيه الجزء الأوّل، بل ما قال بعض العامّة من عدم خلود كلّ مقرّ بالشهادتين[٤] باطل، حتّى أنّ أحاديثهم صريحة في كفر مبغضي آل محمّد صلى الله عليه وآله[٥].

ثمّ إنّ الشهرستاني ذكر في توجيه ما تضمّنته الروايات ـ كما مرّ ـ من كون الحقّ والنجاة في واحدة: أنّ الحقّ من القضيّتين المتقابلتين في واحدة، ولا يجوز أن يكون قضيّتان متناقضتان متقابلتان على شروط التقابل إلّا وأن تقتسما الصدق والكذب، فيكون الحقّ في إحداهما دون الأُخرى. ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادَّين في أُصول المعقولات بأنّهما محقّان صادقان، وإذا[٦] كان الحقّ في كلّ مسألة عقليّة واحداً، فالحقّ

---

(١) المناقب لابن شهرآشوب ١ : ٣٠٤.
(٢) انظر: بحار الأنوار ٢٣ : ٧٦ (باب وجوب معرفة الإمام).
(٣) تفسير مرآة الأنوار : ٢٣ ـ ٢٥.
(٤) انظر: الاعتقاد للبيهقي : ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٥) انظر: المناقب لابن المغازلي: ١٤٥/١٠٣، و١٥٥/١١٧، و١٥٩/١٢١، و١٨١/١٣٧، المناقب للخوارزمي : ٤٠/٦٧، و٤٤/٦٩، و٤٥/٧٠، و٤٨/٧١.
(٦) في «م»: «وإن».

في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة.

قال: وإنّما عرفنا هذا بالتتبّع، وعنه أخبر التنزيل في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[١]، وأخبر النبيّ ﷺ حيث قال: «ستفترق أُمّتي...»[٢]، الخبر، وقال ﷺ: «لا تزال طائفة من أُمّتي ظاهرين على الحقّ إلى يوم القيامة»[٣]، وقال ﷺ: «لا تجتمع أُمّتي على الضلالة»[٤][٥]. انتهى كلامه. ولا يخفى متانته، فلا تغفل.

وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أنّا قد بيّنّا سابقاً ـ لا سيّما في الفصل الثاني من هذا الباب والفصل الأخير من الباب السابق ـ أنّ مناط اختلاف[٦] اليهود والنصارى ـ بل سائر الأمم ـ كان على الاعتماد بالرأي وترك متابعة الأوصياء الحافظين لشرائعهم، حيث تبيّن أنّ سبب الضلالة في كلّ طائفة، إنّما هو الاعتماد على الرأي، حتّى أنّا ذكرنا في الفصل الأخير من الباب السابق

---

(١) سورة الأعراف ٧: ١٨١.

(٢) الخصال: ١١/٥٨٥، كفاية الأثر: ١٥٥، الصراط المستقيم ٢: ١٠١، مسند أحمد ٢: ٨١٩٤/٦٣٦، سنن ابن ماجة ٢: ١٣٢١ ـ ٣٩٩١/١٣٢٢ ـ ٣٩٩٣، سنن أبي داوُد ٤: ٤٥٩٦/١٩٧، مسند أبي يعلى ١٠: ٥٩١٠/٣١٧، و٥٩٧٨/٣٨١، المستدرك للحاكم ١: ٦ و١٢٨.

(٣) الصراط المستقيم ٣: ٨٧، غوالي اللآلئ ٤: ١٣/٦٢، سنن الدارمي ٢: ٢١٣، صحيح مسلم ٣: ١٩٢٠/١٥٢٣، المستدرك للحاكم ٤: ٤٤٩، السنن الكبرى ٩: ٢٢٦، الجامع الصغير ٢: ٩٧٧٤/٧٣٤.

(٤) تحف العقول: ٤٥٨، الاحتجاج ٢: ٤٨٧ ـ ٣٢٨/٤٨٨، مسند أحمد ٧: ٢٦٦٨٢/٥٤٤، سنن ابن ماجة ٢: ٣٩٥٠/١٣٠٣، سنن الترمذي ٤: ٢١٦٧/٤٦٦، المستدرك للحاكم ١: ١١٥ و١١٦، المعجم الكبير ٢: ٢١٧١/٢٨٠، وفيها بتفاوت.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣.

(٦) في «م» زيادة: «مذاهب».

تفصيل بعض مذاهب اليهود والنصارى، وأنّ كلّاً منهما اختلفوا، حيث لم يقتصر اليهود بعد موسى عليه السلام على متابعة يوشع بن نون الذي أوصى إليه موسى وأودعه العلوم والتوراة، فأدخلوا في أمره غيره حتّى تشوّشت الأحوال واختلف الرجال، وكذا بعينه النصارى لم يقتصروا بعد عيسى عليه السلام على متابعة شمعون وصيّه وعالم أُمّته، فأدخلوا في أمره غيره من الحواريّين حتّى صار ما صار من الاختلاف.

ولنذكر هاهنا[1] نبذاً من ذلك الاختلاف، حيث لا حاجة إلى الإطالة بالاستقصاء:

فمن اليهود من أنكر النسخ ومن جوّزه، ومن أنكر البداء ومن أجازه، ومن قال بالتشبيه ومن نفاه، ومن قال بالقدر، ومن قال بالجبر، ومن قال بالجسم والرؤية ومن أنكرها، وفيهم من قال: كلّ ما يدلّ على الرؤية والكلام ونحو ذلك، فالمراد رؤية الملك وكلامه ونحوهما؛ إذ قال: إنّ الله اختار ملكاً وخاطب الأنبياء بواسطته، حتّى قال: إنّ المراد بالشجرة أيضاً ذلك الملك، وفيهم من أجاز الرجعة ومن أنكرها، ومن أنكر بعض أنبيائهم[2]. وأكثرهم جعلوا بناء تديّنهم على الآراء ومتابعة الآباء والكبراء، حتّى ادّعوا الإجماع في كثير من البدع بمحض الشهرة عند أهل تلك البدع.

وخلاصة نقل أحوالهم، كما يظهر من كلام بعض الناقلين، لا سيّما من أسلم منهم ونقل بعض أحوالهم، وكذا من روايات آل محمّد العلماء الصادقين صلوات الله عليهم أجمعين: أنّ موسى عليه السلام لمّا ذهب إلى الطور

---

(١) في «ش» زيادة: «أيضاً».

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١١ ـ ٢١٣.

في حياته ، ومضى عن ميعاد رجوعه إلى قومه أيّاماً قلائل أغواهم السّامري فاجتمع عامّتهم ـ قيل : هم ستّمائة ألف نفس[١] ـ على عبادة العجل ، وتركوا إطاعة هارون إلّا قوم قليل ، قيل : كانوا اثني عشر ألف[٢] ، وكان هذا الاختلاف بينهم إلى أن رجع موسى عليه السلام وظهر الحقّ من الباطل .

وكذا لمّا دعاهم موسى عليه السلام إلى قتال العمالقة واختلفوا وأجمعوا ـ ما سوى هارون ويوشع وكالوب وقليل ممّن معهم ـ على مخالفة موسى عليه السلام وترك المحاربة ؛ ولهذا وقعوا في التيه أربعين سنة .

ثمّ لمّا مات موسى عليه السلام وأوصى ـ كما مرّ ـ إلى يوشع بن نون وأمرهم بعدم مخالفته ما دام حيّاً ، ثمّ إطاعة أولاد هارون اختلفوا أيضاً ، فبقي شرذمة قليلة على ما أمر به موسى عليه السلام من التمسّك بيوشع والأوصياء بعده من بني هارون عليه السلام ، كان يقال لهم : الهارونيّون والكَهَنة ؛ لاطّلاعهم على العلوم الإلٰهيّة ، واجتمع الباقون على إدخال غيره في أمره بآرائهم ، فشوّشوا عليه أمره ، بحيث لم يتمكّن من[٣] جمعهم على التوراة ، حتّى تفرّقوا بمرور الأيّام على مذاهب شتّى .

بل خرج عليه بعضهم وأخرج معه صفوراء بنت شعيب زوجة موسى عليه السلام ، وضاعت من بينهم أسفار التوراة وما في الألواح وغيرها ، حتّى أنّهم صرّحوا بأنّ هذه التوراة التي في أيديهم من بعض محفوظات رجل من ولد هارون ، وقيل : إنّه عزير ، وقيل غيره ، وأنّها ليست كتاب الله ، بل وقع

---

(١) انظر : تفسير الإمام العسكري عليه السلام : ١٢٤/٢٥٥ ، قصص الأنبياء للراوندي ١٧٠ ـ ١٩٧/١٧١ .

(٢) مجمع البيان ١ : ١١٣ .

(٣) في «س» و«م» و«ن» : «على» .

فيها التغيير والتبديل[١] والتحريف لفظاً ومعنىً؛ ولهذا تسلّط عليهم الأجانب والجبّارون كبخت نصّر وغيره، ووقعت بينهم مقاتلات عظيمة، حتّى قُتل في بعض حروب بعضهم مع بعض خمسمائة ألف رجل، وهو محاربة ياربغام بن نباط الذي خرج على ولد سليمان بن داوُد عليهما السلام، وتبعه تسعة من الأسباط ونصف، وبقي مع ولد سليمان سبطان ونصف، وكان الرجل يدعوهم إلى العكوف على عبادة كبشين صنعهما من الذهب.

ولأجل هذه الفسادات قتلوا كثيراً من الأنبياء والأوصياء، حتّى أنّهم قتلوا سبعين نبيّاً في يوم واحد؛ حيث كانوا يكفّرونهم ويحكمون بضلالتهم وبطلان ما كان عليه مبنى أديانهم من البدع والعقائد الفاسدة التي اتّخذوها بآرائهم، وترك متابعة أنبيائهم.

فمن مشاهير فِرَقهم الدائرة بينهم ـ كما صرّح به الشهرستاني وغيره ـ أربع فِرَق، هم الكبار، وانشعبت منهم أكثر سائر الفِرَق على حسب اختلاف آرائهم في أُمرائهم وأُصولهم وفروعهم.

فمنها: **السامرة**، وهم من سكّان بيت المقدس وبعض القرى من أعمال مصر، أثبتوا نبوّة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام، وأنكروا نبوّة من بعدهم رأساً إلّا نبيّاً واحداً، وقالوا: التوراة ما بشّرت إلّا بنبيّ واحد يأتي من بعد موسى عليه السلام يصدّق ما بين يديه من التوراة[٢]، ولهم أحكام لا حاجة لنا إلى ذكرها.

ومنها: **العِنانيّة**، نُسبوا إلى رجل يقال له: عنان بن داوُد رأس الجالوت، وهم يخالفون اليهود في السبت، ويصدّقون عيسى عليه السلام في

---

(١) في «م» زيادة: «والخلاف».

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١٨.

مواعظه وإشاراته، ويقولون: إنّه لم يخالف التوراة، وإنّه من المتعبّدين العارفين المخلصين، لكنّه ليس بنبيّ، بل لم يدَّعِ النبوّة، وإنّ الإنجيل ليس كتاباً منزلاً عليه وحياً من الله، بل هو مجمع أحواله جمعه من جمعه من الحواريّين، ويقولون: إنّ اليهود ظلموه، حيث كذّبوه أوّلاً ولم يعرفوا بعد دعواه، وقتلوه أخيراً ولم يعرفوا بعد محلّه، ويقولون: إنّ المسيح ورد في التوراة فارقليطا، وهو الرجل العالم، فلا يدلّ على النبوة[١]، ولهم أيضاً قواعد وأحكام تركناها.

منها: **العيسويّة**، نُسبوا إلى رجل اسمه أبو عيسى، وهم يخالفون أكثر اليهود في بعض أحكامهم، حتّى لا يأكلون الذبائح كلّها، ويوجبون تصديق المسيح عليه السلام، بل يفضّلونه على ولد آدم، وزعم أبو عيسى أنّه نبيّ، وأنّه رسول النبيّ المنتظر الذي هو المسيح بزعمهم، وأنّه أرسله قبله[٢].

ومنها: **اليوذعانيّة**، نُسبوا إلى رجل يقال له: يوذعان، وقيل: كان اسمه يهوذا[٣]، كان في همدان ونواحيه، وكان يحثّ على الزّهد، ويكثر الصلاة، وينهى عن اللحوم، وكان يقول للتوراة: إنّ لها ظهراً وبطناً وتنزيلاً وتأويلاً، وخالف اليهود في التشبيه، وأصحابه تفرّقوا إلى المقاربة[٤] والموشكانية، وأثبتوا نبوّة نبيّنا صلى الله عليه وآله إلى العرب وسائر الناس دون اليهود[٥]، ولهم أحكام لا حاجة إلى ذكرها، ولكن كلّ هؤلاء وغيرهم

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١٥ بتفاوت يسير.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٣) في النسخ المعتمدة: «يهودا»، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) في النسخ المعتمدة: «المقارية»، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢١٦ ـ ٢١٧.

معترفون بما في التوراة من البشارة بنبيٍّ بعد موسى عليه السلام هو الكوكب المضيء الذي يشرق الأرض بنوره، وإنّما اختلافهم في تعيينه وأنّه من هو؟

وفي روايات صحيحة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وما صرّح به العالم الذي أسلم من أهل الكتاب، وصنّف كتاباً كبيراً في مذاهب اليهود والنصارى ردّاً عليهم: أنّ الفرقة المحقّة من اليهود كانوا ـ لم يزل بعد موسى ـ تابعين ليوشع عليه السلام وصيّه، من غير مدخليّة أحد معه، وبعد يوشع تبعوا وصيّه شبّر بن هارون، ثمّ شبيراً أخاه بوصيّته، ثمّ واحداً بعد واحد من نسل شبير، كلّ ذلك بوصيّة موسى ويوشع عليهما السلام إلى بعث عيسى عليه السلام.

وقال: إنّ أصل التوراة كانت عندهم فسلّموها مع سائر صحف الأنبياء بيد عيسى عليه السلام، وكذا ذكر الرجل.

ويظهر من أخبار آل محمّد صلى الله عليه وآله أيضاً أنّ الفرقة المحقّة من النصارى تبعوا بعد عيسى وصيّه شمعون بن حمون من دون إدخال غيره معه، ثمّ هلمّ جرّاً كانوا تبعاً للأوصياء واحداً بعد واحد إلى أن انتهت الوصاية إلى آخرهم، وهو خالد بن حنظلة[1]، فكان في زمانه بعثة النبيّ صلى الله عليه وآله فسلّمه الكتب والصحف وآمن به، بل الذي يظهر ـ كما سيأتي في فصل الوصاية ـ أنّ هذه الحالة كانت من زمان شيث بن آدم ووصيّه.

وكذا يظهر وقد ذكر هذا العالِم أيضاً[2] أنّ هؤلاء الأوصياء كلّهم ـ بل أتباعهم أيضاً ـ كانوا يخفون أمرهم عن مخالفيهم وجبّاري أزمنتهم؛ حيث إنّ الدنيا والدولة والكثرة كانت معهم؛ ولهذا لمّا أسلم هذا العالِم اختار

---

(١) لم نعثر على ترجمة له.

(٢) كلمة «أيضاً» لم ترد في «م».

مذهب الإماميّة، حتّى أنّه ذكر مواضع من الكتابين تدلّ على البشارة بالنبيّ وأوصيائه الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام[١]، وقد ذكرنا بعض ذلك في فاتحة كتابنا هذا، ونذكر أيضاً غيره في محلّه إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّ النصارى اشتهرت بينهم ثلاثة مذاهب بل أربعة، كاليهود، وتشعّبت إلى سائر الفِرَق.

فمنها: **النسطورية**، أصحاب نسطور الحكيم، وقد مرّ في الفصل الأخير من الباب السابق بعض عقائده، وأنّه تصرّف في الإنجيل بحكم رأيه، وقال: اتّحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام على طريق ظهور النقش في الخاتم وكإشراق الشمس على بلّور، وذكرنا أنّ من أتباعه من قال: إذا اجتهد الرجل في العبادة، وترك التغذّي باللحم والدسم، ورفض الشهوات النفسانيّة يصفو جوهره، حتّى يبلغ ملكوت السماء فيرى الله جهرة، ويكشف له ما في الغيب[٢]، ونحو ذلك من المزخرفات.

ومنها: **الملكانيّة**، أصحاب ملكا، وهو الذي ظهر في الروم، قالوا: إنّ الكلمة اتّحدت بجسم المسيح وتدرّعت بناسوته، وامتزجت به امتزاج اللّبن بالدهن[٣]، ولا حاجة إلى ذكر سائر مزخرفاتهم.

ومنها: **اليعقوبيّة**، أصحاب يعقوب، قالوا: إنّ الكلمة انقلبت لحماً ودماً فصار الإله هو المسيح وهو الظاهر بجسده، بل هو هو، وهؤلاء الذين حكى الله عنهم بقوله: ﴿قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[٤]، وغيرهم

---

(١) لم نعثر على قوله.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٢٢ بتفاوت.

(٤) سورة المائدة ٥: ٧٢.

كانوا يعتقدون الأُبوّة والبُنوّة[١]، ولهم أيضاً أحكام ومزخرفات.

ومنها: **البوطينوسية**، أصحاب بطينوس، ومذهبهم قريب إلى النسطوريّة إلّا أنّهم يقولون: إنّ الإله واحد وإنّ المسيح عليه السلام ابتدأ من مريم عليها السلام، وإنّه عبد صالح مخلوق شرّفه الله وأكرمه بطاعته، وسمّاه ابناً على الثناء لا على الولادة والاتّحاد[٢].

وبالجملة: لم يأت قوم من زمان آدم عليه السلام وهلّم جراً إلّا أن ألقى الشيطان بينهم الاختلاف بحسب الآراء واستحسان عقولهم، ولم يزل كان[٣] أهل الحقّ بينهم قليلين خائفين مَخفيّين مقهورين، وكان الأكثر مجتمعين على الباطل ومع أرباب الدول الدنيويّة، كما قيل: الناس على دين ملوكهم[٤].

فمن أراد الاطّلاع على حقيقة الحال مفصّلاً فليراجع التاريخ وغيرها، حتّى يعلم أنّ هذه الأُمّة أيضاً كذلك، ولمّا لم يكن لنا حاجة إلى تفصيل تلك المذاهب اكتفينا بما ذكرناه هاهنا وفي الفصل الأخير من الباب السابق، فتأمّل.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٢٥.
(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٢٢٥.
(٣) كلمة «كان» لم ترد في «ش».
(٤) موسوعة أمثال العرب ٥ : ٥٠٧ بتفاوت.

الفصل الخامس

في بيان ما أشرنا إليه سابقاً من اختلاف هذه الأُمَّة أيضاً، حتّىٰ من بدو الأمر إلىٰ فِرَق أزيد من سابقيهم، وأنّ كلّهم هالكون إلّا فرقة واحدة فإنّها ناجية.

مع تبيين ما ورد من كونها «طائفة لا تزال ظاهرين على الحقّ»[1] لا يضرّهم خذلان من خذلهم، لا يكفرون ولا يرتدّون إلىٰ يوم القيامة، وأنّ بهم يتحقّق معنىٰ ما ورد في هذه الأُمّة من أنّها «لا تجتمع علىٰ الخطأ والضلال»[2] ومع توضيح أنّ أهل البيت عليهم السلام منها بل إنّهم أساسها.

ثمّ بيان جمّة مذاهب هذه الأُمّة لا سيّما في الأئمّة، وأنّ أصل سبب هذه المفاسد كلّها متابعة الآراء والأهواء، وذكر شيء من وجوه تشابه هؤلاء بسابقيهم، فإنّ أكثرها قد ذكرت سابقاً، وفيه أيضاً توضيح ما يختصّ به الإماميّة الاثنا عشريّة من الاقتصار علىٰ التمسّك بما ورد عن الله وترك الاعتماد علىٰ ما سوىٰ ذلك، أيّ شيء كان.

اعلم أنّه قد تقدّم ـ لا سيّما في الأوّل والثاني من فصول هذا الباب ورابعها ـ ما دلّ صريحاً على اختلاف هذه الأُمّة. هذا، مع عدم الشكّ في

(١ و٢) تقدّم تخريج الروايتين في ص ٢٢٦، هامش (٣) و(٤).

وجود أصل الاختلاف بينهم بحيث لا يحتاج إلى البيان، ولقد كانت أكثر أخبار الفصل الرابع مشتملة على كثرة الفِرَق المختلفة منها، بحيث تصل إلى ثلاث وسبعين، وأنّ الحقّ في واحدة منها، مع بعض علائم تلك الواحدة.

وقد تبيّن لا سيّما في الفصلين الثاني والثالث ويتّضح هاهنا أيضاً أنّ معظم منشأ هذا الاختلاف متابعة الرأي والهوى، الذي بيّنّا سابقاً أنّه مضلٌّ ممنوع في الدين، وأنّ الحقّ البيّن إنّما يكون واحداً وارداً من الله ربّ العالمين، فعلى هذا لا يبقى شكّ في أنّ الفرقة الناجية هم الذين يكون مناط تديّنهم من جميع الوجوه مقصوراً على الكتاب والسنّة، اللّذين لا شكّ في أنّ الوارد من الله إنّما يكون فيهما، دون غير ذلك ممّا ليس بهذه المثابة، كما يدلّ عليه حديث الثقلين وغيره أيضاً.

وأيضاً: من البيّن أنّ الفرقة الناجية ينبغي أن تكون متفرّدة عمّا سواها من سائر الفِرَق بأجمعها في معظم أُصول الدين وعمدة مناطه، حتّى يستقيم وجه تخصيص النجاة بالواحدة، فلا بُدّ أن يكون ذلك الأمر الذي به امتيازها عن غيرها أمراً لا يتطرّق إليه البطلان والضلال أصلاً، ولا يكون[1] مبنى فرقة من سائر الفِرَق عليه أيضاً.

ولا يخفى أنّ توضيح هذا يحتاج إلى بيان جمّة من مذاهب هذه الأُمّة، وقاعدة مضبوطة؛ حتّى تتشخّص التي هي المتفرّدة بما ذكرناه من بينها، فنحن نذكر هاهنا من جميع فِرَق هذه الأُمّة ما به الكفاية في تبيّنها وتشخيص التي هي الناجية منها، مع بيان نبذ ممّا يتعلّق بذلك ممّا ينفع

---

(١) في «ش»: «يقوم» بدل «يكون».

الذي يأتي، فنقول: إنّ هذه الأمّة ينقسمون أوّلاً إلى قسمين:

أحدهما: ـ وعليه الأكثرون، بل عامّة الأمّة ـ قوم يقولون: إنّ الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله هو أبو بكر ثمّ عمر.

وثانيهما: الذين يقولون: إنّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

فأمّا القسم الأوّل: فكافّتهم[1] جميعاً ـ مع تفرّقهم إلى مذاهب شتّى كما سيظهر ـ متشاركون في أنّ أمر الإمامة عندهم مبنيّ على رأي الناس وتعيينهم ولو برأي الإمام السابق وتعيينه، بل ومن غير حاجة إلى تعيين من الله وإخبار من رسوله صلى الله عليه وآله، ولا إلى كون الإمام عالماً من الله ـ كالنبيّ ـ بالأحكام، معصوماً من الخطأ والآثام؛ ولأجل هذا وقعوا جميعاً فيما مرّ بطلانه سابقاً ويأتي أيضاً من تجويز الاعتماد على الرأي والقياس ولو ظنّيّاً محضاً، والاجتهاد فيما لم يعلم الإنسان من الكتاب والسنّة عليه أثراً، وقد اختلفوا لذلك اختلافاً عظيماً، أُصولاً وفروعاً، وفي الأئمّة أيضاً:

فمنهم من قال بعد أبي بكر وعمر بخلافة عثمان، ثمّ عليّ عليه السلام[2].

ومنهم من أبطلهما[3].

ومنهم من أبطل عثمان[4].

ومنهم من أبطل عليّاً عليه السلام[5].

ومنهم من قال بخلافة معاوية، بل سائر بني أُميّة[6] أيضاً.

---

(١) في «م»: «فكأنّهم».

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٣.

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٥.

(٤) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٣٢ ـ ٣٣، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٢، والأربعين في أُصول الدين ٢: ٢٧١.

(٦) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٨.

ومنهم من قال بالحسن بعد عليّ عليه السلام ثمّ معاوية[١].

ومنهم من أجاز إمامة غير القرشي أيضاً[٢].

ومنهم من يعدّ الأربعة الأُوَل خلفاء والبقيّة ملوكاً جبابرة[٣].

ومنهم من ساق الإمامة إلى بني العبّاس[٤]. ومنهم إلى غيرهم وهلّم جرّاً.

ثمّ هكذا اختلفوا في أُصول الدين وفروعه، ومعظم اختلافهم أُصولاً في ثلاث مسائل:

إحداها: في صفات الله تعالى الأزليّة إثباتاً عند جماعة، ونفياً عند جماعة، وفي صفات الذات وصفات الفعل وما يتعلّق بذلك.

والثانية: في العدل والجبر والقضاء والقدر وما يتعلّق به.

والثالثة: في الوعد والوعيد وما يتعلّق به[٥].

وأمّا فروعاً فقد وصلوا إلى حدّ عدم الإحصاء، لكن اجتمعوا أخيراً على أربعة مذاهب: الحنفيّة، والشافعيّة، والمالكيّة، والحنبليّة، لكن مدار الجميع ـ بل أصل سبب كلّ الاختلافات فيما بينهم ـ العمل بالرأي والاستناد إلى الخيالات العقليّة، والأقيسة الظنّيّة، كما سيظهر، هذا مجمل اختلافهم، وأمّا تفصيل ذلك فكما سنذكره.

---

(١) انظر: المقالات والفِرَق: ٥٩/٢٣.

(٢) انظر: الفرق بين الفِرَق: ١٥، الحور العين: ١٥٣، المغني للقاضي عبدالجبار ٢٠ ق ١٩٩/١.

(٣) انظر المعجم الكبير للطبراني ١: ١٣/٥٥ و٧: ٦٤٤٢/٩٧، كتاب التمهيد لقواعد التوحيد: ٢٤٣/١٥٣.

(٤) انظر: فِرَق الشيعة: ٣٦، ٤٧ ـ ٤٨، مقالات الإسلاميّين: ٢١.

(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤.

وبالجملة: ترتقي أنواع مذاهب هذا القسم بحسب معظم اختلافاتهم ـ ولو في غير الأئمّة أيضاً ـ إلى ستّين فرقة فيها ما يتشعّب إلى فِرَق شتّى.

وأمّا القسم الثاني، فهو على نوعين:

أحدهما: الذين شاركوا القسم الأوّل في الاعتماد على الرأي والاجتهاد وأمثال ذلك، حتّى أنّه يلزم بعضهم القول بعدم لزوم كون تعيين الإمام من الله ورسوله، ولا كونه كالنبيّ في العلم والعصمة وإن قالوا بكون إمامة عليّ والحسنين عليهما السلام من الله ورسوله صلى الله عليه وآله؛ لما فيهم من الأولويّة والنصّ؛ ولهذا صار هؤلاء أيضاً فِرَقاً شتّى كما سنذكرها، ولعلّ معظمها يرتقي إلى ما أخبر به أمير المؤمنين عليه السلام، حيث روى عنه جماعة أنّه ذكر اختلاف هذه الأمّة إلى ثلاث وسبعين فرقة، فقال: «ثلاث عشرة فرقة منها من ينتحل ولايتي ويعترف بإمامتي، واثنتا عشرة منها في النار، وواحدة في الجنّة»[1].

ومنه يظهر توهّم من قال: إنّ الثلاث والسبعين فرقة كلّها من الشيعة باحتساب شعبها الجزئيّة أيضاً[2]، والحقّ ما ذكرناه.

وأمّا النوع الثاني: فهم الذين خالفوا جميع ما ذكرنا من الفِرَق كلّها، فقالوا: إنّ التديّن بالرأي والقياس ونحوهما ليس بجائز مطلقاً، ولم يكن من طريقة الأنبياء (أبداً، ولا أوصيائهم)[3] أيضاً، لا سيّما في تعيين الخليفة من النبيّ والوصيّ، الذي به قوام الدين ونظام المسلمين، بل إنّما هو من

---

(١) الأمالي للطوسي: ٥٢٣ ـ ١١٥٩/٥٢٤، الاحتجاج ١: ١٤٥/٦٢٥، بشارة المصطفى: ٢٢/٣٣٤، وفيها بتفاوت.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٥.

(٣) بدل ما بين القوسين في «م»: «ولا الأوصياء»، وفي «ن» و«ش»: «أبداً وأوصيائهم».

خطوات الشيطان الجارية بين أتباعه من أهل الكفر والضلال والبطلان، ولم يكن عادة الله جرت في كلّ ملّة وجميع الأديان إلّا بالتكليف بما بيّنه بوساطة الأنبياء والأوصياء على أهل ذلك الزمان؛ ولهذا أرسل إليهم الأنبياء وعيّن لهم الأوصياء، حتّى أنّه في هذه الأمّة أحصى كلّ شيء في (كتابه المبين)[1] مبيّناً جميع ذلك لسيّد المرسلين، آمراً غيره جميعاً بالأخذ منه والانتهاء إليه، كما كان كذلك في زمانه بلا خلاف ولا اختلاف.

ثمّ أمره أن يعلّم جميع ذلك عليّاً عليه السلام، وأن يتّخذه وصيّاً، ويأمر أمّته بالتمسّك به والأخذ منه، وأنّه هو الذي يكون مع الكتاب والحقّ قريناً سويّاً، حتّى أنّه أوحى إليه في الكتاب صريحاً بأنّه هو الذي يكون بعده للناس وليّاً، وكذا سائر ما يدلّ على كونه إماماً معيّناً من الله ورسوله، وهلمّ جرّاً بنحو ما سيأتي إلى تكملة اثني عشر وصيّاً معلومين معيّنين من الله ورسوله صلى الله عليه وآله ونصّ الإمام السابق عليه، أكمل الناس علماً وعملاً، حسباً ونسباً عند المؤالف والمخالف، كما سيأتي بالطول والتفصيل.

وهؤلاء الطائفة هم الذين يقال لهم: الإماميّة الاثنا عشريّة، وهم فرقة واحدة لا يجوز عندهم الاعتماد في الدين أصلاً إلّا على ما يكون وارداً من الله بالوسائط المذكورة؛ ولهذا لا اختلاف بينهم إلّا في بعض الجزئيّات الفروعيّة، ومنشأ ذلك أيضاً مخالفوهم كما سيظهر.

وها نحن نذكر خلاصة تفاصيل أحوال كلّ واحدة واحدة من مشاهير هذه الفِرَق، لا سيّما الاثني عشريّة، حتّى يتّضح انفرادها عمّا سواها جميعاً، بل يتبيّن عند أهل البصيرة أنّها هي الفرقة الناجية حقّاً؛ ولهذا لا نكتفي فيما

---

(١) بدل ما بين القوسين في «ش»: «كتاب مبين».

لا ينبغي الإهمال فيه بإجمال بعض الناقلين، ولا نتغافل عن التمويهات والتمحّلات والتوهّمات التي في نقل المخالفين، فإنّ أكثرهم في هذا المقام ـ كما مرّ غير مرّة أنّه دأبهم في كثير من المواضع ـ أغمضوا كثيراً عن التصريح بما فيه التلويح إلى ما هو الحقّ الصحيح، حذراً عن التضرّر بذكره، بل كثيراً ما توهّموا في النقل فنسبوا إلى بعض المذاهب، لا سيّما الإماميّة ما ليس فيها، وإذا عرفت هذا، فاستمع لما يتلى عليك، وأعط الإنصاف حقّه حتّى يظهر الحقّ لديك:

فاعلم أوّلاً أنّ تبيان المرام في هذا المقام إنّما هو في ضمن بيان مقدّمة ونقل مطالب ثلاثة:

أمّا المقدّمة: فاعلم أنّ نقلة المذاهب قد ينسبون الفرقة الذاهبة إلى (مذهبٍ إلى)[1] أصل من أصول ذلك المذهب، كما يقولون: الجبريّة والمشبّهة ونحو ذلك؛ لكون مذهبهم الجبر والتشبيه، وقد ينسبونها إلى كبيرهم الذي قال به، فيقولون: الأشعريّة؛ لكون كبيرهم أبا الحسن الأشعري[2]، والجهميّة؛ لكون كبيرهم جهم بن صفوان[3]، وهكذا.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «ن».

(٢) هو عليّ بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم، يكنّى أبا الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري، كان تلميذ الجبّائي وملازماً له أربعين سنة، ثمّ ترك الاعتزال، وله كتب منها: اللمع، والموجز، وإيضاح البرهان وغيرها.
ولد سنة ٢٦٠ أو ٢٧٠ هـ، ومات سنة ٣٣٣ هـ، وقيل: سنة ٣٢٤ هـ.
انظر: تاريخ بغداد ١١: ٦١٨٩/٣٤٦، الأنساب ١: ١٦٦، المنتظم ١٤: ٢٤٥٩/٢٩، وفيات الأعيان ٣: ٤٢٩/٢٨٤، الأعلام ٤: ٢٦٣.

(٣) هو جهم بن صفوان السمرقندي، يكنّى أبا محرز، رأس الجهميّة، كان في عسكر

ثمّ إنّ لهم تفاسير مختلفة في بعض ألقاب المذاهب التي ذكروها، بحيث تبرّأ كلٌّ منهم عن المذموم منها ونسبه إلى غيره مفسّراً ذلك بما يناسبه، وفعلوا عكس ذلك في الممدوح.

ولا بأس إن بيّنّا بعض ذلك هاهنا ليتّضح ما هو الحقّ أيضاً، فمن تلك الألقاب التلقّب بأهل السنّة والجماعة.

وقد روى بعض منهم ما يدلّ على مدحه كما هو المتبادر من اللفظ أيضاً، فمن ذلك أنّ النبيّ ﷺ لمّا أخبر «بتفرّق أُمّته إلى ثلاث وسبعين فرقة واحدة منها ناجية» قيل له: ومن الناجية؟ قال: «أهل السنّة والجماعة»[1]، الخبر.

وقد انتحل هذا اللقب أوّلاً الذين قالوا بخلافة أبي بكر وعمر، واتّخذوه لأنفسهم في مقابل الشيعة؛ لادّعائهم أنّهم على سنّة رسول الله ﷺ وما عليه جماعة المسلمين ومعظمهم، ولقّبوا الشيعة الذين تمسّكوا بالكتاب والعترة وقالوا بخلافة عليّ عليه السلام بعد النبيّ ﷺ بأهل البدعة والفرقة! حيث ادّعوا أنّ مذهبهم مستحدث مخالف لما كان عليه عامّة الصحابة، ثمّ بعد ذلك انتحله من بينهم معظم الفِرَق المقابلة للعدليّة، فسمّوا أنفسهم به؛ لادّعائهم أنّهم على مذهب سلفهم من أهل زمان الصحابة والتابعين، وأهل العدل منهم يسمّون هؤلاء جبريّة.

الحارث بن شريح الخارجي يقصّ ويعظ، فحاربهم نصر بن سيار فأُسر في الحرب، مات في حدود سنة ١٢٨هـ.

انظر: المنتظم ٧: ٦٩٠/٢٦٧، ميزان الاعتدال ١: ١٥٨٤/٤٢٦، لسان الميزان ٢: ٢١٦٥/٢٥٧، الأعلام ٢: ١٤١.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣.

والحقّ أنّ مصداق هذا اللقب هم الذين يكون مناط دينهم مقصوراً على محض الأخذ (بما علم أنّه)[١] من الله ورسوله ﷺ، المنحصر فيما يدلّ عليه محكمات كتاب الله، وما نقله الثقات عن رسول الله ﷺ، دون غير ذلك أيّ شيء كان؛ لوجوه كثيرة مرّ بعضها، لا سيّما في بيان ذمّ الرأي والاختلاف، ويأتي كثير منها.

كيف لا؟ وإنّ آخر الحديث المذكور كالصريح في ذلك؛ إذ تتمّة الحديث ـ كما صرّح به الشهرستاني وغيره ـ هكذا: قيل: يا رسول الله وما السنّة والجماعة؟ فقال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»[٢]؛ إذ قد بيّنّا أنّ في زمان النبيّ ﷺ وآله لم يكن معمولاً، بل ولا جائزاً إلّا ما ذكرناه.

والذي هو مقطوع به أنّ عليّاً عليه السلام كان كذلك، ولم يتخلّف بعد النبيّ ﷺ عن ذلك؛ حيث كان عنده كمال العلم بذلك، وأمّا غيره فلم يكن أحد بتلك المثابة حتّى باعتراف أعاديه.

ولقد كفى في هذا ما ظهر من غيره من الاختلافات والجهالات والرجوع إلى ما لم يكن في زمان النبيّ ﷺ من أنواع الآراء والاجتهادات، حتّى من أبي بكر وعمر كما مرّ نبذ منها ويأتي أيضاً، حتّى أنّ أحمد بن حنبل روى في مسنده عن أبي بكر: أنّه قام على المنبر بعد وفاة النبيّ ﷺ بشهر، فقال ـ وذكر كلامه إلى أن قال ـ: ولئن أخذتموني بسنّة نبيّكم ﷺ ما أُطيقها؛ إنّه كان معصوماً من الشيطان، وكان ينزل عليه الوحي[٣].

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».
(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣.
(٣) مسند أحمد ١: ٨١/٢٤.

وفي كتابي الهروي[١] وابن راهويه[٢] أنّه قال: أَفتَظنّون أنّي أعمل بسنّة رسول الله ﷺ؟ إذن لا أقوم لها[٣]، الخبر.

وفي صحيح النسائي: عن ابن عبّاس قال: سمعت عمر يقول: والله، لأنهاكم عن المتعة، وإنّها لفي كتاب الله ولقد فعلها رسول الله ﷺ![٤].

وفي مسند ابن حنبل، وصحيح مسلم والنسائي والترمذي وغيرها: عن أبي موسى الأشعري أنّه كان يفتي بالمتعة، فقال له رجل: رويدك نقض[٥] فتياك! فإنّك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في النسك بعدك.. قال: فلقيته بَعْدُ[٦] فسألته، فقال عمر: قد علمت أنّ رسول الله ﷺ فعله وأصحابه ولكنّي كرهت أن يظلّوا بهنّ مُعْرِسين[٧] تحت الأراك، ثمّ

---

(١) هو عبد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن غفير، يكنّى أبا ذرّ الأنصاري الهروي، كان من الحفّاظ، ومن فقهاء المالكيّة المعروف ببلده بابن سمّاك، أصله من هراة، وله كتب منها: السنّة، والجامع، والدعاء وغيرها، ولد سنة ٣٥٥ هـ، ومات سنة ٤٣٤هـ.
انظر: تاريخ بغداد ١١: ٥٨٣٨/١٤١، سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٧٠/٥٥٤، الأعلام ٣: ٢٦٩.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم بن مَخلد الحنظلي المروزي، يكنّى أبا يعقوب، وكان حافظاً، سمع سفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيعاً وغيرهم، كما روى عنه البخاري، والترمذي، وابن حنبل، وله مسند مشهور.
واختلف في وفاته وولادته على عدّة أقوال منها: أنّه ولد سنة ١٦١ هـ، ومات سنة ٢٣٨ هـ.
انظر: رجال الطوسي: ٥٢٠٢/٣٥١، قاموس الرجال ١: ٧٠٥/٧٤٩، الفهرست لابن النديم: ٢٨٦، تاريخ بغداد ٦: ٣٣٨١/٣٤٥، وفيات الأعيان ١: ٨٥/١٩٩، سير أعلام النبلاء ١١: ٧٩/٣٥٨.

(٣) حكاه عنهما السيوطي في جامع الأحاديث ١٣: ٢٩٠/٧٩.

(٤) سنن النسائي ٥: ١٥٣.

(٥) في المصدر: «ببعض» بدل «نقض».

(٦) في «م» زيادة: «ذلك».

(٧) في نسخنا: «معرسات»، وما أثبتناه من المصادر.

يروحون إلى عرفات تقطر رؤوسهم[١]، وقد مرّ تصريحه في صلاة التراويح جماعةً بأنّها بدعة، ونعم البدعة[٢]! فإذا كان حال هذين الجليلين عندهم هكذا فكيف غيرهما؟!

فإذن ليس من أهل تلك الصفة إلّا من اتّبع عليّاً عليه السلام في جميع العقائد والأفعال والأقوال، ومن لم يكن كذلك فهو من أهل البدعة والفرقة.

وممّا ينادي بهذا ما تواتر من حديثي التمسّك بالثقلين[٣]، «وأنّ الحقّ مع عليّ عليه السلام يدور معه حيثما دار»[٤].

وما في نهج البلاغة وغيره من أنّ رجلاً سأل عليّاً عليه السلام وهو يخطب على المنبر بالبصرة، فقال: أخبرني يا أمير المؤمنين! من أهل الجماعة ومن أهل الفرقة؟ ومن أهل السنّة ومن أهل البدعة؟ فقال له: «ويحك إذا سألتني فافهم: أمّا أهل الجماعة فأنا[٥] ومن اتّبعني وإن قلّوا، وذلك الحقّ عن أمر الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وأمّا أهل الفرقة فهم المخالفون لي ولمن تبعني وإن كثروا، وأمّا أهل السنّة فالمتمسّكون بما سنّه الله لهم وإن قلّوا، وأمّا أهل البدعة فالمخالفون لأمر الله وكتابه ولرسوله صلى الله عليه وآله، العاملون بآرائهم وأهوائهم وإن كثروا»[٦].

---

(١) الطرائف ٢: ١٧١، مسند أحمد ١: ٣٥٣/٨١، صحيح مسلم ٢: ١٢٢٢/٨٩٦، سنن ابن ماجة ٢: ٢٩٧٩/٩٩٢، سنن النسائي ٥: ١٥٣، السنن الكبرى ٥: ٢٠، وفيها بتفاوت يسير.

(٢) انظر: البخاري ٣: ٥٨، والمغني لابن قدامة ١: ١٠٩٤/٨٣٤.

(٣) تقدم تخريجه في ص ١٢٩.

(٤) تقدم تخريجه في ص ١٥٧.

(٥) في نسخنا: «أنا»، وما أثبتناه من المصدر.

(٦) شرح الأخبار للقاضي المغربي ٢: ١٢٥ ـ ١٢٦، الاحتجاج ١: ٨٣/٣٩٥، بحار

فعلى هذا إن ادّعى هؤلاء الذين اتّخذوا هذا اللقب لأنفسهم أنّهم على هذه الطريقة كذبوا صريحاً؛ إذ أوّل ما يكذّبهم أنّه كالشمس في الظهور كون مدار هؤلاء على الآراء والأقيسة، التي تبيّن أنّها من سنّة إبليس ومادّة الاختلاف والضلال، وأنّ حكم الله منزّه عن ذلك، حتّى أنّهم معترفون بأنّ أكثر المقالات الدائرة بينهم حدثت فيما بَعْدُ بحسب الرأي، وصارت سبب الاختلاف، وإلّا لم يكن خلاف في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله ولا اختلاف.

فإن زعموا أنّ استعمال الرأي عندهم إنّما هو بعد عدم وجدان الدليل من الكتاب والسنّة.

قلنا: بعد تسليم صدق دعواهم هذا ـ إذ قرائن كذبه كثيرة لا حاجة إلى الإطالة بذكرها، لو اتّبعتم عليّاً عليه السلام من كلّ جهة لم يكن هذا أيضاً، لما هو بيّن ـ وظهر وسيتّضح أيضاً ـ من علم عليّ عليه السلام بكلّ ذلك من الله ورسوله صلى الله عليه وآله؛ ولهذا ليس بين من اتّبعه وأوصيائه كالإماميّة اختلاف، ولا لهم إلى الرأي احتياج، كما هو معلوم على من تتبّع أُصول عقائدهم المأخوذة عن أئمّتهم.

فإن قالوا: نحن لا نخالف عليّاً عليه السلام أصلاً فيما وصل منه إلينا.

قلنا: هذا أيضاً كذب صريح؛ إذ لا أقلّ من أنّ كتبهم مشحونة بأشياء كثيرة منه عليه السلام في العقائد وغيرها، وهم لم يعبأوا بها، بل خالفوها صريحاً وإن وافقت الآيات والأخبار النبويّة أيضاً بمحض عدم موافقتها لآرائهم الناقصة التي من سنّة إبليس ومشوبة بما يوافق هواهم.

الأنوار ٣٢: ١٩٩/٢٥٧، كنز العمّال ١٦: ٤٤٢١٦/١٨٣ وفيها بتفاوت يسير، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة ١: ١١٨/٣٥٨.

وكفى في هذا أنّ عامّتهم يحبّون كثيراً من جاهر[١] بعداوته ومخالفته ومنازعته، بل تضليله ولعنه، كيف لا؟ وهذا معاوية قد عاداه وقاتله ولعنه هو وبنو أُميّة على رؤوس المنابر.

وبعد مسامحتهم في هذا أيضاً نقول: قد ثبت عندنا وعندهم ـ بل صار كالشمس في رابعة النهار ـ أنّ عليّاً عليه السلام لعن معاوية وأمر أصحابه بذلك، وأحلّ قتله، وحكم بفسقه وكفره ونفاقه وضلاله وظلمه وكذبه[٢]. وقد لعن الله أيضاً الكاذبين والظالمين لا سيّما لآل محمّد عليهم السلام، وكذا ورد غير ذلك من اللعن وغيره عن النبيّ صلى الله عليه وآله في ذلك الرجل، كما سيأتي في المقالة السادسة من المقصد الثاني.

ومع هذا أكثر هؤلاء الجماعة يحرّمون لعنه، بل يحكمون بأنّه كان خيراً مؤمناً من أهل الجنّة!! وهل هذا إلّا مخالفة عليّ عليه السلام صرحياً، بل[٣] تكذيبه أيضاً حتّى فيما وافق فيه قوله قول الله ورسوله صلى الله عليه وآله؟ فأين المتابعة؟ وأنّى لهم المحبّة والموافقة؟

على أنّهم لو كانوا صادقين في متابعة عليّ عليه السلام ومحبّته كالإماميّة لنقلوا مثلهم أخباره، وتتبّعوا آثاره حتّى استغنوا بذلك عن غيره، ولا أقلّ في رؤوس مسائل دينهم، مع أنّهم لم ينقلوا عنه، حتّى في رواياتهم إلّا أقلّ قليل، بل أكثر رواياتهم عن أعاديه ومن لم يكن بشأنه، كما يظهر من ملاحظة رواياتهم.

وأمّا تركهم سائر الأوصياء من العترة، مع اعترافهم بمزيد علمهم وكمالهم وعقلهم وصدقهم وصلاحهم وعظم شأنهم عند الله، بحيث

---

(١) في «س» و«ش» و«ن»: «ممّن أجهر».

(٢) الإيضاح لابن شاذان: ٦٣، وفيه: ورد لعن عليّ عليه السلام لمعاوية.

(٣) في «م»: «وتكذيبه».

لم ينقلوا عنهم ولا[١] بقدر أدنى شيخ من مشايخهم، فكالشمس في رابعة النهار، كما سيظهر في فصل التمسّك بالثقلين.

وبالجملة: الحقّ أنّ هؤلاء بالتلقّب بأهل البدعة والفرقة أولى وأنسب، كما قد صرّح بعضهم بأنّ أكثر العقائد المشهورة عند عامّة هذه الفِرَق ممّا هو حادث بعد زمان الصحابة[٢][٣]، وستأتي أخبار منهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله تدلّ على كونهم أهل الفرقة؛ لكثرة الاختلاف فيهم.

وفي الحديث أنّ رجلاً سأل عليّاً عليه السلام عن السنّة والبدعة، فقال: «السنّة ما سنّ رسول الله صلى الله عليه وآله، والبدعة ما أُحدث بعده»[٤]، وقد مرّ ويأتي من كتب القوم ما يدلّ صريحاً على هذا ممّا رووه عن النبيّ صلى الله عليه وآله، حتّى نقل الزمخشري في تفسيره عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «من مات على حبّ آل محمّد صلى الله عليه وآله مات على السنّة والجماعة»[٥]، وقد بيّنّا سابقاً في محلّه أنّ محبّتهم عند إطاعتهم.

ومنه يظهر أنّ اتّخاذهم هذا اللّقب من قبيل تسمية الزنجي بالكافور، كما روى صاحب كتاب دولة الأشرار عن مالك بن أنس، عن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال في حديث له ذمّ فيه[٦] بعض من سيأتي بعده: «السنّة عندهم بدعة والبدعة فيهم سنّة»[٧]، الخبر.

---

(١) «ولا» لم ترد في «ش» و«ن».

(٢) في «ش» و«ن» زيادة: «أيضاً».

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٣٠.

(٤) معاني الأخبار: ١٥٤ ـ ٣/١٥٥، بحار الأنوار ٢: ٢٣/٢٢٦.

(٥) الكشّاف للزمخشري ٥: ٤٠٦، وعنه القرطبي في تفسيره ١٦: ٢٣.

(٦) كلمة «فيه» لم ترد في «ن».

(٧) المصدر غير متوفّر لدينا، وروي الحديث بسند آخَر في المعجم الكبير للطبراني ١١: ١١١٦٩/٩٩، ومجمع الزوائد ٧: ٢٨٧، وجامع الأحاديث ٩: ٢٨١٦١/٢٢٥.

نعم، إنّما يمكن أن يكونوا مصداق هذا اللقب إن فسّروه بغير هذا المعنى، كأن يكون مرادهم ـ مثلاً ـ بالسنّة: طريقة عامّة الصحابة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله؛ حيث أنّهم كما تركوا التمسّك بالعترة علماء التنزيل والتأويل، ولم يفهموا من الكتاب إلّا الشيء القليل، شرعوا في الاعتماد على ما استحسنه عقلهم العليل، فقالوا في دين الله ما قالوا، وتبعهم هؤلاء، والجماعةِ: اجتماعهم يوم السقيفة، أو مطلق جماعة الصحابة، بل مطلق جماعة الأمّة، أي أكثرهم.

وممّا يؤيّد هذا ما سيأتي في بيان مذهب الجبريّة، وما نقله أكثر أهل الكتب ومؤرّخيهم: أنّ بني أُميّة جدّوا في سبّ عليّ عليه السلام وسمّوه سُنّة حتّى اشتهر بهذا الاسم بين الناس اشتهاراً زائداً؛ بحيث إنّ عمر بن عبد العزيز لمّا منع الخطباء عن السبّ، فأوّل ما خطبوا ولم يسبّوا صاح الناس: أين السنّة! أين السنّة! لِمَ ضيّعتم السنّة؟[1].

وبالجملة: لا كلام في تسميتهم السبّ سُنّة، ولعلّ أصل اشتهار هذا اللقب كان أوّلاً لهذا، ثمّ لمّا ارتفع ذلك وبقي هذا اللقب حملوه على غير ذلك المعنى!

ومن العجائب أنّ جمعاً من معتزلة بغداد من حيث إنّهم قالوا بضلال معاوية وأصحابه، وبتفضيل عليّ عليه السلام على سائر الصحابة اتّخذوا لأنفسهم إطلاق لفظ الشيعة، وقالوا: إنّما الشيعة نحن، وسمّوا الإماميّة بالرافضة! ولم يعلموا أنّ الإماميّة من حيث متابعتهم عليّاً وذرّيّته الأوصياء عليهم السلام من كلّ جهة، لا سيّما مع قولهم بما قال هؤلاء أولى بهذا اللقب وأحقّ، كما قال

---

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ٢٢٢.

عليّ عليه السلام : «إنّ شيعتي» كذا وكذا ، وذكر صفاتٍ كلّها في الإماميّة ، بل في خواصّهم ، حتّى ورد أنّ من لم تكن فيه تلك الخصال ممّن اعتقد بإمامتهم فهو من الموالين والمحبّين ، وإنّما الشيعة من استجمع فيه تلك الخصال ، وسيأتي الحديث في محلّه .

وأمّا الرافضة فإن كان مرادهم رفض الحقّ فهم أولى به ، كما هو بيّن ممّا مرّ ويأتي ، وكفى تركهم العترة التي أُمروا بالتمسّك بها ، وتمسّكهم بالرأي الذي أُمروا بتركه بل يظهر من حديث رواه في حلية الأولياء أنّ أصل مصداق هذا اللقب بهذا المعنى هم الخوارج (الذين خرجوا)[1] على عليّ عليه السلام بعد كونهم من أصحابه ، والخبر هكذا :

قال عليّ عليه السلام : «قال لي النبيّ صلى الله عليه وآله : إنّك وشيعتك في الجنّة ، وسيأتي قوم لهم نبز[2] يقال لهم : الرافضة ، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإنّهم مشركون»[3] ، الخبر .

فإنّه إذا لوحظ هذا مع ما مرّ ويأتي من حديث الخوارج ، وما فيه أيضاً من التصريح بوجود النبز فيهم ، والأمر بقتلهم وكونهم مشركين ، لا يبقى شكّ في أنّ المراد هاهنا أيضاً هم ، لا سيّما مع التأييد بإيراد كلمة «إذا» الدالّة على الجزم بالوقوع في قوله : «فإذا لقيتموهم» ، وبالإشعار بكونهم من جملة المدّعين بأنّهم من شيعته ، وبانحصار القوم الذين ادّعوا أوّلاً كونهم من شيعته ، ثمّ تركوا ذلك وخرجوا عليه فيهم ، ومنه يظهر أنّ مراده صلى الله عليه وآله برفضهم : تركهم عليّاً عليه السلام .

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ش» .

(٢) النبز : اللقب ، والجمع : الأنباز ، انظر : لسان العرب ٥ : ٤١٣ ـ نبز ـ .

(٣) حلية الأولياء ٤ : ٣٢٩ .

وقد ذكر بعض المؤرّخين أنّ بعض عسكر عليّ عليه السلام كانوا يذكرون هؤلاء بهذا اللقب[١]، هذا، مع ظهور كونهم مصداقه قطعاً، بل لا يبعد أن يقال: المراد بما نقله بعض المخالفين في بعض أخبارهم من توصيف النبيّ صلى الله عليه وآله الرافضة بسبّ صحابته: سبّهم عليّاً عليه السلام ومن كان معه من الصحابة.

إلّا أنّ الحقّ أنّ تلك الأخبار إمّا موضوعة من أصلها، أو محرّفة بإدخال ما ليس منها، كما سيأتي في المقصد الثاني وغيره.

وإن كان مرادهم بهذا اللّقب: رفض الباطل، فلا شكّ أنّ الإماميّة هم مصداقه، بل يفتخرون بذلك، حتّى نقل أنّ القاضي ابن أبي ليلى قال يوماً لرجلٍ من أصحاب جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام لمّا شهد عنده بشهادة: كيف أقبل شهادتك وأنت جعفري رافضي؟! فبكى الرجل.

فقال القاضي: لِمَ تكون كذلك حتّى تتعيّر به فتبكي؟

فقال: والله، ما بكيت إلّا لأنّك نسبتني إلى قوم طال ما أتمنّى أن يجعلني الله منهم، وأخاف أن لا يقبلوني ويتبرّؤوا منّي بسوء أعمالي[٢].

وستأتي أخبار عن الصادق عليه السلام، وأبيه، وغيرهما من الأئمّة الأوصياء عليهم السلام في هذا اللقب، وأنّه ممّا سمّى به قوم فرعون من آمن بموسى وهارون عليهما السلام من بني إسرائيل، وترك طاعة فرعون وقومه[٣]، حتّى ورد أنّه كان أيضاً في زمان إدريس عليه السلام ومن بعده من الأنبياء، حيث إنّ

---

(١) الكافي ٨: ٦/٣٣ في ضمن الحديث.

(٢) انظر: التفسير للإمام العسكري عليه السلام: ١٥٧/٣١٠، والصراط المستقيم ٣: ٧٦.

(٣) الكافي ٨: ٦/٣٣ في ضمن الحديث، تفسير فرات الكوفي: ٥٠٦/٣٧٦، الصراط المستقيم ٣: ٧٦.

أتباع جبّاري كلّ نبيّ كانوا يلقّبون أتباع الأنبياء والأوصياء بهذا اللقب، حتّى ورد صريحاً أنّهم قالوا لشيعتهم: إنّكم رفضتم الباطل وتمسّكتم بكتاب الله وعترة نبيّكم كما أمركم به، وهؤلاء رفضوا الحقّ وهو إطاعة عليّ عليه السلام والتمسّك بالعترة، بل محكمات الكتاب أيضاً، وتمسّكوا بمتابعة آراء كبرائهم وأسلافهم.

وقد ذكر الشهرستاني وغيره من نقلة المذاهب: أنّ جماعة من شيعة الكوفة لمّا خرج زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام[1] رفضوه وتركوا إطاعته والخروج معه، وقالوا: إنّه خالف مذهب آبائه وتابع آراء واصل بن عطاء، ولم يتبرّأ من الذي تبرّؤوا منه، ولم يطع أخاه الباقر عليه السلام؛ فلهذا سمّوا رافضة[2]، وهذا أيضاً مؤيّد لكون أصل وجه التسمية تركهم الباطل.

لكنّ الحقّ أنّ نقل هذه الحكاية بهذا النحو من التعبير لا يخلو من نوع تمويه وتحريف؛ فإنّ الذي هو صريح كلام الذين فارقوا زيداً أنّ سبب المفارقة لم يكن إلّا أنّهم زعموا أنّه يدّعي الإمامة لنفسه، وأنّ ذلك علّة

---

(١) هو زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، يكنّى أبا الحسين، نشأ في حجر أبيه السجّاد، ثمّ لازم أخاه الباقر وابنه الصادق عليهما السلام، وكان عابداً ورعاً فقيهاً سخيّاً شجاعاً، وظهر بالسيف يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وقد قتله هشام الأموي على يد يوسف بن عمر الثقفي والي العراق، ثمّ صلبوه في منطقة الكناسة بالكوفة لمدّة أربع سنوات، وكانت شهادته سنة ١٢٢هـ.
انظر: الإرشاد للمفيد ٢: ١٧١، رجال الطوسي: ١١٢٦/١١٣، منهج المقال: ١٥٤، الطبقات لابن سعد ٥: ٣٢٥، وفيات الأعيان ٥: ٢٢٧/١٢٢، سير أعلام النبلاء ٥: ١٧٨/٣٨٩.

(٢) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٣٤ ـ ٣٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٥ ـ ١٥٦.

مخالفته لأخيه في ترك الخروج، وقد كان ثابتاً عندهم أنّ الإمامة للباقر عليه السلام دونه؛ لما سيأتي من علائم الإمامة، دون غير ذلك من ملفّقات العامّة.

إلّا أنّ الذي يظهر من أخبار الصادقَين عليهما السلام أنّ زيداً ـ بخصوصه من بين أئمّة الزيديّة ـ لم يكن يدّعي الإمامة لنفسه، بل يعدّ نفسه من الدعاة إلى آل محمّد عليهم السلام، وكان في نفسه أنّ الأمر إن استقام له وغلب على بني أميّة وسائر مخالفي العترة وأعداء أهل البيت عليهم السلام، سلّم الأمر إلى أخيه الإمام من الله عزّ وجلّ[1]، ولكنّه لمّا لم يكن ليظهر هذا الأمر صريحاً لعدم اقتضاء المصلحة، توهّم الناس أنّه مُدّعٍ للإمامة، فرفضه من الشيعة من كان عالماً بشرائط الإمامة الآتية، وقال بإمامته من لم يعلم بالحالة، فافهم.

ثمّ إنّ من تلك الألقاب التلقّب بالقدريّة، والمرجئة، فإنّ صريح أخبار النبيّ صلى الله عليه وآله في ذمّ المرجئ والقدريّ، فقد روى السيوطي في جامعه من صحيحي الترمذي وابن ماجة عن ابن عبّاس، ومن صحيح ابن ماجة أيضاً: عن جابر، ومن كتاب الخوارزمي: عن ابن عمر، ومن كتاب أوسط الطبراني: عن أبي سعيد الخدري، كلّهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «صنفان من أُمّتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة، والقدريّة»[2].

ومن كتاب الأوسط أيضاً، وكتاب الحلية: عن واثلة[3]، وعن جابر،

---

(١) انظر: الكافي ٨: ٣٨١/٢٦٤.

(٢) سنن الترمذي ٤: ٢١٤٩/٤٥٤، سنن ابن ماجة ١: ٦٢/٢٤، ٧٣/٢٨، تاريخ بغداد ٥: ٣٦٧ وفيه بتفاوت يسير، المعجم الأوسط ٦: ٥٥٨٧/٣٩، جامع الأحاديث ٦: ١٣٥٧١/٨٧.

(٣) هو واثلة بن الأسقع بن عبد العزّى بن عبد ياليل الليثي، أسلم والنبيّ صلى الله عليه وآله يتجهّز إلى تبوك، وكان من أهل الصفّة والفقراء النازلين في مسجد النبيّ صلى الله عليه وآله، وروى عنه

عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «صنفان من أُمّتي لن تنالهما شفاعتي يوم القيامة: المرجئة، والقدريّة»[١].

ومن كتاب الأوسط أيضاً: عن أنس بن مالك، قال: قال النبيّ ﷺ: «صنفان من أُمّتي لا يردان عليّ الحوض ولا يدخلان الجنّة: المرجئة والقدريّة»[٢].

وروى أيضاً من كتاب الخوارزمي: عن ابن عمر، ومن كتاب ابن عدي: عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «عزمت على أُمّتي أن لا يتكلّموا في القدر»[٣].

وفي رواية أُخرى عن أبي هريرة عنه ﷺ مثله، مع زيادة قوله ﷺ: «ولا يتكلّم في القدر إلّا شرار أُمّتي في آخر الزمان»[٤].

حتّى روى بعضهم كالشهرستاني وغيره عنه ﷺ أنّه قال: «القدريّة خصماء الله في القدر»[٥].

ورووا أيضاً، كما في صحيح أبي داوُد، ومستدرك الحاكم: عن ابن

مكحول، وعبدالله بن عامر اليحصبي، وشدّاد بن عمارة وغيرهم، مات بدمشق سنة ٨٥ أو ٨٣هـ.

انظر: تنقيح المقال ٣: ١٢٦١٢/٢٧٧، طبقات خليفة: ١٨١/٦٩، الجرح والتعديل ٩: ٢٠٢/٤٧، الثقات ٣: ٤٢٦، حلية الأولياء ٢: ١٢٠/٢١، الاستيعاب ٤: ٢٧٣٨/١٥٦٣، سير أعلام النبلاء ٣: ٥٧/٣٨٣.

(١) المعجم الأوسط ٢: ١٦٤٨/١٩٧، ٦: ٥٨١٧/١٢٧، حلية الأولياء ٩: ٢٥٤، وفيه: عن أنس، جامع الأحاديث ٦: ١٣٥٦٨/٨٧.

(٢) المعجم الأوسط ٤: ٤٢٠٤/٤٦٤، جامع الأحاديث ٦: ١٣٥٦٩/٨٧.

(٣) الكامل لابن عدي ٥: ١١٤١/٥٠٥، تاريخ بغداد ٢: ٦٠٨/١٨٩، جامع الأحاديث ٦: ١٤١٣٠/١٧٢ و١٤١٣١.

(٤) الكامل لابن عدي ٥: ١١٤١/٥٠٥، جامع الأحاديث ٦: ١٤١٣١/١٧٢.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٤٣.

عمر، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «القدريّة مجوس هذه الأمة»[١].

وفي رواية: «المرجئة يهود هذه الأمّة»[٢].

وفي مسند أحمد بن حنبل: عن ابن عمر، عن[٣] النبيّ ﷺ: «لكلّ أمّة مجوس، ومجوس هذه الأمّة الذين يقولون: لا قدر، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»[٤].

وفي صحيح ابن ماجة، وكتابي ابن عدي والضياء المقدسي وغيرهما: عن جابر، عن النبيّ ﷺ أنّه قال ـ وذكر نحو الخبر هكذا ـ: «إنّ مجوس هذه الأمّة المكذّبون بأقدار الله إن مرضوا» إلى أن قال: «وإن لقيتموهم فلا تسلّموا عليهم»[٥].

وفي كتاب الدارقطني: عن عليّ عليه السلام قال: «قال النبيّ ﷺ: لعنت القدريّة على لسان سبعين نبيّاً»[٦].

ولأجل هذا اختلفوا في تفسير هذين اللقبين.

أمّا المرجئة. فقال الشهرستاني: الإرجاء على معنيين:

أحدهما: التأخير، قال الله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[٧]، الآية، أي: أمهله وأخّره.

---

(١) سنن أبي داوُد: ٤: ٤٦٩١/٢٢٢، المستدرك للحاكم ١: ٨٥.
(٢) الإيضاح للفضل بن شاذان: ٤٧.
(٣) في «ش»: «أيضاً قال» بدل «عن».
(٤) مسند أحمد ٢: ٥٥٥٩/٢١٠.
(٥) سنن ابن ماجة ١: ٩٢/٣٥، الكامل لابن عدي ١: ٣٠٦، بتفاوت يسير.
(٦) حكاه عنه السيوطي في جامع الأحاديث ٥: ١٧٠٧٤/٤١.
(٧) سورة الأعراف ٧: ١١١.

والثاني: إعطاء الرجاء[١].

ولا يخفى أنّ المتبادر منه الأوّل، وهو المشهور.

ثمّ ذكر الأقوال في تعيين أهل هذا اللقب، فقال: قيل: الإرجاء هو تأخير عليّ عليه السلام من الدرجة الأولى إلى الرابعة؛ فعلى هذا الشيعة والمرجئة فرقتان متقابلتان[٢].

أقول: هذا الكلام له معنيان:

أحدهما: أن يكون المراد بالمرجئة مَن قدّم خلافة الثلاثة على عليّ عليه السلام.

والثاني: أن يكون المراد مَن فضّلهم عليه، بأن يكون الذمّ من جهة التفضيل دون الخلافة.

والظاهر أنّ هذا هو مرادهم؛ لأنّه هو الأنسب بطريقتهم؛ ضرورة أنّ القائل بخلافة الثلاثة لا يحمل هذا على ما ينافي طريقته.

نعم، القول بتفضيل عليّ عليه السلام ـ كما سيأتي في محلّه ـ كان دائراً بين الصحابة، وهو كلام جماعة من المعتزلة الذين يدّعون أنّهم هم المراد بالشيعة كما مرّ[٣]، وإنّما اشتهر خلافه من زمان بني أميّة المجاهرين بعداوة عليّ عليه السلام وتنقيصه.

ثمّ قال الشهرستاني: وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى القيامة، فلا يقضى عليه بحكمٍ في الدنيا من كونه من أهل الجنّة، أو من

(١ و٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٩.

(٣) انظر: ص٢٥٠.

أهل النار[١].

وقال صاحب المغرب[٢]: المرجئون هم الذين لا يقطعون على أهل الكبائر بشيء من عفو أو عقوبة، بل يرجئون الحكم في ذلك، أي: يؤخّرون إلى يوم القيامة، يقال: أرجأت الأمر، بالهمزة، وأرجيته، بالياء، إذا أخّرته.

ثمّ قال: وقد تفرّد مقاتل بن سليمان من هؤلاء بأنّ الله تعالى لا يُدخل أحداً في النار بارتكاب الكبائر، وأنّه تعالى يغفر ما دون الكفر لا محالة، وأنّ المؤمن العاصي ربّه يعذّب يوم القيامة على الصراط، وهو على متن جهنّم يصيبه فيح النار ولهيبها، فيتألّم بذلك على مقدار المعصية، ثمّ يدخل الجنّة[٣].

والمشهور بين الناس ـ وقد ذكره الشهرستاني[٤] وغيره أيضاً ـ أنّ المرجئة هم الذين يقولون: لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، لكن لهم في تفصيل بيان هذا المعنى أقوال سنذكرها. وخلاصة أقوالهم راجعة إلى عدم مدخليّة العمل في الإيمان، بل يدخل أيضاً فيها القول الأخير الذي ذكرناه آنفاً، فعلى هذا يكون المرجئة مقابل

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٩.

(٢) هو ناصر بن عبدالسيّد بن عليّ المُطرّزيّ، يكنّى أبا الفتح من أهل خوارزم، كانت له معرفة بالنحو واللغة العربيّة، وكان حنفيّ المذهب، له كتب منها: كتاب المغرب، وشرّ المقامات، ولد سنة ٥٨٣ هـ، ومات سنة ٦١٠ هـ.
انظر: إنباه الرواة ٣: ٧٨٥/٣٣٩، وفيات الأعيان ٥: ٧٥٨/٣٦٩، سير أعلام النبلاء ٢٢: ٢٣/٢٨.

(٣) المغرب في ترتيب المعرب ١: ١٠١ ـ ١٠٢.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٩، جامع الأُصول ١٠: ١٣٠.

الوعيديّة[١] الذين سيأتي أيضاً بيان مقالتهم.

وعلى أيّ تقدير، ليس أحد من كلّ هؤلاء الفِرَق موافقاً لقول الإماميّة كما سيظهر، ومنه يتبيّن توهّم من احتمل كون الإماميّة مصداق المرجئة بمعنى إعطاء الرجاء؛ إذ لو فرض كون الإرجاء بهذا المعنى دون التأخير، فلا شكّ في عدم وجود قائلٍ في الإماميّة بلزوم ذلك على الله مطلقاً، كما هو قول هؤلاء القائلين بعدم مدخليّة العمل في الإيمان بوجه. نعم، إنّهم يقولون: إنّ الله عزّ وجلّ لمّا وعد أن يتفضّل على من يشاء من المؤمنين بالعتق من العقاب؛ إنّه لا يخلف الميعاد، فنحن نرجو أن يدخلنا في ذلك بفضله، وهذا ممّا لا شكّ في صحّته كتاباً وسنّةً، بل إجماعاً أيضاً، فافهم.

وأمّا القدريّة: فقد ذكروا للقدر تفسيرَين يشمل أحدهما المفوّضة الذين هم المعتزلة وأشباههم، والآخَر الجبريّة الذين هم الأشاعرة وأمثالهم، كما سيأتي، وقد نسب كلّ واحدٍ الآخَر إلى هذا اللقب وبرّأ نفسه منه مع أنّ كلّاً منهما واقع فيه من حيث لا يشعر؛ لأنّ الحقّ الذي بيّنه الله لرسوله ﷺ وهو قد علّم به وصيّه عليّاً والأوصياء الأئمّة عليهم السلام، كما صرّح به كلّ واحد منهم في أخبارهم المتواترة أن «لا جبر ولا تفويض، بل أمرٌ بين

---

(١) الوعيديّة: هم الذين لا يجوّزون العفو عن الكبائر ويذهبون إلى القول بالإحباط، قيل: هم من المعتزلة، قالوا بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار، ثمّ اختلفوا، فقال أبو عليّ الجبائي بالإحباط، أي: إحباط الكبيرة لجميع أعماله الصالحة، وقال ابنه أبو هاشم بالموازنة وقيل: الوعيديّة داخلة في الخوارج.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٤، تلخيص المحصّل: ٤٠٣ ـ ٤٠٤ و٤٦٧، دائرة معارف القرن العشرين ١٠: ٧٨٨، معجم الفِرَق الإسلامية: ٢٦٧.

الأمرين»[١]، بنحو ما سيأتي بيانه في ذكر مذهب الإماميّة؛ إذ على هذا يكون القول بالقدر ـ بالتفسير الذي مآله إلى كون الخير والشرّ كلّه من الله من غير ثبوت استطاعةٍ للعبد، وأنّ أفعال العباد كلّها بالقضاء الحتم والقدر اللازم، كما سيأتي في بيان مذاهب الأشاعرة وأمثالهم من الجبريّة ـ باطلاً، وكذا يكون باطلاً بالتفسير الذي ـ يأتي في بيان مذاهب المعتزلة وأشباههم من المفوّضة المنكرين لقضاء الله وقدره في أفعال العباد ـ مآله إلى كون الخير والشرّ كلّه إلى العبد، من غير مدخليّة لله عزّ وجلّ في شيء من ذلك.

ولعلّ هذا هو السرّ في تعبير النبيّ صلى الله عليه وآله بلفظة «القدريّة» لاشتمالها ـ بحسب تعدّد تفسيرها ـ سائر المذاهب الباطلة، كما أنّ المرجئة أيضاً كذلك، كما قال صلى الله عليه وآله: «أُعطيت جوامع الكلم»[٢]، وأخبر بهلاكة ما سوى الواحدة من البضع والسبعين.

لكنّ الذي يظهر من بعض ما مرّ من الأخبار مشعر بصدقها على القائل بالتفويض المذكور، كما هو المشهور الوارد في أكثر أخبار أهل البيت عليهم السلام، إلّا أنّه لا ينافي صدقها على الجبريّة أيضاً، كما يظهر من بعضٍ آخَر من أخبارهم، كما رواه محمود الخوارزمي في كتاب الفائق وكذا غيره: عن جابر، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «يكون في آخر الزمان قوم يعملون بالمعاصي ويقولون: إنّ الله قدّرها عليهم، الرادّ عليهم كالشاهر

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٧/١٢٤، التوحيد: ٩/٢٠٦ في ذيل الحديث.
(٢) شعب الإيمان ٢: ١٤٣٦/١٦٠، تاريخ مدينة دمشق ٤: ٨، مجمع الزوائد ٨: ٢٥٨، كنز العمّال ١٦: ٤٤٠٨٧/١١٢.

سيفه في سبيل الله»[١].

وفي الكتاب المذكور وغيره أيضاً: عن محمّد بن عليّ المكيّ[٢] بإسناده قال: إنّ رجلاً قدم على النبيّ صلى الله عليه وآله، فقال له: أخبرني يا رسول الله بأعجب شيء رأيت، فإنّي رأيت قوماً ينكحون أُمّهاتهم وبناتهم وأخواتهم، فإذا قيل لهم: لِمَ تفعلون هذا؟ قالوا: قضاه الله علينا وقدّره؟! فقال النبيّ صلى الله عليه وآله: «سيكون في أُمّتي أقوام يقولون مثل مقالتهم، أُولئك مجوس أُمّتي»[٣].

وسيأتي بعض أخبار أهل البيت عليهم السلام أيضاً في إطلاقها بهذا المعنى.

فالحقّ إذن ما ذكرناه من دخول كلٍّ منهما في ذلك بوجهٍ، فافهم.

وإذ قد تبيّن هذا، فلنذكر أوّلاً خلاصة كلّ واحد واحد ممّا اشتهر من المذاهب الآرائية، ثمّ المذاهب الإماميّة الاثني عشريّة، وحيث إنّ عمدة أسباب افتراق تلك الفِرَق الآرائية اختلافهم فيما سوى الإمامة من سائر أُصول العقائد، حيث اتّخذوها بالآراء دون الأخذ من الله تعالى، جعلنا مناط تميّزهم ذلك، نعم، إذا كان خلاف بعض منهم بحسب الإمامة بيّنّاه أيضاً، ولم نتعرّض لعامّة عقائد أكثرهم، ولا اختلافهم في الفروع، احترازاً من

---

(١) لم نعثر عليه في الفائق، وحكاه عنه ابن طاووس في الطرائف ٢: ٣٦، والمجلسي في بحار الأنوار ٥: ٧٥/٤٧.

(٢) لعلّه هو محمّد بن عليّ بن زيد المكّي الصائغ، يكنّى أبا عبدالله، سمع من: القعنبي، وخالد بن يزيد العمري، ويحيى بن معين وغيرهم، وحدّث عنه: دعلج ابن أحمد، وسليمان الطبراني، وخلق كثير، مات بمكّة سنة ٢٩١هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء ١٣: ٢١٢/٤٢٨، العبر ١: ٤٢١، شذرات الذهب ٢: ٢٠٩.

(٣) لم نعثر عليه في الفائق، وحكاه عنه ابن طاووس في الطرائف ٢: ٣٥ ـ ٣٦، والمجلسي في بحار الانوار ٥: ٧٤/٤٧ بتفاوت.

الإطالة بلا طائل، بل نكتفي بذكر خلاصة ممّا لابدّ من ذكره، فهاهنا ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل:

في بيان الفِرَق التي معدودة من القسم الأوّل، وهم على أصناف شتّى: كالمفوّضة، والجبريّة، والمشبّهة، والمرجئة، والوعيديّة، والخوارج وغيرها؛ بحيث يشتمل كلّ صنف أيضاً على فِرَق عديدة يرتقي ما اشتهر منها وتميّز عن غيره ـ ولو بحسب بعض أُصول العقائد ـ إلى ستّين فرقة، وها نحن نبيّن ما يحتاج إلى البيان من فِرَق كلّ صنف في ضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: في بيان الفِرَق المعدودة من صنف المفوّضة الملقّبة عند الأكثر بالقدريّة؛ لاجتماع عامّتهم على أنّ الله تعالى فوّض جميع أُمور العباد إليهم ومكّنهم عليها، حتّى صاروا مستقلّين في أفعالهم؛ بحيث لا حاجة لهم في شيء منها إليه، وليس له تعالى فيها صنع، لا بالتوفيق والعصمة والخذلان وأمثالها، ولا بالمشيئة والإرادة والقضاء والقدر ونحوها.

قالوا: ولأجل هذا صار العباد يستحقّون على ما يفعلون الثواب والعقاب في الآخرة على وفق وعد الله ووعيده عدلاً منه سبحانه؛ ولهذا يقال لهم: العدليّة أيضاً، لكن كما قال الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام: «إنّ هؤلاء الجماعة أرادوا أن يصفوا الله بعدله فأخرجوه من سلطانه»[1].

وقد قال الرضا عليه السلام: «إنّ هؤلاء القدريّة لم يقولوا بقول الله ولا بقول

---

(١) التوحيد: ٢٩/٣٨٢.

أهل الجنّة، ولا بقول أهل النار، ولا بقول إبليس؛ فإنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾[١]، وإنّ أهل الجنّة قالوا: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ﴾[٢]، وقال أهل النار: ﴿رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْماً ضَالِّينَ﴾[٣]، وقال إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[٤][٥]، الخبر.

وقد قيل: إنّ مآل كلام هؤلاء أن يكون ما شاء إبليس ولا يكون ما شاء الله، كما أخبر الله مثله عن اليهود بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٦]، الآية.

ثمّ إنّ هؤلاء قد يسمّون بأهل التوحيد وبالمعتزلة، بل إنّهم اشتهروا بالأخير:

أمّا الأوّل: فلأنّهم ينفون وجود قديم غير الله عزّ وجلّ، وينزّهونه عمّا ادّعاه الأشاعرة وأتباعهم من التشبيه والرؤية بالأبصار وأمثال ذلك، ومن الصفات القديمة الزائدة على الذات المقدّسة؛ ولهذا اتّفقوا على أنّ كلامه حادث ليس بقديم.

وأمّا الأخير: فلأنّ هذا المذهب ـ بل أصل الاختلاف والكلام في الأصول، كما صرّح به الشهرستاني وغيره ـ حدث في زمان عبدالملك

---

(١) سورة الإنسان ٧٦: ٣٠.

(٢) سورة الأعراف ٧: ٤٣.

(٣) سورة المؤمنون ٢٣: ١٠٦.

(٤) سورة الحجر ١٥: ٣٩.

(٥) المحاسن ١: ٣٨٠/٨٤٠، الكافي ١: ٤/١٢٠ (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين)، مختصر بصائر الدرجات: ٤٣٨/٣٧٩، بحار الأنوار ٥: ٦٩/١٢٢.

(٦) سورة المائدة ٥: ٦٤.

ابن مروان[١] بدعة من معبد الجهني[٢]، وغيلان الدمشقي[٣] وغيرهما[٤]، وكان منهم واصل بن عطاء الغزالي مولى بني مخزوم، وقيل: مولى بني ضبّة[٥]، وكان أوّلاً تلميذاً لعبد الله بن محمّد بن الحنفيّة، المشتهر بأبي هاشم[٦]، ثمّ صار تلميذاً للحسن البصري[٧]، ثمّ اعتزل عنه وعن أصحابه،

---

(١) هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأُموي، يكنّى أبا الوليد وأبا «ذيّان» لبَخره، جدّه الحكم طريد رسول الله ﷺ، ويلقّب: رشح الحجر؛ لبخله، ولد سنة ٢٦ هـ، ومات سنة ٨٦ هـ.

انظر: طبقات خليفة: ٤٢٠/٢٠٦١، التاريخ الكبير ٧: ٣٦٨/١٥٧٩، المعارف: ٣٥٥، مروج الذهب ٣: ٩١، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٤٦/٨٩، تقريب التهذيب ١: ٥٢٣/١٣٤٧.

(٢) هو معبد بن عبدالله بن عويمير ـ أو عويم، أو عليم ـ الجُهني، هو أوّل من تكلّم بالقدر في البصرة، سمع الحديث من ابن عبّاس، وابن عمر، وعمران بن حصين وغيرهم. وحدّث عنه قتادة، ومالك بن دينار، وزيد بن رفيع وغيرهم، مات حدود سنة ٨٠هـ.

انظر: التاريخ الكبير ٧: ٣٩٩/١٧٤٥، المعارف: ٦٢٥، الفهرست لابن النديم: ٢٠١، سير أعلام النبلاء ٤: ١٨٥/٧٦، ميزان الاعتدال ٤: ١٤١/٨٦٤٦.

(٣) هو غيلان بن مسلم الدمشقي، يكنّى أبا مروان، ثاني من تكلّم بالقدر، ودعا إليه بعد معبد الجهني، وتنسب إليه فرقة «الغيلانيّة» من القدريّة، وله رسائل، قيل: إنّها في نحو ألفي ورقة، مات بعد سنة ١٠٥هـ.

انظر: التاريخ الكبير ٧: ١٠٤/٤٥٩، المعارف: ٤٨٤، الثقات ٩: ٣، الفهرست لابن النديم: ١٣١ و١٣٩، ميزان الاعتدال ٣: ٣٣٨/٦٦٧٨.

(٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٤٦.

(٥) أمالي المرتضى ١: ١٦٣، تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٥٥٨.

(٦) هو عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة، يكنّى أبا هاشم، أحد زعماء العلويّين في العصر المرواني، وروى عنه الزهري، وعمرو بن دينار، وسالم بن أبي الجعد، وكان سليمان بن عبد الملك الأُموي قد دسّ له السّم، مات سنة ٩٨هـ.

انظر: عمدة الطالب: ٣٥٣، وتنقيح المقال ٢: ٧٠٤١/٢١٢، وقاموس الرجال ٦: ٤٤٩٨/٥٨١، وطبقات خليفة: ٢٠٤٦/٤١٧، والمعارف: ٢١٦، والفهرست لابن النديم: ٢٠٢، وسير أعلام النبلاء ٤: ٣٧/١٢٩.

(٧) هو الحسن بن يسار البصري، وأبوه مولى زيد بن ثابت، يكنّى أبا سعيد، أخو

واختار في بعض المسائل رأياً غير رأيه، فسُمّي هو وأصحابه: معتزلة ثمّ غلب على سائر المفوّضة التي ذكرنا اعتقادها.

ويقال لأصحاب واصل المذكور: «الواصلية» أيضاً انتساباً إلى كبيرهم، وهم عمدة القائلين بما مرّ من التفويض والقدر.

قال الشهرستاني: ومن مذهبهم ـ أي: الواصلية ـ أنّ صاحب الكبيرة لا مؤمن مطلقاً ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين، لكنّه إذا خرج من الدنيا ولو على كبيرة بلا توبة فهو من أهل النار خالداً فيها إلّا أنّه يخفّف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفّار.

قال: ومن مذهبهم أيضاً أنّ أحد الفريقين من أصحاب الجمل مخطئ لا بعينه، يعني أنّ أحدهما على الخطأ في نفس الأمر، لكن نحن لا نعلم أنّه أيّهما؟! ولهذا قالوا: لو شهد عندنا عليّ عليه السلام وطلحة والزبير وعائشة على باقة بقلٍ لم نحكم بشهادتهم، وكذا قالوا في عثمان وقاتليه وخاذليه: إنّ أحد الفريقين فاسق لا محالة، كما أنّ أحد المتلاعنين فاسق لا محالة لكن لا بعينه.

قال: ويجوّزون أن يكون عليّ عليه السلام وعثمان على الخطأ.

قال: وقد وافق هؤلاء في المذهب عمرو بن عبيد، وكان تلميذ واصل، لكن زاد عليهم في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه من أهل الجمل وصفّين[1].

محمّد بن سيرين من التابعين، نشأ بوادي القرى، وأدرك كثيراً من الصحابة، وله كتب منها: التفسير، وكتاب في فضائل مكّة، مات سنة ١١٠هـ.

انظر: المعارف: ٤٤٠، الثقات ٤: ١٢٢، الفهرست لابن النديم: ٢٠٢، مروج الذهب ٣: ٢٠٣، وفيات الاعيان ٢: ١٥٦/٦٩، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٣/٥٦٣.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٤٨ ـ ٤٩ بتفاوت.

أقول: كفى في بطلان هؤلاء وضلالتهم ما هو الثابت بالآيات المحكمة والأخبار المتواترة، بحيث صار من ضروريّات دين الإسلام من حسن حال عليّ عليه السلام علماً وعملاً، وأنّه مع الحقّ والحقّ معه يدور أينما دار[١]، فافهم.

قال: واعلم أيضاً إنّ هؤلاء الشيوخ ممّن صرّح بجرحهم جماعة منهم، فقالوا في عمرو بن عبيد: إنّه مبتدع قدريّ كاذب، كان أوّلاً شرطيّاً للحجّاج[٢]، حتّى قال بعضهم: إنّه كان من الدهرية[٣].

وذكر الذهبي أنّ واصلاً كان يحرّف الكلمات من القرآن؛ لأنّه لم يكن قادراً على إفصاح الراء بل كان يبدله بالغين، حتّى قيل له يوماً: اقرأ أوّل سورة البراءة؟ فقال: عهد من الله ونبيّه إلى الذين عاهدتم من الفاسقين، فسيحوا في البسيطة هلالين وهلالين. ثمّ قال الذهبي: هذا جرأة على الكتاب العزيز[٤].

وكذا ذكروا أشياء في معبد، وغيلان، والحسن وغيرهم من أصحاب المذاهب الآتية ممّا لا نطيل الكلام بذكره، حتّى نقلوا أنّ ابن سيرين[٥] ما

---

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٥٧، هامش (٥).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ٣: ٢٧٣، وفيه: كان أبوه من شُرَط الحجّاج.

(٣) ميزان الاعتدال ٣: ٢٨٠.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٥٥٨ ـ ٥٥٩.

(٥) هو محمّد بن سيرين البصري، يكنّى أبا بكر، كان بزّازاً، وقد اشتهر بتعبير الرؤيا، وله كتاب في تعبير الرؤيا، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، مات سنة ١١٠هـ.
انظر: قاموس الرجال ٩: ٦٨٢٠/٣٢٢، المعارف: ٢٢٦/٤٤٢، الفهرست لابن النديم: ٢٣٥ و٣٧٨، وفيات الأعيان ٤: ٥٦٥/١٨١، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٤٦/٦٠٦.

صلّى على جنازة الحسن[١].

هذا خلاصة ما ذكر بعضهم في بعضٍ من الذمّ، ومن أراد التفصيل فليرجع إلى كتب التواريخ.

ثمّ إنّ من المفوّضة: الهذليّة، وهم أصحاب أبي الهذيل العلّاف[٢]، وهو من شيوخ المعتزلة وكان تلميذ تلميذ واصل، ثمّ انفرد عنهم بمسائل أخذ بعضها من الفلاسفة.

ومن أقرب أقواله إلى الحقّ قوله بأنّ الأرض لا تخلو عن جماعة، هم أولياء الله معصومون، لا يكذبون ولا يرتكبون الكبائر، فيهم الحجّة[٣].

ولا حاجة إلى ذكر سائر أقواله.

ثمّ إنّ منهم: النظاميّة، أصحاب النظام إبراهيم بن سيّار[٤]، وهو وإن قيل: إنّه قائل بإمامة الأئمّة الاثني عشر، لكن في الواقع ليس من أتباعهم،

---

(١) وفيات الأعيان ٢: ٧٣، ٤: ١٨٢ نحوه.

(٢) هو محمّد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي العلّاف، يكنّى أبا الهذيل، كان شيخ البصريّين في الاعتزال ومن أكبر علمائهم، وصاحب مقالات في مذهبهم ومجالس ومناظرات، وله كتب عديدة منها: ميلاس، وهو اسم رجل مجوسي أسلم بعدئذٍ، والإمامة على هشام، وطاعة لا يراد الله بها، اختلف في ولادته ووفاته على عدّة أقوال منها: أنّه ولد سنة ١٣١ هـ، ومات سنة ٢٣٥ هـ.

انظر: روضات الجنّات ٧: ٦٣٩/٢٧٣، والفهرست لابن النديم: ٢٠٣، وتاريخ بغداد ٣: ١٤٨٢/٣٦٤، ووفيات الأعيان ٤: ٦٠٦/٢٦٥، وسير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٣/٥٤٢.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٥٣.

(٤) هو إبراهيم بن سيّار بن هاني النظام، يكنّى أبا إسحاق، من شيوخ المعتزلة، وتكلّم في القدر، وانفرد بمسائل، وله كتب كثيرة منها: إثبات الرسل، والوعيد، والطفرة وغيرها، مات سنة ٢٢٠هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٥، تاريخ بغداد ٦: ٣١٣١/٩٧، الحور العين: ١٥٢، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٢/٥٤١.

لأنّه[١] ابتُلي بكتب الفلاسفة، وخلط بين كلامهم وكلام المعتزلة، ولم يجعل مناط دينه كلام أئمّته؛ ولهذا صار في معزل عنهم، حتّى قال بأنّ الله تعالى ليس بقادر على فعل القبيح، لا أنّه قادر ولم يفعل ولا يفعل.

وقال: إنّه لا يقدر على أن يزيد في عذاب أهل النار، ولا أن ينقص منه شيئاً، ولا على أن ينقص شيئاً من نعيم الجنّة، وهكذا نفى قدرته على فعل ما ليس بصلاح[٢].

وبالجملة: يلزمه[٣] أن يكون البارئ تعالى عنده مطبوعاً مجبوراً على ما يفعله.

وله أقوال سخيفة أخذها من الفلاسفة، وأبدع هو بعضاً منها، وأقوال صحيحة أخذها من الإماميّة، ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها.

ثمّ منهم: الخابطيّة وهم أصحاب أحمد بن خابط[٤][٥].

والحدثية: وهم أصحاب الفضل بن الحدثي[٦].

وهما من أصحاب النظام، لكن اختار كلٌّ منهما مذاهب هي الكفر الصريح.

قال الشهرستاني نقلاً عن ابن الراوندي[٧]: إنّهما كانا يزعمان أنّ

---

(١) في «م»: «فإنّه».

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٥٤.

(٣) في «م»: «يلزم».

(٤) في «ش»: «حائط».

(٥) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٢٨، و٢٧٣، و٢٧٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦٠، الأنساب ٢: ٣٠٢.

(٦) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٧٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦٠.

(٧) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي البغدادي، يكنّى أبا الحسين، وله من الكتب

للخلق خالقين: أحدهما قديم وهو البارئ تعالى، والآخَر محدَث وهو المسيح، وقالا في المسيح بعض ما قاله النصارى فيه[١].

وقال: إنّهما كانا يقولان بالتناسخ[٢]، وذكر لهما عقائد سخيفة[٣] لا حاجة إلى ذكرها.

وقد عدّ من هذه الجماعة، الإسكافيّة: أصحاب أبي جعفر الإسكافي[٤].

والجعفريّة: أصحاب جعفر بن مبشّر[٥]، وأصحاب جعفر بن حرب[٦]؛

المصنّفة نحو من مائة وأربعة عشر كتاباً منها: التاج، والزمرّد، وفضيحة المعتزلة وغيرها، واختلف في وفاته على عدّة أقوال منها: أنّه مات سنة ٢٩٨ هـ.

انظر: روضات الجنّات ١: ١٩٣/٥٠، أعيان الشيعة ٣: ٢٠٤، الكنى والألقاب ١: ٢٧٧، الفهرست لابن النديم: ٢١٦، وفيات الأعيان ١: ٩٤/٣٥، لسان الميزان ١: ٤٩١/٩٩٩.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٥٩.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦١.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦٠ ـ ٦٥.

(٤) هو محمّد بن عبدالله الإسكافي السمرقندي، يكنّى أبا جعفر، أحد متكلّمي معتزلة بغداد، له كتب منها: اللطيف، البدل، المقامات وغيرها، مات سنة ٢٤٠هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٣، الأنساب ١: ١٥٠، سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٥٠/١٨٢، طبقات المعتزلة: ٧٨.

(٥) جعفر بن مبشّر بن أحمد بن محمّد، يكنّى أبا محمّد الثقفي البغدادي، المتكلّم المعتزلي، وهو أخو حبيش بن مبشّر الفقيه، وله كتب منها: الأشربة، والسنن والأحكام، وتنزيه الأنبياء وغيرها، مات سنة ٢٣٤ هـ.

انظر: أعيان الشيعة ٤: ١٣٨، قاموس الرجال ٢: ٦٥٦/١٤٩٤، الفهرست لابن النديم: ٢٠٨، تاريخ بغداد ٧: ١٦٢/٣٦٠٨، سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٤٩/١٨٠، طبقات المعتزلة: ٧٦.

(٦) هو جعفر بن حرب الهمداني المعتزلي، يكنّى أبا الفضل، من أهل بغداد، أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلّاف بالبصرة، وله كتب منها: متشابه القرآن، الاستقصاء،

لقرب مذهب بعضهم من بعض، وقد قدح في هؤلاء قوم بحسب رواية الحديث أيضاً.

ثمّ منهم: البشريّة أصحاب بشر بن المعتمر[١]، وقد تفرّدوا عن أصحابهم بمسائل لا حاجة إلى ذكرها.

ثمّ منهم: المردارية[٢] أصحاب عيسى بن صبيح[٣] المشهور بالمردار[٤]، وكان يقال له: راهب المعتزلة، من تزهّده، وكان من تلامذة بشر بن المعتمر، ثمّ خالفه في مسائل[٥] لا حاجة إلى ذكرها.

ثمّ منهم: المعمّريّة أصحاب معمّر بن عبّاد السلمي[٦].

الأصول وغير ذلك، مات سنة ٢٣٦ هـ.

انظر: قاموس الرجال ٢: ١٤٣١/٦١٥، الفهرست لابن النديم: ٢١٣، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٠٩/١٦٢، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٨١/٥٤٩، طبقات المعتزلة: ٧٣.

(١) هو بشر بن المعتمر الكوفي ثمّ البغدادي، يكنّى أبا سهل، من كبار المعتزلة ورئيس معتزلة بغداد، وله قصيدة أربعون ألف بيت ردّ فيها على جميع المخالفين، وله كتب منها: تأويل المتشابه، الكفر والإيمان، الردّ على الملحدين، وغيرها، مات سنة ٢١٠ هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٦/٢٠٣، طبقات المعتزلة: ٥٢، لسان الميزان ٢: ١٦٤٩/٥٦.

(٢) في «م» «المردادية» بدل «المردارية».

(٣) يكنّى أبا موسى، من المقدّمين وكبار المعتزلة، وهو الذي أظهر الاعتزال في بغداد، وعنه انتشر وفشا، وله كتب منها: التوحيد، الردّ على المجبّرة، الردّ على الملحدين وغيرها، مات سنة ٢٢٦ هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٦، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٨/٥٤٨، طبقات المعتزلة: ٧٠.

(٤) في «م» «المرداد» وفي «ن» و«س» و«ش» «المرداد» نسخة بدل.

(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦٨.

(٦) هو معمّر بن عبّاد، أو ابن عمرو السلمي البصريّ، يكنّى أبا المعتمر، أو أبا

قال الشهرستاني: هو من أعظم القدريّة، وإنّ من أقواله: إنّ الله تعالى لم يخلق شيئاً غير الأجسام، وأمّا الأعراض فإنّها من اختراعات الأجسام، وإنّ الله عزّ وجلّ محال أن يعلم نفسه ولا غيره[١]، ونقل عنه أقوالاً سخيفة أُخرى تركنا ذكرها.

ثمّ منهم: الثُمامية أصحاب ثمامة بن أشرس[٢]، وذكروا لهم أيضاً أقوالاً سخيفة تركنا ذكرها، حتّى نسبوا إليه أنّ من أقواله: إنّ الفاسق المسلم مخلّد في النار إذا مات بغير توبة، والكفّار من المشركين، واليهود، والمجوس، والنصارى، والزنادقة، والدهريّة يصيرون في القيامة تراباً كالبهائم والطيور[٣].

ثمّ منهم: الهشاميّة أصحاب هشام بن عمرو الفوطي[٤].

عمرو المعتزلي، كان هو رئيس أصحاب المعاني، من ساكني البصرة، ثمّ انتقل إلى بغداد، وبينه وبين النظام مناظرات في أشياء من المذهب، وله كتب منها: المعاني، والاستطاعة، والليل والنهار، مات سنة ٢٢٥هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٧، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٦/٥٤٦، طبقات المعتزلة: ٥٤.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٦٥ ـ ٦٨.

(٢) هو ثُمامة بن أشرس النميري البصري، يكنّى أبا معن، متكلّم من رؤوس المعتزلة المتكلّمين، وكاتب بليغ، اتّصل بالرشيد والمأمون، وروى عنه تلميذه الجاحظ، وله كتب، منها: الحجّة، والخصوص والعموم في الوعيد، والمعارف وهو المعرفة وغيرها.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٠٧، تاريخ بغداد ٧: ٣٦٠١/١٤٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٧/٢٠٣، طبقات المعتزلة: ٦٢، ميزان الاعتدال ١: ١٣٩٤/٣٧١.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٠ ـ ٧١.

(٤) هو هشام بن عمرو الفوطي، يكنّى أبا محمّد المعتزلي الكوفي الشيباني، كان من أصحاب أبي الهذيل فانحرف عنه، فعمّ عليه المعتزلة وانحرفوا عنه، وأخذ عنه

قال الشهرستاني: مبالغته في القدر أشدّ من مبالغة أصحابه، وكان يمنع من إطلاق إضافات الأفعال إلى الله تعالى وإن ورد به التنزيل، فكان يقول: إنّ الله لا يؤلّف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤلّفون، وإنّ الله لا يحبّب الإيمان إلى المؤمنين، ولا يزيّنه في قلوبهم وأمثال ذلك.

قال: ومن بدعته قوله بأنّ الإمامة لا تنعقد في أيّام الفتنة واختلاف الناس، بل إنّما يجوز عقدها في حال الاتّفاق والسلامة.

قال: وإنّما أراد بذلك الطعن في إمامة عليّ عليه السلام بعد قتل عثمان.

قال: ومن بدعته أنّ الجنّة والنار ليستا مخلوقتين الآن[1].

ومنهم: العبّادية أصحاب عبّاد[2]، وهم من الطائفة السابقة، لكن زادوا عليهم في بعض الأشياء، حتّى كانوا يمنعون من إطلاق القول بأنّ الله تعالى خلق الكافر؛ لأنّ الكافر كفر وإنسان، والله تعالى لا يخلق الكفر.

ثمّ منهم: الجاحظيّة، وهم أصحاب عمرو بن بحر الجاحظ المشهور، ونقلوا عنهم مذاهب سخيفة أيضاً، كقولهم بأنّ أهل النار لا يخلّدون فيها

عبّاد ابن سلمان وغيره، وله كتب، منها: المخلوق، الردّ على الأصمّ في نفي الحركات، الأُصول الخمس، وغيرها، مات سنة ٢٢٦ هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٤، الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٢، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٧/٥٤٧، طبقات المعتزلة: ٦١.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٢.

(٢) هو عبّاد بن سلمان بن عليّ البصري المعتزلي، يكنّى أبا سهل، من أصحاب هشام الفوطي ـ الذي أسلفنا ذكره ـ وهو يخالف المعتزلة في أشياء، ويختصّ بأشياء اخترعها لنفسه، له كتب، منها: إنكار أن يخلق الناس أفعالهم، تثبيت دلالة الأعراض، إثبات الجزء الذي لا يتجزّأ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٨٣/٥٥١، طبقات المعتزلة: ٧٧.

معذّبين، بل يصيرون إلى طبيعة النار، وأمثال ذلك، حتّى نقل عنهم: أنّهم يزعمون أنّ القرآن جسم مخلوق وجسد، يجوز أن يقلب مرّة رجلاً ومرّة حيواناً، وهكذا.

قال الشهرستاني: أكثر مذاهب الجاحظ على وفق الطبيعيّين من الفلاسفة[١].

ثمّ إنّ منهم: الخيّاطيّة أصحاب أبي الحسين الخيّاط[٢] أستاد الكعبي[٣].

قال الشهرستاني: هما ـ يعني الخيّاط والكعبي ـ من معتزلة بغداد، وهما على مذهب واحد إلّا في بعض المسائل، ومن مذهبهم القول بثبوت المعدومات[٤].

ثمّ منهم: الجبّائيّة والهاشميّة أصحاب أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٦.

(٢) هو عبد الرحيم بن محمّد بن عثمان الخيّاط البغدادي المعتزلي، يكنّى أبا الحسين، أستاذ أبي القاسم البلخي، سئل عن أفضل الصحابة؟ فقال: أمير المؤمنين عليّ عليه السلام؛ لأنّ الخصال التي فضل الناس بها متفرقة في الناس وهي مجتمعة فيه، له كتب منها: الاستدلال، نقض نعت الحكمة، نقض كتاب ابن الراوندي وغيرها.

انظر: تاريخ بغداد ١١: ٥٧٧٠/٨٧، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٢١/٢٢٠، طبقات المعتزلة: ٨٥ ـ ٨٨، لسان الميزان ٤: ٥١٥٦/٣٤٢.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، يكنّى أبا القاسم، ويعدّ من معتزلة بغداد، صنّف في الكلام كتباً كثيرة، وفرقة الكعبيّة منسوبة له، ومن كتبه: المقالات، الجدل، السنّة والجماعة، التفسير الكبير وغيرها، مات سنة ٣٠٩، أو ٣١٩، أو ٣٢٩هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٩، تاريخ بغداد ٩: ٤٩٦٨/٣٨٤، المنتظم ١٣: ٢٢٩٦/٣٠١، وفيات الأعيان ٣: ٣٣٠/٤٥، سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٠٤/٣١٣، العبر ٢: ٤، طبقات المعتزلة: ٨٨ ـ ٩٠.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٦ ـ ٧٨.

الجبّائي[١]، وابنه أبي هاشم عبد السلام، وهما من معتزلة البصرة.

قال الشهرستاني: هما انفردا عن أصحابهما بمسائل، وانفرد أحدهما عن الآخَر بمسائل[٢]، ثمّ ذكر بعضها، بل أكثرها، وليس هاهنا موضع ذكرها.

وقد مرّ في أخير فصول الباب السابق تشابه هذه المذاهب ـ لا سيّما مذهب أبي هاشم ـ بمذهب نسطور الحكيم[٣] من النصارى، وبعض مذاهب اليهود والفلاسفة.

ثمّ إنّ من المعتزلة القريبة من أواخرهم: أبو الحسين البصري[٤]،

---

(١) هو محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام بن خالد البصري، يكنّى أبا عليّ، المعروف بالجبّائي أحد أئمّة المعتزلة. أذعنت له سائر طبقات المعتزلة بالرئاسة، وكان متوسّعاً في العلم، وهو أستاذ أبي الحسن الأشعري، وكان الجبّائي إذا روي عن النبيّ ﷺ أنّه قال لعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام: «أنا حربٌ لمن حاربكم وسلم لمن سالمكم» يقول: العجب من هؤلاء النوابت يروون هذا الحديث، ثمّ يقولون بمعاوية! وله كتب، منها: الأُصول، النهي عن المنكر، الاجتهاد وغيرها، مات سنة ٣٠٣هـ بالبصرة.

انظر: وفيات الأعيان ٤: ٦٠٧/٢٦٧، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٠٢/١٨٣، العبر ١: ٤٤٥، طبقات المعتزلة: ٨٠.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٧٨ ـ ٨٥.

(٣) هو بطريرك القسطنطنيّة، المنسوبة إليه فرقة النسطوريّة، كانت بالموصل والعراق وفارس وخراسان، وقد ظهر في زمان المأمون، وتصرّف في الأناجيل بحكم رأيه، وله آراء فاسدة.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٢٤، الحور العين: ١٤٦، قاموس المذاهب والأديان: ٢٠٨، المنجد في الأعلام: ٧٠٨، دائرة معارف القرن العشرين ١٠: ١٨٣.

(٤) هو محمّد بن عليّ بن الطيّب البصري المعتزلي، يكنّى أبا الحسين، أحد أئمّة المعتزلة، أخذ عن القاضي ودرّس ببغداد، وكان جدلاً حاذقاً، وله تصانيف، منها: المعتمد في أُصول الفقه، تصفّح الأدلّة، غرر الأدلّة وغيرها، مات سنة ٤٣٦هـ.

انظر: روضات الجنّات ٧: ٦٦٥/٣٤٩، تاريخ بغداد ٣: ١٠٩٦/١٠٠، وفيات الأعيان ٤: ٦٠٩/٢٧١ سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٩٣/٥٨٧، طبقات المعتزلة: ١١٨.

والزمخشري ، وابن أبي الحديد ، والقاضي عبد الجبّار[١] وأمثالهم ، وأكثرهم من معتزلة بغداد ، وهم خالفوا بعض مشايخهم السلف في بعض المسائل ، حتّى أنّ جمعاً منهم قالوا بعصمة الأنبياء ، بل إنّ بعضاً منهم ـ بل من سلفهم أيضاً ـ قالوا بأفضليّة عليّ بن أبي طالب عليه السلام على سائر الصحابة أجمعين ، حتّى أنّهم صرّحوا بضلالة معاوية وأصحابه[٢] ، بل منهم من صرّح بأنّ الخلافة كانت حقّاً لعليّ عليه السلام من وجوه ، منها : ورود الأمر من النبيّ صلى الله عليه وآله تعريضاً إلّا أنّ عليّاً عليه السلام رضي بما صدر من غيره في أخذ الخلافة منه ، فثبتت لهم[٣] .

وقال جمع منهم : إنّ عليّاً عليه السلام هو الإمام والمقتدى في الدين بعد سيّد المرسلين ، وإنّما كانت خلافة من تقدّم عليه في جباية الخراج ، وإجراء الحدود ، وانتظام ضبط المسلمين من قبيل سائر السلاطين[٤] .

وبالجملة : أكثر هؤلاء الجماعة ادّعوا أنّهم هم المراد بالشيعة ، كما قد سبقت الإشارة إليه ، ولكن كما قال أئمّة الإماميّة الصادقون : «كذب من ادّعى أنّه من شيعتنا وهو متمسّك بعروة غيرنا»[٥] ، وسيأتي مثله عن النبيّ صلى الله عليه وآله

---

(١) عبد الجبّار بن أحمد بن عبد الجبّار الهمذاني المعتزلي ، يكنّى أبا الحسن ، قاضي القضاة ، شيخ المعتزلة ، ولي قضاء القضاة بالري ، كان في ابتداء حاله يذهب في الأُصول مذهب الأشعريّة ، وفي الفروع مذهب الشافعي ، وله كتب ، منها : المغني في الإمامة ، الدواعي والصوارف ، الاعتماد ، المبسوط وغيرها ، مات سنة ٤١٥ هـ .
انظر : تاريخ بغداد ١١ : ٥٨٠٦/١١٣ ، العبر ٢ : ٢٢٩ ، ميزان الاعتدال ٢ : ٤٧٣٧/٥٣٣ ، سير أعلام النبلاء ١٧ : ١٥٠/٢٤٤ ، طبقات المعتزلة : ١١٢ .

(٢) الحور العين : ٢٠٥ .

(٣) انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٦١ .

(٤) لم نعثر عليه .

(٥) صفات الشيعة (ضمن فضائل الشيعة للصدوق) : ٤/٨٢ .

أيضاً من كتب القوم.

فهؤلاء كلّهم من المشهورين بالتفويضيّة والقدريّة والعدليّة، ويقال لهم: المعتزلة أيضاً، كما مرّ، وقد ارتقى عدد معظم مذاهبهم المختلفة إلى عشرين كما ظهر، وليس أحد منهم ـ على ما سيأتي ـ من مسلك الإماميّة؛ حيث تركوا التمسّك بأذيال عترة نبيّهم العلماء بعلم الله الصادقين، بل جعلوا مناط دينهم الاعتماد على الرأي والخيالات الكاسدة التي تبيّن ويتّضح أيضاً أن لا مدخل لها في شريعة سيّد المرسلين، فقالوا ما قالوا بآرائهم وأهوائهم فاختلفوا وتفرّقوا.

نعم، اتّفق لهم بعض كلام حقٍّ في ضمن سائر مقالاتهم السخيفة، كنفي الجبر والتشبيه والصفات الزائدة القديمة عن الله عزّ وجلّ، وكقول بعضهم بعصمة الأنبياء، وتفضيل عليّ عليه السلام، والحكم بضلالة مخالفيه ونحو ذلك؛ ولهذا صاروا أقرب من غيرهم إلى مذهب الإماميّة، فتوهّم بعض الغافلين عن حقيقة الحال، فقال: إنّ بعض ما ذهب إليه الإماميّة مأخوذ من هؤلاء! وليس كذلك؛ لما مرّ ويأتي من أنّ مناط مذهب الإماميّة ليس إلّا الأخذ بما ثبت عندهم أنّه من أئمّتهم، فافهم ولا تغفل عن لزوم الحكم بعدم كون الطائفة التي ورد أنّها ناجية فيهم من جهات أُخَر أيضاً.

منها: أنّ معظم تمييزهم عن سائر الفِرَق بالتفويض الذي قالوا به، وهو ممّا لو أُغمض أيضاً عن بطلانه يرد عليه أنّه أمر مشترك بين فِرَق عديدة، بحيث لا يتأتّى جعله مناط التمييز إلّا بضميمة عقيدة غير مبتدعة تكون كاملة المدخلية في الدين، ثابتة الحقّيّة بالأدلّة القطعيّة، كمحكمات الكتاب وثابتات السنّة، مختصّة بفرقة واحدة موجودة، أي: فرقة لا يشاركها

غيرها من الفِرَق الموجودة في تلك العقيدة. ودون إثبات وجود مثل هذه في أحد منهم خرط القتاد، كما هو ظاهر على المتأمّل الصادق في مقالاتهم، المتتبّع لسائر العقائد، ولولا خوف التطويل لذكرنا التفصيل، فتأمّل.

المبحث الثاني: في بيان الفِرَق الذين لم يعدّوهم من صنف المعتزلة السابقة وإن شاركهم بعضهم في بعض المسائل، بل عدّوهم من الأصناف المشتهرة بالأشاعرة، والصفاتيّة، والمجبّرة، والمشبّهة، والمسمّين عندهم بأهل السنّة وإن كان مرجع عامّتهم إلى القول بالجبر؛ فإنّ مصداق القول بالجبر واقعاً ـ كما قدّمنا الإشارة إليه ـ هو نفي استطاعة الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الربّ عزّ وجلّ؛ ولهذا أكثر المعتزلة يسمّون من لم يُثبت للقدرة الحادثة أثراً في الإحداث والإبداع استقلالاً جبريّاً، وهؤلاء كلّهم شركاء في ذلك، إلّا أنّ منهم: من لا يُثبت للعبد فعلاً ولا قدرةً على الفعل أصلاً، ومنهم: من يُثبت للعباد قدرةً، لكن غير مؤثّرة أصلاً، ومنهم: من يُثبت لقدرتهم أثراً ما في الفعل ويسمّيه كسباً، ويقول بأنّ القدرتين مؤثّرتان جميعاً[1].

لكن بعض الأشاعرة التجأ من الرمضاء إلى النار، فأنكر كون الأخير جبريّاً وسمّاهم صفاتيّة[2]؛ بناءً على ما عليه أيضاً عامّة هؤلاء الطوائف المذكورة من القول بكون صفات البارئ تعالى كلّها حتّى الكلام وغيره من صفات الفعل، قديمة أزليّة زائدة على الذات المقدّسة، بعكس المعتزلة؛ حيث نفوا زيادة الصفات القديمة، فقالوا بعينيّة صفات الذات وحدوث

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٨٥.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٩٣.

صفات الفعل[١]، حتّى أنّ جمعاً من هؤلاء الطوائف نسبوا مذهبهم المذكور[٢] إلى أكثر سلفهم من الصحابة والتابعين؛ ولهذا أشرنا سابقاً إلى أنّ الظاهر أنّ هؤلاء لأجل هذا خصّوا أنفسهم بأهل السنّة والجماعة، بل إنّهم ادّعوا أيضاً على سلفهم: أنّهم كانوا يثبتون له تعالى صفات أُخرى أيضاً، مثل اليدين والوجه ونحو ذلك؛ بناءً على ظواهر بعض الآيات والأخبار، وأنّهم كانوا يقولون بالرؤية؛ ولهذا قال عامّتهم بهذا أيضاً وصاروا مشبّهةً حقيقةً، كما مرّ أنّه مذهب جماعة من اليهود.

إلّا أنّ منهم من رجع فقال: إنّا عرفنا بمقتضى العقل أنّ الله تعالى ليس كمثله شيء فقلنا بذلك، إلّا أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد في تلك الآيات والأخبار[٣].

ومنهم: من أوّلها لكن بما يرجع إلى التشبيه أيضاً[٤]، كما هو مذكور في كتبهم.

ومنهم: من قال: لا بدّ من إجرائها على ظاهرها من غير تعرّض للتأويل، وهم المشبّهة الصرفة عندهم[٥].

وقد أشرنا[٦] أيضاً إلى أنّ من مذهب هؤلاء ـ حيث نفوا استقلال العبد في الفعل ـ كون جميع أفعال العباد بالقضاء الحتم والقدر اللازم، وأنّه

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٤٩.
(٢) في «م»: «المشهور»، بدل «المذكور».
(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٩٢.
(٤) المصدر السابق، بتفاوت.
(٥) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٩٣.
(٦) في «م» زيادة: «سابقاً».

لهذا سمّوا قدريّة أيضاً.

ثمّ لهم مذاهب سخيفة أُخرى تركناها حذراً من الإطالة بلا طائل؛ لما سيظهر من ضلالتهم والمطاعن الواردة عليهم، حتّى أنّهم أنكروا الحسن والقبح العقليّين، وحاصل كلامهم في ذلك: أنّ الفعل في نفسه لا له حسن ولا قبح، بل هما تابعان للشرع، بحيث لو أمر الشارع بالكذب المضرّ، وأذيّة صاحب الإحسان، ومَنَع عن الصدق النافع، وشكر المنعم، صار الأوّل حسناً واقعاً والآخر قبيحاً، حتّى أنّه لو أثاب الكافر وعذّب المؤمن صار ذلك حسناً؛ ولهذا يلزمهم تجويز أن يعذّب الله سيّد المرسلين على طاعته، ويثيب إبليس على معصيته، ويُدخل موسى عليه السلام النار وفرعون الجنّة! ومنه يلزم سفاهة من أتعب نفسه في الطاعة، كما لا يخفى.

فمن هؤلاء: الجهميّة أصحاب جهم بن صفوان.

قال الشهرستاني: هو من الجبريّة الخالصة، ظهرت بدعته بـ«ترمذ» في زمن بني أُميّة، لكنّه موافق للمعتزلة في نفي الصفات القديمة الزائدة، بل زاد عليهم بحيث لم يجوّز اتّصاف البارئ بوصف يوصف به خلقه؛ استناداً إلى دعوى كونه تشبيهاً، مثلاً: نفي كونه حيّاً عالماً، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً.

قال: ومن مذهبه نفي علم البارئ بالشيء قبل خلقه.

وقال: ومن مذهبه أنّ الإنسان لا يقدر على شيء ولا يوصف بالاستطاعة، وإنّما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنّما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، ونُسبت الأفعال إليه مجازاً، كما تُنسب إلى الجمادات، فيقال: أثمرت

الشجرة، وجرى الماء، وتحرّك الحجر، إلى غير ذلك.

قال: وقال: إنّ الثواب والعقاب جبر، كما أنّ الأفعال جبر.

وكذا قال: وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبراً.

قال: ومن مذهبه فناء الجنّة والنار بعد دخول أهلهما فيهما، وتلذّذ أهل الجنّة بنعيمها، وتألّم أهل النار بحميمها، وقد أوّل ما ورد من الخلود بالمكث الطويل، كما هو مذهب جماعة من اليهود.

وقال[1]: ومن مذهبه أنّ من حصل له المعرفة، ثمّ جحد بلسانه لم يكفر، بل كان مؤمناً، وأنّ إيمان الأنبياء عليهم السلام وإيمان الأمّة على نمط واحد، والإيمان لا يتبعّض[2].

أقول: ولا بأس إن ذكرنا هاهنا نبذاً ممّا ورد على أصحاب أمثال هذا المذهب القائلين بالجبر، كما سيأتي بيان مذهب بعضهم من الإلزامات المسكتة[3] والحكايات المفضحة، والكفر الصريح والضلال الشنيع.

فمنها: ما رواه جماعة عن الصادق عليه السلام أنّه قال يوماً لبعض المجبّرة: «هل يكون أحد أقبل للعذر الصحيح من الله تعالى؟» فقال: لا.

فقال له: «فما تقول فيمن قال: ما أقدر وهو لا يقدر، أيكون معذوراً أم لا؟» فقال المجبّر: يكون معذوراً.

قال له: «فإذا كان الله تعالى يعلم من عباده أنّهم ما قدروا على طاعته، وقال لسان حالهم أو مقالهم يوم القيامة: يا ربّ، ما قدرنا على طاعتك؛ لأنّك منعتنا منها، أما يكون قولهم وعذرهم صحيحاً على قول المجبّرة؟»

---

(١) في «ش»: «قال».

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) في «م»: «المضحكة»، بدل «المسكتة».

قال: بلى والله!

قال: «فيجب على قولك أنّ الله يقبل هذا العذر الصحيح ولا يؤاخذ أحداً أبداً، وهذا خلاف قول أهل الملل كلّهم»، فتاب المجبّر من قوله بالجبر في الحال[١].

وقد ذكر الديلمي أنّ هذا الكلام قاله الصادق عليه السلام لطاووس اليماني[٢]، فلمّا تمّ كلام الصادق عليه السلام قام طاووس وهو يقول: ليس بيني وبين الحقّ عداوة، الله أعلم حيث يجعل رسالته، فقد قبلت نصيحتك[٣].

وروى جمع أيضاً أنّ أبا حنيفة دخل مع عبدالله بن مسلمة[٤] على جعفر بن محمّد عليهما السلام، فإذا بجماعة من شيعته ينتظرون خروجه، فبينما هم كذلك إذ خرج غلام حدث، فقام الناس هيبةً له، فالتفت أبو حنيفة فقال:

---

(١) الطرائف: ٢: ٢٠، وعنه المجلسي في بحار الأنوار ٥: ١٠٧/٥٨.

(٢) هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمداني اليماني، يكنّى أبا عبد الرحمن، أحد التابعين، سمع من زيد بن ثابت وعائشة وأبي هريرة وزيد بن أرقم وابن عبّاس، ولازم ابن عبّاس مدّة، وهو معدود في كبراء أصحابه، وله كلام مع هشام بن عبد الملك الأموي يدلّ على شجاعته في قول الحقّ بوجه الظالمين، مات سنة ١٠٦ هـ.

انظر: رجال الشيخ الطوسي: ١١٦٦/١١٦، قاموس الرجال ٥: ٣٧٣٨/٥٥١، طبقات خليفة ٢٦٥٠/٥١٦، المعارف: ٤٥٥، و٦٢٤، حلية الأولياء ٤: ٢٥٥/٣، وفيات الأعيان ٢: ٣٠٦/٥٠٩، سير أعلام النبلاء ٥: ١٣/٣٨.

(٣) أعلام الدين: ٣١٧ ـ ٣١٨، وعنه المجلسي في بحار الأنوار ٥: ١٠٥/٥٨.

(٤) لعلّه هو عبدالله بن مَسلمة بن قَعْنب الحارثي، يكنّى أبا عبد الرحمن، المعروف بالقَعْنبي، وكان قد أخذ عن مالك وهو أحد رواة كتابه «الموطّأ» وسمع من: شعبة، وحمّاد بن سلمة، وأفلح بن حميد وغيرهم، وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داوُد، وآخرون، ولد بعد سنة ١٣٠ هـ، ومات سنة ٢٢١ هـ.

انظر: تنقيح المقال ٢: ٧٠٧٧/٢١٨، قاموس الرجال ٦: ٤٥٣٣/٦١٦، طبقات خليفة: ١٩٥٧/٣٩٨، الفهرست لابن النديم: ٢٥١، وفيات الأعيان ٣: ٣٢٦/٤٠، سير أعلام النبلاء ١٠: ٦٨/٢٥٧.

يابن مسلمة! من هذا؟ فقال: موسى ابنه، فقال: لأجبهنّه[١] بين يدي شيعته!!

فقال عبد الله: مه، لن تقدر على ذلك، فقال: والله، لأفعلنّ، ثمّ التفت إلى موسى عليه السلام، فقال: يا غلام، ممّن المعصية؟

قال: «يا شيخ، لا تخلو من ثلاث: إمّا أن تكون من الله وليس من العبد شيء، فليس للحكيم أن يأخذ عبده بما لم يفعله، وإمّا أن تكون من العبد ومن الله؛ والله أقوى الشريكين، فليس للشريك الأكبر أن يأخذ الشريك الأصغر بذنبه، وإمّا أن تكون من العبد وليس من الله شيء، فإن شاء عفا وإن شاء عاقب».

قال: فأصابت أبا حنيفة سكتة كأنّما ألقم في فيه حجر، فقال له عبدالله: ألم أقل لك: لا تتعرّض لأولاد رسول الله صلى الله عليه وآله، ذرّيّة بعضها من بعض[٢].

أقول: وفي ذلك قال الشاعر:

لَم تَخلُ أفعالُنا اللاتي نُذمُّ بِها ... إحدى ثلاثِ معانٍ حينَ نأتيها
إمّا تَفرُّد بارينا بصنعتِها ... فَيسقط اللَّومُ عَنّا حينَ ننشيها
أو كانَ يُشركُنا فِيها فَيَلحقُهُ ... مَا سوفَ يَلحقُنا مِن لائمٍ فيها

---

(١) أي: لأذلّنه، أو أنكّس رأسه.
انظر: النهاية ١: ٢٣٧ ـ جبه ـ.

(٢) الأمالي للصدوق: ٦٧٥/٤٩٥، الفصول المختارة: ٧٢ ـ ٧٣ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ج٢)، أعلام الدين: ٣١٨، الاحتجاج ٢: ٢٦٩/٣٣١، روضة الواعظين ١: ٣٩ ـ ٤٠، الطرائف ٢: ٢٠ ـ ٢١، وفيها بتفاوت يسير، وفي الاحتجاج: عبدالله بن مسلم، وفي بقية المصادر لم يُذكر اسمه.

أو لم يَكـن لإلهـي فـي جِـنايتِها ذَنبٌ فَما الذنبُ إلَّا ذنبُ جانيها[١]

وقد روي أنّ بعض أهل العدل وقف على جماعة من المجبّرة، فقال لهم: أنا ما أعرف المجادلة والإطالة، ولكنّي أسمع في القرآن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللهُ﴾[٢] ومفهوم هذا الكلام عند كلّ عاقل أنّ الموقد للنار غير الله، وأنّ المطفئ للنار هو الله، فكيف تقبل العقول أنّ الكلّ منه، وأنّ الموقد للنار هو المطفئ لها؟! فانقطعوا ولم يردّوا جواباً[٣].

وقال عدليٌّ أيضاً للمجبّر: إنّ الله تعالى حكى في كتابه عن أهل المعاصي أنّهم يقولون في القيامة: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَاْ * رَبَّنَا ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً﴾[٤]، وكذا يقولون في النار: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾[٥] وأمثال ذلك من الآيات، فلو كان كما تقولون فعلى من كانوا يدعون؟ ولمن يلعنون؟ ومن الذي يجعلون تحت أقدامهم؟ وعلى من هذا التظلّم وممّن هذا التألّم؟[٦].

نعم، لو كنتم على بصيرة لعرفتم أنّكم من جملة مصداق هذه الآيات؛ حيث ادّعيتم أنّ مذهبكم هذا أخذتموه من بعض سلفكم الذين

---

(١) لم نعثر على قائله، وانظر: مصادر هامش ٢ ص٢٨١.
(٢) سورة المائدة ٥: ٦٤.
(٣) الطرائف ٢: ٢٣.
(٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٦٧ ـ ٦٨.
(٥) سورة فصّلت ٤١: ٢٩.
(٦) الطرائف ٢: ١٠ ـ ١١.

مثلكم في احتمال الوقوع في الخطأ والضلال.

ونعم ما قال رجل لبشر المريسي[١] من أعيان الجبريّة، حيث قال له: حمارك أفهم منك وأعقل؛ لأنّه إذا رأى جدولاً ووجد أنّه يقدر أن يطفره طفره، وإلّا فلا، فهو يفرّق بين مقدوره وغير مقدوره وأنت لا تفرّق![٢].

وقال رجل آخَر لجبريٍّ أيضاً: إنّك تقول بالقدر إذا ناظرت أحداً، وإذا رجعت إلى منزلك فوجدت جاريتك قد كسرت كوزاً يساوي فلساً شتمتها وضربتها، وتركت مذهبك لأجل فلس واحد![٣].

ورأى مجبّر غلامه يفجر بجاريته فأراد أن يضربه، فقال له: إنّ القضاء ساقنا، فرضي عنه![٤].

ونقل مثله عن جبريّ رأى رجلاً يفجر بامرأته[٥].

ونقل أيضاً مثله عن قاض جبريٍّ سمع رجلاً يسبّ الخلفاء[٦].

وقال رجل لجبريٍّ: ممّن الحقّ؟ قال: من الله.

قال له: فمن هو المحقّ؟ قال: هو الله.

---

(١) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المَريسي الفقيه الحنفي المتكلّم، يكنّى أبا عبد الرحمن، كان أبوه يهوديّاً، ونقل أنّ يهودياً مرّ والناس مجتمعون على بشر، فقال: لا يفسد عليكم كتابكم كما أفسد أبوه علينا التوراة.

له كتب منها: الردّ على الخوارج، والمعرفة، وكفر المشبّهة وغيرها، مات سنة ٢١٨ هـ.

انظر: تاريخ بغداد ٧: ٣٥١٦/٥٦، الأنساب ٥: ٢٦٧، وفيات الأعيان ١: ١١٥/٢٧٧، سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٥/١٩٩، ميزان الاعتدال ١: ١٢١٤/٣٢٢، لسان الميزان ٢: ١٦٣٨/٤٩.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣ ـ ٥) الصراط المستقيم ٣: ٦٥.

(٦) لم نعثر عليه.

قال فممّن الباطل؟ قال: من الله.

فقال له: فمن هو المبطل؟ فانقطع ولم يحر جواباً[١].

ونقل أيضاً أنّ جبريّاً استأذن من المأمون أن يناظر ثمامة ـ وكان عدليّاً ـ فأذن له، فحرّك الجبريّ يده وقال: من حرّك هذه؟ فقال ثمامة: حرّكها مَنْ أمّه زانية، فقال الجبريّ: شتمني يا مأمون في مجلسك! فقال ثمامة: ترك هذا مذهبه يا مأمون؛ لأنّه زعم أنّ الله حرّكها فلأيّ سبب غضب وليس لله أمّ؟ فانقطع الجبريّ[٢].

وأمثال هذه المَلازم على المجبّرة كثيرة بحيث لا يمكن إحصاؤها.

وقد ذكر بعض العلماء ما يزيد على سبعين نقضاً بيّناً واضحاً ليس هاهنا موضع ذكرها، حتّى أنّه ذكر منها: أنّه يلزم على مذهبهم انقطاع حجّة الأنبياء عليهم السلام؛ لأنّ النبيّ إذا قال للكافر: آمِن بي لما أظهره الله من المعجزة على يدي، يقول الكافر: إذا جاز أن يخلق الله فيّ الكفر ويعذّبني من غير جرم، فلِمَ لا يجوز أن يُظهر المعجزة في يدك وأنت كاذب؟

وبعبارة أخرى، يقول الكافر للنبيّ حين دعوته: قل للّذي بعثك يخلق فيّ الإيمان والقدرة المؤثّرة فيه حتّى أتمكّن من الإيمان وأؤمن بك، وإلّا فكيف تكلّفني الإيمان ولا قدرة لي عليه، بل خلق فيّ الكفر وأنا لا أتمكن من مقاهرة الله تعالى؟

ومن العجائب أنّ المجبّرة زعموا أنّ اعتقاد كون أفعال العباد منهم مستلزم لكون العباد شركاء لله، وأنّ تعظيم الإله يقتضي أن تكون الأفعال

---

(١) الطرائف ٢: ٢٤، الصراط المستقيم ٣: ٦٠ ـ ٦١.

(٢) الطرائف ٢: ٣٣، الصراط المستقيم ٣: ٥٩.

كلّها من الله[١]. ولم يدركوا أنّ أيّ تعظيم لله في نسبة خسائس العبيد ورذائلهم إليه! وأيّ نسبة بين جلال الله الخالق وحقارة العبد المخلوق؛ حتّى يتكمّل سبحانه بنسبة أفعالهم القاصرة وتدبيراتهم الناقصة إليه! وكيف يتصوّر لعاقل أن يجوّز احتمال لزوم المشاركة المذكورة بين المخلوق وخالقه الذي في غاية الجلالة، مع أنّ أدنى ذي فهم لا يرضى أن يحكم بأنّ سائس الملك شريك له في السياسة؟!

وأعجب من هذا أنّهم زعموا أيضاً أنّ الاعتقاد بأنّ العباد يقدرون أن يفعلوا أشياء باختيارهم يقتضي عجز الله تعالى عن العباد، حيث يقع منهم ما لا يريد من المعاصي[٢]، ولم يدركوا أنّ أيّ عجز يلحق بالمالك إذا جعل عبده مختاراً لأفعاله، سواء فعل العبد ما يكره المولى أو ما يحبّ؛ إذ معلوم أنّ المولى إن أراد قهر عبده لقهره، ولقد كفى في هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٣]، وكذا ما مرّ في التبيان، فافهم.

ثمّ إنّ من هؤلاء المذكورين: النجّاريّة[٤]، أصحاب الحسين بن محمّد النجّار[٥] وبشر المريسي، ومحمّد بن عيسى الملقّب بالبرغوث[٦].

---

(١) انظر: الطرائف ٢: ٧.

(٢) انظر: الطرائف ٢: ٨.

(٣) سورة النحل ١٦: ٩.

(٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٨٨ ـ ٩٠.

(٥) الحسين بن محمّد بن عبدالله النجّار الرازيّ، من أجلّة المجبّرة ومتكلّميهم، وكان حائكاً، أو يعمل الموازين، من أهل «قمّ»، وله كتب منها: المخلوق، الصفات والأسماء، إثبات الرسل وغيرها، مات سنة ٢٢٠ هـ.
انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٢٩، الأعلام ٢: ٢٥٣.

(٦) محمّد بن عيسى الجهمي، يكنّى أبا عبدالله، وله كتب، منها: الاستطاعة،

والضراريّة: أصحاب ضرار بن عمرو[١]، وحفص الفرد[٢]، وهؤلاء وافقوا المعتزلة في بعض المسائل، كنفي الصفات الزائدة القديمة، ووافقوا المجبّرة في القول بأنّ الله خالق أعمال العباد كلّها خيرها وشرّها وحسنها وقبيحها، وقالوا: إنّ العبد مكتسب لها، كما هو مذهب الأشعري، وجوّزوا حصول فعل بين فاعلين، ولهم مذاهب أُخرى في سائر المسائل، حتّى أنّ من مذهب ضرار وحفص: أنّ الحجّة بعد رسول الله ﷺ في الإجماع فقط، وأنّ كلّ ما نقل عن النبيّ ﷺ في أحكام الدين من أخبار الآحاد فغير مقبول، وأنّ الإمامة تكون في غير قريش أيضاً، حتّى قال ضرار: إذا اجتمع قرشيٌّ ونبطيٌّ يقدّم النبطيّ في الإمامة على القرشيّ؛ لكونه أقلّ عدداً وأضعف وسيلةً، فيسهل عزله إذا خالف الشرع.

ومن العجائب أنّهم زعموا أنّ للإنسان حاسّةً سادسةً يرى بها البارئ

والمقالات، والاجتهاد وغيرها، مات سنة ٢٤٠، وقيل: سنة ٢٤١ هـ.
انظر: سير أعلام النبلاء ١٠: ١٨٩/٥٥٤.

(١) ضرار بن عمرو، يكنّى أبا عمرو القاضي، من بَدَعيّة المعتزلة، وتُنسب إليه فرقة الضراريّة، له كتب منها: إثبات الرسل، المساواة، الردّ على الخوارج، تفسير القرآن وغيرها.
انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٢: ٧٦٥/٢٢٢، الفهرست لابن النديم: ٢١٤، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٥/٥٤٤، ميزان الاعتدال ٢: ٣٩٥٣/٣٢٨، لسان الميزان ٣: ٤٣١٢/٦٠٧.

(٢) هو من أكابر المجبّرة، يكنّى أبا عمرو، وكان من أهل مصر، وقدم البصرة فسمع بأبي الهذيل وناظره، فقطعه أبو الهذيل، وكان أوّلاً معتزليّاً، ثمّ قال بخلق الأفعال، وله كتب منها: الاستطاعة، التوحيد، الردّ على النصارى وغيرها، يُذكر أنّه من أصحاب أبي يوسف، المتوفّى في النصف الثاني من القرن الثاني.
انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٢٩، ميزان الاعتدال ١: ٢١٤٣/٥٦٤، لسان الميزان ٢: ٢٩٠١/٦١٦، الطبقات السَّنيّة في تراجم الحنفيّة ٣: ٧٨٦/١٧٧.

تعالى في الجنّة[١].

وأمثال هذه الخيالات الآرائيّة فيهم كثيرة.

ثمّ إنّ من الأصناف المذكورة الأشعريّة: أصحاب أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (من ولد أبي موسى الأشعري)[٢]، وأكثر من يسمّي نفسه بأهل السنّة اليوم على طريقته في كثير من العقائد.

ومن مذهبه ما مرّ في بيان الصفاتيّة من إثبات الصفات الزائدة القديمة، فقال: إنّ البارئ تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حيّ بحياة، مريد بإرادة، متكلّم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر، وإنّ هذه صفات أزليّة قائمة بذاته تعالى، لا يقال: هي هو أو غيره، ولا لا هو ولا غيره.

قال: والعبارات والألفاظ المنزلة على لسان الملائكة إلى الأنبياء دلالات على الكلام الأزلي، والدلالة مخلوقة محدثة والمدلول قديم أزليّ.

قال الشهرستاني: وخالف في هذا جماعة الحشويّة من الصفاتيّة؛ إذ حكموا بكون الحروف والكلمات قديمة.

قال: والكلام عند الأشعري معنى قائم بالنفس سوى العبارة، وإطلاقه على العبارة عنده مجاز، أو على سبيل الاشتراك اللفظي، قال: فالمتكلّم عنده من قام به الكلام، وعند المعتزلة من فعل الكلام.

ومذهبه في أفعال العباد أنّ لله قدرةً وللعبد قدرةً إذا كان صحيحاً، ولكن قدرة العبد واستطاعته تكون مع الفعل ولا تكون قبل الفعل، وقدرته التي تكون مع الفعل ليس لها تأثير في الفعل، بل الفعل يصدر بقدرة الله

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ٩٠ ـ ٩١.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م».

الغالبة ، ويسمّى هذا الفعل من العبد كسباً[١] .

وقد قال هذا فراراً عمّا يلزم الجبريّة المحضة كما مرّ ، لكن لا ينفعه واقعاً ؛ ضرورة أنّ وجود القدرة التي لا تأثير لها لا ينفع ، ولا يخرجه من الجبر إلى الاختيار .

وأمّا الباقلاني[٢] فقد تخطّى عن هذا القدر قليلاً فقال : إنّ ذات الفعل من الله ، إلّا أنّه بالقياس إلى العبد يصير طاعة أو معصية[٣] .

وحاصل كلامه أنّ الصلاة والزنا يشتركان في أنّ كلّ واحد منهما حركة ، ولكن تتّصف حركات الزنا بالزنا ، وحركات الصلاة بالصلاة ، وأصل الحركة بقدرة الله ، وصفتها بقدرة العبد .

وركاكته وعدم خلوصه عمّا يلزم غيره أيضاً ظاهرة على من له أدنى بصيرة .

ومن مذهب الأشعري أيضاً : أنّ إرادة الله واحدة أزليّة متعلّقة بجميع (المرادات من أفعاله)[٤] الخاصّة وأفعال عباده ، من حيث إنّها مخلوقة ، لا من حيث إنّها مكتسبة لهم ؛ ولهذا قال : أراد الجميع خيرها وشرّها ونفعها وضرّها ، وكما أراد وعلم أراد من العباد ما علم ، وأمر القلم حتّى كتب في

---

(١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٩٥ ـ ٩٦ .

(٢) هو محمّد بن الطيّب بن محمّد الباقلاني البصري ثمّ البغدادي ، يكنّى أبا بكر ، المتكلّم المشهور ، كان على مذهب الأشعري ومؤيّداً اعتقاده وناصراً طريقته ، وسمع من أبي بكر بن مالك القطيعي ، وأبي محمّد بن ماسي ، وأبي أحمد النيسابوري ، وله كتب منها : تمهيد الأوائل ، إعجاز القرآن ، الإنصاف وغيرها ، ولد سنة ٣٣٨ هـ ، ومات سنة ٤٠٣ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٥: ٢٩٠٦/٣٧٩ ، الأنساب ١: ٢٦٥ ، المنتظم ١٥: ٣٠٤٤/٩٦ ، وفيات الأعيان ٤: ٦٠٨/٢٦٩ ، سير أعلام النبلاء ١٧: ١١٠/١٩٠ ، الأعلام ٦: ١٧٦ .

(٣) حكاه عنه الشهرستاني في الملل والنحل ١ : ٩٧ .

(٤) في «م» : (الإرادت من أفعال عباده) .

اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذي لا يتغيّر ولا يتبدّل[١] .

ومن مذهبه : جواز تكليف ما لا يطاق[٢] .

ومن مذهبه : أنّ كلّ موجود يصحّ أن يرى ؛ لأنّ المصحّح للرؤية إنّما هو الوجود ، والبارئ تعالى موجود فيصحّ أن يرى ، ولكن لا يجوز أن تتعلّق به الرؤية على جهة ومكان وصورة ومقابلة واتّصال شعاع أو على سبيل الانطباع ، فإنّ ذلك مستحيل[٣] ، ولهذا قال الشهرستاني : إنّ له قولين في ماهيّة الرؤية :

أحدهما : أنّه علم مخصوص ، قال: ويعني بالخصوص أنّه متعلّق بالوجود دون العدم .

والثاني: أنّه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيراً في المدرك ولا تأثّراً عنه .

وقال : إنّه أثبت له اليدين والوجه ونحوهما ممّا ورد به السمع من غير تأويل .

قال : وله قول في التأويل أيضاً[٤] .

ومن مذهبه أيضاً على ما نقل عنه الشهرستاني : أنّ الإيمان والطاعة بتوفيق الله ، والكفر والمعصية بخذلانه ، لكن فسّر التوفيق بخلق القدرة على الطاعة ، والخذلان بخلق القدرة على المعصية ، بنحو ما يرجع إلى ما مرّ عنه في أفعال العباد ، وعند بعض أصحابه التوفيق هو: تيسّر أسباب الخير ، وضدّه الخذلان[٥] .

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٩٦ .
(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ٩٦ .
(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٠٠ .
(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٠١ .
(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٠٢ .

ومذهبه في الإمامة: أنّها تثبت بالاتّفاق والاختيار دون النصّ والتعيين، قال: إذ لو كان ثمّة نصٌّ لما خفي، والدواعي تتوفّر على نقله.

قال: ولا نقول في عائشة وطلحة والزبير إلّا أنّهم رجعوا عن الخطأ، ولا نقول في معاوية وعمرو بن العاص إلّا أنّهما بغيا على الإمام الحقّ فقاتلهم (علي)[١] مقاتلة أهل البغي.

قال: وأمّا أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين؛ للخبر عن النبيّ صلى الله عليه وآله[٢].

قال: «وكان عليّ كرّم الله وجهه على الحقّ في جميع أحواله يدور معه الحقّ حيث ما دار»[٣] بموجب دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله له[٤].

أقول: سيظهر فساد عامّة ما ادّعاه هاهنا لاسيّما دعوى عدم نقل التعيين مع توفّر دواعيه، لما سيتّضح من كمال ظهور خلافه، أي: كثرة نقل التعيين مع توفّر دواعي الإخفاء، فتأمّل.

ثمّ إنّ من أولئك الأصناف: الكرّاميّة، أصحاب محمّد بن كرّام[٥]،

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٢) انظر: الخصال للشيخ الصدوق ٢: ٥٧٤، من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨٨/١٢٤، الموطّأ ١: ١٠/٢٠٤، صحيح البخاري ٦: ٢٤٤، كتاب فضائل القرآن، صحيح مسلم ٢: ١٠٦٤/٧٤١، المحلّى لابن حزم ١١: ٢١٥٤/٩٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٥.

(٣) أشار إلى الحديث الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله بألفاظ مختلفة: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ...».

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٥) محمّد بن كرّام بن عراق بن حزابة السجستاني (السجزي) سجن بنيسابور لأجل بدعته ثمانيّة أعوام ثمّ أُخرج وسار إلى بيت المقدس، ومات فيها سنة ٢٥٥ هـ، يكنّى أبا عبدالله، إمام الكراميّة، وله كتب منها: كتاب عذاب القبر.
انظر: الفرق بين الفِرَق: ١١٩/٢١٥، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٨، سير

وهو مع كونه من الصفاتيّة ينتهي كلامه إلى القول بالتجسيم والتشبيه صريحاً، وقد شاركه في القول بالتجسيم والتشبيه طوائف أُخرى أيضاً ما عدا الغُلاة الآتية.

قال الشهرستاني: يبلغ عدد تلك الطوائف إلى اثنتي عشرة[١] فرقة، وأُصولها ستّة، منهم: الهيصميّة، والواحديّة، والإسحاقيّة، والعابديّة، والمضريّة، والكهمشيّة، وأصحاب أحمد الجهمي[٢] وغيرهم، حتّى أنّ كثيراً من قدماء الحنابلة في بغداد كانوا على التجسيم، حتّى نقلوا عن مضر وكهمش وغيرهما: أنّهم أجازوا على ربّهم الملامسة والمصافحة، وأنّ المخلصين من المؤمنين يعانقونه في الدنيا والآخرة، إذا بلغوا في الرياضة إلى حدّ الإخلاص والاتّحاد المحض[٣].

ونقل الكعبي عن بعضهم أنّه كان يجوّز الرؤية في الدنيا، وأن يزورهم يزوره[٤].

وحكي عن داوُد[٥] أنّه قال: اعفوني عن الفرج واللحية وسلوني عمّا وراء ذلك!!

أعلام النبلاء ١١: ١٤٦/٥٢٣، ميزان الاعتدال ٤: ٨١٠٣/٢١، تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٢٥١ ـ ٢٦٠): ٤٨٢/٣١٠، الأعلام ٧: ١٤.

(١) وردت في النسخ: «عشر» خطأً فأثبتنا صوابها.

(٢) جميع هذه الطوائف التي ذكرت تعود إلى فرقة «الكرّاميّة» المنسوبة إلى محمّد بن كرّام الذي تقدّمت ترجمته آنفاً، ولم يفرّد أهل التراجم لكلٍّ منها ترجمة مستقلّة. انظر: الفِرَق بين الفرق: ٢١٥ ـ ٢٢٥/١١٩، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٨ ـ ١١٤.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥، وفيه: أحمد الهجيمي.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥، فيه: وأن يزوره ويزورهم.

(٥) هو داوُد الجواربي، ولم نعثر على ترجمة له. انظر: ميزان الاعتدال ٢: ٢٦٦١/٢٣، لسان الميزان ٣: ٣٣٠٣/٣٤.

وقال: إنّ معبوده جسم ولحم ودم، وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ورأس ولسان وعين وأذن، ومع ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحوم، ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات، ولا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء[١].

وحكي عنه أنّه قال: هو أجوف من أعلاه إلى صدره، مصمت ما وراء ذلك، وله شعر قطط[٢].

وأكثر هذه الأقوال مأخوذة من اليهود، كما مرّ أنّ التشبيه قول معظمهم، حتّى قالوا: إنّه بكى في الطوفان حتّى رمدت عيناه فعادته الملائكة[٣][٤].

وقد نصّ محمّد بن كرّام على أنّ معبوده على العرش استقراراً، وعلى أنّه في جهة فوق ذاتاً، وأطلق عليه اسم الجوهر، وأنّه مماسّ للعرش.

وقال بعضهم: امتلأ العرش به! وصار المتأخرون منهم إلى أنّه تعالى بجهة الفوق ومحاذاة للعرش.

وقالت العابديّة: أنّه بينه وبين العرش من البعد والمباينة والمسافة ما لا ينتهي.

وقال محمّد بن الهيصم[٥]: إنّ بينه وبين العرش بُعْداً لا يتناهى، وإنّه

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥.

(٣) العبارة في المصدر هكذا: حتّى قالوا: اشتكت عيناه فعادته الملائكة وبكى على طوفان نوح حتّى رمدت عيناه.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٦.

(٥) هو أبو عبدالله محمّد بن الهيصم، شيخ الكرّاميّة في وقته، ورأس طائفة

مباين للعالم بينونة أزليّة ، ونفى التحيّز والمحاذاة ، وأثبت الفوقية والمباينة ، وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه[١] .

وقال بعضهم : نعني بكونه جسماً أنّه قائم بذاته .

ثمّ إنّ منهم من أثبت له النهاية من ستّ جهات .

ومنهم من أثبت له النهاية من جهة تحت .

ومنهم من أنكر النهاية وقال : هو عظيم ، ولهم في معنى العِظَم خلاف .

فقال بعضهم : معنى عظمته هو أنّه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كلّه على الوجه الذي هو فوق جزءٍ منه .

وقال بعضهم : معنى عظمته أنّه يلاقي مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاقي جميع أجزاء العرش ، وهو العليّ العظيم[٢] .

وأمثال هذه الأقوال السخيفة عندهم كثيرة لا نطيل الكلام بذكرها .

وأكثرهم قالوا : نحن نُثبت القدر خيره وشرّه من الله تعالى ، وأنّه أراد الكائنات كلّها خيرها وشرّها ، وخلق الموجودات كلّها حسنها وقبيحها ، ونُثبت للعبد فعلاً بالقدرة الحادثة يسمّى ذلك كسباً ، والقدرة الحادثة مؤثّرة في إثبات فائدة زائدة على كونه مفعولاً مخلوقاً للبارئ تعالى ، وتلك الفائدة

﴿الهيصميّة﴾ المنسوبة إليه ، والتي مرّ ذكرها ضمن فِرَق الكرّامية .

وله أقوال يبدو أنّها تختلف عمّا نقل عن شيخ فرقتهم ابن كرّام الذي أسلفنا ترجمته ، كما ذكر ذلك في الوافي بالوافيات ٥ : ٢٢٠٦/١٧١ ، ولم نجد له ترجمة في غيره .

(١) انظر : الملل والنحل ١ : ١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٢) انظر : الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٠٩ .

هي مورد التكليف، والمورد هو المقابل بالثواب والعقاب[١].

ومن عقائد هؤلاء: أنّ الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ودون سائر الأعمال، وفرّقوا بين تسمية المؤمن مؤمناً فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء، فالمنافق عندهم مؤمن في الدنيا حقيقة، مستحقٌّ للعقاب الأبدي في الآخرة.

ومن عقائدهم في الإمامة: أنّها تثبت بالإجماع دون النصّ والتعيين، حتّى أنّهم جوّزوا عقد البيعة لإمامين في قُطرين[٢].

قال الشهرستاني: إنّ غرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام باتّفاق جماعة من الصحابة، وإثبات إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بالمدينة والعراقين باتّفاق عامّة الصحابة.

قال: ومذهبهم اتّهام عليّ عليه السلام في الصبر على ما جرى بعثمان والسكوت عنه، وتصويب معاوية فيما استند به في قتال عليّ عليه السلام من طلب قتلة عثمان[٣]، ولهم أيضاً مقالات سخاف لا طائل في ذكرها.

فهؤلاء الذين ذكرناهم مع الذين قدّمنا ذكرهم من طوائف المعتزلة يرتقون ـ أي أعاظمهم ـ إلى ما يزيد على ثلاثين فرقة، وأكثر عقائدهم فسادها ظاهر، بل بالبداهة لكلّ ذي مسكة، وحاشا أن يكون مبنى دين الله على أمثال هذه السخافات الفاضحة، ومع هذا يجري هاهنا أيضاً ما ذكرناه في المعتزلة ممّا ينادي بعدم كون الفرقة الناجية فيهم، فلا تغفل.

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٣.

(٢ و٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٣.

المبحث الثالث : في بيان الفِرَق الذين عدّوهم من صنفي الخوارج والوعيديّة ؛ لاشتراكهم في تكفير صاحب الكبيرة وتخليده في النار ، وكذا بيان الفِرَق الذين عدّوا من المرجئة ؛ لموافقتهم الخوارج في بعض المسائل المتعلّقة بالإمامة ، وهؤلاء يرتقي أعاظم طوائفهم وفِرَقهم إلى أزيد من عشرين فرقة ، كما سيظهر ، فيكون مع ما سبق بضعاً وخمسين[١] فرقة :

فمن هؤلاء الطوائف :

المحكّمة : وهم الخوارج الذين خرجوا على عليّ عليه السلام حين جرى أمر الحَكَمين[٢] وقاتلهم في نهروان ، ورأسهم كان : عبدالله بن الكوّاء[٣] وحُرقوص بن زهير المعروف بذي الثدية[٤] ، وعروة بن جرير[٥] وغيرهم ،

---

(١) في «ن» : «وسبعين» .

(٢) في «م» : «حكم الحكمين» .

(٣) هو من رؤوس الخوارج ينسب إلى بني يشكر ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام عندما دخل إلى الخوارج وكلّمهم . . . حتّى قال لهم : «من زعيمكم» ؟ فقالوا : ابن الكوّاء .
انظر : الكامل في التاريخ ٣ : ٣٢٦ ، و٣٢٨ ، ميزان الاعتدال ٢ : ٤٥٢٥/٤٧٤ ، لسان الميزان ٤ : ٤٧٦٦/١٠٢ .

(٤) حرقوص - بضمّ أوّله وسكون الراء وضمّ القاف - له ذكر في فتوح العراق ، وزعم أبو عمر أنّه ذو الخويصرة التميمي رأس الخوارج المقتول بالنهروان ، وقيل : إنّ الخوارج تزعم أنّ حرقوص بن زهير كان من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله قُتل يوم النهروان .
انظر : الإصابة ١ : ١٦٦١/٣٢٠ ، و٢٤٥١/٤٨٥ .

(٥) لعلّه عروة بن حدير ، هو من رجال النهروان ، وأوّل من قال : لا حكم إلّا لله ، وأوّل من حكّم بـ: «صفّين» ، أخذه عبيدالله بن زياد فقتله ، مات حدود سنة ٥٨ هـ .
انظر : الكامل للمبرّد ٣ : ١٠٩٧ ، المعارف : ٤١٠ ، الفرق بين الفِرَق : ٧٤ ، الأعلام ٤ : ٢٢٦ .

وتابعوا أوّلاً عبدالله بن وهب الراسبي[١][٢].

وقد أشرنا إلى أنّهم يكفّرون أصحاب الكبار.

ومن بدعهم في الإمامة جوّزوا أن يكون الإمام من غير قريش، وكلّ من ينصبونه برأيهم بشرط معاشرته الناس بالعدل واجتناب الجور، وإلّا وجب عزله أو قتله.

قيل: وهؤلاء أشدّ الناس قولاً بالقياس، وتجويز أن لا يكون إمام في العالم أصلاً.

ومن صريح ما يدلّ على كفرهم تكفيرهم عليّاً عليه السلام، حتّى أنّهم لعنوه بسبب التحكيم الذي هم ألجأوه إليه، ثمّ قالوا: لا حكم إلّا لله، فلِمَ رضيت بتحكيم الرجال؟! هذا، مع أنّهم هم الحاكمون في هذه المسألة وهم رجال[٣].

وتفصيل حكاياتهم وتبيان كفرهم وفسادهم مذكورة في كتب السير.

وبالجملة: بطلان مذاهب الخوارج وأتباعهم من ضروريّات سائر طوائف الإسلام.

ومنهم: الأزارقة أصحاب نافع بن الأزرق[٤]، وهم الذين خرجوا في

---

(١) عبدالله بن وهب الراسبي الأزدي، من رؤوس الخوارج الأباضيّة، وكان مع أمير المؤمنين عليه السلام في صفّين، قُتل في النهروان سنة ٣٨ هـ، ولم يذكروا أنّه روى شيئاً.

انظر: الكامل في التاريخ ٣: ٣٣٥، ميزان الاعتدال ٢: ٥٢٤، لسان الميزان ٤: ٤٥٩١/١٢، و٤٨٩٨/١٩١، الأعلام ٤: ١٤٣.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٥ ـ ١١٧.

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١١٦.

(٤) هو نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي الحروري، يكنّى أبا راشد، من رؤوس

الأهواز وفارس في أيّام عبدالله بن الزبير والحجّاج.

ومن بدعهم ـ زائداً على سابقيهم ـ أنّهم صرّحوا بتصويب قاتل عليّ عليه السلام، وكفّروا كثيراً من المسلمين كابن عبّاس وسائر أصحاب عليّ عليه السلام.

ومن مذهبهم تكفير عائشة وعثمان وأمثالهما أيضاً، وكفّروا كلّ من لم يهاجر إليهم، وأباحوا قتل أطفال مخالفيهم ونسوانهم، وأسقطوا الرجم عن الزاني وسائر الأحكام التي لم يفهموها من القرآن.

ومن مذهبهم عدم جواز التقيّة في قول ولا عمل، وجواز أن يبعث الله نبيّاً يعلم أنّه يكفر بعد نبوّته، أو كان كافراً قبل بعثته، وأجمعوا على أنّ من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر وخرج به عن الإسلام جملةً، ويكون مخلّداً في النار مع سائر الكفّار، واستندوا في ذلك إلى كفر إبليس، فقالوا: ما ارتكب إلّا كبيرة من الكبائر حيث أُمر بالسجود فامتنع، وإلّا فهو كان عارفاً بوحدانيّة الله سبحانه[1].

ثمّ منهم: النجدات[2] أصحاب نجدة بن عامر الحنفي[3]، وقيل:

الخوارج، وإليه تُنسب فرقة الأزارقة، وكان من أهل البصرة، أقام في سوق الأهواز يعترض الناس بما يحيّر العقل، مات سنة ٦٥ هـ.

انظر: الحور العين: ١٧٧ ـ ١٧٨، ميزان الاعتدال ٤: ٨٩٩١/٢٤١، لسان الميزان ٧: ٨٨١٩/١٦١، الأعلام ٧: ٣٥١.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢١ ـ ١٢٢ بتفاوت يسير، وانظر: الفرق بين الفِرَق: ٦٩/٨٢.

(٢) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٧٠/٨٧.

(٣) هو نجدة بن عامر الحروري الحنفي، من رؤوس الخوارج، زائغ عن الحقّ، وقد نُسبت إليه فرقة النجدات أو النجدية، وقدم مكّة، وله مقالات وأتباع انقرضوا،

عاصم، وهؤلاء كانوا أيضاً في زمان الأزارقة، واختصّوا أيضاً بمذاهب، فإنّهم قالوا بكون الجاهل فيما سوى معرفة الله ورسوله ﷺ، والإقرار بما جاء به النبيّ ﷺ من الله معذوراً إلى أن تقوم الحجّة عليه؛ ولهذا يقال لهم: العاذريّة لأنّهم عذروا بالجهالات في الأحكام الفروعيّة.

وقالوا: من نظر نظرة أو كذب كذبة صغيرة وأصرّ عليها فهو مشرك، ومن زنى وشرب وسرق غير مصرٍّ عليه فهو غير مشرك.

ونقل عنهم: أنّهم قالوا بجواز التقيّة في القول والعمل كلّه وإن كان في قتل النفس.

وقيل: إنّهم أجمعوا على أنّه لا حاجة إلى إمام قطّ[1].

ثمّ إنّ منهم: البيهسيّة أصحاب أبي البيهس الهيصم بن جابر[2]، وكانوا في زمان الحجّاج أيضاً، ومنهم الشبيب[3] المشهور بالشجاعة،

وكان أوّل أمره مع نافع بن الأزرق، ثمّ فارقه لإحداثه في مذهبه، ولد سنة ٣٦ هـ، ومات سنة ٦٩ هـ.

انظر: الحور العين: ١٧٠، تهذيب الأسماء واللغات ٢: ١٨٩/١٢٥، ميزان الاعتدال ٤: ٩٠١٣/٢٤٥، لسان الميزان ٧: ٨٨٣٢/١٦٨، شذرات الذهب ١: ٧٦، الأعلام ٨: ١٠.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٢ ـ ١٢٥.

(٢) هو الهيصم بن جابر الضبعي من بني سعد بن ضبيعة، رأس الفرقة البيهسيّة من الخوارج، وكان من الأزارقة، ثمّ كفّر ابن الأزرق وابن إباض في بعض ما ذهبا إليه، وذلك في عهد الوليد الأموي، ثمّ قُتل وصُلب بالمدينة سنة ٩٤ هـ.

انظر: مقالات الإسلاميّين: ١١٣، الحور العين: ١٧٦، الأعلام ٨: ١٠٥.

(٣) هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني النجراني الخارجي، يكنّى أبا الضحّاك، كان مع صالح بن مسرح رأس الصفرية، فلمّا مات صالح أوصى إليه من بعده، ولد سنة ٢٦ هـ، وغرق في نهر الأهواز سنة ٧٧ هـ.

وأكثرهم يقولون: لا محرّم سوى ما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً﴾[١] الآية، وإنّ ما سوى ذلك كلّه حلال.

وقال بعض فِرَقهم: إنّ الإمام إذا كفر كفرت الرعيّة الغائب منهم والشاهد، وإنّ الرجل إذا أوقع حراماً ولم يعلم تحريمه فقد كفر.

وكذا قال هؤلاء البعض منهم بما مرّ في المفوّضيّة من قولهم: إنّ الله تعالى فوّض إلى العباد، وليس له في أعمال العباد مشيئة.

وفيهم مذاهب أُخرى متناقضات بحيث تبرّأ بعضهم من بعض، حتّى قال بعضهم بتكفير من حصل له السكر ولو بالشراب الحلال[٢].

ثمّ إنّ منهم: العجاردة أصحاب عبد الكريم بن عجرد[٣]، وهؤلاء كالنجدات في مذاهبهم وبدعهم إلّا أنّهم تفرّدوا ببعض الأشياء كإنكارهم كون سورة يوسف من القرآن، وتكفير الأطفال حتّى يدعى إلى الإسلام، ووجوب الدعاء إليه إذا بلغ، وأمثال ذلك[٤].

انظر: المعارف: ٤١٠، مقالات الإسلاميّين: ١١٥، وفيات الأعيان ٢: ٢٨٨/٤٥٤، الأعلام ٣: ١٥٦.

(١) سورة الأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٥ ـ ١٢٧.

(٣) هو عبد الكريم بن عجرد، أحد رؤوس الخوارج، وهو كبير الطائفة المعروفة بالعجاردة، وافق النجدات في بدعهم، وقد اختلف في مبدأ أمره، فقيل: إنّه من أصحاب عطيّة بن الأسود الحنفي، وقيل: إنّه ينتسب إلى رجل يسمّى أبا سعيد، ثمّ خالفه، ولم يذكروا شيئاً عن وفاته أو غيرها.

انظر: مقالات الإسلاميّين: ٩٣ ـ ٩٥، الحور العين: ١٧١، الوافي بالوفيات ١٩: ٨٣/٨٣.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٨ ـ ١٢٩.

ومنهم: الميمونيّة أصحاب ميمون[١] من العجاردة، وتفرّدوا عنهم بأشياء:

منها: تجويز نكاح بنات البنات وبنات أولاد الإخوة والأخوات، وأنّ الله ليس له مشيئة في معاصي العباد، وأنّ الخير والشرّ كلّه من العبيد[٢].

ومنهم: الحمزيّة أصحاب حمزة بن أدرك[٣]، وهم أيضاً من العجاردة، وتفرّدوا عنهم بأشياء:

منها: جواز وجود إمامين في عصر واحد ما لم يجمع الكلمة، ولم يقهر الأعداء[٤].

ومنهم: الخلفيّة أصحاب خلف الخارجي[٥]، وهم من خوارج كرمان ومكران، وخالفوا الحمزيّة من العجاردة في القدر، وأضافوا القدر خيره وشرّه إلى الله، ولهم مخالفات أُخَر أيضاً[٦].

---

(١) هو ميمون بن خالد، كان من العجاردة، وهو من أهل بلخ، وقد خرج عن العجاردة بسبب ميله إلى القدريّة.
انظر: مقالات الإسلاميّين: ٩٣ ـ ٩٥، الحور العين: ١٧١.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٩، الوافي بالوفيات ١٩: ٨٣ ـ ٨٤.

(٣) هو حمزة بن أدرك أو أدرد أو أكرك، ظهر سنة تسع وسبعين ومائة وغلب على خراسان وسجستان ومكران وقهستان وكرمان، وكان له أتباع كثيرون، وله معارك كثيرة مع بعض فِرَق الخوارج... وعاث في الأرض فساداً لا يقف في طريقه أحد إلّا استحلّ دمه.
انظر: مقالات الإسلاميّين: ٩٣، الحور العين: ١٧١.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٥) كما في مقالات الإسلاميّين: ٩٣، والملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣، والوافي بالوفيات ١٩: ٨٤، ولم نجد فيها أكثر ممّا ذكره المؤلّف.

(٦) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٠.

ومنهم: الحازميّة أصحاب حازم بن عليّ[١]، وهم أيضاً من العجاردة، لكنهم تفرّدوا عنهم بأشياء:

منها: أنّهم يتوقّفون في أمر عليّ عليه السلام، ولا يصرّحون بالبراءة عنه، ولا يصرّحون بالبراءة في حقّ غيره[٢].

ومنهم: الأخنسيّة أصحاب أخنس بن قيس[٣]، وهم من جملة الثعالبة[٤] أيضاً إلّا أنّهم تفرّدوا عنهم في أشياء:

منها: التوقّف عن جميع من كان في دار التقيّة إلّا من عرف أنّه على طريقتهم أو على خلاف طريقتهم.

ومنها: تزويج المسلمات من مشركي قومهم أصحاب الكبائر[٥].

ومنهم: السنانيّة أصحاب سنان الخارجي[٦]، وهم خالفوا قومهم في مسائل، منها: أنّهم قالوا بالجبر ونفي قدرة العبد صريحاً على وفق ما مرّ من مذهب الجهميّة.

وقال بعضهم: إنّ الله تعالى لم يعلم حتّى خلق لنفسه علماً، وإنّ الأشياء إنّما تصير معلومة عند حدوثها ووجودها[٧].

---

(١) لم نعثر على ترجمته، سوى الاختلاف في اسمه، فقيل: خازم (بالخاء المعجمة)، وقيل: حازم (بالحاء المهملة).
انظر: الفرق بين الفِرَق: ٧٢/٩٤.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣١.

(٣) لم نعثر على أكثر ممّا أورده المؤلّف عنه.

(٤) في النسخ: «العجاردة»، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٨١/١٠١، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٢.

(٦) لم نعثر على ترجمته.

(٧) لم نعثر على فرقة مستقلّة بهذا الاسم، نعم وردت هذه الضلالات عن فرقة

ثمّ إنّ منهم: الأباضيّة أصحاب عبدالله بن إباض[١]، وهم اليوم في عُمان.

قالوا: إنّ مخالفيهم من أهل القبلة كفّار غير مشركين، ومناكحتهم جائزة، ومواريثهم حلال، وغنائم أموالهم عند الحرب من الخيل والكراع والسلاح حلال، وما سواه حرام، وإنّ قتلهم وسبيهم سرّاً وغيلةً حرام إلّا بعد نصب القتال وإقامة الحجّة.

وقالوا: إنّ دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلّا معسكر السلطان فإنّه دار بغي، وأجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم.

وقالوا في أصحاب الكبائر: إنّهم موحّدون لا مؤمنون، وإنّ من ارتكب كبيرة كَفَرَ كُفرَ النعمة لا كُفرَ الملّة، وإنّ أفعال العباد مخلوقة لله تعالى إحداثاً وإبداعاً ومكتسبة للعبد حقيقةً لا مجازاً، ولا يسمّون إمامهم أمير المؤمنين ولا أنفسهم مهاجرين[٢]، ولهم أقوال غير ما ذُكر أيضاً، وفي أكثر سائر العقائد كالعجاردة.

ومنهم: الحارثيّة أصحاب الحارث الأباضي[٣]، إلّا أنّهم خالفوهم في

الشيبانية.

انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٢ ـ ١٣٣.

(١) هو عبدالله بن إباض التميمي، ظهر أواخر سلطنة بني أُميّة، ونُسبت له فرقة الإباضيّة بعد ما كانوا يقدّمون جابر بن زيد الأزدي، وذكروا أنّ عبدالله بن إباض شخص مجهول ولا تعرفه الإباضيّة.

انظر: الفرق بين الفِرَق: ٨٥/١٠٣، الملل والنحل للبغدادي: ٧٧، الحور العين: ١٧٣، تاريخ المذاهب الإسلامية: ١٠٥/٧٨، معجم الفِرَق الإسلامية: ١٣.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٤.

(٣) هو الحارث أو الحرث بن يزيد الإياضي، وتنسب إليه فرقة الحارثية.

مسائل، منها: أنّهم اختاروا مذهب المعتزلة في القدر[١].

ومنهم: اليزيديّة أصحاب يزيد بن أُنيسة[٢]، وهم الذين يتولّون بعض الخوارج ويتبرّأون عن بعضهم، ومن مذهبهم أنّهم زعموا أنّ الله سيبعث رسولاً من العجم ويترك شريعة المصطفى ﷺ ويكون على ملّة الصابئة المذكورة في القرآن، وقالوا: إنّ كلّ ذنب من صغيرة أو كبيرة فهو شرك[٣].

ومنهم: الأصفريّة أصحاب زياد بن الأصفر[٤]، وهم خالفوا الأزارقة والنجدات والأباضيّة في كثير من عقائدهم لا حاجة إلى ذكرها.

وقد نُقل عنهم أنّهم قالوا: نحن مؤمنون عند أنفسنا ولا ندري لعلّنا خرجنا عن الإيمان عند الله عزّ وجلّ[٥].

ولعمري لقد صدقوا في هذا فقط.

ثمّ إنّ هؤلاء كلّهم من الخوارج، وقد ظهر أنّ عامّتهم وعيديّة، فلنذكر

☜ انظر: مقالات الإسلاميّين: ١٠٤، الفرق بين الفِرَق: ٨٧/١٠٥.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٦.

(٢) هو يزيد بن أُنيسة، من البصرة، ثمّ انتقل إلى أرض فارس، وكان من المحكّمة الأُولى، ثمّ انتقل إلى الإباضيّة.
انظر: مقالات الإسلاميّين: ١٠٣، الحور العين: ١٧٥، الملل والنحل للبغدادي: ٧٨.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٦.

(٤) زياد بن الأصفر: رئيس فرقة الأصفريّة أو الصفريّة أو الزياديّة... ويُنسب عكرمة مولى ابن عبّاس إلى هذه الفرقة، ويُنسب إليها أيضاً الشاعر الناصبي عمران بن حطّان الذي يمدح أشقى الأشقياء اللعين ابن ملجم في أبيات يأنف القلم عن ذكرها.
انظر: الفرق بين الفِرَق: ٧١/٩٠، الملل والنحل للبغدادي: ٦٧، الحور العين: ١٧٧، معجم الفِرَق الإسلامية: ١٥٩.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٣٧.

الآن بقيّة الفِرَق التي أكثرها من المرجئة ، وقد مرّ معناها فتذكّر .

فمن هؤلاء : اليونسيّة أصحاب يونس النميري[١] ، وخلاصة مذهبهم : أنّ الإيمان هو معرفة الله والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه دون غير ذلك ، وأنّه إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقاً لا يضرّ ترك العبادات ولا يعذّب عليها ، وزعموا أنّ إبليس كان عارفاً لكنّه كفر باستكباره على الله[٢] .

ومنهم : العبيديّة أصحاب عبيد المُكْتِب[٣] ، ومن مذهبهم : أنّ ما دون الشرك مغفور لا محالة ، وأن العبد إذا مات على توحيده لا يضرّه ما اقترف من الآثام ، ومن مذهبهم أيضاً أنّ علم الله تعالى لم يزل وهو شيء غيره ، وكذا كلامه ودينه وهكذا ، وقالوا : إنّ ربّهم على صورة إنسان[٤] .

ومنهم : الغسّانيّة أصحاب غسّان الكوفي[٥] ، ومن مذهبهم : أنّ

---

(١) هو يونس بن عون أو عمرو النميري ، تُنسب إليه الفرقة اليونسية .

(٢) انظر : الملل والنحل للبغدادي : ١٣٩ ، الفرق بين الفِرَق : ١٠٨/٢٠٢ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٤٠ ، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي : ١٠٧ ، معجم الفِرَق الإسلامية : ٢٧٥ .

(٣) هو عبيد المُكْتِب أو المكتئب ، كما جاء في بعض كتب التراجم ، وهو كبير فرقة العبيديّة من المرجئة الخالصة ، ذكر البخاري والذهبي أنّه ابن مهران المُكْتِب الكوفي ، سمع سعيد بن جبير ومجاهداً وإبراهيم النخعي وأبا رزين ، وروى عن الثوري ، وشريك ، وجرير بن عبدالحميد ، وأشار المؤلّف إلى أغلب أفكاره وأقواله .

انظر : التاريخ الكبير ٦ : ١٤٩٣/٤ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٥٤٤٣/٢٣ ، معجم الفِرَق الإسلامية : ١٦٩ .

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٥) وهو غسّان بن أبان الكوفيّ ، وقيل : غيره ، فإنّ ابن أبان لم يكن كوفيّاً ، بل

الإيمان هو المعرفة بالله وبرسوله ﷺ ، والإقرار بما جاء به النبيّ ﷺ مجملاً بلا تفسير ولا تفصيل ، وأنّ من كان كذلك لا يبالي ممّا سوى ذلك ؛ إذ لا مدخل للغير في الإيمان فلا ضرر ، حتّى أنّ عنده إن قال رجل : أعلم أنّ الله فرض الحجّ إلى الكعبة ولكن لا أدري أين الكعبة ولعلّها كانت في الهند ؟ لكان مؤمناً[١].

ومنهم : الثوبانيّة أصحاب أبي ثوبان المرجئ[٢] ، وهم الذين زعموا أنّ الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله وبرسله[٣] [عليهم السلام] وبكلّ ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وأنّ ما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وأخّروا العمل كلّه عن الإيمان .

ومن هؤلاء : الغيلانيّة أصحاب أبي مروان بن غيلان الدمشقي[٤] ،

يمانيّ ، وإنّ غسّاناً هذا هو المرجئ الذي تسمّت باسمه الفرقة الغسّانيّة ، وله أقوال أشار إلى بعضها المؤلّف .

(١) انظر : الملل والنحل للبغدادي : ١٤٠ ، الفِرَق بين الفِرَق : ١٠٩/٢٠٣ ، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي : ١٠٧ ، معجم الفِرَق الإسلاميّة : ١٧٩ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٤١ .

(٢) هم من المرجئة الخالصة ، وفارقوا اليونسيّة والغسانيّة . . . وكان يقال لأبي ثوبان : جامع النقائض هاجر الخصائص .

انظر : مقالات الإسلاميّين : ١٣٥ ، الملل والنحل للبغدادي : ١٤٠ ، الفرق بين الفِرَق : ١١١/٢٠٤ ، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي : ١٠٨ ، معجم الفِرَق الإسلامية : ٧٥ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٤٢ .

(٣) في «م» : «ورسوله» .

(٤) وهو أبو مروان غيلان بن مروان ، أو ابن مسلم الدمشقي ، وليس ابن غيلان كما في نسختا ، وغيلان مولى عثمان ، وأوّل من أحدث القول بالقدر والإرجاء ، ويقال : إنّه أخذ القول بالقدر عن معبد الجهني ، مات سنة ١٠٥ هـ بدمشق .

وهم كانوا يقولون بالقدر خيره وشرّه من العبد، وأنّ الإمامة تصلح في غير قريش ممّن كان قائماً بالكتاب والسنّة، وأنّها لا تثبت إلّا بالإجماع.

وقد اعتُرض عليهم بأنّ الأُمّة أجمعت على أنّ الإمامة لا تصلح لغير قريش، وهؤلاء كلّهم زعموا أنّ الله تعالى إن عفا عن عاصٍ في القيامة عفا عن كلّ مؤمنٍ عاصٍ هو في مثل حاله، وكذا إن أخرج من النار أحداً[١].

ومنهم: التومنيّة أصحاب أبي معاذ التومني[٢]، وهم الذين زعموا أنّ الإيمان هو ما عصم من الكفر، وهو اسم الخصال التي إذا تركها التارك كفر ولو خصلة واحدة منها، ثمّ قالوا: وتلك الخصال هي المعرفة، والتصديق، والمحبّة، والإخلاص، والإقرار بما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله، وعلى مذهبهم إن أتى رجل بالمعاصي التي لا تنافي الإخلاص لا تضرّه[٣].

ومنهم: الصالحيّة أصحاب صالح بن عمرو[٤]، وهم الذين جمعوا

انظر: الجرح والتعديل ٧: ٣١٠/٥٤، لسان الميزان ٥: ٦٥٦٣/٤٢٥، والأعلام ٥: ١٢٤.

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤٢ ـ ١٤٣، معجم الفِرَق الإسلامية: ١٨٣.

(٢) وهي فرقة من المرجئة الخالصة في الإرجاء من غير قدر، والتومني نسبة إلى قرية بمصر، وله مقالات كثيرة، منها: أنّ من قتل نبيّاً أو لطمه كفر، لا من أجل القتل أو اللطم، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له.

انظر: مقالات الإسلاميّين: ١٣٩ ـ ١٤٠، الملل والنحل للبغدادي: ١٤١، الفرق بين الفِرَق: ١١٠/٢٠٣، معجم الفِرَق الإسلامية: ٧١، وانظر الأنساب للسمعاني ١: ٤٩٣.

(٣) انظر: مصادر هامش ٢، والملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤٤.

(٤) هو رأس فرقة الصالحيّة من المرجئة، ويكنّى أبا الحسين الصالحي، وله أقوال أشار إلى أغلبها المؤلّف.

انظر: الوافي بالوفيات ١٦: ٢٩٨/٢٦٧، معجم الفِرَق الإسلامية: ١٥٦.

بين القدر والإرجاء، ومن مذهبهم أنّ الإيمان هو المعرفة بالله على الإطلاق، وهو أنّ للعالم صانعاً فقط، والكفر هو الجهل به على الإطلاق، قالوا: وقول القائل: ثالث ثلاثة، ليس بكفر، لكنّه لا يظهر إلّا من كافر، وزعموا أنّ معرفة الله هو المحبّة والخضوع، ويصحّ ذلك مع جحد الرسول.

وقالوا: يصحّ في العقل أن يؤمن بالله ولا يؤمن برسوله، غير أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «من لا يؤمن بي فليس بمؤمن بالله تعالى»[١].

وزعموا أنّ الصلاة ليست بعبادة الله، وأنّه لا عبادة إلّا الإيمان به، وهو معرفته، وهو خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص، وكذلك الكفر[٢].

وممّا ينادي بأنّ الفرقة الناجية ليست منهم ـ سوى ما ذكرناه في إخوتهم ـ ما ورد من روايات ذمّ المرجئة وبطلان طريقتهم؛ إذ لا شكّ أنّ هؤلاء مصداقها بأيّ معنى كانت مع اشتهارهم حتّى فيما بينهم بهذا الاسم.

وإذ تبيّن هذا، فلنذكر سائر الفِرَق الذين هم أيضاً من القسم الأوّل، وإن عدّهم جمع من فِرَق الشيعة.

المبحث الرابع: في بيان بقيّة الفِرَق الذين [هم] من القسم الأوّل.

اعلم أنّه قد نقل جمع أنّ جماعة قالوا بخلافة العبّاس عمّ النبيّ صلى الله عليه وآله بعده بلا واسطة، وانقرضوا[٣]، فإن ثبت ذلك فهم أيضاً فرقة، وإلّا فالظاهر

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤٥، ولم نعثر عليه في كتب الحديث.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٤٥/٦.

(٣) انظر: مقالات الإسلاميّين: ٢١، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥١، اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين للرازي: ٩٥.

أنّه لا أصل له.

واتّفق أهل السير وغيرهم أنّ من المذاهب أيضاً: الكيسانيّة، وهم أصحاب المختار بن أبي عبيدة الثقفي[١]، سمّوا بذلك لأنّ أمير المؤمنين عليه السلام مسح يده على رأس المختار في صغره وقال: «ياكيّس ياكيّس»[٢]، وقيل: كان كيسان من موالي عليّ عليه السلام[٣].

وهم أيضاً كانوا فِرَقاً عديدة كما سنذكرهم، ولكن صرّح جمع: بأنّهم انقطعوا وانقرضوا ولم يبق اليوم أحد على مذهبهم، وهو كافٍ في بطلانهم.

ثمّ إنّ جمعاً عدّوهم من القسم الثاني دون الأوّل.

والظاهر أنّ هذه النسبة إلى جميعهم توهّم، ضرورة كون عامّة الناس في زمانهم من القائلين بخلافة الشيخين، بل يظهر من بعض أخبار أهل البيت عليهم السلام أنّ المختار كان في قلبه حبّ الشيخين[٤]، حتّى نقل بعض

---

(١) هو المختار بن أبي عبيدة بن مسعود بن عَمرو الثقفي، أبو إسحاق، كان من أهل الطائف ومن الزعماء الثائرين على بني أُميّة وأحد الشجعان الأفذاذ، وكان قد تتبّع قتلة أبي عبدالله الحسين عليه السلام، فقتلهم واحداً بعد واحد، فشفى النفوس وأدرك الثأر وانتقم الله به من الطغاة الفجرة.

وقد نُقل عن الإمام أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «لا تسبّوا المختار؛ فإنّه قتل قتلتنا، وطلب بثأرنا، وزوّج أراملنا، وقسّم فينا المال على العسرة».

ولد عام الهجرة، وتوفّي سنة ٦٨ هـ.

انظر: رجال الكشي: ١٩٧/٢٠٨، منتهى المقال ٦: ٢٩٥٢/٢٤٠، مستدركات أعيان الشيعة ٤: ١٧٥، المعارف: ٤٠٠، الاستيعاب ٤: ٢٥٢٨/١٤٦٥، الملل والنحل للبغدادي: ٤٧، الحور العين: ١٨٢، أُسد الغابة ٤: ٤٧٨٤/٣٤٦، الأعلام للزركلي ٧: ١٩٢، معجم الفِرَق الإسلامية: ٢١٧.

(٢) رجال الكشي: ٢٠١/٢٠٩، ذوب النضار: ٦١، بحار الأنوار ٤٥: ١١/٣٤٤.

(٣) رجال الكشي: ١٢٨ في ذيل حديث ٢٠٤، الفرق بين الفِرَق: ٥٢/٣٨.

(٤) انظر: تهذيب الأحكام ١: ١٥٢٨/٤٦٦، وبحار الأنوار ٤٥: ١٥/٣٤٥.

العامّة هذا المعنى بدون إدراك المراد به، حيث روى عن بعض أهل البيت عليهم السلام أنّه قال: كان في قلب المختار حبّ الجبت والطاغوت[١].

نعم يظهر من بعض الأخبار أيضاً: أنّه كان عارفاً بالحقّ، لكن أظهر ما أظهر من إمامة ابن الحنفيّة مصلحةً.

وأيضاً يحتمل (أنّ المختار كان هو وخواصّ أصحابه)[٢]، بل سائر الكيسانية أيضاً من القسم الثاني القائلين بإمامة عليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل، وبإمامة محمّد بن الحنفية بعده أو بعد الحسنين عليهما السلام، وأنّ سائر أصحابه وأتباعه وجنوده الكوفيّين وغيرهم كانوا من القسم الأوّل، ويؤيّده ما نُقل أنّ مذهب الكيسانية: أنّ الإمامة بالوصاية والتعيين ولو كناية.

وبالجملة: لا يبعد كون بعضهم من فِرَق الشيعة إلّا أنّ الأصل فيهم عدّهم من القسم الأوّل، وإنّما كان اشتهارهم بالشيعة من حيث تبرّئهم من بني أُميّة لا لغير ذلك، ولهذا لم نذكرهم في المطلب الآتي، ويجمعهم القول بإمامة محمّد بن الحنفيّة بعد عليّ عليه السلام قبل الحسنين، أو بعدهما عليهما السلام، فمن فِرَقهم:

المختاريّة: أصحاب المختار المذكور، وهو الذي طلب بثأر الحسين عليه السلام، وقتل قَتَلته من أهل الكوفة، ورأس عسكره إبراهيم بن مالك الأشتر[٣]، وهو قاتل ابن زياد لعنه الله.

---

(١) لم نعثر عليه، وانظر: تهذيب الأحكام ١: ١٥٢٨/٤٦٦، بحار الأنوار ٤٥: ١٥/٣٤٥.

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «أنّ المختار أنّه كان هو وأصحابه وخواصّه».

(٣) هو إبراهيم بن مالك بن الحارث الأشتر النخعي، فارس شجاع، شهم مقدام، ورئيس عالي النفس، وكان شاعراً فصيحاً موالياً لأهل البيت عليهم السلام، واستعان به المختار حين ظهر بالكوفة طالباً بثأر الحسين عليه السلام، توفّي سنة ٧١ هـ.

والحقّ أنّه كان يقول واقعاً أو ظاهراً بإمامة محمّد بن الحنفيّة بعد الحسن والحسين عليهما السلام[١]، ومن ادّعى أنّه كان قائلاً بإمامة محمّد بعد أمير المؤمنين عليه السلام مقدّماً على الحسنين عليهما السلام فقد توهّم.

نعم، من الكيسانيّة فرقة يقال لهم: الحنّانيّة أصحاب حنّان بن زيد السراج[٢]، وهم الذين قدّموا محمّداً في الإمامة على الحسنين عليهما السلام، وقالوا: إنّهما كانا داعيين إليه وأميرين من قِبَله، وإنّ الحسن إنّما دعا إليه في باطن الدعوة بأمره، وإنّ الحسين عليه السلام ظهر بالسيف بإذنه.

وعمدة استنادهم في إمامة محمّد مطلقاً ما نقلوه من أنّ عليّاً عليه السلام قال له يوم الجمل: «أنت ابني حقّاً»[٣]، وكذا أعطاه الراية ذلك اليوم.

قالوا: وكلاهما آية الإمامة؛ لكون أمير المؤمنين عليه السلام صاحب راية النبيّ صلى الله عليه وآله، ولأنّ قوله له: «أنت ابني حقّاً» بمعنى: أنت الإمام بعدي، أي أنت شبيه لي في هذا[٤].

ولا يخفى سخافة الوجهين جميعاً؛ لوجوه كثيرة:

منها: إنّ عليّاً عليه السلام إنّما قال ذلك له مدحاً لما تبيّن منه[٥] من الشجاعة، تداركاً لتوبيخه إيّاه أوّلاً حين قصّر في الجهد، ويدلّ على هذا

انظر: أعيان الشيعة ٢: ٢٠٠، الحور العين: ١٨٢، الكامل لابن الأثير ٤: ٢٥٧، الوافي بالوفيات ٦: ٢٥٢٨/٩٩، الأعلام ١: ٥٨.

(١) انظر: الفِرَق بين الفرق: ٣٨ ـ ٥٢/٣٩، الملل والنحل للشرستاني ١: ١٤٨.

(٢) لم نعثر على ترجمته.

(٣) الفصول المختارة: ٣٠١ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٢)، الغيبة للطوسي: ١٨، الصراط المستقيم ٢: ٢٦٧.

(٤) انظر: الفصول المختارة: ٢٩٦ ـ ٢٩٧ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٢).

(٥) في «ش»: «له» بدل «منه».

أنّه عليه السلام لمّا قال له ذلك رأى في الحسنين عليهما السلام نوع انكسار بذلك الكلام، قال: «وأنتما ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله»[١]، فلو كان ما قال لمحمّد نصّاً في الإمامة لزم أن يكون ما قال فيهما نصّاً في النبوّة[٢].

وأمّا إعطاء الراية وقياسهم إيّاه بإعطاء النبيّ صلى الله عليه وآله الراية عليّاً عليه السلام فمن البيّن أنّ حمل راية النبيّ صلى الله عليه وآله لم يكن نصّ الإمامة؛ ضرورة أنّه قد حمل رايته أيضاً جماعة لم يقل أحد بإمامتهم.

وبالجملة: وجوه بطلان شُبههم واضحة، فتأمّل.

ثمّ إنّ الكيسانيّة صاروا بعد انتقال محمّد إلى دار البقاء فرقتين:

إحداهما: الكربيّة، أصحاب أبي كرب الضرير[٣]، فإنّهم زعموا أنّ ابن الحنفيّة حيّ لم يمت ولا يموت، وأنّه هو المهديّ المنتظر، وأنّه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان بماء وعسل، وأنّه يعود بالغيبة فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً[٤].

وثانيتهما: الهاشميّة، أصحاب أبي هاشم بن محمّد بن الحنفيّة[٥]، قالوا بموت ابن الحنفيّة، وانتقال الإمامة بعده إلى ابنه أبي هاشم بدعوى

---

(١) الفصول المختارة: ٣٠٢ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٢).

(٢) انظر: الفصول المختارة: ٣٠٢ ـ ٣٠٣ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٢).

(٣) لم نعثر على ترجمته.

(٤) انظر: مقالات الإسلاميّين: ١٩، الفرق بين الفِرَق: ٣٩، التبصير في الدين: ٣١.

(٥) هو عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة، يكنّى أبا هاشم، كان صاحب علم ورواية، أحد زعماء العلويّين في العصر المرواني، كان يبثّ الدعاة سرّاً في الناس، ينفرهم من بني أُميّة ويستميلهم إلى بني هاشم، مات سنة ٩٩ هـ.
انظر: قاموس الرجال ٦: ٤٤٩٨/٥٨١، الطبقات لابن سعد ٥: ٣٢٧، طبقات خليفة: ٢٠٤٦/٤١٧، المعارف: ٢١٦ ـ ٢١٧، الأعلام ٤: ١١٦.

وصيّة أبيه إليه وتعليمه العلوم والأسرار[١].

ثمّ اختلفوا بعد موت أبي هاشم إلى فِرَق:

فمنهم من قال بإمامة محمّد بن عليّ بن عبدالله بن العبّاس[٢]، وإنّها جرت في أولاد محمّد إلى أبي العبّاس السفّاح[٣] أوّل خلفاء بني العباس[٤].

ومنهم من قال إنّ الإمامة انتقلت بعد أبي هاشم إلى عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام[٥].

ومنهم من قال بانتقال الإمامة إلى زين العابدين من ابن الحنفيّة[٦].

ومنهم من قال بانتقالها من أبي هاشم إلى ابن أخيه الحسن بن عليّ

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥٠ .

(٢) هو والد السفّاح والمنصور ، أوصى أبو هاشم إليه ، وقال له : أنت صاحب هذا الأمر وهو في ولدك ، ودفع إليه كتبه ، ولي إمامة الهاشميّين سرّاً في أواخر أيّام الدولة الأُموية ، وكان مقامه بأرض الشراة ، بين الشام والمدينة ، وبدأ دعوته سنة ١٠٠ هـ ، وعمله نشر الدعوة وتسيير الرجال إلى الجهات للتنفير من بني أُميّة والدعوة إلى بني العبّاس ، مات سنة ١٢٥ هـ .
انظر : المعارف : ١٢٤ و٢١٧ ، الحور العين : ١٦٠ ، تقريب التهذيب ٢ : ٥٥٠/١٩٣ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٥٨٩/٣١٦ ، الأعلام ٦ : ٢٧١ .

(٣) هو عبدالله بن محمّد بن عليّ بن عبدالله بن العبّاس السفّاح ، يكنّى أبا العبّاس ، أوّل حُكّام الدولة العبّاسية ، وأحد جبابرة من ملوك العرب ، ولد سنة ١٠٤ هـ ، ومات سنة ١٣٦ هـ .
انظر : قاموس الرجال ٦ : ٤٥٠٥/٥٨٥ ، المعارف : ٣٧٢ ، تاريخ بغداد ١٠ : ٥١٧٨/٤٦ ، سير أعلام النبلاء ٦ : ١٨/٧٧ ، الأعلام ٤ : ١١٦ .

(٤) انظر : مقالات الإسلاميّين : ٢١ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥١ .

(٥) انظر : مقالات الإسلاميّين : ٢٣ .

(٦) المقالات والفِرَق : ٧٥/٣٥ ، مقالات الإسلاميّين : ٢٣ .

ابن محمّد بن الحنفيّة[١][٢].

ومنهم من قال بانتقالها من أبي هاشم إلى أخيه عليّ[٣]، ومن عليّ إلى ابنه الحسن[٤].

ومنهم من قال بانتقالها من أبي هاشم إلى عليّ بن عبدالله بن العبّاس[٥]، ثمّ إلى ابنه محمّد، وهؤلاء يقال لهم: الرزّاميّة؛ إذ كان اسم كبيرهم رزّاماً[٦].

ومنهم من قال بانتقالها من أبي هاشم إلى عبدالله بن عمرو بن الحرب الكندي[٧] بوصيّة أبي هاشم، ومن هؤلاء من رجع عن هذا القول،

---

(١) هو الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفيّة الهاشمي، سمع منه عبد الرحمن بن أبي الموال حديثه في أهل المدينة، وله رسالة يذكر فيها الإرجاء.
انظر: قاموس الرجال ٣: ١٩٨٣/٣٢٩، التاريخ الكبير ٢: ٢٥٣٠/٢٩٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨: ١٢٠.

(٢) مقالات الإسلاميّين: ٢٠، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥١.

(٣) هو عليّ بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي، يحدّث عن أبيه محمّد بن الحنفيّة، وروى عنه ابنه حسن بن علي بن محمّد، وكثير بن سام.
انظر: التاريخ الكبير ٦: ٢٤٤٩/٢٩٥، الثقات ٧: ٢٠٥.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥١.

(٥) هو عليّ بن عبدالله بن العبّاس، يكنّى أبا الحسن، جدّ السفّاح والمنصور، وقد أبدل كنيته معاوية أوّلاً ومن بعده عبد الملك بن مروان بأبي محمّد، وهو جدّ السفّاح والمنصور العبّاسيّين بأرض البلقاء، ولد ليلة قتل الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ومات سنة ١١٨ هـ.
انظر: المعارف: ١٢٣، وفيات الأعيان ٣: ٤٢٥/٢٧٤، العبر ١: ١١٨/١١٣، سير أعلام النبلاء ٥: ١١٦/٢٥٢، تقريب التهذيب ٢: ٣٦٩/٤٠.

(٦) مقالات الإسلاميّين: ٢١، الفرق بين الفِرَق: ٢٥٦، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٣، ولم نعثر على ترجمة لرزّام.

(٧) عبدالله بن عمرو بن حرب الكندي، رئيس الفرقة الحربيّة، أصحابه يزعمون أنّ

وقال بإمامة عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب[١][٢].

ومنهم من قال: بانتقال الإمامة من أبي هاشم إلى بيان بن سمعان[٣] الذي كان يقول بألوهيّة أمير المؤمنين عليه السلام[٤].

وبالجملة: أعاظمهم يرتقي إلى خمس فِرَق، لكن لم يبق من أهل هذه المذاهب كلّها أحد، مع أنّ عامّتهم كانوا يقولون بما سيأتي في الفرقة الباطنيّة، من أنّ الدين طاعة رجل وهو الإمام، وأنّ المراد بالصلاة والصيام وسائر الأركان الشرعيّة معرفة الرجل، فإذا عرفه إنسان سقطت عنه تلك الأحكام، وأكثرهم كانوا تناسخيّة وحلوليّة، وأمثال ذلك ممّا هو صريح الكفر والطغيان، ولا حاجة إلى تفصيلها لوضوح بطلانها.

رأبا هاشم عبدالله بن محمّد بن الحنفيّة نصبه إماماً، وتحوّلت روح أبي هاشم فيه، ثمّ وقفوا على كذبه فصاروا إلى المدينة يلتمسون إماماً آخَر، وكان يدّعي عبدالله بن عمرو بن حرب لنفسه الالهيّة على معنى الحلول.

انظر: مقالات الإسلاميّين: ٢٢، الفرق بين الفِرَق: ٢٤٣، التبصير في الدين: ١٢٥، الحور العين: ١٦٠.

(١) عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، من شجعان الطالبيّين، شاعر، متّهم بالإلحاد والزندقة، كان رئيس الفرقة الجناحيّة، وطلب الخلافة في أواخر دولة بني أُميّة، مات سنة ١٢٩ هـ على يد عامل هراة بأمر أبي مسلم الخراساني.

انظر: مقاتل الطالبيّين: ١٦١، تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ١٥٥، لسان الميزان ٤: ٤٨٦٠/١٦٩، الأعلام ٤: ١٣٩، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ١: ٥٨٧.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥١.

(٣) في النسخ: «بنان بن سمعان»، والصحيح ما أثبتناه من المصادر.

وبيان بن سمعان التميمي النهدي اليمني كان يقول: إنّ الله على صورة إنسان ويهلك كلّه إلّا وجهه، وروح الله حلّت في عليّ، ثمّ في ابنه محمّد بن الحنفيّة، ثمّ في ابنه أبي هاشم، ثمّ في بيان.

انظر: الكامل لابن الأثير ٥: ٢٠٧، شرح المواقف ٨: ٣٨٥، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ١: ٣٤٦.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٢.

وقد نُقل أنّ السيّد الحميري[١] كان من الكيسانيّة، وقال في ذلك أشعاراً[٢]، ثمّ اهتدى بإرشاد الصادق عليه السلام، فقال:

تَجعفرتُ باسمِ اللهِ وَاللهُ أكبرُ ... وأيقنتُ أَنَّ اللهَ يَعفُو ويَغفرُ
وَدنتُ بِدين غيرِ ما كنتُ دايناً ... ولما نَهاني[٣] سَيّد الناسِ جَعفرُ

إلى آخر الأبيات[٤].

---

(١) هو إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحميري، يكنّى أبا هاشم، ولقبه السيّد، وهو من كبار الشيعة، له مدائح بديعة في أهل البيت عليهم السلام. قال صاحب الأغاني: يقال: إنّ أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام ثلاثة: بشّار، وأبو العتاهية، والسيّد، فإنّه لا يُعلم أنّ أحداً قدر على تحصيل شعر أحد منهم أجمع، وله ديوان، ولد سنة ١٠٥ هـ، ومات سنة ١٧٣ هـ.

انظر: الأغاني ٧: ٢٢٩، وفيات الأعيان ٦: ٣٣٩/٣٤٣، سير أعلام النبلاء ٨: ٨/٤٤، الأعلام ١: ٣٢٢.

(٢) منها:

إمام الهدى قل لي متى أنت آيبٌ ... فمُنَّ علينا يا إمامُ برجعة
مَللنا وطالَ الانتظار فجُد لنا ... بحقك يا قطب الوجود بزَوْرة
فأنت لهذا الأمر قِدما مُعيَّن ... كذلك قال الله: أنت خَليفتي

انظر: ديوان الحميري: ٣٣/٤٨.

وله أيضاً:

ألا قُل للوصيّ: فدتك نفسي ... أطلتَ بذلك الجبل المقاما
أضرّ بمعشرٍ والوكَ منّا ... وسمّوك الخليفة والإماما
وعادوا فيك أهلَ الأرض طُرّاً ... مقامك عندهم ستّين عاما

انظر: الفصول المختارة: ٢٨٩، وفيه بتفاوت، شرح الأخبار للقاضي النعمان ٣: ٢٩٦، الأغاني ٩: ١٤، تاريخ مدينة دمشق ٥٤: ٦٧٩٧/٣٢٢ (ترجمة محمّد بن الحنفيّة)، سير أعلام النبلاء ٤: ٣٦/١١٣ (ترجمة محمّد بن الحنفيّة)، ولم نعثر على الأبيات المزبورة في ديوانه.

(٣) في «ش»: زيادة «عنه».

(٤) ديوان الحميري: ٨٥/ ٨٤، الأبيات هكذا:

. ثمّ إنّ من بقيّة المذاهب التي من القسم الأوّل صريحاً البتريّة، والسليمانيّة، ومنهم الصالحيّة، وهما فرقتان من الزيديّة الآتية، إلّا أنّ البتريّة قد تقال ويراد بها مقابل الجارودية الآتية، أي: الزيديّة الذين لم ينكروا خلافة الشيخين، سواء أنكروا عثمان أم لا؟ وقد يقال ويراد بهم الذين يقولون بخلافة الثلاثة وحسن حالهم جميعاً، ثمّ بخلافة عليّ والحسنين عليهم السلام، ثمّ زيد بن عليّ بن الحسين، ثمّ كلّ فاطميٍّ عالم شجاع عدل خرج بالسيف، وهؤلاء هم أصحاب كثير النوّاء[1][2].

قيل: إنّ زيد بن عليّ لمّا سمعهم قالوا: نتولّى عليّاً والحسنين عليهم السلام، ونتبرّأ من أعدائهم، وكذا نتولّى أبا بكر وعمر ونتبرّأ من أعدائهما، قال لهم: أتتبرّؤون من فاطمة عليها السلام بترتم بتّركم الله، فيومئذٍ سمّوا البتريّة، أي: الأبترون[3].

وأمّا السليمانيّة: وهُم[4] أصحاب سليمان بن جرير[5]،

ولمّا رأيت الناس في الدين قد غَوَوا ... تجعفرت باسم الله فيمن تجعفروا
ونـاديتُ بـاسم اللهِ، والله أكـبر ... وأيـقنتُ أن الله يـعفو ويـغفِرُ
ويـثبت مـهما شـاء ربّـي بأمـرِهِ ... ويمحو ويقضي في الأُمور ويَقدر
ودِنت بـدينٍ غـير مـا كـنت دايـنا ... بـه ونـهاني سـيّد النـاس جعفر

(١) كثير النوّاء، النوّا: ـ بفتح النون وتشديد الواو ـ هذه النسبة إلى بيع النواة، والمشهور بهذه النسبة كثير النوّاء رئيس فرقة البتريّة، يكنّى أبا إسماعيل، الملّقب بالأبتر.

انظر: مقالات الإسلاميّين: ٦٨، الفرق بين الفرق: ٥١/٣٣، الأنساب ٥: ٥٢٩.

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٤.

(٣) رجال الكشّي: ٤٢٩/٣١١، بحار الأنوار ٣٧: ٣١، بتفاوت يسير فيهما.

(٤) في «ش»: «فهُم» بدل «وهُم».

(٥) هو سليمان بن جرير الزيدي، كان من متكلّمي الزيديّة، رأس الفرقة السليمانيّة،

كفّروا[١] عثمان للأحداث التي صدرت منه ، وكذا كفّروا عائشة وطلحة والزبير بسبب إقدامهم على قتال عليّ عليه السلام[٢] .

والصالحيّة : وهُم أصحاب الحسن بن صالح بن حيّ الثوري[٣] ، من المتوقّفين في عثمان .

وكلّهم مشتركون في صحّة كون الخلافة بالمشورة ، وتجويز العمل بالرأي[٤] ، حتّى أنّ سليماناً قال : يجوز أن تنعقد الخلافة بشور[٥] اثنين من خيار المسلمين ، وإنّها تصحّ في المفضول مع وجود الفاضل[٦] .

وقال بعضهم : يجوز ذلك بشرط رضا الفاضل ، وقالوا : هكذا كان حال[٧] خلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام ، فإنّه كان أفضل وأكمل ، بل صرّح

أبو الجريريّة ، قال : إنّ الإمامة شورى ، وأنّها تنعقد برجلين من خيار الأُمّة ، وأجاز إمامة المفضول .

انظر : مقالات الإسلاميّين : ٦٨ ، الفرق بين الفِرَق : ٥٠/٣٢ ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ١ : ٩١٨ .

(١) في «م» و«س» و«ن» : «أكفروا» . وما أثبتناه من «ش» .

(٢) انظر : الفرق بين الفِرَق : ٥٠/٣٢ ، التبصير في الدين : ٢٨ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥٩ .

(٣) الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري الكوفي ، يكنّى أبا عبدالله ، من زعماء الفرقة البتريّة من الزيديّة ، كان فقيهاً متكلّماً ، أصله من ثغور همدان ، وله كتب ، منها : كتاب التوحيد ، والجامع في الفقه ، وإمامة ولد عليّ من فاطمة عليها السلام ، ولد سنة مائة هجريّة ، ومات سنة ١٦٨ هـ .

انظر : الفهرست لابن النديم : ٢٢٧ ، وفيه : «بن برحيّ» بدل «بن حيّ» ، ميزان الاعتدال ١ : ١٨٦٩/٤٩٦ ، الأعلام ٢ : ١٩٣ .

(٤) في «س» و«ش» و«ن» : «بالآراء» .

(٥) في «ش» و«ن» : «بشورى» .

(٦) مقالات الإسلاميّين : ٦٨ ، الفرق بين الفِرَق : ٣٢ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٥٩ - ١٦١ .

(٧) كلمة «حال» لم ترد في «م» .

أكثرهم بأنّ الأمّة أخطأت في بيعة من قدّموه على عليّ عليه السلام خطأً لم ينته إلى درجة الفسق، لكنّ الأوّلين ممّن صحّت إمامتهما؛ حيث انعقد به الشور ورضي به عليّ عليه السلام.

وقد جوّز بعضهم أن يكون الإمام غير مجتهد أيضاً، بل جوّز بعضهم أن يكون الإمام جاهلاً، لكن بشرط أن يكون عنده عالم يرجع إليه.

ويجوز عند أكثرهم وجود إمامين في قُطرين، ومن العجائب أنّهم يصوّبون جميع فتاوى كلّ واحد من الإمامين ولو كان في قتل الإمام الآخَر.

وأكثر هؤلاء أُصولهم أُصول المعتزلة، وفروعهم فروع أبي حنيفة إلّا قليلاً من المسائل التي تبعوا فيها الشافعي[1]؛ إذ كما صرّح صاحب الكشّاف وصاحب الاستيعاب وغيرهما: كان أبو حنيفة بتريّاً[2]، وكذا جماعة من علماء المخالفين الذين كانوا في أواخر بني أُميّة وأوائل بني العبّاس كمغيرة بن سعيد[3]، وسالم بن أبي حفصة[4]، والحكم بن

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٩ ـ ١٦٢.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٩٠، ولم نعثر عليه من صاحبَي الكشّاف، والاستيعاب.

(٣) هو المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي، يكنّى أبا عبدالله، دجّال مبتدع، من أهل الكوفة، يقال له: الوصّاف. قالوا: إنّه جمع بين الإلحاد والتنجيم. وكان مجسّماً، يزعم أنّ الله تعالى على صورة رجل على رأسه تاج، وأعضاؤه على عدد حروف الهجاء، مات سنة ١١٩ هـ.

انظر: قاموس الرجال ١٠: ٧٦٨٧/١٨٨، تاريخ الطبري ٧: ١٢٨، الفرق بين الفِرَق: ١٢٤/٢٣٨، التبصير في الدين: ١٢٥، الكامل لابن الأثير ٥: ٢٠٧، ميزان الاعتدال ٤: ٨٧١٠/١٦٠، الأعلام ٧: ٢٧٦.

(٤) هو سالم بن أبي حفصة، يكنّى أبا يونس، وأبا الحسن، واسم أبيه عبيد، وقيل: زياد، عدّه الكشّي من البتريّة الخالطين ولاية عليّ عليه السلام بولاية أبي بكر وعمر، يثبتون لهما الإمامة، ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون الخروج مع

عتيبة[١] ، وسلمة بن كُهيل[٢] ، وأبي المقدام ثابت الحدّاد[٣] وغيرهم[٤] .

فهؤلاء تمام الستّين فرقة ، الذين عدّوا من القسم الأوّل ، اللّهمّ إلّا إذا قيل بكون الكيسانيّة من القسم الثاني كما بيّنّاه ، فإنّه حينئذٍ تكون الفِرَق الذين من القسم الأوّل دون الستّين ، والذين من القسم الثاني فوق الثلاث عشرة .

ولقد نقلنا ما نقلناه من عقائد أكثرهم لاسيّما في المباحث الثلاثة

بطون ولد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، ووردت في ذمّه روايات كثيرة ، مات سنة ١٣٧ هـ .

انظر : قاموس الرجال ٤ : ٣٠٧٩/٥٩٧ ، تنقيح المقال ٢ : ٤٥٣٥/٣ .

(١) في النسخ : الحكم بن عيينة ، والصحيح ما أثبتناه ، وهو الحكم بن عتيبة الكوفي الكندي ، يكنّى أبا محمّد ، وأبا عبدالله ، كان من فقهاء العامّة ، وكان بتريّاً ، والأخبار على ذمّه كثيرة ، مات سنة ١١٤ هـ ، وقيل : سنة ١١٥ هـ .

انظر : قاموس الرجال ٣ : ٢٣٦٣/٦١٢ ، وتنقيح المقال ١ : ٣٢٣٣/٣٥٨ ، وميزان الإعتدال ١ : ٢١٨٩/٥٧٧ .

(٢) هو سلمة بن كُهيل الحضرمي الكوفي ، يكنّى أبا يحيى ، من زيديّة العامّة ومن البتريّة ، وسلمة بن كهيل عند صاحب جامع الرواة وغيره شخصان ، أحدهما من أصحاب أمير المؤمنين والسجّاد والباقرين عليهم السلام ، والآخَر من البتريّة ؛ ضرورة أنّ أساس مذهب البتريّة قائم على القول بإمامة أبي بكر ، وعمر ، وعليّ عليه السلام ، ولا يعقل أن يكون من خواصّ أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام . ولد سنة ٤٧ هـ ، واختلف في وفاته على عدّة أقوال منها : أنّه مات سنة ١٢٢ هـ .

انظر : قاموس الرجال ٥ : ٣٣٤٣/٢١٨ ، تنقيح المقال ٢ : ٥٠٩٨/٥٠ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ١٤٢/٢٩٨ .

(٣) هو ثابت بن هرمز الفارسي ، يكنّى أبا المقدام العجلي ، مولى بني عجل الكوفي ، زيديٌّ بتريٌّ .

انظر : قاموس الرجال ٢ : ١٢٨٨/٤٧٠ ، تنقيح المقال ١ : ١٤٩٨/١٩٤ ، ميزان الاعتدال ١ : ١٣٧٧/٣٦٨ .

(٤) انظر : فِرَق الشيعة : ٥٧ .

السابقة على وفق نقل الشهرستاني؛ لشهرة كونه من عرفاء الملل، لاسيّما الفِرَق التي[١] من صنف أهل مذهبه، وإلّا فعلائم التوهّم لائحة من بعض منقولاته، لا سيّما الذي ينسب إلى الشيعة، ولهذا لا نعتني ولم نعبأ[٢] ببعض كلامه، والعهدة في البواقي عليه.

المطلب الثاني:

في بيان الفِرَق التي هي من النوع الأوّل من القسم الثاني[٣]، أي ما سوى الفرقة الاثني عشريّة من سائر الفِرَق التي عُدَّت من الشيعة القائلين بخلافة عليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله بلا فصل، وقد يقال لهم: الإماميّة أيضاً، إلّا أنَّ الحقّ أنّ الإماميّة منهم هم الذين كانوا يقولون بوجوب الإمامة والعصمة، ووجوب ورود النصّ من الله ورسوله صلى الله عليه وآله، والظاهر أنّه لم يبق اليوم أحد منهم ما سوى الاثني عشريّة الآتية في المطلب الآتي؛ ولهذا ترى كثيراً ما نقول: الإماميّة، ومرادنا خصوص الاثني عشريّة.

ثمّ إنّ معظم هذه الفِرَق اثنتا عشرة فرقة، وإن لم يكن بعضها خالٍ عن شعب، ولنذكر أصل تلك الفِرَق مع نبذ من شواهد بطلانها سوى ما نحن فيه من اشتراك الجميع في استعمال الرأي.

فالأولى منهم: الجارودية من الزيديّة، أصحاب أبي الجارود زياد بن

---

(١) في «م» زيادة: «هي».

(٢) «ولم نعبأ» لم ترد في «ن».

(٣) في «م»: «الثالث».

المنذر[١]، ويقال له: سرحوب أيضاً، وقيل: منهم أبو خالد الواسطي[٢]، وفضيل الرسّان[٣]، وهؤلاء يقولون بالنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام وصفاً لا تسميةً، وإنّ الصحابة كفروا بمخالفته وتركهم الاقتداء به بعد النبيّ صلى الله عليه وآله[٤]، وإنّ الإمامة بعد الحسن والحسين عليهما السلام سواء في أولادهما، فمن خرج منهم بالسيف، وكان عالماً زاهداً شجاعاً سخيّاً فهو إمام[٥]، ولم يشترطوا العصمة في الإمامة، ولا النصّ لا سيّما الصريح.

وعند أكثرهم أنّ الإمام بعد الحسين عليّ بن الحسين عليهما السلام، ثمّ زيد ابنه[٦]، وعند بعضهم أنّ زيداً هو الإمام بعد الحسين عليه السلام؛ لخروجه

---

(١) هو زياد بن المنذر العبدي، يكنّى أبا النجم، رأس الجارودية من الزيدية، من أهل الكوفة ـ وسرحوب اسم شيطان أعمى يسكن البحر ـ قيل: هو لم يمت حتّى شرب المسكر وتولّى الكافرين، وله كتب، منها: التفسير، مات بعد سنة ١٥٠ هـ.
انظر: رجال الكشّي: ٣٠٤ ـ ٣٠٥/٤١٣ ـ ٤١٧، الفهرست لابن النديم: ٢٢٦، ميزان الاعتدال ٢: ٢٩٦٥/٩٣، الأعلام ٣: ٥٥.

(٢) هو عمرو بن خالد الواسطي، من رؤساء الزيديّة، وقيل: هو بتريّ، وقد ذكره الشيخ الطوسي قائلاً: عمرو بن خالد الواسطي بتريٌّ، مات بعد سنة ١٢٠ هـ.
انظر: تنقيح المقال ٢: ٨٦٩١/٣٣٠، تهذيب الكمال ٢١: ٤٣٥٧/٦٠٣، ميزان الاعتدال ٤: ١٠١٤٢/٥١٩، لسان الميزان ٩: ١٥١٠٧/٣٧٠، تقريب التهذيب ٢: ٥٧٢/٦٩.

(٣) هو فضيل بن الزبير الرسّان، عدّه ابن النديم من متكلّمي الزيديّة، وحكى عن أبي الفرج الاصبهاني أنّ فضيل الرسّان وأخاه من أصحاب زيد وأنصاره.
انظر: قاموس الرجال ٨: ٥٩٣٩/٤٣٤، تنقيح المقال ٢: ٩٤٩٨/١٣، من أبواب الفاء، الفهرست لابن النديم: ٢٢٧.

(٤) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٣٠، التبصير في الدين: ٢٧، الملل والنحل للشهرساني ١: ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٥) انظر: بحار الأنوار ٣٧: ٢٩ ـ ٣٠، الفرق بين الفِرَق: ٤٩/٣١، التبصير في الدين: ٢٨، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦١.

(٦) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٨.

بالسيف[١]، ثمّ يحيى بن زيد[٢] عند بعضهم[٣]، ثمّ محمّد بن عبدالله بن الحسن[٤] الذي خرج بالمدينة وقتله عسكر الدوانيقي[٥]، وأكثرهم على إمامة محمّد المذكور بعد زيد، ثمّ اختلفوا، فقال بعضهم بأنّ محمّداً هذا هو المهديّ المنتظر، وزعموا أنّه حيٌّ لم يُقتل[٦].

وقال بعضهم: إنّ المنتظر هو محمّد بن القاسم بن عليّ بن الحسين[٧]

---

(١) المقالات والفِرَق: ٧٤، فِرَق الشيعة: ٥٨، التبصير في الدين: ٢٩.

(٢) هو يحيى بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أحد الأبطال الأشدّاء، ثار مع أبيه على بني مروان. وبعد مقتل أبيه عليه السلام انصرف إلى بلخ ودعا لنفسه سرّاً، مات سنة ١٢٥ هـ.

انظر: تنقيح المقال ٣: ١٣٠٢٤/٣١٦، مقاتل الطالبيّين: ١٥٢، المقالات والفِرَق: ٧٤، تاريخ الطبري ٧: ٢٢٨، تاريخ الإسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠): ٢٩٩، الأعلام ٨: ١٤٦.

(٣) انظر: المقالات والفِرَق: ٧٤، فِرَق الشيعة: ٥٨.

(٤) هو محمّد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، يكنّى أبا عبدالله، الملقّب بالأرقط، وبالمهديّ، وبالنفس الزكيّة، ويقال له: صريح قريش؛ لأنّ أُمّه وجدّاته لم تكن فيهنّ أُمّ ولد، كان غزير العلم، وفيه شجاعة وحزم وسخاء، ولد سنة ٩٣ هـ ونشأ بالمدينة، ومات سنة ١٤٥ هـ.

انظر: قاموس الرجال ٩: ٣٦٩/٦٩٠٧، تنقيح المقال ٣: ١٠٩٥٣/١٤٠، مقاتل الطالبيّين: ٢٣٢، تاريخ الطبري ٧: ٥٥٢، الحور العين: ١٥٦، الأعلام ٦: ٢٢٠.

(٥) هو عبدالله بن محمّد بن عليّ بن العبّاس، يكنّى أبا جعفر المنصور، ثاني خلفاء بني العبّاس، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه السفّاح سنة ١٣٦ هـ، وهو باني مدينة بغداد، وأنّه قتل خلقاً كثيراً حتّى استقام ملكه، ومدّة خلافته ٢٢ عاماً، ولد سنة ٩٥ هـ، ومات سنة ١٥٨ هـ ببئر ميمون. انظر: تاريخ اليعقوبي ٢: ٣٦٤، تاريخ الطبري ٧: ٤٧١، البدء والتاريخ ٦: ٩٠، الأعلام ٤: ١١٧.

(٦) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٣١، التبصير في الدين: ٢٨، الحور العين: ١٥٦، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٩.

(٧) هو محمّد بن القاسم بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين بن عليّ، ويكنّى

صاحب طالقان الذي حبسه المعتصم[١] حتّى مات وهم أنكروا موته[٢].

وقيل: إنّ المنتظر هو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد[٣] صاحب الكوفة الذي دعا الناس إلى نفسه، واجتمع عليه خلق كثير، وقُتل في أيّام المستعين[٤]، وهم أيضاً منكرون لقتله[٥].

أبا جعفر، كانت العامّة تلقّبه بالصوفي؛ لإدمانه لُبْس ثياب من الصوف الأبيض. خرج في أيّام المعتصم بـ «طالقان»، فأخذه عبدالله بن طاهر، ووجّه به إلى المعتصم، مات سنة ٢١٩ هـ.

انظر: تاريخ الطبري ٩: ٧، مقاتل الطالبيّين: ٥٧٧ ـ ٥٧٨، الكامل لابن الأثير ٦: ٤٤٢، الأعلام ٦: ٣٣٤.

(١) هو محمّد بن هارون الرشيد، يكنّى أبا إسحاق، من أعاظم خلفاء بني العبّاس، بويع بالخلافة سنة ٢١٨ هـ يوم وفاة أخيه المأمون، وهو ثامن الخلفاء، والثامن من ولد العبّاس، وكان له سبعون ألف مملوك، كانت مدّة خلافته ٨ سنين و٨ أشهر، ولد سنة ١٧٩ هـ، ومات سنة ٢٢٧ هـ.

انظر: تاريخ اليعقوبي ٢: ٤٧١، تاريخ بغداد ٣: ١٤٥١/٣٤٢، الكامل لابن الأثير ٦: ٥٢٣ ـ ٥٢٤، الأعلام ٧: ١٢٧.

(٢) انظر: التبصير في الدين: ٢٨، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٩، الحور العين: ١٥٦.

(٣) هو يحيى بن عمر بن يحيىٰ بن الحسين بن زيد بن عليّ بن الحسين، يكنّى أبا الحسن، خرج في أيّام المتوكّل العبّاسي سنة ٢٣٥ هـ إلى خراسان، فردّه عبدالله بن طاهر إلى بغداد، فأمر المتوكّل بضربه وحبسه، ثمّ أطلقه، وتوجّه إلى الكوفة في أيّام المستعين بالله، فاجتمع إليه خلق كثير من الأعراب، فأخذ ما في بيت مال الكوفة، وفتح السجون فأخرج من فيها، مات سنة ٢٥٠ هـ بأمر المستعين.

انظر: مقاتل الطالبيّين: ٦٣٩، الكامل لابن الأثير ٧: ١٢٦، الأعلام ٨: ١٦٠.

(٤) هو أحمد بن محمّد بن المعتصم بن هارون الرشيد، يكنّى أبا العبّاس، وأبا عبدالله، من خلفاء الدولة العبّاسيّة في العراق، وبويع بها بعد وفاة المنتصر، سنة ٢٤٨ هـ، وفي أيّامه ظهر يحيى بن عمر الطالبي بالكوفة وقُتل، ولد سنة ٢١٩ هـ، ومات سنة ٢٥٢ هـ.

انظر: تاريخ اليعقوبي ٢: ٤٩٤، تاريخ بغداد ٥: ٢٤٧٨/٨٤، الكامل لابن الأثير ٧: ١١٧، الأعلام ١: ٢٠٤.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٥٩، الحور العين: ١٥٦.

وفي بعض كتب الجارودية ـ وهو كتاب «شرح الأُصول» للناصر للحقّ الحسن بن عليّ من أحفاد عمر بن زين العابدين عليه السلام ، وهو من أئمّة الزيديّة ـ أنّ أوّل الأئمّة بعد النبيّ صلى الله عليه وآله عندنا عليّ بن أبي طالب ، ثمّ ابنه الحسن ، ثمّ أخوه الحسين ، ثمّ عليّ بن الحسين عليهما السلام ، ثمّ ابنه زيد بن عليّ ، ثمّ محمّد بن عبدالله بن الحسن ، ثمّ أخوه إبراهيم ، ثمّ الحسين بن علي صاحب الفخّ ، ثمّ يحيى بن عبدالله بن الحسن ، ثمّ محمّد بن إسماعيل ابن إبراهيم بن الحسن ، ثمّ القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم[1] بن الحسن ، ثمّ الناصر للحقّ الحسن بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عمر بن عليّ بن الحسين عليهم السلام ، ثمّ يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن الحسن ، ثمّ محمّد بن يحيى بن الحسين ، ثمّ أحمد بن يحيى ابن الحسين ، ثمّ محمّد بن الحسن بن القاسم بن الحسن بن عليّ بن عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن الزكيّ ، ثمّ ابنه الحسن ، ثمّ أخوه عليّ بن محمّد ، ثمّ أحمد بن الحسين بن هارون من أولاد زيد بن الحسن ، ثمّ أخوه يحيى ، ثمّ سائر أهل البيت الذين دعوا إلى الحقّ[2] ، انتهى ما فيه .

ويظهر منه عدم تعيين المهدي عند من قال بقوله ، بل عدم تعداد محمّد بن القاسم ولا يحيى بن عمر ـ اللّذين سبق ذكرهما ـ من الأئمّة .

وبالجملة : هؤلاء أيضاً أُصولهم أُصول المعتزلة ، ويجوز عندهم وجود إمامين في قُطرين ، وكذا تجويز إمامة المفضول مع وجود الأفضل

---

(١) في «ش» زيادة : «ابن إسماعيل» .

(٢) حكاه عنه المجلسي في بحار الأنوار ٣٧ : ٣٠ .

والأعلم إذا لم يخرج الأعلم بالسيف وخرج غيره، كالذين خرجوا في زمان الباقر والصادق عليهما السلام مع اعترافهم بأعلميّتهما وأفضليّتهما.

وعمدة ما تمسّكوا به في مذهبهم حديث الثقلين، والأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة، ثمّ أجاب أكثرهم عن كون دلالة دليلهم هذا على حقّيّة الطائفة الاثني عشريّة أظهر ولا أقلّ من الاشتراك: بأنّ تلك الطائفة يقولون بالجبر والتشبيه. وهذا محض الفرية عليهم.

وممّا ينادي ببطلانهم ـ مع قطع النظر عن سائر الأدلّة الآتية في محلّها من لزوم العصمة والعدد الخاصّ وغير ذلك ـ اشتراكهم مع سائر المذاهب في الاعتماد في الدين على الآراء التي مرّ حالها، واشتراكهم في معظم أُصولهم مع المعتزلة، وفي بعض المسائل مع الخوارج، وفي سائرها أُصولاً وفروعاً لا سيّما في إمامة ذرّيّة فاطمة عليها السلام مع البتريّة الذين معهم على طرفي نقيض في أمر الخلافة، بحيث يضلّل، بل يكفّر بعضهم بعضاً، فتأمّل.

وأمّا الفرقة الثانية من الذين ذكرناهم في أوّل المطلب: الناووسيّة أصحاب عبدالله بن ناووس البصري[1] الذي كان قائلاً بإمامة أئمّة الإماميّة إلى أبي عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، ثمّ فارقهم بأن قال: إنّ جعفراً حيٌّ لم يمت ولا يموت حتّى يظهر ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً، وأنّه هو المهديّ القائم المنتظر[2].

---

(١) لم نعثر له ترجمة أكثر ممّا نقله المؤلّف.

(٢) انظر: المقالات والفِرَق: ١٥٥/٧٩، مقالات الإسلاميّين: ٢٥، الفرق بين الفِرَق: ٦١، التبصير في الدين: ٣٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٦، معجم الفِرَق الإسلاميّة: ٢٤٤.

وعمدة استنادهم ما نقلوه عن عنبسة بن مصعب الناووسي[١] أيضاً أنّ الصادق عليه السلام قال له: «إن جاءكم من يخبركم عنّي بأنّه غسّلني وكفّنني ودفنني فلا تصدّقوه»[٢].

ولقد كفى مؤونة الاستدلال على بطلانهم ـ مع كثرة أدلّة البطلان ـ انقراضهم رأساً، بحيث لم يبق منهم أحد، مع كونهم أوّلاً أيضاً آحاداً قلائل عاملين بالرأي.

وأمّا الفرقة الثالثة، فهم الذين يقال لهم: الإسماعيليّة، حيث قالوا بإمامة إسماعيل بن أبي عبدالله الصادق عليه السلام[٣]؛ استناداً إلى كونه أكبر أولاده، مع دعوى لزوم كون الإمامة للأكبر، وإلى ادّعائهم اتّفاق أصحاب الصادق عليه السلام على أنّه نصّ عليه، وأنّ من أنكر إمامته ادّعى وقوع البداء فيه، وأنّه دعوى غير مقبولة وهُم صاروا ثلاث شعب:

فشعبة منهم الذين قالوا بأنّ إسماعيل هو الإمام بعد وفاة أبيه الصادق عليه السلام، وأنّه حيٌّ لم يمت، وهو القائم المنتظر، وإنّما لُبس على الناس في أمره مصلحةً وتقيّةً من أُمراء بني العبّاس[٤].

---

(١) لم نعثر على ترجمة له.

(٢) الفصول المختارة: ٣٠٥ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢)، الصراط المستقيم ٢: ٢٧١، بحار الأنوار ٣٧: ٩.

(٣) هو إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، يكنّى أبا محمّد، تُنسب إليه فرقة الإسماعيليّة حتّى اليوم، ويقولون بإمامته. وكان الإمام أبوه يحبّه محبّة شديدة، توفّي سنة ١٣٣ هـ في حياة أبيه عليه السلام، ودفن بالبقيع.
انظر: أعيان الشيعة ٣: ٣١٦، وقاموس الرجال ٢: ٧٩٤/٤١، والوافي بالوفيات ٩: ٤٠١٧/١٠١.

(٤) انظر: فِرَق الشيعة: ٦٧، المقالات والفِرَق: ١٥٦/٨٠، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٧.

وشعبتان منهم الذين أقرّوا بموته في حياة أبيه، لكن بدعوى كون الموت بعد ورود النصّ من أبيه فيه؛ فلهذا قال بعض منهم ـ وهُم الذين يقال لهم: القرامطة[١]، والمباركيّة[٢]؛ لنسبتهم إلى رجل يسمّى المبارك[٣]، مولى إسماعيل بن جعفر ـ بأنّ إسماعيل قبل موته نصّ على ابنه محمّد[٤]،

---

(١) القرامطة: هم فرقة تُنسب إلى حمدان بن الأشعث القرمطي؛ ولُقّب بذلك بسبب قصر قامته ورجليه وتقارب خطوه، وقيل: إنّ عليّ بن فضل هو أوّل من سنّ القرمطة في اليمن، وعندهم أنّ القرمطة هي الزندقة، ثمّ مات وقام ابنه من بعده وخرجوا إليه من اليمن فحاربوه حتّى قضوا على القرامطة وقتلوا منهم خلقاً كثيراً.

انظر: المقالات والفِرَق: ١٦١/٨٣، مقالات الإسلاميّين: ٢٦، الحور العين: ٢٠٠، اعتقادات فِرَق المسلمين للرازي: ١٢٢، معجم الفِرَق الإسلاميّة: ١٩٢.

(٢) المباركيّة: وهم الفرقة التي تُنسب إلى محمّد بن إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام، ويريدون الإمامة فيه، وقد ذكر بعض أصحاب الأنساب أنّ محمّداً مات ولم يعقّب؛ وسمّوا المباركيّة لنسبتهم إلى أحد عظمائهم المبارك، ثمّ افترقوا فرقتين:

الأُولى: تدّعي أنّ محمّد بن إسماعيل لم يمت ولا يموت حتّى يملأ الأرض عدلاً.

والثانية: اعترفت بأنّه مات، وأنّ الإمامة في ولده من بعده.

انظر: المقالات والفِرَق: ١٥٧/٨، مقالات الإسلاميّين: ٢٧، الفرق بين الفِرَق: ٦٢/٦٤، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٨، الحور العين: ١٦٢، اعتقادات فرق المسلمين للرازي: ٨٢.

(٣) هو الذي انتسبت له فرقة المباركيّة مولى إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، وقيل: إنّه مولى إسماعيل بن عبدالله بن العبّاس، وإنّه كوفي.

انظر: المقالات والفِرَق: ١٥٧/٨٠ و٢١٧، مقالات الإسلاميّين: ٢٧، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٩٢، الحور العين: ١٦٢.

(٤) هو محمّد بن إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، قد اشتهر عنه أنّه سعى بالإمام الكاظم عليه السلام عند هارون العبّاسي، فقال: خليفتان في الأرض: موسى بن جعفر عليه السلام بالمدينة يجبى له الخراج، وأنت بالعراق يجبى لك الخراج! فأعطاه مالاً كثيراً،

فهو الإمام بعده[١].

وبعضهم قال بأنّ الصادق عليه السلام هو الذي نصّ على محمّد بن إسماعيل بعد موت[٢] إسماعيل؛ لأنّ ذلك كان الواجب عليه لكونه أحقّ بالأمر بعد أبيه من غيره، ولأنّ الإمامة لا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام[٣].

ثمّ من هؤلاء من وقف على محمّد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته[٤].

ومنهم من ساق الإمامة في سائر أولاد إسماعيل وقال بكونهم مستورين، وأنّ لهم دعاة ظاهرين، ويقال لهؤلاء: الباطنيّة[٥][٦].

وأخذته الذبحة في جوف ليلة فمات، وكان ذلك بعد أن أكرمه الإمام عليه السلام، وأوصاه كثيراً في أن يتّقي الله في دمه.

انظر: قاموس الرجال ٩: ٦٤٥٣/١١٥، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٩٢، الحور العين: ١٦٢.

(١) انظر: الفصول المهمّة المختارة: ٣٠٥ ـ ٣٠٦ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢)، الحور العين: ١٦٢.

(٢) في «م» زيادة: «أبيه».

(٣) فِرَق الشيعة: ٦٨ ـ ٦٩، المقالات والفرق: ٨٠ ـ ١٥٧/٨١.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٨.

(٥) الباطنيّة: هم الفرقة التي تأخذ بالمعنى الباطن للكتاب، ويجعلون لكلّ تنزيل تأويلاً، وقد أُطلق هذا الاسم على بعض الصوفيّة، والقرامطة، والخرميّة، والإسماعيليّة، وغيرها، وبعض الباطنيّة خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، فقالوا في البارئ تعالى: إنّا لا نقول: هو موجود، ولا لا موجود، ولا عالم ولا جاهل... الخ.

انظر: الفرق بين الفِرَق: ٢٨١، تلخيص المحصّل: ٤٥٨، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٩١، دائرة المعارف الإسلاميّة ٣: ٢٩٠، معجم الفِرَق الإسلامية: ٥٠.

(٦) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٨.

وأصل مبنى عقائد هذه الفرقة بشعبها جميعاً على الآراء المتّخذة من خيالات الملاحدة والمتفلسفة، حتّى أنّهم ـ لا سيّما الباطنيّة، بل القرامطة أيضاً ـ شاركوا التناسخيّة والغُلاة ـ كما سيأتي ـ في إسقاط العبادات وتحليل المحرّمات، حتّى نكاح الأخوات والبنات والأمّهات، وسائر الأشياء التي هي خلاف ضرورة الدين وما عليه كافّة المسلمين.

فإنّ خلاصة مزخرفاتهم ـ التي ذكروها مفصّلة ممّا لا حاجة لنا إلى بيانها ـ: أنّ الإنسان إذا كمل حتّى[1] عرف الإمام سقطت عنه التكاليف الواردة في ظاهر الشريعة؛ لأنّ المراد بكلّ واحد منها ـ بحسب البطن ـ إنّما هو الإمام وفعله معرفته كالصلاة مثلاً، فإنّهم قالوا: إنّها اسم للإمام حقيقةً، وإنّما أمر بالهيئة المخصوصة بحسب الشرع الظاهر حين لم يصل إلى معناها الباطن والمسمّى الحقيقي وهو الإمام، وعلى هذا فإقامتها حقيقةً عرفانه فإذا عرفه أحد سقطت عنه الصلاة الظاهريّة، وهكذا سائر الأحكام.

وعمدة استنادهم في هذا نقلاً ما رووه عن الأئمّة عليهم السلام من قولهم: «إذا عرفت إمامك فاعمل ما شئت» فحملوه على ما فهموه بحسب مزخرفاتهم الخياليّة الفلسفيّة، مع أنّ الإمام عليه السلام فسّره لبعض من سأله عن هذا الخبر، فقال: «إنّما المراد أنّ من لم يعرف إمام زمانه فهو ضالٌّ جاهل لا يقبل الله منه ما فعل من العبادات والطاعات، فإذا عرفت إمامك فحينئذٍ اعمل ما شئت من العبادات فإنّها مقبولة عند الله» ثمّ قال عليه السلام: «من قال بهذا السقوط فهو كافر»[2].

---

(١) في «م» بدل «حتّى»: «أو».

(٢) لم نعثر عليه.

وبالجملة : مشاركتهم مع سائر الفِرَق في الاعتماد على الآراء العقليّة ، ومع أكثر فِرَق الملاحدة والغُلاة في اعتقاد سقوط التكاليف الشرعيّة، بل ومع أكثر الفِرَق في نفي لزوم كمال العلم والعصمة ولو عن بعض أئمّتهم واضحة .

وما ادّعوه من اتّفاق أصحاب الصادق عليه السلام على أنّه نصّ على إسماعيل، لا أصل له ، بل الأمر بالعكس ، فإنّه سيأتي في محلّه أنّ الصادق عليه السلام لم ينصّ إلّا على موسى الكاظم عليه السلام ، ولم نجد أحداً من أصحابه نقل نصّاً على إسماعيل ولا ولده، حتّى أنّه لم يروه أحدٌ في شواذّ الأخبار فضلاً عن معروفها ، بل روى جماعة ما يدلّ على نفي إمامته ، وكذا إمامة ابنه ، بل على ذمّ ابنه ذمّاً شديداً .

نعم ، كان الناس في حياة إسماعيل يظنّون أنّ أبا عبدالله عليه السلام ينصّ عليه ؛ حيث كان أكبر أولاده ، وكانوا يرون ما يناسبه من تعظيمه له وحبّه إيّاه ، فلمّا مات زالت ظنونهم ، وعلموا أنّ الإمامة في غيره ، فتعلّق هؤلاء المبطلون بذلك الظنّ وجعلوه أصلاً ، وادّعوا وقوع النصّ ، وليس معهم في ذلك خبر ولا أثر يعرفه أحدٌ من نقلة الشيعة .

وكذا ما قالوا من أنّ أصحاب الصادق عليه السلام بعد اعترافهم بالنصّ على إسماعيل ادّعوا وقوع البداء فيه كذب وفرية وتمويه ؛ إذ لم يقل أحد منهم بالبداء بعد النصّ لا في إسماعيل ولا في غيره ، بل إجماع علماء الإماميّة على عدم وقوع البداء من الله في أمر الإمامة ، حتّى رووا عن أئمّتهم عليهم السلام أنّهم قالوا : «مهما بدا لله في شيء فلا يبدو له في نقل نبيّ عن نبوّته ، ولا

إمام عن إمامته ، ولا مؤمن قد أخذ عهده بالإيمان عن إيمانه»[١] .

نعم ، روي في بعض الكتب عن الصادق عليه السلام أنّه قال : «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل»[٢] ، وهذه الرواية إن صحّت وصحّ ورودها في إسماعيل هذا دون إسماعيل بن إبراهيم الذبيح عليه السلام ، فمعناه ما ذكرناه : من أنّ الناس حيث ظنّوا إمامته بيّن الله تعالى فساد ظنّهم بموته ، مع أنّه قد روي أيضاً عن الصادق عليه السلام أنّه قال : «إنّ الله عزّ وجلّ كتب القتل على ابني إسماعيل مرّتين ، فسألته فيه فصرفه عنه ، فما بدا له في شيء كما بدا له في إسماعيل»[٣] ، وعلى هذا فمعنى الخبر ما ذكره عليه السلام من أنّ القتل الذي كان مكتوباً عليه صرفه الله عنه بمسألة أبي عبدالله عليه السلام .

وأمّا دعوى لزوم كون الولد الأكبر إماماً، فإنّما هو مهما بقي بعد أبيه ولم يكن فيه عيب ولا نقص ، لا إذا مات أيضاً في حياة أبيه ، وقد مات إسماعيل في حياة الصادق عليه السلام باتّفاق الأصحاب .

نعم ، ادّعى بعض هؤلاء الفرقة ـ كما مرّ[٤] ـ أنّ ما تبيّن من موته كان تلبيساً ولم يمت واقعاً ، وذلك محض دعوى في مقابل أمر محسوس رجماً بالغيب ؛ ولهذا لم يبق على هذه الدعوى إلّا آحاد قلائل لا يعبأ بشأنهم ، ورجع الباقون إلى الاعتراف بموته ، بل صرّح بعض أهل السير بعدم بقاء أحد منهم على هذه العقيدة .

(١ و٢) انظر : الفصول المختارة : ٣٠٨ ـ ٣٠٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) ، بحار الأنوار ٣٧ : ١٣ .

(٣) الفصول المختارة : ٣٠٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) .

(٤) في ص ٣٢٦ .

ثمّ إذا تبيّن عدم نصّ ولا إمامة في إسماعيل، ظهر بطلان ما ذكروه في إمامة ابنه رأساً، كما هو واضح، حتّى أنّه لو كان النصّ على إسماعيل ثابتاً لم يوجب ذلك أن يكون ابنه أيضاً كذلك (كما توهّموا)[١]؛ إذ ليست الإمامة والنصوص من قبيل ميراث الأموال إرثاً على كلّ حال، بل لم يكن إسماعيل أيضاً إماماً بالفعل في حياة الصادق عليه السلام حتّى يمكن أن يصحّ نصّه على ابنه أو يتشبّث بأنّه حينئذٍ يصير ابنه ألزم وأولى؛ حيث لم يمكن تعلّق الإمامة بالكاظم عليه السلام؛ لعدم تحقّقها في أخوين بعد الحسنين عليهما السلام؛ لأنّ وجود إمامين بعد نبيّنا صلى الله عليه وآله في زمان واحد ممّا لم يكن ولا يكون ولم يعهد، بل لا يجوز، كما تبيّن في محلّه، على أنّ إمامة إسماعيل في حياة الصادق عليه السلام كانت عبثاً وبلا فائدة، كما هو ظاهر.

ومحمّد بن إسماعيل في غاية الجرح والقدح، بحيث أخرجه الصادق عليه السلام من بيته إلى بيت عبدالله الأفطح مع صغر سنّه ووفاة أبيه، وقال: «إنّه ملّني سفهاً، إنّه شرك شيطان»[٢].

وحكاية وشائه[٣] في عمّه الكاظم عليه السلام عند الرشيد مع كثرة إحسانه إليه، وأنّ الله قطع عمره بذلك، حتّى مات في يوم الوشاء بالبلاء الذي أصابه أيضاً في ذلك اليوم مشهورة، وقد نقلها ثقات عن عمّه عليّ بن جعفر الثقة الجليل[٤].

هذا، كلّه مع ما سيأتي من دلائل إمامة الكاظم عليه السلام، وحينئذٍ تنقطع

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٢) مسائل علي بن جعفر ومستدركاتها: ٧٩٣/٣١٥، اختيار معرفة الرجال ٢: ٥٤٢/ذيل الحديث ٤٧٨.

(٣) في النسخ: «وشاه».

(٤) انظر: رجال الكشّي: ٤٧٨/٣٦٣.

مادّة شُبههم رأساً ، فافهم .

وأمّا الفرقة الرابعة ، فهم الذين يقال لهم : الفطحيّة ، وهم الذين قالوا بأنّ الإمام بعد أبي عبدالله الصادق عليه السلام ابنه عبدالله الأفطح[١] ؛ لأنّه كان أفطح الرأس ، أي: عريضه ، وقيل : كان أفطح الرجلين . وهو كان أخا إسماعيل من الأب والأمّ ، وكان هو الولد الأكبر عند وفاة الصادق عليه السلام ، ولهذا قال بإمامته جماعة من أصحاب الصادق عليه السلام بتوهّم كونه أكبر الأولاد[٢] ، من غير نصّ ولا مستند سوى ما رووه من كون الإمامة في الأكبر[٣] ، مع أنّ هذا الحديث لم يُرو قطّ إلّا مشروطاً بما إذا لم يكن به عاهة ، وهذا الرجل كان فيه العاهة البدنية ، كما ظهر ، والعاهة الدينيّة أيضاً ؛ لأنّه مع قلّة[٤] علمه ـ كما تواتر النقل عنه عند دعواه الإمامة ـ كان مرجئيّاً ، حتّى روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال فيه : «إنّه مرجئ كبير»[٥][٦] ، على أنّه يكفي في بطلانهم سوى عدم النصّ فيه وورود النصوص في موسى[٧] أخيه المقرونة بالمعاجز والفضائل وسائر أنواع آيات الإمامة انقراضهم ؛ فإنّ هذا الرجل لم يبق بعد أبيه عليه السلام إلّا سبعين يوماً ومات بلا خلف ، ولهذا رجع

---

(١) هو عبدالله بن جعفر بن محمّد ، المعروف بالأفطح ، ويقال : إنّه كان يخالط الحشويّة ويميل إلى مذهب المرجئة ، ويكفي في ترجمته ما أشار إليه المؤلّف ، مات سنة ١٤٨ هـ .

انظر : فِرَق الشيعة : ٧٧ ، الإرشاد للمفيد ٢ : ٢١٠ ـ ٢١١ ، تنقيح المقال ٢ : ٦٧٨٧/١٧٤ .

(٢) في «م» : «أولاده» .

(٣) انظر : الفصول المختارة : ٣٠٦ ، ٣١٢ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) .

(٤) في «ش» زيادة : «عقله و» .

(٥) الفصول المختارة : ٣١٢ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) .

(٦) الفصول المختارة : ٣٠٦ ، ٣١٢ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) .

(٧) كلمة «موسى» لم ترد في «م» .

عامّة من قال بإمامته إلى إمامة الكاظم عليه السلام ، بل جماعة كثيرة رجعوا عنه لمّا امتحنوه بما كانوا[١] يمتحنون به الإمام من امتحانه في العلم والعمل ، فلم يجدوا فيه شيئاً من ذلك . نعم ، بقي شرذمة جمعوا بين إمامته وإمامة الكاظم عليه السلام ؛ لعدم اطّلاعهم على عدم اجتماع (الإمامة في الأخوين)[٢] بعد الحسنين عليهما السلام . وتلك الفرقة أيضاً انقرضوا ولو بعد مدّة ، ولم يبق منهم من يُعرف أو يُذكر[٣] ، فتأمّل .

وأمّا الفرقة الخامسة ، فهم الذين قالوا بأنّ محمّد بن جعفر الصادق عليه السلام الملقّب بديباجة[٤] إمام بعد والده الصادق عليه السلام ، واستندوا في ذلك بما رووه من أنّ أبا عبدالله عليه السلام كان جالساً في داره فدخل عليه محمّد ، وهو صبيّ صغير فعدا إليه فكبا في قميصه لوجهه فقام إليه أبو عبدالله عليه السلام فقبّله ومسح التراب عن وجهه وضمّه إلى صدره وقال : «سمعت أبي يقول : إذا ولد لك ولد يشبهني فسمّه باسمي ، فهذا الولد شبيهه وشبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى سنّته»[٥] .

---

(١) في «م» : «كان» .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» : «إمامين أخوين» .

(٣) انظر : المقالات والفِرَق : ٨٧/١٦٤.

(٤) في حاشية «ش» و«ن» ورد : إنّ محمّد بن جعفر هذا كان ملقّباً بديباجة ؛ لحسن وجهه على ما قاله أهل النسب ، ونقل جماعة : أنّه كان شجاعاً يصوم يوماً ويفطر يوماً . وكان له نسخة يرويها عن أبيه عليه السلام ، وكان يرى رأي الزيديّة في الخروج بالسيف ، فخرج على المأمون في سنة تسع وتسعين ومائة بمكّة ، وتبعته الجارودية ، فخرج لقتاله عيسى الجلوديّ ففرّق جمعه ولزمه وأنفذه إلى المأمون ، فلمّا وصل إليه أكرمه المأمون وكان معه إلى أن توفّي بخراسان ، منه عفي عنه .

(٥) الفصول المختارة : ٣٠٦ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ٢) ، فِرَق الشيعة : ٧٦ ـ ٧٧ ، المقالات والفِرَق : ٨٦ .

وهذا الحديث ممّا اختصّوا هم في روايته ولم يروه غيرهم، حتّى أنّه لو ثبتت صحّته وسُلّم وروده لا دلالة في ألفاظه على نصّ الإمامة، بل ولا دلالة فيه على ذلك بوجه لا سيّما في مقابل ما سيأتي في محلّه من نصوص الكاظم عليه السلام وغيرها، كما هو ظاهر على الخبير البصير.

وممّا ينادي ببطلان هذه الفرقة: زوالهم وانقراضهم، بحيث لم يبق منهم أحد بعد مدّة يسيرة، مع أنّهم كانوا أوّلاً أيضاً آحاد قلائل أحدثوا ما أحدثوا عند ما خرج صاحبهم محمّد بن جعفر بعد أبيه بمدّةٍ بالسيف، وادّعى الإمامة، وتسمّى بإمرة المؤمنين فأنكر عليه عامّة الشيعة ذلك؛ لما كان بيّناً عندهم من اختصاص هذا اللقب بعليّ عليه السلام، وعدم جواز إطلاقه على غيره؛ ولهذا لم يتسمّ بهذا غيره أحد من قدماء آل أبي طالب، بل هذا أيضاً من علائم وَهْم الراوي في الحديث، أو تعمّده الكذب؛ حيث ذكر كونه على سنّة النبيّ صلى الله عليه وآله، فافهم.

وأمّا الفرقة السادسة: فهم المشهورون بالواقفة، أي الذين وقفوا على أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام، وأنكروا إمامة أبي الحسن الرضا عليه السلام ومَن بعده، وهم بين قولين في ذلك:

فمنهم من قال: إنّه لم يمت بل هو حيّ، وهو المهديّ المنتظر.

ومنهم من قال: بأنّه[1] مات وسيبعث بعد الموت، وهو القائم المهديّ[2].

ثمّ إنّهم اختلفوا أيضاً في أبي الحسن الرضا عليه السلام ومن قام بعده بالإمامة من آل محمّد صلى الله عليه وآله.

فمنهم من قال: إنّ هؤلاء خلفاء أبي الحسن موسى عليه السلام وأمراؤه

---

(١) في «م»: «أنّه».

(٢) الفصول المختارة: ٣١٣ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢).

وقُضاته إلى أوان خروجه، وليسوا بأئمّة، بل قال: لم يدّعها أحد منهم قطّ.

وقال الباقون: إنّهم ضالّون مخطئون ظالمون حتّى أنّهم كفّروهم[١]، ولهذا سمّت الشيعة هذه الطائفة بالممطورة، أي أنّهم كانوا في خباثتهم وتحيّرهم كالكلاب الممطورة[٢].

وقد كان أصل سبب إحداث هذا المذهب أنّه اجتمعت عند جماعة من الوكلاء أموال عظيمة من حقوق الإمام التي أرسلها شيعة الأطراف إليهم في أيّام حبس الإمام عليه السلام، فطمع فيها بعض منهم، واشتروا بها دوراً وغلّات وغيرها، ولمّا انتهى إليهم خبر وفاة الكاظم عليه السلام أنكروا وفاته خوفاً من مطالبة الرضا (وسائر ورّاث الإمام)[٣] عليه السلام إيّاهم بتلك الأموال، فأذاعوا في الشيعة أنّ موسى[٤] لم يمت؛ لأنّه هو القائم، فانتشر قولهم في الناس، واعتمد عليه طائفة من الشيعة لكن على غير نهج اليقين، بل كما يظهر من أحوالهم أنّ أكثرهم كانوا شكّاكاً متحيّرين، حتّى أنّ بعضاً من هؤلاء المنكرين أوصى عند موته بدفع ذلك المال إلى ورثة موسى عليه السلام، ومنه استبان على جمع منهم أنّ إنكار المنكرين كان حرصاً على المال[٥]، وبقي الباقون كما كانوا على ذلك الضلال مدّة إلى أن زالوا وانقرضوا، وكفى هذا في المناداة ببطلانهم كما هو بيّن.

ومع هذا، عمدة ما اعتلّوا به في مذهبهم بعض شواذّ من الأخبار التي

---

(١) الفصول المختارة: ٣١٣ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢).

(٢) انظر: فِرَق الشيعة: ٨١ ـ ٨٢، المقالات والفِرَق: ٩٢، الحور العين: ١٦٤.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٤) في «م» زيادة: «الكاظم عليه السلام».

(٥) انظر: رجال الكشّي: ٨٧١/٥١٧.

رووها عن الصادق عليه السلام[١] ممّا لا دلالة فيها على مرادهم لا نصّاً ولا ظاهراً، مع معارضتها لما هو ثابت متواتر، ويضادّها صريحاً ممّا سيأتي في محلّه عند بيان النصوص والمعجزات في الرضا عليه السلام وفيمن بعده من الأئمّة عليهم السلام، وفي بيان كون الأئمّة اثني عشر، ولغير ذلك من دلائل بطلانهم، وما ورد عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام في كفرهم وإلحادهم وضلالهم[٢]، ممّا لا حاجة لنا إلى الإطالة بالبيان، حتّى نقل بعض أعيانهم في حقّ نفسه أنّ الصادق عليه السلام قال له: «أنت من حمير الشيعة»[٣]، وقد روى جمع أنّ الرضا عليه السلام قال: «الواقفة أشباه الحمير حيارى، كفّار زنادقة»[٤]، فتأمّل.

---

(١) في حاشية «ش»: ورد: «فإنّ عمدة مستندهم ما رووه أنّ الصادق عليه السلام لمّا ولد موسى عليه السلام دخل على حميدة البربرية أُمّ موسى عليه السلام، فقال عليه السلام: «بخٍ بخٍ يا حميدة! حلّ المُلك في بيتك».

ومن البيّن أن لا دلالة فيه على كون الإمام الخارج بالسيف؛ إذ لا شبهة في كون أصل الإمامة ملكاً، كما قال سبحانه وتعالى: **﴿وآتينا إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾** [سورة النساء ٤: ٥٤].

وقد تواتر عنهم عليهم السلام أنّ المراد بالكتاب والحكمة النبوّة وبالملك الإمامة.

وما رووه أيضاً عنه عليه السلام أنّه سُئل عن اسم القائم عليه السلام، فقال: اسمه اسم حديدة الحلّاق. [انظر الفصول المختارة: ٣١٣ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٢)، بحار الأنوار ٣٧: ١٦].

ولا يخفى أوّلاً أنّ صدور مثل هذه العبارة بعيد عن طور الأئمّة عليهم السلام، ومع هذا لا كلام أنّ كلّ إمام هو القائم في عصره، ولم يقل: إنّه القائم بالسيف، وربّما سألوه عن القائم بعده فأجابه بما أجاب، فلا دلالة فيه.

وقد روى جماعة عن الكاظم عليه السلام أنّه قال: «كلّ إمام منّا فهو القائم وأنا القائم، ولهذا لما سئل عليه السلام عن القائم بالسيف، قال: «إنّ قوماً يقولون بعد موتي هو القائم، وما القائم إلّا بعدي بسنين». والأخبار من هذا القبيل كثيرة. منه رضي الله عنه.

(٢) لم نعثر عليه.

(٣) انظر: رجال الكشّي: ٧٥٤/٤٦٧ و٧٥٧، و٨٣٢/٥٠١، و٨٣٦/٨٣٥ عن الكاظم عليه السلام.

(٤) انظر: رجال الكشّي: ٨٦١/٥١٥ و٨٦٢ و٨٧٢ و٨٧٦.

وأمّا الفرقة السابعة: فهم الذين قالوا بعد عليّ الرضا عليه السلام بإمامة أخيه أحمد بن موسى عليه السلام[١]، الذي خرج مع أبي السرايا[٢]، حيث شكّوا في تعلّق الإمامة بأبي جعفر محمّد بن علي الجواد عليه السلام؛ استناداً إلى صغر سنّه، فإنّ عمره كان يوم وفاة والده الرضا عليه السلام سبع سنين على المشهور، فقالوا بعدم جواز أن يكون الإمام صبيّاً لم يبلغ الحلم[٣]، وغفلوا عمّا ورد في كتاب الله من حكاية عيسى ويحيى عليهما السلام وتعلّق النبوّة بهما في أقلّ من سنّ الجواد عليه السلام، وعن حكاية تخصيص النبيّ صلى الله عليه وآله عليّاً عليه السلام بدعوته إلى الإسلام قبل البلوغ، والحسنين عليهما السلام بالمباهلة، وأمثال ذلك ممّا ينادي باختصاص النبيّ والإمام بحالاتٍ مِنحةً من الله تعالى لا توجد في غيرهما، بل الحقّ الواضح على من له أدنى بصيرة أنّ حصول الجزم بتعلّق الإمامة بالصغير الذي يظهر منه كمال العلم والحلم، والفضائل، والمعجزات أسهل

---

(١) هو أحمد ابن الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام، كان كريماً، جليلاً، ورعاً، وكان الإمام عليه السلام يحبّه ويقدّمه، ووهب له ضيعته المعروفة باليسيرة، ويقال: إنّ أحمد أعتق ألف مملوك.

وهو المدفون بشيراز المسمّى بسيّد السادات، والمعروف بـ «شاه چراغ».

انظر: منتهى المقال ١: ٢٥٨/٣٥٥، قاموس الرجال ١: ٦٠٨/٦٦٠، روضات الجنّات ١: ٨/٤٢.

(٢) لعلّه السري بن منصور الشيباني، يكنّى أبا السرايا، من الذين تمرّدوا على العباسيّين، وكان أوّل أمره يكري الحمير، وقوي حاله، فجمع عصابة كان يقطع بها الطريق، ثمّ لحق بيزيد بن مزيد الشيباني... واستولى على الكوفة وغيرها، حتّى توالت عليه جيوش العباسيّين فقتلوه، ونُصبت جثّته على جسر بغداد، وذلك سنة ٢٠٠ هـ.

انظر: تاريخ الطبري ٨: ٥٢٨، البداية والنهاية ١٠: ٢٤٤، الأعلام ٣: ٨٢.

(٣) انظر: فِرَق الشيعة: ٨٨.

وأظهر، وأوكد وأبعد من الشكّ، كما سيأتي في فصل ذكر أحوال الجواد عليه السلام.

ولقد كفى في بطلان هؤلاء أيضاً زوالهم وانقراضهم، مع ثبوت عدم اجتماع الإمامة في الأخوين بعد الحسنين عليهما السلام، ونحو ذلك.

وأمّا الفرقة الثامنة: فهم الذين قالوا بعد وفاة أبي الحسن الهادي عليّ ابن محمّد الرضا عليهما السلام بإمامة ولده الذي توفّي في زمان أبيه، وكان اسمه محمّداً[1]، وادّعوا أنّه لم يمت، وأنّه حيّ، وأنّه الإمام المنتظر؛ استناداً إلى دعوى نصّ أبيه عليه[2].

وهؤلاء الفرقة، مع كمال قلّتهم وشذوذهم حتّى في زمنهم، وعجزهم عن إثبات نصّهم، وثبوت تواتر موته في حياة أبيه، قد زالوا وانقرضوا بالكلّيّة، حتّى أنّ بعضاً منهم أقرّ بموته، وقال بانتقال الإمامة منه إلى أخيه جعفر بن عليّ المعروف بالكذّاب[3][4]، وهم أيضاً انقرضوا رأساً.

وأمّا الفرقة التاسعة: فهم الذين قالوا بعد وفاة الهادي عليه السلام بإمامة ابنه أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام، لكن أنكروا وفاة أبي محمّد، وقالوا: إنّه حيّ لم يمت، (وإنّما غاب)[5]، وهو القائم المنتظر.

ومن هؤلاء من قال: إنّه مات، لكن عاش بعد موته؛ استناداً إلى ما

---

(١) في «س» و«ن» زيادة: «ابن عليّ».

(٢) فِرَق الشيعة: ٩٤.

(٣) هو جعفر ابن الإمام عليّ الهادي عليه السلام، وله حكايات معروفة مع ابن أخيه الإمام صاحب الزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف.
انظر: قاموس الرجال ٢: ١٤٧٧/٦٤٤.

(٤) انظر: فِرَق الشيعة: ٩٥.

(٥) بدل ما بين القوسين في «م»: «وأنّه غائب».

رووه من أنّ القائم إنّما سمّي بذلك لأنّه يقوم بعد الموت[١].

وهذه الفرقة بقسميها انقرضت أيضاً وزالت ولم يبق منهم أحد، مع شذوذهم أوّلاً، بحيث لم يُذكر فيهم عالم ولا أحد خاصّ معتمد عليه، ولا كتاب، ولا دليل، بل نقل بعض الناس عن بعض سلفهم على سبيل الإجمال والحكاية: أنّ جماعة كانوا على هذا القول، والله أعلم أنّ أصل وجودهم كان صدقاً أم لا، بل لا يبعد كون أصل النقل من الأراجيف، وهكذا حال أكثر سائر الفِرَق التي مضى بيان انقراضها، والتي سنذكرها هاهنا، فلا تغفل.

وأمّا الفرقة العاشرة: فهم الذين أقرّوا صريحاً بوفاة أبي محمّد الحسن عليه السلام، لكن قالوا بعده بإمامة أخيه جعفر المشهور بالكذّاب، واعتلّوا في ذلك بالرواية عن الصادق عليه السلام: «أنّ الإمام هو الذي لا يوجد منه ملجأ إلّا إليه»[٢]، قالوا: فلمّا لم نر للحسن عليه السلام ولداً ظاهراً التجأنا إلى القول بإمامة جعفر أخيه[٣].

ومنهم من رجع عن إمامة أبي محمّد عليه السلام عند وفاته؛ لتوهّم عدم الولد وقال بإمامة جعفر بعد أبيه[٤].

ومنهم من ادّعى النصّ من الحسن عليه السلام لأخيه جعفر[٥].

---

(١) فِرَق الشيعة ٩٦ ـ ٩٧، الفصول المختارة: ٣١٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢)، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٧٠.

(٢) الفصول المختارة: ٣١٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الفصول المختارة: ٣١٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢)، فِرَق الشيعة: ١٠٠.

(٥) فِرَق الشيعة: ٩٨، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٧١.

ومنهم من قال غير ذلك من الأقوال السخيفة التي لا حاجة لنا إلى ذكرها؛ لظهور بطلان الجميع ما ذكرناه وما لم نذكر؛ ضرورة كون انقراض الكلّ وزوالهم بالكلّيّة أدلَّ دليل على البطلان، فضلاً عن ظهور سخافة شُبههم، لاسيّما بعد ظهور فسوق جعفر وسفاهته؛ ولهذا لم يمل إليه أحد من علماء ذلك الزمان.

وما ذكره الشهرستاني من نسبة الحسن بن عليّ بن فضّال[1] إلى هذا المذهب[2] غلط صريح وتوهُّم فضيح، كما ينادي [به] ما ذكره العلماء من أحوال ابن فضّال، حتّى أنّ هذا الرجل قد توهَّم في مواضع عديدة عند نقل فِرَق الشيعة ونسب إليهم ما ليس فيهم ممّا يستفاد منه أنّه كان عارياً عن الاطّلاع على أحوال هؤلاء القوم.

وكفى في هذا أنّه ذكر أنّ عليّاً الهادي عليه السلام مشهده بقمّ[3]، مع أنّه من أوضح الواضحات أنّه في سامرّاء، فمن لم يعرف مثل هذا كيف لا يخفى عليه غيره؟! ولهذا نحن لم نعتمد في هذا المطلب على ما نقله، حيث ظهرت لنا[4] توهّماته، وإنّما اكتفينا بما نقله في المطالب السابقة لكونهم من

---

(١) هو الحسن بن عليّ بن فضّال، يكنّى أبا محمّد، من أهل الكوفة، كان جليل القدر عظيم المنزلة، فاضلاً زاهداً ورعاً، من مصنّفي الإمامة، روى: عن موسى بن جعفر، وابنه علي بن موسى عليهما السلام وكان خصّيصاً به، وروى عنه: الفضل بن شاذان، ومحمّد بن عبدالله التميمي، وابن عقدة وآخرون، وله كتب منها: كتاب الزيارات، والبشارات، والنوادر وغيرها، مات سنة ٢٢٤ هـ.

انظر: قاموس الرجال ٣: ١٩٧٧/٣١٦، تنقيح المقال ١: ٢٦٧٠/٢٩٧، لسان الميزان ٢: ٢٥٢١/٤١٨، الأعلام ٢: ٢٠٠.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٧٠.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٩.

(٤) في «س» و«ش» و«ن»: «علينا».

أهل نحلته، ومع هذا لا نبرئه عن التوهُّم هناك أيضاً، فافهم.

وأما الفرقة الحادية عشرة فهم الذين قالوا بأنّ الإمامة بطلت بعد أبي محمّد الحسن عليه السلام، حيث لم يظهر له ولد، وارتفعت الأئمّة، وليس في أرض الله حجّة من آل محمّد عليهم السلام، وإنّما الحجّة الأخبار الواردة عن الأئمّة المتقدّمين عليهم، وزعموا أنّ ذلك سائغ إذا غضب الله على العباد فجعله عقوبةً لهم[1].

ومنهم: من أقرَّ بوجود الولد، لكن قال: إنّه مات وسيجيئ، ويقوم بالسيف والعدل[2].

وهذه الفرقة قد زالت أيضاً بنوعيها وانقرضت بالكلّيّة، لاسيّما حيث ظهرت فيما بعد آثار وجود القائم بن الحسن عليهما السلام في عرض مدّة الغيبة الصغرى، مع ظهور كون مبناها على أمر واضح البطلان، وتوهّم ضعيف البنيان، مخالف لما سيأتي في محلّه من دلالة صريح العقل والنقل على لزوم وجود الإمام والمعلّم ما دام التكليف.

وأمّا الفرقة الثانية عشرة: فهم الذين يقال لهم: الغُلاة، وقد ذكرنا تقريباً فيما سبق في الفصل الثاني من هذا الباب[3] أنّ حقيقة الغلوّ إنّما هي توصيف شخص بما ليس له ذلك، ولا هو في تلك المرتبة، حتّى أنّ من ذلك ادّعاء إمامة من ليس بإمام.

غير أنّ المقصود في هذا المقام بيان طوائف الذين غلوا في حقّ

---

(١) الفصول المختارة: ٣٢٠ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢).
(٢) الفصول المختارة: ٣٢١ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٢).
(٣) راجع ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

بعضٍ من أئمّة الهدى عليهم السلام أو غيرهم، فأخرجوهم عن حدّ العبوديّة إلى حدّ الألوهيّة، أو ادّعوا لهم بعض خصائص النبوّة كنزول الوحي، أو خصائص الربّ جلّ شأنه كالقول بتفويض الخلق والرزق إليهم، أو افتروا على الله بالحلول فيهم، أو الاتّحاد معهم، أو نحو ذلك ممّا هو دائر على ألسنة كثير من ملاحدة الصوفيّة وأمثالهم الذين بنوا أساس عقائدهم على الآراء الظنّيّة والخيالات الهوائيّة، كما مرّ نظيره في بعض أهل الملل السابقة والملاحدة الباطنية، حتّى أنّهم قالوا صريحاً بسقوط العبادات وتحليل المحرّمات وأمثال ذلك ممّا هو خلاف ضرورة الدين وما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله بإجماع كافّة المسلمين، وقالوا في النبيّ والأئمّة عليهم السلام ما لم يقله أحد منهم لا لنفسه ولا لغيره، بل قالوا في غيرهم أيضاً ما لم يتجرّأ بدعواه نبيّ ولا وصيّ.

وبالجملة: في هذه الفرقة طوائف عديدة ظاهرة الكفر واضحة البطلان، بحيث لا حاجة إلى الإطالة بالبيان، من أراد تفصيل الحال وغاية كشف بطلان المقال، فليرجع إلى كتب السير والرجال.

فمنهم السبائيّة: أصحاب عبدالله بن سبأ[1] اليهودي الذي قال في

---

(١) هو عبدالله بن سبأ، رأس الطائفة السبئية، كانت تقول بألوهيّة عليّ عليه السلام. أصله من اليمن، رحل إلى الحجاز، فالبصرة، فالكوفة، مات سنة ٤٠ هـ.

انظر: البدء والتاريخ ٥: ١٢٩، لسان الميزان ٤: ٤٦١٨/٢٢، تهذيب تاريخ مدينة دمشق الكبير ٧: ٤٣١، والأعلام ٤: ٨٨.

في حاشية «س» و«ش» ورد: قد كان ابن سبأ هذا أوّل من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ عليه السلام، وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه وكفرهم، ومن هاهنا قال بعض مخالفي الشيعة: إنّ أصل التشيّع والرفض مأخوذ من اليهودية، ثمّ غلا في عليّ عليه السلام، فأحرقه بالنار كما يدلّ عليه بعض الأخبار. منه عفي عنه.

عليّ عليه السلام بالألوهية ، حيث قال له : أنت أنت يعني الإله ، وادّعى لنفسه النبوّة فأحرقه عليّ عليه السلام بالنار[١] ، ثمّ انشعب أصحابه في عليّ عليه السلام إلى أقوال سخيفة على حسب الخيالات الوهميّة المأخوذة من قول بعض غُلاة اليهود في يوشع ، وغُلاة النصارى في عيسى عليه السلام .

ومنهم المخمّسة[٢]: الذين قالوا بألوهية النبيّ ورسالة سلمان ، ثمّ بانتقال الألوهيّة إلى فاطمة وعليّ عليهما السلام ، ثمّ إلى الحسن والحسين عليهما السلام .

ومنهم العلبائيّة : الذين أنكروا ربوبيّة النبيّ صلى الله عليه وآله وقالوا بذلك في عليّ عليه السلام ، وزعموا أنّه الذي أرسل النبيّ صلى الله عليه وآله ، وقال بعضهم : إنّه ظهر مرّة بصورة محمّد ومرّة بصورته[٣].

ومنهم الخطّابيّة : أصحاب أبي الخطّاب محمّد بن أبي زينب الأجدع الأسدي[٤] الذي قال في الصادق عليه السلام بالألوهيّة ، فلعنه ودعا عليه فقُتل هو

---

(١) انظر : رجال الكشّي : ١٠٦ ـ ١٧٠/١٠٧ ، الفرق بين الفِرَق : ١٢٢/٢٣٣ ، التبصير في الدين : ١٢٣ ، الملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٧٤ .

(٢) المخمّسة : هم أصحاب أبي الخطّاب ، وإنّما سمّوا المخمّسة لأنّهم زعموا أنّ الله عزّ وجلّ هو محمّد ، وأنّه ظهر في خمسة أشباح وخمس صُور مختلفة ظهر في صورة محمّد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام . . .
انظر : المقالات والفِرَق : ١١١/٥٦ .

(٣) وهم من أصحاب بشار الشعيري ، أو أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي .
انظر : المقالات والفِرَق : ١١٤/٥٩ ، والملل والنحل للشهرستاني ١ : ١٧٥ .

(٤) هو محمّد بن أبي زينب الأجدع الأسدي ، يكنّى أبا الخطّاب ، وأبا زينب البزّاز ، أو البرّاد ، ويكفي في خبث سيرته وكفره ما أشار إليه المؤلّف .
انظر : رجال الكشّي : ٥٠٩/٣٥٨ ـ ٥٢٥ ، مجمع الرجال ٥ : ١١٥ ، نقد الرجال ٤ : ٥٠٩٢/٣٢٨ .

وأصحابه[١].

ومنهم غير هؤلاء كأصحاب بنان[٢] الذي كذب على عليّ بن الحسين، والمغيرة بن سعيد الذي كذب على أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، ومحمّد بن بشير[٣] الذي كذب على موسى بن جعفر عليه السلام، وأصحاب عليّ ابن حسكة[٤]، وفارس بن حاتم القزويني[٥]، ومحمّد بن نصير الفهري[٦]،

---

(١) انظر: الفِرَق بين الفرق: ١٢٨/٢٤٧، التبصير في الدين: ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢) لعلّه بنان التبّان روى الكشّي في ذمّه روايات:
منها: رواية أبي جعفر عليه السلام يقول: «لعن الله بنان التبّان، وإنّ بناناً لعنه الله كان يكذب على أبي، أشهد أنّ أبي عليّ بن الحسين كان عبداً صالحاً».
انظر: رجال الكشّي: ٥٤١/٣٦٧.

(٣) هو محمّد بن بشير مولى بني أسد من أهل الكوفة، ونُسبت فرقة الهسموية إليه، وكان صاحب شعبذة ومخاريق معروفاً بذلك، وكانت معه أشياء عجيبة من صنوف الشعبذة ما لم يروا مثلها، ولعنه أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام.
انظر: رجال الكشّي: ٥٣٢ ـ ٩٠٦/٥٣٧ ـ ٩٠٩، قاموس الرجال ٩: ٦٤٨٩/١٣٥، المقالات والفِرَق: ١٧٨/٩١.

(٤) هو عليّ بن حسكة الحوار، كان أُستاذ القاسم الشعراني اليقطيني، من الغُلاة الكبار، ملعون، وكان يدّعي أنّه باب، وهو من الكذّابين المشهورين.
انظر: رجال الكشّي ١٠٠١/٥٦٩، قاموس الرجال ٧: ٥٠٧٥/٤٠٢، تنقيح المقال ٢: ٨٢١١/٢٧٦.

(٥) هو فارس بن حاتم بن ماهويه القزويني، خبيث إلى منتهى الخباثة، وقد أطبق علماء الرجال والأخبار على ذمّه وتكفيره ولعنه، وإنّه من الكذّابين المشهورين، وله كتب كلّها تخليط.
انظر: رجال الكشّي: ٥٧٠ ـ ١٠٠٣/٥٧٤ ـ ١٠١١، قاموس الرجال ٨: ٥٨٦١/٣٥٩. تنقيح المقال ٢: ٩٣٩٣/١ من أبواب الفاء.

(٦) هكذا في النسخ، ولعلّه محمّد بن نصير النميري، من أصحاب أبي محمّد الحسن بن عليّ، ولمّا توفّي أبو محمّد ادّعى مقام أبي جعفر محمّد بن عثمان، وأنّه

ونظرائهم الذين غلوا في بقيّة الأئمّة.

وكلّهم متشاركون في إباحة المحرّمات وترك العبادات والقول بالتناسخ وأمثال ذلك[١]، حتّى أنّ أكثر هؤلاء ادّعوا لأنفسهم النبوّة أيضاً، وقد زال وانقرض عامّتهم بحيث لا يُعرف، بل لا يوجد من نُسب إلى أحد منهم غير الحلّاجيّة المنسوبين إلى حسين بن منصور الحلّاج الصوفي[٢] الذي كان يتخصّص بإظهار التشيّع، لكن قد صرّح جماعة بأنّ أصحابه كانوا ملاحدة زنادقة يموّهون بمظاهرة كلّ فرقة بدينهم، ويدّعون للحلّاج الأباطيل، ويجرون في ذلك مجرى المجوس في دعواهم لزردشت المعجزات، وكانوا يدّعون التحلّي بالعبادات مع تركهم الفرائض والصلوات، ويدّعون انطباع الحقّ لهم، حتّى أنّ فيهم من قال بأنّ الله فوّض أمر الخلق والرزق والإماتة والإحياء إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام بعد أن خلقهم هو واصطفاهم، مع استفاضة الأخبار المنقولة عن الأئمّة، بل تواترها

صاحب إمام الزمان وادّعى البابيّة، وفضحه الله تعالى بما ظهر منه من الإلحاد والجهل، ولعنه أبو جعفر محمّد بن عثمان له وتبرّأ منه، وإليه نُسبت فرقة النصيريّة.

انظر: قاموس الرجال ٩: ٦٢٢/٧٣٣٦، تنقيح المقال ٣: ١٩٥/١١٤٥٠.

(١) انظر: رجال الكشّي: ٥٣٢ ـ ٥٣٧/٩٠٦ ـ ٩٠٩.

(٢) هو الحسين بن منصور الحلّاج، يكنّى أبا مغيث، من أهل البيضاء، وهي بلدة بفارس، ونشأ بواسط العراق، والناس في أمره مختلفون، وكثرت الوشايات به إلى المقتدر العبّاسي فأمر بالقبض عليه، فسُجن وعُذّب، وقُطعت أطرافه الأربعة، ثمّ حُزّ رأسه وأُحرقت جثّته، ولمّا صارت رماداً أُلقيت في دجلة، ونُصب رأسه على جسر بغداد، هلك سنة ٣٠٩ هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢٤١ ـ ٢٤٢، معجم البلدان ١: ٢٣٦٣/٦٢٨، وفيات الأعيان ٢: ١٨٩/١٤٠، سير أعلام النبلاء ١٤: ٢٠٥/٣١٣، مرآة الجنان ٢: ١٨٩، الأعلام ٢: ٢٦٠.

في تكفير القائل بهذا[١]، كما سيظهر.

وبالجملة: اشتراك طوائف هذه الفرقة فيما هو خلاف ضرورة[٢] الدين، لاسيّما دعوى سقوط ما جاء به سيّد المرسلين ممّا لا شكّ فيه، فافهم.

المطلب الثالث:

في بيان الفرقة الموجودة التي بيّنّا سابقاً أنّها هي من النوع الثاني من القسم الثاني الذي سبق ذكره، أي: الذين خالفوا ـ كما مرّ ـ جميع ما ذُكر من الفِرَق كلّها لاسيّما الموجودة منها، بحيث لا توجد فرقة واحدة من فِرَق الأمّة تشاركها في أصل أساس دينها، أعني: الذين يقال لهم اليوم: الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة، واشتهروا بذلك[٣] عند المخالف والمؤالف.

أمّا تسميتهم بالشيعة؛ فلأنّهم يعتقدون ـ كما مرّ ويأتي ـ وجوب موالاة عليّ عليه السلام ومشايعته من كلّ وجه، وعلى أيّ حال، بمعنى: أنّه لم يزل من حين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله يجب التمسك بعليّ عليه السلام ومتابعته في كلّ شيء، ولم يجز مخالفته مطلقاً وإن اتّفق كلّ الصحابة على خلافه؛ ولهذا يوجبون التبرّي من كلّ من خالفه وعانده، لاسيّما من عاداه ومن حاربه، وهكذا حال سائر أئمّتهم المعلومين عندهم.

وأمّا تسميتهم بالإماميّة؛ فلاعتقادهم لزوم وجود إمام معصوم

---

(١) تصحيح الاعتقاد: ١٣٤ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٥)، ورد فيه اختصاراً، وانظر تفصيله في: بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٥.

(٢) في «م»: «ضروريّ».

(٣) في «م»: «واشتهر هذا».

مفروض الطاعة من الله، ونصٌّ من الرسول ﷺ في كلّ زمان مادام التكليف.

وأمّا تسميتهم بالإثني عشريّة؛ فلما هو ظاهر من كون عدد أئمّتهم اثني عشر.

وخلاصة تفصيل مذهبهم ـ بحيث يتبيّن منه مواضع تفرّدهم عن جميع ما سواهم لاسيّما الفِرَق الموجودة، حتّى يظهر منه كونهم هم الفرقة الناجية؛ لما ظهر سابقاً من لزوم كون الفرقة الناجية كذلك؛ حيث إنّ ذلك هو مناط التمييز دون المشتركات ـ أنّهم يقولون أوّلاً: أن لا مدخل للرأي في الدين مطلقاً؛ حيث إنّ أصله ـ كما تبيّن سابقاً ـ كان من الشيطان، ثمّ دار بين أتباعه في كلّ زمان ولم يثبت، بل لم يكن عليه اعتماد نبيّ ولا وصيّ، بل صريح القرآن ومنقولات أهل الأديان يناديان بأنّه هو سبب كثرة الاختلاف بين الناس، وكان أهل الحقّ لم يزالوا يتبرّؤون منه في دينهم حذراً من الالتباس؛ ولهذا صريح مذهب هذه الفرقة أنّ الله تعالى لمّا أرسل رسوله محمّداً ﷺ حجّةً على الأنام أنزل عليه في كتابه جميع الأحكام، وبيّن له كلّ أمور الشريعة صغيرها وكبيرها بالتمام، بحيث لم يحتج بسبب ذلك العلم والتبيين إلى رأي ولا ظنّ ولا تخمين، كما أخبر بذلك في أمثال قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾[1].

ثمّ لم يجوّز للخلائق، ولم يأمرهم في إطاعة الخالق إلّا بالتسليم له، والأخذ منه، والانتهاء إليه دون غير هذا، حتّى أنّه قد عدّ غيره من خطوات الشيطان في آيات من القرآن، كما نادى بكلّ ذلك في أمثال قوله

---

(١) سورة النجم ٥٣: ٣ ـ ٤.

عزّ وجلّ: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ الشَّيْطَٰنِ﴾[١]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٢].

وقد صار من ضروريّات الدين أنّ هذا كان طريق علم صحيح دائراً بين المسلمين في عصر خاتم النبيّين صلى الله عليه وآله؛ ولهذا لم يكن بينهم بسبب ذلك خلاف ولا اختلاف، وكانوا جميعاً على مذهب واحد مأخوذ من الله ورسوله من غير التفات إلى المطالبة بدليل من خارج، ولا المعارضة ببرهان جارح، بل كان هو عليهم حجّةً ناطقاً، وقوله برهاناً قاطعاً.

وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قد بلّغ أيضاً ما دام حيّاً كلّ مّا احتاجت إليه أُمّته في زمانه على طبق ما وصل إليه من ربّه، وبعين ما تعلّمه من الله عزّ وجلّ إلى أن كملت أيّامه، وقربت رحلته، وبقيت ممّا لم يصل إلى الخلائق من أحكام الخالق؛ لعدم مسيس حاجتهم إلى السؤال والتعلّم أشياءَ مستورة عن عامّة أهل الإيمان، مطويّة تحت خبايا القرآن، محتاجاً بيانها إلى الترجمان، فعلّمها جميعاً بأمر من الله حتماً ـ حيث كان إتمام التبليغ عليه واجباً ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[٣] ـ أكمل الأمّة، وأقربهم إليه من كلّ جهة، أعني: عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه نحو ما تعلّم هو من الله عزّ وجلّ؛ ولهذا أفرده من بين كافّة أُمّته بالأسرار والعلوم التي أقرّ كلّ أحد حتّى أعدائه بخلوّ غيره عنها، وبأن جعله في الدعاء يوم

---

(١) سورة البقرة ٢: ٢٠٨.
(٢) سورة الحشر ٥٩: ٧.
(٣) سورة الأنفال ٨: ٤٢.

المباهلة شريكاً، واتّخذه وصيّاً له[١] ووزيراً، وسلّمه الكتب السماويّة وسائر مواريث الرسل ـ التي يأتي أنّها كانت عنده بتسليم بعضهم بعضاً، وكان كذلك دأب سائر الأنبياء والمرسلين ـ ونصبه يوم الغدير لمّا بيّن أوّلاً لأمّته أنّه من خصائص نفسه من كونه مولى للمؤمنين، وجعله أحد الثقلين المقترنين، والخليفتين الغير مفترقتين، والمستمسكين المنجيين اللّذين قد ألزم رقاب الناس باتّفاق الناس أن يتمسّكوا بهما جميعاً؛ لكيلا يضلّوا بعده أبداً، حتّى أنّه عبّر عنه[٢] هاهنا بالعترة لفظاً؛ لتبيين مدخلية سائر الأوصياء المعلومين أيضاً، وإشعار لزوم هذا التمسّك ما دام التكليف باقياً. هذا، مع سائر النصوص والفضائل الدالّة على إمامته، كما سيأتي مفصّلاً.

ولهذا لم يكن عليّ عليه السلام طول مدّة تعلّق الأمر إليه محتاجاً إلى غيره أبداً، ولا إلى العمل بالرأي[٣] في شيء من أُمور الدين ومعالم المسلمين، كما ينادي بذلك قوله: «سلوني قبل أن تفقدوني»[٤] ورجوع سائر الخلفاء وغيرهم إليه دون العكس، حتّى أنّ عمر بن الخطّاب كان ينادي كراراً ومراراً بقوله: لولا عليّ لهلك عمر[٥].

---

(١) كلمة «له» لم ترد في «م».

(٢) كلمة «عنه» لم ترد في «م».

(٣) في «م» و«ش»: زيادة: «وأمثاله أصلاً».

(٤) نهج البلاغة: ٢٨٠، الخطبة ١٨٩، بصائر الدرجات: ١/٢٨٦، و٧/٢٨٧، و١٤/٢٨٨، روضة الواعظين ١: ١١٨.

(٥) الكافي ٧: ٤٢٧ (باب النوادر) ذيل ح٦، التهذيب ١٠: ٤٩ ـ ١٨٦/٥٠، خصائص الأئمّة: ٨٥، المناقب للخوارزمي: ٨١، ذخائر العقبى: ٨٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨ و١٤١، و١٢: ٢٠٥، الجوهرة في نسب الإمام عليّ وآله: ٧٢، فيض القدير شرح الجامع الصغير ٤: ٥٥٩٤/٣٥٧.

ثمّ إنّ من مذهبهم أنّ هذا لم يكن منحصراً بزمان[1] وجود عليّ عليه السلام حتّى تحتاج الأمّة فيما بعد إلى التعبّد بالرأي وأمثاله، بل إنّ الله عزّ وجلّ كما أمر النبيّ صلى الله عليه وآله أن يعلّم عليّاً كلّ ما تعلّم هو منه لاسيّما ما كانت الأمّة تحتاج إليه، وأن يتّخذه وصيّاً له وإماماً لأمّته، كذا أمره أن يأمر عليّاً عليه السلام أن يعلّم ولده الحسن، وكذا الحسين عليهما السلام كلّ ما تعلّم هو من النبيّ صلى الله عليه وآله، وأن يتّخذ الحسن عليه السلام بعده وصيّاً له وإماماً للخلق، ويسلّمه ما سلّمه النبيّ صلى الله عليه وآله من الكتب وسائر مواريث الأنبياء، وأن يتّخذ الحسن أخاه الحسين عليهما السلام وصيّاً له وإماماً للخلق بعده، وأن يفعل الحسين عليه السلام مثل ذلك بولده عليّ ابن الحسين زين العابدين عليهما السلام، وكذا زين العابدين بالنسبة إلى ولده محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، والباقر بالنسبة إلى ولده جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام، والصادق بالنسبة إلى ولده موسى بن جعفر الكاظم عليهما السلام، والكاظم بالنسبة إلى ولده عليّ بن موسى الرضا عليهما السلام، والرضا بالنسبة إلى ولده محمّد بن عليّ الجواد عليهما السلام، والجواد بالنسبة إلى ولده عليّ بن محمّد الهادي عليهما السلام، والهادي بالنسبة إلى ولده الحسن بن عليّ العسكري عليهما السلام، والعسكري بالنسبة إلى ولده الحجّة بن الحسن محمّد المهديّ الذي هو الإمام الثاني عشر وهو القائم المنتظر صاحب هذا الزمان.

وقد فعل النبيّ صلى الله عليه وآله، فأخبر عليّاً عليه السلام بالحال، وأمره أن يعمل بهذا المنوال، حتّى أنّه قام بالناس مراراً، وأخبرهم بلزوم وجود خصوص اثني عشر أئمّة الهدى في هذه الأمّة، كما يشعر بتعدّدهم حديث العترة،

---

(١) في «ش»: «في زمان».

وذكر أنّهم من قريش، بل من عترته، وأنّهم الأعلم والأتقى، وأنّ المهدي منهم، بل ذكر لبعضهم ـ كما سيأتي بيانه مفصّلاً، لا سيّما في الفصل الحادي عشر من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل ـ أنّهم من نسل الحسين عليه السلام، حتّى يأتي فيه أنّ بعض الثقات المتديّنين من خواصّ الصحابة والتابعين، بل غيرهم أيضاً نقلوا تصريحه أيضاً بأساميهم.

وكذلك عليّ عليه السلام ائتمر بما أمره النبيّ صلى الله عليه وآله، فأخبر الحسن عليه السلام ومن لابُدَّ من إخباره من الخواصّ بما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله فأمره وأكدّ عليه وأوصى إليه، وأرشدهم وأشهدهم عليه، وعلّمه، وسلّمه جميع ما تعلّم وتسلّم من النبيّ صلى الله عليه وآله، بل أخبر عامّة الناس أيضاً ببعض هذه الأحوال ولو على سبيل الإجمال، وهكذا بعينه فعل الحسن وكذا الحسين عليهما السلام، وكذا كلّ واحد واحد من هؤلاء الأئمّة والأوصياء المذكورين، كما سيأتي في فصل الوصيّة؛ ولهذا لم يحتج أحد منهم طول مدّته أبداً إلى العمل بالرأي والقياس، والاعتماد[1] على الظنّ واجتهادات الناس، بل كان مآل مستند كلام كلّ واحد: أخبرني آبائي عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الله عزّ وجلّ، حتّى أنّه قيل لبعض منهم: أرأيت إن كان كذا وكذا ما كان القول فيها؟، فقال: «مه، لسنا من أرأيت في شيء، كلّ ما قلنا لكم فهو قول الله ورسوله صلى الله عليه وآله»[2].

---

(١) في «ن»: «والعمل» بدل «والاعتماد».

(٢) انظر: بصائر الدرجات: ٨/٣٢٠، والكافي ١: ٢١/٤٧ (باب البدع والرأي والمقائيس).

وقال الباقر عليه السلام : «لو كنّا نفتي الناس برأينا لكنّا من الهالكين ، ولكنّا نفتيهم بآثار من رسول الله صلى الله عليه وآله يتوارثها كابر عن كابر»[1] ، وما بهذا المعنى كثير فوق التواتر .

وبالجملة : كان مناط جميع أقوالهم وأفعالهم علماً قطعيّاً ، واصلاً إليهم من الله تعالى كتاباً وسماعاً ، على ما سيأتي بيانه في فصل علومهم وغيره ، ولهذا ليس لأحد شبهة في أنّ كلّ واحد منهم كان طول زمانه فائقاً على جميع أهل عصره في العلم والورع والصدق والسداد ، بحيث كان مرجع العلماء في كلّ مكان ، ولم يعجز عن مناظرة وسؤال كلّ ما كان ، حتّى أنّه قد كتب المخالف والمؤالف في مناقبهم ، مع كثرة أعدائهم وحُسّادهم من الخلفاء وغيرهم ما ملأ الخافقين ، وكثرت أتباعهم ورُواة الأخبار عنهم ، مع شدّة الخوف والتقيّة من مخالفيهم ، وإخفاء مذهبهم عن أعاديهم ، بحيث لم يبق موضع خالياً عنهم فيما بين المشرقين .

وفي الحقيقة هذه معجزة ظاهرة ، وآية باهرة عند أصحاب البصيرة ، حيث لم يتّفق أبداً في غيرهم دوام هذه الفضائل الجليلة بالخصوص بمثل هذا الترتيب المخصوص ، ومن ثَمَّ صار صريح خلاصة مذهب الفرقة المذكورة أنّ هؤلاء الأئمّة الأوصياء المعلومين كلّهم حجج الله على الخلق أجمعين إلى يوم الدين ، بمثل ما كان كذلك جدّهم سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله لا يجوز إلّا الأخذ منهم وأتباعهم في القول والفعل والتقرير ، وعدم مخالفتهم بوجه ولو في أمر صغير ، بل ولو قال بخلافهم كلّ صاحب قيل مستمسكاً بزعمه بأقوى كلّ دليل ؛ إذ لا رأي بعد البيان ، ولا ظنّ كالعيان ؛

---

(١) بصائر الدرجات : ٤/٣٢٠ و٦ بتفاوت يسير .

ولهذا قالوا عليهم السلام : «كلّ ما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل»[١] ، «وكلّ حقٍّ عند الناس فهو المأخوذ منّا أهل البيت»[٢] .

وصار اتّفاق هذه الفرقة على عدم تحقّق الإيمان إلّا بعد اعتقاد أنّ الحقّ إنّما هو ما حقّقوه ، أي : الأئمّة ، والباطل ما أبطلوه وإن لم يعلم وجهه ، بل وإن لم يعرف حال الحكم فيه ؛ لكفاية هذا الإجمال عند الجهل بالحال ، ولهذا ورد عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قالوا : يكفي للمؤمن أن يقول قولي : قول آل محمّد عليهم السلام فيما وصل إليّ وفيما لم يصل[٣] .

واتّفقوا أيضاً على أن لا اختلاف عند أئمّتهم في شيء من أمر الدين ؛ إذ لا خلاف فيما كان وارداً من الله على نهج اليقين ، وأنّ حكم الله واحد لا يختلف ، فحلال محمّد صلى الله عليه وآله حلال إلى يوم القيامة ، وحرامه حرام إلى يوم القيامة[٤] ، لا يكون غيره ولا يجوز .

وإنّما منشأ الاختلاف الحاصل بين الناس هو : أنّه لمّا ترك عامّة الأمّة اتّباع أهل البيت الطاهرين ، ولم يتوجّهوا إلى اقتفائهم في استكمال أمور الدين ، فلم يتمسّكوا برأس العترة ورئيسهم الذي هو عليّ عليه السلام أمير المؤمنين ، ولا ببقيّة الأئمّة المذكورين الذين كانوا ـ كما ذكرنا ـ مستودعي علوم سيّد المرسلين ، واتّخذوا من عند أنفسهم خلفاء جُهّالاً ، ورؤساء ضلّالاً ، ومع هذا صرفوا عامّة أوقاتهم من حين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله

---

(١) بصائر الدرجات : ٢١/٥٣١ ، مختصر بصائر الدرجات : ١٧٩/١٩٨ ، الفصول المهمّة للعاملي ١ : ٧٦٩/٥٢٦ .

(٢) انظر : المحاسن ١ : ٤٤٨/٢٤٣ ، الكافي ١ : ١/٣٢٩ (باب أنّه ليس شيء من الحقّ في يد الناس . . .) .

(٣) انظر : مختصر بصائر الدرجات : ٢٢٨/٢٢٨ ، و٢٣١/٢٢٩ ، و٢٣٤/٢٣١ .

(٤) في «س» و«ش» و«ن» زيادة : «كذلك» .

على فتح البلاد، وتسخير العباد، وحيازة الأموال، والدخول في الأعمال وأمثالها من الأشغال، منعهم ذلك، لاسيّما بعد زوال جمّة من عرفاء الصحابة بسبب الحروب وغيرها عن محافظة كثير من سنن النبيّ ﷺ، بل أكثرها وعامّة الأحكام المأخوذة منه، كما ينادي بذلك كلام نقلة أحوال الصحابة والتابعين، بل كفى في هذا اختلافهم في أكثر متعلّقات أمثال الصلاة والأذان ونحوهما التي كانت تصدر منه كلّ يوم مراراً على رؤوس الأشهاد، حتّى نقل جمع من المخالفين صريحاً أنّ أنس بن مالك كان يبكي في الأواخر ويقول: لم يبق ممّا كان في زمن النبيّ ﷺ غير هذه الصلاة، وهي أيضاً قد ضُيّعت وغيّرت[1].

ولهذا لمّا التفتوا أخيراً إلى تنقيح المسائل الشرعيّة، وتحقيق المعالم الدينيّة، لم يجدوا إلّا قليلاً من المسائل المعلومة من محكمات القرآن والسنّة الثابتة من سيّد الإنس والجانّ، فاضطرّ جماعة ممّن زعم أنّه من أهل العلم والفهم إلى استنباط سائر المسائل الواردة عليهم ـ ممّا لم يجدوا منه بُدّاً، فظنّوه مستنداً ـ من محتملات المتشابهات، ومفترعات الروايات، ومخترعات أوهامهم الكاسدة، وآرائهم الفاسدة، وقياسات عقولهم الناقصة الشيطانيّة التي لا مدخل لشيء منها ـ كما مرّ ويأتي ـ في الأمور الشرعيّة، وكلّ واحد منها بمعزل عن استعلام الأحكام الإلهيّة السماعيّة، فاختار كلّ فريق منهم برأيه طريقاً، وزعموه ركناً وثيقاً، فحصل بذلك ما هو دائر بين الناس من الاختلاف، وشاع بينهم النزاع والخلاف؛ بحيث انجرّ إلى تضليل بعضهم بعضاً، بل تكفيرهم، كما في الحديث الذي مرّ سابقاً ممّا رواه

---

(١) انظر: الطرائف ٢: ٧١، الصراط المستقيم ٣: ٢٣١، صحيح البخاري ١: ١٤١، تهذيب الكمال ١٩: ٣٦٧ ذيل الرقم ٣٨٠٩.

المخالف والمؤالف من أنّ النبيّ ﷺ قال: «إنّ الله تعالى لا يرفع العلم الذي أنزله انتزاعاً ينتزعه إليه، ولكن يقبض العلماء فاتّخذ الناس رؤساء جُهّالاً فأفتوهم على غير علم فضلّوا وأضلّوا»[1].

نعم، شرذمة قليلة من الأُمّة تمسّكوا بعد نبيّهم بوصيّه أمير المؤمنين رئيس العترة وأعلم الأُمّة، كسلمان، وأبي ذرّ، والمقداد، وعمّار، وحذيفة، وجابر، ومالك[2]، وحارث[3] ونظرائهم ممّن ستأتي أسماؤهم، وأخذوا منه سماعاً كلّ ما احتاجوا إليه من أحكامهم، كما سمع هو من النبيّ ﷺ عن الله عزّ وجلّ بعين ما كان دأبهم في زمان النبيّ ﷺ، فبقوا على حالتهم

---

(١) تقدم تخريجه في ص ٣٧، هامش (٤).

(٢) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، المعروف بالأشتر، أمير، من كبار الشجعان، كان رئيس قومه، وقد عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب عليّ عليه السلام، شهد يوم الجمل وأيّام صفّين مع عليّ عليه السلام، وولّاه عليٌّ عليه السلام مصر فمات في الطريق مسموماً، وتأسّف أمير المؤمنين عليه السلام لموته، وقال: «لقد كان لي مثل ما (كما) كنت لرسول الله ﷺ»، وقال أيضاً: «رحم الله مالكاً وما مالك عزّ عليّ به هالكاً لو كان صخراً لكان صلداً، ولو كان جبلاً لكان فِنداً...»، توفّي سنة ٣٧ هـ.
انظر: رجال الكشّي: ١١٨/١٣٨، خاتمة تفصيل الوسائل للحرّ العاملي: ٤٥٣/٣٠، تنقيح المقال ٢: ١٠٠٢٥/٤٨، قاموس الرجال ٨: ٦٢٠٧/٦٤٣، الإصابة ٣: ٨٣٤١/٤٨٢، سير أعلام النبلاء ٤: ٦/٣٤، الأعلام ٥: ٢٥٩.

(٣) لعلّه الحارث بن عبدالله بن كعب بن أسد الأعور الهمداني، يكنّى أبا زهير، من أولياء أمير المؤمنين، وعدّه أمير المؤمنين عليه السلام من ثقاته العشرة، وكان من مقدّمي أصحاب عليّ عليه السلام في الفقه والعلم بالفرائض والحساب، وهو الذي قال له أمير المؤمنين عليه السلام:

يا حار همدان من يمت يرني ... من مؤمن أو منافق قُبلا

توفّي سنة ٦٥ هـ أيّام ابن الزبير.
انظر: تنقيح المقال ١: ١٠٢٧/٢٤٢، قاموس الرجال ٣: ١٦٤٢/٨، سير أعلام النبلاء ٤: ٥٤/١٥٢، تهذيب التهذيب ٢: ٢٤٨/١٢٦.

السابقة من العمل بالعلم الوارد من الله عزّ وجلّ بلا وقوع في الخلاف، ولا حاجة إلى التشبّث بالرأي الموجب للاختلاف.

وكذا تمسّك من بقي من هؤلاء ومن تبعهم في طريقتهم هذه من حين وفاة[1] عليّ عليه السلام بوصيّه الحسن عليه السلام، وكانوا يأخذون منه ما احتاجوا إليه سماعاً منه عن أبيه، عن جدّه، عن الله عزّ وجلّ، وهكذا كان بعينه حال الموجودين من هؤلاء، ومن كان يتبعهم بعد الحسن عليه السلام من التمسّك بوصيّه الحسين عليه السلام، وبعد الحسين من التمسّك بوصيّه وولده عليّ بن الحسين عليه السلام، وبعده من التمسّك بوصيّه وولده محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام، وهلمّ جرّاً إلى آخرهم وقائمهم المهديّ المنتظر (عجّ).

ولم يكن يجوز الاعتماد عند هؤلاء القوم في كلّ عصر أبداً إلّا على المأخوذ المسموع من الوصيّ الإمام عليه السلام، الآخذ عن آبائه، عن النبيّ صلى الله عليه وآله، عن الله عزّ وجلّ؛ ولهذا لمّا اطّلع أهل البصيرة على حقيقة هذه الطريقة عرفوا حقّيّتها، وجزموا أنّ أهلها هم الفرقة الناجية؛ لما بيّنّاه من اختصاصهم بالتمسّك في كلّ شيء بما ورد من الله ورسوله صلى الله عليه وآله لا غير، وإن اتّفق عليه رأي جميع ما سواهما، فشرعوا يدخلون في دين الله أفواجاً مع مصادمتهم من بحار ضلالة مخالفيهم، وظلمات جور أعاديهم أمواجاً، بحيث لم يكن يمكنهم الوصول إلى الإمام عليه السلام إلّا بعد تمهيدات من خوف الطغاة اللئام إلى أن انكسرت شوكة بني أُميّة، وذلك في أواخر زمان الباقر عليه السلام، فشرع علماء هؤلاء القوم بإكثار الوصول إلى خدمة أئمّتهم عليهم السلام، وسؤال المسائل منهم، وشرع الأئمّة عليهم السلام أيضاً في إنفاذ الأحكام إليهم، وبيان معالم الدين

---

(١) كذا في النسخ، والظاهر: «شهادة» أنسب.

لهم، وربّوهم كمال التربية مع وجود بعض حالات الخوف والتقيّة.

وقد كان دأب هؤلاء العلماء في كلّ عصر أنّ كلّ من وصل منهم في موسم الحجّ وغيره إلى خدمة إمامه عليه السلام، وتعلّم من علومه ما تعلّم كتبه فرجع إلى بلاده وروى ما تعلّم لأصحابه، حتّى انتشرت أخبارهم في البلاد، وشاعت علوم الأئمّة وآثارهم بين العباد، حتّى أنّه كُتبت من عصر الصادق عليه السلام ـ الذي راج العلم في أوانه لضعف شوكة أهل جور زمانه ـ أربعة آلاف كتاب حديث إلى عصر أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام، كلّ كتاب لمؤلّف واحد من رواتهم، وزاد عدد ثقات الرواة منهم عن الألوف، حتّى أنّ فيهم مثل أبان بن تغلب[1]، وزرارة بن أعين[2]، وحمران بن

---

(١) أبان بن تغلب بن رباح الكوفي البكري الجُرَيْريّ، يكنّى أبا سعيد، ثقة، جليل القدر، عظيم الشأن في أصحابنا، لقي أبا محمّد عليّ بن الحسين، وأبا جعفر، وأبا عبدالله عليهم السلام، وروى عنهم، وكانت له عندهم خطوة.

وقال له أبو جعفر الباقر عليه السلام: «اجلس في المدينة وأفت الناس، فإنّي أُحبّ أن يُرى في شيعتي مثلك».

وقال أبو عبدالله عليه السلام لمّا أتاه نعيه: «أما والله، لقد أوجع قلبي موت أبان». وصنّف كتاب «الغريب في القرآن»، توفّي سنة ١٤١ هـ في حياة أبي عبدالله عليه السلام.

انظر: رجال الكشّي: ٦٠١/٣٩٥ ـ ٦٠٤، رجال النجاشي: ٧/١٠، تنقيح المقال ١: ١٩/٣، قاموس الرجال ١: ١٧/٩٧، الفهرست لابن النديم: ٢٧٦، سير أعلام النبلاء ٦: ١٣١/٣٠٨، تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ ـ ١٦٠): ٥٥، تهذيب التهذيب ١: ١٦٦/٨١.

(٢) هو زرارة بن أعين بن سُنسن الشيباني الكوفي، اسمه عبد ربّه، وزرارة لقبه، يكنّى أبا الحسن، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمام الباقر والصادق عليهما السلام، وثاقته وجلالته وعظم شأنه متّفق عليه، وتظافرت الروايات بذلك، بل تواترت. وأمّا الأخبار الواردة في ذمّه فهي من باب التقيّة ولأجل المحافظة عليه من شرّ الأعداء.

توفّي سنة ١٥٠ هـ.

أعين، ومحمّد بن مسلم، وجابر بن يزيد ونظرائهم ممّن صرّح علماء: المؤالف والمخالف بتوثيقهم وكمال علمهم، مع نصّ المخالف بتشيّعهم، بل غلوّهم فيه، كما سيأتي مفصّلاً من كتاب ميزان الاعتدال وغيره.

وقد روى أبان هذا ثلاثين ألف حديث عن الصادق عليه السلام[1]، وروى جابر عنه وعن أبيه أزيد من خمسين ألف حديث[2]، وأمّا زرارة وأمثاله فلا تحصى رواياتهم، حتّى أنّ كثيراً من علماء المخالفين كأبي حنيفة، والثوري، والأعمش وأمثالهم داروا[3] يراجعون هؤلاء الأئمّة، ويقتبسون من أنوار علومهم، ويروون عنهم، بل عن بعض أصحابهم أيضاً؛ ولهذا صارت غزارة علوم كلّ واحد واحد من هؤلاء الأئمّة عليهم السلام مسلّمة عند كلّ علماء الأمّة، وطارت فضائل أحوالهم وغرائب آثارهم ونقلة أخبارهم شرقاً وغرباً، بحيث صنّف جمّ غفير من أصحاب هؤلاء الأئمّة وسائر من تأخّر عنهم من علماء الأُمّة كتباً كباراً في الأصول والفروع من متعلّقات التوحيد والنبوّة والإمامة والعدل والمعاد، وخلق الأرواح والأجساد، والحلال والحرام، والفرائض والأحكام، والتفسير والدعاء، والقصص والمواعظ، والآداب والأخلاق وغيرها من أنواع العلوم، وأنحاء الحجج، وحلّ المشكلات، وأقسام أحوال ما في الأرضين والسماوات، وقد نقلوا في تلك الكتب لكلّ مبحث من الأمور المذكورة أدلّة علميّة مأخوذة من ألسنة

انظر: الكشّي: ١٣٣ ـ ٢٠٨/١٦٠ ـ ٢٦٩، تنقيح المقال ١: ٤٢١٣/٤٣٨، أعيان الشيعة ٧: ٤٦، الفهرست لابن النديم: ٢٧٦.

(١) رجال النجاشي: ١٢.

(٢) انظر: رجال الكشّي: ٣٤٢/٢٦٦.

(٣) أي: اتّفقوا واجتمعوا.

أولئك الأئمّة عليهم السلام من غير حاجة لهم إلى الاستناد إلى الخيالات الظّنيّة المأخوذة من الرأي والقياس الذي بيّنّا غير مرّة أنّ أصل ذلك من الشيطان الموقع في الوسواس، ثمّ اشتهر منه بين سائر أصناف الناس.

ومن هذا ظهر أيضاً أنّهم هم مصداق ما مرّ من قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «لا تزال طائفة من أُمّتي ظاهرين على الحقّ، لا يضرّهم خذلان من خذلهم»[1]؛ إذ من البيّن أنّ مراده صلى الله عليه وآله بهذه الطائفة إنّما هو الطائفة المحقّة التي ذكرنا في حديث الثلاث والسبعين[2].

وقد تبيّن ممّا ذكرنا وجود جميع خصوصيّات كلّ واحد من الخبرين في هؤلاء الجماعة دون غيرهم، كما هو ظاهر من ملاحظة أحوالهم وأحوال من سواهم، كما ذكرنا مجملاً منها، ومن أراد تحقيق صدق ما ذكرناه وتفصيل مقالاتهم يكفيه الرجوع إلى واحد من تلك الكتب الذي هو مسمّى بـ: بحار الأنوار، فإنّه سيجده مشتملاً على بيان جميع ما أشرنا إليه على النهج المأخوذ من الأئمّة أهل بيت العلم والنبوّة، وفيه من الآيات القرآنيّة والأخبار النبويّة لاسيّما المأخوذة من العترة الهادية ما لا يحصى عدداً بحيث صار ما فيه من روايات الإماميّة فقط أضعاف مضاعفة جميع الروايات التي حوتها كتب مخالفيهم، حتّى أنّه لم يكتب كتاب مثله في الإسلام، والشاهد على هذا تتبّع ما فيه.

وبالجملة: مدار هذه الطائفة إنّما هو على متابعة قول هؤلاء

---

(١) الصراط المستقيم ٣: ٨٧، صحيح مسلم ٣: ١٥٢٣/١٩٢٠، سنن الترمذي ٤: ٢٢٢٩/٥٠٤ وفيه: بتفاوت يسير، ومرّ الحديث أيضاً في ص ٢٢١.

(٢) انظر: الفصل الرابع وص٢٢١.

الأئمّة عليهم السلام ، حيث إنّه قول النبيّ صلى الله عليه وآله المأخوذ من الله عزّ وجلّ ؛ إذ نصوص كتاب الله التي هي حجّة ـ بدون الحاجة إلى تحقيق المراد بها ـ قليلة ، والبواقي ممّا لابُدَّ فيها من سماع تفسيرها وتأويلها من هؤلاء العلماء الذين نزل الكتاب في بيتهم ، وتعلّموا معناه من جدّهم ـ كما سيأتي مفصّلاً ـ وما سوى ذلك ليس بحجّة عندهم أصلاً .

نعم ، الإجماع الذي عُلم دخول قول هؤلاء الأئمّة فيه ، فهو حجّة عندهم أيضاً ، لكن لا من حيث كونه إجماعاً ، كما توهّمه مخالفوهم ؛ حيث لم يفهموا معنى الحديث الآتي ، بل من جهة كون قول أئمّتهم الداخل فيه حجّة ؛ لما هو ظاهر ممّا مرّ وسيأتي أيضاً ؛ لأنّ الحقّ أنّ هذا هو معنى قول النبيّ صلى الله عليه وآله : «لا تجتمع أُمّتي على الخطأ»[1] ؛ لأنّه مهما اجتمعت جميع طوائف الأُمّة دخلت فيهم الطائفة المحقّة التي لا تزال ظاهرين على الحقّ ، فلزم كون مثل هذا المجتمع عليه حقّاً ، وإذ قد ظهر أنّ هؤلاء هم أهل الحديثين المذكورين ظهر أنّ صدق هذا الاجتماع لأجل دخول قول هؤلاء . وقد بيّنّا ويتّضح أيضاً أنّ قول هؤلاء حجّة ، فظهر أنّ حجّيّة الاجماع لأجل حجّيّة قول هؤلاء الداخل في الأقوال ؛ ولهذا قال بعض المحقّقين : إذا اجتمع اثنان وعرفنا دخول قول الإمام المعصوم في قولهما فهو حجّة وإلّا فلا وإن اجتمع عليه جميع ما سوى الإمام عليه السلام[2] .

وليس معناه أنّ كلّ اجتماع من الأُمّة حجّة وإن لم تكن الطائفة المحقّة من جملتهم ؛ إذ لا دليل على هذا ، بل دليل بطلانه موجود ، كما يأتي في

---

(١) المستصفى ٢ : ٣٩٥ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨ : ١٢٣ ، و ٢٠ : ٣٤ .
(٢) انظر : الذريعة للسيّد المرتضى ٢ : ١٥٤ ـ ١٥٥ .

بحث الإجماع مفصّلاً، فافهم حتّى تعلم أنّ الإماميّة لأجل جميع هذه الأمور المذكورة صرّحوا بأنّ الدليل الشرعي منحصر في الكتاب والسنّة، أي: الآيات والروايات المعلومة الحجّيّة، وماسواهما من خطوات الشيطان، كسائر ما هو متداول بين سائر الطوائف من الآراء والتخيّلات الظنّيّة.

وأمّا ما يوجد في بعض كتب هذه الطائفة من المكالمات الخياليّة والمناظرات العقليّة، وكذا ما هو موجود بينهم أيضاً من الخلاف في بعض المسائل، لاسيّما الفرعيّة[1] ـ فإنّ عمدة المسائل الأصوليّة ممّا لم يختلف فيه علماء الإماميّة ببركة[2] العترة الطاهرة ـ فليس بمناقض لما عليه أساس مذهبهم أصلاً، ولا منافٍ لأصل طريقتهم بوجه أبداً، ولا يلزم عليهم بذلك توهّم مشاركتهم مع غيرهم من سائر الطوائف في وجود الاختلاف المذموم بينهم والافتراق واستعمال الرأي والظنّ الممنوع الذي سبب الخطأ والشقاق؛ لأنّ الحقّ الصحيح والبيّن الصريح ـ كما ينادي به تفحّص أحوالهم وتصفّح أقوالهم ـ أنّ ذلك ليس لأجل ما زعمه بعض المتوهّمين من دلالته على كون اعتقادهم مدخلية الرأي في الدين، بل إنّما هو أمر حادث عرضهم اضطراراً، وابتلوا به من جهة المخالفين.

ولا بأس في تبيين ذلك هاهنا؛ لنفعه في غير موضع ممّا سيأتي في ضمن نقل بعض المقال، ودفعه أوهامَ جماعةٍ ممّن جهل حقيقة الأحوال، فاستمع لما يتلى عليك، واقبل الحقّ الذي يظهر لديك.

اعلم أنّه لمّا استقام بناء حكاية السقيفة، حتّى انجرّ الأمر إلى تعيين

---

(١) في النسخ: «الفروعيّة». والصحيح ما أثبتناه.

(٢) في «م» زيادة: «ما اختارته».

كلّ أُناس الخليفة انتهى ذلك إلى تسلّط حُكّام الجور والظلم المستشعرين لعداوة آل محمّد عليهم السلام، لاسيّما أعيان أهل البيت عليهم السلام الذين كان يظهر منهم ادّعاء الإمامة أو آثارها، على الخصوص هؤلاء الأئمّة المعلومين المشتهر في العالم حالهم وكمالهم وجلالة شأنهم، بحيث كثر حُسّادهم، وانتشر بغاة الشرّ لهم، وطلّاب ما يُنفّر الطباع عنهم، لاسيّما من العلماء الذين كانوا على خلاف مذهبهم متمسّكين بضدّ مسلكهم، على الخصوص الذين كان لهم مصاحبة مع السلاطين والحُكّام، وشهرة بين الأنام، ورغبة في الأمانيّ والآمال، وتملّقات إلى أرباب الدول لتحصيل الجاه والمال؛ ضرورة أنّ ميل أكثر الناس إلى أهل الدّول وطلب الدنيا ورفاه الحال ـ وإن كان مضرّاً لهم بحسب العاقبة والمآل ـ فلم يزل كان أمثال هؤلاء في كلّ عصر يتجسّسون عن أحوال علماء أهل البيت عليهم السلام وطريقتهم حتّى فتاويهم، لاسيّما هؤلاء الأئمّة وشيعتهم، حتّى من كان يدخل فيهم، ومهما وقفوا على شيء منهم مخالف لما عليه الحُكّام أو عامّة الأنام، شهروه بين الخاصّ والعامّ، لاسيّما مجالس الحُكّام، ليشتدّ بذلك بغضهم وعداوتهم والطعن عليهم، بل وصول أشدّ الأذى والإهانة إليهم، بحيث سمّوهم الرفضة، ونسبوهم إلى البدعة وأمثال ذلك، حتّى افتروا عليهم بأشياء خسيسة ومذاهب سخيفة لم يرض بها أحمق الناس.

وكفى في الجزم بشيوع ما ذكرناه بينهم تصفّح ما نقله عرفاء أهل السير في ضمن ذكر أحوال العلماء والخلفاء وعُمّالهم، بل أحوال سائر أهل زمانهم، كما قد أشرنا سابقاً إلى نبذ من ذلك، وكذا تتبّع ما صدر من الأذى والوشي، والسعاية والطعن، والإهانة من الحُكّام وأتباعهم بالنسبة إلى

هؤلاء الأئمّة وأصحابهم وأشياعهم، حتّى قتلوا جماعة من الشيعة، وسمّوا كثيراً من الأئمّة عليهم السلام، ونهبوا أموالهم، وحرّقوا كتبهم وأمثال ذلك ممّا مرّ ويأتي بعض منها.

وبالجملة: كان مدار أئمّة الضلال بل ورؤساء سائر طوائف الأمّة على الاهتمام في استبطال آثار هذه الطائفة، وإطفاء أنوار هؤلاء الأئمّة، لكن أبى الله إلّا أن يتمّ نوره، ولأجل هذا صارت التقيّة والإخفاء من الأعداء عند الشيعة وأئمّتهم شايعة، كما سيأتي مفصّلاً، فكان مدار الأئمّة الطاهرين عليهم السلام على التقيّة والوصيّة بها في كثير من أمور الدين، بحيث إنّهم كانوا كثيراً ما يفتون أصحابهم ورُواة الحديث منهم[1] حتّى الخواصّ منهم على ما يوافق مذهب المخالفين، أو ما هو المشهور عندهم، أو ما عليه حُكّامهم وقُضاتهم في ذلك الوقت إمّا لكون السائل أو أحد من حُضّار مجلسه من المخالفين، أو ممّن كان يروي لهم، أو ممّن كان تصل روايته إليهم، أو إلى حُكّامهم ولو بوسائط، أو ممّن كان له المعاشرة معهم، أو مع حُكّامهم ولو غصباً عليه، أو كان يعلم الإمام من حال السائل، أو أحد من الحضور أنّه من المبتلين بالعمل على وفق مذهب المخالفين ولو في بعض حين مستلزم للضرر عليه أو على غيره من إخوانه المؤمنين، أو لغير ذلك من الوجوه المستلزمة للتقيّة أو الاتّقاء، حتّى أنّهم عليهم السلام كانوا لأجل ما ذكرنا قد يورّون في الكلام، ويجملون في نقل الأحكام على حسب مقتضى المقام، بحيث كان يفهم كلّ مستمع منه نوعاً من المرام.

ولهذا اختلفت أخبارهم والرواية عنهم، وتخالفت فتاويهم وما ورد

---

(١) في «ش»: «عنهم».

منهم، فنقل وروى كلّ مستمع عن إمامه ما سمع منه على وفق فهمه وسماعه وإن لم يعلم كون صدوره على جهة التقيّة، أو نهج مرّ الحقّ، فصار هذا النوع من الاختلاف سبب حدوث الخلاف الذي بين أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وكذا علماء الإماميّة.

ومن البيّنات الواضحة أنّ هذا ليس من قبيل الاختلاف الذي بين سائر الطوائف؛ ضرورة وجود بون بعيد بين هذا وبين ما عليه اختلاف سائر الطوائف من الاستنباط بالآراء والأهواء الظنّيّة الخياليّة، وادّعاء كون ذلك المستنبط حكم الله رجماً بالغيب؛ إذ خلاصة كلام هؤلاء الطائفة أنّه لمّا ثبت بالكتاب والسنّة وسائر الأدلّة القاطعة إنّا مكلّفون بإطاعة هؤلاء الأئمّة فيما قالوا وفعلوا إلّا أن يظهر لنا أنّ ذلك الصادر منهم كان على جهة التقيّة والدفاع عنّا وعنهم، ولم يكن لنا حاجة إلى العمل بذلك، فمهما لم يتبيّن هذا لنا لا بأس علينا في الأخذ بذلك الصادر، كما وردت الرخصة بذلك في صريح أخبار الأئمّة، منها قوله عليه السلام: «لا يسع الناس حتّى يسألوا ويتفقّهوا ويعرفوا إمامهم، ويسعهم أن يأخذوا بما يقول وإن كان تقيّة[1]»[2].

فعلى هذا إذا حصل الاختلاف بيننا في مثل هذا الصادر بأن عمل به بعضنا حيث لم يدر بالحال، وعمل بخلافه البعض الآخَر الذي عرف حقيقته واطّلع على وجه وروده ولو بحسب القرائن التي ظهرت عليه، لا طعن على أحد منهما بوجه من الوجوه؛ ضرورة أنّ كلّ واحد متمسّك بما ورد عن إمامه على وفق فهمه المأمور به؛ إذ ليس التقصير منهما

---

(١) في النسخ: كانت تقيّة، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) الكافي ١: ٤/٣١ (باب سؤال العالم وتذاكره)، منية المريد: ٣٧٦، بحار الأنوار ١: ٦١/٢٢١.

ولا أحد منهما سبب الاختلاف، حتّى لا يكونا معذورين، بل إنّما سبب ذلك والتقصير التامّ من الذين صاروا سبب ضعف الإمام عليه السلام، حتّى ألجأوا إلى هذا النوع من الكلام.

ولهذا قال من قال من الإماميّة: إنّ اختلاف أصحابنا ليس باختلاف حقيقةً، بل لا خلاف بينهم أصلاً؛ إذ كلٌّ منهم متمسّك بما هو حجّة في حقّه قطعاً[1]، كما أنّ مثله كان متداولاً في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله بلا طعن ولا كلام؛ إذ كثيراً ما كان ينزل حكماً، ثمّ ينسخ إلى غيره، فكان من لم يدر بالناسخ عاملاً بالمنسوخ، وغيره بالناسخ، وكذلك كان النبيّ صلى الله عليه وآله قد يجيب سائلاً (عن شيء)[2] على وفق مقتضى حال ذلك السائل، أو على وجه الرخصة، أو نحو ذلك، ويجيب غيره في ذلك الشيء بعينه بخلاف الأوّل؛ لملاحظة حال هذا الغير، أو على جهة الأفضليّة أو نحو ذلك، وكان كلٌّ يعمل على وفق جوابه ولم يُعدّ أحد منهما مخالفاً للحقّ، حتّى أنّه ربّما كان بعض من السائلين أو الحاضرين يفهم من اللفظ ما لم يروه سيّد المرسلين، فكان يعمل على وفق فهمه إلى أن يظهر عليه خلافه من غير مؤاخذة على ذلك ولا معاتبة.

نعم، كانت المعاتبة والمخالفة في العمل بعد ظهور الحال، أو بمحض الرأي من غير سؤال، فهكذا أيضاً شأن الأئمّة عليهم السلام وأصحابهم وسائر فقهائهم في هذه الأحوال.

فتأمّل صادقاً، لاسيّما فيما ذكرناه آنفاً، حتّى يتبيّن لك عياناً عدم

---

(١) ورد ما بمضمونه في الحدائق الناضرة ٦: ١٤٢، والأُصول الأصيلة للفيض الكاشاني: ١٠٦.

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

ورود طعن على الإماميّة أصلاً من جهة السبب الآخر الذي وقع به الاختلاف بينهم أيضاً، أي: من حيث فهم معاني الأخبار ومحاملها، والجمع بينها، والتفحّص عن مواردها سنداً ومتناً، وعموماً وخصوصاً، ومطلقاً ومقيّداً، ومجملاً ومفصّلاً[1]، وأمثال ذلك ممّا ذُكر في علم الدراية.

ثمّ تدبّر متبصّراً وتفكّر جدّاً فيما بيّنّاه من المرام في هذا المقام، حتّى يظهر لك أيضاً معنى الحديث الذي ذكره المخالفون في كتبهم، واستندوا إليه في ترويج ضلالهم وبدعهم، حيث رووا عن النبيّ صلى الله عليه وآله ـ كما سيأتي ـ أنّه قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد»[2] فإنّ الحقّ إن كان الخبر صحيحاً أن يحمل المراد بالاجتهاد بذل الجهد في فهم ما ورد عن الله ورسوله صلى الله عليه وآله، حتّى يفهمه على ما هو حقّه بنحو ما أشرنا إليه، دون أن يكون المراد أنّ كلّ من اختار شيئاً بخياله وأفتى في الدين برأيه فله الأجر، فافهم.

على أنّ الأئمّة عليهم السلام قنّنوا لشيعتهم قانوناً ضابطاً للعمل بما ورد من رواياتهم، رافعاً لما يتوهّم من نقص الاختلاف عن رُواتهم، رحمةً من الله تعالى ولطفاً على هذه الطائفة التي اقتضت حكمة الله عزّ وجلّ أن يكونوا هم وأئمّتهم في مدّة مديدة مبتلين بمخالطة مخالفيهم، وحسن ظاهر السلوك فيهم، وستر الدين عن أعاديهم، وبالمداراة معهم بالتقيّة والكتمان، والصبر على الأذى، وإخفاء معالم الإيمان، كما كان كذلك حال بني إسرائيل وقوم فرعون وهامان، بل كان هكذا شأن أهل الحقّ والباطل في كلّ

---

(١) في «م»: «مبيّناً» بدل «مفصّلاً».

(٢) انظر: مسند أحمد ٤: ١٧٣٢٠/٢٢٢، سنن ابن ماجة ٢: ٢٣١٤/٧٧٦، صحيح مسلم ٣: ١٧١٦/١٣٤٢.

زمان كما بيّناه سابقاً بأبين تبيين، حتّى ظهر أنّه هكذا كانت سيرة النبيّ ﷺ وأصحابه في أوائل الإسلام مع المشركين، بل في المدينة أيضاً مع بعض المخالفين المنافقين.

ثمّ إنّ ذلك القانون هو مضمون الأخبار التي رواها عنهم جمع من أجلّة أصحابهم منهم عمر بن حنظلة[1] في روايته المقبولة عند كلّ الإماميّة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دَيْن أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان أو إلى القُضاة، أيحلّ ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حقّ أو باطل فإنّما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنّما يأخذ سحتاً وإن كان حقّاً ثابتاً له؛ لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يُكفر به، قال الله عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾[2]».

قلت: فكيف يصنعان؟

قال: «ينظران إلى من كان منكم ممّن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا، فليرضوا به حَكَماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا، فلم يقبله منه فإنّما استخفّ بحكم الله، وعلينا ردَّ، والرادّ علينا رادٌّ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله».

قلت: فإن كان كلّ واحد اختار رجلاً من أصحابنا، فرضيا أن يكونا

---

(١) يكنّى أبا صخر العجلي البكري، عدّه الشيخ في رجاله تارة من أصحاب الباقر عليه السلام، وأُخرى من أصحاب الصادق عليه السلام، وعن الشهيد أنّه قال: الأقوى عندي أنّه ثقة؛ لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت: «إذاً لا يكذب علينا».
انظر: رجال الطوسي: ١٥٢٩/١٤٢، و٣٥٤٢/٢٥٢، تنقيح المقال ٢: ٨٩٨٦/٣٤٢.

(٢) سورة النساء ٤: ٦٠.

الناظرَيْن في حقّهما واختلفا فيما حكما وكلاهما اختلف في حديثكم ؟

قال : «الحكم ما حكم به أعدلهما وأفقههما وأصدقهما في الحديث وأورعهما ، ولا يلتفت إلى ما يحكم به الآخَر» .

قال : قلت : فإنّهما عدلان مرضيّان عند أصحابنا لا يفضّل واحد منهما على صاحبه ؟

قال : فقال : «ينظر إلى ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المُجمع عليه من أصحابك ، فيؤخذ به من حكمنا ويترك الشاذّ الذي ليس بمشهور عند أصحابك ، فإنّ المُجمع عليه لا ريب فيه ، وإنّما الأُمور ثلاثة : أمر بيّن رشده فيُتّبع ، وأمر بيّن غيّه فيُجتنب ، وأمر مشكل يُردّ علمه إلى الله وإلى رسوله صلى الله عليه وآله ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : حلال بيّن وحرام بيّن وشبهات بين ذلك ، فمن ترك الشُبهات نجا من المحرّمات ، ومن أخذ بالشُبهات ارتكب المحرّمات ، وهلك من حيث لا يعلم» .

قلت : فإن كان الخبران عنكم مشهورين ، قد رواهما الثقات عنكم ؟

قال : «يُنظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنّة وخالف العامّة فيؤخذ به ، ويُترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنّة ووافق العامّة» .

قلت : جعلت فداك أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنّة ، ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامّة والآخَر مخالفاً لهم ، بأيّ الخبرين يؤخذ ؟

قال : «ما خالف العامّة ففيه الرشاد» .

فقلت : جعلت فداك فإن وافقها الخبران جميعاً ؟

قال : «يُنظر إلى ما إليه أميل حُكّامهم وقُضاتهم فيُترك ، ويؤخذ

بالآخَر».

قلت: فإن وافق حُكّامهم الخبرين جميعاً؟

قال: «إذا كان ذلك فأرجه حتّى تلقى إمامك، فإنّ الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات»[١].

ومنهم: سَماعة[٢] في روايته المقبولة عند الأكثر، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل اختلف عليه رجلان من أهل دينه كلاهما يرويه، أحدهما يأمره والآخَر ينهاه عنه، كيف يصنع؟

قال: «يُرجئه حتّى يلقى من يُخبره فهو في سعة حتّى يلقاه». وفي رواية أُخرى: «بأيّهما أخذت من باب التسليم وسعك»[٣].

حتّى أنّ هذا الأخير رواه الحسن بن الجهم[٤] عن الرضا عليه السلام

---

(١) الكافي ١: ٥٤ ـ ١٠/٥٥ (باب اختلاف الحديث)، تهذيب الأحكام ٦: ٨٤٥/٣٠١، من لا يحضره الفقيه ٣: ٣٢٣٣/٨، الاحتجاج ٢: ٢٣٢/٢٦٠، الأنوار النعمانيّة ٣: ٥٢.

(٢) هو سَماعة بن مِهران الحضرمي الكوفي، يكنّى أبا ناشرة، وقيل: يكنّى أبا محمّد، ثقة، كان يتّجر في القزّ، عدّه الشيخ رحمه الله تارة من أصحاب الصادق عليه السلام، وأُخرى من أصحاب الكاظم عليه السلام، توفّي سنة ١٤٥ هـ.

انظر: رجال الطوسي: ٢٩٥٨/٢٢١، و٥٠٢١/٣٣٧، تنقيح المقال ٢: ٥٢٧١/٦٧.

(٣) الكافي ١: ٧/٥٣ (باب اختلاف الحديث)، بحار الأنوار ٢: ٦/٢٢٧.

(٤) الحسن بن جَهم بن بكير بن أعين، يكنّى أبا محمّد، من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، ثقة بالإتفاق، وله كتاب معروف يرويه عدّة من أصحابنا منهم الحسن بن عليّ بن فضّال، وإبراهيم بن هاشم وغيرهما، ويروي عن أبيه، وجدّه، وعمّه عبدالله بن بكير.

وله احتجاج لطيف في إثبات قبر مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه في كامل

صريحاً، وقبله ثقات رؤساء الإماميّة أيضاً، حيث قال في آخر حديثٍ له ذكره الطبرسي في كتاب الاحتجاج، وكذا غيره: قلت له: جعلت فداك يجيئنا الرجلان وكلاهما ثقة بحديثين مختلفين فلا نعلم أيّهما الحقّ؟

قال: «إذا لم تعلم فموسّع عليك بأيّهما أخذت»[1].

ومنهم: زرارة في روايته المسلّمة عند الإماميّة، قال: سألت أبا جعفر الباقر عليه السلام فقلت: جعلت فداك يأتي منكم الخبران المتعارضان فبأيّهما آخذ؟

فقال: «يا زرارة خُذْ بما اشتهر بين أصحابك» ثمّ ذكر سائر الصُّور إلى أن قال أخيراً: «فخُذْ بما فيه الحائطة لدينك»[2].

أقول: خلاصة الحال أنّ هذا القانون الذي يظهر من هذه الأخبار وغيرها إنّما وُضع لأجل أنّه مهما وجد أحد اختلافاً فيما روي عن هؤلاء الأئمّة عليهم السلام في شيء وجد أيضاً طريق الأخذ فيه بأحد الوجوه المرجِّحة المرويّة عنهم أيضاً، حتّى لا يضرّه هذا الاختلاف رأساً، حيث إن عمله حينئذٍ على قول الإمام عليه السلام أبداً من دون مدخليّة رأي فيه أصلاً؛ ضرورة عدم الفرق في لزوم العمل بين ما ورد عنهم في خصوص حكم من الأحكام، وبين ما ورد عنهم في باب اختلاف الحكم الوارد عن الإمام عليه السلام.

وخلاصة مضمون أصل هذا القانون أنّ الواجب ترجيح العمل بالخبر الذي يكون موافقاً لما يدلّ عليه محكم القرآن أو السنّة الثابتة من النبي صلى الله عليه وآله

الزيارات.

انظر: كامل الزيارات: ٨/٣٢، تنقيح المقال ١: ٢٤٩٦/٢٧١، أعيان الشيعة ٥: ٣٩.

(١) الاحتجاج ٢: ٢٣٣/٢٦٤.

(٢) غوالي اللآلئ ٤: ٢٢٩/١٣٣، بحار الأنوار ٢: ٥٧/٢٤٥.

سيّد الإنس والجانّ ـ والوجه في هذا ظاهر واضح لا سترة فيه ـ أو يكون مخالفاً لما عليه فقهاء العامّة أو حُكّامهم وقُضاتهم كلّهم، أو أكثرهم أو أشهرهم، لا سيّما في زمان ورود الحديث، وإنّما السبب في هذا الأخير ليس ما هو دأب المخالفين من تركهم بعض الأُمور الشرعيّة عندهم، بل المرغوبة لأجل محض صيرورتها من شعار الشيعة، كالتختّم باليمين، وتربيع القبور وغيرهما؛ لأنّ هذا من الحميّة الجاهليّة، بل السبب ما سبق من أنّ القوم لمّا ضيّعوا السبيل الذي هو الرحماني اتّبعوا السبل التي هي طرق الاستنباط بألرأي الذي هو الشيطاني، فصار مدارهم على هذا الحال، والظاهر أنّه عين موقع الخطأ والضلال. فلا محالة عامّة أحكامهم خلاف حكم الله المتعال؛ ولهذا قال الرضا عليه السلام لمن سأله أنّه لم يجد شيعةً يستفتيه: «ائت فقيه البلد واستفته في أمرك فإذا أفتاك بشيء فخُذْ بخلافه فإنّ الحقّ فيه»[1] وقد كان الأئمّة أيضاً يفتون على ما يوافقهم ـ كما مرّ ـ غصباً عليهم.

وأمّا كثرة التقيّة وشيوعها، لاسيّما في زمان الأئمّة عليهم السلام فواضحة؛ ولهذا قال أبو عبدالله الصادق عليه السلام لعبيد بن زرارة[2]: «ما سمعتَ منّي يشبه

---

(١) علل الشرايع: ٥٣١، باب ٤/٣١٥، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٠/٢٧٥، بحار الأنوار ٢: ١٤/٢٣٣.

(٢) عبيد بن زرارة بن أعين الشيباني، عدّه الشيخ رحمه الله في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام، ويكفي في جلالته ما ورد عن أبي عبدالله عليه السلام: «ثقة ثقة، عين، لا لبس فيه ولا شكّ».

انظر: رجال النجاشي: ٦١٨/٢٣٣، رجال الطوسي: ٣٣٥٥/٢٤٣، تنقيح المقال ٢: ٧٥٨٢/٢٣٥.

قول الناس ففيه التقيّة ، وما سمعتُ منّي لا يشبه قول الناس فلا تقيّة فيه»[١] .

وفي صحيحة أبان بن تغلب قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : «كان أبي يفتي في زمان بني أُميّة: أنّ ما قتل البازي والصَقر فهو حلال ، وكان يتّقيهم ، وأنا لا أتّقي الآن ، فهو حرام»[٢] ، ونحوه موجود بسند صحيح في كتاب صفوان عن الحلبي ، عنه عليه السلام[٣] .

ولأجل هذا مهما يتتبّع الماهر في الحديث يزداد علماً بأنّ أكثر اختلاف الروايات من هذا القبيل ، ومن ثَمَّ قد يقدّم هذا على سائر الوجوه ، فلا تغفل .

ثمّ إنّ من وجوه الترجيح: أن يختار العمل بالخبر الذي يكون مسلّم الثبوت صدوره عن الإمام عليه السلام إمّا بكثرة روايته أو رُواته أو بزيادة ورعهم وعلمهم وصدقهم والوثوق بهم أو بغير ذلك، على الخبر الذي لم يكن بهذه المثابة .

لكنّ الحقّ أنّ أكثر موارد هذا الوجه من الترجيح مهما لم يحتمل الورود على نهج التقيّة ، كما هو واضح ممّا مرّ .

ومنها : ما هو من جملة دراية الحديث وفهم معناه ، بأن يجمع بين العمل بالخبرين جميعاً بنوع من التوجيه والتأويل ، كحمل أحدهما ـ مثلاً ـ

---

(١) تهذيب الأحكام ٨ : ٣٣٠/٩٨ ، بحار الأنوار ٢ : ٧٠/٢٥٢ ، وفيهما بتفاوت يسير .

(٢) الكافي ٦ : ٨/٢٠٨ (باب صيد البزاة والصقور وغير ذلك) ، من لا يحضره الفقيه ٣: ٤١٤٢/٣٢٠ ، تهذيب الأحكام ٩ : ١٢٩/٣٢ ، الاستبصار ٤ : ٢٦٥/٧٢ ، وفي المصادر : «وهو حرام» ، وفي من لا يحضره الفقيه زيادة : «ما قتل الباز والصقر» .

(٣) انظر : الكافي ٦ : ١/٢٠٧ (باب صيد البزاة والصقور وغير ذلك) التهذيب ٩ : ١٣٠/٣٢ ، الاستبصار ٤ : ٢٦٦/٧٢ .

على الفضل، والآخَر على الرخصة أو على تقييد أحدهما بالآخَر، أو على معنى يجتمع مع الآخَر، أو نحو ذلك ممّا يعلمه الماهر في فهم الحديث.

لكن هذا أيضاً بشرط ظهور ذلك الحمل، بل مع التأييد بدلالة حديثٍ ثالثٍ عليه، كما كان كذلك دأب أكثر قدماء المحدّثين من الإماميّة، كالكليني والطوسي[1] وغيرهما، فإنّ هذا الخبر الثالث في الحقيقة قول من يخبر عمّا في الأوّلين، فيدخل تحت ما مرّ[2] من قوله عليه السلام: «يُرجئه حتّى يلقى من يُخبره».

ثمّ إن لم يمكن اختيار العمل بأحد الوجوه المذكورة وأمكن التوقّف والإرجاء، أو العمل بما فيه الاحتياط، كما مرّ في الأحاديث السابقة، وإلّا فيختار العمل بأحدهما من باب التسليم ووسعه. هذا، كما هو نصّ الحديث.

وظاهر أنّ بناءً على هذا، إن حصل بعض اختلاف من اختيار بعض

---

(١) هو محمّد بن الحسن بن عليّ بن الحسن الطوسي، يكنّى أبا جعفر، المعروف بـ: شيخ الطائفة، والشهير بالشيخ الطوسي فقيه الشيعة، كان تلميذ الشيخ المفيد، وعارفاً بالأخبار والتفسير والرجال والفقه والأُصول والكلام والأدب، هاجر إلى العراق، وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً فهبط بغداد، وكانت داره في الكرخ مأوى الناس، وبلغت عدّة تلاميذه ٣٠٠ من مجتهدي الشيعة، وأُحرقت كتبه عدّة مرّات بمحضر الناس في رحبة القصر، وله كتب كثيرة منها: تفسير التبيان، وتهذيب الأحكام، والمبسوط وغيرها.

ولد سنة ٣٨٥ هـ في طوس، وتوفّي سنة ٤٦٠ هـ، وقبره في النجف.

انظر: تنقيح المقال ٣: ١٠٥٦٣/١٠٤ من أبواب الميم، أعيان الشيعة ٩: ١٥٩، الرجال لابن داوُد: ١٣٥٥/١٦٩، سير أعلام النبلاء ١٨: ١٥٥/٣٣٤، طبقات المفسّرين للداودي ٢: ٤٧٦/١٣٠، الأعلام ٦: ٨٤.

(٢) في ص ٣٧٠.

الوجوه المذكورة، أو المعاني المستفادة على بعض بسبب العذر الذي بيّناه، لا يقاس بذلك الاختلاف الآرائي الذي بين غيرهم، بل الحقّ أنّ هذا لا ينبغي أن يُعدّ اختلافاً، كما بيّنا وجهه سابقاً.

نعم، شواذّ من المتأخّرين عن أزمنة الأئمّة وأرباب النصوص من الإماميّة، حيث إنّهم ابتلوا من بدو تحصيلهم بمعاشرة مخالفيهم ومخالطتهم وممارسة كتبهم ومذاكرتهم اكتسبوا نبذاً من روائح طريقتهم، فزعموا صحّة بعض ما هو من نتائج قواعدهم (ومع هذا لم يجدوا جمّة[1] من الروايات التي كانت متداولة في زمان أرباب النصوص على حالها في الكثرة والاعتبار بسبب ضياع بعض الكتب، وعدم بقاء الاطمئنان في بعضها بكونها هي تلك الكتب المعتبرة في تلك الأعصار؛ لما هو كالشمس في رابعة النهار من كثرة ورود الأذيّة على الإماميّة والإضرار، بحيث لم يمكنهم الاجتماع مدّة، بل ولا ما سوى كمال الاختفاء من خوف الأشرار، فبنى هؤلاء وهماً[2] منهم أن يستدلّوا أحياناً بما هو من ذلك القبيل غفلةً عن عدم كون ذلك من أفراد حقّ الدليل على مذهب الإماميّة، المأخوذ من الأئمّة الهداة عليهم السلام إلى خير السبيل، فتورّطوا[3] بذلك مثل أولئك حتّى وقعوا معهم في مهوى الخطأ والاختلاف والتضليل.

لكن هذا ممّا لا يقدح في أصل مذهب الإماميّة وطريقتهم المأخوذة عن الأئمّة عليهم السلام، بل إنّ القدح إنّما هو في مثل هذا المقال الصادر من هؤلاء

---

(١) في «م»: «حجّة»، بدل «جمّة».

(٢) في «م»: «خوفاً»، بدل «وهماً».

(٣) في «ش»: «فتوحّلوا» بدل «فتورّطوا».

الرجال، كما أنّ خطأ الطوائف المعدودة من المسلمين لا يقدح في أصل الدين المأخوذ من سيّد المرسلين، ومن نسب مثل هذا إلى مطلق متأخّري الإماميّة، كشارح المواقف ومن تبعه ـ حيث قال: إنّ الإماميّة كانت أوّلاً على مذهب أئمّتهم عليهم السلام، حتّى تمادى بهم الزمان واختلفوا في الروايات عن أئمّتهم، فاختلفوا وتشعّب متأخّروهم[1] ـ فقد أخطأ في تلك النسبة وتوهّم، إذ لا شكّ في عدم صدور مثل ما ذكرناه من الاستدلال إلّا عن بعضهم.

وعلى هذا، غاية ما يلزم من هذا على الإماميّة أنّ فيهم من ضلّ عن طريقتهم، وأخطأ في أدلّتهم، وصار من أهل الخلاف عليهم والاختلاف عنهم، بحيث صار سبب توهّم وجود الاختلاف فيهم.

وهذا ممّا لا ينكروه ولا يضرهم، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾[2] ولهذا لم يعتمد على كلام هؤلاء، ولم يعبأ بكتبهم وتصانيفهم من عرف حالهم واطّلع على منشأ مقالهم من محقّقي المحدّثين الذين تمسّكوا في جميع مسائل الدين بما ورد عن الأئمّة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين.

على أنّ الذي يظهر من كلام بعض هؤلاء، بل غيرهم أيضاً، كما أومأ إليه الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه[3]، وذكره العلّامة الحلّي في بعض فوائده: أنّ ارتكاب الذين ارتكبوا ما ذكرناه آنفاً ليس محض ما مرّ،

---

(١) شرح المواقف ٨: ٣٩٢.

(٢) سورة المائدة ٥: ١٠٥.

(٣) انظر: المبسوط ١: ١ ـ ٢.

بل إنّما عمدة علّة ذلك إرادتهم بيان بطلان أكثر المسائل ـ التي هي مختار مخالفيهم ـ على النهج، الذي هو المعمول فيهم، دفاعاً عن أنفسهم ما كان به يطعن بعض مخالفيهم عليهم، حيث صرّح بأنّ الإماميّة إنّما التجأوا إلى ما ادّعوه من انحصار الحجّيّة فيما كان وارداً من الشارع سمعاً، لأجل عجزهم ـ بسبب قلّة قوّة عقلهم وفكرهم ـ عن استنباط المسائل عقلاً، وإسكات الخصم وردّه بمثل ما استدلّ به ممّا جعله عليهم حجّة، فسهّلوا الأمر على أنفسهم في كلّ مسألة بنقل رواية ولو لم يجدوا لما نقلوه أصلاً؛ فلهذا جرى هؤلاء الرهط في أكثر الأدلّة على تلك الطريقة ليبيّنوا كذب تلك النسبة على من ربّما يتوهّم صدق تلك الفرية.

ولا يخفى أنّ من هذا يظهر وجه ما ذكرناه سابقاً أيضاً من وجدان بعض المكالمات الخياليّة، والمناظرات العقليّة في بعض من كتب الإماميّة لاسيّما في المسائل الأصوليّة، (فإنّ الوجه فيه ما ذكرناه هاهنا، لاسيّما الوجه الأخير؛ إذ كثيراً ما يحتاج الإنسان في إسكات الخصم وإلزامه وردّ شُبهه إلى التكلّم معه بما هو من الطرق التي هي المقبولة عنده وإن كان أصل اعتماد المتكلّم على غيره)[1]، فافهم ولا تتوهّم.

وبالجملة: خلاصة ما أشرنا إليه من مذهب الإماميّة أنّهم يقولون: إذا ثبتت نبوّة نبيّنا محمّد ﷺ (وصدق كلامه)[2] وكتابه بالمعجزات وغيرها ممّا سيأتي، وكذا وصاية المعلومين من آله وإمامتهم، وكون قولهم حجّةً كقوله ـ كما سيظهر أيضاً ـ كفانا ما ثبت عنهم عندنا (حتّى في التوحيد

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في «س».
(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

والصفات والعدل والمعاد، وسائر ما يتعلّق بوجود الواجب بالذات، وكذا في كلّ ما يتعلّق بعباده من الأنبياء والأوصياء وسائر المخلوقات، وكذلك فيما يتعلّق بأحكامه وأوامره ونواهيه و[١]سائر الأحكام والأخلاق والمعاصي والقربات)[٢] من غير حاجة لنا، بل من غير أن يكون جائزاً علينا أن نتشبّث بما تشبّث به غيرنا ممّا حصل به عندهم ما مرّ من الاختلافات[٣]، وإنّ هذا هو مناط تفرّدنا عن غيرنا من سائر أصحاب المقالات.

(وهذا هو مراد شارح المواقف، حيث قال: إنّ طائفة من العلماء ذهبوا إلى أنّه يجب أخذ أُصول الدين وفروعه من أصحاب العصمة، وإلى أنّه لا يستقلّ العقل بتحصيلها كما ينبغي، وقد صرّح بمثله شارح المقاصد[٤] أيضاً. وفيهما ما لا يخفى من المناداة بتكذيب من ادّعى كون هذا المذهب من الحادثات، كما سيأتي في محلّه، فتدبر)[٥].

ولنشر أيضاً إلى جملة من العقائد التي تفرّدت بها هذه الطائفة ببركة التمسّك بأصحاب العصمة.

فاعلم أنّ الذي هو خلاصة مذهب هذه الطائفة في معرفة الله عزّ وجلّ واكتساب العلم بالذات والتوحيد والصفات أنّ إدراك حقيقة الذات المقدّسة، والعلم بكنه صفاته الذاتيّة ـ التي سيظهر أنّها عين الذات ـ ممّا لا مطمع فيه للملائكة المقرّبين والأنبياء المرسلين، فضلاً عن غيرهم، كما

---

(١) في «ش»: زيادة: «من».

(٢) ما بين القوسين مشطوب عليه في «س».

(٣) في «م»: «الاختلاف».

(٤) انظر شرح المواقف ٨: ٣٥٠، شرح المقاصد ٥: ٢٥٥.

(٥) ما بين القوسين مشطوب عليه في «س».

ينادي به صريح الآيات والروايات التي منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[١]، وقول رسوله صلى الله عليه وآله: «ما عرفناك حقّ معرفتك»[٢]، وقول حجّته أبي عبدالله الصادق عليه السلام: «كلّ ما ميّزتموه بأوهامكم في أدقّ معانيه مخلوق مصنوع مثلكم، مردود إليكم، ولعلّ النمل الصغار تتوهمّ أنّ لله تعالى زبانتين، فإنّ ذلك كمالها، وتتوهّم أنّ عدمها نقصان لمن لا يتّصف بهما، وهكذا حال العقلاء فيما يصفون الله تعالى»[٣] وقال أيضاً: «إنّ الله لا يوصف، وكيف يوصف وقد قال في كتابه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[٤] فلا يوصف بقدر إلّا كان أعظم من ذلك»[٥] وقال في معنى كلمة «الله أكبر» و«سبحان ربّي الأعلى»[٦] ونحو ذلك: «إنّ المراد الله أكبر وأعلى وأجل وأعظم من أن يقدر العباد على صفته أو يبلغوا كنه عظمته»[٧]، الخبر.

ولهذا لا يجوز عندهم ما ورد النهي الصريح فيه من التفكّر في ذاته تعالى، والتكلّم في حقيقته، كما في الخبر المتواتر بين المؤالف والمخالف الذي رواه من المخالفين الطبراني، وابن عدي، والبيهقي، والحافظ الاصفهاني وغيرهم: عن ابن عبّاس وغيره، عن النبيّ صلى الله عليه وآله قال: «تفكّروا في خلق الله ولا تفكّروا في الله فتهلكوا»[٨] ورواه أيضاً من الإماميّة جمع.

---

(١) سورة طه ٢٠: ١١٠.

(٢) غوالي اللآلئ ٤: ٢٢٧/١٣٢، بحار الأنوار ٦٩: ٢٩٢.

(٣) نور البراهين ١: ٩٢ ـ ٩٣، بحار الأنوار ٦٩: ٢٩٢ ـ ٢٩٣ بتفاوت.

(٤) سورة الأنعام ٦: ٩١، وسورة الزمر ٣٩: ٦٧.

(٥) الكافي ١: ١١/٨٠ (باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى).

(٦) في «م» زيادة: «وبحمده».

(٧) انظر: التوحيد: ٢٣٨ ـ ١/٢٤٠ في ضمن الحديث.

(٨) انظر: المعجم الأوسط ٦: ٦٣١٩/٣٢٦، الكامل لابن عدي ٨: ٣٨٥، شعب

منهم: محمّد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: «إيّاكم والتفكّر في الله، ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته فانظروا إلى عظم خلقه»[١].

ومنهم: أبو بصير وغيره عنه عليه السلام قال: «تكلّموا في خلق الله ولا تكلّموا في الله، فإنّ الكلام في الله لا يزداد صاحبه إلّا تحيّراً»[٢].

وعن الصادق عليه السلام أنّه قال: «من نظر في الله كيف هو؟ هلك»[٣].

وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى﴾[٤] «إنّ المعنى: أنّه إذا انتهى الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا»[٥].

وفي رواية عن الباقر عليه السلام قال: «إنّه كان فيما مضى قوم تركوا علم ما وكلوا به، وطلبوا علم ما كفوه، حتّى انتهى كلامهم إلى الله عزّ وجلّ فتحيّروا، حتّى كان الرجل ليُدعى من بين يديه فيجيب من خلفه»، وبالعكس[٦]، وفي رواية: «حتّى تاهُوا في الأرض»[٧].

بل كمال المعرفة عندهم أن تعرف أنّك لا تقدر على كنه المعرفة،

الإيمان ١: ١٢٠/١٣٦، وورد نصّه في كتاب العظمة: ٤/١٨، وحكاه عن حلية الأولياء السيوطي في جامع الأحاديث ٤: ١٠٥٠٦/١١٢ بتفاوت.

(١) الكافي ١: ٧/٧٣ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، التوحيد: ٢٠/٤٥٨.

(٢) الكافي ١: ١/٧٢ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، التوحيد: ١/٤٥٤.

(٣) المحاسن ١: ٨٠٨/٣٧١، الكافي ١: ٥/٧٣ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، بحار الأنوار ٣: ٢٤/٢٦٤.

(٤) سورة النجم ٥٣: ٤٢.

(٥) المحاسن ١: ٨٠٦/٣٧٠، الكافي ١: ٢/٧٢ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، التوحيد: ٩/٤٥٦، بحار الأنوار ٣: ٢٢/٢٦٤.

(٦) المحاسن ١: ٨١٠/٣٧١، الكافي ١: ٤/٧٣ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة)، الأمالي للصدوق: ٦٨٩/٥٠٣، بحار الأنوار ٣: ٣/٢٥٩.

(٧) الكافي ١: ٤/٧٣ (باب النهي عن الكلام في الكيفيّة) في ذيل الحديث.

وأنّ الله تعالى غير كلّ ما تتعقّله، فلا تصفه إلّا بما وصف هو به نفسه بأن تنزّهه عن[١] المشابهة بشيء[٢] كلّيّاً، ولا تخرجه إلى حدّ التعطيل أيضاً، وتعتقد فيه ما ذكر لنفسه من جميع الكمالات مع سلب النقائص التي هي في المخلوقات، فتقول مثلاً: إنّه تعالى شيء بحقيقة الشيئيّة لكن لا كالأشياء؛ إذ لا يشبهه شيء منها بوجه أبداً، وليس كمثله شيء أصلاً، وتقول: إنّه عزّ وجلّ موجود ثابت عيناً لا كوجود المخلوقات الحادث المتنزّل العارض لها من الخارج، وكذا تقول: إنّه جلّ وعلا قادر عالم لكن لا كقدرة سائر الموجودات وعلمها الحادثين، الناقصين، العارضين لها من غيرها، وهلّم جرّاً في سائر صفات الذات الآتية.

وبالجملة: تقول: إنّه إله متعالٍ عن احتمال تطرّق نقص إليه في حال، أو عجز من صفة كمال، أو درك كنه حال من أحواله بتخيّل بال[٣]، كلّ ذلك لأجل ما بيّنّاه من نفي التشبيه والتعطيل عنه، وأنّه خلاف ما يتوهّم ويتصوّر، كما ينادي به ـ سوى ما مرّ أيضاً ـ أخبار.

منها: صحيحة عبدالرحمن بن أبي نجران[٤]، قال: سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن التوحيد، فقلت: أتوهّم شيئاً؟ فقال: «نعم غير معقول ولا محدود، فما وقع وهمك عليه من شيء فهو خلافه، ولا يُشبهه شيء

---

(١) في «م» زيادة: «المشاركة و».

(٢) في «م» و«ش» زيادة: «من خلقه».

(٣) في «م» زيادة: «من غيرها».

(٤) هو عبد الرحمن بن أبي نجران التميمي الكوفي، ثقة، معتمد، عدّه الشيخ رحمه الله في رجاله تارة من أصحاب الرضا عليه السلام، وأُخرى من أصحاب الجواد عليه السلام، له كتب أخبر بها جماعة.

انظر: رجال الطوسي: ٥٣٢٣/٣٦٠، و٥٥٦٧/٣٧٦، تنقيح المقال ٢: ٦٣٣٩/١٣٩.

ولا تدركه الأوهام، كيف تدركه الأوهام وهو خلاف ما يعقل وخلاف ما يتصوّر؟ إنّما يتوهّم شيء غير معقول ولا محدود»[١].

(وفي رواية أُخرى: أنّه قيل له عليه السلام: يجوز أن يقال لله: إنّه شيء؟ قال: «نعم يخرجه من الحدّين حدّ التعطيل وحدّ التشبيه»[٢].

وقال الصادق عليه السلام حين سئل عن الله عزّ وجلّ: «هو شيء بخلاف الأشياء»، ثمّ قال للسائل: «ارجع بقولي إلى إثبات معنىً، وأنّه شيء بحقيقة الشيئيّة غير أنّه لا جسم ولا صورة، ولا يُحسّ، ولا يُجسّ، ولا يُدرك بالحواسّ الخمس، لا تُدركه الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا تُغيّره الأزمان»، ثمّ قال عليه السلام: «لابُدَّ من الخروج من جهة التعطيل والتشبيه؛ لأنّ من نفاه فقد أنكره ودفع ربوبيّته وأبطله، ومن شبّهه بغيره فقد أثبته بصفة المخلوقين الذين لا يستحقّون الربوبيّة فلابُد من إثبات أنّ له (ذاتاً بلا)[٣] كيفيّة، لا يستحقّها غيره، ولا يشارك فيها، ولا يحاط بها، ولا يعلمها غيره»[٤].

وقال عليه السلام أيضاً: «من شبّه الله بخلقه فهو مشرك، إنّ الله تعالى لا يشبه شيئاً ولا يشبهه شيء، وكلّ ما وقع في الوهم فهو بخلافه»[٥][٦].

وقال الرضا عليه السلام: «ما توهّمتم من شيء فتوهّموا الله غيره»، قال:

---

(١) الكافي ١: ١/٦٤ (باب إطلاق القول بأنّه شيء)، التوحيد: ٦/١٠٦، وفيهما بتفاوت يسير.

(٢) الكافي ١: ٢/٦٤ (باب إطلاق القول بأنّه شيء)، التوحيد: ١/١٠٤ و٧/١٠٧.

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الكافي.

(٤) الكافي ١: ٦/٦٥ (باب إطلاق القول بأنّه شيء) بتفاوت يسير، التوحيد: ٢٤٧ (باب الرد على التنوية والزنادقة).

(٥) التوحيد: ٣٦/٨٠، بحار الأنوار ٣: ٣٠/٢٩٩، نور البراهين ١: ٣٦/٢١٨.

(٦) ما بين القوسين مشطوب عليه في «س».

«اللّهمّ لا أصفك إلّا بما وصفت به نفسك، ولا أُشبّهك بخلقك، أنت أهل لكلّ خير، فلا تجعلني من القوم الظالمين»[١].

وقال الكاظم عليه السلام: «إنّ الله أعلى وأجلّ وأعظم من أن يبلغ كنهُ صفته، فصفوه بما وصف به نفسه، وكفّوا عمّا سوى ذلك»[٢].

وعنهم عليهم السلام في أخبار ـ أخذنا من كلّ موضعٍ الحاجة ـ أنّهم قالوا: «سبحان من لا يعلم أحد كيف هو إلّا هو، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، الذي لا يُحدّ ولا يُحسّ ولا يُجسّ ولا تُدركه الحواسّ ولا يحيط به شيء (لا تحويه أرضه ولا تقلّه[٣] سماواته)، ولا جسم ولا صورة ولا تخطيط ولا تحديد»[٤].

وقالوا أيضاً: «لا تضبطه العقول، ولا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأبصار، ولا يحيط به مقدار»[٥].

وقالوا «ولا يوصف بكيفٍ ولا أينٍ ولا حيث، وكيف يوصف بذلك وهو الذي كَيَّفَ الكيف حتّى صار كيفاً وأَيَّنَ الأين حتّى صار أيناً وحيّث

---

(١) الكافي ١ : ٣/٧٨ (باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى)، التوحيد : ١٣/١١٤، وفيهما ضمن الحديث وبتقديم وتأخير.

(٢) الكافي ١ : ٦/٧٩ (باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى)، رجال الكشّي : ٥٠٠/٣٤٨، بحار الأنوار ٣ : ٣١/٢٦٦.

(٣) في «م» : تعليه.

(٤) انظر : الكافي ١ : ١/٨١ (باب النهي عن الجسم والصورة)، التوحيد : ٤/٩٨، كنز الفوائد ٢ : ٤١، بحار الأنوار ٣ : ٥/٢٩٠، نور البراهين ١ : ٢٥٢ ـ ٤/٢٥٣.
وما بين القوسين لم يرد في هذه المصادر، بل ورد ضمن حديثٍ آخَر في : التوحيد ١٥/٥٧، وبحار الأنوار ٤ : ٢٨٦، ونور البراهين ١ : ١٦٤.

(٥) الكافي ١ : ٣/٨١ (باب النهي عن الجسم والصورة)، علل الشرائع : ٣/٩، باب ٣، التوحيد : ٥/٩٨، وفيها ضمن الحديث.

الحيث حتّى صار حيثاً»[١].

وقالوا: «عجزت دونه العِبارة، وكلّت دونه الأبصار، وضلّ فيه تصاريف الصفات»[٢].

وقالوا: «داخل في كلّ مكان، وخارج من كلّ شيء»[٣]، «قريب في بُعْده بعيد في قُربه»[٤]، «لا خلقه فيه ولا هو في خلقه»[٥].

وفي رواية: «داخل في الأشياء لا كشيء في شيء داخل، وخارج من الأشياء لا كشيء خارج من شيء، سبحان من هو هكذا ولا هكذا غيره»[٦].

وقالوا: «احتجب بغير حجاب محجوب، واستتر بغير ستر مستور، عُرف بغير رؤية، ووُصف بغير صورة، ونُعت بغير جسم، لا إله إلّا هو الكبير المتعال»[٧].

وقد قيل للرضا عليه السلام: إذا لم يُدرَك الله بحاسّة من الحواسّ، فإذن أنّه لا شيء.

---

(١) الكافي ١: ١٢/٨٠ (باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى)، التوحيد: ١٤/١١٥، بحار الأنوار ٤: ٢٩٧ ـ ٢٦/٢٩٨، وفيها بتفاوت يسير.

(٢) الكافي ١: ٣/٨١ (باب النهي عن الجسم والصورة)، التوحيد: ٥/٩٨.

(٣) انظر: الكافي ١: ٨٠ ـ ١٢/٨١ (باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه تعالى).

(٤) انظر: المحاسن ١: ٨١٨/٣٧٣، الكافي ١: ٢/٦٧ (باب أنّه لا يعرف إلّا به)، التوحيد ٢/٢٨٥.

(٥) انظر: التوحيد: ١٥/٥٧، بحار الأنوار ٤: ١٨/٢٨٦.

(٦) المحاسن ١: ٣٧٣ ـ ٨١٨/٣٧٤، الكافي ١: ٢/٦٧ (باب أنّه لا يعرف إلّا به)، التوحيد: ٢/٢٨٥.

(٧) الكافي ١: ٣/٨١، (باب النهي عن الجسم والصورة)، علل الشرائع: ٩ ـ ٣/١٠، باب ٩، التوحيد: ٥/٩٨، بحار الأنوار ٤: ١١/٢٦٣، وفي التوحيد والكافي بتفاوت يسير.

فقال: «ويلك لمّا عَجَزَتْ حواسّك عن إدراكه أنكرت ربوبيّته، ونحن إذا عَجَزَت حواسّنا عن إدراكه أيقنّا أنّه ربّنا بخلاف شيء من الأشياء»[1].

والأخبار من هذا القبيل كثيرة، وكفى ما ذكرناه لكشف الحقّ على مَنْ له أدنى بصيرة، وموضع التفصيل كتب الحديث، ولا يمكن هاهنا استقصاء نقلها وبيان متنها، فلنكتف إذاً ببيان خلاصة قول هذه الطائفة في التوحيد والصفات، المأخوذ من جميع ما عندهم من روايات الأئمّة السادات عليهم السلام حتّى ينكشف الحال أيضاً في معرفة الذات أوضح ممّا ظهر في ضمن هذه الروايات.

اعلم أنّ عندهم كمال التوحيد أن تعتقد أنّ الله تعالى فرد واحد متفرّد بالوحدانيّة من جميع الجهات، بمعنى أن تعلم أنّه أحديّ الذات ليست له أجزاء عقليّة ولا خارجيّة ولا وهميّة، بل هو الذي لا يتطرّق إليه التركيب أصلاً، وأنّه أحديّ المعنى، ليست له صفات زائدة، بل صفاته ـ كما سيظهر ـ عين ذاته، بحيث لا يحتمل فيه التعدّد مطلقاً، وأنّه أحديّ في المالك والخلق، ليس له شريك في شيء رأساً، ولا ندّ ولا ضدّ ولا صاحبة ولا ولد أبداً، فهو الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

وبالجملة: التوحيد الكامل عندهم أن تصفه بجميع ما له من صفات الكمال وتنزّهه عمّا لا يليق به تعالى في الذات والصفات والأفعال، بل

---

(١) الكافي ١: ٣/٦١ (باب حدوث العالم وإثبات المحدث)، التوحيد: ٢٥٠ ـ ٣/٢٥١، الاحتجاج ٢: ٢٨١/٣٥٤، وفيها ضمن الحديث.

لا تطيع إلّا إيّاه، ولا تشرك في عبادتك له ما سواه؛ ولهذا قالوا: بأنّ أكمل أهل المعرفة والتوحيد، بل الموحّد الحقيقي إنّما هم[1] أرباب العصمة، ثمّ خُلّص المؤمنين، وذلك أيضاً على حسب ما سيأتي من تفاوت درجات الإيمان، وتغاير مراتب الناس في العرفان.

وهذا هو عمدة أسباب ما قطعوا به من كون نبيّنا صلى الله عليه وآله أفضل المخلوقين؛ لما هو ثابت عندهم من كونه أوّل الخلق خلقةً وإطاعةً، حيث فطره الله عزّ وجلّ قبل كلّ شيء من نور العظمة والمعرفة؛ ولهذا لم يخالفه أبداً حتّى في ترك الأولى أيضاً، ثمّ عليّ أمير المؤمنين عليه السلام؛ لكونهما من نور واحد، ثمّ الأئمّة المعصومين من ذرّيّتهما الأوصياء المعلومين؛ لكونهم أيضاً من ذلك النور وتلك الخلقة، ثمّ بقيّة أُولوا العزم من النبيّين، ثمّ سائر المعصومين من الأنبياء والأوصياء والمرسلين والملائكة أجمعين ولو على تفاوت مبيّن، ثمّ خُلّص سائر المؤمنين وهلمّ جرّاً بنحو ما أشرنا إليه مجملاً ويأتي مفصّلاً إلى ما هو أدنى المراتب.

ثمّ إنّ عندهم أنّ صفاته سبحانه على قسمين: سلبيّة، كعدم الجسميّة مثلاً، وثبوتيّة، ككونه عالماً مثلاً.

والثبوتيّة على نوعين؛ لأنّها إمّا إضافيّة محضة كالرازقيّة مثلاً، وتسمّى صفات الفعل، وإمّا حقيقيّة سواء كانت ذات إضافة ككونه عالماً وقادراً مثلاً، أو لا كالحياة والبقاء، وتسمّى الجميع صفات الذات.

ومجمل الفرق بينها وبين صفات الفعل: إنّ كلّ صفة وجوديّة يكون

---

(١) في النسخ: هو.

لها مقابل وجوديّ يمكن اتّصافه تعالى به كالرضا والسخط مثلاً، فهي من صفات الفعل لا من صفات الذات؛ لأنّها ـ كما سيظهر ـ عين الذات، وذاته ممّا لا ضدّ له، فصفات الفعل ممّا لا كلام عندهم، ولا شبهة في كونها زائدة حادثة خارجة عن الذات؛ ولهذا لمّا قيل للصادق عليه السلام: لم يزل الله متكلّماً، قال: «إنّ الكلام صفة محدثة ليست بأزليّة، كان الله عزّ وجلّ ولا متكلّم»[1] أي: لم يوجد بعد الأصوات ولا النقوش، ولا ألقى الكلام إلى قلب أحد؛ ضرورة أنّ هذا إنّما هو المراد بكلامه تعالى وتكلّمه، فكذا الحال فيما هو واضح من أنّ الله كان ولا خلق ولا رزق ولا سخط ولا رضا ولا غيرها من أمثالها التي لابُدَّ أن تُعدّ من صفات الفعل؛ لما ذكرنا، حتّى الإرادة على ما هو صريح كلام الأئمّة عليهم السلام، فإنّ عامّة المتكلّمين فسّروا إرادة الله: بأنّها العلم بالخير والنفع وما هو الأصلح، فهي عندهم قديمة ومرجعها إلى العلم.

ولكنّ الذي ثبت عن الأئمّة عليهم السلام أنّها وردت بمعان كلّها من صفات الفعل، فإنّ مفاد كلامهم: أنّها قد تطلق بمعنى الأمر والرضا وما يقابل الكراهة، وهذا مهما كانت متعلّقة بأفعال العباد، يقال: يريد الصلاح والطاعة، ويكره الفساد والمعصية، أي: يأمر وينهى، كما يقال: يحبّ ويرضى، أي: يأمر ويثيب، ويقال: يبغض ويسخط، أي: ينهى ويعاقب.

قال عمرو بن عبيد للباقر عليه السلام: ما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾؟[2] فقال عليه السلام: «الغضب هو العقاب، يا عمرو،

---

(١) الكافي ١: ١/٨٣ (باب صفات الذات)، التوحيد: ١/١٣٩، بحار الأنوار ٤: ٧١ ـ ١٨/٧٢، و٥٧: ٩٦/١٦١.

(٢) سورة طه ٢٠: ٨١.

إنّه من زعم أنّ الله عزّ وجلّ زال من شيء إلى شيء فقد وصفه صفةَ مخلوق، إنّ الله لا يستفزّه شيء ولا يغيّره»[١].

وسيأتي إطلاقها أيضاً على تهيئة أسباب الفعل، وعلى ما سيجيء من الخذلان، وعلى بعض مراتب التقدير والكتابة في اللوح.

وقد تطلق، وهي ما إذا كانت متعلّقة بأفعال نفسه بمعنى الإحداث والإيجاد في وقت تكون المصلحة فيه، كما قال الكاظم عليه السلام: «إنّ الإرادة من الخلق الضمير، وما يبدو لهم بعد ذلك من الفعل، وأمّا من الله فإرادته إحداثه لا غير ذلك؛ لأنّه لا يُروّي ولا يَهمُّ ولا يتفكّر، وهذه الصفات منفيّة عنه وهي صفات الخلق، فإرادة الله الفعل لا غير ذلك»[٢].

وقال الرضا عليه السلام: «المشيئة والإرادة من صفات الأفعال، فمن زعم أنّ الله لم يزل شائياً مريداً فليس بموحّد»[٣]، الخبر.

وقال الصادق عليه السلام: «العلم ليس هو المشيئة، ألا ترى أنّك تقول: سأفعل كذا إن شاء الله، ولا تقول: سأفعل كذا إن علم الله، فقولك: إن شاء الله، دليل على أنّه لم يشأ، فإذا شاء كان الذي كما شاء، وعِلْمُ الله سابق للمشيئة»[٤]، الخبر.

ولهذا لم يعبأ بكلام المتكلّمين أرباب النصوص من علماء الإماميّة،

---

(١) الكافي ١: ٥/٨٦ (باب الإرادة أنّها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل)، التوحيد: ١/١٦٨، بحار الأنوار ٤: ٦٤ ـ ٥/٦٥، وفيها بتفاوت يسير.

(٢) الكافي ١: ٣/٨٥ (باب الإرادة أنّها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل)، التوحيد: ١٧/١٤٧، بحار الأنوار ٤: ٤/١٣٧.

(٣) التوحيد: ٣٣٧ ـ ٥/٣٣٨، بحار الأنوار ٤: ١٨/١٤٥، نور البراهين ٢: ٥/٢٤٣.

(٤) الكافي ١: ٢/٨٥ (باب الإرادة أنّها من صفات الفعل وسائر صفات الفعل)، التوحيد: ١٦/١٤٦، بحار الأنوار ٤: ١٥/١٤٤.

وسيأتي أيضاً أنّ القضاء والقدر وأمثالهما أيضاً كذلك بمعانيها المتعدّدة.

وأمّا صفات الذات كالقدرة والعلم والحياة وأمثالها ممّا لا اتّصاف للذات المقدّسة بضدّه، فلا شكّ عندهم ـ كما هو مفاد متواتر أخبارهم ـ أنّها عين الذات، لكن لا بالمعنى المفهوم بادئ الرأي، بل بمعنى أنّه يترتّب على مجرّد الذات (البسيطة ما يترتّب على الذات)[1] والوصف في غيره تعالى مثل أن (يقولوا: إنّه)[2] تعالى قادر بذاته بلا صفة زائدة، ولا كيفيّة حادثة، وبلا آلة، أي: ذاته البسيطة كافية في إيجاد كلّ معدوم، وإعدام كلّ موجود، وفعل كلّ شيء كائناً ما كان على حسب إرادته واختياره، بحيث لا يتطرّق إلى ساحة كمال قدرته شائبة العجز مطلقاً.

قالوا: وأمّا عدم تعلّق القدرة بالممتنع، فإنّما هو لقصور الممتنع عن التكيّف بكيفيّة الوجود ـ مثلاً ـ لا غير، ولهذا لمّا قيل للصادق عليه السلام: هل يقدر ربّك أن يُدخل الدنيا في بيضة من غير أن يكبّر البيضة ولا يصغّر الدنيا؟ قال: «إنّ الله عزّ وجلّ لا ينسب إلى العجز، والذي سألتني لا يكون»[3].

وكذا يقولون: إنّه تعالى عالم بذاته بلا صفة زائدة، ولا كيفيّة حادثة، وبلا آلة، ولا حدوث صورة ولا غير ذلك، أي: ذاته البسيطة كافية في الاطّلاع على جميع الأمور جزئيّاتها وكلّيّاتها، بحيث لا يجهل شيئاً أصلاً، ولا يتغيّر علمه بتفاوت ـ مثلاً ـ بالنسبة إلى ما كان أو يكون، أو لغير ذلك

---

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

(٢) بدل ما بين القوسين في «م»: «يقول: إنّ الله».

(٣) التوحيد: ٩/١٣٠، بحار الأنوار ٤: ١٠/١٤٣، نور البراهين ١: ٩/٣٣٢.

مطلقاً.

وكذا يقولون: إنّه تعالى حيّ بذاته بلا صفة زائدة، ولا كيفيّة حادثة ولا آلة، أي: ذاته البسيطة كافية في إدراك كلّ الأمور، وإنشاء جميع الأشياء، وصدور كلّ ما لم يصدر من غيره إلّا بانضمام صفة الوجود، ولهذا هو الموجود القائم بذاته الذي لا يجوز عليه الموت والفناء، والواجب الوجود الذي ليس له بدء ولا انتهاء فهو قديم بذاته، أزليٌّ لا ابتداء لوجوده، أبديٌّ لا انتهاء لبقائه، سرمديٌّ يمتنع عليه الفناء والعدم والتغيّر والتحوّل من حال إلى حال، وهو الأوّل والآخر، والسابق على العدم، وما عداه مسبوق به، فهو المتفرّد بالقِدَم.

قال الصادق عليه السلام لمّا سئل عن الأوّل والآخر: «هو الأوّل لا عن أوّلٍ قبله ولا عن بَدءٍ سبقه، والآخر[1] لا عن نهاية كما يُعقل من صفة المخلوقين، ولكن قديمٌ أوّلٌ آخرٌ لم يزل ولا يزول بلا بَدءٍ ولا نهاية، لا يقع عليه الحدوث، ولا يحول من حال إلى حال، خالق كلّ شيء»[2]، الخبر.

وهكذا عندهم حال سائر صفات الذات التي إن تأمّلت عرفت أنّ القدرة أصلها وأساسها، ويتفرّع على إثباتها إثباتها.

قيل للرضا عليه السلام: إنّ قوماً يقولون: إنّ الله عزّ وجلّ لم يزل عالماً بعلم، قادراً بقدرة، وحيّاً بحياة، وقديماً بقِدَم، وسميعاً بسمع، وبصيراً ببصر، فقال عليه السلام: «من قال ذلك ودان به فقد اتّخذ مع الله آلهةً أُخرى، وليس من ولايتنا على شيء»، ثمّ قال عليه السلام: «لم يزل الله عليماً قادراً حيّاً

---

(١) في النسخ: «وآخر»، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) الكافي ١: ٦/٩٠ (باب معاني الأسماء واشتقاقها)، التوحيد: ١/٣١٣، باب ٤٧.

سميعاً بصيراً لذاته، تعالى عمّا يقول المشركون علوّاً كبيراً»[١].

ثمّ على هذا لا تبقى شبهة في صحّة ما ذكرناه عن الإماميّة من أنّه يمتنع الاطّلاع على حقيقة هذه الصفات وكيفيّتها؛ لامتناع الاطّلاع على كنه الذات وحقيقتها، فإذاً إثباتك صفةً منها له ليس إلّا بنفي ضدّها عنه مثلاً تقول: إنّه عالم ليس بجاهل أصلاً، وقادر، أي: ليس بعاجز مطلقاً، وهكذا هلمّ جرّاً، وهذا هو معنى ما ورد في الحديث من أنّ: «كمال التوحيد نفي الصفات عنه»[٢]، لا ما توهّمه أكثر المخالفين.

فافهم حتّى تعلم أنّ عامّة ما سوى الإماميّة، حيث إنّهم لم يعملوا بما عندهم من نهي النبيّ صلى الله عليه وآله عن التفكّر في ذات الله تعالى[٣]، ومع هذا لم يأخذوا أيضاً هذا العلم ممّن تعلّمه من النبيّ صلى الله عليه وآله الذي وصل إليه من الله جلّ وعلا، بل اكتفوا بالاعتماد على مقتضى الرأي والاستحسان، وتوهّموا في فهم أكثر الصفات، بحيث وقعوا في أنواع تيه الضلالات فتفرّقوا بذلك إلى ما ذكرناه عنهم سابقاً من أقوال سخيفات تمسّكوا فيها ببعض المتشابهات، حتّى أوّلوا بها الآيات المحكمات.

ألا ترى أنّ فيهم من فرّط جدّاً، بحيث شبّهه بخلقه من جهات، حتّى قال بعضهم فيه بالجسميّة، بل الجسميّة المركّبة من لحم ودم[٤]، وبعضهم

---

(١) التوحيد: ٣/١٣٩، روضة الواعظين: ٣٧.

(٢) انظر: الكافي ١: ٦/١٠٩ (باب جوامع التوحيد)، والتوحيد: ١٤/٥٦، وفيهما ضمن الحديث.

(٣) انظر: كتاب العظمة: ٢/١٧، وجامع الأحاديث ٤: ١٠٥٠٦/١١٢ و١٠٥٠٧.

(٤) مقالات الإسلاميّين: ٢٠٩، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥.

بالحلول والاتّحاد ولو مع بعض الآحاد[١]، وبعضهم بالرؤية عياناً ولو أحياناً[٢]، بل القول بالرؤية بالأبصار عندهم ـ كما مرّ ـ في غاية الاشتهار، وبعضهم نفى عنه بعض أقسام العلم، كمن قال بعدم علمه بالجزئيّات أو عدم علمه بغير ذاته أو بذاته أو عدم علمه بالشيء قبل وجوده[٣]، حتّى أنّ بعضهم نفى عنه بعض أقسام القدرة[٤] أيضاً، وأمثال ذلك من الأقوال الناشئة من التشبيه عندهم كثيرة.

وكذا إنّ فيهم من أراد أن ينفي عنه التشبيه فأفرط، بحيث وقع في القول بتعطيله من جهات، حتّى نفى عنه الوجود والتشبيه فضلاً عن العلم والقدرة وغيرهما؛ استناداً إلى أنّه لو كان شيئاً ـ مثلاً ـ شارك الأشياء في مفهوم الشيئيّة، وهلمّ جرّاً، ولم يعلم أنّ ذلك مستلزم لنفي ذاته، وأنّ الفرق واضح بين مفهوم الأمر وما صدق عليه، والمفهومات الاعتباريّة، والحقائق الموجودة؛ ضرورة أنّ مفهوم الشيء، والموجود، والمخبر عنه وأمثالها مفهومات عامّة لا يخرج منها شيء من الأشياء لا ذهناً ولا خارجاً، ومعان اعتباريّة يعتبرها العقل لكلّ شيء أيضاً، فذات الواجب وإن لم يكن معقولاً لغيره ولا محدوداً بحدٍّ ولا مشتركاً مع غيره في حدّ ذاته إلّا أنّه ممّا يصدق عليه مفهوم شيء وأمثاله.

---

(١) مقالات الإسلاميّين: ٢١٤، الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) انظر: مقالات الإسلاميّين: ٢١٣ ـ ٢١٤، والملل والنحل للشهرستاني ١: ١٠٥، والتمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء الحنفي الماتريدي: ٧٩ ـ ٨٠.

(٣) الملل والنحل ١: ٨٧.

(٤) انظر: اللوامع الإلهية: ١٧٦، الفصل في الملل والأهواء والنحل ١: ٣٨٤، شرح المواقف ٨: ٧٤، شرح المقاصد ٤: ١٢١.

قال الرضا عليه السلام لبعض أصحابه: «ما تقول إذا قيل لك: أخبرني عن الله عزّ وجلّ أشيء هو أم لا شيء؟» قال: فقلت له: قد أثبت عزّ وجلّ نفسه شيئاً حيث يقول: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[1] فأقول: إنّه شيء لا كالأشياء؛ إذ في نفي الأشياء إبطاله ونفيه، فقال لي: «صدقت وأصبت»، ثمّ قال الرضا عليه السلام: «للناس في التوحيد ثلاثة مذاهب: نفي، وتشبيه، وإثبات بغير تشبيه، فمذهب النفي لا يجوز، ومذهب التشبيه لا يجوز؛ لأنّ الله لا يشبهه شيء، والسبيل في الطريقة الثالثة إثبات بلا تشبيه»[2].

أقول: إلّا أنّ مبنى كلام[3] الجمهور على التشبيه كما مرّ، بل الحقّ أنّ مدار معرفة عامّة الجُهّال على هذا، بل ربّما يقال: لا ضلالة حتّى في غير معرفة الله أيضاً إلّا وفيها مدخليّة نوع تشبيه، كأنواع القياسات ونحوها؛ ولهذا مهما تأمّل صاحب البصيرة وجد مناط كلام الأئمّة عليهم السلام، لاسيّما في باب المعرفة على التنزيه من التشبيه، كما هو واضح ممّا ذكرناه من أخبارهم فضلاً عن غيرها، حتّى في رواية أنّ الصادق عليه السلام قال: «سبحان الله الذي لم يلد[4] لأنّ الوليد يشبه أباه، ولم يولد فيشبه من كان قبله، ولم يكن معه من خلقه كفواً أحد، تعالى عن صفة من سواه علوّاً كبيراً»[5].

---

(١) سورة الأنعام ٦: ١٩.

(٢) التوحيد: ٨/١٠٧، بحار الأنوار ٣: ٢٦٢ ـ ١٩/٢٦٣، نور البراهين ١: ٨/٢٧٠.

(٣) كلمة «كلام» لم ترد في «م» و«ش».

(٤) في «م» زيادة: «ولم يولد».

(٥) التوحيد: ١٩/١٠٣، بحار الأنوار ٣: ٤٢/٣٠٤، نور البراهين ١: ٢٦٤ ـ ١٩/٢٦٥.

ولنختم هذا بذكر خبر مشتمل صريحاً على كون مدار المخالفين في ترويج باطلهم حتّى في المعرفة على التمسّك بالمتشابهات وتأويل المحكمات:

قال صفوان بن يحيى[١]: سألني أبو قرّة[٢]: المحدّث ـ وهو من علماء المخالفين ـ أن أُدخله على أبي الحسن الرضا عليه السلام، فاستأذنته في ذلك فأذن لي، فدخل عليه فسأله عن الحلال والحرام والأحكام حتّى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال أبو قرّة: إنّا رُوينا أنّ الله قسّم الرؤية والكلام بين نبيَّيْن، فقسّم الكلام لموسى عليه السلام، ولمحمّد صلى الله عليه وآله الرؤية، فقال أبو الحسن الرضا عليه السلام: «فمن المبلّغ عن الله إلى الجنّ والإنس ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾[٣]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[٤] و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥]، أليس محمّد صلى الله عليه وآله قال: بلى؟» قال: «كيف يجيء رجل إلى الخلق جميعاً

---

(١) هو صفوان بن يحيى بيّاع السابري، يكنّى أبا محمّد البجليّ، ثقة بالاتّفاق، من أصحاب الكاظم والرضا والجواد صلوات الله عليهم أجمعين، وهو أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم، ومن أصحاب الإجماع، وهناك روايات كثيرة تدلّ على مدحه وجلالة قدره، له كتب منها: كتاب الشراء والبيع، والفرائض، والوصايا وغيرها، توفّي سنة ٢١٠ هـ.

انظر: الفهرست للطوسي: ٣٥٦/١٤٥، تنقيح المقال ٢: ٥٧٨٠/١٠٠ من أبواب الصاد.

(٢) لم نعثر على ترجمة له، ولعلّه هو صاحب شبرمة، وكلاهما (أبو قرّة وشبرمة) مجهولان، وسمّي المحدّث؛ تمييزاً له عن أبي قرّة صاحب الجاثليق النصراني الذي كان يُسمّى بـ«يوحنا». ويحتمل أن يكون موسى بن طارق القاضي المكنّى بأبي قرّة؛ إذ هو معاصر للرضا عليه السلام، ذكره ابن حجر في التقريب انظر تقريب التهذيب ٢: ١٤٧١/٢٨٤، وانظر شرح أُصول الكافي للمازندراني ٣: ٢١٦.

(٣) سورة الأنعام ٦: ١٠٣.

(٤) سورة طه ٢٠: ١١٠.

(٥) سورة الشورى ٤٢: ١١.

فيُخبرهم أنّه جاء من عند الله، وأنّه يدعوهم إلى الله بأمر الله ويقول: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ ﴿ولا يحيطون به علماً﴾ و﴿ليس كمثله شيء﴾ ثمّ يقول: أنا رأيته بعيني، وأحطتُ به وهو على صورة البشر؟ أما تستحيون؟ ما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا أن يكون يأتي من عند الله بشيء، ثمّ يأتي بخلافه من وجه آخَر!!».

قال أبو قرّة: فإنّه يقول: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾[1]، فقال أبو الحسن عليه السلام: «إنّ بعد هذه الآية ما يدلّ على ما رأى، حيث قال: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾[2]، أي: ما كذب فؤاد محمّد صلى الله عليه وآله ما رأت عيناه، ثمّ أخبر بما رأى فقال: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾[3] فآيات الله غير الله، وقد قال الله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾[4] فإذا رأته الأبصار فقد أحاطت به علم ووقعت المعرفة»، فقال أبو قرّة: فتُكذّب بالروايات؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: «إذا كانت الروايات مخالفةً للقرآن كذّبتها»[5]، الخبر.

ودلالته على المطلوب، مع الدلالة أيضاً على كثرة توهّمهم في فهم الآيات، والاعتماد على الموضوعات، وإنّ علم الكتاب وتأويل المتشابهات فإنّما هو عند هؤلاء الأئمّة السادات صلوات الله عليهم، وإنّهم أعلم بما هو حقّ المراد في كلّ موضع من مواقع استعمال الكلمات، فمن الواضحات؛

---

(١) سورة النجم ٥٣: ١٣.

(٢) سورة النجم ٥٣: ١١.

(٣) سورة النجم ٥٣: ١٨.

(٤) سورة طه ٢٠: ١١٠.

(٥) الكافي ١: ٢/٧٤ (باب في إبطال الرؤية)، التوحيد: ٩/١١٠، شرح أُصول الكافي للمازندراني ٣: ٢١٥، الفصول المهمّة ١: ١٧٨ ـ ١٢٣/١٧٩.

ولهذا يوجد منهم في كلّ متشابه سألوهم عنه ما هو من أجلّ التأويلات.

فمن ذلك ما يظهر من بعض الأخبار من تأويل ما يدلّ على الرؤية برؤية القلب، أي: كمال المعرفة واليقين، أو رؤية ثوابه وعظمة صنائعه، كما في الحديث أنّ الصادق عليه السلام سئل عن قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1] فقال: «إنّما المراد إلى ثواب ربّها»[2].

وعن عليّ عليه السلام أنّه قال: «إنّ المعنى منتظرة لثواب ربّها»[3].

وقيل لأبي محمّد العسكري عليه السلام: هل رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ربّه؟ فقال: «إنّ الله تعالى أرى رسوله صلى الله عليه وآله بقلبه من نور عظمته ما أحبّ»[4].

وقيل لعليّ عليه السلام: يا أمير المؤمنين، هل رأيت ربّك حين عبدته؟ فقال: «ويلك! ما كنت أعبد ربّاً لم أره»، فقيل له: وكيف رأيته؟ فقال: «ويلك، لا تدركه العيون في مشاهدة الأبصار، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان»[5].

هذا هو خلاصة مذهب الإماميّة في باب التوحيد، ومعرفة الذات والصفات على نحو ما ورد عن أئمّتهم عليهم السلام في متواتر الروايات.

فأمّا ما نُسب إلى بعضٍ من الإماميّة، بل من أصحاب الأئمّة عليهم السلام

---

(١) سورة القيامة ٧٥: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) انظر: التوحيد ١١٦/١٩، وفيه عن الرضا عليه السلام.

(٣) مجمع البيان ٥: ٣٩٨.

(٤) الكافي ١: ٧٤/١ (باب في إبطال الرؤية)، التوحيد: ١٠٨/٢، بحار الأنوار ٤: ٤٣/٢١، الفصول المهمّة ١: ١٧٧ ـ ١٧٨/١٢٢.

(٥) الكافي ١: ٧٦/٦ (باب في إبطال الرؤية)، التوحيد: ١٠٩/٦، بحار الأنوار ٤: ٤٤/٢٣، الفصول المهمّة ١: ١٨٠/١٢٦.

كالهشاميّين ـ مثلاً ـ من القول بالجسم والصورة ونحو ذلك، فإنّما هو إمّا تهمة عليهم، وإمّا أنّه كان قولهم قبل استبصارهم ودخولهم في مذهب الإماميّة، ولا بأس أن بيّنّا هاهنا تفصيل ما هو حقيقة الحال في أمثال هذا المقال، حتّى يظهر شأن ما سيأتي أيضاً من سائر ما نسب الناس إلى بعض الإماميّة من فاسدات الأقوال.

فاعلم أوّلاً أنّ أيّ شخص كان لا يخلو من حاسد يعين على شيوع ما ينقصه ويشينه في كلّ أوان ولو كان ذلك كذباً عليه وفرية، وعلى وجه العدوان، بل ربّما يتعمّد هو نفسه بالتهمة عليه، ونقل السوء عنه صريحاً لاسيّما إذا كان مخالفاً له في المذهب أيضاً، فإنّه حينئذٍ لا يتأنّى أصلاً عن قبول السوء فيه، وتشهير نسبته إليه ولو من غير تحقيق ولا تفتيش مطلقاً، بل ومع وجود قرائن الكذب أيضاً؛ إذ لا عداوة كعداوة الدين.

وأيضاً كثيراً ما يتّفق أن يعتقد الإنسان بشيء باطل وقتاً من الأوقات، ثمّ ينتقل عنه إلى الحقّ إلى حين الممات، حتّى أنّه بنفسه أو غيره عنه قد ينقل ما ينادي بتغييره عمّا كان عليه من الفاسدات، ومع هذا لا يعدل الجاهل بالحال، أو الحُسّاد والأعادي الذين يريدون سوء الحال عن نسبته عمّا كان عليه أوّلاً من المقال.

ثمّ اعلم أيضاً أنّ في الناس من لا يفهم حقّ المراد من كلام الناس لاسيّما الوارد من العلماء الأعلام، خصوصاً عند إجمالٍ في الكلام، أو دقّةٍ في المرام، أو بُعْدٍ عمّا هو مقتضى المقام، فمثل هذا أيضاً يتوهّم كثيراً، حيث ينسب إلى شخص شيئاً يزعم أنّه هو المفهوم من كلامه زعماً وليس

ذلك كذلك واقعاً.

وقد قال الصادق عليه السلام: «ومنهم من يسمع الكلام منّي فلم يخرج من عندي حتّى يأوّله على غير تأويله»[١].

وإذ قد عرفت هذا كلّه فاعلم أنّ أكثر علماء الإماميّة، لاسيّما المشهورين منهم المعتبرين، كانوا دائماً محسودين، حتّى من بعض أمثالهم وأقرانهم من إخوانهم المؤمنين، فمن كان من الحُسّاد عليهم غير متديّن جرى على الفرية وغيرها، فظاهر ـ كما ذكرنا ـ أنّ مثله ما هو مقصّر في الإزراء عليهم، ونسبة النقائص إليهم ولو بالكذب والافتراء، حتّى أنّ كلّ من تتبّع التواريخ بنظر الاعتبار، وكذا كتب الرجال ـ التي ذُكر فيها أحوال علماء الأعصار ـ وجد صحّة ما ذكرناه، بل تحقّقه كراراً ومراراً، بحيث لا يمكن فيه الإنكار، بل يستفاد منها أيضاً أنّ من كان منهم كاملاً في الشيطنة والنكراء لم يكن يتكلّم أيضاً إلّا بوضع اغترّ به كلّ سامع له، بحيث جزم بصدق ذلك الافتراء، لاسيّما الذي كان مخالفاً لهم في دينهم راغباً في تشييعهم، وأمّا من لم يكن بتلك المثابة من الجرأة، فهو وإن تجنّب عن مثل التهم والفرية إلّا أنّه بعلّة ما في قلبه على صاحبه لم يزل في قبول كلّ ما سمع عنه وقيل فيه، وذكر نسبته إليه ولو سمعاً من أعاديه.

ولأجل هذه الوجوه كلّها اشتهر عن جمع من علماء الدين، لاسيّما بين المخالفين من الأقوال والعقائد ما ينادي صريح كلامهم بكونهم منها بريئين.

---

(١) انظر: رجال الكشّي: ٢١٦/٢١٨، و٢٨٧/٢٤٦، وبحار الأنوار ٢: ٥٨/٢٤٦، و٧٣/٣٠٩.

فمن هذا القبيل ما نُسب إلى هشام بن الحكم، وابن سالم، بل مؤمن الطاق أيضاً ـ الذين هم من ثقات أجلّة أصحاب الأئمّة، المشهورين في كثرة إلزامهم علماء العامّة وإفحامهم كلّ من تكلّم معهم، لاسيّما في التوحيد والإمامة ـ من القول بالتجسيم والتصوير[1]، وإلى جماعة كثيرة من القمّيّين ـ الذين أكثرهم من ثقات، رواة الأخبار الممدوحين بنصّ الأئمّة الأطهار عليهم السلام، فضلاً عن توثيق العلماء الأخيار ـ من القول بالجبر والتشبيه، وإلى جمعٍ من الشيعة الكوفيّين ـ الذين كان لهم تمام إخلاص وكمال اختصاص بأئمّة الدين صلوات الله عليهم أجمعين ـ من القول بالغلوّ والتفويض، حتّى جعلوا منهم محمّد بن سنان[2]، والمفضّل بن عمر[3]، ويونس بن عبد الرحمن[4]، وأمثالهم من الفضلاء الذين جهدوا أكثر من

---

(١) انظر: الفرق بين الفِرَق: ٦٤/٦٥، ٦٧/٧١، والملل والنحل للشهرستاني ١: ١٨٤ ـ ١٨٦.

(٢) محمّد بن سنان الزاهري الخزاعي، يكنّى أبا جعفر، ثقة جليل القدر وعظيم المنزلة، عدّوه من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، ويظهر من الأخبار الكثيرة علوّ قدره وجلالته، توفّي سنة ٢٢٠ هـ.
انظر: رجال الكشّي: ٥٥٦ ـ ٩٧٧/٥٥٨ ـ ٩٨٢، تنقيح المقال ٣: ١٠٨٢٠/١٢٤ من أبواب الميم.

(٣) المفضّل بن عمر الجعفي، يكنّى أبا عبدالله، من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، من شيوخ أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وخاصّته وبطانته.
انظر: رجال الكشّي: ٣٨٦ ـ ٥٨١/٣٩٤ ـ ٥٩٧، تنقيح المقال ٣: ١٢٠٨٤/٢٣٨ من أبواب الميم، أعيان الشيعة ١٠: ١٣٢.

(٤) يونس بن عبد الرحمن مولى عليّ بن يقطين، يكنّى أبا محمّد، كان ثقةً وجهاً فقيهاً عظيم القدر والمنزلة، ومن أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام، وكان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفتيا. ولد في آخر أيّام هشام بن عبد الملك، وتوفّي سنة ٢٠٨ هـ.
انظر: رجال الكشّي: ٥٣٧ ـ ٩١٠/٥٤٨ ـ ٩٥٥، تنقيح المقال ٣: ١٣٣٥٧/٣٣٨، أعيان الشيعة ١٠: ٣٢٦.

غيرهم في ذكر فضائل أئمّتهم عليهم السلام، مع أنّ يونس ممّن نُسب إليه التشبيه[١] أيضاً، وإلى زرارة بن أعين الكامل من كلّ الجهات من القول بحدوث العلم والقدرة والحياة وأمثالها من صفات الذات[٢]، وكذا أشباه ما ذُكر ممّا نُسب إلى بعض العلماء من الأفعال والأقوال والعقائد التي لا يبقى شكّ بعد التتبّع في كونهم منها برآء.

إذ لا كلام أوّلاً: في وجود أخبار عديدة في مشاهير كتب العلماء المعتبرين، مرويّة بالطريق الذي فيه واحد أو أكثر من هؤلاء الجماعة المذكورين، ومع هذا هي مشتملة على ما هو صريح في كون خلاف ما نُسب إليهم حقّاً، بل كون ما نُسب إليهم كفراً.

ومن المعلوم بديهة أنّ الرجل الذي يعتقد بشيء قطعاً لا يروي صحّة خلافه أصلاً، ولا أقلّ من روايته ما هو معتقده أيضاً فضلاً عن روايته ما يدلّ على كون معتقده كفراً، ومن أراد ملاحظة تلك الأخبار كفاه الرجوع إلى أُصول الكافي، وتوحيد الصدوق القمّي، وقد ألّفنا سابقاً أيضاً رسالة منفردة في هذا الباب، سمّيناها «تنزيه القمّيّين»[٣]، وهي مجمع ما أشرنا إليه من روايات هؤلاء المذكورين.

ثمّ إنّه لا ريب ثانياً: في وجود أخبار صحيحة عن الأئمّة عليهم السلام صريحة في مدح هؤلاء الجماعة وحسن حالهم عند الأئمّة عليهم السلام، بل جلالة

---

(١) الفرق بين الفِرَق: ٦٦/٧٠، الملل والنحل ١: ١٨٨.
(٢) الفرق بين الفِرَق: ٦٥/٧٠، الملل والنحل ١: ١٨٦.
(٣) انظر: تنزيه القمّيّين: (ضمن مجلّة تراثنا، العدد ٥٢: ١٩١).

شأنهم يوم القيامة[١]، ولا محالة أنّ من كان فيه مثل هذا ليس بفاسد العقيدة، هذا، مع أنّ في أخبار الأئمّة عليهم السلام أيضاً ما يدلّ على كون تلك النسبة إليهم تهمة، كما سيظهر.

ثمّ إنّه لا شكّ ثالثاً: في أنّ أكثر أعيان علماء الرجال وأرباب السير نصّوا فيهم أيضاً بكمال حسن الحال وبرئهم عن مثل هذا المقال، بل ذكروا ما يدلّ على أنّ أصل ما نُسب إليهم فرية من كلام الحُسّاد عليهم، لاسيّما المخالفين لهم في الدين.

قال الصدوق ابن بابويه في مفتتح كتابه في التوحيد: إنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي وجدت قوماً من المخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر تهمة[٢]، إلى آخر كلامه.

ويؤيّده ما ذكره بعض أئمّة الزيديّة في كتابه المسمّى بـ: «البحر الزاخر» وهو من الجارودية، حيث قال ـ بعد أن استدلّ على مذهبه بحديث التمسّك بالثقلين، ثمّ اعترض بأنّ دلالته على مذهب الإماميّة أظهر ـ: إنّ الإماميّة حيث قالوا بالجبر والتشبيه خرجوا عن الحقّ.

بل قد ذكر مثله من المخالفين[٣]، وكفى ما ذكره الشهرستاني، حيث قال: إنّ الإماميّة صارت بعضها معتزلة إمّا وعيديّة، وإمّا تفضيليّة، وبعضها إخباريّة إمّا مشبّهة، وإمّا سلفيّة، ثمّ قال: ومن ضلّ الطريق وتاه لم يبال الله

---

(١) انظر رجال الكشّي: ٢٠/٧٠، و٣٥٧/٢٧٣ و...
(٢) التوحيد للصدوق: ١٧.
(٣) لم نعثر عليه.

في أيّ واد (أهلكه)[١]، ثمّ شرع في نقل تفصيل ما نسب إلى الجماعة المذكورين، ـ كما (ذكرنا ـ بل زاد)[٢] أيضاً بعض الزيادات فيهم ممّا لم يذكره غيره من سائر مخالفيهم[٣].

وروى الكشّي وغيره عن الحسن بن خالد البرقي أنّه قال للرضا عليه السلام: إنّ الناس ينسبونا إلى القول بالتشبيه والجبر؛ لما رُوي من الأخبار في ذلك. فقال عليه السلام بعد كلام له: «من قال بالجبر والتشبيه فهو كافر مشرك، ونحن منه برآء... وإنّما وضع الأخبار عنّا في ذلك الغُلاة الذين صغّروا عظمة الله تعالى»[٤]، الخبر.

وكذا غيره من الأخبار الصريحة في أنّ أمثال هذه النسبة إلى العلماء الأجلّة سيّما خصوص هؤلاء من الحسد والعداوة الدينيّة أو الدنيويّة، كما صرّح به الرضا عليه السلام، حيث سأله بعض أصحابه عن هشام بن الحكم، فقال: «رحمه الله، كان عبداً ناصحاً أُوذي من قِبَل أصحابه، حسداً منهم له»[٥].

وكذلك حين قال له عليه السلام جعفر بن عيسى بن يقطين[٦]: يا سيّدي،

---

(١) في «م»: «إهلاكه»، وفي المصدر: «هلك»، انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٥.
(٢) بدل ما بين القوسين في «م»: «ذكرناه سابقاً»، وفي «ن»: «أراد» بدل «زاد».
(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٥.
(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٤٥/١٤٢، التوحيد: ١٢/٣٦٣، الاحتجاج ٢: ٣٠٦/٣٩٩، روضة الواعظين ١: ٣٥ وفيها عن الحسين بن خالد، ولم نعثر عليه في اختيار معرفة الرجال للكشّي.
(٥) رجال الكشّي: ٤٨٦/٣٤٠.
(٦) هو جعفر بن عيسى بن عبيد بن يقطين، من أصحاب الرضا عليه السلام، كان من أجلّاء الأصحاب، وممدوحاً.
انظر: رجال الكشّي: ٩٥٦/٥٤٨، تنقيح المقال ١: ١٨٢٤/٢٢٠.

نشكو إلى الله وإليك ممّا نحن فيه من أصحابنا، فقال: «وما أنتم فيه منهم؟» فقال جعفر: هم والله، يا سيّدي يزندقونا ويكفّرونا ويبرّؤن منّا، فقال عليه السلام: «هكذا كان أصحاب آبائي، ولقد كان أصحاب زرارة يكفّرون غيرهم، وكذلك غيرهم كانوا يكفّرونهم»، ثمّ قال عليه السلام: «أرأيتك لو كنت زنديقاً فقيل لك: هو مؤمن ما كان ينفعك ذلك، ولو كنت مؤمناً فقيل: إنّه زنديق ما كان يضرّك»[1].

وكذلك حين بكى يونس بن عبد الرحمن عنده لمّا سمع بوقيعة بعض الناس فيه بمجلسه وسكوته عنهم، فقال: جعلني الله فداك، إنّي أُحامي عن أصحابي، وهذا حالي عندهم، قال له الإمام عليه السلام: «يا يونس، ما عليك ممّا يقولون إذا كنت على الصواب وكان إمامك عنك راضياً! يا يونس، حدّث الناس بما يعرفون»[2]، وفي رواية أُخرى أنّه قال له: «دارهم يا يونس فإنّ عقولهم لا تبلغ»[3].

وفي رواية عن الكاظم عليه السلام أنّه قال له عند شكواه عنده من أصحابه: «يا يونس، ارفق بهم، فإنّ كلامك يدقّ عليهم، وما يضرّك طعنهم عليك يا يونس، لا يضرّك إذا كان بيدك لؤلؤة فقيل: هي حصاة»[4].

وكما صرّح الصادق عليه السلام أيضاً، حيث روى بعض أصحابه أنّه عليه السلام قال له: «ما تقول في مفضّل؟» قلت: وما عسيت أن أقول فيه بعد

---

(١) رجال الكشّي: ٩٥٦/٥٤٨.
(٢) رجال الكشّي: ٩٢٤/٥٤٠، بتفاوت.
(٣) رجال الكشّي: ٩٢٩/٥٤٢.
(٤) رجال الكشّي: ٩٢٨/٥٤١، بتفاوت.

ما سمعت منك، فقال: «رحمه الله، ولكن عامر بن جذاعة[١] وحجر بن زائدة[٢] أتياني فعاباه عندي فسألتهما الكفّ عنه فلم يفعلا، ثمّ سألتهما الكفّ عنه وأخبرتهما بسروري بذلك فلم يفعلا، فلا غفر الله لهما»[٣].

وكذلك روى جميل بن درّاج[٤] قال: دخلت على أبي عبدالله عليه السلام، فاستقبلني رجل خارج من عنده من أصحابنا الكوفيّين، فلمّا دخلت عليه قال [لي][٥]: «لقيت الرجل الخارج من عندي؟» قلت: بلى، هو رجل من أصحابنا، فقال: «لا قدّس الله روحه و لا قدّس مثله، إنّه ذكر أقواماً كان أبي ائتمنهم على حلال الله وحرامه، وكانوا عيبة علمه، وكذلك اليوم هم عندي»، وذكر لهم مناقب عظيمة، ثمّ بكى، فقلت، مَنْ هم؟ فقال: «مَنْ

---

(١) هو عامر بن جُذاعة، عدّه الشيخ في رجاله في من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، وله كتاب.
انظر: رجال الطوسي: ٦٢٢٧/٤٣٥، والفهرست للطوسي: ٥٥٦/١٩٥، وتنقيح المقال ٢: ٦٠٣٥/١١٤.

(٢) هو حجر بن زائدة الحضرمي الكوفي، ثقة، صالح، صحيح المذهب، من أصحاب الصادق عليه السلام، عدّه الإمام الكاظم عليه السلام من حواري الباقر والصادق عليهما السلام.
انظر: رجال النجاشي: ٣٨٤/١٤٨، تنقيح المقال ١: ٢٣٤٧/٢٥٥.

(٣) رجال الكشّي: ٥٨٣/٣٨٨، تنقيح المقال ١: ٢٥٦، ضمن ترجمة حجر بن زائدة، رقم ٢٣٤٧.

(٤) جميل بن درّاج بن عبدالله النخعي، يكنّى أبا الصبيح من فقهاء أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، ومن أصحاب الإجماع، ثقة جليل القدر وعظيم المنزلة بالاتّفاق، وجه الطائفة. قيل له: ما أحسن محضرك وأزين مجلسك؟! فقال: إي والله، ما كنّا حول زرارة بن أعين إلّا بمنزلة الصبيان في الكتاب حول المعلّم، وعمى في آخر عمره، توفّي في أيّام الرضا عليه السلام.
انظر: رجال النجاشي: ٣٢٨/١٢٦، تنقيح المقال ١: ١٩٣٣/٢٣١، الكنى والألقاب ١: ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٥) أضفناها من المصدر.

عليهم صلوات الله ورحمته أحياءً وأمواتاً: بُريد العجلي[١]، وزرارة، وأبو بصير، ومحمّد بن مسلم، أما إنّه يا جميل، سيستبين لك أمر هذا الرجل عن قريب»، قال جميل: فو الله، ما كان إلّا قليلاً حتّى رأيت ذلك الرجل ينسب إلى أصحاب أبي الخطّاب، فقلت: الله يعلم حيث يجعل رسالته، قال جميل: وكنّا نعرف أصحاب أبي الخطّاب ببغض هؤلاء[٢].

وقال الحسين بن زرارة[٣]: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ أبي يقرأ عليك السلام ويقول لك: جعلت فداك إنّه لا يزال الرجل والرجلان يقومان فيذكران أنّك ذكرتني وقلت فيّ، فقال لي: «إقرأ أباك السلام، وقل له: أنا والله، أُحبّ لك الخير في الدنيا والآخرة، وأنا والله، عنك راضٍ، فما تبالي ما قال الناس بعد هذا»[٤].

وفي رواية أُخرى عن عبدالله بن زرارة[٥] أنّ الصادق عليه السلام قال له

---

(١) بُريد بن معاوية العجلي، يكنّى أبا القاسم، من ثقات أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، فقيه، له محلّ عند الأئمّة عليهم السلام، ويكفي في جلالته ما ورد عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «أربعة أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتاً: بريد العجلي، وزرارة ابن أعين، ومحمّد بن مسلم، والأحول»، توفّي في حياة أبي عبدالله عليه السلام، أو سنة ١٥٠ هـ.

انظر: رجال الكشّي: ٢١٥/٢١٨، و٤٣٨، تنقيح المقال ١: ١٢٥٩/١٦٤، رجال النجاشي: ٢٨٧/١١٢.

(٢) رجال الكشّي: ٢٢٠/٢١٩.

(٣) في النسخ: حسين بن زرارة، وهو الحسين بن زرارة بن أعين، من أصحاب الصادق عليه السلام، دعا الإمام له ولأخيه، وروى عنه صفوان بن يحيى، والبرقي، وابن بكير وغيرهم.

انظر: تنقيح المقال ١: ٢٩١٥/٣٢٨.

(٤) رجال الكشّي: ٢٢٢/٢٢٢.

(٥) عبدالله بن زرارة بن أعين الشيباني، من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ثقة بالاتّفاق،

ما خلاصته: «إقرأ منّي على أبيك السلام وقل له: إنّي إنّما أعيبك دفاعاً عنك؛ لأنّ الناس يريدون الأذى على من يحبّنا ونحبّه ويكون مقرّباً عندنا، وأنّك رجل اشتهرت بنا، ولميلك إلينا أنت مذموم عند الناس غير محمود الأثر، فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين، فيكون عيبي لك دافع شرّهم عنك، وقد قال الله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[1] الآية، فوالله، ما أعابها إلّا لكي تسلم من الملك، وإنّك والله، أحبّ الناس إليّ وأحبّ أصحاب أبي حيّاً وميّتاً، وإنّك من أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر، وأنّ من ورائك ملكاً ظلوماً غصوباً يرقب عبور كلّ سفينة صالحة ترد من بحر الهدى ليغصبها وأهلها»[2].

وفي رواية أُخرى عن حمزة بن حمران[3]، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: بلغني عنك أنّك برئت من عمّي زرارة ولعنته؟، فقال: «لا والله، ما قلت، ولم أبرأ من زرارة، ولكنّهم يجيؤون ويذكرون ويروون عنه[4]

وهو ممّن لقي أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وله كتاب يرويه عنه عليّ بن النعمان وغيره.

انظر: رجال النجاشي: ٥٨٣/٢٢٣، تنقيح المقال ٢: ٦٨٥٨/١٨٣، رسالة أبي غالب الزراري (ضمن تاريخ آل زرارة): ٨.

(١) سورة الكهف ١٨: ٧٩.

(٢) رجال الكشّي: ٢٢١/٢٢٠.

(٣) هو حمزة بن حمران بن أعين الشيباني الكوفي، من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، وروى عنه الأجلّة منهم: صفوان بن يحيى، وابن مسكان، وابن بكير وغيرهم، له كتاب يرويه عدّة من أصحابنا.

انظر: رجال النجاشي: ٣٦٥/١٤٠، تنقيح المقال ١: ٣٣٦٠/٣٧٤.

(٤) في «م» و«س» زيادة: «ويأتون عنه».

بأشياء، فلو سكت ألزمونيه فأقول: من قال هذا فأنا إلى الله منه بريء»[١].

وأمثال هذه الأخبار، وما نُقل أيضاً عن العلماء الأخيار كثيرة، وأكثرها ـ كما هو ظاهر ـ صريحة في أنّ عمدة مناط نسبة السوء إلى أكثر العلماء الحسد والافتراء حتّى من أهل مذهبهم.

وفي بعضها ـ كما مرّ[٢] من قول الرضا عليه السلام ليونس وغيره ـ دلالة على أنّ مناط ذلك قد يكون ما أشرنا إليه سابقاً من عدم فهم كلام ذلك العالم كما يُرى[٣] كثيراً أنّه قد يجيء رجل فيسأل عالماً عن شيء، فيتوهّم في فهم جوابه فيروح ويحكي عنه مثل ما فهمه توهّماً إلى أن يصل ذلك إلى سائر العلماء، فيجعلوا ذلك مناط الطعن عليه من غير تحقيق الحال، لاسيّما من كان في قلبه بعض شيء على ذلك العالم؛ ولهذا قال الإمام عليه السلام ليونس: «حدّث الناس بما يعرفون»[٤]، وفي الأخبار: «نحن نكلّم الناس على قدر عقولهم»[٥].

مثلاً فيما نحن فيه يمكن أنّ جماعة من هؤلاء ـ بناءً على ما هو الحقّ الذي بيّنّاه من عينيّة صفات الذات ـ نطقوا في بيان العينيّة بكلام توهّم منه غيرهم التشبيه، كقولهم مثلاً: إنّه شيء بحقيقة الشيئيّة، موجود عينيّ ثابت؛ إذ لا يخفى أنّ أمثال الذين ذكرنا أنّهم أفرطوا في نفي التشبيه، بحيث

---

(١) رجال الكشّي: ٢٣٢/٢٢٦، بتفاوت.

(٢) انظر: ص ٤٠٣.

(٣) في «م» زيادة: ذلك.

(٤) تقدم تخريجه في ص ٤٠٣ هامش ٢.

(٥) انظر: الكافي ١: ١٥/١٨ (كتاب العقل والجهل)، الأمالي للصدوق: ٦٩٣/٥٠٤، الأمالي للطوسي: ١٠٥٠/٤٨١.

وصلوا إلى حدّ التعطيل، لا يفهمون من مثل هذا الكلام غير التشبيه، مع أنّه ليس من التشبيه في شيء، كما مرّ بيانه، وأمثلة هذا كثيرة، ومثل هذا التوهّم شائع جدّاً، بل أكثر مواقع طعن الصلحاء المتورّعين من هذا الباب.

ثمّ قد بيّنّا[1] سابقاً أيضاً أنّه قد يكون المناط في نسبة السوء إلى شخص كونه قائلاً به، أو متّصفاً به وقتاً ما وإن كان قد رجع عنه أخيراً.

وممّا يدلّ على قرب هذا الاحتمال هاهنا ما يدلّ على أنّ أكثر هؤلاء الجماعة كانوا أوّلاً من غير الإماميّة، ثمّ حصل لهم الاستبصار ببركة التشرّف بخدمة الأئمّة عليهم السلام.

فمن ذلك ما رواه الكشّي عن عمر بن يزيد[2] وكان ابن أخي هشام ابن الحكم، وخلاصته أنّه قال: كان هشام يذهب في الدين مذهب الجهميّة خبيثاً فيهم، فسألني أن أدخله على أبي عبدالله عليه السلام ليناظره، فاستأذنت أبا عبدالله عليه السلام فيه، فأذن لي حتّى نقلت له رداءته وخبثه، فقال عليه السلام: «تتخوّف عليّ»، فأعلمت هشاماً بالإذن، فبادر واستأذن ودخل ودخلت معه، فسأله الإمام عليه السلام عن مسألة فحار هشام، فاستمهله في الجواب فأمهله، وبقي هشام أيّاماً في طلب الجواب فلم يقف عليه، فرجع إلى الإمام عليه السلام واعترف بالعجز عنده، فأخبره الإمام عليه السلام، وسأله عن مسألة أخرى، فيها فساد أصله وعقيدته، فاغتمّ هشام لذلك وبقي متحيّراً في الجواب أيّاماً، ثمّ انصرف إلى الإمام عليه السلام وترك مذهبه ودان بدين الحقّ،

---

(١) انظر ص ٣٩٦ وما بعدها.

(٢) لعلّه عمر بن يزيد بن ذبيان الصّيقل، يكنّى أبا موسى، من أصحاب الصادق عليه السلام، ثقة، له كتاب، أخبر بذلك عدّة من الأجلّة.
انظر: رجال النجاشي: ٧٦٣/٢٨٦، تنقيح المقال ٢: ٩٠٦٢/٣٤٩.

وفاق أصحاب أبي عبدالله عليه السلام كلّهم[1].

فعلى هذا يمكن أن يكون ما نُسب إليه قوله في ذلك الوقت، ثمّ تركه بعد استبصاره، وبعض الناس حسداً أو جهلاً أو تجاهلاً نسبوا ذلك إليه على وجه الإطلاق، وهلمّ جرّاً في غيره، فتأمّل ولا تغفل عمّا ظهر أيضاً من الأخبار التي ذكرناها أخيراً من أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا قد يقدحون في شخصٍ أيضاً، لكن دفاعاً عنه وعنهم ومداراةً، حتّى أنّه كان قد يكون جمع ينسبون عندهم رجلاً إلى سوءٍ كانوا يعلمون أنّه بريء من ذلك، ومع هذا لم يُظهروا براءته، بل كانوا يبرؤون من القائل به من قبيل التورية إذا لم يكن تقتضي المصلحة ردعهم بالتكذيب.

وعلى هذا، فليس لأحد من المعاندين أو القاصرين أن يتشبّث لإثبات صدق ما نُسب إلى بعض هؤلاء بعدم تكذيب الإمام عليه السلام من ذُكر له تلك النسبة.

وإذ قد أحطت خبراً بما ذكرناه وحقّقناه، تبيّن لك أنّ أكثر ما نسب المخالفون إلى الإماميّة بعضهم أو كلّهم تشنيعاً عليهم، أم بمحض النقل عنهم من الأقوال والعقائد والأعمال التي لا تخلو من نقص على دينهم أو نقص على طريقتهم، فمبناه على أحد هذه الوجوه المذكورة، لاسيّما التوهّم في النسبة والتعمّد في الفرية، كما ينادي بذلك ما يظهر عند تتبّع كتبهم على كلّ ماهر بمذهب الإماميّة من الجزم بأنّ شدّة حنقهم في العداوة، وتوهّمهم في النسبة بحيث إنّهم كثيراً ما نسبوا إلى هذه الطائفة ما هو معلوم على أدنى متتبّع أنّه من مذاهب غيرهم، كالزيديّة مثلاً، أو الإسماعيليّة، أو

---

(١) رجال الكشّي: ٤٧٦/٣٣٠.

الغُلاة وأمثالهم، حتّى أنّ جمعاً منهم نسبوا إليهم ما لا أصل له مطلقاً، كما هو المشهور إلى اليوم عندهم، والجاري على ألسنتهم شائعاً ذائعاً بينهم من كون هذه الطائفة من أتباع الحسن الكاشي[1]، وأنّه الذي ابتدع لهم هذا المذهب بدعاً، حتّى أنّ عند بعض منهم بياناً غريباً وحكايةً عجيبةً في هذه الدعوى، مع أنّه من أجلى البديهيّات: أنّ الحسن لم يكن له كمال غير أنّه كان شاعراً جيّداً في الشعر، لاسيّما فيما مدح فيه عليّاً عليه السلام، وكذا ما ذمّ به الثاني، ولم يكن معدوداً عند الإماميّة ولا غيرهم من أهل العلم مطلقاً فضلاً عن التقدّم في المذهب، حتّى أنّ أحداً منهم ولا من غيرهم لم يتوجّه إلى ذكر اسم هذا الرجل، لا بالزين ولا بالشين؛ حيث إنّه لم يكن بوجه ممّن يعبأ بشأنه.

وكذا ما هو المذكور في بعض كتب القوم، بل المشهور عندهم أيضاً من كون عامّة أخبار هذه الطائفة من موضوعات ابن الراوندي[2]، مع أنّ

---

(١) هو المولى حسن بن ... الكاشي، فاضل، عالم، شاعر، كان معاصراً للعلّامة الحلّي، وفي زمن السلطان محمّد خدابنده، وللكاشي حقّ عظيم على الناس في هدايتهم وإلقاء الدين الحقّ عليهم ودعوتهم إلى التشيّع، ولذلك كانت العامّة قديماً وحديثاً إلى الآن يعادونه، بل يقولون: إنّه المبدأ لحدوث مذهب الشيعة في الدولة الصفويّة.

انظر: رياض العلماء ١: ٣٠٨.

(٢) أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، يكنّى أبا الحسين، متكلّم مشهور، ولم يكن في زمانه أحد أحذق منه بالكلام، واتّهم بالزندقة، ولعلّ هذا جاء من قِبَل المعتزلة؛ لتحامله عليهم، وله من الكتب المصنّفة نحو ١١٤ كتاباً، منها: فضيحة المعتزلة. مات سنة ٢٤٥ أو ٢٥٠ هـ، وقيل: سنة ٢٩٨ هـ.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٦، الكنى والألقاب ١: ٢٧٧، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٩١ ـ ٣٠٠): ٨٤ ـ ٨١/٨٧.

رواة الأخبار من هذه الطائفة لم يعرفوا هذا الرجل ، فإنّه كان من المتكلّمين الذين كانوا يناظرون المخالفين على طريقتهم التي هي عند المحدّثين غير متينة .

لكن كأنّه كان قاهراً على خصومه ، بحيث وجدوا عليه فاتّهموه بما نسبوا إليه ، وإلّا فهو ليس معدوداً من رواة الحديث ، ولا من شيوخ الإجازة عند أرباب الحديث ، حتّى أنّ الحقّ أنّ هذا الرجل الذي هم ذكروه ـ أعني : من اسمه أحمد بن يحيى الراوندي ـ كان من المعتزلة لا من الشيعة ، بل ليس فيهم من يُنسب إلى هذه النسبة غير السيّد الجليل فضل الله بن عليّ بن عبيدالله الحسني الراوندي[1] الذي هو من الفقهاء الذين كانوا بعد زمان الشيخ الطوسي ، وأين له هذا وقد صُنّف قبل ميلاده ما لا يحصى من كتب الحديث ، كما هو واضح من أنّ أخبارهم مُعنعنة مضبوطة أحسن من ضبط مخالفيهم ، بحيث لا يمكن دخول مدلّس فيهم كما هو من أوضح الواضحات عند كلّ من تصفّح كتبهم ، وتفحّص عن حال الأخبار المذكورة فيها ، بل من هذا يظهر أيضاً أنّ من هذا القبيل عياناً ما هو مدار أكثر المخالفين عليه من القدح في جملة أخبار الإماميّة مصرّحين بكونها موضوعةً عن الأئمّة مع وضوح اقتران أكثرها بقرائن الصحّة ، وتصريح

---

(١) فضل الله بن عليّ بن عبيد الله الحسني الراوندي، يكنّى أبا الرضا، الملقّب بـ«ضياء الدين» ، علّامة دهره وأُستاذ أئمّة عصره ، جمع مع علوّ النسب كمال الفضل والحسب ، وهو من أساتيد ابن شهر آشوب، له كتب فائقة نافعة ، منها : ضوء الشهاب ، والأربعين في الأحاديث ، وأدعية السرّ وغيرها . مات سنة نحو ٥٦٠ هـ.
انظر : رياض العلماء ٤ : ٣٦٤ ، الدرجات الرفيعة : ٥٠٦ ، الكنى والألقاب ٢ : ٣٩٥ ، هدية الأحباب : ١٩٠ ، الأنساب ٤ : ٤٢٦ ، الأعلام ٥ : ١٥٢ .

معظم علماء القوم بتوثيق عمدة رُواتها، لاسيّما عن الأئمة عليهم السلام، كزرارة، ومحمّد بن مسلم، وجابر، وأبان، وأمثالهم، كما سيأتي مفصّلاً في محلّه في المقالة العاشرة من المقصد الثاني.

وأمّا ما هو من هذا القبيل أيضاً من العقائد التي نسبوها إلى الإماميّة ولا أصل لها مطلقاً فكثيرة جدّاً، كقولهم بأنّ الإماميّة يعتقدون بأنّ المهديّ غائب طول زمان غيبته عليه السلام في سرداب سامرّاء، وأنّهم يعتقدون فيه صفات الألوهيّة، وأنّهم يقذفون عائشة، ويسبّون جملة الصحابة، وأمثال ذلك من سائر فريتهم على هذه الطائفة، وقد مرّ بعض منها سابقاً، ويأتي كثير منها أيضاً، كلّ واحدة فيما يناسبها من المقام.

ثمّ إنّ الذي هو خلاصة مذهب هذه الطائفة في الجبر والتفويض ـ الذي مرّ سابقاً أنّ الأوّل هو مذهب الأشاعرة، والثاني مذهب المعتزلة ـ أن لاجبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، بمعنى أنّ لهداية الله تعالى وتوفيقاته مدخلاً تامّاً في أفعال العباد، لكن بحيث لا يصل إلى حدّ الإلجاء والاضطرار.

(١)ومجمل بيان ذلك: إنّ الله تعالى لمّا خلق العباد وأمرهم بالعبادات والخيرات، ونهاهم عن الشرور والسيّئات، وقرّر للمطيع الثواب وللعاصي العقاب وأخبرهم بذلك جعل فيهم استطاعة الفعل والترك، وهيّأ لهم أسباب ذلك، بحيث يكون كلّ واحد قادراً على ما يختاره من الفعل والترك، لئلّا يبطل استحقاق الثواب والعقاب، لا كما مرّ أنّه مآل كلام الجبريّة، لكن لم يعزل أيضاً نفسه عن المدخليّة رأساً، لا كما هو مآل قول المفوّضة، بل

---

(١) من هنا إلى ص٤١٣ هامش (٣) مشطوب عليه في «س».

تفضّل عليهم بالتوفيق والهداية، وسائر أنواع الإعانة على فعل الخير وترك الشرّ، حتّى أنّه قرّر ملائكةً يحثّونه مع عقله، بل مع روح الإيمان التي في المؤمن أيضاً إذا أراد خيراً، ويعظونه وينصحونه عند إرادة الشرّ، لكن كلّ ذلك بحيث لا يخرج عن حالة الاختيار، ولا يصل إلى حد الاضطرار، بل ما بين ذلك من قسم الإعانة[1]، حتّى أنّه مهما لم يتأثّر فيه شيء ممّا ذُكر فحينئذٍ تُرك هو وهواه، وهذا هو ما مرّ في (أوّل فصول الباب الثالث من معنى)[2] الخذلان الذي عبّر عنه في الآيات بالإضلال، بناءً على أنّه إذا تُرك إذاً توقّعه نفسه وهواه سيّما مع إغواء الشيطان فيما أراده من الضلال؛ لارتفاع المانع ووجود الداعي، فلا جبر حينئذٍ ولا التفويض الذي ذهب إليه من عزل الله من سلطانه، كما أنّه)[3] مثلاً: إذا أمر سيّد عبده بشيءٍ يقدر على فعله وفهّمه ذلك، ووعده على فعله شيئاً من الثواب، وعلى تركه شيئاً من العقاب، فلو اكتفى من تكليف عبده بذلك ولم يزد عليه مع علمه بأنّه لا يفعل الفعل بمحض ذلك، لم يكن ملوماً عند العقلاء لو عاقبه على تركه، ولا يقول عاقل أنّه أجبره على ترك الفعل، وكذا لو لم يكتف السيّد بذلك، بل زاد في ألطافه، والوعد بإكرامه، والوعيد على تركه، وأكّد ذلك ببعث من يحثّه على الفعل ويرغّبه فيه، ولكن لا بحيث أن يجبره، بل بحيث يتركه اختياراً عند جِدّه على المخالفة، ثمّ فعل العبد حينئذٍ بقدرته واختياره ذلك الفعل، فلا يقول عاقل بأنّه جبره على ذلك الفعل، وكذا إن لم يفعل

---

(١) في «م» زيادة: «على فعل الخير».

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٣) إلى هنا مشطوب عليه في «س».

مع عدم نسبة عجزٍ إلى السيّد أيضاً.

قال الصادق عليه السلام: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمرٌ بين أمرين»، فقيل وما أمر بين أمرين؟ قال عليه السلام: «مثل ذلك رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية»[١].

وفي رواية أُخرى قال: «معنى الأمر بين أمرين: وجود السبيل إلى إتيان ما أُمروا به، وترك ما نهوا عنه»[٢].

وفي أُخرى كما مرّ في الخبر العاشر من فاتحة هذا الكتاب، قال عليه السلام: «ما نهى الله عبداً عن شيء إلّا وقد علم أنّه يطيق تركه، ولا أمره بشيء إلّا وقد علم أنّه يستطيع فعله»[٣].

وقال الباقر عليه السلام: «في التوراة مكتوب يا موسى، إنّي خلقتك واصطفيتك وقوّيتك، وأمرتك بطاعتي ونهيتك عن معصيتي، فإن أطعتني أعنتك على طاعتي، وإن عصيتني لم أعنك على معصيتي، ولي المنّة عليك في طاعتك، ولي الحجّة عليك في معصيتك لي»[٤].

وسئل الرضا عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ

---

(١) الكافي ١: ١٣/١٢٢ (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين)، التوحيد: ٨/٣٦٢، الاعتقادات للصدوق: ٧/٢٩، وتصحيح اعتقادات الإمامية: ٤٦ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٥).

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٧/١٢٤، نزهة الناظر: ١٣١ ـ ٢٢/١٣٢، روضة الواعظين ١: ٣٨ ـ ٣٩، الاحتجاج ٢: ٣٠٤/٣٩٨.

(٣) الاحتجاج ٢: ٢٢٣/٢٢٣.

(٤) التوحيد: ٢/٤٠٦، الاعتقادات: ٩/٣٩ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٥).

﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾[١]، فقال: «إنّ الله تعالى لا يوصف بالترك كما يوصف خلقه، ولكنّه متى علم أنّهم لا يرجعون عن الكفر والضلال منعهم المعاونة واللطف، وخلّى بينهم وبين اختيارهم»[٢].

وقال عليه السلام: «إن الله عزّ وجلّ لم يُطع بإكراه، ولم يُعص بغلبة، ولم يُهمل العباد سدىً في ملكه، بل هو المالك لِما ملّكهم، والقادر على ما أقدرهم عليه، فإن ائتمر العباد بطاعة لم يكن الله لهم عنها صادّاً ولا منها مانعاً، و إن ائتمروا بمعصية فشاء أن يمنّ عليهم فيحول بينهم وبين ذلك فعل، وإن لم يحلّ وفعلوه، فليس هو الذي أدخلهم فيه»[٣].

وقد روي هذا الخبر عن الحسن المجتبى عليه السلام أيضاً، وفي آخره بدل قوله: «وإن لم يحلّ»: «وإن لم يفعل فليس هو الذي حملهم عليها إجباراً، ولا ألزمهم بها إكراهاً، بل احتجاجه سبحانه عليهم أن عرّفهم وبصّرهم وحذّرهم وأمرهم ونهاهم، لا جبلّاً لهم على ما أمرهم به فيكونوا كالملائكة، ولا جبراً لهم على ما نهاهم عنه، بل جعل لهم السبيل إلى فعل ما دعاهم إليه، وترك ما نهاهم عنه ولله الحجة البالغة»[٤].

وفي رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه سئل عن الاستطاعة، فقال: «تملكها بالله الذي يملكها من دونك، فإن ملّككها كان ذلك من عطائه، وإن سلبكها كان ذلك من بلائه، وهو المالك لما ملّكك، والمالك لما عليه

---

(١) سورة البقرة ٢ : ١٧ .
(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٦/١٢٣ ، الاحتجاج ٢ : ٣٠٣/٣٩٦ .
(٣) الاختصاص : ١٩٨ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ٤٨/١٤٤ ، التوحيد : ٧/٣٦١ .
(٤) تحف العقول : ٢٣١ ، كنز الفوائد ١ : ٣٦٦ ، بتفاوت .

أقدرك، أما سمعت الناس يسألون الحول والقوّة حيث يقولون: لا حول ولا قوّة إلّا بالله» فقيل: وما تأويلها يا أمير المؤمنين؟ قال: «لا حول بنا عن معاصي الله إلّا بعصمة الله، ولا قوّة لنا على طاعة الله إلّا بعون الله»[1].

والأخبار في هذا الباب لا تحصى.

ومنها يظهر أيضاً ما هو اعتقاد الإماميّة في القضاء والقدر، والإرادة والمشيئة، وأمثالها من أسباب الفعل كالإذن مثلاً، فإنّ الذي هو مذهبهم في هذا الباب ـ كما هو صريح ما هو متواتر عندهم من أحاديث الأئمّة الأطياب ـ أنّه لا يكون شيء إلّا بإرادة الله تعالى ومشيئته وقضائه وقدره، وغير ذلك من سائر أسباب الفعل، وأنّ كلّ ذلك لا ينافي عدم الجبر، فإنّ في صريح الأخبار الثابتة عندهم أنّ كلّ واحد من هذه المذكورات على نوعين: حتميٌّ، وغير حتميٍّ يسمّى عزميّاً، وهو الذي في الأمور التكليفيّة، وممّا لا ينافي اختيار العبد مطلقاً، ولا يستلزم شيء من معانيه الجبر أصلاً.

وجملة بيان ذلك: أمّا في الإرادة والمشيئة، فبأن يقال: كما أنّها وردت بنحو ما مرّ سابقاً، أي: ما بمعنى الإحداث والإيجاد الذي هو من نوع الإرادة الحتميّة، كذلك قد يراد بها ولو تجوّزاً ما بمعنى تهيئة أسباب أفعال العباد، وخلق الآلات التي لها مدخل في صدور بعض الأشياء منهم لاقتضاء المصلحة التي في ذلك، ويسمّى هذا بالعزميّة، مثلاً: خلق الله عزّ وجلّ القوّة الشهوانيّة وآلات الجماع، وهيّأ جميع أسباب ذلك في الإنسان، لكي يجامع حلاله ويحصل منه الولد والنسل، فمهما جامع الإنسان أهله فذلك الذي صرفها في محلّها، ويقال له: جامع بإرادة الله ولو بهذا المعنى،

---

(١) تحف العقول: ٤٦٨ بتفاوت، الاحتجاج ٢: ٣٢٨/٤٩٤.

وكذا إذا لم يصرفها في محلّها، كما إذا صرفها إنسان في الزنا، فذلك أيضاً بإرادة الله ومشيئته، بمعنى أنّه هيّأ له أسباب ذلك، لكن لا ليصرفها في الزنا، بل ليصرفها في الحلال، حتّى أنّه لو جعلها بحيث لم تؤثّر في الحرام لزم كون ذلك الإنسان على ترك الزنا حينئذٍ مضطرّاً مجبوراً غير مستحقٍّ لشيء، كما أنّ رجلاً إذا أعطى عبده سيفاً من سيوفه وقال له: أُخرج إلى فلان صديقي وفلان عدوّي، فاقتل ذلك العدوّ ولا تتعرّض لصديقي وإلّا قتلتك، فخرج العبد وقتل الصديق، فحينئذٍ لا شبهة في أنّه لا يقول أحد إنّ المولى جبر العبد على هذا القتل أو له شركة فيه، بل يحكم كلّ عاقل بأنّ العبد يستحق غاية العقوبة على فعله المذكور، وأنّه عاصٍ لمولاه باختياره.

قال الرضا عليه السلام «قال الله تعالى: يابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء، وبقوّتي أدّيت إليّ فرائضي، وبنعمتي قوّيت على معصيتي، وجعلتك سميعاً بصيراً قويّاً، فما أصابك من حسنة فمنّي، وما أصابك من سيّئة فمن نفسك، وذلك أنّي لا أُسأل عمّا أفعل وهم يُسألون»[1] الخبر، فافهم، وسيأتي بعض ما يدلّ عليه صريحاً فانتظر.

وكذلك قد يراد بها ولو تجوّزاً ما مرّ من الخذلان الذي ذكرنا أنّه هو بمعنى ترك الإنسان ونفسه، والتخلية بينه وبين ما فيه هواه عند عدم تأثير النصائح التي ذكرناها فيه، فيقال: إنّ فعل المعصية بإرادة الله، أي: بخذلانه المذكور، ولعلّه بهذا المعنى ورد ما روي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ لله إرادتين ومشيئتين: إرادة حتم وإرادة عزم، ينهى وهو يشاء، ويأمر

---

(١) المحاسن ١: ٣٨١/٨٤٠، قرب الإسناد: ٣٥٤/١٢٦٧، الكافي ١: ١١٧/٦ (باب المشيئة والإرادة) و١٢٢/١٢ (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين)، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٤٤/٤٩، التوحيد: ٣٣٨/٦.

ولا يشاء، أوَما رأيت أنّ الله تعالى نهى آدم وزوجته أن يأكلا من الشجرة وهو شاء ذلك، ولو لم يشأ لم يأكلا، ولو أكلا لغَلبت مشيئتهما مشيئة الله، وأمر إبراهيم بذبح ابنه وشاء أن لا يذبحه، ولو لم يشأ أن يذبحه لغلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى»[1] الخبر.

فإنّ الأظهر أنّ معناه أنّه تعالى لم يصرف آدم وحوّاء عن إرادتهما ولو قسراً، ووكلهما إلى اختيارهما للمصالح العظيمة، فكأنّه شاء ذلك.

ويحتمل أيضاً على بُعدٍ كون المراد ما هو بمعنى تهيئة الأسباب، بل التقدير أيضاً؛ لأنّه قد يراد بها أيضاً ما بمعنى التقدير والكتابة في الألواح الإلهيّة ومراتب ذلك بنحو ما سيظهر، فكلّ شيء بإرادة الله ومشيئته، أي: على وفق تقديره وما كتبه في اللوح.

ولا يخفى أنّه من كلّ هذه المعاني لا يلزم الجبر، كما هو ظاهر فيما سوى الأخير، وأمّا فيه، فمعلوم أنّ تقديره ليس علّة للفعل، بل الحقّ أنّه تعالى لمّا علم بعلمه الكامل الأزليّ أنّ العبد الفلاني ـ مثلاً ـ يفعل كذا وكذا باختياره وقدرته كتب ذلك في اللوح وبيّنه، وأين[2] هذا من الجبر؟ ولهذا قال الصادق عليه السلام: «كما أنّ بادئ النعم من الله عزّ وجلّ وقد نحلكموه، كذلك الشرّ من أنفسكم وإن جرى به قدره»[3].

وأمّا في القضاء والقدر، فنقول: إنّ القضاء مثل غيره أيضاً قد ورد صريحاً بمعاني عديدة ولو في بعضها يسمّى عزميّاً ويكون بالنسبة إلى الأمور التكليفيّة.

---

(١) الكافي ١: ٤/١١٧ (باب المشيئة والإرادة)، بتفاوت عن أبي الحسن عليه السلام.

(٢) في «م»: «فأين».

(٣) التوحيد للصدوق: ٦/٣٦٨.

فمنها: ما هو بمعنى الخلق والفعل، كقوله تعالى: ﴿فَقَضَٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[١]، أي: خلقهنّ، وقوله سبحانه: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنْتَ قَاضٍ﴾[٢]، أي: إفعل ما أنت فاعل، وأمثالهما عديدة، ولا بُعْد في بعض المواضع كون المراد بالخلق ونحوه التقدير، أو ما يعمّه والتكوين، كما سيظهر.

ومنها: ما هو بمعنى الأمر، بل الحكم والإلزام أيضاً، والحتم والإيجاب، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِى بِالْحَقِّ﴾[٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾[٥]، ونحوها.

ومنها: ما هو بمعنى الإعلام والبيان ونحو ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِى إِسْرَاءِيلَ﴾[٦] ونحوه.

وكذلك القدر أيضاً كما يظهر من آيات.

منها: قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَٰتَهَا﴾[٧]، أي: خلقنا.

ومنها: قوله سبحانه في حكاية لوط: ﴿إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَٰبِرِينَ﴾[٨]، أي: كتبنا وبيّنا وأخبرنا. وأمثال ذلك من سائر الآيات.

وقال الشاعر:

---

(١) سورة فصّلت ٤١: ١٢.
(٢) سورة طه ٢٠: ٧٢.
(٣) سورة الإسراء ١٧: ٢٣.
(٤) سورة غافر ٤٠: ٢٠.
(٥) سورة سبأ ٣٤: ١٤.
(٦) سورة الإسراء ١٧: ٤.
(٧) سورة فصّلت ٤١: ١٠.
(٨) سورة الحجر ١٥: ٦٠.

وَاعـــلَمْ بِأَنَّ ذَا الجَـــلَال قدْ قَـــدَرْ في الصُحُـفِ الأُولى التي كان سَـطَـرَ[١]

بل قد تواتر في الأخبار أيضاً، بحيث وصل إلى حدّ الضرورة الدينيّة وجود تقدير من الله وكتابة في الألواح بالنسبة إلى كلّ شيء قبل كونه، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «قدّر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرضين بخمسين ألف عام»[٢].

وأكثرها كالصريح في أنّ لذلك مراتب متفاوتة بحسب الكتابة والبيان والثبت والتشخيص، وأنّ كلّ واحد من المشيئة والإرادة والقضاء والقدر بل الإذن وغيره أيضاً قد يطلق على مرتبة من تلك المراتب وإن لم نعلم تفاصيلها، حيث لم نكلّف بذلك، بل نُهينا عنه، كما قال عليّ عليه السلام لمّا سئل عن القدر: «سرّ الله فلا تفشوه»، ثمّ سئل أيضاً، فقال: «بحر عميق فلا تلجوه»، ثمّ سئل ثالثاً، فقال: «ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وما يمسك فلا مرسل له»[٣]، وسأل جميل الصادقَ عليه السلام عن المشيئة، فقال: «لا أُجيبك فيها»[٤].

فمن تلك الأخبار ما مرّ ذكره، ومنها: ما رواه جماعة عن الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام، قالوا: «لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلّا بسبع: بمشيئة، وإرادة، وقدر، وقضاء، وإذن، وكتاب، وأجل، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله»[٥].

---

(١) قاله العجاج: انظر: ديوانه ١: ٧٣، وفيه: فاعلم.

(٢) التوحيد للصدوق: ٧/٣٦٨.

(٣) فقه الرضا عليه السلام: ١١٨/٤٠٨، بحار الأنوار ١٢٣/٥ وفيه: «تفتشوه» بتفاوت يسير.

(٤) بصائر الدرجات: ١٧/٢٦٠.

(٥) الكافي ١: ١/١١٦ (باب في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بسبعة)، المحاسن ١: ٨٣٨/٣٧٩، بتفاوت فيهما.

وفي روايات أُخَر عنهم عليهم السلام : «علم وشاء ، وأراد وقضى وأمضى» الخبر ، إلى أن قال عليه السلام : «فبالعلم علم الأشياء قبل كونها ، وبالمشيئة عرف صفاتها وحدودها وأنشأها قبل إظهارها ، وبالإرادة ميّز أنفسها في ألوانها وصفاتها وحدودها ، وبالتقدير قدّر أقواتها[1] وعرف أوّلها وآخرها ، وبالقضاء أبان للناس أماكنها ودلّهم عليها ، وبالإمضاء شرح عللها وأبان أمرها ، وذلك تقدير العزيز العليم»[2] .

وقيل للرضا عليه السلام : لا يكون إلّا ما شاء الله وأراد وقضى وقدّر ، فقال : «ليس هكذا أقول ، بل أقول : لا يكون إلّا ما شاء الله وأراد وقدّر وقضى» .

فقيل ما معنى «شاء» ؟

قال : «ابتداء الفعل» ، وفي رواية : «هو الذكر الأوّل» .

قيل : فما معنى «أراد» ؟

قال : «الثبوت عليه» ، وفي رواية : «هو العزيمة على ما شاء» .

قيل : فما معنى «قدّر» ؟

قال : «تقدير الشيء من طوله وعرضه» ، وفي رواية : «هو وضع الحدود من الآجال والأرزاق والبقاء والفناء» .

قيل : فما معنى «مضى» ؟

قال : «إذا قضاه أمضاه» ، وفي رواية : «هو إقامة العين ولا يكون إلّا ما شاء الله في الذكر الأوّل»[3] .

---

(١) في التوحيد للصدوق : «أوقاتها» .

(٢) الكافي ١ : ١١٥/١٦ (باب البداء) ، التوحيد للصدوق : ٣٣٤/٩ .

(٣) انظر : المحاسن ١ : ٣٨٠/٨٣٩ و٨٤٠ ، والرواية الأُخرى في تفسير القمّي ١ : ٢٤ ، الكافي ١ : ١٢٠/٤ (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين) ، مختصر بصائر الدرجات : ٣٧٩/٤٣٨ .

وبالجملة : ورود هذه الأشياء بهذه المعاني (ثابت مسلّم)[1] عند الإماميّة بنصوص الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام ، حتّى أنّه ورد إطلاق الإذن أيضاً على ما هو بمعنى الأمر ، والعلم والإعلام ، والتوفيق والتيسير ، وبعض مراتب التقدير ونحو ذلك .

وظاهر أنّ جملة تلك المعاني التي لها مناسبة وتعلّق بالأمور التكليفيّة التي هي بالنسبة إلى أفعال العباد ممّا لا تستلزم الجبر .

أمّا ما بمعنى العلم ومراتب التقدير ، فقد بيّنّا آنفاً عدم كون علم الله وتقديره علّةً للفعل ، كما إذا علم المولى فرار عبد له فكتب ذلك في موضع ، كما علم مفصّلاً أو مجملاً ، فلا يقول أحد : كان هذا العلم والكتابة سبباً لفراره ، سيّما إذا لم يعلم به العبد ، ومنه يظهر عدم منافاة ما هو بمعنى البيان والإعلام ، بل الأمر أيضاً ؛ إذ كثيراً ما يأمر المولى ويبيّن ، والعبد لا يسمع ولا يأتمر .

ومن الواضحات أنّ الله قضى في أفعال العباد الحسنة بالأمر بها ، وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها ، كما أنّه قضى في أنفسهم بالخلق لها وفيما فعله هو فيهم بالإيجاد له .

وأمّا ما بمعنى الحكم ونحوه ، فهو أيضاً ممّا له معنى مناسب ، حتّى أنّه يمكن تعميم ما ورد بمعنى الخلق أيضاً حتّى يشمل التقدير ، كما أشرنا سابقاً .

ولنذكر هاهنا بعض الأخبار ممّا يتّضح منها ما ذكرناه ، بحيث لا يبقى غبار على ما نحن فيه عند أهل الاستبصار .

---

(١) بدل ما بين القوسين في النسخ المعتمدة : «ثابتة مسلّمة» . والظاهر أنّ ما أثبتناه هو الصحيح .

قيل للرضا عليه السلام : هل لله عزّ وجلّ مشيئة وإرادة في أفعال العباد ؟

فقال : «أمّا الطاعات فإرادة الله عزّ وجلّ ومشيئته فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها ، وإرادته ومشيئته في المعاصي النهي عنها والسخط لها والخذلان عليها» .

قيل : فهل لله عزّ وجلّ فيها القضاء ؟

قال : «نعم ، ما من فعل يفعله العباد من خير أو شرّ إلّا ولله فيه قضاء» .

قيل : فما معنى هذا القضاء ؟

قال : «الحكم عليهم بما يستحقّونه على أفعالهم من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة»[١] .

أقول : كلامه عليه السلام هاهنا في الإرادة شاهد لما ذكرناه من أنّه قد يراد بها الخذلان بالنسبة إلى العصيان .

وسئل عليّ عليه السلام عن القضاء والقدر ، فقال : «لا تقولوا : وكلهم الله إلى أنفسهم فتوهنوه ، ولا تقولوا : أجبرهم[٢] على المعاصي فتظلموه ، ولكن قولوا : الخير بتوفيق الله ، والشرّ بخذلان الله ، وكلّ سابق في علم الله»[٣] .

وقد روى جماعة من المؤالف والمخالف منهم : ابن أبي الحديد من كتاب «الغرر» لشيخه أبي الحسين[٤] ، عن الأصبغ بن نباتة ، ومنهم محمّد

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١ : ١٧/١٢٤ ، الاحتجاج ٢ : ٣٠٤/٣٩٨ .

(٢) في بحار الأنوار وفي «ش» : «جبرهم» .

(٣) الاحتجاج ١ : ٤٩٢ ـ ١٢٢/٤٩٣ ، بحار الأنوار ٥ : ١٦/٩٥ .

(٤) هو أبو الحسين محمّد بن عليّ بن الطيّب البصري المتكلّم على مذهب المعتزلة ، له من التصانيف : المعتمد ـ في أُصول الفقه ـ ، تصفّح الأدلّة ، وغرر الأدلّة ، شرح

ابـن عـمر الحـافظ بـإسناده عـن ابـن عـبّاس وكـذا غـيرهما كـلّهم عـن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قام إليه رجل بعد انصرافه من صفّين.

فقال: يا أمير المؤمنين، أخبرنا عـن خـروجنا إلى الشـام، أبـقضاءٍ وقدرٍ؟

فقال له أمير المؤمنين: «نعم، يا شيخ، ما علوتم تلعة ولا هبطتم بطن وادٍ إلّا بقضاءٍ من الله وقدره».

فقال الرجل: عند الله أحتسب عنائي، والله، ما أرى لي من الأجـر شيئاً.

فقال علي عليه السلام: «مه يا شيخ[1]، قد عظّم الله لكم الأجر في مسيركم وأنتم ذاهبون، وعلى منصرفكم وأنتم منقلبون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين، ولا إليها مضطرّين».

فقال الرجل: فكيف لا نكـون مـضطرّين والقـضاء والقـدر سـاقانا، وعنهما كان مسيرنا؟

فقال عليّ عليه السلام: «ويحك، لعلّك ظننت قضاءً لازماً، وقدراً حتماً، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب، وسقط الوعد والوعيد، والأمر مـن الله والنهي والزجر، ولم تأت لائمة من الله لمذنب، ولا محمدة لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح مـن المسـيء، ولا المسـيء أولى بـالذمّ مـن المحسن، تلك مقالة عبدة الأوثان، وجنود الشيطان، وخصماء الرحـمن،

الأُصول الخمسة وغير ذلك، توفي في بغداد سنة ٤٣٦ هـ.

انظر: تاريخ بـغداد ٣: ١٠٦٩/١٠٠، الأنسـاب للسـمعاني ٥: ١٩١، وفـيات الأعيان ٤: ٦٠٩/٢٧١، سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٩٣/٥٨٦.

(١) في «ش» زيادة: «بلى»، وكذا في البحار ٥: ١٩/٩٥.

وشهداء[١] الزور والبهتان، وأهل العمى[٢] والطغيان، وهم قدريّة هذه الأمّة ومجوسها، يا شيخ، إنّ الله تعالى أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلّف يسيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يطع مكرهاً، ولم يرسل الرسل عبثاً، ولم يخلق السماوات والأرضين وما بينهما باطلاً، ذلك ظنّ الذين كفروا، فويل للّذين كفروا من النار».

فقال الشيخ: فما القضاء والقدر اللّذان ما سرنا إلّا بهما؟

قال: «الأمر من الله، والحكم بالطاعة، والنهي عن المعصية، والتمكين من فعل الحسنة وترك المعصية، والمعونة على القربة إليه، والخذلان لمن عصاه، والوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، كلّ ذلك قضاء الله في أفعالنا، وقدره لأعمالنا، أمّا غير ذلك فلا تظنّه، فإنّ الظنّ له محبط للأعمال»، ثمّ تلا قوله تعالى: ﴿**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾[٣]، الآية.

فنهض الرجل مسروراً وقال: فرّجت عنّي يا أمير المؤمنين فرّج الله عنك، ثمّ شرع يقول هذا الشعر:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته ... يوم النشور من الرحمن رضواناً

أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً ... جزاك ربّك عنّا فيه إحساناً

إلى آخر الأبيات[٤].

---

(١) في «ش»: «شهود»، وفي الهامش نسخة بدل: «شهداء».

(٢) في «ش»: «أهل الغي».

(٣) سورة الإسراء ١٧: ٢٣.

(٤) الكافي ١: ١/١١٩ (باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين)، التوحيد: ٢٨/٣٨٠، تحف العقول: ٤٦٨، كنز الفوائد ١: ٣٦٣، بحار الأنوار ٥: ١٩/١٢، شرح نهج البلاغة

وهذا الخبر ممّا نقص منه (بعض من رواه)[1] بعض الكلمات، ونحن ذكرناه تماماً بجمع جميع ما ورد فيه.

وقد روى هشام بن الحكم أنّ زنديقاً دخل على أبي عبدالله الصادق عليه السلام فسأله عن مسائل في التوحيد، وذكر السؤال والجواب بما هو صريح في أنّ ما ذكرناه من نسبة القول بالتشبيه إلى هشام كان تهمةً وتوهّماً، إلى أن قال: فقال الزنديق: أخبرني عن الله كيف لم يخلق الخلق كلّهم مطيعين موحّدين وكان على ذلك قادراً؟

فقال عليه السلام: «لو خلقهم مطيعين لم يكن لهم ثواب؛ لأنّ الطاعة إذا لم تكن فعلهم لم تكن جنّة ولا نار، ولكن خلق خلقه فأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته، واحتجّ عليهم برسله، وقطع عذرهم بكتبه؛ ليكونوا هم الذين يطيعون ويعصون ويستوجبون بطاعتهم له الثواب وبمعصيتهم إيّاه العقاب».

قال: فالعمل الصالح من العبد هو فعله، والعمل الشرّ من العبد هو فعله؟

قال: «العمل الصالح من العبد يفعله والله به أمره، والعمل الشرّ من العبد يفعله والله عنه نهاه».

قال: أليس فعله بالآلة التي ركبها فيه؟

قال: «نعم، ولكن بالآلة التي عمل بها الخير قدر بها على الشرّ الذي نهاه عنه».

لابن أبي الحديد ١٨: ٢٢٧، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٥١٢، كنز العمال ١: ١٥٦٠/٣٤٤.

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

قال: فإلى العبد من الأمر شيء؟

قال: «ما نهاه الله عن شيء إلّا وقد علم أنّه يطيق تركه، ولا أمره بشيء إلّا وقد علم أنّه يستطيع فعله؛ لأنّه ليس من صفته الجور، والعبث، والظلم، وتكليف العباد ما لا يطيقون».

قال: فمن خلقه الله كافراً يستطيع الإيمان وله عليه بتركه الإيمان حجّة؟

قال عليه السلام: «إنّ الله خلق خلقه جميعاً مسلمين، أمرهم ونهاهم، والكفر اسم يلحق الفعل حين يفعله العبد، ولم يخلق الله العبد حين خلقه كافراً، إنّه إنّما كفر من بعد أن بلغ وقتاً لزمته الحجّة من الله فعرض عليه الحقّ فجحده، فبإنكاره الحقّ صار كافراً».

قال: فيجوز أن يقدر على العبد الشرّ، ويأمره بالخير وهو لا يستطيع الخير أن يعمله، ويعذّبه عليه؟

قال: «إنّه لا يليق بعدل الله ورأفته أن يُقدّر على العبد الشرّ ويريده منه، ثمّ يأمره بما يعلم أنّه لا يستطيع أخذه، والإنزاع عمّا لا يقدر على تركه، ثمّ يعذّبه على تركه الذي علم أنّه لا يستطيع أخذه»[1]، الخبر فافهم.

وإذ قد عرفت هذا، علمت تمام معنى الأمر بين الأمرين الذي هو مذهب الإماميّة، المأخوذ من أهل بيت الإمامة والنبوّة، ووضح لك أنّه هو الحقّ الذي لا فساد فيه، ولا منافاة له مع المعاني التي ذكرناها للإرادة والقضاء وأمثالهما، ومنه يتبيّن أنّ مبنى توهّم غيرهم ـ الذين وقعوا في الجبر والقدر وضلّوا من حيث لا يعلمون ـ على حملهم هذه الأشياء على

---

(١) الاحتجاج ٢: ٢٢٢ ـ ٢٢٤، بحار الأنوار ٥: ٢٩/١٨.

خصوص المعنى الحتمي في جميع المواضع، حيث جهلوا الفرق بين ما يتعلّق بالأمور التكليفيّة كالعبادات والمعاصي والطاعات ونحوها، وبين ما يتعلّق بغيرها كالخلق والرزق والصحّة والسقم والحياة والممات ونحوها، فقاسوا أحدهما بالآخَر من غير بصيرة بالحال، حيث لم يرتووا من مناهل علوم الآل، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ثمّ اعلم، أنّ للتفويض معنيين آخَرين أيضاً قال بأحدهما الإماميّة وأنكروا الآخَر.

فأمّا الثاني: فهو الذي قال به جمع من الغُلاة، حيث قالوا: إنّ الله عزّ وجلّ خلق النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم وفوّض إليهم أمر الخلق، فهم يخلقون ويرزقون ويحييون ويميتون[١].

وممّا يدلّ على كون القول به كفراً صريح أخبار الأئمّة عليهم السلام.

منها: قول الرضا عليه السلام في حديث له: «من زعم أنّ الله عزّ وجلّ فوّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام، فقد قال بالتفويض، والقائل به مشرك»[٢].

ولهذا أنكره علماء الإماميّة قاطبة، ومن نسبه إليهم فقد افترى عليهم مثل سائر التُّهم التي اتّهموهم بها.

نعم، هم يقولون: إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام قد يسألون الله تعالى ذلك شفاعة، أو لإظهار المعجزة فيستجيب لهم إعظاماً لشأنهم[٣]، كما ورد

---

(١) انظر: الاعتقادات ٣٧/٩٧ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٥)، الغيبة للطوسي: ٢٤٨/٢٩٣، الاحتجاج ٢: ٣٤٥/٥٤٥.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٧/١٢٤، الاحتجاج ٢: ٣٩٧ ـ ٣٠٤/٣٩٨.

(٣) انظر: الغيبة للطوسي: ٢٤٨/٢٩٣، الاحتجاج ٢: ٣٤٥/٥٤٦.

مثله في بعض الأنبياء صريحاً.

ومن العجائب أنّ طوائف الصوفيّة من المخالفين نسبوا إلى بعض مشايخهم مثل هذا، بل أزيد، ومع هذا طعنوا على الإماميّة بالغلوّ، حيث نقلوا وقوع بعض الأشياء من الأئمّة عليهم السلام على سبيل الشفاعة أو إظهار المعجزة، وهل هذا إلّا عين الحميّة والعصبيّة؟ و: كأنّ هذا هو موضع شعر الشاعر حيث قال بالفارسية:

روا باشد أنا الحقّ ازدرختی چرا نبود روا از نيك بختی[1]

وأمّا الأوّل ـ أعني التفويض الذي قال به الإماميّة ـ فهو إنّهم يقولون: إنّ الله عزّ وجلّ سيوفّض يوم القيامة إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله وأوصيائه الأئمّة عليهم السلام ما لا يفوّض إلى أحدٍ غيرهم من الشفاعة والأمر والنهي والأخذ والعطاء وإدخال الجنّة والنار، كما دلّت عليه متواتر الأخبار، إرغاماً لأنف من عاندهم بالإنكار، حتّى ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[2]: إنّ الله عبّر بصيغة المتكلّم مع الغير حيث جعل لهؤلاء مدخليّةً في الحساب[3].

وكذا يقولون: قد فوّض الله تعالى إلى هؤلاء في الدنيا أيضاً بعض أنواع التفويض.

وخلاصة بيان ذلك: أنّ الله تعالى لمّا أدّب نبيّه صلى الله عليه وآله مع عصمته بكمال الآداب وأكمله، حتّى قوّمه على ما أراد من كلّ باب، وأيّده بروح

---

(١) قاله محمّد لاهيجي گيلاني، انظر: شرح گلشن راز: ٧٣٥، نشر: علمي، الطبعة الأُولى.

(٢) سورة الغاشية ٨٨: ٢٥ و٢٦.

(٣) انظر: الكافي ٨: ١٦٧/١٦٢ (حديث الناس يوم القيامة)، تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٤/٧٨٨ ـ ٧.

القدس الذي كان به مسدّداً موفّقاً معلّماً، بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلّا ما يوافق الحقّ والصواب، بل جعل قلبه بدوام الإلهام ـ الذي لا زلل فيه ولا خلل ـ وعاءً لمشيئته، بحيث لم يكن يخطر بباله ما يخالف مشيئته تعالى بسبب من الأسباب، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَآءَ اللهُ﴾[1] ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[2] ونحو ذلك، فوّض إليه تفويضاً في بعض الأشياء، فقال: ﴿وَمَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[3].

فمن ذلك: تفويض تعيين بعض أُمور الخير إليه ولو بمحض الإلهام من غير حاجة إلى انتظار الوحي الصريح إظهاراً لشرفه وكرامته عنده، وسلامته عن احتمال الخطأ والزلل، وليعلم من يطع الرسول ممّن يعصيه، كإضافة الركعتين الأخيرتين في الصلاة، وتعيين النوافل فيها، وصوم شعبان وبعض الأيّام المخصوصة ندباً، وتحريم كلّ مسكر غير الخمر المحرّم بالوحي الصريح، وطعمة الجدّ[4]، وغيرها ممّا هو مذكور في محلّه[5].

ولا يتوهّم منافاة هذا لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[6]؛ لوضوح أنّ ما ذكرناه ليس من الهوى، بل هو من

---

(١) سورة الإنسان ٧٦: ٣٠.

(٢) سورة القلم ٦٨: ٤.

(٣) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٤) طعمة الجدّ: هي المقدار الذي سنّه رسول الله ﷺ للجدّ بعد أن لم يفرض له، قيل: هي السدس.
انظر: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ٣٩: ١٣٩.

(٥) انظر: الكافي ١: ٢٠٧ (باب التفويض إلى رسول الله ﷺ وإلى الأئمّة عليهم السلام في أمر الدين).

(٦) سورة النجم ٥٣: ٣ و ٤.

الإلهام الذي هو شعبة من الوحي كما بيّنّا، ولم نقل: إنّه كان له أن يحرّم ما شاء، ويحلّل ما شاء من غير وحي ولا إلهام، أو بغير ما أُوحي إليه برأيه حاشاه عن ذلك، فافهم.

ومن ذلك: تفويض أُمور الخلق إليه من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم، وأمر الخلق بإطاعته فيما أحبّوا وكرهوا، وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا.

ومن ذلك أيضاً: تفويض بيان العلوم والأحكام وأنواع المعارف والتفسير والتأويل وأمثال ذلك، بحسب اقتضاء صلاح الوقت، وعلى نحو ما أراه الله المصلحة فيه ولو بالإلهام بسبب اختلاف عقول الناس ومراتب تحمّلهم وقبولهم، ولما كان مأموراً به من التقيّة والمداراة ـ التي بيّنّاها سابقاً، وفيما يأتي من المقالة التاسعة من المقصد الثاني ـ حتّى أنّه كان له أيضاً أن يسكت عن الجواب أحياناً، أو يورّي في الكلام توريةً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتٰبَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النّاسِ بِمَا أَرٰكَ اللهُ﴾[1]، أي: بما ألهمك الله وفهّمك ورخّصك به، دون ما بالرأي والهوى، كما في صريح الحديث عن أهل البيت عليهم السلام، ولهذا كان له الاختيار أيضاً أن يحكم أحياناً بما يلهمه الله تعالى ويعلّمه من الواقع ومُخّ الحقّ كما كان له أن يحكم بظاهر الشريعة.

ثمّ من ذلك أيضاً: التفويض في العطاء، فإنّه كان له أن يعطي من شاء ما شاء، ويمنع من شاء عمّا شاء، وإن كان هذا أيضاً بحسب المصالح الإلهاميّة، مع أنّ الحقّ الذي بيّن في موضعه أنّ الأرض وما فيها كلّها لمن

---

(١) سورة النساء ٤: ١٠٥.

هو الخليفة من الله فيها من آدم عليه السلام وهلّم جرّاً إلى المهديّ عليه السلام، قال الله عزّ وجلّ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[1].

وهذا الذي ذكرناه كلّه مع كونه معلوماً من سيرته صلى الله عليه وآله، حتّى بنقل بعض المخالفين أيضاً، كما هو غير خفيٍّ على المتتبّع منصوص صريحاً في أحاديث أهل بيته الأئمّة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين[2].

وقد تواترت أخبارهم أيضاً بأنّ ما فوّض إلى النبيّ صلى الله عليه وآله فقد فوّض أيضاً إلى أوصيائه الأئمّة عليهم السلام[3]؛ لاتّصافهم أيضاً بما كان فيه، ما سوى نزول الوحي المختصّ بمنصب النبوّة، فهم أيضاً كذلك وإن لم يخالفوا ما هو من سنّته؛ ضرورة أنّ منصبهم حفظ شريعته.

هذا خلاصة قول الإماميّة في التفويض إلى النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، فمن نسب إليهم غير هذا فقد افترى، ومن أنكر عليهم هذا فقد افترى، والسلام على من اتّبع الهدى.

ثمّ إنّ ممّا تفرّدت[4] به الإماميّة القول بوقوع البداء، بمعنى: أنّ الله عزّ وجلّ قد يغيّر ما قدّره ولو بعد ما أخبر به أيضاً، فيمحوه ويثبت غيره، سواء كان ذلك من الأحكام ويُسمّى ذلك نسخاً، أو من غيرها كالآجال والأرزاق والبلايا والأعراض والأمراض والشقاوة والسعادة والإيمان والكفر وغيرها، أيّ شيء كان وعلى أيّ نحو أراد أن يكون، كما قال سبحانه:

---

(١) سورة ص ٣٨: ٣٩.

(٢) بصائر الدرجات: ٣٩٨ (باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله).

(٣) بصائر الدرجات: ٤٠٣ ـ ١/٤٠٧ ـ ١٣، (باب في أنّ ما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوّض إلى الأئمّة عليهم السلام.

(٤) في «م»: «انفرد».

﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَبِ﴾[١]، وقال: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[٢].

وقد تواترت فيه أخبار الأئمّة الأطهار، بحيث وردت فيها المبالغة الأكيدة في وقوعه، والزجر لمن مال إلى الإنكار، حتّى قالوا صريحاً: «ما عُبد الله بشيء مثل البداء»[٣]، و«ما عُظّم الله بمثل البداء»[٤]، و«ما بُعث نبيّ إلّا بالإقرار بالعبوديّة، وخلع الأنداد، وأنّ الله يقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء»[٥]، و«أنّ الناس لو علموا ما في القول بالبداء من الأجر ما فتروا عن الكلام فيه»[٦].

بل كثير من منقولات العامّة وقصص الأنبياء تدلّ عليه أيضاً، كخبر دعاء النبيّ صلى الله عليه وآله على يهوديٍّ بالموت[٧]، وإخبار عيسى عليه السلام بموت رجل ثمّ لم يمت[٨]، وأنّ الصدقة والدعاء يغيّران القضاء، وغير ذلك[٩].

وبالجملة: هذا من ضروريّات مذهب الإماميّة، لكن ليس مرادهم به ما يستلزم تغيير علم الله تعالى وحدوث علم له بشيء بعد ما لم يكن، كما

---

(١) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٢) سورة الرحمن ٥٥: ٢٩.

(٣) الكافي ١: ١/١١٣ (باب البَداء)، التوحيد للصدوق: ٣٣١ ـ ١/٣٣٣ و٢.

(٤) التوحيد: ١/٣٣٣.

(٥) الكافي ١: ٣/١١٤ (باب البداء)، التوحيد: ٣/٣٣٣.

(٦) الكافي ١: ١٢/١١٥ (باب البَداء)، التوحيد: ٧/٣٣٤ بتفاوت يسير.

(٧) الكافي ٤: ٣/٥ (باب انّ الصدقة تدفع البلاء)، بحار الأنوار ٤: ١٢٣.

(٨) انظر: الأمالي للصدوق: ٨١٦/٥٨٩، بحار الأنوار ٤: ١٢٣، و١٤: ٢٢/٢٤٤، كنز العمّال ٦: ١٦١١٥/٣٧١.

(٩) بحار الأنوار ٤: ١٢٣.

يتوهّم بادئ الرأي من ظاهر لفظة البداء حيث إنّه ممدوداً، بمعنى: ظهور رأي لم يكن، حتّى قال الجوهري وغيره: بدى له في هذا الأمر بداءٌ ممدودٌ، أي: نشأ له فيه رأي[١]؛ إذ لا شكّ في أنّ ذلك كفر وضلال، وادّعاء لما هو في حقّ الله محال، لاسيّما عند الإماميّة الذين بيّنّا خلاصة اعتقادهم في علم الله تعالى، وتفسيرهم إيّاه بأنّه لا يجهل شيئاً، واتّفاقهم على كونه عين الذات قديماً لا يتغيّر ولا يزول، بل عندهم أنّ إطلاق هذا وأمثاله على نوع من التجوّز، كالوجه واليد والاستهزاء والمكر وغيرها، كما سيأتي بيانه، وكفى هاهنا شاهداً قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٢] وأشباهه.

وقال الصادق عليه السلام: «ليس شيء يبدو لله تعالى إلّا وقد كان في علمه، إنّ الله لا يبدو له عن جهل»[٣].

وقال عليه السلام: «من زعم أنّ الله عزّ وجلّ يبدو له في شيء لم يعلمه أمس فأبرؤوا منه»[٤].

وقد صرّح جماعة أيضاً من قدماء علماء الإماميّة وأرباب نصوصهم بهذا، حيث قالوا: ليس البداء كما يظنّه جُهّال الناس بأنّه بداء ندامةٍ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً[٥]، بل كما أنّ نسخه بعض الأحكام ليس من جهل

---

(١) الصحاح ٦: ٢٢٧٨، أقرب الموارد ١: ٣٤١ ـ بدأ ـ.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣: ٥١.

(٣) تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٥٠/٣٩٨.

(٤) الاعتقادات للصدوق ١٠/٤١ (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ٥)، كمال الدين ١: ٧٠.

(٥) انظر: كمال الدين: ٧٠.

ولا ندامة، بل لمصالح عائدة إلى الخلق فكذلك هذا.

وقالوا أيضاً: من قال بأنّ الله تعالى لا يعلم الشيء إلّا بعد كونه، فقد كفر وخرج عن التوحيد[١].

نعم، قد وقع بعض اختلاف بين الإماميّة في بيان المراد به، ونحن نكتفي هاهنا بذكر ما فهمه عمدة علماء الإماميّة من ظواهر الآيات والأخبار المرويّة عن الأئمّة عليهم السلام، بل تدلّ عليه النصوص الصريحة، ولا تأبى عنه العقول الصحيحة.

فاعلم أوّلاً أنّ الأئمّة عليهم السلام إنّما بالغوا في البداء ردّاً على أقوام، منهم: اليهود الذين يقولون: إنّ الله قد فرغ من الأمر، كما روي بأسانيد عديدة عن الصادق عليه السلام أنّه قال في قوله تعالى: «﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٢] لم يعنوا أنّه هكذا، وقال بيده إلى عنقه، ولكنّهم قالوا: قد فرغ الله من الأمر لا يحدث الله غير ما قدّره في التقدير الأوّل، فلا يزيد ولا ينقص، فقال الله جلّ جلاله تكذيباً لقولهم: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[٣] أي: يقدّم ويؤخّر، ويزيد وينقص، وله البداء والمشيئة»، ثمّ قال عليه السلام: «ألم تسمع الله تعالى يقول: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَه أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٤]»[٥].

ومنهم: النظام وبعض المعتزلة الذين يقولون: إنّ الله عزّ وجلّ خلق

---

(١) الغيبة للطوسي: ٤٢٠/٤٣٠ في ذيل الحديث، بحار الأنوار ٤: ٤٠/١١٥.

(٢ و٣) سورة المائدة ٥: ٦٤.

(٤) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٥) انظر: تفسير القمّي ١: ١٧٠، التوحيد: ١/١٦٧ (باب معنى قوله عزّ وجلّ: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة﴾، معاني الأخبار: ١٥/١٨.

الموجودات دفعةً واحدة على ما هي عليه الآن معدناً ونباتاً وحيواناً وإنساناً، ولم يتقدّم خلق آدم على خلق أولاده، وأنّ التقدّم إنّما يقع في ظهورها لا حدوثها ووجودها، وإنّما أخذوا هذه المقالة من أصحاب الكمون والبروز من كفرة الفلاسفة[١].

وكذا منهم: بعض كفّار الفلاسفة وأتباعهم القائلين بالعقول العشرة والنفوس الفلكيّة، وبأنّ الله تعالى لم يؤثّر حقيقة إلّا في العقل الأوّل، وأنّ تأثيره فيه أيضاً على سبيل الإيجاب، فإنّ هؤلاء يعزلونه تعالى عن ملكه، وينسبون الحوادث إلى هؤلاء[٢]، حتّى أنّ الفخر الرازي[٣] جعل هذا من جملة الوجوه التي ذكرها في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٤] الآية، حيث قال: الوجه الرابع: لعلّه كان في اليهود من كان على مذهب الفلسفة، وهو أنّه تعالى موجب لذاته، وأنّ حدوث الحوادث عنه لا يمكن إلّا على نهج واحد، وأنّه تعالى غير قادر على إحداث الحوادث على غير الوجوه التي عليها تقع، فعبّروا عن عدم الاقتدار على التغيير والتبديل بغلّ اليد[٥]، انتهى.

---

(١) انظر: الملل والنحل ١: ٥٦، بحار الأنوار ٤: ١٢٩ ـ ١٣٠، نبراس الضياء: ٥٨.

(٢) بحار الأنوار ٤: ١٣٠.

(٣) هو محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن، يكنّى أبا عبدالله، الملّقب بـ«فخر الدين» المعروف بـ«ابن الخطيب»، الفقيه الشافعي، أصله من طبرستان، له كتب كثيرة في فنون عديدة، منها: تفسير القرآن، والمطالب العالية، والمحصّل وغيرها، ولد سنة ٥٤٤ هـ في الري، ومات سنة ٦٠٦ هـ في هراة.

انظر: وفيات الأعيان ٤: ٢٤٨/٦٠٠، تاريخ الإسلام (الطبقة الحادية والستّون ٦٠١ ـ ٦١٠ هـ): ٢٠٤/٣١١، سير أعلام النبلاء ٢١: ٥٠٠/٢٦١، الأعلام ٦: ٣١٣.

(٤) سورة المائدة ٥: ٦٤.

(٥) التفسير الكبير للرازي ١٢: ٤١.

فلأجل نفي تلك الأقوال بالغ الأئمّة في وقوع البداء، وبيان أنّه تعالى كلّ يوم في شأن من إعدام شيء وإحداث آخَر، وإماتة شخص وإحياء آخَر، إلى غير ذلك؛ لئلّا يترك العباد التضرّع إلى الله ومسألته[1]، وطاعته والتقرّب إليه بما يصلح به أُمور دنياهم وعقباهم، وليرجوا عند التصدّق على الفقراء وصلة الأرحام وبرّ الوالدين والمعروف والإحسان ما وعدوا عليها من طول العمر وزيادة الرزق، وغير ذلك من المصالح والحِكَم العظيمة التي هو أعلم بها، بل ربّما يظهر بعضها بإلهام من الله على من تأمّل صادقاً فيها.

ثمّ اعلم ثانياً أنّ الآيات والروايات تدلّ على أنّ الله تعالى خلق لوحين أثبت فيهما ما يحدث من الكائنات، أحدهما: اللوح المحفوظ الذي لا تغيير فيه أصلاً، وهو مطابق لعلمه تعالى، والآخَر: لوح المحو والإثبات، فيثبت فيه شيئاً، ثمّ يمحوه؛ للحِكَم الكثيرة التي أشرنا إلى بعضها، مثلاً: يكتب في هذا اللوح أنّ عمر زيد خمسون سنة، ومعناه مقتضىٰ الحكمة أن يكون عمره كذا إذا لم يفعل ما يقتضي طوله أو قصره، فإذا وصل الرحم مثلاً، يمحي «الخمسون» ويكتب مكانه «ستّون»، وإذا قطعها يكتب مكانه «أربعون»، وفي اللوح المحفوظ أنّه يصل ـ مثلاً ـ وعمره ستّون، كما أنّ الطبيب الحاذق إذا اطّلع على مزاج شخص فحكم بأنّ عمره بحسب هذا المزاج يكون ستّين سنة، فإذا شرب سمّاً ومات أو قتله إنسان فنقص عن ذلك، أو استعمل دواءً قوي مزاجه به فزاد عليه لم يخالف قول الطبيب.

فهذا التغيير الواقع في هذا اللوح يُسمّى بالبداء تجوّزاً، كما أشرنا إليه،

---

(١) في «م» زيادة: «والدعاء».

إمّا لأنّه يشبه بالبَداء بمعناه الظاهر، كما في سائر ما يطلق عليه تعالى من الابتلاء والاستهزاء والمكر وأمثالها، وإمّا لأنّه يظهر للملائكة أو للخلق خلاف ما علموا أوّلاً إذا كان لهم علم بالأوّل بسبب قراءة اللوح أو إخبار العالم به كالنبيّ أو الإمام مثلاً[1].

وقد ورد في القرآن ما يرشد إلى هذا، كقوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[2] وأمثاله، ولعلّ قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[3] إشارة إلى رفع توهّم تغيير علمه تعالى، بأن يكون معناه عنده أصل الكتاب الذي لا يتغيّر، فيكون المراد به اللوح المحفوظ.

كما قال الصادق عليه السلام أيضاً: «إنّ لله علمين: علم مكنون مخزون لا يعلمه إلّا هو (ولم يطّلع عليه أحداً من خلقه) من ذلك يكون البداء، وعلم علّمه ملائكته وأنبياءه ورسله ونحن نعلمه»[4]، فإنّ مفاد ظاهره كما ترشد إليه كلمة «من» في قوله «من ذلك»: إنّ البداء الذي قد يكون في العلم الثاني فإنّما هو على وفق العلم المخزون المكنون في اللوح المحفوظ، حتّى أنّه ورد تفسير قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً﴾[5] بذلك العلم المخزون، وقوله: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ

---

(١) انظر: بحار الأنوار ٤: ١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) سورة الزمر ٣٩: ٤٧.

(٣) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٤) بصائر الدرجات: ٢/١٢٩ (باب في الأئمّة عليهم السلام أنّه...)، الكافي ١: ٨/١١٤ (باب البَداء). وما بين القوسين لم يرد فيهما، بل ورد في ضمن روايات أُخر.
انظر: بصائر الدرجات: ٤/١٣٠، الكافي ١: ٦/١١٤.

(٥) سورة الجنّ ٧٢: ٢٦.

﴿رَّسُولٍ﴾[١] بتعليم العلم الثاني[٢].

وممّا يدلّ عليه أيضاً: ما ثبت وروده عن أمير المؤمنين، بل وغيره من الأئمّة عليهم السلام أيضاً من قولهم: «لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما هو كائن وبما يكون إلى يوم القيامة، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[٣] الآية»[٤].

وفي روايات صحيحة الأسانيد من الإمام عليه السلام أنّه قال: «إذا كانت ليلة القدر نزلت الملائكة والروح والكَتَبةُ إلى سماء الدنيا، فيكتبون ما يكون من قضاء الله في تلك السنة، فإذا أراد الله أن يقدّم شيئاً أو يؤخّره أو ينقص منه أو يزيد أمر الملك أن يمحو ما يشاء، ثمّ أثبت الذي أراد» قيل: فكلّ شيء يكون فهو عند الله في كتاب؟ قال: «نعم»[٥] الخبر.

وعن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾[٦]، أنّه قال: قضى أجلاً من مولده إلى مماته، وأجل مسمّى عنده من الممات إلى البعث لا يعلم أحد ميقاته سواه، فإذا كان الرجل صالحاً واصلاً لرحمه زاد الله في أجل الحياة من أجل الممات إلى البعث، وإذا كان

---

(١) سورة الجنّ ٧٢: ٢٧.

(٢) انظر: الكافي ١: ٢/٢٠٠ (باب نادر فيه ذكر الغيب).

(٣) سورة الرعد ١٣: ٣٩.

(٤) التوحيد: ١/٣٠٤ (باب حديث ذِعلِب)، المناقب لابن شهرآشوب ٤: ١٧٢، بحار الأنوار ٤٦: ٨٥/٩٧ نقلاً عن المناقب.

(٥) تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٤١/٣٩٥، تفسير القمّي ١: ٣٦٦ ـ ٣٦٧، البرهان في تفسير القرآن ٣: ٥٦١١/٢٦٦.

(٦) سورة الأنعام ٦: ٢.

غير صالح ولا واصل نقصه الله من أجل الحياة وزاد على أجل البعث[١]، قال: وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾[٢][٣]، والأخبار من هذا القبيل كثيرة.

وما يكون ظاهره على خلاف هذا فهو مأوّل، كقوله عليه السلام: «فأمّا ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذّب نفسه ولا نبيّه ولا ملائكته»[٤]؛ إذ الظاهر أنّ المراد هاهنا ما أخبروه على سبيل الحتم، فإنّ الذي يستفاد من ملاحظة الروايات بعضها مع بعض أنّ أخبارهم على قسمين:

أحدهما: ما وصل إليهم من الله عزّ وجلّ بقيد أنّه من الأمور المحتومة، فهُم كانوا يخبرون كذلك، فهذا الذي قال عليه السلام: إنّه كائن لا محالة؛ ولهذا قال الإمام عليه السلام عند إخباره بخروج السفياني: «إنّه من المحتوم الذي لا بداء فيه»[٥].

وثانيهما: ما وصل إليهم لا على هذا الوجه، فهُم أيضاً كانوا يخبرون به كذلك، وربّما أشعروا أيضاً باحتمال وقوع البداء فيه، كما قال عليّ عليه السلام بعد ما أخبر عن بعض الأشياء: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَآءُ﴾[٦]، الآية[٧].

وكفى لما ذكرناه شاهداً ما ورد أنّه سأل رجل أبا جعفر عليه السلام أخبرني

---

(١) في «ش»: المبعث.
(٢) سورة فاطر ٣٥: ١١.
(٣) مجمع البيان ٢: ٢٧٢ ـ ٢٧٣، الوسيط ٢: ٢٥٢.
(٤) تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٤٤/٣٩٦، بحار الأنوار ٤: ٥٨/١١٩.
(٥) الغيبة للنعماني: ٤/٣٠١ ـ ٦، الغيبة للطوسي: ٤٥٢/٤٤٩، بحار الأنوار ٥٢: ٧١/٢١٥، وفيها «... لابُدَّ منه».
(٦) سورة الرعد ١٣: ٣٩.
(٧) التوحيد: ١/٣٠٤ (باب حديث ذِعلِب)، بحار الأنوار ٤: ١٣٤.

عمّا أخبرت به الرسل عن ربّها أيكون لله البداء فيه ؟ قال : «أما إنّي لا أقول لك : إنّه يفعل ، ولكن إن شاء فعل»[١] .

وقد ورد في الأخبار أيضاً أنّ البداء إنّما يكون فيما يكون إذا كان الشيء في مرتبة المشيئة والإرادة والقدر على ما مرّ[٢] في ذكر مراتب التقدير والكتابة في اللوح ، وأمّا إذا انتهى إلى حدّ إمضاء القضاء فلا بداء .

هذا خلاصة قول الإماميّة المأخوذ من الأئمّة عليهم السلام في البداء ، ومعناه وموضعه ، ومن أراد تفصيل ذلك أزيد ممّا ذكرناه فعليه بالرجوع إلى بعض كتبهم المفصّلة[٣] ، فتأمّل حتّى تعلم أنّ مخالفيهم اتّخذوا مذهب اليهود والفلاسفة في إنكار البداء .

ومع هذا طعنوا على الإماميّة بل بعضهم على الأئمّة عليهم السلام أيضاً ـ مع كونهم مسلَّمين في كلّ فضل علماً وعملاً عند كافّة الأمّة ـ بما هو فرية صريحة عليهم ، فإنّ أكثرهم قالوا : قالت الرافضة : البداء جائز على الله ، وهو أن يعتقد شيئاً ، ثمّ يظهر له أنّ الأمر بخلاف ما اعتقده ، وتمسّكوا فيه بقوله تعالى : ﴿ **يَمْحُو اللهُ مَا يَشَآءُ** ﴾[٤][٥] ، وفيه ما لا يخفى من ادّعاء جهله تعالى ببعض الأشياء : انتهى كلامهم .

وقد ظهر أنّه محض الافتراء على هذه الطائفة المنزّهة ربّهم عن جميع النقائص ، بل هم الذين نسبوا في كثير من الموارد إلى ربّهم

---

(١) الأُصول الستّة عشر (كتاب حسين بن عثمان بن شريك) : ٥١٤/٣٢٢ .

(٢) في ص ٤٣٧ .

(٣) انظر : بحار الانوار ٤ : ٢/٩٥ وما بعده .

(٤) سورة الرعد ١٣ : ٣٩ .

(٥) التفسير الكبير للرازي ١٩ : ٦٦ .

ما لا يليق، حتّى نفى جماعة منهم عنه تعالى بعض العلوم، كما مرّ[١] في بيان مذاهبهم، وهل البهتان والفرية إلّا دأب العاجزين؟

وأقبح من هذا وأفضح ما نقله الرازي عن سليمان بن جرير، حيث حكى عنه أنّه قال: إنّ أئمّة الرافضة وضعوا القول بالبداء لشيعتهم، فإذا قالوا: إنّه سيكون لهم أمر وشوكة ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروه، قالوا: بدا لله تعالى فيه[٢]. انتهى.

ولا يخفى ما فيه من النصب والعداوة، حتّى اجترأ عليهم بافتراء ما نزّههم عنه سائر علمائهم من نسبة الكذب في الدين إليهم، وستُكتب شهادتهم ويُسألون.

ثمّ إنّ الذي هو خلاصة مذهب هذه الطائفة الإماميّة في خصوصيّات أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام وسائر الأنبياء والأوصياء والمؤمنين وغيرهم، وما يتعلّق بالكفر والإيمان والثواب والعقاب، ولوازمها ولواحقها بناءً على ما تواتر عندهم من أخبارهم، بل يدلّ عليه بعض منقولات غيرهم أيضاً كما سيأتي بعض ذلك: أنّهم يقولون: إنّ نبيّنا صلى الله عليه وآله والأئمّة الاثني عشر المعلومين عليهم السلام كلّهم خُلقوا من نور واحد وسنخ واحد، وكلٌّ بمنزلة نفس الآخَر ذريّة بعضها من بعض، ومن عادى أو جحد حقّ واحد منهم فقد عادى الجميع وجحد حقّهم جميعاً، حتّى أنّهم متشاركون على التساوي في سائر ما آتاهم الله تعالى من الكمال والحكمة، والعلم

---

(١) في ص ٣٩١.

(٢) محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين: ٣٦٥، وحكاه عنه الشهرستاني في الملل والنحل ١: ١٦٠، والمجلسي في بحار الأنوار ٤: ١٢٣.

والمعرفة، والحلم والزهادة، وسائر لوازم العصمة ووجوب الإطاعة، حتّى في محادثة الملك ولو بغير الرؤية المختصّة بالنبيّ صلى الله عليه وآله إلّا أنّ لرسول الله صلى الله عليه وآله زيادة فضله، وعلوّ رتبته عليهم بما اختصّ به من النبوّة وسبق الخَلق والخُلق، والقدوة، ونزول الوحي وأمثال ذلك ممّا لا يخفى على الخبير البصير.

ثمّ لعليّ عليه السلام ذلك بعده بما اختصّ به أيضاً من السبق المذكور، حتّى في الجهد والجهاد، وحماية الإسلام، وكسر الأصنام، وإعانة سيّد الأنام وأمثال ذلك ممّا سيأتي، حتّى أنّه اختصّ لذلك بإمارة المؤمنين التي مرّ ويأتي أنّها لم تكن ولا تكون لأحد غيره.

ثمّ للحسنين عليهما السلام لما لهما من المزايا التي منها: مزيد اتّحاد مع النبيّ صلى الله عليه وآله، بحيث تصدّى الرسول بنفسه لتربيتهما، وغير ذلك ممّا سيأتي أيضاً.

ثمّ للتسعة البقيّة من ذرّيّة الحسين المعلومين عليهم السلام، لاسيّما القائم المهديّ عليه السلام الذي يملك الأرض شرقاً وغرباً، ويملأها قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً، على الأظهر[1] لما ورد صريحاً من أنّ آخرهم قائمهم، وهو أفضلهم. والله أعلم.

وكذلك فاطمة عليها صلوات الله، لها ما لهم ما سوى منصب الإمامة، فإنّ الله جعلها سيّدة النساء في الدنيا والآخرة، حتّى أنّها أفضل من مريم أمّ عيسى عليهما السلام، كما سيظهر.

---

(١) في حاشية نسخة «م» و«س»: وإنما قلنا: على الأظهر؛ لأنّ بعض العلماء قالوا: بتفضيل كلّ إمام سابق على من بعده، منه قدّس سرّه.

وكذا يقولون ـ بحسب النصوص المتواترة عندهم المعتضدة بما رواه غيرهم ـ: إنّ الله عزّ وجلّ لمّا يعلم بعلمه الكامل الأزليّ كمال قابليّة نبيّنا ﷺ والأوصياء من ذرّيّته المعلومين أزيد من سائر المخلوقين، حتّى الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربّين للارتقاء إلى أعلى مدارج القرب والكمال، واستحقاق إعلاء شأنهم على سائر عبيده المشرّفين بالعزّ والإجلال، حيث علم من حالهم أنّهم إذا خُلقوا يمتازون عن سائر عبيده بمزيد المعرفة والإخلاص والطاعة وسائر لوازم العبوديّة، حتّى ورد: أنّه عزّ وجلّ حين خلق أرواحهم من النور الذي خلقهم منه سبّحوا الله ومجّدوه، وذلك قبل خلق (الخلق والسماوات والأرض)[1]، ثمّ تعلّم من سواهم التسبيح والتقديس منهم، فاقتضى عدله ولطفه وحكمته أن يتفضّل عليهم بما ينبغي أن يكونوا عليه، فمنحهم ما منحهم، حتّى أعطاهم ما لم يعط أحداً من العالمين، فهُم أوّل كافّة الخلق إيجاداً، وأقدمهم تنزيهاً لله تعالى وتوحيداً، وأسبقهم لأمر ربّهم إيجاباً، وأعرفهم عرفاناً، وأكملهم إيماناً، وأفضلهم عند ربّهم مكاناً، وأعلاهم شأناً، وأقربهم منزلةً وقرباناً، بحيث إنّ الله عزّ وجلّ لم يخلق خلقاً إلّا أوجب عليه حبّهم وولايتهم والتصديق لهم، كما أوجب عليه توحيده والإيمان به، فمن أقرّ كان مؤمناً طيّب الله ولادته، ومن أنكر صار كافراً خبيث الانعقاد نطفته، حتّى أنّ سائر الأنبياء والأوصياء والأمم السابقين كانوا بهذا الأمر ـ أي: التزام حبّهم وتصديق قولهم ـ مكلّفين، كما يستفاد من كتبهم أيضاً.

---

(١) بدل ما بين القوسين في «ن»: «الخلائق بالأرض بآلاف السنين» وفي «ش»: قبل خلق السماوات والأرضين» وفيها نسخة بدل: «قبل الخلائق بآلاف من السنين».

ولهذا أعطاهم الله تعالى جميع كمالات الأنبياء، وفضائل كلّ الأولياء والأوصياء، وما كان عندهم من أعاظم الأسماء الحسنى، والودائع التي في الكتب التي نزلت من السماء، وأورثهم سائر مواريثهم مع زيادة الكمالات التي قرّرها الله فيهم، حيث أشهدهم على خلق الأشياء، وأطلعهم على أسرار ما في الأرض والسماء، وأخبرهم بما مضى وما هو آتٍ، وأيّدهم بروح القدس وأملاك السماوات، وأذن لهم في أنواع الشفاعات، بل رخّصهم في كثير من أمور أهل العرصات، حتّى قسمة أصحاب النيران والجنّات، بل قرّر لهم في هذه الدنيا التي جعلها دار محنة لهم وابتلاء أوّلاً أن يكون لهم فيها أيضاً تمام الدولة والشوكة أخيراً؛ ولهذا جعل لهم ولأوليائهم الرجوع إلى الدنيا؛ لانتقامهم من أعاديهم فيها قبل عذاب العقبى.

وتدلّ على جميع ما ذكرناه النصوص المتواترة عن العترة الطاهرة، كما أشرنا آنفاً، ما سوى ما مرّ في أوائل هذا الكتاب، وما سيأتي في بيان فضائلهم.

وكذا يقولون، أي الإماميّة: إنّ الأنبياء والأوصياء من لدن آدم عليه السلام وهلمّ جرّاً كلّهم كانوا معصومين كالملائكة المقرّبين لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، وأنّ ما ثبت صدوره عن بعض منهم فإنّما هو ترك الأولى لا غير ذلك، كما حقّق في محلّه، ككتاب تنزيه الأنبياء وغيره[1]، ومن أراد التفصيل فليرجع إليه، وسيأتي فيما بَعْدُ أيضاً بعض بيان له، مع أنّ نبيّنا صلى الله عليه وآله مع أوصيائه جميعاً كانوا من هذا أيضاً سالمين.

---

(١) انظر: تنزيه الأنبياء للسيّد المرتضى: ١، الاعتقادات للصدوق: ٣٦/٩٦، (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج٥).

وكذا يقولون في جميع الأنبياء والأوصياء عليهم السلام : إنّ كلّ متأخّرٍ منهم كان منصوباً، لاسيّما بالوصاية بنصّ المتقدّم عليه في أمر الدين، بل بإخبار أكثر السابقين على وفق تعيين ربّ العالمين، وإنّ الأرض لا تخلو من حجّةٍ معيّنٍ من الله عزّ وجلّ من آدم عليه السلام إلى آخر العالَم ظاهراً كان أو مستوراً، وسيأتي بيان نبذٍ من منافعه حال الستر التي منها: بقاء أهل الأرض بوجوده، وانتفاعهم من ثمراتها ببركته.

وبالجملة: حيث إنّ الله عزّ وجلّ علم بعلمه الكامل الأزلي كمال قابليّة الأنبياء والأوصياء، لاسيّما نبيّنا وأوصيائه الأُمناء صلوات الله عليهم أجمعين، وتمام استحقاقهم لمزيد الالتفات إليهم، واللطف عليهم، وتفوّقهم على من سواهم، والإيصال إلى أعلى مراتب القرب والمنزلة؛ لِما وجد فيهم من كمال الإخلاص والطاعة فعل بهم ذلك، فاصطفاهم من بين سائر عبيده ومخلوقيه بما ذكرناه من العطايا الجزيلة، والمراتب الجليلة مع تفضيل بعضهم على بعض بحسب القابليّة والاستحقاق، وعلَّمهم جميع ما لابُدَّ أن يعلموا، بل زاد لبعضهم ما به يتفاضلون.

ثمّ جعلهم حجّةً منه على الخلق، وقدوة أئمّة يهدون بالحقّ وبه يعدلون.

ثمّ أمر الخلائق بولايتهم ومتابعتهم والأخذ عنهم، وترك مخالفتهم، لم يرض بغير ذلك، ولم يقبل إلّا ذلك؛ ولهذا جعل إطاعتهم إطاعته، ومخالفتهم مخالفته، حتّى أنّه جعل ذلك مناط الإيمان والكفر.

ومن البيّن الواضح أنّ هذا كلّه ممّا لا يخرجهم عن حدّ العبوديّة، ولا ربط له بما هو من خصائص الألوهيّة، بل إنّما هم عبيد مربوبون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، فمن رام غير ذلك فهو عند الإماميّة

غالٍ، كافر، مفتر كذّاب، كما أنّه كذلك من نزّلهم عن ذلك، وهذا هو معنى قول عليّ عليه السلام حيث قال: «هلك فيّ اثنان: مفرط غالٍ، ومفرط قالٍ»[1]، وفي رواية: «محبّ غَالٍ، ومبغض قَالٍ»[2].

وليس كما توهّمه الجُهّال الذين لم يعرفوا حالتهم، حيث أنكروا إمامتهم، ولم يتوجّهوا إلى ما ورد فيهم وصدر عنهم، فافتروا على من عرفهم حقّ المعرفة من الإماميّة، بأنّهم يزعمون في أئمّتهم خواصّ الألوهيّة، وأنّهم الذين قال عليه السلام: «إنّه المفرط الغال».

وقد بيّنّا سابقاً أنّ مدار أقوام من العامّة على نسبة الإماميّة إلى ما هو معلوم عند كلّ عارف بحالهم أنّه محض التهمة والفرية، حتّى أنّه سيأتي في آخر الفصل الرابع من المقالة الأخيرة من المقصد الأوّل ادّعاء ابن حجر في صواعقه أنّ الشيعة الإماميّة من المفرطين الوارد في هذا الخبر، قال: لأنّهم أفرطوا في محبّة عليّ عليه السلام، حتّى جرّهم ذلك إلى تكفير الصحابة، وتضليل الأمّة[3].

ولا يخفى أنّ هذا ممّا تضحك منه الثكلى، كما سيأتي تمامه في محلّه، إذ ـ مع قطع النظر عن كلّ شيء ـ لا كلام في كون مورد الخبر الغُلاة، كما هو صريح فيما رواه أحمد بن حنبل وغيره عن عليّ عليه السلام، عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «يا عليّ، إنّ فيك مثلاً من عيسى عليه السلام أبغضته اليهود حتّى بهتوا أمّه وأحبّته النصارى حتّى أنزلوه المنزل الذي ليس له»، قال

---

(١) نهج الإيمان: ٤٩٠ بتفاوت يسير.

(٢) نهج البلاغة: ٥٥٨، الحكمة رقم ٤٦٩.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٣٥.

الراوي: ثمّ قال عليّ عليه السلام: «ولهذا يهلك فيّ رجلان: محبّ يقرظني بما ليس فيّ، ومبغض يحمله شنآني على أن يبهتني»[١].

وذلك لأنّ النصارى إنّما قالوا في عيسى عليه السلام: إنّه إله، وابن إله، ونحو ذلك ممّا هو داخل في الغلوّ، كما قيل مثله في عليّ عليه السلام أيضاً، وأين هذا من المعنى الذي ذكره ذلك الرجل؟ وممّا ينادي بما ذكرناه أنّ علياً عليه السلام قال في آخر قوله هذا ـ على ما في بعض الروايات ـ: «ألا إنّي لست بنبيّ ولا يوحى إليّ»[٢]، الخبر، فلا تغفل.

ثمّ إنّ الإيمان عند أهل العرفان لا يكون إلّا بتصديق إمام الزمان، نبيّاً كان أو وصيّاً، كما هو معنى قوله صلى الله عليه وآله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة»[٣] إلّا أنّ له مراتب كثيرة بحسب القوّة والضعف علماً، والنقص والكمال عملاً إلى أن ينتهي إلى ما صرّح به عليّ عليه السلام، حيث قال: «لو كُشف الغِطاء ما ازددتُ يقيناً»[٤]، وفي صريح روايات الأئمّة السادات:

---

(١) فضائل عليّ بن أبي طالب لأحمد بن حنبل: ٢٠٩/١٤٤، المسند لأحمد بن حنبل ١: ١٢٧٩/٢٥٨، العمدة لابن البطريق: ٣٢٣/٢١٠، المناقب لابن المغازلي: ١٠٤/٧١، بتفاوت يسير فيها.

(٢) العمدة لابن البطريق: ٣٢٤/٢١١، المسند لأحمد بن حنبل ١: ١٣٨٠/٢٥٨.

(٣) كمال الدين: ٩/٤٠٩، بحار الأنوار ٥١: ٧/١٦٠، وفيهما عن أبي محمّد الحسن ابن عليّ... عن آبائه عليهم السلام، نفحات اللاهوت للكركي: ٤١ و٥٠، شرح المقاصد للتفتازاني ٥: ٢٣٩.

(٤) المناقب لابن شهرآشوب ٢: ٤٧، الطرائف لابن طاووس ٢: ٢٣٢، الفضائل لابن شاذان: ١٦٢/٣٨٤، شرح المائة كلمة للبحراني: ٥٢، عيون الحكم: ٧٠٥٩/٤١٥، الصراط المستقيم ١: ٢٣٠، نهج الايمان: ٢٦٩، المناقب للخوارزمي: ٣٧٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٧: ٢٥٣، و١٠: ١٤٢، و١١: ١٧٩، جواهر المطالب للباعوني ٢: ٦٠/١٥٠.

«إنّ الإيمان عشر درجات»[١].

وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أنّ الناس عند أرباب النصوص من الإماميّة الماهرين في فهم أحاديث الأئمّة عليهم السلام بحسب مقتضى الجمع بينها على قسمين: مؤمن، وغير مؤمن، والمراد بالمؤمن في بعض موارده من يستحقّ بكمال إيمانه الجنّة الموعود بها من الله عزّ وجلّ، وفي بعضها من أمكن في حقّه دخول الجنّة ولو لم يستحقّها، ففي الحديث ما خلاصته: أنّ المؤمن مؤمنان، مؤمن صدق بعهد الله عزّ وجلّ ووفى بشروطه، وهو ممّن يشفع ولا يُشفع له، ومؤمن كخامة الزرع يعوّج أحياناً ويقوّم أحياناً، وكيفما كفته[٢] الريح انكفأ وذلك ممّن يشفع له[٣]، الخبر. وفي رواية: «إنّ الجنّة لو كانت مقصورة على أهل العرفان لخلت كثير من مواضعها، إنّ الجنّة يدخلها من يحلف بعليّ بن أبي طالب عليه السلام ولا[٤] يعرفه»[٥]، يعني: كمال المعرفة.

وبالجملة: الظاهر أنّ الأخير هو صاحب أدنى مراتب الإيمان، فحينئذٍ غير المؤمن ـ الذي في مقابله ـ إنّما يكون كافراً، أي: من هو خالداً

---

(١) الكافي ٢: ٢/٣٧ (باب آخر منه)، بحار الأنوار ١٠٢: ٢٩١.

(٢) في بعض المصادر: كفّنه.
كفأ: كفأت الإناء وأكفأته إذا كببته وإذا أمَلْته.
انظر: النهاية لابن الأثير ٤: ١٨٢.

(٣) الكافي ٢: ١/١٩٣، ٢ (باب في أنّ المؤمن صنفان)، شرح الأخبار ٣: ١٤٥٩/٥٠٨، تفسير نور الثقلين ٤: ٥٨/٢٦٠، ٥٩، كنز الدقائق ٢: ٥٢٢، بحار الأنوار ٦٧: ٢/١٩٢.

(٤) في «م»: «لم» بدل «لا».

(٥) لم نعثر عليه.

في النار، غير قابل للجنّة بوجه، سواء كان جاحداً ناصباً أم لا، ولا يرد الاستشكال حينئذٍ بمن لم يسمع بالحقّ، فإنّه ـ كما سيظهر ـ في حكم غير المكلّفين الذين هم تحت مشيئة الله تعالى؛ ولهذا قيل: إنّ الله تعالى يعامل معه يوم القيامة بعلمه بإيمانه لو كان يسمع أو بكفره.

وأمّا على الأوّل، وهو الأكثر مورداً، لاسيّما في الكتاب والسنّة، والأظهر إطلاقاً، والأوضح معنىً، والأضبط أفراداً ـ فغير المؤمن ـ الذي في مقابله ـ على قسمين أيضاً:

أحدهما: الكافر الذي يستحقّ خلود النار، ولا يحلّ له دخول الجنّة أبداً.

وثانيهما: من لم يكن مثل هذا الكافر ولا مثل ذلك المؤمن، بل واسطة بينهما، وفي الحديث ـ كما سيأتي ـ أنّه يُسمّى ضالّاً، يعني: بالمعنى الأخصّ، وإلّا فكلّ كافر أيضاً ضالٌّ؛ ولهذا قال عليه السلام: إنّه لا مؤمن يستحقّ الجنّة ولا كافر يستحقّ خلود النار، بل مثل هذا من المرجون لأمر الله وتحت مشيئته، أي: أمره إلى الله تعالى إن شاء أدخله بعدله وإن شاء أدخله الجنّة برحمته، وقد قسّمه الإمام عليه السلام ـ كما سيأتي ـ على أربعة أصناف:

أحدها: ضعفاء العقول ومن بحكمهم من الذين لا يهتدون إلى الإيمان؛ لعدم كمال استطاعتهم كالصبيان والمجانين والبلهاء من الرجال والنساء، ومن لم تصل الدعوة إليه.

وثانيها: ضعفاء الدين، أي: الذين دخلوا في الدين، لكن من غير استقراره في قلوبهم واطمئنانهم إليه، كالمؤلّفة قلوبهم، ومن يعبد الله على

حرف، وأشباههما، وقد عبّر عنهم الإمام بالمرجون لأمر الله، كما سيظهر، أي: المؤخّر أمرهم إلى مشيئة الله فيهم، وذلك من قبيل تسمية الخاصّ باسم العامّ، وإلّا فكلّ الضالّ المذكور هاهنا كذلك.

وثالثها: ضعفاء الأعمال، أي: فُسّاق المؤمنين الذين أذنبوا واعترفوا بذنبهم وخلطوا الصالح بالسيّء.

ورابعها: المتساوي في الحسنات والسيّئات، بحيث لا يرجّح أحدهما على الآخَر.

ففي أحاديث عن الصادق عليه السلام أنّه قال ما خلاصته: «الناس على ستّة فِرق يؤولون كلّهم إلى ثلاث فِرَق: الإيمان والكفر والضلال، وهم أهل الوعيدين الذين وعدهم الله الجنّة والنار، المؤمنون والكافرون والمستضعفون الذين قال الله: ﴿**إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ**﴾ الذين ﴿**لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً**﴾ إلى الكفر ﴿**وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلاً**﴾ إلى الإيمان ﴿**فَأُوْلَئِكَ عَسَى اللهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ**﴾[1] والمرجون لأمر الله إمّا يعذّبهم وإمّا يتوب عليهم، والمعترفون بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخَر سيّئاً، وأهل الأعراف» قيل: من هم؟ قال: «قوم استوت حسناتهم وسيّئاتهم، فإن أدخلهم النار فبذنوبهم، وإن أدخلهم الجنّة فبرحمته»[2].

أقول: والظاهر أنّ قوله تعالى في آخر سورة الحمد من قوله: ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾[3] إلى آخر السورة إشارة إلى هذا، بأن

---

(١) سورة النساء ٤: ٩٨ و٩٩.

(٢) انظر: الكافي ٢: ٢٨١ ـ ١/٢٨٢ و٢ (باب أصناف الناس).

(٣) سورة الحمد ١: ٧.

يكون معناه أرشدنا إلى طريق كُمل الشيعة العدول الذين أنعمت عليهم في الدنيا بكمال معرفة النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة الأوصياء من ولده، ومتابعتهم، وعدم مخالفتهم، وفي الآخرة باستحقاق دخول الجنّة ورفع درجاتهم، ولا تجعلنا من الذين جحدوهم، وأنكروا حقّهم، حتّى استوجبوا سخطك وعذابك وخلود النار، ولا من الذين حرموا عن حقّ معرفتهم، وكمال متابعتهم، ووقعوا بذلك في الضلالة وإن لم يجحدوا ولم ينكروا ولم يكفروا، فافهم.

واعلم أنّ إطلاق لفظة الشيعة من هذا القبيل أيضاً، فإنّ أكثر استعمالها في عرف الأحاديث بمعنى المؤمن الكامل، وقد يطلق على مطلق الإماميّ، كما هو كذلك في العرف العامّ، وأمّا ما بمعنى مطلق من قدّم عليّاً عليه السلام على الثلاثة فهو في العرف العامّ فقط.

وأمّا المسلم الحقيقي فهو عند الإماميّة بالمعنيين اللّذَيْن ذكرناهما في المؤمن، ومجازاً ما يشمل سائر أهل القبلة.

وبالجملة: مآل مذهب الإماميّة إلى وجوب إطاعة الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام كوجوب إطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وآله، والإذعان بأنّ قولهم هو قول الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وأنّ ما لم يخرج منهم فهو باطل إلّا أن يكون أصله منهم، وأنّ كلّ ما علم أنّه منهم يجب التمسّك به، ولا تجوز المخالفة بوجه، وإلّا فليقل، قولي في هذه المسألة قول الأئمّة عليهم السلام وإن لم يصل إليّ، لا يجوز غير ذلك عندهم ولا يكون لاسيّما الرأي والقياس وأمثالهما.

وهذا خلاصة ما ذكرناه في هذا المطلب من مذهب هؤلاء الطائفة وما تفرّدوا به من سائر الطوائف كلّهم، فيجب ملاحظته حتّى يتبيّن على المنصف اللبيب أنّهم كما ذكرنا، هم الطائفة المحقّة والفرقة الناجية، وأنّهم

المراد بقول رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أُمّتي ظاهرين على الحقّ لا يضرّهم خذلان من خذلهم» كما مرّ[١] أيضاً، وأنّه لأجل دخول مثل هؤلاء في إجماع جميع طوائف الأُمّة قطعاً، قال النبيّ ﷺ: «لا تجتمع أُمّتي على الخطأ»[٢] كما بيّناه مجملاً، وسيأتي في محلّه مفصّلاً، ومن أراد تفصيل أقوالهم فعليه بتتبّع سائر الكتب مع ما سيأتي في هذا الكتاب من بيان بعضٍ من ذلك.

ومع هذا كلّه، لا يخفى أنّ هؤلاء الطائفة أعذر عند الله ورسوله ﷺ يوم القيامة في كلّ شيء ممّا اعتقدوه وتمسّكوا به من سائر الطوائف، مع قطع النظر عن سائر الأدلّة.

فإنّه إذا قيل لهم: من أين لكم جواز اتّخاذ هذه العقائد، وبأيّ وجه حكمتم بصحّتها وتركتم غيرها؟

قالوا: إنّك أرسلت نبيّاً وكتاباً، وقلت فيه: ﴿مَا ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٣] فتمسّكنا بقوله، ثمّ ممّا أتانا الرسول جزماً وقطعاً أنّه قال: «إنّي تارك فيكم الثقلين اللّذَيْن إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[٤]، الخبر.

فتمسّكنا بعده بهما وانتخبنا هؤلاء الاثني عشر؛ للنصّ الثابت من

---

(١) تقدّم تخريجه في ص ٢٢١ هامش (٣).

(٢) المستصفى ٢: ٣٩٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨: ١٢٣.

(٣) سورة الحشر ٥٩: ٧.

(٤) كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٤٧، بصائر الدرجات: ٣/٤٣٣، الإرشاد للمفيد ١: ٢٣٣، الأمالي للطوسي: ١١٦٨/٥٤٨، الطرائف ١: ١٦٢ (حديث الثقلين)، سنن الترمذي ٥: ٣٧٨٨/٦٦٣، المعجم الصغير للطبراني ١: ١٣٥، مصابيح السنّة ٤: ٤٨١٦/١٩٠.

الرسول ﷺ على هذا العدد، ولما تبيّن لنا من دعواهم الإمامة والوصاية، وتوصية كلّ واحد ونصّه على الآخَر.

مع ما وجدنا فيهم من الفضائل والكمالات، حتّى الكرامات والمعجزات الدالّة على صدق دعواهم، ومن اتّفاق المخالف والمؤالف والصديق والعدوّ بل تصريح أهل سائر المذاهب جميعاً على كونهم أعلم وأصلح وأصدق وأوثق من غيرهم، ومع ما وجدنا في غيرهم من النقص في العلم والعمل، والحسب والنسب، لاسيّما بالنسبة إليهم، ومن الاختلاف والعمل بالآراء وغير ذلك ممّا وجدناه مذموماً في الكتاب غير معمول به[1] في زمن النبيّ ﷺ مع ما كان ثابتاً عن النبيّ ﷺ من أنّ الحقّ في واحدٍ من المذاهب، وما كان ظاهراً من تفرّد هؤلاء[2] الجماعة عمّا سواهم جميعاً بأشياء، منها: ترك العمل بالرأي الذي كان هو[3] أساس الاختلاف والمعمول عند غيرهم جميعاً؛ ولهذا تمسّكنا بهم وصدّقناهم وقدّمناهم واتّبعناهم.

فإن قيل: من أين تبيّن لكم أنّهم قالوا ما وصل منهم إليكم؟

قالوا: من أخبار آلاف من الرجال الراوين عنهم بواسطة وبغير واسطة، بحيث تعدّى عن مرتبة التواتر بأضعاف مضاعفة، مع كون كثير منهم ممّن شهد له جماعة بالتوثيق حتّى من أهل الخلاف عليهم، وكذا من الكتب الكثيرة جدّاً التي كُتبت في زمانهم ومن بعدهم المشتملة على ما نُقل

---

(١) كلمة «به» لم ترد في «س» و«ش» و«ن».

(٢) في «ش»: «هذه» بدل «هؤلاء».

(٣) كلمة «هو» لم ترد في «ش».

عنهم، لاسيّما ممّا ينادي بصحّة صدور[1] ذلك وصدقه وصحّته من فصاحة عبارته، وموافقته لكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله، ومطابقته لما نقل عنهم مخالفوهم وغير ذلك من الاشتمال على ما فيه الحِكَم العظيمة، والإخبار بما سيأتي وبما كان في الأزمنة السابقة والكتب السماويّة ما هو مسلّم عند أهلها، بل معلوم أنّه ممّا لم يقدر عليه غيرهم.

وبالجملة: صار مجموع ما نُقل عنهم بحيث لو قيل بكذبه وجب أن يقال بكذب ما نُقل عن غيرهم بالطريق الأولى؛ لما بينهما من التفاوت بحسب الكثرة والقرائن مثل البحر والقطرة.

وأمّا غير الإماميّة فإذا قيل لهم: لأيّ شيء تركتم متابعة هؤلاء الجماعة الذين مع كونهم من العترة الذين كنتم مأمورين بالتمسّك بهم، كانوا عندكم مسلّمين بالتفوّق علماً وعملاً وحسباً ونسباً وغيرها على غيرهم، ولم يكونوا يخبروكم إلّا من كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وتمسّكتم بمَنْ لم يكن بهذه المثابة من المعتمدين على الآراء والأهواء المذمومة الباعثة على الاختلاف والتفرّق المنهيّ عنه صريحاً؟ وهلّا تفحّصتم عمّا كان عند هؤلاء الجماعة، كما تفحّص الإماميّة، فرجّحتم تفحّص أحوال غيرهم والتمسّك بها على اقتفاء آثار هؤلاء المسلّم عندكم بل عند كلّ أحد حسن حالهم، وصحّة أقوالهم مع كون غيرهم مقدوحين من جهات عند غيركم، ولا أقلّ من كون ذلك الغير مختلفاً فيه وهؤلاء متّفقاً عليهم؟ ومن أيّ جهة حكمتم بكذب جميع أصحاب هؤلاء ونقلة أخبارهم في كلّ ما نقلوا عن هؤلاء رأساً ولمّا تطلّعوا على مقالهم أصلاً، فضلاً عن تفحّص أحوالهم اللازم

---

(١) كلمة «صدور» لم ترد في «ش» و«ن».

عليكم أيضاً؛ إذ لا أقلّ من كونهم فرقة من الأمّة المختلفة، وممّا يمكن أن يكون الحقّ معهم؟

فحينئذٍ، لا شكّ أنّ مآل جوابهم ليس إلّا إلى أنّا عرفنا جلالة العترة وما ورد فيهم، لكن لمّا وجدنا أكثر الصحابة وتابعيهم والأمراء والمشايخ على ترك متابعة العترة، وتقديم غيرهم عليهم وإن انجرّ إلى التعبّد بالرأي والاختلاف في الدين، فاقتدينا بهم وتبعناهم في هذا الأمر؛ اعتماداً على كثرتهم، ثمّ اقتفينا من بينهم في سائر العقائد والأعمال طريقة الشيخ الذي كان عليها آباؤنا أو أُستادنا أو سلطاننا أو أكثر الناس، فإن كان باطلاً فعلى رقابهم، فافهم والله الهادي.

الباب الخامس

في بيان ما فيه نوع امتحان أيضاً ممّا خصّ الله به هذه الأُمّة، وهو: أنّ الله عزّ وجلّ لمّا فضّل حبيبه محمّداً صلى الله عليه وآله على جميع النبيّين، وأرسله رحمةً للعالمين، وأراد أن يكون دينه ناسخاً لسائر الأديان، وباقياً إلىٰ يوم الدين، رفع بفضل إحسانه عن أُمّته عذاب الاستئصال الذي كان قد يصيب الأُمم الماضين، وأنّه لمّا كان ذلك مقتضياً لعدم تصريحه بطائفة من أوامره العظام التي كان يعلم بعلمه الكامل أنّه إن صرّح بها وحصلت المخالفة، ولو من بعضهم استوجبوا عذاب الاستئصال الذي لم يكن يريده لهم، جعل في بيان تلك الأوامر نوع إجمال، وذكرها علىٰ سبيل التعريض دون التصريح، موضّحاً لها علىٰ أُولي البصائر بالقرائن الظواهر، وجعل سبب بقاء من خالف فيها ولو مع التعريض وجود الطائفة المحقّة التي تلقّوها بالقبول الذي به يتحقّق معنىٰ ما ورد في هذه الأُمّة من عدم اجتماعهم على الخطأ والضلال، كما حقّقناه عن قريب.

وفيه ذكر ما يوضّح أنّ أمر إمامة عليّ عليه السلام كان من هذا القبيل، بل هو في ملاحظة هذه العلّة هو الأصل الأصيل.

اعلم أنّ كلّ من تأمّل صادقاً في أكثر ما نُقل من سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله مع أهل زمانه، حتّى عامّة أصحابه، وتدبّر في مضامين كثير من الآيات القرآنيّة، تبيّن له تبياناً واضحاً أنّ مدار النبيّ صلى الله عليه وآله كان على الصبر والمداراة في أكثر المواضع التي يجد فيها مخالفةً بل كراهةً من قوم بجهة من

الجهات، كما ذكرنا جُملاً من ذلك في الفصل الرابع من الباب الثالث، ويأتي مفصّلاً في المقالة التاسعة من المقصد الثاني، وكفى في ذلك ما مرّ من سكوته عن كتابة الكتاب الذي أراد أن يكتب في مرضه لمّا رأى معارضة بعض أصحابه، وكذا غير ذلك ممّا سيأتي في المقالة المذكورة، وكذا سلوكه مع المنافقين وأشباههم، وكمال جهده في عدم بروز بواطن أحوالهم، بحيث لم يكاشفهم ولم يتعرّض لتعيين أشخاصهم وإلزامهم بتصحيح بواطن عقائدهم المستلزم للقتل أو النفي أو نزول العذاب عليهم عند المخالفة.

حتّى أنّه كان لم يزل يصبر على أذاهم، ويحشّمهم ويقرّبهم ويسمع كلامهم ويُجمل معهم بالكلام والمواجهة ونحو ذلك، كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[1]، وقد قال أيضاً: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[2] وأمثال ذلك ممّا ينادي بأنّ الله تعالى لم يكن يريد مكاشفتهم أيضاً دفعاً للتعذيب في الدنيا، حتّى أنّه لمّا أمره الله تعالى في الأواخر بترك مراعاتهم قال له: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْراً جَمِيلاً﴾[3]، ومنعه عن الصلاة عليهم إذا مات أحد منهم[4]، ونحو ذلك ممّا يدلّ على عدم إرادة المكاشفة معهم ما داموا معاشرين معه.

ألا ترى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يدعُ عليهم ولا على غيرهم من الكفّار بالاستئصال، حتّى على أهل نجران يوم المباهلة، ورضي عنهم بالمصالحة،

---

(١) سورة المنافقون ٦٣ : ٤.

(٢) سورة محمّد ٤٧ : ٣٠.

(٣) سورة المزّمّل ٧٣ : ١٠.

(٤) إشارة إلى الآية : ٨٤ في سورة التوبة : ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَداً...﴾.

ولمّا طلب الفهري العذاب أمره أن يخرج من بين المسلمين ؛ ولهذا أنزل الله تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[١] ، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٢] ونحو ذلك ، وكلّفه بالستر والتأليف والعفو ، والإعراض عن الاعتراض ، كقوله تعالى : ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ﴾[٣] وقوله : ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾[٤] . وقوله : ﴿وَجَٰدِلْهُمْ بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٥] وأمثالها من الآيات التي مضى بعضها في الفصل الذي أشرنا إليه .

ولا يخفى أنّ هذا كلّه يقتضي أن لا يصرّح بشيء يعلم من حالهم عدم قبولهم إيّاه ، وإجهارهم بالمخالفة والمعاداة والارتداد بإلزامه صريحاً عليهم ، لا سيّما في أمر الإمامة لعليّ عليه السلام ؛ لكمال عداوة أكثرهم له ، كما صرّح به المخالفون أيضاً ، وكفى فيه حكاية الفهري ، وقوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[٦] وغير ذلك .

وممّا يدلّ على ما ذكرناه صريحاً ما رواه جمع في جملة احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على الزنديق الذي جاء إليه مستدلّاً بآيات من القرآن متشابهة تحتاج إلى البيان ، فقالوا : إنّه كان من جملة سؤاله أنّه قال : إنّي أجد الله يقول : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[٧] وقد أرى مخالفي الإسلام معتكفين على باطلهم ، غير مقلعين عنه ، وأرى غيرهم من أهل

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ١٠٧ .
(٢) سورة القلم ٦٨ : ٤.
(٣) سورة آل عمران ٣ : ١٥٩ ، سورة المائدة ٥ : ١٣ .
(٤) سورة النساء ٤ : ٦٣ ، ٨١ ، سورة الأنعام ٦ : ٦٨ ، سورة السجدة ٣٢ : ٣٠ .
(٥) سورة النحل ١٦ : ١٢٥ .
(٦) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .
(٧) سورة الأنبياء ٢١ : ١٠٧ .

الفساد مختلفين في مذاهبهم، يلعن بعضهم بعضاً، فأيّ موضع للرحمة العامّة لهم، المشتملة عليهم ؟[١].

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «إنّ الله تبارك اسمه إنّما عنى بذلك أنّه جعله سبيلاً لإنظار أهل هذه الدار؛ لأنّ الأنبياء قبله بُعثوا بالتصريح لا بالتعريض، فكان النبيّ صلى الله عليه وآله منهم، إذا صدع بأمر الله وأجابه قومه سلِموا، وإن خالفوه هلكوا بالآفة التي كان نبيّهم يتوعّدهم بها من خسف، أو قذف، أو رجف، أو غير ذلك من أصناف العذاب التي هلكت بها الأمم الخالية.

وإنّ الله علِم من نبيّنا ومن الحجج في الأرض الصبر على ما لم يطق مَنْ تقدّمهم من الأنبياء الصبر على مثله، فبعثه الله بالتعريض لا بالتصريح، وأثبت حجّة الله تعريضاً لا تصريحاً بقوله في وصيّته: من كنت مولاه فهذا مولاه» و هو منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي؛ إذ ليس من خليقة النبيّ صلى الله عليه وآله ولا من شيمته أن يقول قولاً لا معنى له، فلزم الأمّة أن تعلم أنّه لمّا كانت النبوّة والأُخوّة موجودتين في خلقة هارون، ومعدومتين فيمن جعله النبيّ صلى الله عليه وآله بمنزلته، أنّه قد استخلفه بمنزلته على أُمّته كما استخلف موسى هارون عليهما السلام، حيث قال له: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[٢] ولو قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تقلّدوا الإمامة إلّا فلاناً بعينه وإلّا نزل بكم العذاب، لأتاهم العذاب وزال باب الإنظار والإمهال»[٣]، الخبر.

وحاصله: أنّ المراد بالرحمة في الآية إنّما هو الحفظ عن عذاب الاستئصال في الدنيا الذي كان في أُمم سائر الأنبياء، حيث كان في علم الله

---

(١) الاحتجاج ١: ٦٠٢-٦٠٣.

(٢) سورة الأعراف ٧: ١٤٢.

(٣) الاحتجاج ١: ٥٧٧.

تعالى أن تحمّل نبيّنا صلى الله عليه وآله وأوصيائه عليهم السلام، وسعة خلقهم وصبرهم أزيد من سائر الأنبياء، بحيث لم يرتضوا أبداً باستئصال قومهم؛ لكي يهتدوا عقب ذلك هم أو ذرّيّتهم ولو بعد حين؛ ولهذا لم يبعثه الله بالتصريح الذي يستوجب مخالفته عذاب الاستئصال، كما كان في زمن سائر الأنبياء، حتّى أنّه كان كذلك حكاية الخلافة؛ ولهذا لم يقل كذا، بل قال كذا وكذا.

فتأمّل جدّاً حتّى لا تتوهّم تنافي هذا لما هو ثابت عند الإماميّة من كون إمامة عليّ عليه السلام بالنصّ الجليّ؛ إذ من البيّن أنّه لا يلزم من نفي هذا النوع الخاصّ من التصريح نفي مطلق التصريح؛ لجواز تحقّقه في ضمن نوع مشتمل على التأكيد والتهديد تعريضاً.

وبالجملة: المنفي هو قوله، هذا فلان معيّن للخلافة وإنّما هو إمامكم بعدي فلا تقلّدوها غيره وإلّا فتكفرون وتعذّبون، والثابت هو قوله: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه»[1] ونحو ذلك من النصوص التي تظهر صراحتها في المطلوب بأدنى عناية بحسب ملاحظة القرائن، واقتضاء المقام، وغير ذلك.

فافهم حتّى تعلم أنّ ما ذكرناه سابقاً من حكمة الامتحان أيضاً تقتضي البيان بهذه الكيفيّة دون ما مرّ من ذلك النوع من التصريح، ومعلوم أنّ الله ورسوله صلى الله عليه وآله لم يفعلا إلّا ما فيه الحِكَم العديدة.

والظاهر أنّ ما ذكرناه في هذا المقام كافٍ لبيان هذا المرام، ومن أراد

---

(١) تفسير فرات الكوفي ١٥١/١٣٠، الكافي ١: ٣/٢٣٤ (باب الإشارة والنصّ على أمير المؤمنين عليه السلام)، الاختصاص: ٧٩، الأمالي للمفيد: ٢/٥٥ ذيل الحديث، معاني الأخبار: ٦٧، علل الشرائع: ٩/١٤٣، سعد السعود: ١٤٣، المسند لأحمد ابن حنبل ١: ٩٥٣/١٨٩، و٥: ١٨٨٣٨/٥٠١، تاريخ بغداد ٧: ٣٩٠٦/٣٧٧.

الزيادة فعليه بتتبّع ما مرّ ويأتي من المواضع المناسبة لذكر موضّحاته، لاسيّما في الختام، فإنّها كثيرة، والله الهادي، وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في المقدّمة.

وقد جعلناه المجلّد الأوّل[١] من ثلاث مجلّدات كتابنا هذا الموسوم بضياء العالمين في بيان إمامة الأئمّة المصطفين وفضائلهم، وسيأتي في المجلّد الثاني[٢] بيان المقصد الأوّل منه بمقالاته وفصوله في ذكر أحوال النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام ودلائل الإمامة وفضائل هؤلاء الأئمّة عليهم السلام وسائر ما أردناه في شرح أصل الدليل الذي بيّنّاه وجعلناه أصلاً، وذكرناه مجملاً في أوّل فاتحة كتابنا هذا[٣].

وأصل المراد وإن كان ما في المجلّد الثاني، إلّا أنّ ما في هذا المجلّد رافع لعمدة شبهات أهل الضلال والجُهّال الذين لم يدركوا حقيقة الحال كما هو ظاهر.

وقد فرغنا من تسويده في شهر شعبان من سنة أربع وثلاثين ومائة بعد الألف الهجريّة، حامداً مصلّياً مسلماً راجياً من الله عزّ وجلّ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، موجباً لرضائه إنّه رؤوف[٤] كريم رحيم.

والحمد لله ربّ العالمين[٥].

(١ و٢) حسب تقسيم المؤلّف قدس سره.

(٣) في «م»: «هذا الكتاب».

(٤) كلمة «رؤوف» لم ترد في «ش».

(٥) إلى هنا تمّت النسخة «ش» التي حصلنا عليها من مكتبة آية الله النجفي المؤسّسة سنة ١٤٢٠ هـ في مسجد آية الله مجد العلماء النجفي ـ ايران ـ اصفهان ـ وجاء في آخر هذه النسخة: تمّ في شهر رمضان المبارك سنة ألف وثلثمائة وخمسة من الهجرة النبوية.

فهرس الموضوعات

الباب الرابع

في بيان الامتحان باختلاف الطبائع وتباين الآراء وتفاوت الأطوار والأفكار ٥

الفصل الأوّل: في بيان عموم تغاير الآراء في الأنام وذمّ الاختلاف ٧

نبذ من الآيات القرآنية ٧

نبذ من الأحاديث النبويّة ١٠

حديث : اختلاف أصحابي لكم رحمة ١٨

الفصل الثاني: في بيان منشأ التفرّق والاختلاف ٣٣

الاعتماد على التخيّلات العقلية من إغواء الشيطان ٣٤

نبذ من الآيات والأحاديث الناهية عن اتّباع الظن والرأي ٣٨

انحصار الحجّيّة في محكمات الكتاب وثوابت السنّة ٧٢

علم الأنبياء لدنّيٌّ وليس من الرأي والقياس ٨٠

ما ذكره علماء العامّة في ذمّ القياس ورجوع بعضهم عنه..... ٨٠

حرمة تفسير القرآن بالرأي ٩١

مبنى الاختلافات : إضلال الشيطان ٩٢

شبهة الشيطان واعتراضه على الملائكة ٩٣

توهّم الأشاعرة في تفسير «فأنا الله الذي ... لا أُسأل عمّا أفعل» ٩٤

سبب التكليف في دار الدنيا ٩٥

أساس الشبه : شبهة إبليس ٩٨

الأمر بالسجود إنّما كان لنور محمّد وعلي عليهما السلام في صلب آدم ١٠٠

تمرّد الشيطان حاصل من العمل بالقياس والرأي ١٠١
الحسد والتكبّر من عوامل تمرّد الشيطان وعدم سجوده ١٠١
انتقام الشيطان من آدم وبنيه بإغوائهم وإضلالهم بالقياس ١٠٢
اختلاف الناس في الدين على مسلكين : ١٠٤
المسلك الرحماني وخواصّه ١٠٤
المسلك الشيطاني وميزاته ١٠٥
التعليل والاستحسان من إيحاءات الشيطان ١٠٨
الغلوّ والتشبيه من مفاسد الشيطان ١٠٩
الاستكبار من إيحاءات إبليس ١١٠
أثر المنافقين في إشاعة شبهة الشيطان ١١٢
مخالفة الصحابة لرسول الله ﷺ واتّباعهم في ذلك قياس الشيطان ١١٥
ركاكة التوجيهات للمنع من الوصيّة ١٣١
جيش أُسامة وتوجيه التخلُّف عنه ١٤١
حكاية السقيفة وتبريراتها ١٥٣
أحقية الإمام عليّ عليه السلام بالخلافة ١٥٥
انحصار العترة في عليّ عليه السلام وأولاده ١٦٣
وجه الشبه بين السقيفة وقياس الشيطان ١٦٣
ردُّ تمحّلات أصحاب السقيفة على نحو الإجمال ١٦٥
الفصل الثالث: في بيان أنّ دأب الأنبياء وأتباعهم التسليم لأمر الله تعالى ١٨٣
نبذ من الآيات والروايات ١٨٤
الروايات الدالّة على انحصار علوم الأنبياء والأوصياء من الله ١٩١
الأنبياء وأوصياؤهم مجبولون على العلم والخير ١٩٤
نبذ من الروايات الواردة في علم النبيّ وأهل بيته عليهم السلام ١٩٨
الفصل الرابع: في بيان نبذ ممّا ورد في اختلاف الأُمم السابقة بعد أنبيائها ٢١٥

حديث : «ستفترق أُمتي...» ٢١٥
الخطأ في تفسير قوله ﷺ : «هم ما أنا عليه وأصحابي» ٢١٩
توضيح المراد من قوله ﷺ : «هم ما أنا عليه وأصحابي» ٢٢٢
اختصاص النّجاة والحقّ في طائفة واحدة ٢٢٤
أساس الاختلاف الحاصل بين الطوائف والمذاهب ٢٢٦
اختلاف اليهود وبعض فِرَقِهم ٢٢٧
اختلاف النصارى وبعض فِرَقِهم ٢٣١
الفصل الخامس : في بيان اختلاف هذه الأُمّة إلى فِرَقٍ أكثر من الأُمم السابقة ... ٢٣٥
انقسام الأُمّة الإسلامية إلىٰ طائفتين : ٢٣٧
الرأي والقياس للقائلين (بإمامة أبي بكر وعمر بعد رسول الله ﷺ) ٢٣٧
بطلان القياس وحرمته للقائلين بإمامة عليّ عليه السلام بعد رسول الله ﷺ ٢٣٩
خلاصة أحوال الفِرَق الإسلامية ومنشأ تسميتها ٢٤٠
تقمّص البعض اسم : أهل السنّة والجماعة ٢٤٢
مخالفة من انتحل لقب : أهل السنّة والجماعة للسنّة ٢٤٣
بيان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام من هم أهل السنّة ٢٤٥
المراد من السنّة عند منتحلي لقب : أهل السنّة ٢٤٩
لقب الرافضة والمراد منه ٢٥٠
القدريّة والمرجئة ٢٥٣
الاختلاف في المراد من المرجئة ٢٥٥
الاختلاف في المراد من القدريّة ٢٥٨
المطلب الأوّل : في بيان الفِرَق المعتمدة علىٰ الرأي والقياس ٢٦١
المبحث الأوّل : في بيان فِرَق القدريّة ـ المعتزلة ـ ٢٦١
الواصليّة ٢٦٤
الهذليّة ٢٦٦

النّظاميّة..... ٢٦٦
الخابطيّة..... ٢٦٧
الحديثيّة..... ٢٦٧
الإسكافيّة..... ٢٦٨
الجعفريّة..... ٢٦٨
البِشْريّة..... ٢٦٩
المُرداريّة ٢٦٩
المعمريّة..... ٢٦٩
الثماميّة..... ٢٧٠
الهشاميّة..... ٢٧٠
العباديّة..... ٢٧١
الجاحظيّة..... ٢٧١
الخياطيّة..... ٢٧٢
الجبّائيّة..... ٢٧٢
الهاشميّة..... ٢٧٢
انتحال فِرَق القدريّة لقب الشيعة ٢٧٤
المعتزلة وهم : التفويضيّة والقدريّة والعدليّة ٢٧٥
المبحث الثاني : في بيان فِرَق الأشاعرة والصفاتيّة والمجبّرة والمشبّهة ٢٧٦
الجهميّة هم الجبريّة الخالصة ٢٧٨
بعض ما يرد على الجبريّة ٢٧٩
النجّاريّة أصحاب الحسين بن محمّد النجار..... ٢٨٥
الضراريّة : أصحاب ضرار بن عمرو..... ٢٨٦
الأشعريّة ومجمل آرائهم ٢٨٧
الكراميّة : أصحاب محمّد بن كرام..... ٢٩٠

المبحث الثالث : في بيان فِرَق الخوارج والوعيديّة ٢٩٥
المحكّمة هم : الخوارج ٢٩٥
الأزارقة : أصحاب نافع بن الأزرق ٢٩٦
النجدات : أصحاب نجدة بن عامر ٢٩٧
البيهسيّة أصحاب الهيصم بن جابر ٢٩٨
العجاردة : أصحاب عبدالكريم بن عجرد ٢٩٩
الميمونيّة ـ قسم من العجاردة ـ أصحاب ميمون بن خالد ٣٠٠
الحمزيّة : أصحاب حمزة بن أدرك ٣٠٠
الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجي ٣٠٠
الحازميّة : أصحاب حازم بن عليّ ٣٠١
الأخنسيّة : أصحاب أخنس بن قيس ٣٠١
السنائيّة : أصحاب سنان الخارجي ٣٠١
الأباضيّة : أصحاب عبدالله بن أباض ٣٠٢
الحارثية : أصحاب حارث الأباضي ٣٠٢
اليزيديّة : أصحاب يزيد بن أنيسة ٣٠٣
الأصفريّة : أصحاب زياد بن الأصفر ٣٠٣
فِرَق المرجئة ٣٠٤
اليونسيّة : أصحاب يونس النميري ٣٠٤
العبيديّة : أصحاب عبيد المُكْتِب ٣٠٤
الغسّانيّة : أصحاب غسّان الكوفي ٣٠٤
الثوبانيّة : أصحاب ثوبان المرجئ ٣٠٥
الغيلانيّة : أصحاب أبي مروان بن غيلان ٣٠٥
التومنيّة : أصحاب أبي معاذ التومني ٣٠٦
الصالحيّة : أصحاب صالح بن عمرو ٣٠٦

المبحث الرابع : في بيان بقيّة الفِرَق من أصحاب الرأي ٣٠٧
الكيسانيّة وفِرَقها ٣٠٨
المختاريّة : أصحاب المختار ٣٠٩
الحنّانيّة : أصحاب حنّان بن يزيد ٣١٠
الكربيّة : أصحاب أبي كرب الضرير ٣١١
الهاشميّة : أصحاب أبي هاشم ٣١١
انقراض فِرَق الكيسانيّة ٣١٤
البتريّة في مقابل الجارودية ٣١٦
السليمانيّة : أصحاب سليمان بن جرير ٣١٦
الصالحيّة : أصحاب الحسن بن صالح ٣١٧
المطلب الثاني : في بيان فِرَق الشيعة غير الإماميّة الاثني عشرية ٣٢٠
الزيديّة وفِرَقهم ٣٢٠
الجارودية : أصحاب أبي الجارود ـ سرحوب ـ ٣٢٠
الناووسيّة : أصحاب عبدالله بن ناووس ٣٢٥
الإسماعيليّة وشُعَبِهم ٣٢٦
الفطحيّة ٣٣٣
الديباجيّة ٣٣٤
الواقفيّة ٣٣٥
القائلون بإمامة أحمد بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام ٣٣٨
القائلون بإمامة محمّد بن الإمام الهادي عليه السلام ٣٣٩
من ادّعىٰ بأنّ الإمام المنتظر هو الإمام الهادي عليه السلام ٣٣٩
من ذهب إلى إمامة جعفر أخ الإمام العسكري عليه السلام ٣٤٠
من ادّعى بطلان الإمامة بعد الإمام العسكري عليه السلام ٣٤٢
الغُلاة وفِرَقهم ٣٤٢

السبائيّة : أصحاب عبدالله بن سبأ ٣٤٣
المخمّسة ٣٤٤
العلبائيّة ٣٤٤
الخطّابيّة ٣٤٤
المطلب الثالث: في بيان أحوال الشيعة الإماميّة ٣٤٧
سبب تسميتهم بالإماميّة والاثني عشرية ٣٤٧
خلاصة مذهبهم ٣٤٨
ترك الرأي والقياس والاقتصار علىٰ الكتاب والسنّة ٣٤٨
التقيّة والمداراة شعار الطائفة المحقّة ٣٧٢
خلاصة عقيدة الإماميّة في معرفة ذات وصفات الله عزّ وجلّ ٣٧٨
افتراءات عقائديّة علىٰ مذهب الإماميّة ٣٩٦
خلاصة عقيدة الإماميّة في الجبر والتفويض ٤١٢
عقيدة الإماميّة في القضاء والقدر والإرادة والمشيئة ٤١٦
رأي الإماميّة في التفويض ٤٢٨
خلاصة عقيدة الإماميّة في البداء ٤٣٢
السبب في تأكيد الأئمة عليهم السلام على مسألة البداء ٤٣٤
خلاصة عقيدة الإماميّة في أحوال النبيّ والأئمّة صلوات الله عليهم ٤٤١
الكفر والإيمان في رأي الإماميّة ٤٤٨
حجة الإماميّة الاثني عشرية ٤٥٣

الباب الخامس

في بيان نوع امتحانٍ خصّ الله به هذه الأُمّة ٤٥٧
فهرس الموضوعات ٤٦٣